دور الشركات عابرة القارات فى الصين

د.إبراهيم الأخرس

إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع

دور الشركات عابرة القارات في الصين

دور الشركات عابرة القارات في الصين

تنمية اقتصادية أم استعمار وتبعية

تأليف

دكتور/ إبراهيم الأخرس

القاهرة

٢٠١٢

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر
إعداد/ الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

الأخرس، إبراهيم.

دور الشركات عابرة القارات في الصين (تنمية اقتصادية ام استعمار وتبعية). تأليف/ إبراهيم الأخرس ـ ط ١ ـ القاهرة: دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١١. ص ؛ سم

تدمك ٥ ٢٤١ ٣٨٣ ٩٧٧ ٩٧٨

١- الصين ـ الأحوال الاقتصادية

أ- العنوان

٣٣٨,٩٥١

اسم الكتاب: دور الشركات عابرة القارات في الصين (تنمية اقتصادية ام استعمار وتبعية).

اسم المؤلف: إبراهيم الأخرس

رقم الطبعة: الأولى

السنة: ٢٠١٢

رقم الإيداع: ٢٠١١/١٧٢٨٤

الترقيم الدولي: ٥- ٢٤١- ٣٨٣- ٩٧٧ - ٩٧٨

اسم الناشر: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع

العنوان: ١٢ش حسين كامل سليم – ألماظة – مصر الجديدة

المحافظة: القاهرة

التليفون: ٢٤١٧٢٧٤٩

اسم المطبعة: الدار الهندسية

العنوان: زهراء المعادي – المنطقة الصناعية

مقدمـة

واجه الاقتصاد الصينى خلال عقدى الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين حالة من الضعف والتخلف على خلفية الانغلاق الذى أحدثته سنوات الثورة الثقافية.

ومن أهم هذه السمات والمظاهر[1]:

١- ارتباط الاقتصاد الصينى بصورة كبيرة بالاقتصاد الزراعى المنغلق والقائم على الاكتفاء الذاتى الصارم فى ظل عدم الانفتاح على آليات السوق الحر.

٢- استخدام الثورة الثقافية الصراع الطبقى محل البناء الاقتصادى مما أدى إلى انهيار نظرية القوة الانتاجية.

٣- تحطيم التكنولوجيا الغربية وجعل الاعتماد عليها خيانة.

٤- اتساع الفجوة التقنية بين الصين وجيرانها من دول النمور الآسيوية واليابان. ولهذا ادركت الصين أنه لا جدوى من المضى قدما فى سياسة الاكتفاء الذاتى والانغلاق، مما أدى إلى اثارة قضية عدم الاعتماد على التخطيط المركزى كآليات للعمل الاقتصادى، ومن ثم حتمية الانفتاح على آليات السوق من خلال تدرج مرحلى، والعمل على استدعاء وجذب الشركات متعدية الجنسية باستثماراتها للتغلب على حجدم الديون الخارجية الكبيرة على الصين فى تلك الفترة.

وبافتتاح المدن والمناطق الاقتصادية الموجهة للتصدير عام ١٩٨٤ تم جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة عبر الشركات متعدية الجنسية إلى

---

(١) دينج شياو بينج: مسائل اساسية فى الصين المعاصرة (بكين: دار النشر الجديد، ١٩٨٨، ص ص ١٥- ١٩.

الصين، ومن ثم تحولت الصين من كونها دولة زراعية من الدرجة الأولى إلى دولة صناعية رائدة فى مجال الصناعات الموجهة للتصدير.

ومن الأهمية بمكان فإن الشركات متعدية الجنسية أصبحت بمثابة قنوات رئيسية فى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،والتى تعد اضافة حقيقية للثروة المتراكمة، كونها أسهمت فى زيادة الانتاجية والطاقة الاستيعابية وخلق فرص عمل جديدة، بالإضافة إلى انها مصدر هام من مصادر توليد الدخل والحصول على الأرباح وانفتاح الاقتصاد الصينى على الاقتصاد العالمى.

ولعبت الشركات متعدية الجنسية دوراً حاسما فى تدعيم ودعم التحول فى الاقتصاد الصينى القائم على التخطيط المركزى والتحول نحو آليات السوق والارتكاز على حرية المنافسة الاقتصادية بعد أن اتخذت اللامركزية سبيلاً لها، مما أدى إلى زيادة فرص الاقتصاد الصينى فى الاندماج والتعاون مع الاقتصاد العالمى والنهوض بمقومات التنمية عن طريق نقل التكنولوجيا الغربية وخلق عددا من الوظائف التى أسهمت فى تشغيل أكثر من ٢٠ مليون عامل صينى.

وبالرغم من أن الصين لم يكن لها نصيب من الشركات متعدية الجنسية والاستثمار الأجنبى المباشر قبل عقدين ونصف عقد، إلا أن الصين قد انفتحت اقتصاديا على العالم وفقاً لمبدأ التدرج المرحلى والتجريب، وتمكنت من جذب نصف اجمالى الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة إلى الدول النامية، ولذا أحدثت الصين مواءمة بين نظامين اقتصاديين لم يحدث بينهما تجانس إلا داخل الصين.

لا سيما ذهبت الصين إلى اتباع نظام السوق من أجل إعادة تصحيح النموذج الخاص بالتطبيق الاشتراكى، إلا أنها رأت فى الشركات متعدية الجنسية مصدراً للتجديد التكنولوجى، وزيادة الصادرات وزيادة درجة الانفتاح

الاقتصادى والعمل على إحداث التحولات الاقتصادية والتغيرات الهيكلية، واحداث الحراك الاقتصادى، وفتح الأسواق الخاصة أمام الصادرات الصينية، والمساهمة فى دخول الصين منظمة التجارة العالمية، والاندماج مع كافة المؤسسات المالية والنقدية والدولية.

وبدخول الشركات متعدية الجنسية إلى السوق الصينى انتقلت الصين من سياسة الاعتماد على الانتاج لاحلال الواردات فى الثمانينيات من القرن العشرين إلى سياسة الاعتماد على الانتاج من أجل التصدير فى التسعينيات من القرن العشرين على خلفية رفع مستوى الانتاجية ونقل المعارف التقنية والخبرات الادارية المحترفة وتنوع أشكال الملكية وزيادة كفاءة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الصينى.

وتعد تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة عبر الشركات عنصر هام لرفع معدل النمو الاقتصادى الذى تحقق فى الصين والذى تخطى نسبة ١٣٪ إلى، والتى على خلفيتها سلكت الصين مساراً مستقلاً نحو التنمية فى ظل اطار فاعل وادارة اقتصادية محترفة قادرة على تفعيل الطاقات. ومن ثم صارت الصين فى المرتبة الأولى كمستقبلة للاستثمارات الأجنبية فى الدول النامية والثانية عالميا بعد الولايات المتحدة فى ظل صافى تدفق استثمارات أجنبية مباشرة عام ٢٠٠٥ قدرها ٧٢,٤٠٦ ملياردولار.[1]

وتعاملت الصين مع الشركات للاستفادة من إيجابياتها وكبح جماح سلبياتها، فالتجربة الصينية فى التعامل مع الشركات متعدية الجنسية وجذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لعبت دوراً هاماً فى تحقيق التنمية والنمو الاقتصادى وفى بداية سنوات الألفية الثالثة صارت ظاهرة الشركات متعدية الجنسية ظاهرة حتمية لا مفر منها فى ظل تطور ثورة الاتصالات والمعلومات، فى حين تصرفت الصين بنوع من البراجماتية النفعية تجاه السوق للاستفادة من

(1) World Bank World Investment 2006.p 102

الفرص والامكانات، فى حين يرى الراديكاليون فى الشرق أن هذه الظاهرة تعد بمثابة ظاهرة استعمارية جديدة، قد تؤدى إلى تحقيق التعبئة الاقتصادية. فى الوقت الذى توجد عوامل أدت إلى قدوم الشركات والاستثمارات إلى الصين وهى:

١- كثافة الأيدى العاملة الرخصية.

٢- انخفاض مستوى الأجور.

٣- توافر المواد الخام الطبيعية.

٤- حجم الحوافز والاعفاءات والمنح.

٥- تعديل الاطار القانونى وسن التشريعات الخاصة بالاستثمار الأجنبى المباشر وحمايته.

ولقد مر المسار الصينى التنموى بثلاث مراحل خلال الفترة من١٩٨٤ – حتى الآن، وهى:(١)

المرحلة الأولى ١٩٨٤ – ١٩٩١: تم افتتاح المدن الاقتصادية على العالم الخارجى والعمل على جذب الاستثمارات والشركات فى ظل الارتكاز على استراتيجية الانتاج لاحلال الواردات، والتخفيف من حدة التخطيط المركزى، واعطاء مساحة إلى اللامركزية فى ظل التفاوض الجيد مع الشركات.

المرحلة الثانية ١٩٩٢- ٢٠٠٠: تم التركيز فيها على مفهوم السوق الاشتراكى والتفاعل مع إيجابياته، والانتقال من سياسة الانتاج لاحلال الواردات إلى سياسة الانتاج الموجه للتصدير وتحول الصين إلى دولة صناعية (٢).

(١) د. عبد العزيز حمدى عبد العزيز: التجربة الصينية (القاهرة: أم القرى للنشر ١٩٩٧ ص ص ٢٥٥- ٢٦٠.

(٢) وى وى زانج: الاصلاحات الاقتصادية فى الصين ودلالاتها السياسية (أبو ظبى: مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية ١٩٩٩ ص ٢٥

المرحلة الثالثة ٢٠٠١: وحتى الآن، والتى تم التركيز على التفاعل مع الاقتصاد الكونى والوصول إلى مصاف الدول المتقدمة، واحداث التراكم الرأسمالى فى ظل وجود فائض من العملات الأجنبية قدرها ٨٢٠ مليار عام ٢٠٠٨ فى ظل دين قدر بـ ٥٠٠ مليار دولار للصين على الولايات المتحدة الأمريكية.

مشكلة الدراسة:

تتبلور مشكلة الدراسة فى تحديد أهمية الشركات فى التنمية الاقتصادية وذلك للوقوف على ما تقدمه الشركات متعدية الجنسية من تدفقات استثمارية مباشرة وتكنولوجيا حديثة ومعارف إدارية عصرية يمكن تحقيق الأهداف التنموية

ولما كانت هذه الشركات ذات هوية رأسمالية تعمل فى دولة اشتراكية كان لزاما على الباحث الوقوف على حقيقة الدور الخاص بالشركات فى تحقيق التنمية فى دولة ذات توجه اشتراكى بواسطة شركات رأسمالية.

غير أن هناك تحول فاعل نحو تبنى اقتصاديات السوق بخصائص صينية فى ظل حدوث تحولات اقتصادية وتغيرات هيكلية فى دولة لاتزال تعد أخر قلاع الاشتراكية، حيث كان ينظر إلى هذه الشركات فى الماضى وكأنها بمثابة (استعمار جديد) فى الدول النامية.

وتتمثل مشكلة الدراسة فى التعرض لمدى مساهمة الشركات فى التنمية استناداً إلى الاعتبارات الآتية:

١- دورها فى تطور المدن والمناطق الاقتصادية التى تم انفتاحها على العالم عام ١٩٨٤.

٢- مدى مساهمتها فى تحسين ظروف العمل ورفع مستوى الأجور وخلق فرص عمل جديدة للتغلب على البطالة، لا سيما أن الصين لديها كثافة كبيرة فى عنصر العمل.

٣- قدرتها على سد الفجوة التمويلية فى عنصر رأس المال للاستعاضة عن سياسة القروض التى شكلت عنصر سلبى على الدول النامية والدوران فى فلك التبعية لدول الشمال.

٤- دورها فى نقل التكنولوجيا الحديثة وتطويعها وترسيخ المؤسسات ونظم الإدارة العصرية لسد الفجوة التقنية التى اتسعت بين دول الشمال ودول الجنوب.

اهمية الدراسة:

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى الاهتمام السائد على المستوى العالمى بظاهرة الشركات، وتمكن اهميتها فى تحقيق الاهداف المرجوة وتقويم الأداء، والعمل على توفير قاعدة بيانات تساعد متخذ القرار الاقتصادى فى التفاوض الفاعل مع الشركات، وذلك لتقدير مدى جدوى جذب وقدوم الشركات إلى الدول المضيفة بصورة عامة ودولة الصين دولة البحث والدراسة بصفة خاصة.

وتستمد هذه الدراسة أهميتها من الدور الرئيسى الذى تلعبه الشركات فى التنمية بالنسبة للاقتصاديات المضيفة، لاسيما أن الاستثمارات الاجنبية غالبا ما تعكس نجاح أو فشل هذه الدول فى توطين هذه الاستثمارات فى القطاعات الاقتصادية، وإلقاء الضوء على أداء هذه الشركات وتأكيد فوائدها وعيوبها.

وترجع اهمية الدراسة فى إلقاء الضوء على صورة التعاون والاندماج والتكامل الاقتصادى بين الصين والشركات، وابراز قدرة البلد المضيف على المساومة والتعرف على دور الدولة (الحكومة المركزية) والحكومات المحلية

فـى المقاطعـات والمـدن والمنـاطق الاقتصـادية الخاصـة فـى تـوفير المنـاخ الملائـم لاجتذابها ، والتعرف على استراتيجية الشركات والدول المضيفة فى ممارسة النشـاط، بالاضـافة إلى القـاء الضـوء علـى الاطـار التشـريعى الـذى ينظم عمـل ونشاط الشركات.

وتزداد اهمية الدراسة فى تقييم دور الشركات فى التنمية واثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الهامة مثل الاستثمار – الناتج المحلى الاجمالى – الصادرات – الوردات – العمالة ، وهل انعكست هذه المتغيرات بالايجاب على كافة نواحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وكذا تأتى اهمية الدراسة فى كيفية تحليل ما جاء من نتائج وتوصيات وتحليل مؤشرات الأداء والوقوف على اهم الانجازات والعقبات للتغلب عليها ، ومحاولة رسم سياسة تفاوضية واستثمارية مستقبلية ، والوقوف على مدى قدرة الاقتصاد على استيعاب هذه الاستثمارات وامكانية توظيفها ورفع كفاءتها وفاعليتها ومدى تأثرها على خطة الدولة التنموية ، وذلك لتعميق الفهم حاضرا ومستقبلا بما يخدم رجال الاعمال والشركات الوطنية ، وتبنى بعض الاستراتيجيات لتحقيق نهضة حقيقية ، ومن هنا تبرز اهمية الدراسة فى عرض وتحليل الدور الحقيقى للشركات فى التنمية وتعميق الفهم لجوانب عديدة عالجتها هذه الدراسة.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- إلقاء الضوء على مفهوم الشركات وعرض خصائصها
- تشخيص استراتيجية الشركات والدول المضيفة
- إلقاء الضوء على خصائص التكنولوجيا التى تجلبها الشركات
- تقويم ونقد دور الشركات

- استعراض تأثير الشركات على المقومات الاقتصادية
- القاء الضوء على التوزيع القطاعى للاستثمارات داخل الصين
- ابراز اهمية العوامل والمحددات الخاصة بجذب الشركات
- إلقاء الضوء على اهمية الشركات فى التنمية وتحديد اهم السياسات الفاعلة
- عرض بعض المؤشرات التحليلية المستخدمة فى تقييم الأداء الخاص بالشركات داخل الصين.
- الاجابة على عددا من الاسئلة والتى يأتى فى مقدمتها حقيقة الدور الخاص بالشركات فى تحيقيق التنمية فى الصين.
- إلقاء الضوء على اهم النتائج الفعلية التى تحققت حتى الآن فى تجربية الصين مع الشركات والعمل على تقييمها والستخراج مؤشرت النجاح والفشل بها.
- تقييم فاعلية التحولات الاقتصادية والتغيرات الهيكلية التى حدثت فى الاقتصاد الصينى على ضوء النتائج المحققة لكسب رهانهات التنمية الشاملة والمسديمة فى كل ابعادها فى ظل اصلاح مؤسسى وتحديد مؤشرات الاداء والاولويات.
- توصيف اتجاهات الصين تجاه نشاط الشركات فى الرقابة والاشراف لمقاومة أى انحرافات او تجاوزات وكذا متطلبات التعامل الفعال
- الخروج بمجموعة من التوصيات التى قد تساهم فى فهم اهم اليات التفاوض وقياس العائد من وراء الاستثمارات
- تحليل علاقة الصين مع الشركات فى ظل توضيح افاق العلاقات المستقبلية بين الصين والشركات

- اختبار الاهمية النسبية لمدى دور الشركات فى زيادة الانتاج وزيادة حجم الصادرات
- مناقشة النتائج الخاصة بالدراسة من خلال التحيل التطبيقى للوقوف على القدر الإيجابى الذى استفادت منه الصين
- تفسير سلوك الشركات وقياس الاثار المباشرة للنشاط والوقوف على القدر الحقيقى للكفاءة التشغيلية وتقدير حجم الفرص التسويقية امام المنتجات الصينية وقدرة الصين فى التغلب على الضغوط التنافسية للشركات الاجنبية وامكانياتها فى اقتناص الفرص والتوسع فى نطاق السوق الخارجى امام المنتجات الصينية.
- وانطلاقا من الهدف الاساسى لهذه الدراسة فان الباحث يريد القاء الضوء على كيفية توجيه الصين لجزء كبير من ثمار التنمية الاقتصادية المحققة نحو غالبية الفقراء وتحسين مستوى المعيشة لـ ١,٣٥٠ مليار نسمة وكيفية استفادة المؤسسات الصينية من الشركات فى مجال البحوث والتطوير للمنتجات وفقا لادارة الجودة الشاملة.

منهج الدراسة:

فى ضوء هذه الدراسة تم الاستعانة بعدد من المناهج يمكن السعى من خلالها لتشخيص الظاهرة وخصائصها بهدف تقييمها وتحليلها لكشف ارتباطها بالمتغيرات المحيطة بها لامكانية الحصول على قدر من المعلومات والبيانات التى يجب معالجتها وإعادة اختبار مدى صحتها والتعرف على حقيقتها، ومن هذه المناهج:

أ- المنهج التاريخى:

يمكن من خلاله عرض الأحداث التاريخية لنشأة وتطور الشركات متعدية الجنسية فى الصين، وحقيقة مساهمتها فى التنمية وما يطرأ عليها من

مفاهيم نتيجة التغيرات التى طرأت على الساحة الاقتصادية العالمية فى ظل العولمة ،ودورها فى تطوير الاقتصاد الصينى ،ومدى اندماجه مع الاقتصاد العالمى.

ب - المنهج الوصفى:

يمكن من خلاله التركيز على التحليل النظرى من خلال تشخيص ووصف الظاهرة واستقراء الخبرات الدولية المعاصرة فى مجال التفاوض مع الشركات والعمل على جذبها ، واستنباط النتائج التى يمكن تعميمها بالنسبة للعلاقات ومعطيات الأوضاع الاقتصادية المدروسة على خلفية قدوم الشركات، ودراسة مفهوم وخصائص الشركات واهميتها فى اطار الظاهرة المدروسة عناصرها ومقوماتها فى الصين ودراسة الاثار المترتبة عليها ، فى شكل قوانين نسبية ، استنادا الى هذا المنهج، وكذا الاعتماد على الجانب التطبيقى باستخدام نموذج الانحدار الخطى البسيط والانحدار الخطى المتعدد ، وسوف يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية والخاصة بالعلاقة بين كل من اجمالى الاستثمار واجمالى الصادرات واجمالى الواردات كمتغيرات مستقلة ومفسرة لاجمالى الناتج القومى، وكذا العلاقة بين كل من استثمار الشركات وواردات الشركات وصادرات الشركات كمتغيرات مستقلة ومفسرة لاجمالى الناتج القومى كمتغير تابع.

حدود الدراسة:

فى ظل التركيز على استثمارات الشركات متعدية الجنسية المباشرة وغير المباشرة، لذا فإن اهتمام الدول والحكومات المضيفة دائماً ما تفضل النوع الأول باعتباره مصدراً هاماً من مصادر التنمية الاقتصادية المتوازنة فى جميع القطاعات دون التركيز على قطاع معين، ومدى آثارها على المتغيرات الاقتصادية الكلية ، والتعرض.

للاستثمار الأجنبى غير المباشر واقتراح التوصيات اللازمة لتحقيق الهدف من البحث ، ومن ثم فإن هناك إطارين هامين لحدود البحث هما :-

أ - الإطار الزمنى: منذ أن اتخذت الصين سياسة الاصلاح الاقتصادى والانفتاح على العالم الخارجى فى مطلع الثمانينيات من القرن العشرين وافتتاح المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة على العالم الخارجى فى منتصف الثمانينيات قدمت الشركات متعدية الجنسية إلى الأراضى الصينية ، غير أنه لم يتم تحديد الإطار الزمنى للدراسة بفترة زمنية محددة.

ب- الإطار المكانى: يتحدد الإطار المكانى للدراسة فى جمهورية الصين الشعبية والتى غدت نموذجاً رائداً فى مجال التنمية الاقتصادية وجذب الشركات فى الدول النامية.

تساؤلات الدراسة:

من أجل تحقيق الأهداف المنهجية للبحث فقد دار فى ذهن الباحث عدداً من الاستفسارات والفروض والتساؤلات التى آثارتها مشكلة البحث وانتهى فيها الباحث إلى صياغة عدداً من الأسئلة ، ومن ثم سيحاول الإجابة عليها وسيظل سؤال البحث الرئيسى هو:

ما هو حقيقة الدور الخاص بالشركات فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى الصين؟

وعليه فإن التساؤلات الرئيسية لهذه الدراسة يمكن تحديدها فى ما يلى:

- ما هى أسباب نشوء وتطور الشركات متعدية الجنسية؟ ولماذا تقوم الشركات بالاستثمار بالخارج؟.
- لماذا يتم التركيز على مناطق جغرافية معينة عند القيام بالاستثمار؟.

- ما هو دورها فى تطور الاقتصاد العالمى؟.
- وما هى استراتيجيتها فى التوزيع الأفقى والرأسى بين فروعها المنتسبة؟.
- ما هى طبيعة مكانتها فى النظام الاقتصادى الصينى فيما قبل الثمانينيات؟.
- ما هى طبيعة السياسات المالية والنقدية التى اتبعتها الصين وأثرها على ميزان المدفوعات؟.
- ما هى السياسات الحكومية التى لجأت إليها الصين لجذب الشركات؟وهل ستلجأ الشركات إلى مساعدة الصين والدول النامية فى تطوير قوانينها ولوائحها؟.
- ما هى الدوافع التى تحرك الشركات للاستثمار عبر حدودها الوطنية؟ وما هى المعوقات التى تواجهها؟.
- ما هى استراتيجية الشركات وأهدافها؟ وما هى استراتيجية الصين فى مواجهة الشركات؟.

ما هى حدود الشركات من العمل فى الدول النامية وفقاً لدراسات الجدوى الاقتصادية والتى تحسب عن طريق المعادلة التى تقر.

- (بالعائد – التكلفة) ودراسة البدائل المتاحة وفى مقدمتها[1]:
- ما جدوى أن يقام المشروع برأس مال محلى دون الاستعانة بتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية؟.
- وهل يقام المشروع من خلال إسلوب المشاركة أم يقام بتكلفة كلية أجنبية خالصة للشركات؟.

(١) د. مصطفى السعيد: الشركات متعددة الجنسية فى الوطن العربى، ندوة النظام الاقتصادى الدولى الجديد (الكويت ٢٧ – ٢٩ مارس ١٩٧٦) ص ص ٧ – ١٠.

- ما مدى أن لا يقام المشروع ويتم الاستيراد إذا كانت تكلفته محليا أعلى من قيمة الاستيراد؟.
- ما هى مصادر تمويل المشروعات التى تقوم بها الشركات داخل الصين؟.
- ما دورها فى تطوير المناطق الاقتصادية الخاصة؟.
- ما تأثيرها على العمالة والأجور والدخول والبطالة داخل الصين؟.
- ما هو تأثرها على زيادة الصادرات والميزان التجارى وميزان المدفوعات؟.
- ما هو أثر انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١ على النشاط الاقتصادى؟.
- ما هو دور الشركات فى التحولات الاقتصادية والتغيرات الهيكلية على خلفية انتقال الاقتصاد الصينى من حيزالتطبيق الاشتراكى إلى اقتصاد السوق؟.
- ما هو التأثير السياسى للشركات متعدية الجنسية على التنمية فى الصين والدول النامية؟.
- ما هى الضغوط التى تمارسها الدول الأم على نظم الحكم فى الدول المضيفة لقبول استراتيجيتها؟.
- ما هى الآثار السلبية والإيجابية المتمخضة عن عمل الشركات فى الصين؟
- ما هو تأثير الشركات على البيئة داخل الصين؟.
- ما هو تأثير الشركات على المتغيرات الكلية الاقتصادية والاجتماعية فى الصين؟.
- ما هو مستقبل النظام الاقتصادى الصينى فى ظل تنامى دور الشركات متعدية الجنسية؟.
- هل يمكن للشركات العمل على تطوير النظام الاقتصادى أم تعمل على تفكك وانهيار الصين؟.

• ما هى التوصيات التى يجب على الصين والدول النامية اتباعها عند التفاوض مستقبلاً مع الشركات؟.

الدراسات السابقة:

تنوعت انماط الدراسات والبحوث التى تتعلق بموضوع الدراسة الحالية، وفى ضوء ذلك تم توضيح مدى استفادة الدراسة الحالية منها، وعلى ذلك يمكن تناول الدراسات السابقة على النحو التالى:

١- دراسة (محمد فوزى متولى: تحليل دور الشركات متعددة الجنسيات فى تنمية الدول النامية ١٩٨٢) [١].

استهدفت إلقاء الضوء على مفهوم الشركات واهمية الشركات فى الدول النامية، لاسيما انها تعمل على زيادة الانتاج، وتطور حجم الصادرات الصناعية، واكدت نتائج الدراسة على ان الربح هو الباعث الاساسى للاستثمار الاجنبى فى الدول المضيفة، ولقد خلصت الدراسة الى ان ايجابيات الشركات الاجنبية تعد اكثر من سلبياتها فى ظل زيادة المنافع الاقتصادير للدولة المضيفة.

٢- دراسة (رجاء يوسف عز الدين: الشركات العابرة للقوميات ودورها فى التنمية الاقتصادية فى مصر ١٩٨٤) [٢].

هدفت الى إلقاء الضوء على تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة وخاصة فى قطاع الصناعات التحويلية، ودورها فى انفتاح الاقتصاديات النامية على آليات السوق فى ظل سياسة الاصلاح والانفتاح، وعرض دور الشركات دولية النشاط فى نقل التكنولوجيا.

(١) محمد فوزى متولى: تحليل دور الشركات متعددة الجنسيات فى تنمية الدول النامية، رسالة ماجيستير غير منشورة (الاسكندرية: كلية التجارة، ١٩٨٢)

(٢) رجاء يوسف عز الدين: الشركات العابرة للقوميات ودورها فى التنمية الاقتصادية فى مصر، رسالة ماجيستير غير منشورة (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة ١٩٨٤)

وأوصت الدراسة بضرورة دخول الاقتصاديات المضيفة فى شراكة مع فروع الشركات الاجنبية وتهيئة المناخ الجيد للشركات عن طريق زيادة الحوافز الاستثمارية والاعفاءات الضريبية واجراء التعديلات على قانون الاستثمار والتشريعات ذات الصلة.

٣- دراسة (محمد عبده سعيد اسماعيل: الشركات متعدية الجنسية ومستقبلها فى الدول النامية ١٩٨٦) [١].

هدفت الدراسة إلى القاء الضوء على مجالات الاستثمار الاجنبى المباشر وتوجيه الاستثمارات الاجنبية الى المشروعات الاستراتيجية الجديدة، وليس إلى المشروعات القائمة، والاتجاه بالمنتجات التى تنتجها الشركات نحو السوق الخارجى، واوصت الدراسة بضرورة انشاء وزارة للاستثمار فى الدول النامية، لامكانية التفاوض الفاعل مع الشركات، وتقليل كافة الاجراءات الادارية لسرعة جذب الشركات باستثماراتها المالية وبمعارفها التقنية.

٤- دراسة (د. سميحة السيد فوزى:ظاهرة الشركات دولية النشاط والدول النامية ١٩٨٩)[٢].

تناولت ظاهرة الشركات دولية النشاط من منظور اشتراكى ورأسمالى، لاسيما انه كان ينظر إلى نشاط هذه الشركات على أنه استعمار جديد يسعى إلى سلب الموارد الطبيعية للدول النامية، وجعلها تدور فى فلك التبعية الاقتصادية للدول الصناعية، وخلصت الدراسة إلى ان حجم الارباح التى تحصل عليها الدول الام للشركات يعد أكثر من حجم المنافع الاقتصادية للدول المضيفة فى ظل تهرب هذه الشركات من

(١) محمد عبده سعيد اسماعيل: الشركات متعددة الجنسية ومستقبلها فى الدول النامية مع الإشارة إلى مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة (القاهرة: كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٨٦).

(٢) د. سميحة السيد فوزى: ظاهرة الشركات دولية النشاط والدول النامية، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤١٥ – ٤١٦ (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع ١٩٨٩) ص ص ١٨– ٢٢.

الالتزامات الموقعة وعدم الالتزام بتشغيل العمالة المحلية، وفرض قيود على الدول النامية فى نوع التكنولوجيا المنقولة.

٥- دراسة (عقيلة عز الدين محمد طه: أثر الاستثمارات الاجنبية فى نقل التكنولوجيا على التنمية ١٩٩٠) [١].

هدفت الدراسة إلى التمييز بين التكنولوجيا الملاءمة للدول النامية والتى يمكن العمل على تطويعها، واستعرضت اساليب نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية ووسائل الدول النامية فى انتقاء التكنولوجيا وأوصت الدراسة الى:

- زيادة ميزانية تطوير البحوث التكنولوجية.
- ربط الوحدات الانتاجية بمراكز البحث العلمى بما يخدم عملية التنمية.
- ازالة كافة الحواجز التى تعوق نقل التكنولوجيا.
- عدم التقيد بكافة عقود الازعان التى تمارسها الشركات فى عملية نقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة.

٦- دراسة (د.منى قاسم: الشركات متعددة الجنسيات واهميتها فى الاقتصاد العالمى ١٩٩٨) [٢].

واستهدفت الدراسة إلقاء الضوء على مفهوم الشركات واهميتها فى الاقتصاد العالمى واهتمت بالاستثمار المباشر وتضارب المصالح بين الشركات والدولة المضيفة، وأوصت بأهمية الشركات للاقتصاديات المضيفة، لاسيما أنها تعد من أهم الادوات الرئيسية فى تحقيق الاندماج والتكامل الاقتصادى مع الاقتصاد الدولى.

---

(١) عقيلة عز الدين محمد طه: أثر الاستثارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا على التنمية الاقتصادية فى مصر، رسالة دكتوراه غير مشنورة (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠).

(٢) د. منى قاسم: الشركات متعددة الجنسيات وأهميتها فى الاقتصاد العالمى، النشرة الاقتصادية لبنك مصر السنة ٤١ (القاهرة، ١٩٩٨).

٧- دراسة (اياد محمد عطيه:محددات الاستثمار الاجنبى المباشر واساليب تشجيعه ٢٠٠١) [١].

اهتمت الدراسة باهم المحددات التى تعوق تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.

وهدفت الدراسة إلى تهيئة الظروف الملائمة للاستثمار واصلاح القطاع المصرفى وتحسين مستوى خدمات البنية الاساسية فى الدول المضيفة، وتبسيط الاجراءات الادارية واوصت الدراسة إلى وضع خريطة استثمارية فى ظل الترويج الاقتصادى داخليا وخارجيا.

٨- دراسة (محمد عبد المطلب البدوى: محددات تدفقات الاستثمارات الاجنبية الى اسواق المال الناشئة واثرها على المتغيرات الاقتصادية ٢٠٠٢)[٢].

هدفت الدراسة إلى القاء الضوء على الاطار المفاهيمى للشركات واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى فى جمع البيانات والمعلومات، وتناولت الدراسة دور الاستثمارات الاجنبية الايجابى على اسواق المال الناشئة وخاصة فى الدول حديثة التصنيع فى جنوب شرق اسيا وخلصت الدراسة إلى ان الاستثمارات الاجنبية كان لها الفضل الأول على هذه الدول، الا ان الازمة المالية الآسيوية كشفت ضعف الاجهزة المالية والنقدية فى تلك الدول عن الالتزام بقواعد العمل السليم والمضاريات، ولهذا لم تتحصن هذه الدول من عدوى الازمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧).

---

(١) اياد محمد عطيه: محددات الاستثمار الأجنبى المباشر وأساليب تشجيعه، رسالة ماجستير غير منشورة (الزقازيق، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ٢٠٠١).

(٢) محمد عبد المطلب البدوى: محددات تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى أسواق رأس المال الناشئة وأثرها على المتغيرات الاقتصادية، رسالة دكتوراه غير منشورة (القاهرة: كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٢).

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على نتائج الدراسات السابقة نجد أنها دارت حول ابراز المفاهيم الخاصة بالشركات، وكذا إلقاء الضوء على السياسات الخاصة بجذب الشركات ومحاولة كل دولة تهيئة الظروف المناسبة للاستثمارات، من أجل تحقيق التنمية عن طريق زيادة الانتاج، وتطور حجم الصادرات الصناعية فى قطاع الصناعات التحويلية، والعمل على حدوث التشغيل الكامل للاقتصاد وتشغيل العمالة الوطنية بما يقلل من حجم البطالة.

وأخيرا تصدت بعض الدراسات الى عرض المعوقات التى تحد من تدفقات الاستثمارات الاجنبية، واهم المحددات التى تقف فى طريق تحقيق التنمية ومتطلبات دخول الاستثمارات، من أجل تحقيق التكوين الرأسمالى، وزيادة درجة الفن الانتاجى، عن طريق التكنولوجيا المنقولة، واجمعت الدراسات على ان الاستثمارات الاجنبية حققت توسعا فى خطط التنمية فى الدول النامية، الا ان الشركات لم تقدم حلولا جذرية لمشاكل التخلف فى الدول النامية، وهذا يؤكد على أن دور الشركات لا يعالج المشاكل الرئيسية للتخلف فى دول الجنوب غير أنها تعد وسيلة من وسائل الخروج من براثن التخلف.

خطة الدراسة:

سيتم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول رئيسية على النحو التالى:

سيتم فى الفصل الأول: "عرض الإطار المفاهيمى للشركات متعددة ومتعدية الجنسية " من خلال عرض ماهية الشركات متعددة ومتعدية الجنسية وتحليل معيار التعدد والتعدى ومجال نشاطها وكذلك خصائصها، وتناول الأساليب الحديثة للشركات فى تنظيم وتخطيط سياساتها واتخاذ قراراتها، واستعراض استراتيجية كل من الشركات والصين فيما بين التكامل والاندماج أو التنافس والصراع، وسيتم التعرض لمفهوم التنمية الاقتصادية ودور الشركات فى تحقيقها ووضع الشركات فى التنمية المستدامة أو من خلال منظور متجدد.

وسيتناول الفصل الثانى: **" تحليل واقع الشركات متعدية الجنسية فى الصين "** من خلال تطورها التاريخى فى الصين، وتوزيع الشركات حسب القطاعات الاقتصادية وحسب رأس المال، وتناول السياسات المالية والنقدية وأثرها على ميزان المدفوعات وعرض الإطار التشريعى لتنظيم نشاط الشركات ودور الدولة المضيفة فى الرقابة والاشراف، وكذا استعراض العوامل والمحددات المؤثرة على تدفق الاستثمار الأجنبى.

وسيتم فى الفصل الثالث: **" دراسة تأثير الشركات متعدية الجنسية على المقومات الاقتصادية فى الصين "** من خلال استعراض دور الشركات متعدية الجنسية فى تدفق رأس المال الأجنبى بالإضافة إلى دور الشركات متعدية الجنسية فى تطور المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة، ودور الشركات فى سوق العمل، وأثرها على التجارة الخارجية، واستعراض الميزان التجارى، ودور الشركات متعدية الجنسية فى نقل التكنولوجيا وزيادة الصادرات.

وسيتم فى الفصل الرابع: **" دراسة العولمة ودور الشركات متعدية الجنسية فى الصين"** وسيتناول أثر اقتصاد العولمة على الصين، وكذا أثر انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية على الاقتصاد الصينى، والتعرض للتحولات الاقتصادية والتغيرات الهيكلية، ودور الشركات متعدية الجنسية فى ذلك، وأثرها على القطاعات الاقتصادية واظهار التأثير السياسى للشركات على التنمية الاقتصادية، وتناول الايجابيات والسلبيات الناتجة عن عمل الشركات فى الصين.

وسيتم فى الفصل الخامس: **" التركيز على تحليل أثر الشركات متعدية الجنسية على المتغيرات الاقتصادية الكلية فى الصين "** من خلال تحليل أثر الاستثمارات الخاصة بالشركات على كل من الناتج القومى والصادرات الصينية والواردات الصينية وقوة العمل فى الصين وتوزيع الدخل، وتوصيف وتقدير وتقييم النموذج المستخدم، وعرض مستقبل الصين، فى ظل بروز دور الشركات، وقد اختتم الدراسة بخاتمة موجزة تدور فى مجملها حول عرض الخلاصة الخاصة بالدراسة، ويختتم الباحث هذه الأطروحة بما آلت إليه الدراسة من توصيات وملاحق ومراجع.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمى للشركات متعددة ومتعدية الجنسية

١- الشركات متعددة الجنسية ومتعدية الجنسية ومجال نشاطها.

٢- الخصائص والسمات الأساسية للشركات متعدية الجنسية.

٣- الأساليب الحديثة للشركات متعدية الجنسية فى تنظيم إدارتها وتخطيط سياستها وإتخاذ قراراتها.

٤- استراتيجية الشركات والدول المضيفة فيما بين التكامل والاندماج أو التنافس والصراع.

٥- دور الشركات متعدية الجنسية فى تحقيق التنمية

الفصل الأول
الإطار المفاهيمى للشركات متعدية الجنسية

تمهيد

تشير الدراسات بأنه لا يوجد سمة إتفاق عام حول مفهوم الشركات التى تتواجد بفروعها التابعة والمنتسبة للاستثمار فى مجالات متعددة فى أكثر من دولة واحدة، ويرجع ذلك للاختلاف فى طبيعة النشاط الذى تقوم به الشركات وفروعها فى الدول المضيفة، غير أنه فى السنوات الأخيرة أجمع المتخصصون والخبراء إلى التعريف الأرجح والذى صاغه المجلس الاقتصادى التابع للأمم المتحدة، والذى اخترناه وهو (الشركات متعدية الجنسية).

نبذة تاريخية عن نشأة الشركات متعدية الجنسية:

يرجع الخبراء والمتخصصون بداية ظهور الشركات إلى بداية الحقبات الاستعمارية التى تعاقبت على خلفية الاكتشافات الجغرافية التى تمخض عنها اكتشاف الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٤٩٢ وما تلى ذلك من رحلات جغرافية قام بها فاسكو دجاما للهند عام ١٤٩٨م، وكذا رحلة ماجلان عام ١٥١٩م[١].

وارتبط بظهور الرأسمالية الصناعية انتقال نشاط الشركات من دول أوربا إلى الشرق وجنوب شرق آسيا والهند وجزر الهند الصينية، حيث تم إنشاء الشركات التجارية مثل شركة الهند الشرقية البريطانية، ومن ثم تم الربط بين تلك الشركات العملاقة وتطور التجارة الخارجية بعد تبنى الامبراطوريات الاستعمارية فى الغرب سياسة الباب المفتوح[٢]، والتى على خلفيتها تم إجبار

---

(1) Phatak arvind: fvolution of world enterprises american management association, (New York: john wiley and sons, 1971)., pp 14-15.

(٢) د. رأفت الشيخ، د. محمد عبد العزيز: تاريخ آسيا الحديث والمعاصر (القاهرة: عين للدراسات والبحوث، ١٩٩٧). ص ١٧.

الصين ودول الشرق على فتح موانيها أمام العمليات التجارية وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة.

ولقد ظلت ذكريات الإذلال الذى تم ممارسته على الصين عندما فتح الأوروبيون واليابانيون الصين عنوة وأسسوا فى مدنها ومرافئها الساحلية وداخل البلاد مناطق غير خاضعة للقوانين الصينية.

وبتقدم الثورة الصناعية فى أوروبا والتى ساهمت بشكل كبير فى نمو وتطور تلك الشركات العملاقة، ودفع حركة الاستثمار الأجنبى المباشر بدوره فى ظهور شركات جديدة كروافد أساسية لدفع حركة النشاط الاستعمارى الذى حركته دول أوروبا الغربية من أجل السيطرة على دول الشرق وسلب ثرواتها تحت غطاء التجارة، وتعزيز القدرات الاقتصادية أملاً فى إيجاد موارد جديدة للابقاء على سرعة دوران الآلة الإنتاجية فى مجال الصناعات التحويلية والاستخراجية.

وتعد شركة سنجر الأمريكية لصناعة ماكينات الخياطة تعد هى أول شركة يمكن أن يطلق عليها وصف الشركة متعدية الجنسية، حيث قامت عام ١٨٦٧م مصنعاً لها فى النمسا وكندا، كونها قامت بتصنيع نفس السلعة تحت اسم تجارى واحد وعلامة تجارية واحدة فى مختلف دول العالم ،وتبعها فى ذلك شركة جنرال اليكتريك للصناعات الكهربائية وكوداك لآلات التصوير، ومارك ديفنز للصناعات الدوائية ،وفورد للسيارات.

ولا شك أن هذا كان إذانا ببدء عصر التجارة الحرة وتدفق رؤوس الأموال من أوروبا إلى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، فاتجهت بريطانيا إلى الهند وأفريقيا، وذهبت فرنسا إلى غرب أفريقيا ودول الشرق العربى وجزر

الهند الصينية، فى حين اتجهت الاستثمارات الهولندية إلى جزر الهند الشرقية فى ماليزيا وأندونيسيا وجاوا [1].

و فى منتصف القرن التاسع عشر الميلادى، بلغ عدد الشركات العابرة للقومية ٥٠ شركة كبرى متخطية لحدود دولها الوطنية فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم صارت الدول الأم للشركات الكبرى ترى العالم وكأن العالم أصبح أرضا طيعة لشركاتها وتخوما لعملياتها، وعلى خلفية ذلك بدء عصر العمليات المتعدية الجنسية [2]، وهذا يعد بمثابة أهم مراحل تطور الرأسمالية خلال مرحلة تدويل الإنتاج فى القرن التاسع عشر.

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية نمت وتطورت الشركات عابرة القومية وصار لديها إمكانات وقدرات بفضل ما باتت تمتلكه من تراكم رأسمالى ومزايا إحتكارية أدت إلى إعادة استغلال عوائد عملياتها الإنتاجية والصناعية والتجارية والخدمية عن طريق نقل عملياتها إلى المناطق البكر لتوفير المواد الخام والأيدى العاملة الرخيصة لتقليل تكلفة الإنتاج وزيادة الأرباح [3].

وبإنشاء المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للمنظمة الأمم المتحدة [4] عام ١٩٤٧م تم الاعتراف بهذه الشركات وبنشاطها العابر للحدود الوطنية.

ونتيجة لصعود حركات الاستقلال والتحرير فى دول العالم الثالث واجهت تلك الشركات مشكلات عديدة بالإضافة إلى انحسار أشكال الشركات التجارية الاستعمارية على خلفية تفتيت العديد من الامبراطوريات الغربية فى الشرق وجنوب شرق آسيا، بالإضافة إلى تعاظم وتصاعد دور الاشتراكية فى دول شرق ووسط أوروبا وبروز دور الاتحاد السوفيتى فى ظل

(1) Turendhat Christopher: The Multinational (New York: Puplic Library 1979), pp. 10-13.
(2) Phatak Arvind: Op. Cit., p. 10.
(٣) د. سيد عشماوى: الهند، الصين، اليابان، (القاهرة: دار غريب للنشر، ١٩٩١)، ص٥٠.
(4) Mymza william: multinational Business strategy mcgraw will book company (New York: Public, L ibrary, 1972)., pp. 4-5.

الحرب الباردة، غير أن دور الشركات بدأ فى الصعود فى نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات من القرن العشرين، على أثر انهيار الشيوعية وتحول دور أوروبا الشرقية نحو الرأسمالية (اقتصاد السوق).

لذا أصبحت الشركات متعدية الجنسية تؤثر بشكل واضح فى العلاقات الاقتصادية الدولية، وفى ظل بروز العولمة وفى بداية القرن الحادى والعشرين تحكمت الشركات متعدية الجنسية فى الاقتصاد العالمى، حيث أصبحت أهم أطر وروافد وهياكل العولمة، وبدأت مشروعاتها تخترق الحدود والسيادة الوطنية للدول النامية، وصار لها فروعاً فى جميع دول العالم ومنها الصين أخر قلاع الشيوعية (دولة البحث)، والتى لم يكن للشركات متعدية الجنسية موطئ قدم فيها فى مطلع الثمانينيات، كونها كانت تنظر إلى هذه الشركات فى الماضى على أنها بمثابة الاستعمار الجديد الذى تقوده الرأسمالية فى العالم.

الشركات متعددة الجنسية Multinational Corporation:

اذا كان المفهوم العام للشركات متعددة الجنسية يشير إلى الشركات العملاقة التى تزاول نشاطها فى عددٍ من الدول المضيفة، فإن البعض يستخدم اصطلاح الشركات متعددة الجنسية، فى حين يطلق فريق أخر اصطلاح الشركات دولية النشاط، بينما يستخدم فريق ثالث الشركات متعدية الجنسية أو متعدية القوميات[1]، إلا أنه يوجد من يطلق عليها الشركات فوق القومية، ومن ثم فإن كافة الدراسات التى تناولت الشركات غالباً ما تتفق على صعوبة وجود تعريف واحد جامع شامل لهذه الشركات العملاقة التى تتمتع بسيطرة قوية على المستوى الاقتصادى العالمى.

(١) د.محمد السيد سعيد:: الشركات عابرة القومية (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، عدد ١٠٧، ١٩٨٦).ص٩.

ومما لا شك فيه فإن دراسة الظاهرة الخاصة بالشركات تتعلق فى الأساس البدء فى تعريف ماهية الشركات للوقوف على حقيقتها ومجال نشاطها وأهم خصائصها التى تتميز بها وأوجه التشابه فى مفهومها العام، وإن كان البعض من الخبراء يذهب إلى أن لكل مصطلح مفهومه الخاص الذى يعبر عن طبيعة الشركة، ومجال عملها فى المجال الدولى ما بين إنتاج وتصنيع وخدمات تصديرية واستيرادية واعطاء التراخيص فى العديد من الدول[١].

وتعرفها غرفة التجارة الدولية بأنها هى الشركات التى تعمل فى نطاق عالمى وتساهم بشكل أساسى فى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول[٢]، ويعرفها بعض الخبراء بأنها الشركة التى تنشر عملياتها فى أكثر من دولة فى ظل تخطيط فاعل وتدار مركزياً واستراتيجياً من المركز الرئيسى من قبل الشركة الأم فى الدولة الأم.

فى حين عرفها البعض بأنها مجموعة الشركات التى تتمتع بجنسيات دول مختلفة ترتبط فيما بينها عن طريق المساهمة فى رأس المال بقصد تحقيق هدف اقتصادى معين فى دولة أو دولتين أو أكثر فى ظل استراتيجية مشتركة[٣].

والشركات متعددة الجنسية هى الشركة التى يوجد موطنها فى بلد ما، لكنها تعمل فى ظل قوانين وعادات مغايرة لايديولوجية دولها مما يعرضها لدرجة عالية من المخاطرة تفوق ما اعتادته فى بلادها الأم، لذا يتطلب منها امتلاك طبيعة ديناميكية واستراتيجية مرنة مستجابة مع دوافع حركة رأس المال ودورته لتجاوز ما يواجهها من ظروف وقيود لاغتنام ما يتاح أمامها من فرص وأرباح وتدرء ما قد يواجهها من خسائر وصعوبات، كون هذه الشركات تعد نبت للرأسمالية الاحتكارية، فى الوقت الذى يسيطر عليها جماعات رأسمالية من جنسية واحدة، أو جنسيات متعددة، فضلاً عن تعدد

(1) Mymsza William: Multinational Business: Op. Cit. Pp. 4-5.

(2) Monser W. P: The Financial role of Multinational Enterprises International Ohamber of Commerce (Paris: Melanges Goldman, 1973).

(٣) محمد عبده سعيد اسماعيل: الشركات متعددة الجنسية ومستقبلها فى الدول النامية مع الإشارة إلى مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة (القاهرة: كلية الحقوق، جامعة عين شمس.١٩٨٦). ص ٣٣

العاملين بها وتمارس نشاطها فى أكثر من دولة واحدة [1]، فى حين أن لها استراتيجية مشتركة وخطط عمل تصمم فى المركز الرئيسى الذى يوجد فى الدولة الأم Home Country.

وينصرف مفهوم التعدد إلى تحريك النشاط عبر الدول والقارات وليس إلى جنسية المساهمين، ونتيجة لتحرك أعمالها التجارية الصناعية والخدمية عبر الدول المضيفة، لا سيما أنها تعمل فى بلاد متعددة، ومن ثم فإن معيار التعدد فى الجنسية لا يرتكز على تعدد جنسية المساهمين بقدر ما يقصد تحرك نشاطها فى دول عديدة بالإضافة إلى الدول الأم (دولة المنشأ).

أو هى المشروع أو مجموع المشروعات التى تمتد بنشاطاتها إلى العديد فى الدول التى صممت ونظمت ووجهت على المستوى العالمى، أو هو كل مشروع لديه درجة معينة من النشاط على الصعيد العالمى، وهذه المشروعات المنتسبة تؤدى عمليات متصلة بالبحث والتطوير والتصنيع والتسويق فى العديد من الدول التى يوجد بها النشاط وهذه المشروعات غالباً ما تصب فى بوتقة الأهداف الكلية للشركة الأم التى غالباً ما تكون فى دولة متقدمة أو التابعة للمركز الرئيسى [2].

وتعد الشركات متعددة الجنسية من أكثر التعبيرات الاقتصادية – السياسية التى استخدمت على نطاق واسع، ولقد ظهر هذا المفهوم أول مرة فى الدراسة التى أعدها دافيد ليلنتال إلى معهد كارينجى للتكنولوجيا عام ١٩٦٠ وتم نشرها تحت هذا العنوان فى مؤسسة الموارد والتنمية، فى الوقت الذى عرفها عددٌ من الخبراء بأنها الشركة الصناعية التى تنتج وتروج منتجاتها فى أكثر من دولة، غير أن هذا التعريف اقتصر على صفة التعدد على الشركة

(1) John. H. Dunning: Explaining international probation Lenders unwind Hgman, (London: Grey seal books, 1988).), p.16.
(2) Coves R. E: Multinationals Eenterprise and Economic Analysis (New York: Harvester wheat sheat, 1982).p. 10.

الصناعية، وان كان مجال هذه الشركات يتناول نشاطات أخرى، لا سيما أنها تعمل أيضاً فى التجارة والخدمات والاستخراجات.

وغالباً ما يرتكز مفهوم التعدد فى الشركات على أن هذه الشركات تكتسب جنسيات عديدة بالإضافة إلى أنها تسيطر على كم كبير من المشروعات التابعة والفروع.

المنتسبة فى عددٍ غير قليل من الدول من خلال الشركة الأم والتى غالباً ما تكون فى دولة متقدمة [1]، وهى تباشر أعمالها فى أكثر من دولة أو مجموعة من الدول المستقلة.

وفى الوقت الذى تحقق نسبة هامة من انتاجها الكبير والمتنوع (سلعى أو خدمى)، وفقاً لاستراتيجية عالمية موحدة تتميز بالاحتكار فى ظل امتلاك المعارف التكنولوجية الحديثة، وكذا تعمل فى بيئة مغايرة وقوانين وعادات لدول أخرى [2] فى الوقت الذى تتجاوز نشاطها حدود بلادها الوطنية إلى دول أخرى مضيفة Host Countrise.

فالشركات متعددة الجنسية تعد وليدة الاقتصاديات الرأسمالية الأكثر تطوراً فى أوروبا وأمريكا واليابان، وتعد بمثابة قاطرة فى مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، كونها تعد أحدى القوى الرئيسية المؤثرة فى مجال الاستثمار الأجنبى المباشر على وجه الخصوص، لا سيما بعد تصاعد دورها فى مجال التطور الاقتصادى والاجتماعى السياسى فى الوقت الراهن.

وتجدر الإشارة إلى أننا نراها كامبراطوريات مالية دولية تعمل على أحداث مزيج منسجم بين وحدات الإنتاج والمؤسسات المالية النقدية الدولية، بالإضافة إلى تزايد أهميتها نظراً لتأثيرها الظاهر على اقتصاديات الدول

(1) Hood Neil and young stephan: the Economic of Multinational Enterprise Longman Group limited, (London: Grey seal books 1979).) , pp. 2-4.

(٢) د. محمد السيد سعيد: الشركات متعددة الجنسية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨).، ص ١٩.

المتقدمة و النامية على حد سواء والذى انعكس بالضرورة على نمط الإنتاج العالمى وشكل العلاقات الاقتصادية كونها مؤهلة للقيام بأدوار متعددة بفضل ما تمتلك من مقومات، ناهيك عن أنها تسيطر على الإنتاج والتسهيلات خارج حدودها التى إنطلقت منها[١].

ويعرفها Gilipin بأنها ترتكز فى أعمالها على الملكية والإدارة والإنتاج والتسويق فى ظل التشريعات المتعددة فى الدول المضيفة [٢]، فى حين أن نسبة كبيرة من انتاجها الكثيف والمتنوع (انتاجياً، وتصنيعياً، وخدمياً) يتم فى إطار استراتيجية عالمية موحدة.

١- ٣ تحليل معيار التعدد فى الشركات:

أولاً: يتطلب توافر عددٍ من الشروط لكى تصبح الشركة متعددة الجنسية، وهى:

١- أن يمتد نشاطها عبر دولتين على الأقل[٣]، فى الوقت الذى يذهب الخبراء إلى ضرورة ممارسة النشاط فى ستة دول على الأقل، وذلك وفقاً للمعيار الجغرافى.

٢- تعدد الدول المشاركة فى رأس المال عبر الجنسيات المشاركة فى ملكية الشركة الأم أو الفروع التابعة.

٣- تعدد عنصر الإدارة الذى يدير الشركة من خلال إدارة متعددة فى بلاد متعددة.

٤- التعدد فى جنسية المساهمين فى الشركة (أشخاص طبيعية أو معنوية).

---

(١) د. فتحى أبو الفضل وآخران: دور الدولة والمؤسسات فى ظل العولمة (القاهرة: مكتبة الأسرة، ٢٠٠٤)، ص ص ٧-١٠.

(2) R. Gilpin U. S: Power and the multinational corporations (New York: sout – westen college pub, 1975).)., p.8

(3) Brooke M. and Remmers H: The strategy of multinational enterprise (London: Irwin, Fourd edition, 1970).

٥- تتحرك بنشاطها إلى دول عديدة بعيداً عن الدولة الأم، وذلك وفقاً لاستراتيجية توزيع الأدوار بين الدول المتقدمة على أساس هيكلى فى المشروعات الإنتاجية كالمصانع والمناجم ومعامل تكرير النفط(1).

٦- نسبة الدخل المتولد فى الدول المضيفة.

٧- أن لا تقل المبيعات عن ١٠٠ مليون$ على أن تحقق الأهداف الاجمالية للمشروع.

٨- درجة التغلغل فى الأسواق الخارجية.

٩- ارتكازها على أنشطة متنوعة لتفادى الخسائر لتقليل درجة المخاطرة المحتملة.

وبتحليل عناصر ومعايير التعدد يتضح أن هذه المعايير والعناصر يشوبها الكثير من العيوب والقصور كونها فى النهاية تسيطر وتهيمن عليها وحدة جنسية الشركة الأم فى معظم الأحوال فى ظل الهيمنة المركزية على الفروع وسيطرتها على أصول الشركات المنتسبة بالرغم من التنوع الدولى لأعمالها، ويوجد استثناء إذا ما وجد مشاركة بين دولتين مختلفتين فى رأس المال، بالإضافة إلى التركيز على العامل الجغرافى والحجم، فى الوقت الذى تدير الشركة الأم الفروع وفقاً لاستراتيجية انتاجية موحدة لتحقيق الهدف النهائى للشركة الأم، فى الوقت الذى تدخل تحت سيطرتها اتخاذ القرارات وتنفيذها فى الفروع التى تدور فى جاذبيتها وخدمة جل هدفها النهائى الذى يتمثل فى الأرباح والنمو أو الاستمرارية.

ولذا فإننا نرى بأنها ليست متعددة كونها تسيطر عليها جنسية واحدة هى جنسية الدولة الأم، ونخلص إلى نتيجة هامة مفادها أن معيار التعدد لا ينطبق على شكل الملكية لكنه ينصرف إلى نشاط العمليات المختلفة فى

(1) Dunning J. H Ed,: The multinational Enterprise (London: Irwin Fourth Edhion, 1971)..

العديد من البلدان، وقد يكون معيار التعدد قد ارتكز على التنويع فى الأنشطة وفقاً لاعتبارات اقتصادية لتقليل درجة المخاطرة وتفادى الخسائر المحتملة فى النشاط والانتقال من أسلوب انتاجى إلى أسلوب انتاجى آخر ولذا أطلق عليها بالمتعددة.

الشركات متعدية الجنسية Transnational Corporation:

مما لا شك فيه فإن هناك ظاهرة جديدة تفاعلت بقوة مع النظام الاقتصادى العالمى آلا وهى ظاهرة الشركات متعدية الجنسية، وآيا ما كان حظ هذا المصطلح من الغموض والتعقيد، وأيا ما كان الجدل الذى ثار حول هذه الظاهرة أو هذا المفهوم، غير أن هذه الشركات غدى لها تأثيراً عميقاً ومباشراً على مجرى الحياة الاقتصادية فى العالم.

والثابت للعيان أنها أصبحت قادرة على تحريك أرقام كبيرة من الأرصدة النقدية بالإضافة إلى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى صورة آلات ومعدات وتكنولوجيا حديثة، وهذا ما مكن لها السيطرة والهيمنة على العديد من الصناعات السلعية والخدمية والصناعات الاستخراجية والتحويلية بفضل ما باتت تتحكم فى مقومات التطور التكنولوجى الذى لعب دوراً كبيراً فى تطورها ونموها.

ولقد استخدم البعض (المشروع متعدى الجنسية) وخاصة أن لفظ المشروع يعد أوسع مضمونا وسعة من لفظ الشركة وخاصة أن كلمة الشركة لا تنطبق على كافة المشروعات والمنشآت من حيث الإطار القانونى.

وهذه الشركات تخضع لجنسية واحدة وهى جنسية الدولة الأم الموجود بها مركزها الرئيسى، ومن ثم فهى متعدية [1]، حيث أن مفهوم التعدد أو دولية النشاط يظل قائما على اعتبار فضفاضى لا حقيقة علمية له، حيث يوجد عوائق

(1) www. Uluminsania Net.

تشريعية وسياسية دائماً ما كانت تحول دون اعتبارها متعددة أو دولية النشاط، وتخضع الفروع المنتسبة فى الخارج لجنسية واحدة ورأس مال يظل ملكًا للشركة الأم، وهذا يؤكد على هيمنة جنسية واحدة عليها.

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم (الشركات متعدية الجنسية) تعد من أكثر التعبيرات الاقتصادية السياسية حداثة، بعد ما تزايدت أهميتها فى الآونة الأخيرة مما انعكس هذا على نمط الإنتاج العالمى وشكل العلاقة الاقتصادية والدولية، ولذا صارت أقوى المؤسسات بلا منازع مما أصبحت مثار اهتمام الحكومات والخبراء بعد أن تزايد عددها على النطاق الدولى حيث يوجد ٦٥٠٠٠ شركة متعدية الجنسية يتبعها ٨٥٠٠٠٠ شركة تابعة فى شتى أنحاء العالم، فى الوقت الذى تستحوذ فيه على ١٠ ٪ من الناتج الإجمالى العالمى و ٣٠ ٪ من الصادرات الدولية [1]، بالإضافة إلى ما تنتجه من سلع وخدمات وما تقوم به من عمليات فى الدول والمجتمعات المضيفة التى تعمل من خلالها.

وتعد الشركة متعدية الجنسية مشروعاً أو كياناً إقتصاديًا كونها تمارس ظاهرة اقتصادية وهى تمارس نشاطها دولياً تحت إدارة شركة أم غالباً ما تكون فى دولة متقدمة تابعة لمركز رئيسى واحد وتخضع لاستراتيجية اقتصادية واحدة فى عدد من الدول أو المناطق الجغرافية المتعددة.

ولقد رأت لجنة العشرين التى شكلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة فى تقديرها الخاص بنشاط هذا النوع من الشركات أن يتم استخدام كلمة متعدية Transnational بديلاً عن متعدية Multinational لكونها تتعدى الجنسية والحدود القومية، فى حين عرفها مؤتمر التجارة والتنمية UNCTAD بأنها الشركة متعدية الجنسية لأن لها مركز واحد أصلى وتمتلك أصولاً فى الفروع الخارجية لا تقل عن ١٠ ٪ – ٢٥ ٪ من قيمة أسهم المشروع، كما لا يتطلب أن تبلغ المبيعات رقم معين من حجم الاستثمار الكلى ولها حق

(1) (John madeley: Big Business poor peoples The Motih T. Eon The World Poor, (London Routl Edge Folmer (1999).

الرقابة والإدارة على الفروع فى الدول الأخرى، ويمكن استخدام نفس المصطلح فى حالة الاندماج بين شركتين من دولتين مختلفتين[1].

ويذهب عددُ من الخبراء إلى أن أقرب المصطلحات إلى الصواب لهذا النوع من الشركات العاملة خارج دولها الأم وهو (الشركات عابرة القوميات)، وعندئذ تصبح الفروع التابعة جزء لا يتجزأ من الشركة الأم وامتداداً لها، ويبدو هذا جلياً من خلال الهدف النهائى لجميع الفروع الذى يتبلور فى تعظيم الربح الإجمالى للشركة الأم التى تدير أعمالها بصورة مركزية فى ظل وحدة السيطرة من الشركة الأم[2]، ويذهب فريق أخر من الخبراء إلى أن مصطلح الشركات متعدية الجنسية، أو الشركات متعدية القوميات يعد هو المصطلح الأكثر واقعية، وان كان المصطلح الشائع هو الشركات متعددة الجنسية[3]، فى حين يذهب فريق ثالث من الخبراء إلى أنها هى الشركات متعدية الجنسيات والتى يتم فى حدود ٤٠ ٪ من التجارة العالمية عبر تلك الكائنات العملاقة العابرة للقومية أو متعدية القوميات[4].

وطبقاً لتقرير الاستثمار العالمى لعام ٢٠٠٣ والصادر عن (UNCTAD)، والذى أطلق عليها الشركات متعدية الجنسية أو عابرة القوميات كونها تتعدى الجنسية والحدود القومية للدول ذات السيادة[5]، فى حين يذهب عددُ من الخبراء إلى أنها هى الشركات العالمية (دولية النشاط) كون المصطلح الأكثر حياداً من الناحية الأيديولوجية، لا سيما أنه لا يهتم بجنسية الشركة الأم بقدر ما يهتم بالنشاط الذى تعمل به الشركة.

---

(1) UNCTAD: Transnational Corporations and Export World Investment (New york/ Genf 1999). p.7.

(٢) د. منى قاسم: الشركات متعددة الجنسيات وأهميتها فى الاقتصاد العالمى، النشرة الاقتصادية لبنك مصر السنة ٤١ (القاهرة، ١٩٩٨) ص ص ٤٤ – ٤٥.

(٣) د. طلعت الدمرداش: مبادئ فى الاقتصاد (الزقازيق: مكتبة القدس، ٢٠٠٥) ص ٤٢٠.

(٤) د عبد المطلب عبد الحميد عبد المطلب: الاستراتيجية التسويقية الفعالة فى ظل العولمة، أكاديمية السادات والعلوم الإدارية، السنة ٢٢ يناير، (القاهرة ٢٠٠٤)، ص ص ١٢-١٣.

(5) UNCTAD: Transnational Corporations and Export Competitve World Investment Report (New york/ Genf 2002)., p. X V.

ويوجد عددُ من النقاط والأسباب التى تجعلنا نميل إلى مفهوم متعدية الجنسية مما يخرجها من حيز أو نطاق التعدد إلى التعدى ،وهى:

١- تهيمن عليها جنسية الشركة الأم بصورة مركزية.

٢- تتخطى فى ممارسة نشاطها حدود دولها الأم وتخطيها للسيادة الوطنية للدول المضيفة.

٣- لا تأخذ فى الاعتبار خطط الدول المضيفة التنموية أو السياسات الاقتصادية فى الدول التى تعمل بها لأنها تحافظ فى الأساس على الأهداف النهائية للشركة الأم وهى الأرباح والاستمرارية (١).

٤- قيامها على انقاض الإرث الاستعمارى، وهذا ما يكرس التبعية وعدم الولاء للدول التى تعمل بها فى ظل تعضيد واحياء الأنماط الاستعمارية.

٥- إعاقة قيام الحكومات المضيفة بدورها الاقتصادى والاجتماعى من خلال التحايل على القوانين المحلية.

٦- عدم التقيد بالضوابط المفروضة من قبل الدول المضيفة فى إطار السياسات المالية والنقدية (٢).

٧- التأثير السلبى على القيم والأعراف الأخلاقية السائدة.

٨- التهرب بسياسات احتيالية وبطرق غير مشروعة من الرسوم والضرائب المفروضة على عوائد أرباحها فى ظل عدم الشفافية والتكتم على معلوماتها مما يعوق الدول المضيفة فى الاشراف والرقابة.

٩- التدخل المباشر وغير المباشر فى الشئون الداخلية للدول المضيفة خلال مرحلة التفاوض وإعادة الأرباح.

(١) د. طلعت الدمرداش: الاقتصاد الدولى (القاهرة: دار النهضة العربية ٢٠٠٩) ص ٢٥٠

(٢) د. عبد الله عثمان عبد الله: أيدولوجية العولمة ومن عولمة السوق الى تسويق العولمة (بنغازى: دار الكتب الوطنية، ٢٠٠٢) ص ١٠٧

١٠- عدم تقيدها بأصول العمل الشريف (التجارة المحرمة، غسيل الأموال، نقل الأسلحة، جلب النفايات الضارة).

١١- رفض التقيد أو القبول بالاختصاص الوحيد أمام القضاء المضيف فى حال التفاوض والنزاع [١].

١٢- الجور على الحقوق المشروعة للعمل فى ظل الدخول فى عداء مع النقابات العمالية [٢].

١٣- الاضرار بالأسواق المالية (التأثير على البورصات بالمضاربة واغراق الأسواق بالمبالغ الاستهلاكية).

١٤- ممارسة الضغوط على الحكومات النامية بالأصرار على المزايا والتسهيلات والامتيازات.

١٥- خلق شريحة اجتماعية طفيلية لا تخدم دولها بقدر ما تخدم مصالحها الخاصة والشركات.

١٦- الوقوف بجانب القطاع الخاص المحلى للقضاء على المشروعات الاستراتيجية والصناعات الوطنية الناشئة لتحقيق السيطرة الأجنبية وجعل الشركات الوطنية فى أيدى الأجانب لطرد الرأسمالية الوطنية.

١٧- استنزاف الموارد الاقتصادية وغير الاقتصادية فى الدول النامية وانصرافها عن المساهمة فى تطوير البحوث [٣].

١٨- فرض أسعار مغالى فيها للتكنولوجيا الحديثة التى تحتكرها على الشركات الوطنية [١].

(١) د. فينان محمد طاهر: مشكلة نقل التكنولوجيا – دراسة لبعض الأبعاد السياسية والاجتماعية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦) ص ص ٦٨-٧٠

(٢) نعوم تشومسكى: إعاقة الديمقراطية – الولايات المتحدة والديوقراطية (بيروت: مركز الوحدة العربية، ط ٢، ١٩٩٨) ص ٢٧٣

(٣) د. طلعت الدمرداش: الاقتصاد الدولى، مرجع سابق ص ص ٢٥١ – ٢٥٢

١٩- تتطلق فى تعاملاتها مع الشركات المحلية باستعلاء وفوقية.

٢٠- يتمخض عن أعمالها فى ظل تحرير التجارة العالمية كأحد صور العولمة الاقتصادية آثار سلبية فى الدول النامية.

ويود الباحث الإشارة إلى أن هذه الشركات ليست ظاهرة جديدة فى تاريخ الرأسمالية، غير أنها تعد صورة أو صيغة متطورة لتلك الشركات التجارية الكبرى التى انتشرت فى القرنين الـ ١٦، ١٧، إلا أن هناك اختلاف مرده أن طبيعة النظام الرأسمالى فى المرحلتين التجارية الأول عنه فى ظل العولمة حيث يوجد بينهما تباين.

فالأولى كان وراء هذه الشركات الدول الاستعمارية التى كانت تريد أنذاك السيطرة على المواد الخام للدول النامية وثرواتها واستغلالها تحت غطاء التجارة من خلال السيطرة السياسية التى كانت تمارسها فى إطار النظام الاستعمارى التقليدى، أما بالنسبة للشركات فى الوقت الحالى فإنها غالباً ما تعتمد على قوتها الاقتصادية الذاتية وتفوقها الفنى والتكنولوجي الهائل فى ظل تقلص حجم الاستثمارات غير المباشرة فى محفظة الأوراق المالية لصالح الاستثمارات المباشرة.

تحليل معيار التعدى:

رغم انتشار مصطلح الشركات المتعددة إلا أنها تعد متعدية كون هذا المفهوم أو التسمية هى الأرجح وفقاً للأسانيد التى ذكرناه كونها تعمل على نطاق كونى فى ظل رأسمالية ما وراء الحدود فى ظل العولمة الكونية التى صارت بمثابة أهم أطر الاقتصاد العالمى فى مطلع القرن الحادى والعشرين، وهى بالتالى ساهمت فى تعميق الاتجاه نحو آليات السوق والاقتصاد الليبرالى الحر، لا سيما بعد حالة الانكشاف العلنى للاشتراكية التى لا تزال تعيش

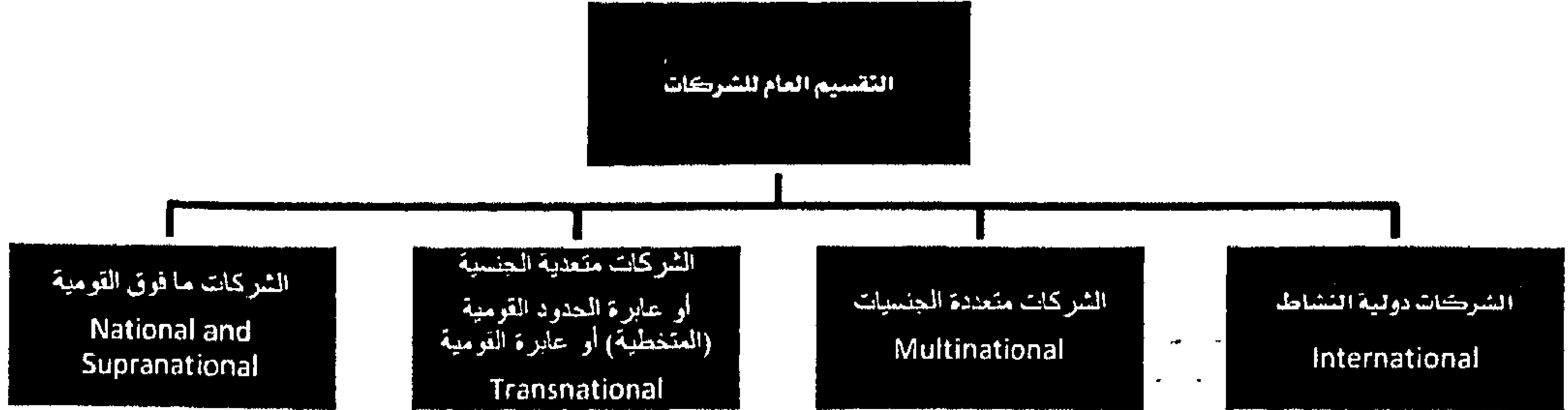
(١) عبد الله عثمان عبد الله: ايدولوجيا العولمة من عولمة السوق الى تسويق العولمة، مرجع سابق ص ١٠٧ – ١٠٨

تداعيات صدمة انهيار الشيوعية التى تحطمت على أسوار حائط برلين وتفكك الاتحاد السوفيتى فى خضم انقضاء سنوات الحرب الباردة.

ويرتكز التعريف الاقتصادى للشركات متعدية الجنسية على عددٍ من المعايير العامة لأنها لديها جنسية واحدة بالإضافة إلى رقم مبيعاتها الخارجية والمحتوى الاجنبى فى أصولها وطبيعة النشاط الذى تمارسه، غير أن كافة الشواهد كانت تقر دوماً بوجود اختلافا من حيث الجوانب والأطر القانونية، ناهيك عن أن جنسية الشركة الأم واحدة وتعمل فى ظل مركزية السيطرة، وتعد مسألة الإدارة ليست سببا مباشراً لاكتساب الشركة صفة المتعدية، حيث أن شرط الإدارة يعد شرطاً تبعياً للملكية وبالتالى تستند فى حقها إلى الإدارة تبعاً لحق الملكية.

ويود الباحث الإشارة إلى أنه فى ظل التباين بين الفكر الاقتصادى فى الأدبيات الاقتصادية الرأسمالية والاشتراكية يبقى معيار (طبيعة مجال النشاط) لهذه الشركات وامتدادها عبر رقعة واسعة من العالم بفعل ملكيتها وسيطرتها على أعداد كبيرة من الشركات أو الفروع التابعة فى العديد من الدول المضيفة بغض النظر عن توزيع ملكية رأس مال الشركة طبقاً للجنسية وطبقاً للبنود المنصوص عليها فى توزيع الأرباح التى ترجع إلى عقود التأسيس، ومن الأهمية بمكان فإننا نخلص إلى أن تعدد الجنسيات لا ينطبق على (شكل الملكية) ولكنه ينصرف إلى طبيعة مجالات النشاط والعمليات، لا سيما أن الملكية تبقى فى يد الشركات الأم والتى تعود هويتها إلى دولة رأسمالية، ولذا فإن الملكية تظل لرأس المال الأجنبى أيا كان أسمه.

شكل رقم (١ – ١) يوضح التقسيم العام للشركات



مجال نشاطها:

تعد الشركات متعدية الجنسية منهل هام ورافد من أهم الروافد الرئيسية لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكافة عناصر الإنتاج بالإضافة إلى التطور التكنولوجى، ومن ثم تنامت قدراتها وتعددت أنشطتها فى العقدين الآخيرين من القرن العشرين، وهذا ما أسهم بالضرورة بوصولها إلى أحجام عملاقة تنتشر فروعها وأنشطتها عبر كافة الدول والقارات.

ومن ثم أصبح تدويل الإنتاج سمة من أهم سماتها والاندماجات والاحتكارات من أهم مقوماتها، بالإضافة إلى التخصص وتقسيم العمل الدولى، وتحقيق الرشادة الاقتصادية، من خلال توطين الصناعات الأكثر فائدة والتى تحقق قيمة مضافة حقيقية، وزيادة القوى الإنتاجية وتعبية الموارد المالية والمساهمة فى تطوير التكنولوجيا الحديثة، ورفع مستوى الإدارة العصرية المحترفة على أوسع نطاق.

ويوجد عشرات الآلاف من الشركات الأم التى تتبعها مئات الآلاف من الشركات التابعة التى تبلغ استثماراتها المباشرة عدة تريليونات من

الـدولارات[١]، والتـى ترتكـز فـى مجالالاسـتخراجات والصـناعات التحويليـة والخدمية وزيادة الصادرات فضلاً عن نشاطها فى مجال المقاولات الثانوية ومنح التراخيص والامتيازات والمبادلات السلعية وإعادة صياغة السياسات الاقتصادية على الصعيد العالمى، بالإضافة إلى أنها تحدد دور الرأسمالية بعد إعادة تجديد نفسـها[٢]. وتنفيـذ سياسـاتها وصـياغة قوانينهـا العالميـة[٣]، لا سـيما أن هـذه الشركات واسعة النشاط والانتشار، فى ظل دورها القيادى البارز فى الدول المتقدمة، غير أن دورها لا يزال محل شك فى الدول النامية[٤] فى الدول ذات التوجه الاشتراكى والمخطط مركزياً.

ومن الأهمية بمكان فإنه يمكن القول بأن هذه الشركات العملاقة غدت بمثابة جوهر النظام الرأسمالى الحديث، من حيث صنع القرارات المتعلقة بالانتاج وحجمه وطرق توزيعه وقنواته التسويقية من حيث الزمان والمكان ومدى قوة الترابطات الأمامية والخلفية للاقتصاديات، وتحديد حاجات المستهلك لأجل اشباعها.

وتمارس الشركات متعدية الجنسية نشاطها من خلال شركاتها التابعة عبر الحدود الوطنية من خلال تطوير أنماط معينة من المنتجات والخدمات وخاصة فى الصناعات ذات التكنولوجية العالية، كونها تعد بمثابة الوعاء المادى الذى ينظم ويدير الكتل الرئيسية القائمة على الترابط والتكامل والإندماج الاقتصاى بين مختلف نقاط العالم فى ظل إنتاجها الواسع بصورة مطردة على الدوام.

---

(١) د. عبد المنعم السيد على: العولمة من منظور اقتصادى وفرضية الاحتواء (أبو ظبى: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٣)، ص ١٨.

(٢) د. فؤاد مرسى: الراسمالية تجدد نفسها (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، عدد ١٤٧، مارس ،١٩٩٠). ص ص ١٠٣-١١٧.

(٣) كريستوفر تندهات: هذه الشركات المتعددة الجنسيات التى تحكمنا، ترجمة:سهام الشريف (دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٨١).، ص ١٩.

(4) (UNCTAD): Ecosoc The Impact of Multinational Corporation on Development and on International Relations (New york: United Nations, November 1994)., pp. 5-7

وترتكز نشاطات الشركات المتعدية من حيث البعد الجغرافى فى ثلاثة مناطق اقتصادية هى: (١) أمريكا الشمالية. (٢) أوروبا. (٣) جنوب شرق آسيا، من حيث خريطة توزيع النشاط الخاص بها نجد أنه مقسم إلى أربعة، هى:

١- الدول الصناعية المتقدمة (أوربا وأمريكا وكندا) وهى ترتكز على الاستثمار الصناعى وسوق الأوراق المالية.

٢- الدول الغنية ذات الموارد الانتاجية والدخل المرتفع (نيوزولندا).

٣- الدول النامية الغنية منخفضة الدخل عالية الوفر فى المواد الخام الاستخراجية وتمتاز بجذب الاستثمار.

٤- الدول النامية منخفضة الدخل قليلة الموارد قليلة الجذب لرأس المال المستثمر.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الشركات مرت بثلاثة مراحل لممارسة نشاطها فى الدول المضيفة، هى:

المرحلة الأولى: قبل الحرب العالمية الثانية وكانت تهدف فى نشاطها الحصول على المواد الخام الطبيعية فى ظل الاستعمار.

المرحلة الثانية: ما بعد الحرب العالمية الثانية والتى ارتكزت على فتح الأسواق النامية أمام منتجات شركاتها.

المرحلة الثالثة: فى التسعينيات من القرن العشرين ومطلع القرن الحادى والعشرين، والتى ارتكزت على إنتاج سلع وخدمات ذات طابع استهلاكى كثيف رأس المال اعتماداً على التكنولوجيا، وتتعدد مجالات النشاط للشركات ما بين استثمار مباشر وغير مباشر.

لذا صارت الدول المتقدمة تحظى بـ٨٥ ٪ من حجم الاستثمار العالمى فى مقابل ١٥ ٪ فى الدول النامية، وغالباً ما كان النشاط الذى تمارسه هذه الشركات استثماراً مباشراً باعتباره جوهر النشاط عن طريق نقل عوامل

الإنتاج وجلب لتكنولوجيا حديثة عبر الحدود ،وهذا ما أعطى للشركة الحق فى إدارة المشروع عكس الاستثمار الأجنبى غير المباشر (المالى) الذى لا يعطى حق الإدارة، بالإضافة إلى التحديث فى مجال العلوم والتكنولوجيا الذى أصبحت تقوم به الشركات من خلال تأسيس مراكز أبحاث والتطوير فى أنشطة ومجالات لم يكن من الممكن العمل بها فى السابق فى الأسواق النامية[١].

ونتيجة لارتفاع درجة مساهمتها فى التجارة العالمية استحوذت الشركات متعدية الجنسية على٨٠ ٪ من حجم المبيعات العالمية، و ٧٠ ٠/٠من حجم الإنتاج الصناعى العالمى، وهى تعادل ٤٥ ٠/٠من الناتج المحلى الإجمالى العالمى البالغ ٢٨ تريليون$ وتساوى ١٤٩ ٪ من الناتج المحلى الأمريكى' غير أنها قامت بتحويل أنشطتها من مجال الصناعات الاستخراجية إلى التحويلية[٢] ،وفى مطلع التسعينيات اتجهت إلى قطاع الخدمات، بالإضافة إلى أنها ساهمت بنسبة ٤٠ ٪ من التجارة العالمية بالإضافة إلى إيرادات محققة تزيد على ١١,٣٨٧ تريليون$' فى ظل تشغيل عمالة قدرها ٦٢,٠٩٥ مليون عامل عام ٢٠٠٥[٣].

لقد سيطرت الشركات المتعدية على الإنتاج العالمى اعتباراً من المواد الأولية ومروراً بعمليات التصنيع والوصول إلى مراحل التسويق والبيع، لا سيما أنها ساهمت بـ ٣٠ ٪ من الصادرات العالمية[٤]، وأنها اكسبت العديد من الدول بعض المزايا التنافسية بواسطة ربط الاستثمار الأجنبى بالشركات المحلية عن طريق الشركات المشتركة[٥].

---

(1) China in the world Economoy OECD , 2002, p. 7.

(٢) د. إسماعيل صبرى عبد الله: توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة، أوراق مصرية، العدد ٣ منتدى العالم الثالث، يناير ١٩٩٩، ص ص ١٥ -١٧.

(3) (UNCTAD) World investment Report , (2006) , p. 9.

(4) World Investment Report ,(2002), p.3.

(5) (UNCTAD) 1999 world investment Report Foreign Direct investment and the challenges of Development ,(1999).

وتجدر الإشارة إلى أن توزيع النشاط الإنتاجى للشركات قطاعياً فى الدول النامية أصبح يتجه نحو قطاع الصناعات الاستخراجية بنسبة ٠٤٥/٠ من الاستثمارات، بينما يحظى القطاع الخاص بالصناعات التحويلية بـ ٠٣٥/٠ ونال قطاع الخدمات ٢٠ ٪ فى الوقت الذى يستأثر قطاع البترول فى الشرق الأوسط بـ ٠٩٪ من الاستثمارات، غير أن القطاع الصناعى بات يستحوذ فى آسيا وخاصة فى الصين بـ ٣٠ ٪ من الاستثمار الداخل فى ظل تراجع الاستثمار فى القطاع الزراعى وبروز دور قطاع الخدمات والمعلومات. ولا شك أن هذه الشركات دائما ما كانت تؤدى أدواراً عديدة ومهمة كونها منتجة ومستثمرة ومتاجرة ومبتكرة، لانها جاعلة من نفسها عامل نقل عالمياً، لا سيما أنها تمتلك ثلثى إجمالى الأصول الثابتة فى العالم، فى الوقت الذى تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية ٧٥ ٪ من الشركات فى حين أن انتاجها يبلغ ضعف الناتج القومى الإجمالى الأمريكى وروسيا ، ولهذا صارت الشركات ثانى أكبر قوة اقتصادية فى ظل اقتصاديات العولمة بعد أمريكا، وتسيطر هذه الشركات على ٣٣ ٠/٠من الأصول الإنتاجية العالمية ، و ٧٠ ٪ من الطاقة العالمية المرتبطة بالبحث والتطوير، حيث أنها تنتج أكثر من نصف الإنتاج الكونى.

ووفقاً لنشاط الشركات المتعدية تبعاً للدول الأم نجد أن الشركات اليابانية ركزت على إنتاج الالكترونيات فى الوقت الذى نجد الشركات الأوروبية اهتمت بصناعات الكيماويات والأدوية، غير أنه فى آسيا ارتكزت الشركات على الصناعة التحويلية والخدمية، لا سيما أن الواقع المميز للشركات صار يتم وفقاً لقواعد التخصص، وهذا ما انعكس بالضرورة على حجم الأرباح [1] ، ولعلنا ندرك أن الشركات المتعدية لديها قدرات وامكانات تمكنها من زيادة الإنتاج والتغلب على مشكلة الحصول على التقنيات والارتفاع بحجم الصادرات كونها تعمل على بلورة خصائص وآليات النظام

(١) د. إيهاب عز الدين نديم: الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية فى العالم،(المجلة العلمية العدد الثانى، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٩٦).، ص ص ٤٤-٤٥.

الاقتصادى الرأسمالى السائد [1]، والتأثير على الموارد المالية وكذا ميزان المدفوعات والضغوط على متخذ القرار فى مجال السياسة النقدية نظراً لحجم الأصول السائلة من الذهب والاحتياطيات النقدية [2].

وتشير الاحصائيات إلى أن أصولها السائلة تقدر بـ ٣ أضعاف الاحتياطيات العالمية من الذهب والعملات الأجنبية، وهى كذلك مسئولة عن ٢٠ ٠/٠من الانتاج العالمى فى ظل غياب الدول المخططة مركزياً، وفى ظل معدل سنوى للإنتاج يتمحور ما بين ١٠ ٪ – ١٢ ٠/٠، وبفضل نشاط هذه الشركات فى الصين جعلت الاقتصاد الصينى ذات معدلات نمو مرتفعة تقاربت من الاقتصاديات المتقدمة، بالإضافة إلى أنه تجاوز وتخطى العديد من الدول الصناعية فى ظل اندماج الاقتصاد الصينى مع الاقتصاد العالمى.

ولقد ساهمت هذه الشركات المتعدية فى العمل على التخصص وتقسيم العمل الدولى وفقاً لمفهوم الرشادة الاقتصادية، بالإضافة إلى أن تقسيم العمل يؤدى دائماً إلى اكساب الدول النامية المزايا فى مجال الصناعات التحويلية وخاصة الصناعات الالكترونية والهندسية والكيماوية، ولعلنا نجد كيف استطاعت الصين بفضل تلك الشركات أن تصل إلى حد تعظيم القدرات التصديرية وخاصة فى المدن الاقتصادية الخاصة وزيادة القيمة المضافة، فى حين هزت هذه الشركات مركز العملات فى البلاد النامية التى تعمل بها نظراً لضعف الاشراف والرقابة ،ولهذا تأثرت الموارد المالية وميزان المدفوعات والسياسات النقدية غير المستقرة بفعل الاحتكار مما جعل رأس المال يظهر أكثر استقلالا فى البلاد النامية.

(1) The world Bank: World Development indicators,(1999).

(٢) د. عبد الهادى على النجار: الشركات دولية النشاط فى العلاقات الاقتصادية الدولية، مجلة مصر المعاصرة، عدد ٣٨٢، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء (القاهرة، ١٩٨٠)، ص ص٥-٩.

ويرى الباحث أن الشركات أصبحت تمثل اليوم عصب الاقتصاد الصينى فى الوقت الذى صارت الصين الجاذب الأول للاستثمار الأجنبى المباشر فى آسيا والدول النامية.

ووفقاً لمنظور أيديولوجى فإن نصيب الشركات متعدية الجنسية فى الدول النامية والاشتراكية منها على وجه الخصوص ظل محدوداً نسبياً حيث يتعارض عملها الليبرالى القائم على الحرية الاقتصادية مع طبيعة النشاط أو النظام الاشتراكى القائم على العمومية، ومن ثم فإن طبيعة التعاون فى الماضى كان فى الغالب يأخذ صور فتح مكاتب للبيع وتقديم المساعدات الفنية بمقتضى التعاون وفى حدود الاتفاقيات التى تتم، غير أن الصين قد اشترطت على الشركات عند قدومها أن لا تتعامل معاملة المثل مع الشركات المحلية، لأن المعاملة المتكافئة من شأنها الاضرار بالشركات الصينية التى باتت تشكل عصب الاقتصاد حتى فى خضم التحول نحو اقتصاد السوق الاشتراكى أو الرسو على شاطئ الرأسمالية المتعولمة.

الخصائص والسمات الأساسية للشركات متعدية الجنسية:

تتميز الشركات متعدية الجنسية بعدد من الخصائص التى تنفرد بها عن غيرها من الشركات الأخرى فى أنشطتها ومجال أعمالها، ومن أهم هذه الخصائص والسمات:

١- الحجم الكبير والعملاق:

وهذا العنصر يعد من أهم خصائصها وأهم مقومات القوة لديها، والذى يرجع فى الأساس لمدى ضخامتها، لا سيما أنها تعد كيانات اقتصادية عملاقة[1]، وهذا يرجع إلى:

---

(١) د. مدحت العقاد: التنمية الاقتصادية (الزقازيق: بدون، ٢٠٠٢)،، ص ص٢٣٢-٢٤٢.

- الدخل الإجمالى الذى يفوق دخل عدد من الدول النامية مجتمعة[(1)].
- القيمة المضافة الكبيرة وهى نسبة كبيرة من الناتج القومى الإجمالى للدول الرأسمالية.
- المبيعات الضخمة والتى تقدر بأرقام فلكية وهى أحد أهم المؤشرات الدالة على كبر الحجم.
- الاستثمارات الهائلة (التدفقات الاستثمارية الكبيرة) وهذا يعتبر أحد مقومات الحجم.
- حجم الأصول الثابتة (ضخامة الحجم الاقتصادى).
- حجم الايرادات أو الأرباح المحققة والتى تعد من أهم محاور كبر الحجم.
- كبر وتعدد عملياتها الانتاجية والصناعية والخدمية.
- تنوع المنتجات وتعددها.
- حجم العمالة المستخدمة بالنسبة للحجم الكلى للشركة الأم.
- امتلاكها للتكنولوجيا الحديثة المتطورة بالإضافة إلى المعارف العلمية والتقنية.
- ضخامة الحجم الاقتصادى واتساع السوق فى ظل حالة التكامل الأفقى والرأسى
- امتلاكها خبرات تسويقية.
- المعارف الإدارية والهياكل التنظيمية والكفاءات الإدارية المحترفة..

وتجدر الإشارة إلى أن هناك مزايا للحجم الكبير، وهى:

١- الدخول فى مشروعات ذات تكلفة كبيرة ومخاطر عالية.

(١) د. منى قاسم: النشرة الاقتصادية لبنك مصر – الشركات متعددة الجنسيات وأهميتها فى الاقتصاد العالمى، مرجع سابق. ص ٦٦

٢- السرعة فى إدخال التحسينات الدائمة على منتجاتها من حيث (الجودة الشاملة الكلية).

٣- الطابع الاحتكارى الذى يمكنها من السيطرة على السوق العالمى بدرجة تحد من دخول المنافسين.

٤- السيطرة على جزء كبير و هام من حركة التجارة العالمية لاسيما أن ثلثي التجارة العالمية يمر عبر شركاتها وفروعها.

٢- التكامل الرأسى لأنشطتها:

عن طريق الربط أو الترابط بين المراحل الإنتاجية التى تقوم بها فى مجال الإنتاج الصناعى والعمليات التى تتطلب استثمارات كبيرة وخاصة فى مجال الاستخراجات أو التسويق وهذه العمليات لا يمكن القيام بها إلا من خلال عمليات التكامل الرأسى والاندماج[١]، وخلال النصف الأول من عام ١٩٩٩ تم الاندماج عبر الحدود لـ ٢٥٠٠ عملية قيمتها ٤١١ مليار$.

فى حين لا تنظر الشركة المتعدية الأم إلى أرباح الفروع بقدر ما تنظر إلى أرباحها الرئيسية ككل، وعندئذ تستطيع الشركة إخفاء أسعارها الحقيقية ووضع أسعار دفترية لا تتطابق مع الأسعار الحقيقية.

ولقد اتجهت الشركات المتعدية للجنسية الصناعية نحو التحول من الصناعات الاستخراجية إلى الصناعات التحويلية لإنتاج سلع قادرة على التصدير والتغلب على القيود والحواجز التجارية، لا سيما أنها أصبحت تواجه حالات من المصادرة والتأميم فى ظل العداء المعلن بينها والدول المضيفة، ولكن فى نهاية التسعينيات من القرن العشرين برزت هذه الشركات فى الصناعات الكيماوية وصناعة الآلات والسيارات والأجهزة الكهربائية والمنسوجات وصناعة الأحذية والغذاء والمشروبات، وهذا يؤكد على أن عدد الشركات قد نما بصورة كبيرة فى ظل تزايد مساهمتها بصورة متزايدة فى التجارة العالمية.

---

(١) د. سيار الجميل: العولمة والمستقبل (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠) ص ٨.

وفـى ظـل التكامـل الرأسـى بـين وحـداتها وشـركاتها التابعـة حافظـت الشـركات علـى دورهـا ومركزهـا القيـادى أمـام منافسـيها ومـع بدايـة القـرن الحـادى والعشـرين اتجهـت الشـركات نحـو صـناعة الخـدمات التكنولوجيـة وصـناعة المعلومـات والاتصـالات. والجـدير بالـذكر فإن الصـين ومنـذ منتصـف الثمانينيـات قـد أعطـت الشـركات متعديـة الجنسـية اهتمامـاً خالصـاً لهـذه الشركات على أرضها شرط دفع كفاءة التصدير.

٤- مـركزيـة الإدارة ووحدة السيطرة:

وتكمن مركزية الإدارة فى وحدة السيطرة من قبل الشـركة الأم علـى الفـروع، فالشـركة الأم تحتكـر القـرارات والسياسـات مـن خـلال التخطـيط الاسـتراتيجى فـى ظـل التوافـق بـين أهـداف الأصـل والفـرع والاسـتخدام الأمثـل للمـوارد الماليـة والبشـرية واتخـاذ القـرار السـليم بالاسـتثمار فـى الفـروع وفـى المجـالات التـى تخـدم أغراضـها الاسـتراتيجية مـن خـلال إدارة الفـروع بصـورة مركزيـة فـى ظـل التكامـل الرأسـى بينهـا وبـين فروعهـا، ويعـد الفـرع جـزء مـن الشركة الأم.

وتعـد القـرارات الاسـتراتيجية عنصـر مـن عنصـرا وحـدة السـيطرة، فالشـركة الأم تحتكـر القـرارات الأساسـية دون القـرارات غـير الأساسـية وخاصـة القـرارات الاسـتثمارية للفـروع وفقـاً للخطـة العامـة للشـركة، وكـذا تحديـد السياسـات التحويليـة للفـروع، وكـذا تحديـد الانتـاج التصـديرى والسياسات البحثية، والعناية بتعيين المديرين العموميين من أجل تحقيق المرونة فى العمل.

وتتبلور مركزية الإدارة فى الشركات التى تعد ضرورة حتمية فى:

- التكامل الرأسى بين الشركة الأم والفروع فى الدول المضيفة من خلال خطة إنتاجية شاملة للمشروع ومحددة سلفاً.
- المحافظة على الأسرار العلمية والتكنولوجية ومنع تسربها إلى المنافسين.

- الاستراتيجية الانتاجية العالمية لتحقيق الهدف الجوهرى للشركة وهو زيادة معدلات الأرباح للشركة الأم.
- القرارات الاستراتيجية وهذا العنصر أساسيا فى مركزية الإدارة والتى تحتكرها الشركة الأم.

٤- التنوع الشديد فى المنتجات والأنشطة:

يعد هذا العنصر من أهم خصائص الشركات لأنه يهدف إلى تقليل درجة المخاطرة والخروج من دائرة التخصص وتفادى أى خسائر محتملة، والملاحظ لعمل الشركات متعدية الجنسية يجد أنها تنتج أكثر من ٢٠ منتجاً فى المتوسط وقد لا يوجد بين منتجاتها أدنى علاقة فنية، وعلى الرغم من التنوع فإن هذه الشركات تعمل على التنسيق فيما بينها بما يخدم مصالحها ولا يتعارض مع جل أهدافها، فى ظل التحول من أفورات الحجم إلى مجال التنوع فى النشاط قطاعيا وجغرافياً بما يحقق التكامل والاندماج الأفقى والرأسى[١].

٥- تعبئة المدخرات العالمية:

وذلك لتوفير التمويل اللازم عن طريق طرح الأسهم أو الاقتراض من البنوك الدولية بمعدلات عالية واستقطاب الاستثمارات عن طريق الزام الشركات التابعة بتدبير التمويل الأساسى لشراء أسهم الشركات المنافسة من أجل تحقيق السيطرة فى السوق العالمى بوسائل متعددة، فى ظل قدرتها على التحكم فى السياسة النقدية الدولية أو الاستقرار النقدى العالمى.

٦- المزايا الاحتكارية:

تتمتع الشركات متعدية الجنسية بمزايا احتكارية لزيادة قدرتها التنافسية وتحسين كفاءتها الإنتاجية والتسويقية كون أن هذه الشركات تعمل فى ظل سوق احتكار القلة وتتحدد المزايا الاحتكارية للشركات فى:

---

(١) د. جمعه محمد عامر: قضايا اقتصادية معاصرة (القاهرة: ناس للطباعة والنشر، ٢٠٠١). ص٢٣٨.

- تدبير الموارد المالية الكبيرة.
- الاقتراض بأفضل الشروط.
- التحكم فى التكنولوجيا الحديثة.
- تصميم الهياكل التمويلية المالية والنقدية لمشروعاتها.
- الإدارة الناجحة والهيكل التنظيمى.
- أفورات النطاق التى تحد من دخول المنافسين الجدد.
- التسويق الجيد من خلال تقسيم السوق إلى شرائح وقطاعات من خلال الدعاية والاعلان والترويج(١).
- سرعة الاتصالات وتبادل المعلومات بصورة جيدة.
- التطوير الفنى المستمر استجابة لمتطلبات السوق.
- تحسين الإنتاجية وتحقيق مفهوم الجودة الشاملة الكلية.

٧- التفوق التكنولوجى:

حيث تحظى الشركات بامتلاك التكنولوجيا الحديثة على خلفية انفاقها الكبير على البحث العلمى والتكنولوجى وتطوير المنتجات، لا سيما أنها غدت تتحكم وتحتكر أنواع متعددة من التقنيات، وكذا البحوث العلمية وأسرارها الاستراتيجية حيث أن ٨٥ ٪ من البحوث العلمية تتم من خلالها، وتلعب التكنولوجيا دوراً بارزاً فى نمو دورها وتدعيم قوتها الاحتكارية بفضل تحكمها فى الاخطبوط التكنولوجى والتقنى الذى لا تحظى به إلا الدول المتقدمة وشركاتها وهذا ما لا يتوفر فى الدول النامية.

٨- الانتشار الجغرافى والتشتت:

حيث أن هذه الشركات غالباً ما تنتشر فى كافة دول العالم كفروع للشركة الأم لانها تذهب إلى الدول التى تحقق لها المزايا النسبية وهى تمتد

(1) J. R. Markesan: The Bound Dorsies of Multinational Enterprises and The Theory of International Trade Economic Spring (New York: Horper and Row, 1995).p. 172.

بنشاطها عبر حدودها الوطنية وفقاً لقاعدة الانتشار الجغرافى، ولذا فإن معيار التشتت يرتكز على امتداد النطاق الجغرافى الذى تعمل به الشركة خارج حدودها.

٩- القوة الاقتصادية:

من حيث كبر حجم ميزانياتها التى تتجاوز إجمالى الناتج القومى لبعض الدول، وكذا النمو السريع فى المبيعات فى ظل التكيف مع البيئة العالمية المتغيرة وخلق بيئة مشجعة للتنافس ورفع نوعية مواردها البشرية وبنيتها التحتية والمساعدة على التخصص والقبول بالمشروعات المشتركة وامتلاكها لمقومات متعددة، مثل:

- القدرة على التفاوض الدولى.
- اقامة التحالفات الاستراتيجية لتحقيق المصالح المشتركة.
- القدرة على الابتكار.
- القدرة على تحويل الانتاج كثيف رأس المال والاتجاه للاستثمار عبر العالم.
- تدويل الإنتاج واختراق الأسواق والحدود السيادية.
- انتاج سلع جديدة معقدة تقنياً.
- تعبئة الكفاءات فى اختيار العاملين.
- القدرة العالية على التنظيم فى ظل انفصال الملكية عن الإدارة وهذا هو مكمن نموها واستمرارها[١].

وتجدر الإشارة إلى أن إجمالى إيرادات الشركات بلغ ١١،٤ تريليون$ عام ١٩٩٧ واصول تتجاوز ٣٤ تريليون$ فى حين بلغ إيرادات شركة جنرال موتورز

(١) د. محمد نظير بسيونى:الاستثمارات الأجنبية المباشرة (القاهرة: كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٩٥).ص ص ٥٤ -٥٦.

١٧٨ مليار$ [١]، ولقد صارت هذه الشركات أشبه بالنسيج العنكبوتى على الاقتصاد العالمى، ومن ثم فقد مكن لها ذلك السيطرة على حركة التجارة الدولية وهذا يعكس بصورة حقيقية مدى قدرتها وقوتها الاقتصادية.

١٠- الدولة الأم تحتكر القرارات الهامة لأنها إحدى دول لجنة المساعدات والتنمية (الداك)

فهذه الشركات دائماً ما تسيطر على كافة الفروع من الشركات الوليدة والتابعة والمنتسبة والتى بلغ استثماراتها تريليونات الدولارات بالإضافة إلى منح الامتيازات والتراخيص فى الدول النامية والتى غالباً ما يتحقق من خلالها رسوم منح التراخيص والتى تذهب فى الغالب إلى الشركة الأم فى الدولة الأم.

(١) د. إسماعيل صبرى عبد الله: توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة، مرجع سابق، ص ص١٥-١٦

جدول رقم (١ – ١) التنظير المقارن بين الشركات متعدية الجنسية وغيرها من الشركات الوطنية والشركات التجارية:

الشركات المهام والوظائف	الشركات متعدية الجنسية المعاصرة	الشركات الوطنية المحلية المعاصرة	الشركات التجارية أبان الحقبات الاستعمارية
النشـــأة	هى الخلف للشركات التجارية الاستعمارية البائدة وهى النموذج الأصلى الصادق فى الصورة المعاصرة فى ظل السيطرة الرأسمالية على الاقتصاد الدولي.	نشأت داخل اطار الدولة الوطنية ذات السيادة ونمت عبر مراحل التدرج المرحلي.	كانت هى السلف للشركات المتعدية اليوم وساهمت القوى الاستعمارية فى الماضى على قيامها لسلب الثروات فى الدول التى تحت الاحتلال.
دورهـــا	تخدم مصالح الدول الأم أولاً وتحقيق أهدافها العليا للحصول على الأرباح والحصول على المواد الخام والاستفادة من العمالة الرخيصة والأجور المنخفضة فى ظل تقديم منافع محدودة للدول المضيفة وفقاً لطبيعة التفاوض وعقود التأسيس لمزاولة النشاط كونها تضع أهداف دولها الأم فوق أهداف الدول المضيفة وهى جزء من هيكل الشركات الأم التى تخدم الرأسمالية الليبرالية واقتصاد السوق فى ظل اقتصاد العولمة.	تخدم مصالح الدولة فى حالة العمومية ومصالح أصحابها فى حالة الملكية الخاصة والمساهمين فى حالة المساهمة وهى امتداد وجزء من الدخل والناتج القومى الوطني.	كانت تخدم مصالح الامبراطوريات الاستعمارية وهى تعد بمثابة وكيلاً عن الجيوش الاستعمارية لحمل الموارد الطبيعية وسلب الثروات الاقتصادية من الدول النامية المستعمرة لتشغيل الآلة الصناعية فى أوروبا على خلفية ظهور الثورة الصناعية فى أوروبا وهى وسيلة استعمارية لممارسة أعمال السيادة تحت تداعيات التجارة للدول الاستعمارية.

طبيعتها	ا يجوز أن تمارس أعمالاً تخل بالسيادة فى الدول التى تعمل بها (المضيفة) إلا أنها تعبر عن أهداف الشراكة الأم وأن كان الخبراء لا يزالون يعتبرونها امتداد للاستعمار القديم وصورة جديدة له.	تمارس أعمالها لخدمة المواطنين والجماهير الوطنية وخدمة أصحابها والمساهمين بها.	لم تكن تأخذ فى الاعتبار الأهداف التنموية للدول المستعمرة، وانما كانت ترفع أجندة الدول الاستعمارية فى العالم الثالث والمستعمرات والدول التى تحت الوصايا والاحتلال.
اسهاماتــــها	هى لم تسهم إلا بقدر ضئيل من المنافع على الدول المضيفة، فى حين يراها الخبراء طلائع لاستعمار جديد فى الأجل الطويل فى ظل اقتصاديات العولمة أو الفوضى المتوحشة (حرب الجميع ضد الجميع).	ساهمت بقدر كبير بزيادة الدخل القومى والناتج القومى الوطنى وتشغيل العمالة واحلال الواردات لتحقيق الاكتفاء الذاتى.	ساهمت فى لعب دور بارز فى احتلال وتسليم نيجيريا للبريطانيين ١٨٧٩ واستعمارها، وبمساعدة شركة النيجر الملكية وتسليم أوغندا وكينيا لبريطانيا ١٨٨٦ – ١٨٩٥. عن طريق شركة شرق أفريقيا وتسليم جنوب أفريقيا عن طريق شركة جنوب أفريقيا عام ١٨٩٨ غير أنها أفلت بافول الاستعمار (١).
سبل الرقابة والمراجعة	خاضعة للرقابة والسيطرة فى الدول التى تعمل بها بنسب محددة.	خاضعة للرقابة وأجهزتها المحلية.	ا يوجد سلطة من قبل الدول التى تحت الاحتلال من الرقابة على أعمالها لانها فاقدة السيادة.

(١) د. شوقى الجمل: تاريخ كشف افريقيا واستعمارها (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧١). ص ص ٥٦٩– ٥٧٥.

الاطار القانونى	تواجه مجموعة مختلفة من النظم القانونية التى تتعدد بتعداد الدول التى تمارس انشطتها فيها.	قانون الدولة الوطنية التى تحميها من كافة الطرق غير المشروعة للمنافسة نظراً لخضوعه لسلطة تشريعية ومبادئ دستورية واحدة.	قانون الاحتلال والمحتل هو السائــد.
معايشتها للبيئة	لا تتكيف هذه الشركات مع مختلف الظواهر المحلية نظراً لتعدد الاعتبارات واختلافها باختلاف الدول العاملة بها ومدى فرص نجاح المشروع واستمراره فى تلك الدول.	تتكيف بعدد الظواهر السائدة كالمستوى العام للمعيشة وانماط الاستهلاك والقوة الشرائية وتركيب السوق وادارة المشروعات ومجموعة قواعد الدستور	تتكيف مع إرادة المحتل ولا دخل لها، ولا رابط مع البيئة التى تقوم بها.
تفاعلها مع القيم والأعراف السائدة والخصوصية	تروج دوما لنمط السلوك والأعراف المغايرة عن طبيعة الدولة التى تعمل بها والخاضعة بالدولة الأم غير أنها لا تجد أمامها إلا التكيف مع الخصوصية للدولة المضيفة.	تتكيف مع العادات والتقاليد وقواعد السلوك والقيم الحضارية والتركيب البيئى والقيمى السائد.	كانت لا تأخذ فى الاعتبار القيم والأعراف الخصوصية فى اعتبارها.
التعامل مع الظواهر القانونية السريعة	تبدل جهدا وافرا للتعرف على هذه الظواهر التى تعتبر جزء من عوامل القوة الاقتصادية من خلال التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية اقتصادياً وسياسيا وأخذ القرار المناسب.	وضوح الرؤية لمجموعة هذه الظواهر القانونية والاقتصادية والحضارية أمام الشركات الوطنية التى تعمل فى نطاق جغرافى محدد وهى	

		باستطاعتها تجنب مخاطرها الاقتصادية التى قد تؤثر فى أنشطتها.	
مخاطرهـا	لها مخاطر عديدة على الدول النامية أو الدول المضيفة كونها امتداد للعصور الاستعمارية ولها مخاطرها الاحتكارية التى تعيدنا إلى الوراء.	لا خوف عليها من الأضرار بالاقتصاد الوطنى إلا فى حدود لأنها تبقى فى النهاية فى خدمة التنمية فهى اضافة للاقتصاد الوطنى.	مخاطرها قاست منها الدول النامية ودول العالم الثالث.
عملهـا	تعمل فى مجال الصناعات الاستخراجية والتحويلية واستغلال الموارد الطبيعية فى الدول النامية (المضيفة) وهى تذهب للعمل فى القطاعات التى تفيد الشركة من حيث الربحية والنمو والاستمرارية فلا تعمل فى مجال الزراعة والصناعات الحرفية.	تعمل فى كافة القطاعات و خاصة القطاعات التقليدية كالزراعة والصناعات اليدوية والصناعات الصغيرة وكافة الصناعات لخدمة التنمية والتى تهدف إلى الربح والنمو والاستمرارية.	عملها فى خدمة الاحتلال والاستعمار.
خلفيتها الأيديولوجية	تعمل فى خدمة اقتصاد السوق الرأسمالى الليبرالى أو الامبريالى الاستعمارى الخاص بارادة الدولة الام وليس وفقا لارادة الدول المضيفة وان كانت تتوجس من التأميم والمصادرة التى تواجهها.	ايديولوجيتها تنبع من الارتقاء بالاقتصاد الوطنى وبعدها الاجتماعى والاخلاقى فى ظل احترام القوانين والاعراف القيمية فى الدول الوطنية.	استغلال الدول التى تحت الاحتلال وجعلها تدور فى فلك التبعية والفقــر.

وفى نافلة التنظير بين الشركات يرى الباحث أنه يوجد ثمة اختلاف بين الشركات الاستعمارية فى الماضى والشركات اليوم فى الدول النامية، لأن

التاريخ الاقتصادى مر بمراحل وحقبات تاريخية بدء من الحقبات الاستعمارية والثورة الصناعية ومروراً بالنظام الرأسمالى المعاصر وسيادة الثورة العلمية والتكنولوجية التى نمر بها اليوم فى ظل اقتصاديات العولمة الكونية وبروز ثورة الاتصالات والمعلومات والوسائط التقنية.

٣- الأساليب الحديثة للشركات متعدية الجنسية فى تنظيم إدارتها وتخطيط سياساتها واتخاذ قراراتها

أ- التنظيم والإدارة فى الشركات المتعدية:

لا شك فى أنه لا يوجد ما هو أهم من التنظيم والإدارة، لا سيما أن الإدارة تعد أحد أهم مقومات الشركات متعدية الجنسية لكى تمارس نشاطها بصورة جيدة وتجنى ثمار أرباحها وتحقيق جل أهدافها[(١)]، علما بأن الإدارة دائماً ما ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحياة الاقتصادية والاجتماعية.

والإدارة ليست حقائق مطلقة، وإنما هى نظريات وسياسات واستراتيجية قابلة للتغيير بنسب متفاوتة ليتم تطبيقها على أرض الواقع لتحقيق الأهداف المرجوة، ومن الجهل بمكان عدم الربط العام بين الأساليب الإدارية الحديثة وكافة العمليات، ونظراً لكبر حجم الشركات وتنوع وتعدد الشركات التابعة والمنتسبة كانت هناك ضرورة حتمية لاستخدام مستويات عالية من المهارات الإدارية للتنسيق والتنظيم بين فروعها مما يساهم فى الارتفاع بقدرة الإدارة وكفاءتها فى اتخاذ القرارات فى ظروف غالبا ما تتسم بالمخاطرة وعدم اليقين أو البيئة المغايرة، وخاصة فيما يتعلق بالسياسات الإنتاجية والسعرية والاستثمارية لكى لا تتعارض مع أهدافها.

---

(١) د. عايدة سيد خطاب واخرون: إدارة الموارد البشرية الدولية – من منظور الشركات دولية النشاط (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر) ٢٠٠٧ ص ص ٤٨ – ٤٩.

ومن الأهمية بمكان فإنه يمكن القول بأنه لا نجاح بلا نظام ولا نظام بلا إدارة حديثة محترفة، والإدارة بلا مدير ناجح يعمل على إرساء قواعد العمل والنظام الفاعل لتحقيق الأهداف المرجوة وتحقيق ثقافة الأولويات لا تعد إدارة، فالإدارة تعد ثورة علمية وعقلية كونها العامل الاستراتيجى للنظر للمستقبل شرط وجود التخطيط الفعال الذى يحقق النجاح.

ولقد حث العديد من الخبراء على المزايا الاقتصادية للإدارة والأخذ بمفهوم التخصص وتقسيم العمل والذى يعد من أهم مقومات الإدارة وقواعدها بشكل عام، وهى:

١- التخطيط الفاعل.

٢- التنظيم الجيد الذى يكفل النجاح.

٣- أن تتمتع سلطة القيادة بالرشد والحكمة والخبرة.

٤- توافر مقومات التنسيق والانسجام (روح الفريق) والعمل المشترك داخل المنظمة.

٥- توافر أسس جديدة وحيادية لاختيار العاملين (وضع الشخص المناسب فى المكان المناسب).

٦- تحديد المهام والواجبات وفقاً لقواعد الثواب والعقاب.

٧- أن يكون التوجيه من أعلى إلى أسفل شرط توافر تغذية مرتدة لإعادة تقييم الأوضاع.

٨- تشجيع العاملين على تحمل المسئولية ومنح الحوافز المادية والمعنوية لتشجيع الابتكارات والمهارات داخل العمل.

٩- اعطاء المكافآت العادلة للعاملين شرط البذل فى ظل توافر العدالة.

١٠- الاستفادة من مفهوم العقوبات لتحديد الاخطاء.

١١- تفويض وحدة الأمر (اللامركزية) شرط مقاومة الفساد..

وتسيطر الشركة الأم في الدولة الأم على كافة الفروع من حيث التخطيط والتنظيم واتخاذ القرارات والرقابة، لأنها في الأصل صاحبة الاستثمار الأصلى التى تعمل فيه أو من خلاله شركاتها المنتسبة، والتابعة ،وعلى خلفية تنامى دور الشركات برزت ادوار للادارة المحترفة فى البناء التنظيمى وفقاً لبنية المؤسسة فى هرم إدارى داخلى يتسع فيه ميدان التنسيق العقلانى حيث لا تخضع نشاطات الشركة التابعة بصفة مطلقة لذبذبات السوق، كونها كيانا مستقلا وذاتيا من حيث النشاط اليومى غير أنها فى نهاية الأمر تعمل وتدور فى فلك الشركة الأم.

والإدارة فى الشركات متعدية الجنسية تحتفظ لنفسها بوظائف الإشراف والتخطيط والتنظيم والتوجيه ورسم السياسة العامة للشركة، ومن ثم لا يعنى استقلال مهمة الإدارة عن الملكية انعدام أهمية الثروة، حيث يصبح أقوى ملاك الأسهم أكثر المديرين نفوذاً، وغالباً ما تعبر ملكية الأسهم عن نفسها داخل بنية الإدارة، والإدارة فى الشركات غالباً ما تكون فى أيدى أفراد من جنسيات مختلفة، كما أن الشركة دائماً ما تمارس نشاطها خارج الحدود القومية للدولة الأم من أجل تحقيق وحدة الهدف والذى يتلازم مع وحدة السيطرة على إدارة الشركة وفروعها، لا سيما أنهما فى الأساس كيان اقتصادي واحد فقد يكون انتاجها أو نشاطها موجها أساسياً للدول الأم وربما كان معنى بالدولة المضيفة أو أن يكون موزعا بالتساوى فيما بينهما.

ولا تتحقق الإدارة المركزية من قبل الشركة الأم على الفروع المنتسبة إلا فى القرارات ذات الطابع الاستراتيجى دون القرارات ذات الطابع التنفيذى فتترك المجال لادارات الشركة (الفروع) فى اتخاذها، غير أن الشركة الأم تختص بالفصل فى المسائل الآتية:

١- تحديد السياسة الاستثمارية للشركة الوليدة أو الفرع فى إطار خطة عامة للمشروع المتعدى فلا يمكن الاستثمار فى الفروع إلا بالرجوع للشركة الأم للموافقة.

٢- تقوم الشركة الأم بتحديد السياسة المالية للشركة الوليدة عن طريق التمويل الذاتى والاقتراض وكذا تحديد الأرباح الموزعة أو المحتجزة فى صورة احتياطى سنوى.

٣- وضع الخطة الإنتاجية للشركة الفرعية فى إطار الخطة العامة للمشروع الأم العابر وهى تشتمل على تحديد الانتاج ووضع السعر المناسب الذى يمكن البيع به ووضع أسعار السلع الوسيطة.

٤- تحديد أسواق الصادرات لكل شركة.

٥- تعيين كبار المديرين.

٦- ترتكز الأبحاث العالمية فى الشركة الأم.

والإدارة فى الشركات متعدية الجنسية تتمتع بالخصائص الآتية (١):

- التوجه بالسوق نحو العالمية بدلاً من الاقتصار على السوق المحلية.
- التركيز على العميل كنقطة بداية أساسية.
- التفكير الاستراتيجى والرؤية المستقبلية.
- الإدارة بالفعل وليس برد الفعل.
- الرؤية الشمولية والربط بين المتغيرات الداخلية والخارجية.
- التخطيط الاستراتيجى.
- الرؤية الاقتصادية الهادفة للتغيير والتحسين المستمر.
- التفاعل الكفء مع ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتفهم وتبنى مداخل إدارية.
- إعادة هندسة العمليات ومقومات معاصرة لتعزيز التنافسية والجودة الشاملة.

(١) نفس المرجع ص ص ١٦١ - ١٦٥.

- اعادة هندسة العمليات ومقومات التفكير الابتكارى بديلاً عن الإدارة باللوائح.
- الإدارة بطرق العمل المحفزة وليس بالطرق التقليدية.
- الإدارة بالمخاطرة المحسوبة بديلاً عن إيثار السلامة.
- القدرة على الإحساس بالمرؤسين.
- تبنى مدخل التحسين المستمر بديلاً عن مقولة (ليس فى الإمكان أبدع مما كان).
- استثمار الوقت والجهد والتحلى بإدارة التفسير قبل التغيير.
- اكتساب مهارات التعلم بين التنظير و المقارنة ، ومن خلال نماذج التحليل المتعدد.
- القدرة على فهم واحترام معتقدات وقيم واتجاهات نشأتها والثقافات المختلفة.
- اكتساب قدرات المدير العالى من حيث إجادة اللغة الأجنبية والتكيف وبيئة الأعمال.
- إدارة المنافسة داخل المنظمة وخارجها من خلال أشعال المنافسة الإيجابية بين العاملين وفرق العمل والإثارة المحسوبة للمنافسة والابتكار.

الجنسية	شركات بريطانية	شركات الاتحاد الأوروبى	التجمع الأسيوى	الجنسيات المشتركة
نماذج الشركة الأم	–	٢٨.٦ ٠/٠	–	–
نماذج البلد المضيف	–	–	–	٢٥ ٠/٠
نماذج تراعى الظروف المحلية للبلد المضيف	١٠٠	٧١.٤ ٠/٠	١٠٠	٧٥ ٠/٠

جدول رقم (٢ – ١) الادارة العصرية وفقا لنموذج الشركات الأم والبلد المضيف للشركات متعدية الجنسية

ومن الأهمية بمكان فإنه فى الآونة الأخيرة أصبحت للشركة المتعدية قدرات متميزة على استيعاب طريقة الإدارة العصرية بواسطة الاستثمار المشترك

ووفقاً لدراسة عن كيفية تطبيق نماذج الشركة الأم أو الظروف المحلية للبلد المضيف، فقد وجد أن الشركات الأوروبية غالباً ما تطبق نماذج الشركة الأم بنسبة ٢٨,٦ ٠/٠، فى حين تستخدم

٧١,٢ ٪ من النماذج التى تراعى الظروف المحلية للبلد المضيف، فى الوقت الذى لا تستخدم الشركات البريطانية والآسيوية المتعدية أى نماذج من نماذج البلد الأم فى الدول المضيفة، غير أن الشركات المشتركة لا تستخدم أى نماذج من نماذج البلد الأم فى الوقت الذى تستخدم ٢٥ ٪ من نماذج البلد المضيف و ٧٥ ٪ من نماذج تراعى الظروف المحلية للبلد المضيف(١).

ب- التنظيم فى الشركات متعدية الجنسية:

تعد الشركات متعدية الجنسية نموذجاً حقيقياً فى عالم التنظيم الدولى، وتتبع قدرتها الكبيرة فى فرض نمطها التنظيمى وسيطرتها الاحتكارية على الأخطبوط التكنولوجى ورأس المال الكثيف والعمالة الماهرة وأدوات التسويق الفاعل، ومن خلال هذا المبدأ أمكن للشركات تحقيق وحدة السيطرة على الشركات الوليدة فى الوقت الذى تتمتع هذه الشركات التابعة من الناحية القانونية بشخصية معنوية مستقلة وذمة مالية منفصلة، غير أن هذا الاستقلال لا يمنع السيطرة المركزية التى تمارسها الشركة الأم.

وغالباً ما تقوم الشركات متعدية الجنسية على التكامل الرأسى حيث تتخصص كل شركة فرعية أو تابعة فى إنتاج جزء معين فى إطار إنتاج منتج واحد متكامل، فقد يحقق التكامل الرأسى زيادة و اضحة فى معدلات التبادل للسلع الوسيطة والنهائية بين الشركات التابعة والشركة الأم، ومن ثم فإن الشركات المتعدية تقوم بترتيب هياكلها تنظيما مركزياً متكامل يتماشى مع محيطها العالمى، وهذا ما يجعل من الصعب اخضاعها للرقابة

(١) أوديد شنكار: العصر الصينى – الاقتصاد الصينى الناهض وتأثيره على الاقتصاد العالمى (القاهرة: مكتبة مدبولى، ٢٠٠٥). ص ٢٠٥.

القانونية لدولة واحدة، ودائما ما تنظم الشركات أعمالها على أساس الإنتاج العالمى لتحقيق كفاءات الحجم وتخصيص الأنشطة وتنظيم أعمالها على أساس الإنتاج الذى تقوم به الشركة الأم، ولهذا فهى تحقق أعلى معدلات الربح والتراكم والقيمة المضافة، بالإضافة إلى امداد شركاتها بالسلع الثانوية وبأسعار رخيصة.

ويمكن القول بأن المزايا الإدارية والتنظيمية فى ظل وجود مستوى عالى من الكفاءة يساعد على تحقيق التكامل والبقاء على الاحتكارات التى تجعل الشركات التابعة تعمل تحت مظلة الشركة الأم وأسعارها الاحتكارية.

ويوجد أربعة نماذج من حيث التنظيم، وهى[1]:-

١- نموذج التقسيم الدولى (رئيس عالمى).

٢- نموذج التقسيم المحلى (رئيس محلى).

٣- نموذج التركيب الجغرافى (أوروبا، أمريكا ،الشرق الأوسط، آسيا وجنوب شرق آسيا، الشرق الأدنى).

٤- نموذج التقسيم حسب المنتج (سلع استهلاكية، سلع وسيطة، سلع كمالية، خدمات).

ولهذا يمكن إبراز الطابع التنظيمى فى الشركات عابرة القومية فى سيطرة الشركة الأم على الفروع فى حالة السيطرة الكاملة وفقاً لأسس السيطرة المحددة أو المقيدة أو الجزئية فى حالة الشركات المشتركة.

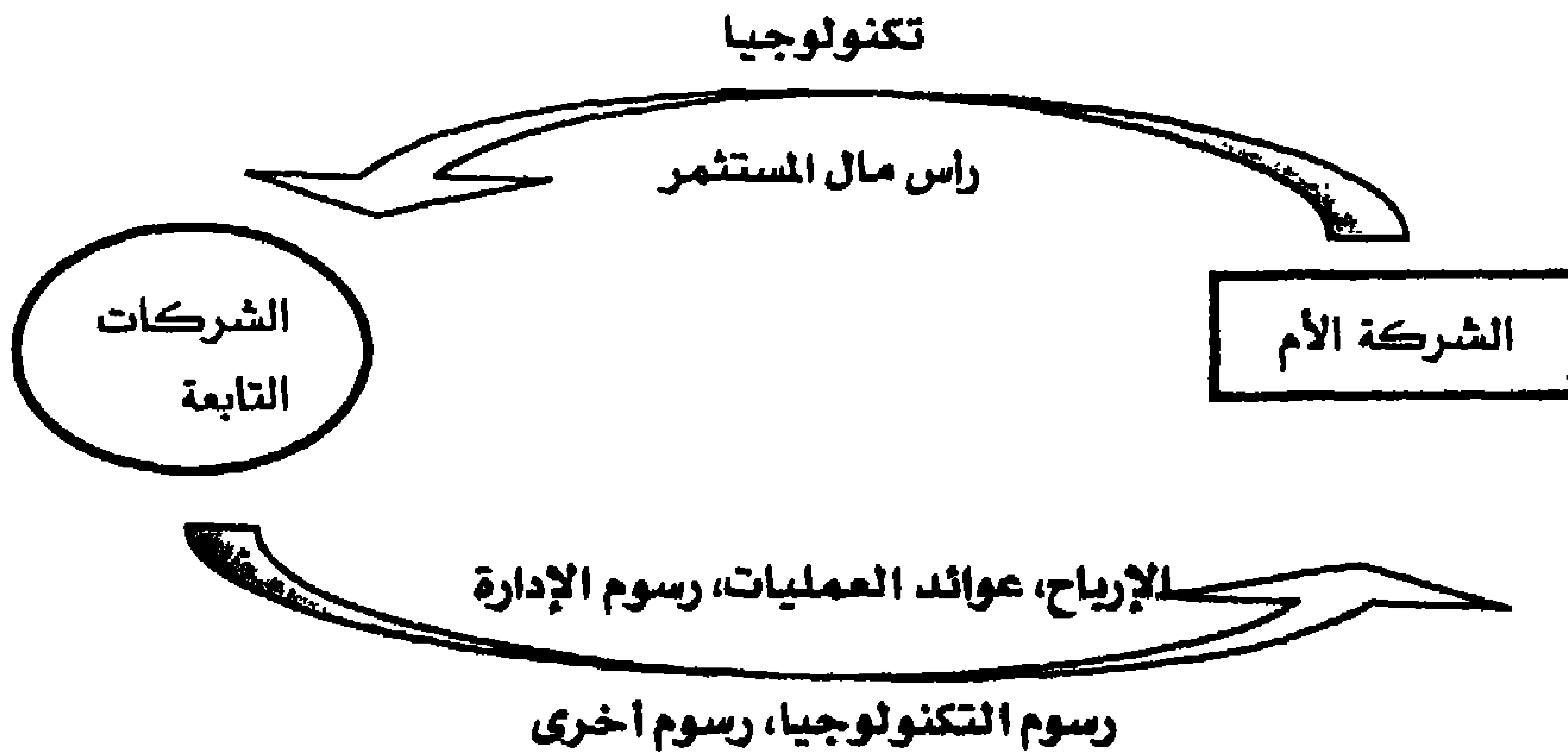
وضمانا لتسهيل عملية الإدارة وانسيابية العمل وسرعة الاتصال بين فروع الشركات المتعدية الجنسية اتخذت الشركات عددا من القواعد الأساسية لضمان سرعة العمليات بها، وهى:

(1) Channan Derek, F:MUltinational strategic Planning (London: the Macmillan Press LTD., Eighth edition 1979)., pp. 220 – 229.

١- اتخاذ اللغة الإنجليزية لغة للعمل والتعامل بها.

٢- جعل الدولار الوحدة الحسابية لجميع الشركات التابعة والمنتسبة والوليدة.

٣- إنشاء الشركات مراكز بحوث وتطوير.



شكل رقم (٢ – ١)
العلاقة بين الشركة الأم والشركات التابعة

ويمكن أن يقوم الفرع فى الظروف الاستثنائية بنقل الأرصدة المالية فى عدد من البنوك لحمايتها من التخفيض أو بهدف المضاربة..

وتتأثر الدولة الأم مالكة الشركة الأم بأربعة عناصر من شركاتها فى الخارج مما يؤثر على ميزان مدفوعاتها ، وهى:

١- رأس المال (صادرات رؤوس الأموال المستثمرة فى الفروع الخارجية).

٢- واردات رؤوس الأموال إلى الوطن الأم من الشركات الأجنبية فيها.

٣- المتحصلات والفوائد التى تحصل عليها الدولة الأم من استثمارتها بالخارج.

٤- مدفوعات وعوائد الاستثمار التى تدفعها الدولة الأم للشركات.

وتجدر الإشارة إلى أن العلاقة التنظيمية بين الشركة الأم والفروع غالباً ما تخضع للهيكل التنظيمى للشركة وبما يجعل الوحدات التابعة فى حالة خضوع وتبعية للمركز الرئيسى، أما العلاقة التعاقدية تصبح فى حالة انعدام السيطرة من المركز الرئيسى على الوحدات الفرعية فى الدول النامية المضيفة.

ج- التخطيط والسياسات الاستراتيجية فى الشركات المتعدية:

يعد التخطيط من أهم الأدوات الداخلية للإدارة، لا سيما أنه يعمل على تسهيل عملية اتخاذ القرار، ويمكن من خلاله الوقوف على أقصى كفاءة فى تشغيل موارد الشركة حتى لا تقع فريسة للظروف المتغيرة فى المستقبل، والتخطيط يعد حقيقة تستند إلى المعلومات والبيانات المتوفرة أو بقدر تحقيق هذا الشرط يكون الاقتصاد مخططاً[1]، والتخطيط من عناصر الإدارة، وهو الوظيفة التى تتضمن ما يجب عمله مقدماً، وهو عملية ذهنية تقوم فى الغالب على التفكير الخلاق والتنبؤ الذى يتناسب مع الأهداف التى يجب الوصول إليها ويختلف التخطيط باختلاف النظم المطبقة من دولة لأخرى.

ويتوقف نجاح وجود الخطة على مدى مساهمتها فى تحقيق الأهداف المرجوة، فى القطاع المراد التخطيط له، ولذا فإنه يعد أول خطوة من خطوات النشاط الرقابى، وتقسم عناصر الخطة إلى ثلاثة عناصر هى[2]:-

١- الهدف الذى تسعى إلى تحقيقه.

٢- الوسائل التى تتخذ لتحقيق هذا الهدف.

٣- الفترة الزمنية التى يمكن تحقيق الهدف من خلالها.

وتتعدد الأهداف التى يسعى التخطيط لتفعيلها وهى:

١- زيادة معدل النمو الاقتصادى.

---

(١) د. حازم الببلاوى: التغيير من أجل الاستقرار (القاهرة: مكتبة الأسرة، ١٩٩٨). ص ص ٧٥-٧٧

(٢) د. زين الرفاعى طه:التخطيط الاقتصادى (دمشق: دار المعرفة، ١٩٩٥).، ص ١٥.

٢- عدالة التوزيع للدخل القومى.

٣- تحقيق التوازن القطاعى والإقليمى.

٤- تحقيق الاستقرار فى المستوى العام للأسعار.

٥- التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية الخاصة بالمجتمع.

والتخطيط فى الشركات يجب أن يكون له أولويات ومتطلبات وشمول وكفاءة شرط أن يتم من أعلى إلى أسفل والتخطيط فى ظل الاقتصاد الرأسمالى الذى تقوم عليه الشركات يقوم به جهاز السوق، غير أن النظام الاشتراكى دائماً ما يقوم على نظام التخطيط المركز (المركزى)، ويذهب الخبراء إلى أن التخطيط الاستراتيجى فى الشركات المتعدية يعد العنصر الاستراتيجى الذى يمكن من خلاله النظر للمستقبل شرط وجود التخطيط الفاعل، لا سيما أن التخطيط يعد من أصعب الأمور التى تواجه المؤسسات فى الأجل الطويل إذا ما افتقد أثره والتخطيط معنى فى الأجل القصير بالربح وفى الأجل الطويل النمو والاستمرارية فى السوق.

وفى سبيل تحقيق الأهداف الخاصة بالشركة الأم تسعى الشركة الأم دوماً لنقل عملياتها من دولة لأخرى كى تستفيد من اختلاف الأسعار ورخص العمالة وتدنى مستوى الأجور وتوافر المواد الخام، نظراً لأن الشركة الأم غالباً ما تواجه صعوبات عديدة مما يجعلها تلعب على الاختلافات القائمة والمتباينة فى مستويات النمو والتقدم الاقتصادى التقنى بين الدول المختلفة ولصالح مصالحها واستغلالها كافة الامتيازات والاعفاءات والتباين إلى أقصى حد ممكن من خلال التخطيط بين الفروع لتحقيق أقصى كفاءة فى تشغيل الموارد من خلال الأخذ بمبدأ الحيطة والحذر أمام التغيرات العالمية فى ظل العولمة.

ويوجد ثلاثة أنواع للتخطيط فى الشركات، وهى:

١- **تخطيط قصير الأجل:** وهو غالباً ما يكون سنة ويهدف إلى وضع الخطة التفصيلية للشركة الأم وفروعها الوليدة والتى يتم وضع الخطة والميزانية السنوية.

٢- **تخطيط متوسط الأجل:** وهو معنى بتفصيل الأهداف للشركة الأم وشركاتها وطبيعة وسر العلاقة بينهما.

٣- **تخطيط طويل الأجل:** ويتضمن الأهداف الأساسية فى الشركة الأم وأساليب تحقيقها مثال خطط الإنتاج ودخول الأسواق.

ويعد التخطيط الاستراتيجى هو المنهج الملائم الذى يمكن من خلاله تحقيق الأهداف التى تسعى إليها الشركات فى المستقبل وذلك لاقتناص الفرص وتضخيم العوائد وزيادة المبيعات والأرباح، فالتخطيط هو الأداة الأساسية التى تقوم بها الإدارة وفقاً لقواعد التخصص من خلال وضع الأهداف لكل شركة تابعة من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة وخدمة استراتيجيتها العالية اعتماداً على ما تم تحقيقه من نتائج فى الأعوام الماضية، شرط إرسال الخطة للفروع التابعة شرط موافقة المدير العام للمركز الرئيسى ونوابه الأربعة واقرارها بصورة نهائية فى ضوء المعلومات، وعندئذ تقوم الفروع باستلامها ووضع الخطط التفصيلية لكل منطقة وفقاً لتوجهاتها وبما يخدم أهداف الشركة الأم، ومن ثم تختلط عندئذ مصالح الشركة الأم بمصالح الشركات التابعة، إلا أن الشركات التابعة تظل لها وضعها القانونى المستقل لأنه لا يوجد اطار قانونى يستوعب المشروع المتعدى بفروعه فى قانون واحد على المستوى الدولى.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد لدى مديرى الفروع والمناطق المرونة الكافية لتغيير عمليات الإنتاج بالشركات التابعة، لا سيما أن التمويل يأتى من الشركة الأم وكذا خطة العمل، ولذلك فإن الباحث يرى أن الشركة الأم

تتعامل مع الشركات التابعة وكأنها أداة من الأدوات لتحقيق الاستراتيجية الأساسية للشركة الأم، ومن ثم يمكن للشركة الأم نقل أرباح احدى فروعها من فرع إلى آخر بما يحقق أهدافها المرجوة.

وتعد السياسات الاستراتيجية نوعاً جديداً قد انبثق من التخطيط لا سيما أن التخطيط محدد الفترة ولا يتسم بالمرونة، غير أن السياسات تعكس دائماً الوضع الحقيقى لنجاح الخطة شرط الربط بأهداف المشروع، لأنها تعد رابط حقيقى لتقييم الأهداف المرجوة، لذا فهى محدد مرن لخطة العمل وهى فن من فنون الإدارة لحسم الصراع وتحويل سياسة العمل من القسر والصراع إلى الحكمة والرشد فى القرارات بين التحولات والتغيرات.

وإن كانت السياسات تتطلب أساليب متعددة واستراتيجيات نابعة من حاجة الشركة الأم وما يتلاءم وطبيعة كل فرع وضروريات الواقع لتقليل الأخطاء ويراها العلماء أنها الخطوات التفصيلية التى يمكن وضع الخطط من خلالها موضع التنفيذ شرط المرونة والديناميكية والتطوير وفق متطلبات المرحلة وواقع الأمور بما يخدم أهداف المشروع التابع والشركة الأم فى آن واحد.

د- اتخاذ القرارات فى الشركات متعدية الجنسية:

يعد عنصر اتخاذ القرار من أهم عناصر الإدارة فى الشركات المتعدية لتحقيق أقصى درجات الكفاءة الممكنة، وإذا كانت الإدارة علم وفن إدارة النشاط الإنسانى فإن اتخاذ القرار والرقابة يعدان من أهم مقومات الإدارة على الإطلاق أو رأس حرية الإدارة ومن شروط القرار الجيد المتمخض عن القيادة الناجحة:

- المعرفة التامة بمن يعمل ومن لا يعمل.
- القدوة الحسنة.

- استبعاد غير القادرين شرط تعويضهم.
- الاحاطة الشاملة بكافة ما يحيط بالشركة أو الفروع من أخطاء.
- عدم التدخل فى التفاصيل أو أدق التفاصيل.
- العمل وفقاً لروح الفريق بين افراد العمل.

ووفقاً لعنصر الإدارة المركزية أو مركزية الإدارة التى تعد من أهم خصائص الشركات متعدية الجنسية فإن القرارات العليا أو الاستراتيجية تحتكرها الشركة الأم دون القرارات التفصيلية والتى تترك فى الغالب للفروع، وعلى المدير فى الفروع اتخاذ القرارات التى فى حدود الدور الذى رسمته الشركة الأم لتحقيق هدف الشركة النهائى، وغالباً ما تظهر مركزية الإدارة بوضوح فى العمليات الصناعية والإنتاجية المتقدمة وخاصة فى مجال صناعة السيارات وأجهزة الكمبيوتر، لأن هذه الشركات غالباً ما تكون قرارتها استراتيجية من حيث ادارتها واتخاذ قرارتها.

ومن القرارات ذات الطابع الاستراتيجى فى الشركة الأم مثل:-

١- تحديد السياسات الاستثمارية لشركاتها (الفروع) فى الدول المضيفة وفقاً للخطة العامة.

٢- تحديد السياسات التمويلية للفروع فى ضوء ما يتفق واستراتيجية الشركة الأم.

٣- وضع الخطط الانتاجية الفرعية لكل شركة تابعة أو وليدة فى ضوء الخطة الكلية.

٤- تحديد الإنتاج التصديرى بين الفروع المختلفة كماً ونوعاً والمصدر إليها هذا الإنتاج وفقاً لمصلحة الشركة الأم.

٥- العناية بتعيين كبار المديرين فى الشركات الفرعية وخاصة المديرين الأكفاء لأن الشركات المتعدية غالباً ما تجتذب الكفاءات المتميزة من

العاملين للعمل فى شركاتها من خلال عملية اصطياد الرؤوس Head Hunting من بين رجال الأعمال والشباب الصاعد فى الدول المضيفة.

٦- اتخاذ القرارات الخاصة بالسياسات البحثية والعلمية والتكنولوجية، لا سيما أن هذه الأبحاث ترتكز دوما فى الشركات الأم دون الفروع التابعة إلا فى أضيق الحدود.

ومن الأهمية بمكان فقد اكتسبت الإدرة فى الشركات المتعدية الكثير من الكفاءات الابتكارية التى لديها المهارات الأوسع والقدرة على اكتشاف السوق وتجنيد الموارد فى ظل تقليل حجم المخاطر وتحديد الهدف من خلال تجميع اتجاهات العاملين حول الهدف الواحد.

ومن العوامل التى تؤثر فى قرار المنشأة فى الشركات متعدية الجنسية :-

١- تعظيم الربح من خلال الاستثمار المباشر، وينشأ الربح فى البلد المضيف عن مكونات الحزمة المالية والتكنولوجية فى ظل تلاشى الربح الناتج عن التمويل أو أسعار الفائدة، ولا يتحقق الربح إلا من خلال دراسة عوامل الاستثمار وقراره والذى يأخذ فى الاعتبار كل من[1] :-

- الأجر المنخفض فى الدول المضيفة.
- انخفاض تكاليف الانتاج.
- انخفاض تكاليف العمالة.

٢- تعظيم المبيعات.ومن أبرز أسس عملية صنع القرار داخل الشركات متعدية الجنسية، هى:

١- عدم التعويل كليا على البعد أو الاعتبار الايديولوجى والأخذ باسلوب دراسات الجدوى الاقتصادية أو الرجوع لأراء الفنيين فى ظل تطبيق النظريات الإدارية والقواعد العلمية.

(١) جون هدسون، مارك هرندر: العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة: د. طه عبد الله منصور، د. محمد عبد الصبور محمد على (الرياض: دار المريخ، ١٩٨٧).، ص ٧٠٤-٧٠٥.

٢- التوجه نحو آليات العمل اللامركزية والرقابة الفعالة، فالشركة الأم تقوم على اتخاذ قراراتها استناداً إلى مصالحها الخاصة ومحيطها العالمى، وليس وفقاً لأسس الاهتمام بالمصالح الوطنية للدول التى تعمل وتنشط عملياتها فيها، وكذا نجاحها مما يصعب على الدول المضيفة اخضاعها للرقابة القانونية لدولة واحدة، فى الوقت الذى تتمتع الفروع بشئ من الحرية فى اتخاذ بعض قرارتها شرط الرجوع النهائى لقرارات واستراتيجية الشركة الأم فى الدولة الأم التى بها المركز أو الإدارة الرئيسية للشركة الأم.

أما من حيث الشخصية المعنوية للشركة التابعة فى أمر تعيين العمال وفصلهم فإن المدير العام فى الفروع يعين من قبل الشركة الأم، غير أن الشركة التابعة هى التى تحرر العقد فى الدول المضيفة، ومن الناحية الشكلية تعتبر الشركة التابعة هى رب العمل، غير أننا لو تجاوزنا الحاجز الوهمى للشخصية المعنوية واتخاذ القرار فى الشركة نجد أن مصدر اتخاذ القرارات المتعلقة بسير العمل تبقى فى الشركة الأم، حيث أن الفرع ليس لديه أى سلطة حقيقية تستطيع التفاوض من أجل الوصول إلى حلول مرضية مع الدول المضيفة.

وبامتداد الشركات متعدية الجنسية لنشاطها فى دول عديدة مضيفة، وأسواق خارجية كثيرة فى الوقت الذى تخضع قرارتها لامركزيا بما يتناسب وطبيعة السوق المحلية، إلا أنها تحدد استراتيجيات منفصلة لكل فرع من فروعها على حده وكذلك قراراتها، فى حين يشكل كل فرع من فروعها مركزاً مستقلاً من حيث التكلفة والربحية[1].

(1) The world Bank world development indicators (1999).. 18.

٤- استراتيجية الشركات متعدية الجنسية والدول المضيفة فيما بين التكامل والاندماج أو التنافس والصراع:

أولاً: استراتيجية الشركات تجاه الدول المضيفة:

يقصد باستراتيجية الشركات هى الأساليب التى تستخدمها الشركات متعدية الجنسية فى الدول المضيفة لتحقيق أهدافها العامة على المدى الطويل، فى حين يذهب عددٌ من الخبراء إلى أن أهم استراتيجية للشركات تلك التى تذهب نحو تحقيق أعلى الأرباح فى ظل تحقيق النمو والاستمرارية والاستفادة من الفروق والتباينات فى الأسعار والوفر فى المواد الخام وانخفاض مستوى الأجور والدخول.

وغالباً ما تتخذ الشركات متعدية الجنسية أشكالاً وأحجاماً مختلفة بفضل ما تمتلك من قدرات مالية واستثمارية وانتاجية وتكنولوجية، ومن ثم فهى تمارس تأثيراً على الدول المضيفة بفضل ما تمتلك استراتيجية تسويقية وانتاجية والقدرة على التسهيلات والاندماج التى صارت تسمح بدخولها أسواق الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

وتتعدد الاستراتيجيات التى تسعى الشركات متعدية الجنسية لتحقيقها فى الدول النامية، وهى[1]:

١- استراتيجية النمو والاستمرارية والتى تسعى إلى التوسع.

٢- استراتيجية الاستقرار من خلال الارتباط بتوجهات الادارة والتخطيط والابتكار وتعدد خطوط الانتاج والتنويع.

٣- استراتيجية الانكماش من خلال خفض نسب التكلفة لمواجهة المتغيرات السوقية.

(١) د.محمد السيد سعيد: الشركات متعدية الجنسية – وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨) ص ص ٧٥ – ٨٠.

٤- استراتيجية التمييز والتى تهدف إلى القدرات الانتاجية وهندسة وقياس الجودة الكلية.

ويوجد استراتيجيات لدخول الشركات متعدية الجنسية إلى أسواق الدول المضيفة، وهى كالآتى:-

١- استراتيجية الاستثمار الأجنبى المباشر أو المشترك (المختلط).

٢- استراتيجية توطين الصناعة.

٣- الاستراتيجية التجارية (التجارة الخارجية).

٤- استراتيجية نقل التكنولوجيا.

٥- الاتفاقيات التعاقدية (عقود التراخيص، عقود التصنيع، عقود الامتياز، عقود الإدارة تسليم مفتاح).

٢- استراتيجية الاستثمار الأجنبى المباشر أو المشترك:

وتتمثل هذه الاستراتيجية أعلى درجات المخاطرة عند دخول السوق الدولية حيث يفضل الاستثمار الأجنبى المباشر المشروعات الإنتاجية المملوكة بالكامل من خلال:

- شراء شركات قائمة تمليك خالص.
- تكوين فروع جديدة لها فى بلد أجنبى.
- تصدير سلع و خدمات تنتجها الشركة فى البلد الأم.
- الاستثمار فى المناطق الحرة.
- القيام بانتاج أجنبى خارج البلد الأم.
- الاستثمار فى مشروعات البناء والتشغيل والتمويل والتصميم.

- الاستثمار فى مشروعات الاستثمار المشترك والذى يتمثل فى مشاركة المخاطر، وهذا النوع يعد اتفاق بين شركتين لمشاركة المخاطر أحدهما محلية والاخرى متعدية الجنسية.

٢- **استراتيجية توطين الصناعة خارج مقر الدولة الأم:**

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى:

- الاستفادة من توافر اليد العاملة الرخيصة فى الدول المضيفة.
- الاستفادة من توافر المواد الخام الأولية.
- انخفاض عناصر انتاج الطاقة.
- الاستفادة من الأسواق النامية كامتداد جديد لحماية صناعاتها التى لا تزال فى طور الولادة وعدم النضج.
- الالتفاف حول السياسات الحمائية التى تضعها الدول المضيفة.
- الاستفادة من الحوافز والاعفاءات الضريبية والتسهيلات الاستثمارية.
- الاستفادة من مجالات التصنيع والخدمات التسويقية والمصرفية لزيادة الأرباح.

٣- **الاستراتيجية التجارية(١):.**

والتى تهدف إلى التغلب على القيود التجارية التى تضعها الدول المضيفة على الواردات الأجنبية لتشجيع الصناعات المحلية، لذا لجأت الشركات العملاقة إلى إنشاء فروع لها للحصول على موقع تجارى فى الدول المضيفة المحصنة، ويمكن من خلالها الدخول إلى الأسواق الجديدة من خلال التصدير الذى يعد من أهم صور خلق المزايا التنافسية.

---

(١) د.جمعه محمد عامر: التجارة الخارجية – وتنظيم الاقتصاد الدولى (القاهرة: ناس للطباعة النشر، ٢٠٠١).ص ص٢٤٣-٢٤٦. ج

٤- استراتيجية نقل التكنولوجيا [١]:

تعد الفوراق فى المستوى التكنولوجى المتمثلة فى الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والدول النامية من أهم أدوات الشركات الاستراتيجية وان كان يؤخذ على الشركات متعدية الجنسية استخدام وجلب تكنولوجيا عتيقة فى الدول المضيفة، أو الاقل كفاءة، إلا أنها فى الدول المضيفة الأكثر انفتاحاً على الغرب اقتصادياً تستخدم التكنولوجيا متوسطة الكفاءة ومنذ منتصف التسعينيات باتت تجتذب استثماراً أجنبياً تنافسياً[٢]، حتى لا تدخل فى مزاحمة أو منافسة مع الشركات الوطنية.

٥- استراتيجية الاتفاقيات التعاقدية:

ويمكن من خلالها منح الدولة المضيفة عدداً من العقود، وهى:

- عقود التراخيص مقابل الالتزام بدفع مبالغ مادية لمانح الترخيص وهى تتخذ أشكال:
- حق استخدام الاسم التجارى.
- حق استخدام العلامة التجارية.
- حق المعرفة واستخدام الاسم التجارى للشركة.
- حق استخدام براءة الاختراع.
- عقود التصنيع: من خلال منح الشركة متعدي الجنسية شركة أجنبية أو شركة محلية الحق فى تصنيع منتج خاص بها أو المساعدة الفنية فى تصنيعه مقابل تعاقدات مادية متفق عليها.

(١) د. سميحة السيد فوزى: ظاهرة الشركات دولية النشاط والدول النامية، مجلة مصر المعاصرة العدد ٤١٥ – ٤١٦ القاهرة ١٩٨٩ ص ١٩٩

(٢) د. عبد السلام أبو قحف: السياسة والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٩). ص ص ٣٠-٣١.

- عقود الامتياز: والتى بمقتضاها منح شركة أجنبية شركة محلية حق الامتياز لانتاج سلعة أو تقديم خدمة مقابل الحصول على حق مالى.
- عقود الادارة: والتى من خلالها اعطاء الشركة الأجنبية الحق فى ادارة أحد المشروعات فى دولة خارجية كادارة الفنادق أو العمليات مقابل حق مادى تحصل عليه الشركة المديرة.
- عقود تسليم مفتاح: وفيه تلتزم الشركات متعدية الجنسية بانشاء مشروع كامل متكامل إلى حين التسليم على التشغيل وتدريب الفنيين المحليين عليه.

وتتمثل عناصر الاستراتيجية فى الشركات متعدية الجنسية فى:

١- التخطيط والذى يتمثل فى وضع الخطة العامة الاستراتيجية المرشدة للعمل المستقبلى واتخاذ قرار التشغيل الأمثل للموارد المالية والبشرية والفنية.

٢- سياسات الملكية ومناخ الاستثمار: دراسة أفضل البدائل الاستثمارية لتحقيق أفضل العوائد واعادة الامتلاك الكامل للمؤسسات وامتلاك نسب السيطرة على الأسهم فى ظل الامتلاك الكامل أو المشاريع المشتركة أو التكاملات الاستراتيجية، وقد تتخذ الشركات متعدية الجنسية قرارتها الاستثمارية فى خضم التعرف على المناخ العام والقوانين الحاكمة فى الدول المضيفة وخاصة سلوك هذه الحكومات ما بين الماضى والحاضر وتتبع السوابق التاريخية ودراسة مدى ملائمة المناخ الاستثمارى وعناصره وخاصة الاستقرار السياسى والنظم الحكومية والاستقرار النقدى ومعدل التضخم وقيود الاستثمار والتدخل الحكومى فى الاقتصاد وحجم الحوافز الضريبية

ويتعدد مناخ الاستثمار وفقاً لاستراتيجية الشركات وهو كالآتى:

- مناخ استثمارى مناسب للغاية.
- مناخ استثمارى مناسب.
- مناخ استثمارى متواضع.
- مناخ استثمارى ردئ.
- مناخ استثمارى غير صالح (معادى).

١- **سياسات التمويل: والتى تسعى دوما إلى تمويل عملياتها فى الدول النامية فى إطار خطة كاملة شاملة من خلال اللجوء إلى التمويل المحلى فى الدول المضيفة وتفادى المخاطر.**

٢- **سياسات سيطرة المركز الرئيسى: والتى تستند على تطوير وسائل الاتصالات والمعلومات.**

٣- **سياسات التسويق والتسعير: فالشركات فى استراتيجياتها تضع برامجها التسويقي على أساس خطط سنوية مرنة تراعى ظروف وأوضاع السوق العالمية المتغيرة والمتطلبات والقدرات الانتاجية لكل فرع، أو تقوم بالتسعير حسب قواعد محددة مستفيدة من اختلاف الفروق من العملات.**

وتجدر الإشارة إلى أن الشركات تعتمد فى استراتيجياتها على استغلال الاختلال بين الدول إلى أقصى حد ممكن للوصول إلى أهدافها النهائية التى تكمن فى الأرباح والنمو والاستثمارية، وتحقيق أكبر العوائد للشركة الأم وإن كانت لا تتماشى مع استراتيجية التنمية فى الدول المضيفة، فالشركات تسعى دوما إلى انجاز المشروعات التى تحقق لها أكبر عائد ممكن بغض النظر عما إذا كانت تحقق اسهاماً فعالا للتنمية الاقتصادية للدول المضيفة من عدمه.

فالشركات الراسمالية الغربية دخلت الصين فى منتصف الثمانينيات بكل قوتها لدحر كل ما هو اشتراكى أو أخلاقى، بالإضافة إلى أن هذه الشركات صبت كافة اهتمامها على المشروعات غير ذات الأولويات المرتفعة بالنسبة لجهود التنمية الاقتصادية فى الدول المضيفة، وإن كانت تنتج سلعاً تباع فى الدول المضيفة، إلا أنها تشبع حاجات الأقلية الغنية على خلفية ارتفاع الميل الاستهلاكى فى ظل بروز الفوارق الطبقية.

وغالباً ما تغير الشركات أوضاعها الاستراتيجية لاقتناص الفرص الاقتصادية وتقوم بتجميع العمالة الماهرة وذوى المعارف الواسعة والعمل على اكسابهم المهارات فى كافة المجالات ثم سرعان ما ترسلهم إلى دولها الأم المتقدمة لاكسابهم الفنون الادارية والصناعية والتجارية ،وهذا ما فعلته شركتى موتورولا وماكونالدز، فالشركات متعدية الجنسية تخضع فى نهاية المطاف خلال عملها فى الدول المضيفة إلى قانون المنافسة (الجميع يحكمهم قانون المنافسة والسعى وراء الأرباح) فى ظل الأسواق المنغلقة فى العالم الثالث بصورة حقيقية[1].

وتقر الحكومة الصينية بأن الشركات لم تأتى إلى الصين من أجل عيون الصينيين، بل من أجل تحقيق استراتيجياتها المتمثلة فى الأرباح والحصول على المواد الخام الرخصية وانخفاض تكلفة العمل، وتجاوز الرسوم الجمركية، ويذهب بعض الخبراء إلى أن هذه الشركات العملاقة تذهب إلى القطاعات ذات الربحية العالية كالصناعات الاستخراجية والتحويلية ونادراً ما تذهب للعمل فى قطاع الصناعات الصغيرة والصناعات الحرفية أو الزراعية التقليدية، وتفضل الشركات العمل فى المشروعات الآتية:

١- مشروعات تستهدف تحسين البنية الأساسية.

---

(١) بنجامين باربر: عالم ماك: ترجمة أحمد محمود (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٨). ، ص٣٤.

٢- انتاج سلع وخدمات مصنعة بهدف التصدير بشكل كلى.

٣- مشروعات ذات قيمة مضافة أعلى.

٤- قطاع الخدمات وخاصة البنوك للسيطرة على الأسواق المالية وتجميع المدخرات وتقديم القروض والعمل فى مجال السياحة العالمية وخدمات النقل

والشركات متعدية الجنسية كانت تهدف من وراء اتجاهها إلى الصين الهروب من التكلفة المرتفعة والأجور العالية فى الدول الأم، وارتفاع فئات الضريبية على الأرباح، وتفادى القوانين المضادة للاحتكار، والعمل على تحقيق أهداف الدول الأم على حساب الحقوق المشروعة للدول المضيفة، والسيطرة على الاقتصاد العالمى فى زمن العولمة، لا سيما أن الشركات تعد من أهم أدوات نشر رأسمالية العولمة وتوسيع دائرة التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة، والاستيلاء الزاحف على الشركات المحلية فى الدول المضيفة تحت عباءة الشركات المشتركة لتأمين نفسها من المخاطر[1]، وممارسة السياسات الاحتكارية عن طريق استخدام التسعير كوسيلة لتجنب دفع الضرائب فى ظل السوق الأوسع وتعزيز مركز الشركة فى الأسواق الخارجية، والسيطرة على عناصر التجديد التكنولوجى، بالإضافة إلى الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير[2].

(١) مالكولم جلبر وآخرون: اقتصاديات التنمية، تعريب، د. طه عبد الله منصور (الرياض: دار المريخ، ب. ت).بدون تاريخ، ص ص ٦٣٠- ٦٣٢.

(٢) د. منى قاسم: الشركات متعددة الجنسيات وأهميتها فى الاقتصاد العالمى،النشرة الاقتصادية لبنك مصر، مرجع سابق، ص ٩٠.

ويذهب العديد من الخبراء أن استراتيجية الشركات تهدف من وراء قدومها للدول المضيفة إلى [1]:-

١- الاستحواذ على مصادر الطاقة فى العالم وجعل العالم سوقاً واحداً تعمل من خلالها.

٢- زيادة قدراتها التنافسية ورفع الأداء الاقتصادى من خلال ما تلعبه فى عملية تدويل الانتاج.

٣- التخصص وتقسيم العمل الدولى.

٤- تحقيق التكتلات الاقتصادية والاندماجات القطاعية.

٥- القرب من أماكن المواد الخام الأولية.

٦- الاستفادة من حركة رأس المال ودورته، واغتنام ما قد تتيحه البيئة المضيفة من فرص.

٧- الربح.

ويرى الباحث أن وضع الربح فى أدنى استراتيجية الشركات يعد تزييف للحقيقة، لا سيما أن الربح يعد أول الأهداف الاستراتيجية للشركات عند قدومها للدول النامية المضيفة وليس تحقيق التنمية كما تدعى لأن تحقيق التنمية للاقتصاد المضيف يعد خارج جل أهدافها، حيث نراها بأنها تعد أحد الكائنات الطفيلية فى ظل اقتصاديات العولمة، لأنها تمثل صورة مصغرة من صور التبعية والاستعمار الجديد، وإذا ما أحدثنا تنظير مقارن بين مصلحة الشركات ومصلحة الدول المضيفة حتما سنجد أن المنافع والعوائد تبقى دوما لصالح الشركات، إلا أن الصين كانت مفاوضا بارعاً مع الشركات لأنها عملت على خلق فرص عمل جديدة أمام العمالة المحلية فى الشركات، ناهيك

(1) UNCTAD: World Investment Report (New york/ Genf 1995)., 1995, p. 10

عن تطويع التكنولوجيا الأجنبية كى تتناسب وطبيعة الكثافة السكانية، وهذا ما أدى إلى تحقيق معدلات تنموية.

ان استراتيجية الشركات فى استثماراتها بالصين تهدف إلى انتاج عدد من السلع التامة الصنع أو الوسيطة بهدف إعادة تصدير تلك السلع إلى بلادها الأم، أو أسواق الاستهلاك الدولية الأخرى للاستفادة من الوفر الذى تحقق نتيجة لاختلاف التكلفة الكلية لانتاج تلك الدول، وللشركات مطالب تعتبرها الصين وعددٌ من الدول المضيفة شروطا مجحفة وخاصة فى صناعة السيارات وبعض الصناعات وهذه المطالب تصل إلى الحد التالى:- .

١- الاعفاء الجمركى لكافة الآلات المستوردة أو الاعفاء الضريبى لمدة ٥ سنوات تصل إلى ٣٥ ٠/٠.

٢- عدم الموافقة على اقامة مشروعات مثيلة لمدة ٥ سنوات تمتد إلى فترة مماثلة.

٣- رسملة المعرفة الفنية باعتبارها رأس مال مستثمر ضمن اصول المشروع.

٤- حق الدخول فى شراكة بنصيب عينى متساوى أو بنسبة السيطرة مع حق الادارة.

٥- تعهد حكومى بالامداد بالعملة الأجنبية خلال السنوات الأولى للتشغيل.

وتستفيد الشركات من التباينات فى ظروف العمل والانتاج بين الدول وخاصة فى تكلفة العمل بين الدول للحصول على معدل أعلى للربح، ولقد أثبتت البحوث التى أجريت على الشركات متعدية الجنسية أنها تميل فى عملها إلى الصناعات التى تتصف بالخصائص الآتية [1]:

١- ذات مستوى عالى من البحث والتطوير من حيث المبيعات.

٢- انتاج سلع جديدة أو معقدة تقنياً.

(1) J.R. Markusen. Op. Cit, p. 172.

٣- استخدام نسبة كبيرة من العمالة المهنية والتقنية.

٤- ذات مستويات عالية من الجودة فى المنتجات والاعلان، فى الوقت الذى تنتج ٤٠ ٪ من سياراتها فيما وراء البحار أو خارج الشواطئ الأمريكية وتجد أن تويوتا قد وصل انتاجها خارج البلاد بنسبة ٢٠ ٪ من إجمالى انتاجها.

أما بوتشى موتورز تتحكم فى نصف سوق العالم فى الصناعات الصغيرة كونها تنتج فرش الأسنان وعدسات الزوم ونوافذ السيارات ويعمل بها ٣٣ ألف عامل منهم

١٠٠٠ عامل يعمل باليابان والباقى يعمل فى الصين فى ظل عمالة أرخص بعد أن اتجه الريح إلى الانخفاض فى أمريكا بفعل ارتفاع الأجور مما دفع الشركات لنقل وحداتها للخارج وخاصة إلى الصين، ووافقت شركة جنرال موتورز على تأسيس مراكز أبحاث وتطوير فى مجالات لم يكن من الممكن التفكير فيها سابقاً فى سوق نامية[1].

ويود الباحث الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية غالباً ما تحقق ثلاثة فرص فى إقامة شركاتها شراكة مع الصين، وتتمثل هذه الفرص فى:

١- ضمان مشاركة الصين أو عدم معارضتها لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية عالمياً.

٢- جنى المكاسب من العلاقات الاقتصادية الثنائية بينهما.

٣- نشر مفاهيم حقوق الانسان والديمقراطية وفقاً للتصور الغربى فى الصين، وهذا ما يفسر استمرار تدفق الاستثمار القادم من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصين أكثر من غيرها من دول آسيا.

(1) China in The World Economic (2002), p.7.

ووفقاً لما صدر عن تقرير الاستثمار العالمى لعام ١٩٩٤، فإن هناك ثلاثة أستراتيجيات لعمل الشركات، هى:

١- **الاستراتيجية الأولى:** القيام بالتصنيع لخدمة السوق المحلى للبلد النامى المضيف.

٢- **الاستراتيجية الثانية:** تعتمد على قدرٍ كبيرٍ من المدخلات المحلية فى ظل توجه تصديرى لعدد من المنتجات.

٣- **الاستراتيجية الثالثة:** تقوم على قدر كبير من الاندماجات بين الاقتصاديات المضيفة والاقتصاديات العالمية على أساس أن المنتجات التى تصنع فى البلد النامى المضيف تعد فى الأساس جزءًا من الهيكل الانتاجى العالمى للشركات. وإن كانت الشركات المتعدية تفضل توجيه استثماراتها المباشرة إلى الدول المتقدمة الصناعية بالمقارنة بالندرة فى الدول النامية فيما عدا الصين التى لاقت فيها الشركات ترحيباً كبيراً وسوقا صاعدة واعدة وان كان معدل الارباح أو العوائد المحققة للشركات من الأسواق النامية يعد أكبر بكثير مما تتوقعه الشركات باستثماراتها فى الدول المتقدمة صناعيا، حيث أنه فى الدول النامية يصل معدل العائد المحقق للشركات ٢٤،١ ٪ أما فى الدول الصناعية فإنه لا يتجاوز ١١،٥ ٠/٠.

ومن استراتيجية الشركات فى الدول المضيفة التكتلات والاحتكارات، ويظهر الاحتكار نتيجة اتحاد عدد من الشركات لتوجيه الأسعار وأقتسام السوق أو الأسواق والحصول على أعلى الأرباح، وفى مطلع الألفية الجديدة، غدت التكتلات والاحتكارات بين الشركات تسيطر على السوق فى معظم بلدان العالم، وغالباً ما يتمخض عن الاحتكارات أثاراً

اقتصادية ظاهرة أو مستترة على المستوى الداخلى أو الإقليمى أو المستوى الكونى[1].

والاحتكار غالباً ما يتحكم فى العرض وبالتالى السعر، ولكن المحتكر لا يمكن أن يتحكم فى الطلب أو حجم الاستهلاك، ومن أنواع الاحتكارات:

١- الاحتكار المطلق.

٢- احتكار القلة.

٣- المنافسة الاحتكارية.

وإذا كان من أهم خصائص الراسمالية الجمع بين المتضادين (المنافسة والاحتكار)، ومن ثم فإن سيطرة الاحتكارات الحديثة لا تلغى المنافسة فى الوقت الذى تمثل الاحتكارات قمة الهرم الاقتصادى للرأسمالية المتعولمة فى الوقت الذى تؤدى الاحتكارات إلى:

- تقليل حجم المنافسة.
- خفض الانتاج.
- الصراع الحاد على خلفية المزاحمة وعدم التنافس، إلآ أن سياسة الأسعار الاحتكارية لا تدوم طويلاً.

ويعد الطابع الاحتكارى أو شبه الاحتكارى (احتكار القلة) ويعنى خضوع السوق لسيطرة عدد قليل من البائعين، ولا يتحقق الاحتكار إلا من خلال توافر التركيز الرأسمالى المتمثل فى ازدياد حجم المشروعات الكبيرة على حساب المشروعات الصغيرة التى غالبا ما تختفى تدريجياً من السوق بفعل

(١) د. أحمد مصطفى عفيفى: الاحتكار (القاهرة: مكتبة وهبة للنشر، ٢٠٠٣).ص ١٤.

عجزها عن الصمود والمنافسة[1]، ولقد استطاعت الشركات الاحتكارية أختراق اسواق الدول النامية، وأمست المشروعات المتعدية المحتكرة هى الوحدات الأساسية المؤثرة فى إعادة هيكلة الاقتصاد الرأسمالى المعاصر وهى القوة المحركة للتدويل والمستفيد الأول منه، وبالتحالف بين هذه المشروعات العملاقة أمكن قيام نظام رأسمالى جديد قائم على احتكار القلة من خلال

التحالفات الاستراتيجية العملاقة، والذى غدى يتحكم فى الانتاج الدولى وتقسيم العمل والتحكم فى الاخطبوط التكنولوجى أو الشبكة العنكبوتية.

وتتعدد أشكال الاحتكارات ومن أبرز أشكال الاتحادات الاحتكارية:

١- **الكارتل:** اتحاد مجموعة من الشركات فى نوع أو فرع من فروع الصناعة المتجانسة الواحدة شرط الاتفاق على البيع بسعر واحد داخل السوق.

٢- **السانديكات:** اتفاق عدد من المشروعات الانتاجية من النوع الواحد فى ظل تخلى جميعهم عن استقلالية التجارية شرط أن يسلم كل منهم منتجاته إلى الاتحاد كى يقوم ببيعها وتصريفها.

٣- **الرست:** يقوم على اتحاد لتوحيد الملكية والادارة فى مشروعات عائدها لفرع أو عدة فروع صناعية تزول وتذوب فيه استقلالية المشروع نهائيا فى مجال التجارة والإنتاج مقابل الحصول على عدد من الأسهم للمشتركين بما يقلل التكاليف وزيادة الإنتاج والأرباح وتقليل درجة المخاطرة.

٤- **الكونسرسيوم:** اتحاد مجموعة من المشروعات العاملة فى فرع من الفروع الاقتصادية فى ظل تمتع الفروع والشركات باستقلالها ويمكن سيطرة عائلة على مجموعة من الشركات مثال شركة فيات الايطالية.

---

(١) د. مصطفى السعيد: الشركات متعددة الجنسية فى الوطن العربى، ندوة النظام الاقتصادى الدولى الجديد (الكويت ٢٧ – ٢٩ مارس ١٩٧٦) ص ص ٧ – ١٠

ومن ثم فقد أعيد رسم الاستراتيجية الاحتكارية للشركات من خلال سياسة التكتلات والدمج لكى يمكن مواجهة المنتجات الأولية والزراعية الواردة من الدول النامية وهذه تعد أحد أهم آليات عولمة الفقر[1]، فى الوقت الذى نجد هذه الشركات مدفوعة دفعاً نحو الربح الاحتكارى واحداث التكامل والتدويل، لذا أصبحت هذه الشركات تمثل القوة الثانية اقتصاديا بعد الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أن الاستثمار الأجنبى قد ارتبط ارتباطا كليا وجزئيا بالشركات متعدية الجنسية، ومن ثم أدى هذا إلى بروز المزايا الاحتكارية التمويلية والادارية ومزايا الحجم والتكنولوجية وكذا المزايا التسويقية.

ووبؤدى التكامل والاندماج الاقتصادى إلى الغاء بعض صور التمييز، بالإضافة إلى أنه يعد صورة من صور التعاون الدولى والإقليمى، وإذا كان التكامل يعنى إلغاء بعض صور التمييز فإن التعاون يعنى تقليل التمييز(٢)، ولما كان التكامل والاندماج مفيد فى تكوين الاتحادات الجمركية فإن التنافس والصراع حتماً مضر فى ظل عدم قدرة أى اقتصاد على تحقيق الاكتفاء الذاتى فى ظل الانعزالية والانغلاق.

ويعد الاندماج بين الشركات وفروعها التابعة والمنتسبة بالمعنى القانونى هو فناء شركة أو أكثر بانتقال زمم الشركات المالية التى فنيت، غير أن سياسة الاندماج تعد أداة قانونية تستخدمها الشركات للقضاء على منافسيها.

وللاندماج مزايا عديدة من حيث الاطار القانونى والاقتصادى والضريبى، ويتم الاندماج عبر طريقتين:

---

(١) ميشيل تشوسو دويسكى:عولمة الفقر، ترجمة: محمد سمير (القاهرة: اصدارات سطور، ٢٠٠٠).، ص ٢٠٨.

(٢) بيلا بلسا: نظرية التكامل الاقتصادى، ترجمة: محمد عبد العزيز أحمد وآخرون (القاهرة: الدار القومية للطبعة، ١٩٦٤).، ص ١٧٨.

١- الاندماج بطريقة الابتلاع أو الضم وهذا النوع الأكثر شيوعاً.

٢- الاندماج بطريقة المزج عن طريق انشاء شركة جديدة تتصهر فيها زمم الشركات، ولقد كان لاندماج الشركات متعدية الجنسية الكبرى ظهور الشركات العملاقة التى يغلب على عملها وعملياتها التعاقد من الباطن لمراحل العمليات الفنية والانتاجية[١].

ومن مزايا التحالفات والاندماجات الاقتصادية بين الشركات:

١- تحقيق اقتصاديات الحجم الكبير بسبب خفض التكاليف الإنتاجية والتوسع فى الأسواق

٢- تخفيض درجة المخاطرة بواسطة التنويع.

٣- السيطرة بدرجة كبيرة على السوق.

٤- تحسين الكفاءة الإدارية للشركة المندمجة من خلال تغيير ادارتها.

٥- توفير قوى عاملة مدربة ومؤهلة عالمياً لتحسين الانتاجية وتعزيز القدرة التنافسية.

٦- الاستفادة من الخبرات المتنوعة فيما بين الشركات.

٧- تحقيق التحالف والاندماج بديلاً عن التنافس والصراع المنهك.

٨- السيطرة على المعلومات ومصادرها لتأكيد سيطرة الشركات وفرض الخضوع لتوجيهات السوق الراسمالية العالمية[٢].

وتؤدى التحالفات الاقتصادية إلى تحقيق العديد من المزايا:

---

(١) نورمان كلارك: الاقتصاد السياسى للعلم والتكنولوجيا (القاهرة: مكتبة الأسرة، ٢٠٠٥).، ص ٢٨٠.

(٢) د. طلعت الدمرداش: مبادئ فى الاقتصاد، مرجع سابق، ص ٤٢٥.

١- المزايـا المطلقـة: وهـى التـى تتوقـف علـى تـوافر عوامـل اقتصـادية نـادرة كالتكنولوجيا العالية والمواد الخـام النـادرة والعمالـة المبتكـرة، والموقـع الاستراتيجى وتوافر الطاقة.

٢- المزايا النسبية: التى تتوافر لدى أطراف التحالف.

٣- المزايا التنافسية وتتمثل فى:

- توافر موارد بشرية ماهرة.
- واضافة قيمة جديدة للمنتج.
- خلق معدلات أداء جديدة.
- اضافة قيم جديدة للمنتج.
- الانتقال من الأحادية إلى التنوع.

ويوجد العديد من الشـركات التى سـعت لاقامـة مصـانعها خـارج حـدودها الوطنية تحقيقا لواحدة أو أكثر من تلك المزايا المذكورة[١].

١- تصـنيع السـيارة المرسـيدس وفـوكس الألمانيـة فـى الصـين للاسـتفادة مـن المزايـا والمكونـات المحليـة الصـينية المتـوفرة والمنخفضـة التكـاليف مـن حيث الأجور والعمالة، عما هو فى ألمانيا.

٢- تصنيع أجزاء من السـيارات الأمريكيـة فـى الصـين والتسـويق فـى الشـرق الأوسط.

٣- تصنيع التليفزيون اليابانى Sony فى الصين.

٤- تصـنيع أجـزاء الكمبيـوتر والتكنولوجيـا العاليـة الخاصـة بالشـركات الهندية فى الصين.

(١) د. فريد النجار: التحالفات الاستراتيجية من المنافسة إلى التعاون خيار القرن الحادى والعشرين (القاهرة: إيتراك، ١٩٩٩).، ص ١٠٠.ج

ومن مزايا التحالفات والاندماجات الاقتصادية بين الشركات:

١- تحقيق اقتصاديات الحجم الكبير بسبب خفض التكاليف الانتاجية والتوسع فى الأسواق.

٢- تخفيض درجة المخاطرة بواسطة التنويع.

٣- السيطرة بدرجة كبيرة على السوق.

٤- تحسين الكفاءة الإدارية للشركة المندمجة من خلال تغيير ادارتها.

٥- توفير قوى عاملة مدربة ومؤهلة عالمياً لتحسين الانتاجية وتعزيز القدرة التنافسية.

٦- الاستفادة من الخبرات المتنوعة فيما بين الشركات.

٧- تحقيق التحالفات والاندماج بديلاً عن التنافس والصراع المنهك.

٨- السيطرة على المعلومات ومصادرها لتأكيد سيطرة الشركات وفرض الخضوع لتوجيهات السوق الرأسمالية العالمية[1].

٩- الاستخدام الواسع للمساعدات والتعاون فى مجال البحوث لتطوير وسائل الادارة والتخطيط.

١٠- توجيه العلوم والتكنولوجيا والبحث العلمى لتأكيد المركز المتفوق للشركات واحكام السيطرة على السوق.

استراتيجية الدول المضيفة مع الشركات:

شهدت ظاهرة جذب الشركات متعدية الجنسية إلى الدول النامية المضيفة بتدفقاتها الاستثمارية المباشرة تحولاً بارزاً فى سياسات العديد من الدول النامية (دول الجنوب) تجاه الاستثمار الأجنبى المباشر، وكان دافعها فى

(١) د. طلعت الدمرداش: مبادئ فى الاقتصاد، مرجع سابق، ص ٤٢٥.

ذلك جذب المزيد والمزيد من الاستثمارات بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن هذه السياسات:

١- إنشاء جهاز مركزى موجه للنظر فى كافة عروض الاستثمار والتفاوض مع الشركات.

٢- إعادة النظر فى نصوص المشروع المتعدى واخضاع الشركات فى حالة النزاع إلى القوانين المضيفة.

٣- ربط الاستثمارات الأجنبية بأولويات التنمية وخضوع الشركات لسيادة الدول المضيفة.

٤- ضرورة عدم مساس الشركات بالسياسات والخطط الاقتصادية.

٥- الزام الشركات بضرورة تقديم ميزانية سنوية لأجهزة الاستثمار المحلية.

٦- حظر استيراد الشركات المتعدية لعمالة اجنبية.

٧- عدم جواز استيراد الشركات لمواد خام من الخارج أو سلع وسيطة طالما وجدت فى السوق ا لمضيفة.

٨- الاشتراك فى المشروعات المتعدية برأس المال أو الإدارة.

٩- عدم التدخل فى الشئون الداخلية أو المساس بالسياسات والخطط التنموية.

فى الوقت الذى أقدمت الدول المضيفة وخاصة الصين على تقديم بعض الامتيازات، لا سيما أن الامتيازات المقدمة تلعب دوراً جوهرياً فى جذب الشركات، منها:

- إعطاء الضمانات الكافية ضد التأميم.
- الاعفاء من تكاليف انشاء المشروع.

- حماية انتاج الشركات الدولية من الواردات الأجنبية المماثلة التى تقوم باستيرادها أو التى تسمح لمواطنيها باستيرادها.
- إمداد المشروع العابر بالمواد الخام المحلية أو التسهيلات الضرورية.
- تقديم الحوافز المالية أو الاعفاءات الضريبية والرسوم الجمركية.

وإن كنا نجد أن الاستراتيجية التى اتبعتها الصين قد اثرت على الاستراتيجية التى سوف تتبناها الشركات فى الصين، فإذا كان الهدف بالنسبة للصين هو التنمية وأولوياتها، فى حين نجد هدف الشركات هو تعظيم الأرباح والعوائد وما بين هذا وذاك نرى أن استراتيجية كلا منهما ليست مكسب لطرف على حساب الآخر، وإنما يتوقف الأمرعلى ايجاد صيغة مناسبة وعادلة للتعاون بين الشركات والدول المضيفة بما يحقق مصالحهما معاً، إلا أن استراتيجية الصين العامة تسعى دوما إلى تحقيق أربعة أهداف، هى[1]:-

١- دفع عملية التحديث والتطوير.

٢- استكمال عملية إعادة التوحيد بالطرق السلمية.

٣- تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة و الحفاظ على معدلات النمو الاقتصادى عند سقوف مرتفعة خلال الأعوام القادمة.

٤- حماية السلام العالمى وتعزيز أطر التنمية المتبادلة.

وسعت الصين منذ عام ١٩٩٦ إلى إقامة منظمة شنغهاى والتى تم الاعلان عن نشأتها فى ٢٠٠١/٧/١٥ والتى تضم (روسيا والصين وكازاخستان وطاجكستان وقيرغيزستان) والذى انضمت إليه أوزبكستان بعد الانشاء حتى يتم التكامل والاندماج حتى لا تتأثر مقومات التنمية الاقتصادية، وقررت الصين إنشاء وتكوين مناطق ومثلثات ورباعيات النمو لتحقيق عناصر التكامل والاندماج واستغلال عناصر التعاون فيما بين الصين ودول الحوار،

(١) د. عبد المنعم سعيد: صراع الحضارات والعولمة (القاهرة: مكتبة الأسرة، ٢٠٠٢)، ص ص ٦٠-٦١.ج

فالصين تقدم العمالة الرخيصة والأراضى وتساهم الدول المجاورة فى توفير رأس المال والمعارف التكنولوجية والادارية.

وتجدر الإشارة إلى أن الصين بدأت أسلوب الدمج الاقتصادي بينها وبين المشروعات القادمة من هونج كونج وتشير الاحصائيات إلى أنه يوجد أكثر من ١٨٠٠ مشروعاً فى الجزيرة حتى عام ١٩٩٥ وتبلغ قيمتها حوالى ٧٥ مليار $، ولا يمكن القول أن ما حققته الصين كان بمنأ عن الاستثمار الأجنبى المباشر، ولقد أقدمت شركة (هاربور رينج) من هونج كونج والعاملة فى مجال صنع اللعب للعمل فى السوق الصينى، لذا تحولت الصين إلى أشبه بالمغناطيس الجاذب للشركات الاستثمارية(١). وتفاعلت الصين مع الولايات المتحدة، لا سيما أن الاقتصاد الصينى صار الداعم الأول للاقتصاد الأمريكى فى آسيا فى حين أصبحت السوق الأمريكية هى الحاضن الأول للصادرات الصينية ٣٠٪. من الصادرات الصينية، وهذا يرجع إلى قوة مركز الصين فى التفاوض مع الشركات والدول، فالصين تغلبت على نقاط الضعف فى ظل القدرة على التفاوض الجيد، حيث أن هناك علاقة مصالح بين الصين والشركات يجمعها الاتفاق والاختلاف، وهذا يرجع إلى براعة المفاوضات التى تعد الوسيلة المثلى لقدوم الشركات، وإن كانت هناك اعتبارات تؤثر على قوة المساومة فى التفاوض مع الشركات، وهى:

١- قوة اطراف التفاوض لأن كل طرف من الأطراف يريد ممارسة قوته لتحقيق أكبر قدر من الميزات.

٢- نوع الصناعة والقدرة التنافسية فى انتزاع أكبر قدر من النجاحات.

٣- نوع المساهمة التى تقدمها الدول المضيفة من الامتيازات والمنح والمواد الخام.

(١) كرنراد زايتس: الصين عودة قوة عالمية، ترجمة: سامى شمعون (أبو ظبى: مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٣).ص ٥٢

٤- توقيت المساومة، لأن التوقيت المناسب يعد عنصراً فعالاً فى عملية التفاوض والمساومة.

٥- درجة التقدم العلمى والتكنولوجى فى الدول المضيفة وتوافر المعلومات والبنية الأساسية يزيد من قدرة الدولة المضيفة على التفاوض والمساومة.

٦- وجود البديل المتاح من الشركات وهذا ما حدث عند قدوم الشركات اليابانية إلى الصين للاستثمار، فقدت عندئذ قدرة الشركات الأمريكية والأوروبية وقوتها فى التفاوض والمساومة مما أدى إلى استفادة الصين من هذا التحول وخاصة فى مجال صناعة السيارات والتكنولوجيا العالية.

وسعت الصين لبناء شبكة جديدة من التكامل والاندماج فيما بينها وبين الشركات متعدية الجنسية والبعد عن التنافس والصراع بهدف تطوير وانجاز مختلف البرامج التنموية وبالأحرى فى مطلع الألفية الثالثة وانضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١، وعلى اثر هذا دخلت الشركات الوطنية الصينية (الابطال) والشركات التابعة للدولة للتعاون مع الشركات عابرة القارات بدلاً من المنافسة والصراع معها فى سوقها المحلى، من أجل مساعدتها فى الأسواق الدولية فى بلادها الأم.

ونشرت الصين قانون المؤسسات المشتركة بهدف توسيع آفاق التعاون الاقتصادى والتبادل التقنى على أساس المنفعة المتبادلة بشروط، منها:

١- حماية الاستثمارات الخاصة بهذه المؤسسات المشتركة وفقاً للعقد الذى أجازته الحكومة الصينية المركزية.

٢- التمتع بالامتيازات والرعاية فى ظل تقاسم الأرباح حسب اسهام كل طرف.

٣- الالتزام بقانون الدولة وحقوق السيادة عند ممارسة النشاط.

٤- أن تكـون التقنيـة المسـتخدمة حديثـة ومطابقـة مـع التطـورات الفنيـة واحتياجات الصين.

٥- السماح للشركة الأجنبية أن تحول أرباحها وأموال التصفيات إلى الدولة الأم أو عند التوقف.

وفتحت الصين علاقات واندماجات اقتصادية مع كل من سنغافورة وماليزيا بواسطة رجال الأعمال والمستثمرين من ذوى الجذور الصينية فى المهجر، وكذا مع اندونيسيا وكوريا الجنوبية وتايوان والهند، وبدخول المستثمرين والشركات الهندية أبدى رجال الأعمال الهنود حماساً متزايداً للاستثمار فى الصين، وعلى أثر هذه الاندماجات فتحت الشركات الهندية عابرة القارات أربع فروع لها لتصنيع وتصدير برامج الكمبيوتر فى شنغهاى[١].

وفى ظل تحقيق التكامل والاندماج الاقتصادى مع الاستثمار الاقليمى فى جنوب شرق آسيا وقعت الصين منطقة تجارة حرة مع دول الآسيان، وهذا من شأنه دعم الثقة الاقتصادية والسياسية بين الصين ودول الجوار، ومع منظمة (الأبيك) للاستفادة من الاستثمار القادم من الدول الأعضاء فى منظمة جنوب شرق آسيا والمحيط الهادى والاستفادة من النظم الادارية والانتاجية[٢]، وطورت علاقاتها مع فيتنام ولاوس، وتعتبر الآسيان خامس أكبر شريك استثمارى وتجارى مع الصين، ومن ثم وقعت الصين عام ٢٠٠٢ مع دول الآسيان (ميثاق سلوك الأطراف) فى بحر الصين الجنوبى، ولقد أجمعت دول الآسيان على أن التنمية فى الصين ليست تهديدا لها، ولكن تعود بالنفع على الصين والآسيان[٣].

---

(1) www China Orq.com

(٢) شوقى جلال: الصين التجربة والتحدى (القاهرة: دار المعارف، ٢٠٠١).ص ٣٦.

(3) China Internet information conter.

أما من حيث استراتيجية الصين الاقتصادية الخاصة من وراء قدوم الاستثمار الأجنبى المباشر، فهى ترمى إلى:

١- محاولة زيادة التراكم الرأسمالى.

٢- توفير فرص العمالة.

٣- اعطاء الاقتصاد الصينى دفعة تكنولوجية.

٤- تحسين ميزان المدفوعات، فالصين كانت تدرك فى منتصف الثمانينيات أنها لا يمكن لها تحقيق التنمية فى منأ عن الاستعانة بالشركات متعدية الجنسية القادمة للاستثمار فى الأراضى الصينية بالإضافة إلى التكنولوجيا.

وفى سبيل تحقيق الصين لاستراتيجيتها التنموية كان لها الارتكاز على ثلاثة مبادئ، هى:

١- أن المعيار الأساسى للتنمية لم يعد المعيار الثورى أو العقائدى القائم على الاشتراكية أو الراسمالية وانما يتوقف على مدى صلاحية الأسلوب المستخدم فى تحرير القوى المنتجة.

٢- تبنى سياسة لامركزية لخفض حدة الاحتكار الحكومى للسلطة الاقتصادية.

٣- التدرج فى الاصلاح أو التحرير الاقتصادى فى ظل المتغيرات المتتالية وخاصة فى ظل الانتقال من مرحلة المحلية الغارية إلى العولمة البازغة.

وفى خضم أحداث الأزمة المالية الآسيوية أصدرت الصين فى أبريل عام ١٩٩٨ منشور حددت فيه بعض المعايير والضوابط للموافقة على قدوم الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الصين، ومن أهمها:

١- انتقاء الاستثمار الأجنبى المباشر والشركات وفقاً لمعيار النوعية وليس معيار الحجم.

٢- السماح للاستثمار الأجنبى بالعمل شرط جلب التكنولوجيا الحديثة وتدريب القوى العاملة الصينية[1].

٣- حماية السوق الداخلى من انحرافات الشركات والاستثمارات الأجنبية.

٤- سيطرة ملكية الدولة على سائر الملكيات الأخرى.

٥- خفض نسب المشاركة الأجنبية فى المشروعات المشتركة.

٦- التطبيق الصارم لقانون منع الإغراق المحلى والاحتكار من قبل الشركات متعدية الجنسية فى الصين.

٧- فرض حدود على إعادة الأرباح للشركة الأم مع تحفيز الشركات فى حالة إعادة استثمار الأرباح المحققة مرة أخرى فى الصين.

ولقد وصف البنك الدولى الصين خلال فترة الثمانينيات من حيث استراتيجية التجارة ضمن الاقتصاديات معتدلة التوجه للخارج، غير أنها خلال فترة التسعينيات اتجهت واندرجت ضمن الاقتصاديات شديدة التوجه للخارج، إلا أن استراتيجية الصين فى ظل العولمة والتى اقرها مؤتمر الشعب التاسع فى ٥ أذار عام ٢٠٠٠ قد اقرت بالانفتاح على العالم والتوسع فى التصدير بجانب جذب المزيد من الاستثمار الأجنبى المباشر والشركات لكى يكون الاستثمار الأجنبى مكملاً للاستثمار الوطنى مع ضرورة التمويل من المصادر الخارجية.

دور الشركات متعدية الجنسية فى تحقيق التنمية:

تسعى الدول المتقدمة والنامية على السواء سعياً حثيثاً بجهودٍ وافرة من أجل تحقيق عملية التنمية الاقتصادية الشاملة أو المستدامة للوصول إلى حد الاشباع وتحقيق الرفاهية للشعوب.

(١) ريتشارد بيرنشتاين: الصراع القادم مع الصين، ترجمة منى فرغلى، انسجام فوده (القاهرة: وزارة الاعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٩٩)،، ص ١١٤.

ويقصد بالتنمية الاقتصادية تلك السياسات والإجراءات المخططة التى تهدف إلى تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى بقصد إحداث زيادة سريعة ودائمة فى متوسط دخل الفرد الحقيقى (من السلع والخدمات) وليس الدخل النقدى، فى حين يعبر مفهوم التنمية عن التقدم والتطور والتحديث.

ويعرف البعض التنمية بأنها " عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط فى المجتمع بما يحقق رفاه الإنسان وكرامته "، ويمكن تعريفها بأنها " تعنى بناء الإنسان وتحريره وتطوير كفاءته واطلاق القدرة للعمل البناء، كونها عملية مجتمعة ومتشابكة ومتكاملة ومتفاعلة فى إطار نسيج من الروابط بالغ التعقيد.

والتنمية من حيث اللغة مشتقة من الفعل " نمّى" بتشديد الميم المفتوحة، أما كلمة نمو فهى مشتقة من الفعل (نما) بفتح الميم دون التشديد، ولذا يوجد فرق بين مدلول الفعلين، ونمو الشىء يعنى زيادته أو تغييره إلى أحسن الأحوال[1]، وتنمية الشىء يعنى إحداث النمو فيه. ومن حيث اللغة الإنجليزية نجد اختلافاً واضحاً فى التعبير اللفظى فى الكلمتين، فكلمة التنمية Development، بينما كلمة النمو Growth، فى الوقت الذى يحمل الاصطلاحين معنى التغيير المرتبط بالتحسين أو التحسن والتطور، ولذا يرى العلماء أن النمو يعنى انتاج أكثر بينما التنمية تعنى الإنتاج الأكثر والتغييرات فى الترتيبات الفنية والمؤسسية التى يتم بها الإنتاج.

ويذهب الدكتور طلعت الدمرداش إلى حد التفريق بين التنمية والنمو لإزالة اللبس والغموض، حيث يرى أن التنمية تتمركز وتتمحور فى الدول النامية (اقتصاد الكفاف)، بينما يوجد النمو ويتمحور فى الدول الصناعية المتقدمة ذات اقتصاد الرفاهية والتقدم، ويذهب عددا من الاقتصاديين إلى أن النمو الاقتصادى يعد هو الأسرع فى الوصول إلى تحقيق مستويات أعلى فى المعيشة وتحسين جودة المنتج.

(١) د. عبد الرحمن يسرى أحمد: التنمية الاقتصادية (الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، ب.ت).ص ص ٤٤-٤٩.

بينما يرى الاقتصاديون المعاصرون أن التنمية الاقتصادية هى الزيادة التى تطرأ على الناتج القومى من سلع وخدمات خلال فترة زمنية غالباً ما تكون سنة فى ظل الاقتران بتوفير تغيرات تكنولوجية وفنية ،ولقد شغل هذا المصطلح تفكير الجيل المعاصر سواء فى البلاد التى بلغت درجة عالية من التقدم اقتصادياً والبلاد الحديثة التصنيع أو البلاد النامية والتى تبتغى الخروج من حالة الفقر وكسر الطوق الفولاذى لحالة الركود والجمود المزمن الذى ضرب عليها، أو كسر حلقة الفقر الخبيثة.

فى الوقت الذى يعرفها البعض بأنها تعنى التوسع فى الاقتصاد القومى لدرجة تسمح بموجبها امتصاص المزيد من القوى العاملة كل عام، ويمكن من خلالها توافر وخلق احتياطى نقدى لدى الدول يسمح لها القيام بمختلف البرامج التى تؤدى إلى الانتقال من مرحلة التخلف إلى مرحلة التقدم[1].

والتنمية من وجهة نظر عدد من الخبراء تعد عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل القومى الحقيقى فى متوسط دخل الفرد باعتباره علامة رئيسية من علامات حدوث نمو فى القطاعات تؤدى إلى اكتمال صورة التقدم، وتغير أسلوب الحياة، وكذلك تغيير نمط حياة الأفراد لكى يقدس النظام والعمل، ويسعى للمخاطرة المحسوبة.

والتنمية تعد مدخلاً اراديا من الدولة لإحداث تغييرات جذرية وخاصة فى هيكل الاقتصاد والدفع المحورى من خلال إحداث تحولات اقتصادية وتغيرات هيكلية للوصول إلى النمو والتنمية بخطوات أسرع وأنسب فى ظل القضاء على كافة أوجه الاختلال وتحسين الكفاءة الاقتصادية والرشادة، فمفهوم التنمية ينصرف إلى حركة النظام الاقتصادى المخطط وفقاً لأوليات السوق العضوية

(١) د. صلاح الدين نامق:محددات التنمية الاقتصادية (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧١).، ص ص ٢٠-٢١.

والتطور الكمى للأنشطة التى تنتج من أجل التصدير وارتفاع نصيب الفرد من الانتاج الكلى[1].

والتنمية ترتبط بكافة القطاعات داخل الدولة كونها لا ترتبط بقطاع واحد دون الآخر لا سيما أنها منهاجاً يتفاعل مع المجتمع بكافة قطاعاته لدفعه نحو الرفاهية والنمو، وإذا كان هناك تفاوتاً فى معنى التنمية إلا أنها تعنى فى نهاية الأمر تطوير الإنسان، وتتطلب التنمية تفسيراً جذرياً فى فكر الإنسان وقدرته وسلوكه، وهناك شرطان لتحقيق التنمية وهما: -

- ازاحة كل المعوقات التى تحول دون انبثاق الامكانات الذاتية الكامنة.
- توفير الترتيبات المؤسسية التى تساعد على نمو هذه الأمكانات الانسانية المنبثقة إلى أقصى حدودها.

ويذهب عددُ من الخبراء إلى أنها عملية مخططة بغرض إحداث تغيير نوعى فى نمط الحياة لكافة أفراد شعب هذا الاقتصاد وتقوية الامكانات أمام أفراده، ولذا فهى فعل متعدد الأبعاد تقوم بها السلطة المركزية، ومن ثم فهى خطة عمل محكمة ذات مراحل متراكمة، ولا تحدث التنمية دون تدخل مقصود من قبل الدولة أو دون استراتيجية محكمة، أو دون تحول فى الأفكار والأهداف وخطط عمل ورقابة ومحاسبة تتضمن الثواب للمصيب والعقاب للمخطئ، والقصد منها إيجاد المشروعات التى تحقق الرخاء والنهوض وتحسين مستوى المعيشة.

والتنمية تعد تطور مقصود أو متعمد بهدف إحداث تغيرات هيكلية فى المجتمع تؤدى إلى زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقى فى الأجل القصير بما يضمن التطور والتغيير الذى لا يقتصر على أهداف النمو المرغوب فقط بقدر أن

(1) Y. L. Acosta: Geographer du Sous Development (Paris: Melanges Goldman).1981, p. 255.

يتعداه للاهتمام بالمستفدين من النمو الاقتصادى[1]، فالمجتمعات البشرية تختلف من حيث النتائج التوزيعية للسياسة الاقتصادية من حيث نمط المنتج والمناخ الاقتصادى، فالتنمية تعنى الزيادة التى تتحقق من انتاج المجتمع بالنسبة للفرد.

وتتطور إدارة التنمية الاقتصادية من عقد زمنى لآخر تماشياً مع التطورات الحياتية والبيئية التى تمر بها المجتمعات البشرية فى الداخل وما يمكن أن تتركه المؤشرات المتمخضة عن البيئة الخارجية، لذا فإن التنمية الاقتصادية تنصرف فى جوهرها إلى زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد، وهى بهذا المعنى غاية تستهدف المجتمعات المتقدمة والمتخلفة على السواء[2]، فالتنمية مهمة تنشغل بها الدول النامية لاكتساب سمات وخواص الدول المتقدمة، ويعد التحديث من خصائص عملية التقليد للنماذج أو النموذج الغربى الذى يمكن الاحتذاء به لتحقيق التنمية.

وتجدر الإشارة إلى أن التنمية كهدف أصبحت شعاراً يرفع فى كل مناسبة، وإن كانت تهدف إلى خير الإنسان، إلا أنها ترتكز فى الأساس على جهده وهو وسيلتها وهدفها فى آن واحد، فهى معقدة بحكم التعقيدات والرواسب التى تكتنفها وإن كانت تعبر فى أبسط معانيها القضاء على التخلف، فى حين أن التخلف فى حد ذاته ليس مرضاً واحداً، ولكنه أمراض متعددة لا تخضع لعلاج واحد أو جرعة واحدة، فالتخلف حصيلة لأمراض متعددة اجتماعيا وسياسياً واقتصادياً ومادياً وثقافياً.

ولقد عكف الاقتصاديون الرأسماليون على صياغة نموذج ومفهوم للتنمية تحتل فيه الشركات متعدية الجنسية مركز محورى للنمو والتنمية، إلا أن شعوب الدول النامية قد صبوا جم سخطهم العاصف على ممارسات تلك الشركات فى أوطانهم.

---

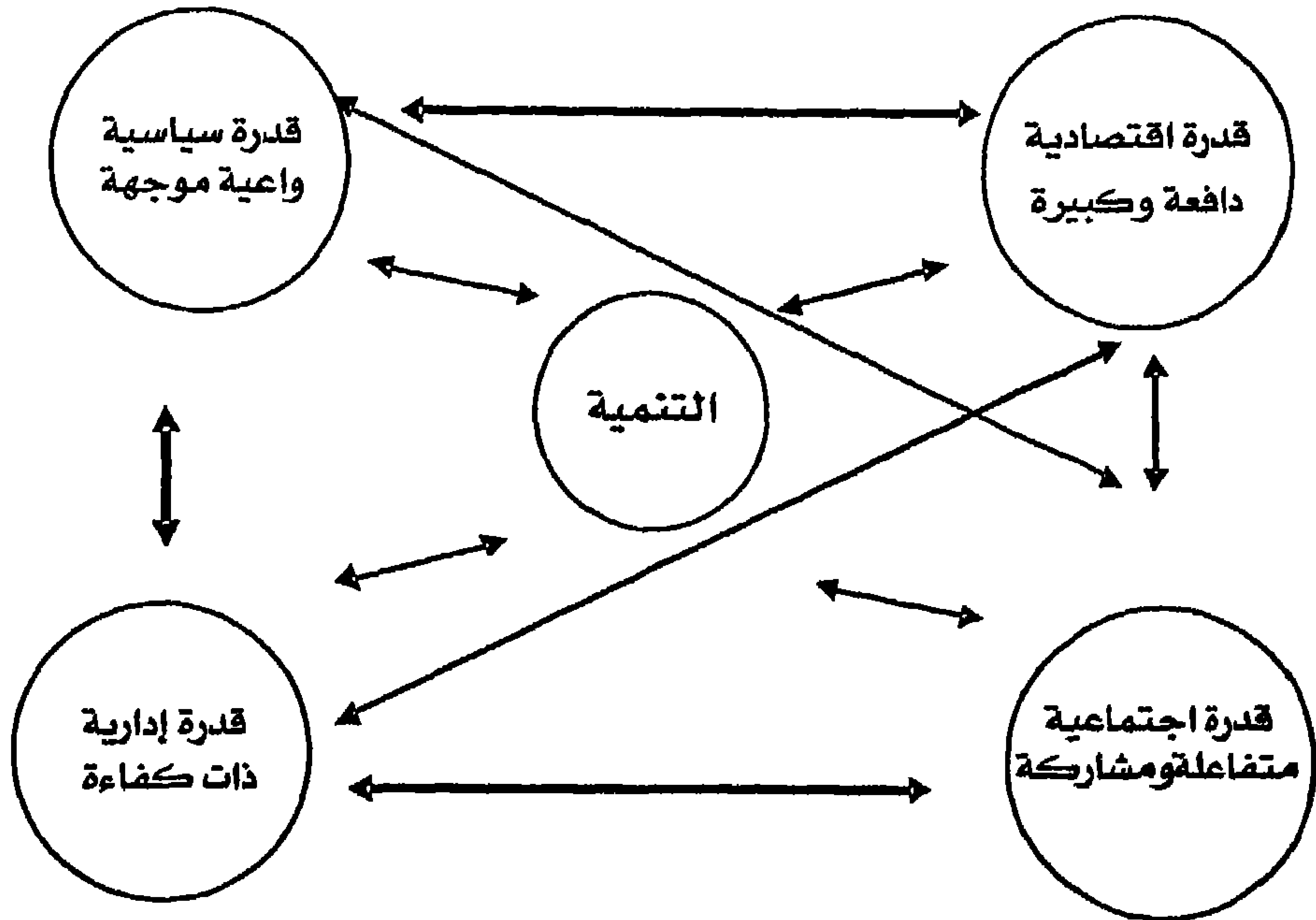
(١) د. رضا العدل وآخرون: التنمية الاقتصادية (القاهرة: كلية التجارة، جامعية عين شمس، ٢٠٠٠).ص ١٤.

(٢) د. سمير عبد الحميد رضوان: أسواق الأوراق المالية ودورها فى تمويل التنمية الاقتصادية (القاهرة: المعهد العالى للفكر الإسلامى، ١٩٩٦).، ص١٠٧.

وإذا كانت التنمية ومفاهيمها فى دول العالم المتقدم تختلف كثيراً فى أوزارها وأوضارها عن التنمية فى دول العالم الثالث، غير أنها أخذت شكل مغاير عما كان فى العقود الماضية، ففى الماضى كان معترك الحياة أكثر قسوة وشدة، أما الآن فهو أكثر يسراً من خلال انتهاج الأساليب التقنية والتكنولوجية (التقدم الفنى)، إلا أن مفهوم الرضا بدى قليل ومقدار وحجم التطلعات والحاجات أصبح لا حدود له، فى الوقت الذى رفعت الدول المتقدمة مفهوم التنمية وتبنته الدول النامية الآسيوية والافريقية الرعوية والواقعة فى الجزر الاستوائية، وفى عام ١٩٩٢ وخلال قمة مؤتمر ريودى جانرو لقمة الأرض والبيئة الذى بدأ التأصيل لعملية أو فكرة التنمية المستدامة، إلا أن المؤتمر غفل وأهمل البعد الثقافى للتنمية والدوافع المتمخضة عنه والتى يمكن للمجتمع استثمارها.

ويتبلور مفهوم التنمية من خلال انبثاق ونمو كافة الامكانات واخراج الطاقة الكامنة فى أعماق الشعب بصورة كاملة وشاملة ومتوازنة، وتعد التنمية المتواصلة Sustainable Development أو التنمية الرشيدة أو من منظور متجدد، والتى تتيح تلبية لاحتياجات الحاضرين دون التأثير على قدرة الأجيال المقبلة فى اشباع حاجاتها شرط تصفية كافة ظلال وسحب التوتر السياسى.

وتجدر الإشارة إلى أن المعايير الاقتصادية ليست صالحة دائماً لقياس مدى التنمية رغم أنها مازالت أكثر المعايير استخداما، إلا أن الناتج المحلى الإجمالى أو متوسط دخل الفرد يعبران عن مستوى المعيشة للافراد عموماً، فالتنمية لها معناها وعليها معانيها.



شكل رقم (٣ – ١) العوامل المتفاعلة فى عملية التنمية

ويتطلب توافر عنصرين هامين لتحقيق التنمية ، وهما :

ازاحة المعوقات التى تحول دون الاستغلال الأمثل للموارد بصورة كاملة.

توافر حد مقبول من المؤسسية التى تساعد على نمو الامكانات الكامنة والمتاحة وفتح المساحات المظللة داخل العقل البشرى فى ظل شحذ طاقات الشعوب واخلاص الصفوة.

وتعد التنمية الشاملة هى أول الواجبات الملقاة على عاتق الحكومات فى العالم الثالث دون استثناء، فالتنمية الاقتصادية فى الماضى كان ينظر إليها بالعصرية التى تفوح بالأصالة ، غير أن حالة الانتقال من التخلف إلى التنمية والتقدم تبدأ أولاً بالنمو فى القوى المنتجة وخاصة رأس المال، ومن ثم فإن

التنمية وركائزها المرتكزة على رأس المال والذى يعد القوة الدافعة الأساسية التى يجب أن نقيس بها تخلفنا[1].

والتنمية الاقتصادية تعتمد على جانبين أساسيين، هما:

١- رأس المال المادى.

٢- رأس المال البشرى.

ومن الأهمية بمكان فإن التنمية على الجانب الاقتصادى لا بد أن تعمل على دفع الأفراد للحصول على أعلى دخل، وزيادة فرص العمل وزيادة معدل الانتاجية بهدف إحداث تغيير داخل المجتمع لتحقيق الأهداف المطلوبة وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمعات[2]، والأهم تحسين وتوزيع الدخل لصالح الفقراء فى المجتمعات التى تعيش تحت مستوى حد الكفاف لكى لا يقع الاقتصاد تلقائيا تحت ضغط قوى السوق، وتبقى حقيقة أن عدم التطبيق الصحيح للنظريات يؤدى إلى عطب النظرية وما قد ينفع فى دولة قد لا يفيد بالضرورة مع دولة أخرى.

والتنمية فى أى مجتمع تتطلب بالضرورة وضع سياسات واستراتيجيات علمية وتقنية واقعية بغرض اللحاق بالحضارة المعاصرة إذا ما كانت تتفق مع خصوصياتنا، ولا يمكن تحقيق التنمية من فراغ لأنها ليست كسبا محققا للكسالى، أو هى بمثابة نبات طفيلى، بل هى نتاج العمل والجهد والجد والكد، وهى تختلف فى التطبيق من مكان لآخر تبعاً لاختلاف الموارد والفلسفات السائدة ولا يمكن أن تتحقق التنمية دون حدوث تغيير ملموس فى البنيان الاقتصادى، ولذا يجب وضع سياسات واستراتيجيات نابعه من حاجة

(١) د. فؤاد مرسى: محاولة لتحديد المفهوم المادى للتنمية الاقتصادية، التخلف والتنمية، دراسة فى التطور الاقتصادى (القاهرة: دار المستقبل العربى، ١٩٨٢).ص ٥٠.

(٢) د. عبد الهادى الجوهرى وآخرون: التنمية الاقتصادية (أسيوط: دار الطليعة، ١٩٧٨).، ص٥.

المجتمع وطبيعة المقومات الاقتصادية داخل الدولة، ويوجد نوعان من التنمية، هما[1]:

١- التنمية الجزئية التى يمكن أن تمارس فى أى بلد متقدم.

٢- التنمية الشاملة والتى تتم فى الاقتصاديات المتخلفة التى تحتاج إلى ما يحرك بنيانها بدرجة ينطلق معها النمو من مرحلة السكون إلى درجة الحراك. وإذا ما تم دراسة النظرية الاقتصادية فى مجال التنمية فى الدول النامية فإنه يجب علينا معالجتها تحت عنوان (فقر الأمم)[2].

فالهدف النهائى من التنمية هو اشباع الحاجات الأساسية لكل إنسان ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالقضاء على الاختلال الهيكلى فى البناء الاقتصادى، وهذا يعد أحد أهم مقومات التنمية[3].

وترتكز التنمية الاقتصادية على عدة محاور ومقومات يعد أبرزها على الاطلاق التقدم الفنى والتكنولوجى بالإضافة إلى تدفقات الاستثمارات الأجنبية، لا سيما أن نجاح التنمية مرتبط بدرجة كبيرة بجلب رأس المال المستثمر والاستثمار الأجنبى المباشر التى تقدمه الشركات المتعدية الجنسية والذى يمثل الجزء التكميلى فى الميزانية، وهذا هو جوهر عملية التنمية التى تهدف إلى كسر حلقة الفقر التى طوقت جيداً الدول النامية.

والتنمية كمفهوم شامل متعددة الأبعاد، غير أن أبرز معالمها ظل يرتكز على الصعيد الاقتصادى، وهذا ما يتطلب توافر الآتى:

١- حد أدنى ضخم من الموارد المادية والبشرية والطبيعية.

(١) د. حمدية زهران: التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادى (القاهرة: كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٨٩).ص١٥٥.

(٢) د. عبد الله الصعيدى: بعض المشكلات المعاصرة فى التنمية الاقتصادية (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٢). ص٣.

(٣) د. محمد عبد القادر حاتم: الإطار العام الاستراتيجى للتنمية - مصر عام ٢٠٠٠ (القاهرة: المركز العربى للبحوث والنشر، ١٩٨٢).ص ٨٠٧.

٢- اتجاه قسم أعظم من الاستثمارات إلى جانب الصناعات التحويلية.

٣- أن ترتكز الصناعات التحويلية على الصناعة الاستراتيجية والثقيلة والصناعات الوسيطة.

٤- الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة ومنجزاتها شرط التوافق مع الخصوصية والقدرة على التطويع.

وترتكز استراتيجية التنمية الاقتصادية فى الدول النامية على تحقيق الاحتياجات الأساسية لكل مواطن فى ظل مفهوم لا فقر مع ضرورة توافر فرص العمل[١]، ومن أهم مقومات إدارة التنمية:

١- إدارة تنموية لديها الوعى.

٢- أهداف وسياسات محددة.

٣- قيادة سياسية واعية.

٤- قيادة إدارية ذات كفاءة فاعلة.

٥- قوى بشرية مؤهلة ومدربة.

٦- دعم سياسى فعال.

٧- تفاعل مجتمعى حقيقى قائم على المشاركة فى حل المشكلات.

٨- قاعدة اقتصادية وانتاجية متطورة.

وتجدر الإشارة إلى أن أهم مقومات استراتيجية التنمية الاقتصادية، هى:

١- دور الدولة القوية اقتصادياً للحفاظ على النجاحات المحققة مع ضرورة الرقابة والاشراف على مسار الاصلاح.

٢- البنية الأساسية اللازمة لمتطلبات التنمية.

(١) جاك لوب: العالم الثالث وتحديات البقاء، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة عدد ١٠٤، أغسطس ١٩٨٦).ص ٨.

٣- الاستثمار فى الموارد البشرية (التعليم، والبحث العلمى، والصحة).

٤- تطوير القطاع الزراعى مع ضرورة الربط الاستراتيجى بين الصناعة والزراعة.

٥- اصلاح السياسات المالية والنقدية فى ظل التوزيع العادل للثروات والدخول.

٦- جذب تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر.

٦- تطوير عناصر الإدارة المحترفة مع إبراز دور المنظمين الأكفاء.

٧- تطوير السياسات التجارية لزيادة القدرات التصديرية.

٨- رفع مستوى الانتاجية القائمة على التقدم الفنى والتكنولوجى.

٩- توافر منظومة البيانات والمعلومات للتواكب مع المتغيرات الهيكلية والتحولات الاقتصادية.

وتقع إدارة التنمية دوما على عاتق الدولة فى البلدان النامية فى ظل سعيها نحو تحقيق الازدهار والرفاهية شرط وجود جهاز تخطيط اقتصادى فعال فى ظل حشد الطاقات والقدرات وتحديد المصادر الضرورية.

ومن أهم خصائص إدارة التنمية:

- القدرة على بلورة السياسات وتحديد الأهداف.
- القدرة على الابتكار والحركية، لا سيما أن التنمية لا تتحقق من تلقاء نفسها.
- القدرة على مواجهة المواقف المتغيرة.
- القدرة على إحداث التغيير.
- القدرة على التطوير الإدارى.
- القدرة على اتخاذ القرارات العلمية والموضوعية.

- القدرة على التنفيذ بكفاءة وفعالية لكى يتم تحقيق الأتى:
- بناء القدرة الاقتصادية الذاتية.
- تحقيق الرقى الحضارى دون الاغفال لأهم ركائز التنمية.
- توفير الرفاه للأجيال الحالية و القادمة.

ومن الأهمية بمكان فإن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة دائما ما تلعب دوراً جوهرياً إيجابياً فى جهود التنمية الاقتصادية بما يمكن أن تدفع وتزيد من قوى الانتاج فى المجتمع وتساهم فى تحقيق التنمية.

والإدارة تعد عنصرا هاماً وفاعلاً من عناصر التنمية، حيث أن أهداف التنمية لا بد أن تحقق من خلال الإدارة، لذا فإن دور الدولة يعد أساسى فى قيام التنمية لا سيما أن قيام التنمية ينصب على الحكومات النامية كونها تقوم بالدور الرئيسى وتكاد تتحمل كافة المهام الرئيسية المتعلقة بالتنمية فى ظل عدم قيام القطاع الخاص بالدور الفعال فى ظل انانيته واحتكاره فى غضون زوبان الفواصل بين الاصلاح والمصالح.

تعد الكفاءة والكفاية جوهر العملية الإدارية فى إطار معاييرها التى ترتكز على النتائج المحققة وليس الشكل أو الشعارات من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة فى ظل القدرة الاقتصادية الدافعة والمتطورة والقدرة الاجتماعية المتفاعلة والمشاركة والقدرة السياسية الواعية والقدرة الإدارية ذات الكفاءة المنفذة، وبعد أن اضطلعنا على الكثير من التجارب العملية والمفاهيم النظرية التى صارت تعج بها أدبيات التنمية، لذا صارت التنمية فى الدول النامية عملاً فاسداً فى جوهرها ومهلهلا فى مخبرها، وهذا يرجع إلى [1]:

١- البنيان الاقتصادى التبعى المرتكز على مصدر واحد قابل للنضوب.

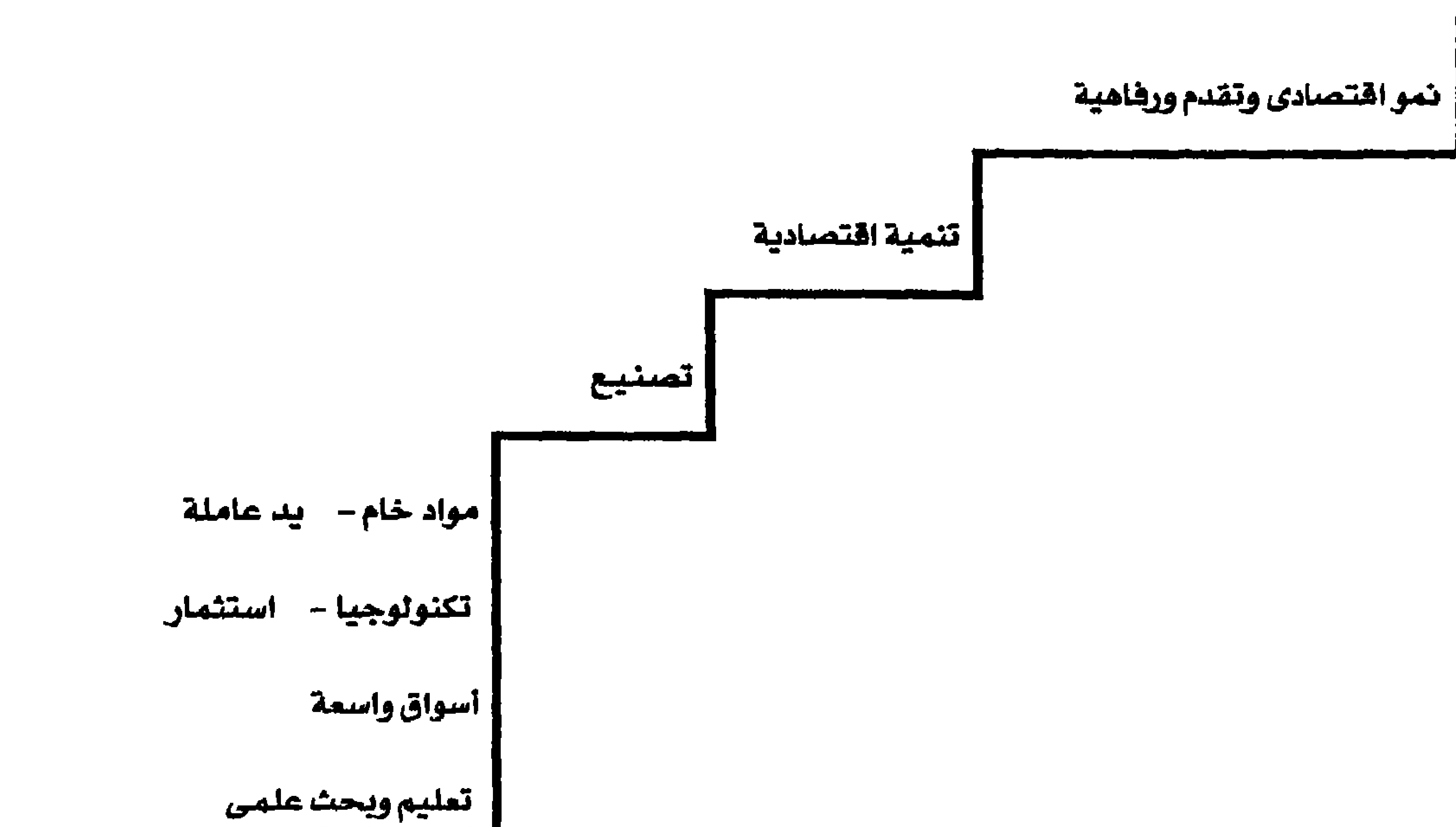
(١) عبد القادر محمد عبد القادر عطية: اتجاهات حديثة فى التنمية (الإسكندرية: الدار الجامعية، ١٩٩٦).ص١٦.

٢- الاطماع والضغوط المحيطة.

٣- انعدام الجهد المكثف لكسر حلقات التخلف والتبعية.

٤- المنطلقات المغلوطة للتنمية وضعف منجازاتها.

٥- التقليد الأعمى للنماذج الغربية دون بناء القوة الابداعية بفعل الاعتماد على النشاط الاقتصادى الطفيلى.



شكل رقم(٤ - ١) التدرج المرحلى للوصول إلى التنمية والنمو الاقتصادى
.. نموذج مقترح من الباحث..

ويذهب بروفسير Stiglitz بجامعة هارفر الحائز على جائزة نوبل فى الاقتصاد ، والخبير الاقتصادى فى البنك الدولى بأن أهم مقومات التنمية فى الدول النامية يرتكز على الاستثمار القادم من الشركات متعدية الجنسية وزيادة الانتاج من أجل التصدير[1] ، وهذا ما يدعم فى الأساس الاتجاه نحو

(1) J. E. stig Litz: Globalization and its Discontent (New York: University press, 2002)., pp. 7-9.

التنمية، غير أن قضية التنمية دائماً ما تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للأفراد[1].

فالتنمية تمتد لمعالجة كافة وجوه الاختلالات فى البناء الاقتصادى المتخلف والقضاء على أوجه القصور، فإذا ما تم استدعاء الشركات متعدية الجنسية فيجب الاستفادة من مقوماتها فإنه ما لم يتم الاستفادة من إيجابياتها فلسوف تصل هذه الدول الى استنزاف ثرواتها وعدم بلوغها للتراكم الرأسمالى والقيمة المضافة أو الوصول لمتطلبات التنمية، ولقد أخذت الدول حديثة التصنيع فى جنوب شرق آسيا، وكذا الصين باستضافة الشركات فى ظل التدخل الحكومى الملائم والانتقال من نمط الإنتاج لاحلال الواردات إلى الانتاج الموجه للتصدير[2]، ولذا ستبقى التنمية حلم يراود الاحلام والأمال فى ظل العولمة[3].

وإذا كان هناك نقطة جوهرية فى نجاح التنمية الاقتصادية فى الصين فى نهاية القرن العشرين، فإن ذلك يرجع إلى السوق الصينى الواسع مما أدى إلى تدعيم مقومات التنمية، غير أن الدول النامية اعتمدت فى الكثير من العمل على حضارة غير حضارتها وثقافة مجافية لخصوصيتها، حيث أن مقايضة الدول النامية لمواردها الأولية بالصناعات الأجنبية يعد بالتأكيد استعاضة غير متكافئة، غير أن الفكر الأيديولوجى الاشتراكى ظل ينظر إلى دور الشركات فى التنمية وكأنه الاستعمار الجديد فى الدول النامية المضيفة.

(١) مايك فيذرستون: ثقافة العولمة، ترجمة عبد الوهاب علوب (القاهرة: مكتبة الأسرة، ٢٠٠٠)،. ص١٨٥.

(٢) د. حازم الببلاوى: النظام الاقتصادى الدولى المعاصر (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، عدد ٢٥٧ مايو ٢٠٠٠).ص ص ١٠٦ –١١٢.

(٣) هانس بترمارتين: فخ العولمة – الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس (الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، عدد ٢٣٨ أكتوبر، ١٩٩٨).ص٢٣٧.

ويرى الباحث أن التنمية تقوم على التخطيط الفاعل أو السياسات الاستراتيجية ولا تتحقق فى حالة التبعية كونها تظل مشوهة، والتنمية فى الدول النامية تظل محكومة بإرادة الدول المتقدمة، ومن ثم فإن أى مبادرة ذاتية محلية للوصول للتنمية تشبه أعواد الزرع النكد أو كأنها تنمية متخلفة ما لم تتضافر قوى الشعب معها، فالدول المتقدمة لا تسعى إلى حدوث التنمية فى الدول النامية، فليس من مصلحة الدول المتقدمة تدعيم تنمية حقيقية فى دول الجنوب، ولا يوجد أمام الدول النامية إلا طريقين، هما:

١- طريق التدرج المرحلى الذى اتبعته الصين وأحدثت به التنمية.

٢- طريقة الدفعة القوية التى ينصرف جوهرها على الاستثمار الأجنبى المباشر والارتكاز على التصنيع والسبق التكنولوجى ومن الخطأ أن تبدأ الدول النامية من حيث انتهى الآخرون لأنه يوجد مسافة فاصلة لا يمكن بأى حال من الأحوال حرقها أو اختزالها بسهولة.

الفصل الثانى

تحليل واقع الشركات متعدية الجنسية

فى الصين

١- التطور التاريخى للشركات متعدية الجنسية فى الصين

٢- توزيع الشركات متعدية الجنسية فى الصين حسب القطاعات الاقتصادية وحسب رأس المال

٣- السياسات المالية والنقدية

٤- سياسات جذب الشركات متعدية الجنسية

٥- الإطار التشريعى والرقابة والاشراف على الشركات متعدية الجنسية

٦- العوامل والدوافع والمحددات المؤثرة على التدفق الاستثمارى.

الفصل الثانى
تحليل واقع الشركات متعدية الجنسية فى الصين

التطور التاريخى للشركات متعدية الجنسية فى الصين:

تمهيد:

كان نصيب الشركات متعدية الجنسية بالصين فى السبعينيات من القرن العشرين لا وجود له، حيث أن الاقتصاد الصينى القائم على الشيوعية والتخطيط المركزى يتعارض فى أيديولوجيته الاقتصادية مع توجهات الشركات المتعدية، لا سيما أن هذه الشركات تعمل وفقاً لخلفية رأسمالية ليبرالية وكانت وسيلة هذه الشركات فى الصين فى تلك الحقبة هى فتح مكاتب للبيع ناهيك عن وجود اتفاقيات وتعاون فى مجال تقديم المساعدات الفنية.

وبانتهاج الصين سياسة الاصلاح والانفتاح الاقتصادى على العالم الخارجى فى نهاية السبعينيات وبالتحديد عامى ١٩٧٨ /١٩٧٩، وقعت الصين اتفاقيات مع كل من بريطانيا وفرنسا واليابان وأمريكا وغيرها من الدول الصناعية والمتقدمة المانحة من أجل الحصول على المساعدات والقروض الميسرة وتدفق الاستثمار الأجنبى المباشر الذى تقدمه الشركات متعدية الجنسية والذى يمثل الجزء التكميلى للجانب المالى فى الموازنة العامة للدولة[(١)].

وبحلول عام ١٩٨٠ أجاز المؤتمر الوطنى لنواب الشعب لوائح تدشين وانشاء المدن الاقتصادية الخاصة فى جنوب وشرق البلاد، ومن ثم باتت السوق الصينية سوقا جاذبة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية[(٢)]، وعلى أثر هذا التوجه

(١) تشوينغ تشينغ: كل شيء عن الصين (بكين: دار النشر الجديد، ١٩٨٩).ص ٧٩.
(٢) تشين شى: الصين (بكين: دار النجم للنشر باللغات الأجنبية، ١٩٩٥).ص ٩٦.

دخل الاقتصاد الصينى فى خضم مرحلة جديدة على خلفية السماح للشركات متعدية الجنسية العمل داخل الصين فى بداية الثمانينيات من القرن العشرين.

ويعد انشاء المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة والساحلية ومناطق التجارة الحرة من أهم الانجازات التى قامت بها الحكومة الصينية تحقيقا لأهدافها فى جذب الاستثمارات الأجنبية، ورؤوس الأموال التى أتت بها الشركات متعدية الجنسية منذ عام ١٩٨٠[١]، ومن ثم فإنه يمكن القول بأن هذه المدن والمناطق الاقتصادية كانت العامل الجوهرى فى جذب الاستثمارات الأجنبية من دول الجوار أولاً ،وتعد فكرة انشاء المدن الاقتصادية الخاصة من الأفكار المبدئية بخصوص الاعتماد على الغرب لتحويل الصين إلى دولة مصدرة أو متقدمة ولن يتحقق ذلك إلا من خلال السماح بقدوم الاستثمارات الأجنبية للعمل بالصين بعد انتقال السلطة إلى الزعيم البراجماتى الجديد دينج شياوبينج [٢].

وفى عام ١٩٨٩، أعلنت عدد من الشركات القادمة من اليابان والغرب مثل سامسونغ واريكسون أن تنقل نشاطها للسوق الصينى بالرغم من أن هذه الشركات سوف تواجه بيئة مغايرة وعوامل أخرى معاكسة أو معادية إلا أن هذه الشركات قررت القدوم لحماية مصالحها والتغلب على الصعوبات التى تواجهها فى بلادها الام وربما كان ذلك من أجل تحقيق توسعها الكونى، لا سيما أن السوق الصينى يتمتع بعوامل جذب متعددة فى الوقت الذى قررت شركة موتورولا ارسال اداريين وتقنيين صينيين للخارج للتدريب حيث أن السوق الصينى صار أهم سوق لدى الشركات فى العالم ،وتعد شركة موتورلا هى أكبر الشركات الأجنبية استثماراً فى الصين، ولذا فهى تسعى لترسيخ جذورها للأبد فى الصين.

---

(١) حنان قنديل: آسيا والعولمة – الصين – تايوان، تحرير د. محمد السيد سليم، السيد صدقى عابدين (القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣)، ص٢٦٣.

(2) Lo. Wince C: Reardon Learning How to Open The Door as Assessment of China (Bei Jing: China, 1998)., pp 480 –502.

وفـى عـام ١٩٩٠ تم تحريـر القيـود المفروضـة علـى اسـتخدام الأراضـى للمستثمرين والشركات متعدية الجنسية، وعلى أثر هـذا امتدت فترة الامتياز للمشروع الأجنبى الخاص والمشترك إلى ٧٠ سنة وبرفع الصين مفهوم اقتصاد السـوق الاشـتراكى عـام ١٩٩٢، ودخـول الصـين مرحلـة جديـدة هـى مرحلـة الاصـلاح الشـامل وتـدعيم لمنـاطق السـاحلية التـى تمثـل البنيـة البدائيـة الأولى للرأسمالية فى الصين(١).

وتعتبـر الفـترة مـن ١٩٨٦ – ١٩٩١ هـى فـترة التوسـع فـى مجـال اجتـذاب الشـركات، فـى حـين رافـق ذلـك التوسـع التـدريجى إرسـاء القـوانين المنظمـة للاستثمارات الأجنبيـة، ولـذا تـدفق نحـو ١٦,٧ مليـار$ فـى تلك الفـترة، غير أن الفترة من عام ١٩٩٢ حتى عـام ١٩٩٥ تعد فترة قدوم الشـركات والاستثمارات المتسـارعة للصـين علـى خلفيـة ارتفـاع معـدل النمـو إلى١٣,٤ ٠/٠، وتقـدم الصـين فى مجال جذب الاستثمار إلى المركز الثالث عشر عام ١٩٩٤(٢).

وسمحـت الصـين للشـركات بنقـل عملياتهـا إلى السـوق الصـينى شـرط الالتـزام بالعمـل تحـت اشـراف الدولـة، ونشـرت الصـين قـانون المؤسسـات المشـتركة بهـدف توسـيع آفـاق التعـاون والتبـادل العلمـى والتكنولـوجى، وفقـاً لأسلوب المنفعة المتبادلة(٣)، ومن ثم صارت السـوق الصينى بمثابة الحلم الذى بدأ يداعب رجال الأعمال والمستثمرين فى الغرب والشـرق(٤)، ولـذلك أجمـع الخبـراء على النمو الذى تحقق فى الصين كـان بفضـل قـدوم الشـركات والاسـتثمارات

(١) محمد فايز فرحات: الاقتصاد الصينى – رؤية سياسية، مجلة السياسة الدولية عدد ١١٦ (القاهرة، ١٩٩٤) ص ٩.

((2) The world bank world development indicators (2003)., p. 5.

(٣) تشى ون: الصين فى عهدها الجديد ،ترجمة: محمد أبو جراد (بكين: دار النشر الجديد، ١٩٨٦). ص٣.

(٤) تقرير التنمية فى العالم: البنك الدولى، ١٩٩٦، ص ص ٨٢-٨٣.

التى تعد سلاحاً ذا حدين، لا سيما أن الاستثمارات غالباً ما يجمع بينها عامل مشترك وهو الربح الذى يعد فى جل ومقدمة الأهداف[1].

فلقد كان الهدف من إنشاء المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة الموجهة للتصدير كنوافذ على الاقتصاد العالمى هو جذب الاستثمار الأجنبى والحصول على التقنيات الحديثة لتطوير صناعتها المحلية وتوفير التمويل اللازم من أجل تقليل العجز فى ميزان المدفوعات وتحقيق الفائض فى الميزان التجارى من خلال استراتيجية الانتاج الموجه للتصدير كبديلاً عن سياسة احلال الواردات، فلقد كان فتح المدن الاقتصادية هو الارتفاع بمقومات التصنيع من أجل التصدير، وحتى تجد الاستثمارات الأجنبية والشركات متعدية الجنسية دافعاً قوياً للقدوم للصين للعمل على تطويرها اقتصادياً وتكنولوجياً ،ولهذا لجأت الصين لوضع استراتيجيات تشجيعية للمستثمرين والشركات.

وفى ٢٣ أكتوبر عام ١٩٨٤، كانت بداية قدوم الشركات متعدية الجنسية للعمل داخل الصين حيث وقعت شركة ليبهر الألمانية المحدودة للهندسة مع مصنع تشينغراو للثلاجات عقداً للتعاون فى مجال تكنولوجيا انتاج الثلاجات، والعمل على تطوير العمليات الإنتاجية وخلق فرص عمل جديدة للحد من البطالة المتزايدة فى بلد تجاوز المليار نسمة بالإضافة إلى الاحتكاك ثم المنافسة من خلال الاقتباس والتقليد لزيادة درجة الرشادة الاقتصادية وتحقيق أكبر قدر من الإيرادات.

وتعد المرحلة الأولى لقدوم الشركات والاستثمارات إلى الصين وهى الفترة من ١٩٨٠ – ١٩٨٦ الفترة التجريبية بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تم تدفق ٦,٦ مليار$ فى الوقت الذى وصل عدد المشروعات

---

(١) دانييال بورشتاين، أرتينيه دى كيزا: التنين الأكبر. ترجمة: شوقى جلال (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، عدد ٢١٠، ٢٠٠١). ص ٧٥.

الأجنبية عن تلك الفترة ٢٢٧ ألف مشروع ساهم به الاستثمار الأجنبى المباشر بصورة أو بأخرى[١].

وبقدوم الشركات المتعدية أدركت الصين أن هذه الشركات تعد محركاً أساسيا للتنمية الاقتصادية، وفى ضوء ذلك ركزت السياسة الاستثمارية الجديدة على مبدأ تزايد اللامركزية منذ عام ١٩٨٥[٢]، وبالتوازى مع الانفتاح فى الصين تحسنت الشروط الاستثمارية باطراد بعد أن كانت الإجراءات فى الماضى لا تسمح إلا بإقامة الشركات المشتركة، وسرعان ما تحللت هذه الشروط بالتدريج منذ عام ١٩٨٦، واستطاعت الشركات تأسيس مؤسسات خاصة ذات ملكية ١٠٠ ٪ فى عدد من المجالات الصناعية المخصصة جزئياً أو كلياً للسوق الداخلية، وسرعان ما سمحت الحكومة للاستثمار الأجنبى بالعمل فى مجال الخدمات مثل المصارف – وشركات التأمين – والفنادق – والاتصالات وتقديم الاستثمارات.

وكان عام ١٩٨٧ عام إعداد القواعد المنظمة لتوجهات الاستثمارات والشركات وعلى إثر هذا، قدمت الشركات العالمية المشهورة للاستثمار فى الصين وخاصة فى المدن الاقتصادية الخاصة فى الجنوب والشرق وكان على رأس هذه الشركات جنرال موتورز للسيارات وسيمنز وفيليبس وكوكاكولا وIBM، وفى أبريل ١٩٨٧ تم انشاء لجنة التخطيط الحكومى الخاصة بإعداد القواعد المنظمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعلى اثر هذا تم مراجعة الدستور الصينى عام ١٩٨٨ من أجل السماح للشركات بحق تأجير الأراضى والدخول فى مشروعات مشتركة فى ظل اعداد القانون (٢٢) حيث أن هذا

(١) نفس المرجع، ص ٢٣.

(٢) د. نفين شفيق عزوز، د. محمد السيد سليم: التحولات العالمية واتجاهات الاستثمار الأجنبى فى آسيا (القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨). ص ١٢٢.

القانون يعد بمثابة نقطة التحول في قدوم الشركات متعدية الجنسية والاستثمارات إلى داخل الصين[1].

وكانت في طليعة الاستثمارات القادمة من الصينين في المهجر من هونج كونج وتايوان وكوريا الجنوبية ومن كافة الدول الغربية المتقدمة بهدف إقامة علاقات اقتصادية مع الصين والاستفادة من السوق الصيني الواسع من أجل الاستفادة من رخص الأيدي العاملة ووفر الخامات والموارد، وهذا وفر للشركات ميزات نسبية لتحقيق المزيد من الأرباح، وأسست شركة موتورلا الأمريكية أول شركة لها في الصين عام ١٩٨٨ في شين جين بجنوب الصين والمدن الاقتصادية قبالة هونج كونج، وأقدمت شركة سانيو اليابانية[2] للعمل بالصين وأسهمت في توطين وتوطن التقدم الفني والتكنولوجي.

ونظراً لارتفاع أجور الأيدي العاملة في هونج كونج، ولارتفاع أسعار الأراضي والعقارات في الجزيرة مما أفقد صناعة هونج كونج تدريجياً لقدراتها على المنافسة لبلدان الأجور المنخفضة بالدول المجاورة، ولذا كانت المدن الاقتصادية في الصين بمثابة طوق النجاة أمام الاستثمارات القادمة من الجزيرة، وعلى خلفية ذلك نقلت معظم الشركات في هونج كونج عملياتها الإنتاجية التي تحتاج إلى أيدي عاملة وأراضي بكر للصين، ولهذا فإن الاستثمارات الهونج كونجية كانت هي التي اكتشفت الصين في منتصف الثمانينيات، على الرغم من أن الجزيرة عندئذ كانت مستعمرة بريطانية، وعلى اثر هذا يمكن القول بأن هذه الاستثمارات قد حولت دلتا نهر اللؤلؤ إلى مركز عالمي للصناعات الخفيفة، في حين قدر حجم الاستثمار الهونج كونجي الوافد من الجزيرة للصين ثلثي الاستثمارات بالصين.

---

(١) تشي شي: الصين (بكين: دار النجم للنشر باللغات الأجنبية، ١٩٩٥).ص ٩٦.
(٢) د. تركي صقر: عملاق يستيقظ (دمشق: الشارى للطبع والنشر، ١٩٩٣).ص ٢٠.

وأقامت الشركات العالمية الخاصة بإنتاج المأكولات سريعة التجهيز والإعداد (التيك أوى) ككنتاكى، وماكدوناليذ التى أنشأت فروع لها فى كافة المقاطعات الصينية وخاصة فى الجنوب والشرق فى مطلع التسعينيات، وأغلقت شركة (فرنيتشر براندس) ١٧ مصنعا لها فى أوروبا من أجل التحول إلى السوق الصينى، وأدخلت الصين على قانون الاستثمار عدداً من اللوائح التى تلزم الشركات بإنشاء وتطوير مراكز أبحاث مثل شركة أوراكل سيمنيز — ولونسنت، نوكيا ، نورتيل، ومن ثم شهدت الصين طفرة اقتصادية غير منظورة، لا سيما أن هذه الشركات تعد المحفز الأساسى على النمو والتنمية.

وبنهاية عام ١٩٨٩ اقدمت ٣٩ شركة عابرة القوميات مدرجة أسمائها ضمن قائمة أكبر ٥٠٠ شركة فى العالم للعمل داخل الصين ومن بينها (عملاق البتروكيماويات شركة المحيط الهادى المحدودة)، وباستضافة شنغهاى فى سبتمبر عام١٩٩٩ المنتدى العالمى للثروة، استثمرت فى شنغهاى العديد من الشركات أكثر من نصف الشركات المدرجة بقائمة أقوى مائة شركة متعدية الجنسية فى العالم، ولذا بلغ معدل نمو الاستثمار٢٠ ٠/٠[1]، فى حين ساهمت الشركات المتعدية بـ ٤٥ ٪ من نسبة الصادرات ذات التقنية العالية فى الصين، وكذا بنسبة ٣٠ ٪ من صادرات شنغهاى وصارت المدينة بفضل الاستثمارات أغنى المدن الصينية[٢]، ويعمل فى السوق الصينى أكثر من ٣٠٠ ألف شركة يساهم فيها رأس المال الأجنبى[٣]، بفضل السماح للشركات بالاعفاءات وعلى أثر هذا تحسنت العلاقات الاقتصادية بين الصين وأمريكا.

ولهذا يرى الباحث أن الاقتصاد الأمريكى صار الداعم الأول للاقتصاد الصينى الذى غدا فى طور الصعود، فالصين أكبر الأسواق العالمية وأسرعها

---

(1) Jonathan tennendum: what you should know about chinas Economies (New York: public library, 1999).p.2.

(٢) كونراد زايتس: الصين عودة قوة عالمية، مرجع سابق ص ٥٢٥

(٣) د. سمير أمين وآخرون: الاشتراكية واقتصاد السوق – تجارب الصين- فيتنام – كوبا (القاهرة: مكتبة مدبولى، ٢٠٠٢).ص١١٩.

نمواً وثانى أكبر بلد متلقية وجاذبة للاستثمار بعد أمريكا، غير أن الصين تبقى الدولة الأولى الجاذبة للاستثمار فى دول العالم الثالث وبفضل هذا صدرت الصين عام ٢٠٠٠ ما يزيد على ٣٠ مليار$ تقنيات عالية، فى الوقت الذى استثمرت أكثر من ٣٠٠ مؤسسة متعدية من أكبر ٥٠٠ شركة عالمية متعدية فى السوق الصينى(١)، وبانضمام الصين فى نهاية عام ٢٠٠١ سارعت الشركات المتعدية خطوتها الحثيثة بالاستثمار طويل الأجل فى المدن الصينية، فى الوقت الذى استفادت الصين من (اقتصاد العولمة) لتطوير اقتصادها الواقف الآن على شاطئ الرأسمالية أو بالأحرى الطريق الثالث طريق الوسط، بعد أن تصرفت مع الشركات بنوع من النفعية البراجماتية بقصد إدراج البلاد ضمن الدول المتقدمة وتحسن جودة المنتج وزيادة القدرات التصديرية، ولذا يرى الباحث أن العلاقة بين الصين والشركات اتسمت دوما بالطموح والواقعية فى آن واحد.

والأرجح فى تقديرنا أن خيار الاستثمار الأجنبى للشركات المتعدية فى الصين صار مغرياً خصوصاً فى مجال الصناعات القائمة أو المرتكزة على اليد العاملة الرخيصة والاستفادة من السوق الصينى الواسع، ومن الأهمية بمكان فإن الشركات انتقلت للصين عام ٢٠٠٢ لأنه أفضل الأسواق على الاطلاق وهو أفضل من الاستثمار فى دول أمريكا الجنوبية كالبرازيل والمكسيك(٢)، وهى الأسواق الأقرب للشركات الأمريكية العاملة فى الاستثمار الأجنبى والتى تنتشر فروعها عبر العالم.

وفى عام ٢٠٠٣م وبفضل قدوم الاستثمارات دخلت الصين فى طور صناعة وانتاج السيارات العالمية بفضل توافد وقدوم الشركات، ولذا حظت بالمركز الرابع فى إنتاج السيارات ووفدت شركة هوندا عام ٢٠٠٦ للاستثمار فى

(١) كتاب: الصين، دار النجم الجديد، ط ١، بكين، ١٩٩٩، ص ص ١٦٩ –١٧٠.
(٢) أوديد شنكار: العصر الصينى – الاقتصاد الصينى الناهض وتأثيره على الاقتصاد العالمى، مرجع سابق ص ١٠٠

السوق الصينى، ولهذا يجمع الخبراء على أن الاقتصاد الصينى صار اقتصاداً متعدد القطاعات من خلال فكر قائم على (حراك اقتصادى) أو هو بالأحرى فكر براجماتى تبلور على خلفية ارتفاع درجة التكنولوجيا وانخفاض حدة المكون الايديولوجى والثورى داخل الصين، ولذا كان رسو الاقتصاد الصينى على شاطئ السوق الرأسمالى أقل عنفاً وأكثر ذكاء.

وإن كانت مظاهر التحول فى اتجاه الصين تلك الدولة الاشتراكية والتى تعد أخر قلاع الشيوعية فى العالم نحو السماح للشركات بأن تمارس نشاطها على أرضها وإقامة علاقات اقتصادية بالرغم من أنها تعد بمثابة الطلائع الأولى لليبرالية أو الرأسمالية فى دولة لا تزال يرتكز دستورها على الاشتراكية وفى وقت لا يزال الحزب الشيوعى هو بمثابة البوصلة الأولى لتوجيه السياسات والاتجاهات داخل الصين التى تعمل من الداخل وفقاً لآليات السوق الرأسمالى، فالصين سمحت للشركات بالعمل أو بأن تجد موطئ قدم لها للاستفادة من رؤوس الأموال الأجنبية ونقل التكنولوجيا الحديثة ،وتحديث القطاعات الانتاجية وتوسيع مقومات الطاقة الاستيعابية.

ويوضح الجدول التالى مؤشرات الاستثمار الأجنبى المباشر عالمياً بالمليار دولار.

جدول رقم (١- ٢)

مؤشرات الاستثمار الأجنبى المباشر عالمياً بالمليار $

مؤشرات الاستثمار الأجنبى المباشر	السنـــــــــوات			
	١٩٨٢	١٩٩٠	٢٠٠٤	٢٠٠٥
- قيم الاستثمار الأجنبى المباشر الداخل	٥٩	٢٠٢	٧١١	٩١٦
- قيم الاستثمار الأجنبى المباشر الخارج	٢٨	٢٣٠	٨١٣	٧٧٩
- استثمار أجنبى مباشر داخل (فى صورة أسهم)	٦٤٧	١٧٨٩	٩٥٤٥	١٠١٣٠
- استثمار أجنبى مباشر خارج (فى صورة أسهم)	٦٠٠	١٧٩١	١٠٣٢٥	١٠٦٧٢
- اجمالى الاستثمار فى أصول الفروع(خارج الوطن)	٢١٠٨	٥٩٥٦	٤٢٨٠٧	٤٥٥٦٤
- مبيعات فروع الشركات خارج وطن الشركة الأم	٢٦٢٠	٦٠٤٥	٢٠٩٨٦	٢٢١٧١
- الاندماج والسيطرة على شركات خارج وطن الشركة الأم	-	١٥١	٣٨١	٧١٦
- صادرات الفروع العاملة خارج وطن الشركة الأم	٦٤٧	١٣٦٦	٣٧٣٣	٤٢١٤
إجمالى عدد العمال (الفروع) "مليون عامل"	١٩.٥٣٧	٢٤.٥٥١	٥٩.٤٥٨	٦٢.٠٩٥

المصدر: UNCTAD, World investment Report , 2006, p.9

وبتحليل الجدول رقم (١ - ٢) يتبين الآتى:

- تعاظم دور الاستثمار الأجنبى المباشر عالمياً وتضاعفه بما يربوا على ١٥ ضعف فى الفترة من ١٩٨٢ - ٢٠٠٥، حيث كانت قيمة الاستثمار الداخل عام ١٩٨٣ (٥٩ مليار $)، وأصبح (٩١٦ مليار$) عام ٢٠٠٥ فى حين كانت قيمة الاستثمار الخارج ٢٨ مليار$ عام ١٩٨٢، وأصبح ٧٩٩ مليار$ عام ٢٠٠٥

- تمثل دول أمريكا والاتحاد الأوربى واليابان أكبر الدول من حيث تصدير رؤوس الأموال الأجنبية كما أن شركاتها تعد من أكبر الشركات العالمية من حيث الاستثمارات والايرادات والمبيعات وزيادة عدد العاملين

ثلاثة أضعاف وتضاعف الاستثمار فى الفروع مما يربوا على ٨ مرات فى الفترة من ١٩٩٠ حتى٢٠٠٥.

جدول رقم (٢- ٢)

التوزيع النسبى للاستثمار الأجنبى عالمياً .

الـــدول	الاستثمار الداخل		الاستثمار الخــارج	
	١٩٩٨-٢٠٠٠	٢٠٠٣- ٢٠٠٥	١٩٩٨- ٢٠٠٠	٢٠٠٣- ٢٠٠٥
الدول المتقدمـــــة	٧٣.٣ ٪	٥٩.٤ ٪	٩٠.٤ ٪	٨٥.٨ ٪
الاتحـــاد الأوربـــى	٤٦.٠ ٪	٤٠.٧ ٪	٦٤.٤ ٪	٥٤.٦ ٪
اليابـــــان	٠.٨ ٪	٠.٨ ٪	٢.٦ ٪	٤.٩ ٪
أمريكـــــا	٢٤.٠ ٪	١٢.٦ ٪	١٥.٩ ٪	١٥.٧ ٪
الدول النامية	٢١.٧ ٪	٣٥.٩ ٪	٩.٢ ٪	١٢.٣ ٪
أفريقيـــا	١.٠ ٪	٣.٠ ٪	٠.٢ ٪	٠.٠٢ ٪
دول أمريكا اللاتينية	٩.٧ ٪	١١.٥ ٪	٤.١ ٪	٣.٥ ٪
آسيا والمحيط الهادى	١١.٥ ٪	٢١.٤ ٪	٥.١ ٪	٨.٦ ٪
غرب آسيـــا	٠.٣ ٪	٠.٣ ٪	٠.٠١ ٪	١.٠ ٪
جنوب شرق آسيـا	١٠.٧ ٪	١٨.٤ ٪	٥.٠ ٪	٧.٧ ٪
جنوب أوروبـــــا	٠.٩ ٪	٤.٧ ٪	٠.٢ ٪	١.٨ ٪

المصدر: UNCTAD, World investment Report , 2006, p.7

ويتضح من الجدول رقم (٢ – ٢) الآتى:

- استحواذ الدول المتقدمة على نسبة ٥٩,٤ ٪ من الاستثمار الأجنبى الداخل و ٨٦ ٪ من الاستثمار الأجنبى الخارج فى الفترة من ٢٠٠٣ – ٢٠٠٥.
- تستقطب الدول النامية على ٣٦ ٪ من الاستثمار الداخل و ١٢ ٪ من الاستثمار الأجنبى الخارج عن الفترة من ٢٠٠٣ – ٢٠٠٥.
- بينما تستحوذ دول جنوب شرق آسيا على ١٨,٤ ٪ استثمار داخل و ٧,٧ ٪ إستثمار خارج عن نفس الفترة.

- وتتكون الدول الأوربية هى أكبر المستثمرين فى العالم ويلى ذلك أمريكا واليابان.

جدول رقم (٣ – ٢)

اكثر دول العالم جذبا للاستثمار الأجنبى المباشر

الترتيب	أفريقيا	آسيا والمحيط الهادى	دول أمريكا اللاتينية	دول وسط وشرق أوروبا	الدول المتقدمة
١	جنوب أفريقيا	الصين	البرازيل	بولندا	أمريكا
٢	مصر	الهند	المكسيك	روسيا	بريطانيا
٣	المغرب	تايلاند	الارجنتين	المجر	كندا
٤	نيجيريا	فيتنام	شيلى	التشيك	المانيا
٥	الجزائر	كوريا الجنوبية	فنزويلا	رومانيا	اليابان

المصدر: UNCTAD, Global investment Prospects Assessment (GIPA),2004,p.9

ويتضح من الجدول رقم (٣ – ٢) الآتى:

- أن الصين تعد أول دولة من حيث جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى آسيا والمحيط الهادى، وبهذا انكبت عليها الشركات متعدية الجنسية من كل حدب وصوب.

جدول رقم (٤ – ٢)

الاستثمار الأجنبى الداخل والخارج لبعض دول العالم الفترة من ٢٠٠٣– ٢٠٠٥

الدول المتقدمة	الاستثمار الداخل بالمليون $			الاستثمار الخارج بالمليون $		
	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
فرنسا	٤٢.٤٩٨	٣١.٣٧١	٦٢.٥٧٦	٥٣.١٤٧	٥٧.٠٠٦	١١٥.٦٦٨
ألمانيا	٢٩.٢٠٢	١٥.١١٣	٣٢.٦٦٣	٦.١٧٤	١.٨٨٣	٤٥.٦٣٤
إيطاليا	١٦.٤١٥	١٦.٨١٥	١٩.٩٧١	٩.٠٧١	١٩.٢٦٢	٣٩.٦٧١
المملكة	١٦.٧	٥٦.٢١	٦٤.٥٣٠	٦٢.١٨٧	٩٤.٨٦٢	١٠١.٠٩٩

المتحدة	٧٨	٤				
الولايات المتحدة	٥٣.١٤٦	١٢٢.٣٧٧	٩٩.٤٤٣	١٢٩.٣٥٢	٢٢٢.٤٣٧	٣٠٢.٧١٤
اليابان	٦.٣٢٤	٧.٨١٦	٢.٧٧٥	٢٨.٨٠٠	٣.٩٥١	٤٥.٧٨١
الصين	٥٣.٥٠٥	٦٠.٦٣٠	٧٢.٤٠٦	١.٥٢٠	١.٨٠٥	١١.٣٠٦
هونج كونج	١٣.٦٢٤	٣٤.٠٣٢	٣٥.٨٩٧	٣٥.٤٩٢	٤٥.٧١٦	٣٢.٥٦٠
كوريا الجنوبية	٣.٨٩٢	٧.٧٢٧	٧.١٩٨	٣.٠٠٠	٤.٦٥٨	٤.٣١٢
تايوان	٤٥٣	١.٨٩٨	١.٦٢٥	٥.٦٨٢	٧.١٤٥	٦.٠٢٨
الهند	٤.٥٨٥	٥.٤٧٤	٦.٥٩٨	١.٣٢٥	٢.٠٢٤	١.٣٦٤
الامارات	٤.٢٥٦	٨.٣٥٩	١٢.٠٠٠	٩٩١	١.٠٠٧	٦.٦٦١
السعودية	٧٧٨	١.٩٤٢	٤.٦٢٨	٨٣	٧٠٩	١.١٨٣
مصر	٢٣٧	٢.١٥٧	٥.٣٧٦	٢١	١٥٩	٩٢

المصدر: UNCTAD, World investment Report , 2006, p.p. 299 - 301

ويتضح من الجدول رقم (٤ – ٢) الآتى:

حققت الصين ثانى أكبر دولة فى جذب الاستثمار الأجنبي الداخل، حيث بلغ الاستثمار عام ٢٠٠٥ (٧٢,٤٠٦) مليار $، وهى أول دولة فى الدول النامية ودول آسيا جذباً للاستثمار الأجنبى المباشر الداخل، ويرجع هذا إلى بذل الصين جهوداً كبيرة لتهيئة المناخ الاقتصادى والدخول فى شراكة مع الشركات متعدية الجنسية، وتعمل على تهيئة الشركات الوطنية الصينية لكى تصبح شركات متعدية الجنسية، حيث دفعت الصين باستثمارات خارجية وخاصة فى قطاع النفط والاستخراجيات النفطية ١١,٣٠٦ مليار$ عام ٢٠٠٥ ونقل الشركات الصينية من نطاق المحلية إلى اتساع ورحاب العالمية.

توزيع الشركات متعدية الجنسية فى الصين حسب القطاعات الاقتصادية وحسب رأس المال

توالى على خلفية قدوم الشركات الأجنبية للصين تدفقات الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى جذب المزيد من التكنولوجيا الحديثة، ومن ثم تحولت المقاطعات الصينية فى الجنوب والشرق إلى مراكز للصناعات الحديثة مثل الصناعات الكهربائية والالكترونية والكيماوية وصناعة الأحذية ولعب الأطفال وصناعة السيارات والملابس الجاهزة، ولذا فإن هذه الشركات ساهمت فى فتح الأبواب أمام المنتجات الصينية لتتسرب فى كافة الأسواق الدولية.

وسرعان ما اندفعت الشركات المتعدية من البر الجنوبى والشرقى نحو المقاطعات فى الوسط والشمال وكذا المناطق الغربية التى باتت تشملها المخصصات الاستثمارية من خلال تأسيس مشروعات مشتركة وخاصة مع الشركات العامة التابعة للدولة والتى تفتقد للقدرات المالية والتمويلية فى ظل التحول نحو تعدد القطاعات واعطاء القطاع الخاص الفرصة الملائمة لقيادة الدولة اقتصادياً ولهذا اضطلع واستحوذ القطاع الخاص على ٣٣ ٪ من السوق الصينى

ويود الباحث الاشارة إلى أن حجم السوق ظل هو المحدد الأول والحافز الدافع على قدوم الشركات، ويأتى بعد ذلك الانتاج بتكلفة أقل فى ظل تحرير قيود التجارة (الباب المفتوح)، وتتمتع المنتجات الصينية بالاستقرار فى الأسعار، وإن كان هناك تمييز سعرى لازالت المنتجات الصينية تتمتع به.

ووفقاً لتوزيع الشركات حسب القطاعات فإن هذه الشركات والاستثمارات ركزت على عدداً من الصناعات الرئيسية بالاضافة إلى قطاع

الخدمات الذى صار ينمو فى خضم مولد قرن جديد وبروز ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتطور الحادث

فى شبكة المعلومات وبروز وسيطرة الشركات على السوق العالمية بصورة احتكارية لمن يمتلكون التأثير فى القرار السياسى والاقتصادى فى الدول المتقدمة[1]، وبروز مفهوم العولمة وصعود منظمة التجارة العالميةوتحكمها فى التجارة الدولية عبر العالم.

وتتحصر الصناعات الست الرئيسية فى:

١- صناعة السيارات.

٢- صناعة معدات الاتصالات.

٣- الصناعات الكيماوية.

٤- الصناعات الالكترونية.

٥- صناعة تجهيز محطات الطاقة.

٦- صناعة الحديد والصلب التى شكلت ٥٠,٧ ٪ من إجمالى الإنتاجى الصناعى.

فى الوقت الذى ساهمت الشركات متعدية الجنسية بنسبة ٤٠ ٪ من الانتاجية الصناعية الصينية، فى حين ارتفعت نسبة مساهمة الشركات الأجنبية احادية التمويل إلى ٦٥ ٪ من إجمالى حصة الشركات الأجنبية العاملة فى السوق الصينى.

وتمثل الشركات متعدية الجنسية نسبة ٥٠ ٠/٠من الصادرات الصينية، لا سيما أن هذه الشركات تمتلك المهارات الإنتاجية الفنية والتقنية التسويقية ناهيك عن الأسواق الخارجية فى دولها الأم، وهذه الشركات قائمة فى عملها

(١) د. طلعت الدمرداش: مبادئ فى الاقتصاد.مرجع سابق، ص ٤٢٥.

على اعتبار الجدوى الاقتصادية، ولذا فهى الأعلى من حيث الربحية بما يحقق مصالحها ولا يتعارض مع جل أهدافها.

ولعلنا نجد أن هناك شركات متعدية الجنسية تعمل فى قطاعات مختلفة ولكل شركة مجال عملها الذى تنطلق منه، ويتضح من مدلول التوزيع حسب القطاعات أن التخصص غالباً ما يحقق الأهداف التى تسعى إليها الشركات، غير أننا وجدنا انعدام الاستثمار فى مجال الزراعة والارتكاز على المجال الخاص بالصناعات التمويلية والصناعات الالكترونية ذات التقنية العالية، وهذا يرجع فى الأساس إلى أولويات الشركات.

ويود الباحث أن يشير إلى أن استثمارات الشركات المتعدية غالباً ما كانت ترتكز فى آسيا على القطاعات المتقدمة للتصدير Export Platform الناتجة عن الصناعات التحويلية، ولعلنا شاهدنا التحول فى مجال الاستثمار فى الصين كونه ارتكز على المجال الصناعى دون الزراعى، وهذا يعد تحولاً كون أن الصين كانت من أوائل الدول الزراعية فى العالم وحققت الاكتفاء الذاتى، إلا أنه فى ظل هذا التحول باتت الصين مستوردة للغذاء، ولهذا استوردت الصين عام ١٩٩٦ (٢,٩٣) مليون طن من الحبوب، فى حين لجأت الصين إلى العرض على البرازيل لاستئجار أراضى برازيلية لزراعتها[1]، فى ظل تراجع القدرة الإنتاجية فى مجال الحبوب، الأمر الذى أجمع الخبراء على أن الصين

سوف تواجه فى المستقبل نقص حاد فى الحبوب مما سيؤدى إلى ارتفاع أسعار الحبوب عالمياً بشكل قد يضر حتماً بالدول النامية. وهذا ما دعى الصين إلى الاتجاه نحو الشمال والغرب لاستصلاح الأراضى البكر بها،

(١) د. وليد سليم عبد الحى: المكانة المستقبلية للصين فى النظام الدولى (أبو ظبى: مركز الامارات للبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٠).ص ٦٨.

وقامـت بتوجيـه الاسـتثمارات إلى هـذا القطـاع وإلى تلـك المنـاطق فـى ظـل الاستراتيجية الانتقالية.

ومن الأهميـة بمكـان فإن الطريقـة التى تسـوى بهـا الصـين علاقاتهـا مـع الشـركات متعدية الجنسـية تعـد مـن أكثـر التسـويات الليبرالية وتؤكـد هـذه الدراسـات، ففـى عـام ١٩٩٧ تحـول الاقتصـاد الصينـى التـابع للدولـة إلى عـالم زاخـر بالشـركات المتعديـة الجنسـية، ولقـد تبلـورت الخطـة الصـينية لتـوطين وتوطن الشركات قطاعياً على ثلاثةمراحل، هـى:

المرحلـة الأولى ١٩٨٠ – ١٩٨٩ :تم التركيـز علـى قطاعـات الصـناعات التقنيـة العالية فى الجنوب والشرق.

المرحلة الثانية١٩٩٠ – ١٩٩٩ : تم التركيز على قطاعات الصناعات التحويلية والثقيلة فى الأقاليم الوسطى.

المرحلـة الثالثـة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٨ : تم التركيـز علـى قطـاع المـواد الخـام والمـوارد الطبيعية فى الأقاليم الغربية.

أما من حيث النشاطات التى تعمل بها الشـركات فـى الصين وارتباطها بالقطاعـات فتـأتى الصـناعات الالـكترونيـة وكافـة الصـناعات التحويليـة التـى تركـز عليهـا الشـركات والتـى تسـتحوذ علـى ٣٨ ٠/٠، وتـأتى التجـارة فـى المركـز التالى لتستحوذ على ٢٥ ٠/٠، فى الوقت الـذى يحظـى قطـاع الخـدمات بـ ١٧ ٠/٠، ولعل هذا القطـاع ينمـو بسـرعة مزهلـة، بينمـا تسـتحوذ علـى البـاقى تشكيلة متنوعة من الصناعات كالأحذية والصناعات الصغيرة ولعب الأطفـال والمنسـوجات وسـيظل قطـاع الخـدمات نقطـة سـاخنة للاسـتثمار مـن قبـل الشـركات، وهذا القطاع يضم البنوك والاتصالات وعدد آخر من المشروعات والخدمات.

ووفقاً لتقرير مجلة فورشن الذى يؤكد على أن الاقتصاد العالمى بات يسيطر عليه ما يقرب من ٥٠٠ شركة(١)، والتى يبلغ اجمالى إيراداتها نحو ١١,٥ تريليون عام ١٩٩٩ ومن حيث التوزيع الجغرافى لتلك الشركات فإن مصدرها ومنشأ قدومها تأتى الولايات المتحدة فى القدمة ١٧٥ شركة، واليابان ١١٢ شركة، والاتحاد الأوروبى ١١٥ شركة وبفضل توافد الشركات غدت الصين تعيش فى ظل حراك اقتصادى صناعى تقنى غير مسبوق مما أدى إلى تخفيض التكاليف الإنتاجية(٢).

واستوطنت الشركات العالمية العاملة فى قطاع السيارات فى السوق الصينى وانتجت سيارات صينية مثل (سانتانا) وبويك، ولذا صار السوق الصينى بمثابة الكتلة الكبرى الذى يسيل أمامها كل لعاب من قبل الشركات، وهذا ما دعى الشركات القبول بالشروط التفاوضية الصينية وخاصة فى مجال الشركات المشتركة، وأعلنت شركة جنرال موتورز وشركة جنرال الكتريك أن الصين تعد هى السوق الواعدة، ولعلنا نجد أن ٤٠٠ شركة من أكبر ٥٠٠ شركة عالمية متعدية لها استثمارات فى قطاعات وصناعات تحويلية والهندسة الوراثية(٣).

وإذا كان التوزيع القطاعى للاستثمارات يختلف فيما بين الدول المتقدمة عنه فى الدول النامية، لا سيما أنه فى الدول المتقدمة يرتكز على قطاع الصناعات التحويلية على نحو يمثل نصف إجمالى الاستثمارات الإجمالية وخاصة فى الصناعات المتقدمة تكنولوجياً والالكترونيات والمعدات الكهربائية ويلى ذلك قطاع الخدمات (البنوك، السياحة، التأمين واقتصاد الخدمات المعلوماتية) الذى أصبح المحرك الأول للنمو الاقتصادى فى العقد

(١) د. إسماعيل صبرى عبد الله: الكوكبة،الرأسمالية فى مرحلة ما بعد الامبريالية مرجع سابق، ص ص ١٠-١٢.
(٢) الحبيب الجنحانى: ظاهرة العولمة، عالم الفكر، العدد ٢ (١٩٩٩).ص ص٣٢ – ٣٣.
(٣) شوقى جلال: الصين التجربة والتحدى ،مرجع سابق ص ١٢٤

الأول مـن القـرن الجديـد. فـى الوقـت الـذى ارتكـز فـى الـدول النامـيـة علـى القطاعات الاستخراجية ومعالجة المواد الأولية[1].

فى حين كان توجه الاستثمار الأجنبى فى الصين وارتكازه يتماثل فى التوزيع مع الدول المتقدمة فى ظل التحولات الاقتصادية والمتغيرات الهيكلية الواسعة النطاق فى ظل وجود أساس متين لصناعة الأدوار السفلى للبناء التكنولوجى والسيطرة على المراكز الجوهرية للشركات المشتركة فى ظل الاندفاع نحو الاندماج والتعاون الاقتصادى القائم الآن بين الصين والشركات.

ومما لا شك فيه فإن توجيه الاستثمار قطاعيا فى الصين قد تبلور من خلال تركيز الصين على تقليص الانفاق الدفاعى لحساب زيادة الاستثمار وتوجيهه نحو القطاعات ذات النزعة التصديرية (التصنيع من أجل التصدير)[2]، فى الوقت الذى اتجهت ٧٥ ٪ من الاستثمارات إلى القطاع الصناعى فى الساحل الشرقى والجنوبى[3]، غير أنها اتجهت إلى الشمال والوسط طمعاً فى وفر الموارد الطبيعية التى غالباً ما تبحث عنها الشركات، لا سيما أن لديها نزعة تصديرية.

وإذا ما ألقينا نظرة على أسس التمويل نجد أن القطاع المشترك قد حظى بنسبة تتراوح بين ٢٠ ٪ – ٣٤ ٪ وحظى التمويل الأجنبى الخالص بنسبة تتراوح بين ٢٥ ٪ – ٥٤ ٪ وفى هذا النوع كانت الشركات تفرض شروطها بخصوص أسلوب الإدارة، وتشكيل المنتجات، ونوعية المهن ودرجة الفن الإنتاجى المستخدم والسياسات السعرية والأطر التسويقية المعمول بها فى الدول المتقدمة والتى غالباً ما تضعها الشركات الأم.

---

(١) د. محمد السيد سعيد: الشركات متعددة الجنسية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مرجع سابق. ص ١٥٠.

(٢) د. أنور عبد الملك: نهضة الصين، الصعود السلمى فى عالم متعدد الأطراف، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٦٠، ٢٠٠٦، ص ٣٣٥.

(٣) د. وليد سليم عبد الحى: المكانة المستقبلية للصين فى النظام الدولى مرجع سابق.ص ٥٢.

ولعلنا نجد أن الشركات عدلت فى استراتيجيتها الإنتاجية فى بداية مخاض الألفية الثالثة حيث باتت متحيزة بدرجة كبيرة للسلع ذات التكنولوجية الاستهلاكية المتقدمة والخاصة بالفئات عالية الدخل بنسبة ١٠ ٪ لمن هم فى قمة الهرم الخاص بالدخل، ولذا فإن كافة الخبراء المهتمين بالاقتصاد الصينى يرون أن هذا الاتجاه غالباً ما يؤدى إلى العجز فى ميزان المدفوعات[١].

وفى مطلع الألفية الجديدة فتحت الصين أمام الشركات ٢١ مقاطعة ومنطقة ذاتية الحكم للتنقيب على البترول فى الصين ووفدت شركة Exxon, Mobl, Bp, Amoco, Total Shel وهذه الشركات من أكبر الشركات فى قطاع النفط والمسح الجيولوجى والكشف عن البترول، وعلى خلفية ذلك ارتفع انتاج الصين من ١٤٧ مليون طن عام ١٩٩٦ إلى ١٦٥ مليون طن عام ٢٠٠١ وبلغ الاحتياطى المنظور ٩٤ طن عام ٢٠٠٢ ، ودائما ما تتصف الشركات العاملة فى هذا المجال بخصائص، هى:

- ذات مستوى عالى فى البحث والتطوير.
- تستخدم عمالة كبيرة ذات مهارة فنية وتقنية عالية.
- تنتج سلع جديدة ومعقدة تقنياً.
- مستويات عالية فى الجودة والدعاية والاعلان.

وهى تستهدف من أعمالها تحقيق خمس حاجات أساسية ، هى: [٢].

- الحاجة إلى الأسواق الأوسع.
- الكفاءة الإنتاجية الأكبر.

(١) محمود عبد الفضيل: العرب والتجربة الآسيوية،الدروس المستفادة (بيروت: مركز الوحدة العربية، ٢٠٠٠). ص ص ١٤٨-١٥٠.

(2) J.R. Makusen, Op. Cit., p. 172.

- المواد الخام التى لا تنضب.
- المعلومات والتقنيات الأعلى.
- الاستثمار فى القطاعات قليلة المخاطرة، ولذا فهى تذهب إلى تنويع منتجاتها وتوزيع عملياتها قطاعيا وجغرافيا وفق استراتيجية زمنية منظمة.

أما من حيث توزيع الاستثمارات حسب الجنسية والقطاع فإن الشركات متعدية الجنسية القادمة من هونج كونج وتايوان (دول الصين الكبرى) دوراً رئيسيا فى الصين، لا سيما أنها ظلت المصدر الأول والرئيسى لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى الصين، حيث استطاعت الصين استقطاب المستثمرين القادمين باستثماراتهم من الصينيين فى (المهجر) أو من وراء البحار وخاصة من هونج كونج بفعل ارتفاع أسعار الأراضى، وكذا ارتفاع أجور الأيدى العاملة فى الجزيرة، ومن ثم فقدت الصناعات التحويلية فى هونج كونج قدرتها على المنافسة أمام دول النمور والآسيان.

وكان لافتتاح المدن الاقتصادية المقابلة للجزيرة بمثابة الحلم، ولذا انتقلت بعملياتها الانتاجية إلى الصين وخاصة فى شين جين ورويداً رويداً انطلقت إلى كافة الأرجاء فى المقاطعات وأسس الاستثمار القادم من تايوان وهونج كونج العديد من الشركات المشتركة فى مجال الصناعات الخفيفة وتقدر نسبتها بـ ٧٠ ٪ من جملة الاستثمارات فيما قبل العودة عام ١٩٩٧ كونها كانت مستعمرة تحت الاحتلال البريطانى وفق حق التأجير الذى انتهى فى ١٩٩٧/٧/١ والتى اتجهت بدورها إلى دلتا نهر اللؤلؤ.

وحققت الشركات الهونج كونجية أكثر من ١٩٠٠٠ مشروعاً استثمارياً باستثمارات قدرها ١٧٥ مليار$ فى الفترة من ١٩٧٩ – ٢٠٠٠م فى ظل التمتع بالحوافز والتسهيلات الضريبية التى تقدمها الصين لتقديم الشركات والاستثمارات، ولذا صار صينيو المهجر يساهمون بـ ٧٠ ٪ من الاستثمارات الوافدة للصين وبـ ٤٠ ٪ من صادرات الصين وخاصة فى قطاع

المواد الأولية المصنعة والصناعات الصغيرة وصناعة الملابس والأجهزة الرياضية والأحذية وتجميع الأجهزة الالكترونية.

جدول رقم (٥ – ٢)

الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى الصين من فروع الشركات متعدية الجنسية وفقاً لجنسية الدولة الأم خلال الفترة من ١٩٧٨ – ٢٠٠٠

م	البلد الأم (بلد المنشأ الخاص بالشركات)	الاستثمارات المحققة مليار دولار	الحصة ٪
١	هونج كونج	١٧٤.٩	٥٠.٢ ٪
٢	الولايات المتحدة الأمريكية	٣٠.٠	٨.٧ ٪
٣	اليابان	٢٨.٠	٨.٠ ٪
٤	تايوان	٢٦.٤	٧.٦ ٪
٥	سنغافورة	١٦.٨	٤.٨ ٪
٦	جزر فرجن	١٢.٥	٣.٦ ٪
٧	كوريا الجنوبية	١٠.٢	٢.٩ ٪
٨	بريطانيا	٩.٠	٢.٦ ٪
٩	ألمانيا	٦.٣	١.٨ ٪
١٠	فرنسا	٤.٥	١.٣ ٪
١١	دول أخرى	٢٩.٨	٨.٥ ٪
	الإجمالى	٣٠٧.٩	١٠٠ ٪

المصدر: Ministry of Trade and Economic Cooperational Feb, 2001.

ويتضح من الجدول رقم (٥ – ٢) الآتى:

- أن الصينيين فى هونج كونج وتايوان وسنغافورة يستثمرون بأكثر من ثلثى الاستثمارات الوافدة إلى بلدهم الام (الصين الكبرى) والتى تبلورت لديهم القوة الاقتصادية على المساهمة بالاستثمار فى الصين بأكثر مما تقدم اليابان، بالإضافة إلى أن ذوى الأصل الصينى هم أكبر المستثمرين عبر الحدود فى تايلاند وماليزيا واندونيسيا والفلبين وفيتنام، ولهذا يمكن القول بأن الصينيين من خارج الحدود يمثلون ٨٠ ٪ من جميع المستثمرين الأجانب فى الدولة الأم.

- تقدر الاحصائيات بأن الصينيين فى المهجر يمتلكون ما يزيد على ١,٥ تريليون دولار وهو يعادل نصف الناتج القومى اليابانى[١].

وتبلغ عدد الشركات التى يملكها أشخاص من أصول صينية (صينييون من وراء البحار) صينى المهجر ٢٨٠٠ شركة متعدية الجنسية يمثلون ثلاثة أرباع الاستثمار الأجنبى المباشر فى الصين (الدولة الأم) والذين يبلغ عددهم ٥٧ مليون نسمة والمعروف عنهم بالديناميكية وأحد أهم المحركات والدوافع الأساسية لما يسمى (بالمعجزة الصينية) كونهم يعملون فى الأعمال الصعبة بارعين فى الإدارة وهم الأغنياء لأنهم حققوا السلطة الاقتصادية فى الخارج ومازالوا يحتفظون بهويتهم وبنماذج التفكير الغربى[٢].

جدول رقم (٦ – ٢)

القوة الاقتصادية للأقليات الصينية

الدولـــة	عددهم (مليون)	نسبتهم إلى عدد السكان	قوتهم الاقتصادية
الفلبين	١	١ % فى الفلبين+فيتنام	٥٠ % من مبيعات الشركات المحلية
اندونيسيا	٧	٣.٩ ٠/٠	٧٠ ٠/٠من رأس المال فى القطاع الخاص و ٦٨ % من البورصة
تايلاند	٧	١٠ ٠/٠	٦٠ % من الناتج القومى الاجمالى والقوة الاقتصادية
ماليزيا	٦	٣٣ ٠/٠	٩٠ % من الناتج القومى الاجمالى و ٦٥ % من الاقتصاد
سنغافورة	١	٧٦ ٠/٠	٩٠ % من الناتج القومى الاجمالى

المصدر: نفس المصدر الخاص بالجدول رقم (٥ – ٢)

---

(١) د. وليد سليم عبد الحى: المكانة المستقبلية للصين فى النظام الدولى، ١٩٧٨ – ٢٠١٠، مرجع سابق، ص ٧١.

(٢) د. سعيد اللاوندى: أمريكا فى مواجهة العالم (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٣) ص ص ١٢٢– ١٢٣.

وجدير بالملاحظة بأن ٨٥ ٪ من الصينيين فى المهجر أو أعالى البحار يقيمون فى جنوب شرق آسيا وهم أكبر المستثمرين فى الصين، وهذا يؤكد على أنه صينى الهدف ومحدود الخطر.

والشركات متعددة الجنسية عندما أتت للاستثمار فى السوق الصينى فإنها تأتى ومعها رؤوس الأموال ،وكذا أفكارهم الخاصة بالإنتاج الجيد والمنتجات الجديدة، وغالباً ما تتسرب كثيرُ من هذه الأفكار والابتكارات إلى منافسيهم فى الشركات المملوكة للدولة محلياً ، وكذا تكنولوجياتهم الحديثة ، حيث اشرطت الصين على الشركات عند قدومها للصين نقل التكنولوجيا ، على أن تعمل الشركات تحت رقابة صينية.

وبارتفاع معدل النمو الاقتصادى الذى تحقق عام ١٩٩٣/ ١٩٩٤ صار الاقتصاد الصينى يتمتع بالكثير من الزخم والفرادة فى ظل الارتفاع والصعود الذى لا يتوقف بوتيرة متسارعة مما أحدث تدفق لا مثيل له من الشرق والدول الغربية فى الوقت الذى كانت الصين تؤكد دوماً على تفضيل الشركات والمشروعات المشتركة نظراً لإنها كانت فى أمس الحاجة إلى أموال ضخمة وتقنيات عالية ، فى الوقت الذى ساهمت هذه الاستثمارات فى تطوير الصناعات الريفية ، وسرعان ما انخفضت الاستثمارات القادمة من الصينيين فى ما وراء البحار إلى ١٤،٦ ٠/٠ ، على خلفية حدوث الأزمة المالية الآسيوية صيف ١٩٩٧ والذى تزامن بدوره مع عودة الجزيرة للبلد الأم وفقاً لمبدأ دولة (واحدة ونظامين).

جدول رقم (٧ – ٢)

نسبة استثمارات هونج كونج إلى جملة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى الصين من ١٩٨٦ - ١٩٩٦

العـــــام	إجمالى الاستثمارات	استثمارات هونج كونج	نسبة استثمارات هونج كونج
١٩٨٦	٢.٢٤٤	١.٣٢٩	٥٩.٢ ٪
١٩٨٧	٢.٦٤٧	١.٨٠٩	٦٨.٤ ٪
١٩٨٨	٣.٧٠٤	١.٤٢٨	٦٤.٩ ٪
١٩٨٩	٣.٧٧٤	٢.٣٤٢	٦٢.١ ٪
١٩٩٠	٣.٧٥٥	٢.١١٩	٦٥.٤ ٪
١٩٩١	٤.٦٦٧	٢.٥٧٩	٥٥.٣ ٪
١٩٩٢	١١.٢٩٢	٧.٧٠٦	٦٨.٢ ٪
١٩٩٣	٢٧.٧٧١	١٧.٤٤٥	٦٢.٨ ٪
١٩٩٤	٣٣.٩٤٦	١٩.٨٢٣	٥٨.٣٤ ٪
١٩٩٥	٣٧.٨٠٦	٢٠.١٨٥	٥٣.٤ ٪
١٩٩٦	٤٢.٤٠٠	٢٢.٠٠	٥١.٩ ٪

المصدر : نفس المصدر الخاص بالجدول رقم (٥ – ٢)

ويود الباحث الإشارة إلى أن استثمارات الجزيرة فى الصين بعد العودة لا تعد أو تحسب على أنها استثمارات أجنبية مباشرة بالمعنى الدقيق نظراً لأنها تدخل فى اطار الاستثمارات ذات الأموال الصينية ولا يمكن أدراجها ضمن الاستثمارات الخاصة بالشركات الأجنبية المتعدية، وعسانا التأكيد على أنها كانت تتجه نحو قطاعات بعينها وخاصة صناعة الملابس الجاهزة وتجميع الأجهز الكهربائية وتحسين البنية التحتية وبناء الجسور والاستثمارات فى القطاع العقارى الخاص ببناء الأبراج والفنادق الفاخرة، لا سيما أن أهل هونج كونج أصبحوا يضطلعون على خبرات إدارية وقواعد محاسبية وكفاءات نظراً لأنهم أذكياء وبارعون فى مجال التجارة الدولية.

وعملت الدولة فى الصين على توجيه الاستثمارات إلى المناطق الداخلية فى مجال البنية الأساسية والخدمات، حيث تفتقر تلك المناطق للبنية الأساسية اللازمة لجذب الاستثمارات، ولكى تخفف الحكومة من حدة التفاوت

الأقليمية، حيث لجأت الدولة إلى تمويل التنمية فى الوسط والغرب عن طريق إعادة استثمار عوائد الاستثمارات العالمية المحققة فى الشرق والجنوب الشرقى للصين.

أما من حيث الاستثمارات الخاصة بالشركات الأمريكية فإن هذه الاستثمارت قد شقت طريقها إلى الأراضى الصينية منذ زيارة الرئيس الأمريكى نيكسون للصين عام ١٩٧٢ فى صورة مساعدات فنية فى ظل إقامة العلاقات بينهما، وعلى اثر هذا اعتطه سمة رأسمالية أعم(١)، وفى ظل هيمنة النمط الرأسمالى الليبرالى فى ظل أتون سنوات الحرب الباردة التى وصعت أوزارها عام ١٩٩١ والتى على أثرها صارت الولايات المتحدة القوة العسكرية الاقتصادية الأولى، وفى ثنايا ذلك اكتسبت الشركات الأمريكية قوة نشطه استندت إلى قانون الرأسمالية الامبريالية التى انتقلت من حيز المنافسة إلى التمركز، ومن التمركز إلى الاحتكار لتشكل من شركاتها وراسمالها العنصر القائد والمحرك لمجمل الدول الرأسمالية، ولذا سيطر الرأسمال الأمريكى على مجمل عمل الشركات متعدية الجنسية، وعابرة القوميات

ومن الأهمية بمكان فقد تراجع الاستثمار الأمريكى فى الصين على خلفية دخول أمريكا حروب الارهاب، غير أن شركاتها فى الصين تعمل فى قطاع الصناعات التحويلية وخاصة الصناعات الالكترونية الخاصة بالحاسوب كونها الأول عالمياً، وهى تعد فى المركز الثالث بعد اليابان وهونج كونج من حيث نسبة الاستثمار داخل الصين فى الوقت الذى تعد أمريكا أكثر رغبة من اليابان فى تصدير التقنيات إلى الأراضى الصينية(٢)، ويوجد فى الصين ٥٠ ألف شركة أمريكية تبلغ مبيعاتها ٧٥ مليار$ عام ٢٠٠٤ ،وتساهم الشركات الأمريكية بـ ٧٥ ٪ من الصادرات الصينية ذات التكنولوجيا العالية، وهذه الصناعة اضطلعت بالمركز الأول للصناعات الست الأولى من حيث الصادرات

---

(١) د. عزت السيد أحمد: النظام الاقتصادى العالمى الجديد من حرب العصابات إلى حرب الاقتصاد (دمشق: مكتبة الفتح، ١٩٩٣).ص ص ٥٠- ٥٢.

(2) Jams E. shapiro (etal): Direct Investment and joint Ventures In China, (New York: megraw – Hill, 1991)., pp. 21 – 24.

الصينية بالرغم من المشكلات والصراعات الاقتصادية والمشكلات التى تضعها أمريكا أمام الصادرات الصينية، بفعل ارتفاع درجة التنافسية الصينية[1].

ويود الباحث التأكيد على أن العلاقات الاقتصادية الصينية الأمريكية وخاصة فى مجال الشركات والاستثمارات دائماً ما كانت تكتنفها الصعوبات والمشكلات بالإضافة إلى الإجراءات العقابية ضد المنتجات والسلع الصينية التى تدخل الأسواق الأمريكية، لا سيما أن أمريكا وشركاتها المحلية هى الخاسر الأكبر من سرعة دوران عجلة الإنتاج فى الشركات الأمريكية داخل الصين، حيث إنها تفتقد أعداد هائلة من العاملين الأمريكيين لوظائفهم، ومن المتوقع فى حالة ما تأثرت العلاقات الأمريكية بالسلب فإن الشركات الأمريكية هى الخاسر الأكبر، فى الوقت الذى صار حجم السوق الصينى الطموح ملاذا للشركات الأمريكية فى الوقت الذى صار الاقتصاد يشهد تراجعاً ملحوظاً فى قدرته التنافسية.

أما من حيث الاستثمارات اليابانية فإنها اضطلعت بدور بارزاً فى توطين الصناعات التقنية ذات القدرات العالية وخاصة الالكترونيات وصناعة السيارات التى غطت ٢٤ مقاطعة ومدينة كبرى، بالإضافة إلى صناعة التلفزيونات والحاسوب، وعلى أثر قدوم شركة توشيبا بمعاملها الإنتاجية فى اليابان على أمل ترسيخ دعائم صناعتها فى الصين وتفضل الشركات والاستثمارات اليابانية الاستثمار فى الساحل الشمالى الشرقى للبلاد فى شنغهاى، ولقد دخلت فى شراكة مع العديد من الشركات الصينية، وعلى أثر قدوم الشركات اليابانية تحسنت العلاقات فى البيئة الاستثمارية وخفت حدة العلاقات التنافسية.

---

(1) Kahy Woife: President Clinton Opens New Relationship With (China: September, 9/1994)., p. 4.

ويؤكد الباحث على أنه بعودة العلاقات الاقتصادية ودفئيها من شأنه عودة الدفئ فى العلاقات السياسية التى توترت على خلفية الأرث الاستعمارى لليابان فى الصين إبان سنوات القرن التاسع عشر والقرن العشرين.

وبخصوص الاستثمارات التايوانية فإن حكومة تايوان قد رفعت القيود المفروضة على السفر للصين فى مطلع السبعينيات من القرن العشرين، مما أدى إلى تزاحم الشركات التايوانية والاستثمارات على الدخول للسوق الصينى، وعلى خلفية ارتفاع أسعار الأراضى وتكاليف الأيدى العاملة فى تايوان على غرار ما حدث فى هونج كونج لجأت الشركات التايوانية إلى نقل عملياتها إلى السوق الصينى (أو بالأحرى البر الصينى) وتركزت هذه الاستثمارات فى فوجيان وجوانج دونج.

وارتكزت هذه الاستثمارات فى مجال صناعة الجلود والأحذية الرياضية، واستفادت هذه الاستثمارات من وفر الأيدى العاملة الرخيصة، وفى مطلع التسعينيات ركزت الاستثمارات التايونية فى العمل فى مجال التقنية المنخفضة، وفى منتصف القرن العشرين سرعان ما تحولت إلى العمل فى قطاع التقنية العالية (الالكترونيات)، وصارت صناعة الحاسوب التايوانى فى الصين من أهم منصات تصدير الالكترونيات من سبائك الرقائق وتعد شركة TSMC[١] من الشركات الرائدة فى هذا المجال، ومن ثم باتت تايوان ثالث أكبر المستثمرين فى الصين فى مجال التقنيات العالمية بعد أمريكا واليابان وارتفعت نسبة الاستثمارات التايوانية إلى ١٢ ٪ عام ٢٠٠٠ من جملة الاستثمارات[٢]، وتساهم الاستثمارات التايوانية بـ ٣ ٪ من الإنتاج الصناعى الصينى وما يوازى ١٤,٤ ٪ من جملة الصادرات الصينية ٢١,٢٥ مليون$ عام ١٩٩٥[٣].

---

(١) (TSMC) هو الاختصار لشركة Taiwanese Senico Conpony Nductor Manufa Cturingوهى الشركة الخاصة بانتاج الحواسب وأجهزتها فى الصين.

(٢) د. جمعه محمد عامر: التجارة الخارجية – وتنظيم الاقتصاد الدولى، مرجع سابق، ص ٤٢٧.

(٣) تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم، ١٩٩٦، ص ص ٨٢ –٨٣.

ووفقاً للآخـر الاحصـائيات الـواردة عـن وزارة التجـارة الصـينية فـإن اسـتثمارات تـايوان فـى نهايـة عـام ٢٠٠٠ تقـدر بـ ٢٦ مليـار$ فـى حـين يـذهب التايوانيون إلى أن حجم استثماراتهم تقدر بـ ٤٠ مليار$ كما يوجد حوالى ٣٠ ألـف مؤسسـة اسـتثمارية تايوانيـة إلى جانـب ١٠٠ ألـف مـن رجـال الأعمـال التايوانيين يعملون فى البر الصينى.

ونسـتطيع أن نـبين أن الشـركات الألمانيـة قـدمت إلى الأراضـى الصـينية للعمـل فـى مجـال الصـناعات التحويليـة وتحولـت فـى مطلـع القـرن الجديـد إلى الصناعات الخدمية وخاصة قطاع العمل المصرفى والتأمين وإن كان الارتكـاز الأول على صناعة السيارات ولوازمها، واستطاعت الشـركات الألمانية الـدخول فـى شـراكة مـع الشـركات الصـينية، وتـذهب احـدى الدراسـات إلى أن الشـركات الألمانيـة العاملـة فـى قطـاع السيارات غـدت تسيطر علـى ٥٠ ٪ مـن سوق السيارات الخاصة بالأفراد داخل الصين بالرغم من أن الشـركات الألمانيـة أتـت إلى السـوق الصـينى متـأخرة، إلا أنهـا أصـبحت تحتـل مكانـة متقدمـة فـى قطاع صناعة السيارات فى الصين.

وفـى عـام ١٩٩٦ أصبح يوجـد فـى الصـين ٣٢٥ شـركة لإنتـاج السـيارات بطاقـة انتاجيـة ١،٤٥٠ مليون سيارة بمتوسـط انتـاج لكـل شـركة ٤٤٦١ سـيارة فـى العـام، وأن كانـت شـركة فـولكس فـاجن فـى شـنغهاى تعـد أكـبر المشـروعات شـراكة فـى حجـم المبيعـات، ويجمـع الخـبراء علـى أنـه إذا كانـت شـركة تويوتا تعتبر موطنها آسيا فإن فولكس فاجن تعتبر موطنها الآن الصين.

فى الوقت الذى يوجد ٣٠٠ شـركة ألمانية متوسطة الحجم للعمل بالسـوق الصـينى مـا بـين مشـروعات مشـتركة أو مملوكـة بالكامـل، وتعـد شـركة سيمنز أحد الشركات الألمانية العاملة فى قطاع الخدمات الخاصة بالاتصـالات وأنظمـة الهواتـف النقالـة ومحطـات الطاقـة وتسـتثمر الشـركة بـ ٣،٥ مليـارات مـارك جـاء ٥٠ ٪ مـن عوائـد عمليـات انتاجيـة فـى قطـاع الاتصـالات ومحطـات الطاقة فى الصين ،ويعد السوق الصينى بالنسبة للشـركة ثالـث أكبر سوق لسيمنز بعد ألمانيا وأمريكا.

وبرزت استثمارات سنغافورة وشركاتها كمستثمر مهم فى الصين، وبعودة العلاقات بين الصين وكوريا عام ١٩٩٢ بدأت الاستثمارات الكورية تتوافد على السوق الصينى وخاصة فى المناطق الساحلية الشمالية فى شنغهاى التى أصبحت مأوى ومركز الاستثمارات القادمة من اليابان وسنغافورة وكوريا الجنوبية وخاصة للعمل فى مجال التقنيات العالية، وبذلك أصبحت الصين ثانى أكبر جاذب للأستثمار فى العالم بعد أمريكا، فى الوقت الذى قدمت للصين استثمارات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) وبلغت نسبة استثماراتها ١٥ ٪ عام ١٩٩٢، وبعد انضمام الصين إلى (ابيك) رابطة التعاون الاقتصادى لآسيا والمحيط الهادى عام ١٩٩١ تزايدت الاستثمارات من هذا التكتل، حيث أن عناصر ومحاور هذا التكتل تقوم على ثلاثة محاور، هى:

١- تحرير التجارة والاستثمار.

٢- تيسير التجارة الدولية بين الصين والدول الأعضاء.

٣- التعاون الاقتصادى والتكنولوجى بين الدول الأعضاء من خلال إلغاء الحواجز الجمركية.

جدول رقم (٨ – ٢) عدد من الشركات المتعدية الجنسية العاملة فى السوق الصينى ومجال نشاطها والدولة الأم لكل شركة لعام ٢٠٠٥

م	اسم الشركة	الدولة	طبيعة النشاط أو القطاع
	TSMC	تايوان	الحواسب والرقائق الالكترونية
	باوشان Paochen	تايوان	لانتاج الأحذية نايكى
	إيسر	تايوان	للحواسيب والتكنولوجيا
	سامبو Sampo	تايوان	للحواسيب والتكنولوجيا
	ياجيو Yageo	تايوان	للأجهزة الوسيطة
	بريماكس Primax	تايوان	لانتاج الموس
	هاربوررنج Harbour Ring	هونج كونج	صناعة اللعب
	شونغ كونج	هونج كونج	صناعة اللعب
	هتشيسون وامباد	هونج كونج	للصناعات المتنوعة

	هونج لونج	هونج كونج	للصناعات المتنوعة
	جنرال موتورز	أمريكا	السيارات
	ماكدوناليز	أمريكا	المأكولات
	فورد موتورز	أمريكا	للسيارات
	سيليكون فالى	أمريكا	التكنولوجيا العالية
	IMB	أمريكا	التكنولوجيا العالية
	جنرال الكتريك	أمريكا	صناعات كهربائية
	كنتاكى	أمريكا	مأكولات وأطعمة
	لونست	أمريكا	مأكولات
	موتورولا	أمريكا	مأكولات
	سانيو	اليابان	التكنولوجيا والأجهزة الكهربائية
	نيك	اليابان	للاتصالات
	فوجوتس	اليابان	للاتصالات
	توشيبا	اليابان	للأجهزةالكهربائية
	شارب	اليابان	للأجهزةالكهربائية
	ناشيونال	اليابان	للأجهزةالكهربائية
	سونى	اليابان	للاجهزة التكنولوجية والكهربائية
	باناسونيك	اليابان	للاجهزة التكنولوجية والكهربائية
	ميتسوبيشى	اليابان	لصناعة السيارات
	توسن كروب	المانيا	للفولاذ
	فولكس فاجن	المانيا	للسيارات
	هيكل	المانيا	للكيماويات
	هوكسيت	المانيا	للكيماويات
	افتيش	المانيا	للعقاقير
	سمينس	المانيا	للاتصالات
	اليانز	المانيا	لخدمات التأمين
	لوفنهانزا	المانيا	لصناعة السيارات
	الكاتيل	فرنسا	للاتصالات
	كارتينور	فرنسا	للمتاجر المركزية
	فيليبس	هولندا	للاجهزة الكهربائية
	اريكسون	السويد	للاتصالات
	نوكيا	فلندا	للاتصالات
	نورتل	كندا	للاتصالات
	كوكاكولا	امريكا	للمشروبات

	كوداك	أمريكا	لآلات التصوير
	والت ديزني	أمريكا	للأجهزة ولعب الاطفال
	شل	أمريكا	للبترول
	دى بونت	أمريكا	للمشروبات الصناعية
	فيات	فرنسا	للسيارات
	وال مارت	أمريكا	للمتاجر المركزية

السياسات المالية والنقدية فى الصين:

تعد السياسات المالية والنقدية من أهم السياسيات الفعالة فى يد الحكومات، كونها تستهدف تحقيق التشغيل الكامل للاقتصاد دون ضغوط تضخمية بفعل ما يمكن الحصول عليه من إيرادات، وكذا تهدف إلى تحقيق التوازن أو تخفيض التقلبات الدورية للاقتصاد ، بالإضافة إلى تحقيق أغراض اجتماعية ، ناهيك عن القرض المالى المتمثل فى الحصول على الموارد المالية الكافية لتغطية بنود الانفاق العام المتزايد ، فالسياسة المالية تعد من أهم الأدوات المؤثرة للدولة على النشاط الاقتصادى ومستوى الطلب الكلى والعرض الكلى للسلع والخدمات.

السياسات المالية:

والسياسة المالية يمكن من خلالها للحكومات زيادة الانفاق العام بالحدود المتاحة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة التصاعدية على دخول الشركات والأرباح لامتصاص جزء من القدرة الشرائية للسكان، كونها تمس الأكثرية من ذوى الدخول المحدودة ، إلا أن حدود الموارد والنفقات ترتبط دوماً بحدود القاعدة الانتاجية فى الدولة ، فإذا تجاوزتها السياسة المالية والنقدية بالتوسع المالى فقط دون الإنتاج فإن هذا حتماً سيؤدى إلى ارتفاع الأسعار التضخمية.

وتلجأ الدول إلى السياسات المالية كونها احدى الأدوات الرئيسية من أجل التمويل المخطط لإعادة توزيع الدخل القومى فى ظل ضرورة توسيع

القاعدة الإنتاجية والحد من البذخ والتبذير فى نفقات الحكومة، غير أن الدول فى الآونة الأخيرة اعتمدت على التمويل بالعجز من خلال التوسع فى الإصدار النقدى (الورقى التضخمى)(١)، فى حين تشكل السياسات المالية أثرا بالغا على موازين المدفوعات، وتهدف الدول النامية من جراء جذب الشركات متعدية الجنسية تقديم الاستثمارات المباشرة والحصول على الموارد المالية سواء فى شكل استثمار عينى أو تدفق نقدى من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تستهدف تحقيقها.

ويذهب الكثير من الخبراء إلى أن السياسة المالية تقوم على عنصرين هامين، هما:

أ - الميزانية الحكومية وسياسات الضرائب والإنفاق الحكومى ومدى تأثيرها على الدخل والطلب والانفاق الكلى.

ب- إدارة الدين العام (الجانب النقدى فى السياسة المالية).

وتجدر الإشارة إلى أن الموارد المالية بالصين تتنوع بتنوع بنودها بهدف مواجهة الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة، ولقد زادت إيرادات الدولة فى الصين ٢٧,٥ مرة عام ١٩٨٥ عما كانت عليه عام ١٩٤٩ خلال الثورة ،وبلغت عام ١٩٧٨ ، ١١٣,٢ مليار يوان، فى حين كانت تتجاوز دوما للغالبية العظمى من السكان فى ظل توزيع عادل نسبياً للثروات والعدل الاجتماعى فى تقديم مختلف الخدمات العامة، وبلغت الايرادات عام ١٩٩٨ (٩٨٥,٣) مليار يوان.

ومنذ بداية الثمانينيات وفى ظل ودوران عجلة الاصلاح الذى تم فى المدن الاقتصادية اقترضت الصين من البنك الدولى ودول آسيا والمحيط الهادى على خلفية التحول نحو اقتصاد السوق بصورة متدرجة وبحلول عام ١٩٨٤ اتجهت

---

(١) د. مجيد مسعود: التخطيط للتقدم الاقتصادى والاجتماعى (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، عدد ٧٣، يناير، ١٩٨٤).، ص ص٧٧-٧٨.

الحكومة المركزية نحو تنظيم السياسات المالية من أجل توحيد العوائد والإيرادات من أجل توزيع الموارد المالية بصورة صحيحة، وعملت الدولة على تغيير أسلوب الميزانية الاحادى إلى الأسلوب المركب للتوافق ومتطلبات الخطة وهيكل النظام المالى الذى يتناسب واقتصاد السوق الاشتراكى فى ظل تقاسم الضريبة بينها وبين الحكومات المحلية وتحسين البيئة الاقتصادية والاستخدام الأمثل لبنود الميزانية.

ولجأت الحكومة المركزية وفقا لانتهاجها اللامركزية فى عملية صنع القرارات الاقتصادية فى نهاية الثمانينيات إلى اعطاء المقاطعات مزيداً من الحرية الاقتصادية فى اتخاذ قراراتها المتعلقة ببنود الميزانية بعد أن فضلت الحكومة المحلية فى المقاطعات بقاء الموارد والتحكم الاقتصادى المركزى فى بكين مما أدى إلى انخفاض نسبة الإيراد المالى [الناتج القومى الإجمالى]، الأمر الذى أدى إلى غل يد السلطة المركزية على استخدام أدوات السياسة المالية لأغراض التحكم الاقتصادى الكلى بشكل واضح(١).

وتجدر الإشارة إلى أن نسب التضخم كانت مرتفعة فى أواخر الثمانينيات ومطلع التسعينيات نتيجة لانخفاض مخصصات الانفاق بالميزانية المركزية فى ظل اتساع كثافة اللامركزية، نظراً لأن الحكومة غدت مسئولة عن الانفاق الاجتماعى فى مقاطعاتها فى الوقت الذى زاد الطلب على الاستثمار فى المجال التجارى والصناعى، ولذا زاد الاقتراض المصرفى من جانب الشركات التابعة للدولة، ومن ثم لجأت الحكومة المحلية إلى الموافقة على اصدار السندات بدون ترخيص من الحكومة المركزية.

وعلى أثر عدم الانتظام فى الانفاق وفقاً لمنهج اقتصاد كلى تمخض عن ذلك تعرض السياسة المالية الصينية لاخطار التضخم نتيجة التوسع فى

(١) بنك مصر: النمو الاقتصادى والسياسات الاقتصادية فى الصين (القاهرة ١٩٩٣) ص ص ١٥٨ - ١٦٠.

الائتمان، إلا أنه بانشاء البنك المركزى(بنك الشعب) باعتباره القوة والركيزة الأولى للرقابة والاشراف على الجهاز المصرفى والبنوك تم ضبط معدلات التضخم، وانشأت الصين لجنة الاصلاح المالى على غرار لجنة السوق المفتوحة لبنك الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى[1]، وفى ظل اصلاح الشركات التابعة الدولة المتعثرة والمعلنة افلاسها عام ١٩٨٩ – ١٩٩٠، لجأت الصين نحو اصلاح البنوك الصينية على أن تعمل بعيدا عن الدوائر الحكومية وفقاً لمعايير الجودة والجدارة الاقتصادية، لا سيما أن النمو والتنمية لا تتم إلا من خلال زيادة الإنتاجية مما حرر البنوك من أعباء الديون التى كانت تثقل كاهلها والتى بلغت ٣٠٠ مليار$.

ولقد انخفضت العوائد الحكومية انخفاضاً كبيراً من إجمالى الناتج المحلى من ٣١ ٪ عام ١٩٨٠ إلى١٢ ٪ عام ١٩٩٦، وأكد الخبراء إلى ضرورة مشاركة الحكومة المركزية المقاطعات اقتسام العوائد، فالصين لايمكنها القدرة على تلبية الاحتياجات المتعددة التى يتعين على الحكومات المركزية وحدها النهوض بها[2].

إصلاح البنوك:

تعد البنوك من أهم قطاعات النهضة الاقتصادية، وتتعدد البنوك فى الصين حسب النشاط التى تمارسه أو تقوم به، ومن هذه البنوك:

١- بنوك الودائع، وهى التى تقبل الودائع وتمنح القروض الائتمانية تحت رقابة البنك المركزى وتوجهاته.

٢- البنوك غير المالية والتى يتم بها (الادخار، الاستثمار، الأسكان، التأمين، مؤسسات التمويل غير المصرفى، شركات الأوراق المالية، وكافة البنوك المتخصصة).

---

(١) د. عبد العزيز حمدى عبد العزيز: التجربة الصينية، مرجع سابق، ص٣٧٤.
(٢) كتاب الصين: دار النجم الجديد، مرجع سابق، ص ص ١٣٦– ١٣٧.

وبافتتاح أسواق المال للاستثمار الاجنبى على خلفية توافد الشركات متعدية الجنسية، تدخلت الحكومة المركزية لتنظيم عمل البنوك، وفى مطلع التسعينيات سمحت الدولة بفتح المؤسسات المالية الأجنبية، وشجعت الدولة على المنافسة بين فروعها فى ظل سيطرة الدولة وتحكمها فى تنظيم أسعار الفائدة فى البنوك، والتى بلغت نحو٣٠ ٪ فائدة مركبة، وهذا أمرٌ غالباً ما يشجع على الاقتراض وبقاء المشروعات الجديدة فى ظل احتفاظ الحكومة المركزية لنفسها بحق السيطرة الكاملة على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، وبفضل اتساع ونمو القطاع المصرفى بعد النجاحات المحققة فى المدن الاقتصادية لجأت الدولة إلى إصدار السندات التى يمكن شرائها من البنوك وأسواق الأوراق المالية لتمويل عجز الموازنة العامة وطرحت بورصة شين جين وشنغهاى نوعين من الأسهم المجموعة (A) مخصصة للسكان المحليين وأسهم المجموعة (B) وهى مخصصة للمستثمرين الأجانب، وعلى خلفية ذلك تخلت الدولة عن الشركات الخاسرة المعلنة الافلاس وحولتها إلى كيانات كبيرة عن طريق دمجها فى شراكة مع الشركات الأجنبية، أو طرحها للاكتتاب العام أو فى المزاد العلنى وسمح للبورصات باصدار الأسهم والسندات لتحقيق التكامل الاقتصادى[1].

وفى منتصف التسعينيات اتجهت الصين إلى اصلاح الاقتصاد الكلى بعد نجاح الاصلاح فى المدن الاقتصادية والتوجه إلى اقتصاد السوق الاشتراكى مما أدى إلى انخفاض نسب التضخم فى الوقت الذى أصبح النمو الاقتصادى أعلى معدل نمو فى العالم فى بلد اشتراكى تجاوز عام ١٩٩٤ (١٣,٤ ٠/٠) وعلى خلفية ذلك توافدت البنوك الأجنبية نحو السوق الصينى ،ولذا تم توسيع درجة الائتمان[2]، وبلغت الودائع ٩٦٠٠ مليار يوان عام ١٩٩٧ فى ظل مجمل قروض ٨٧٠٠ مليار يوان، فى الوقت الذى بلغت عدد شركات التأمين فى

(١) وى وى زانج: الاصلاحات الاقتصادية فى الصين ودلالاتها السياسية، مرجع سابق، ص ٤٥.
(٢) النشرة الاقتصادية لبنك مصر، مرجع سابق، ص ١٥٩.

السوق الصينى ٢٥ شركة توزع على النحو التالى[١]: (٤ شركات حكومية، ٩ مساهمة، ٣ استثمار مشترك، ٩ شركات تأمين أجنبية خالصة) وفى نهاية عام ١٩٩٧ أعادت الدولة العمل بالنظام المركزى فى إدارة السياسة المالية وتحصيل الايرادات بعد أن فوضت من قبل الحكومات المحلية بتحصيلها، لا سيما بعد التراجعات الحادة فى مداخيل الحكومة المركزية بنسبة ١٠ ٪ من الناتج القومى، فى الوقت الذى كانت عام ١٩٨٢ (٣٠ ٠/٠).

وكشفت الأزمة المالية الأسيوية عام ١٩٩٧ والتى تزامنت مع عودة جزيرة هونج كونج للصين وفقاً لمفهوم (دولة واحدة ونظامين) فى ١٩٩٧/٧/١ عن هشاشة الاقتصاديات الأسيوية فى جنوب شرق آسيا وضعف الاقتصاد اليابانى، وترجع أسباب الأزمة إلى فشل السياسات الاقتصادية فى دول الأزمة، غير أن الأزمة كشفت عن تصدر الاقتصاد الصينى للاقتصاد الأسيوى على حساب تراجع الاقتصاد اليابانى، ولجأت الصين إلى مساعدة جزيرة هونج كونج بـ ٥ مليارات$ لمساندة الدولار الهونج كونجى، وتم الاقتراض من البنوك الأجنبية فى الوقت الذى تعرضت البنوك الصينية لآثار سلبية عام ١٩٩٨، ولكن الصين صمدت ضد فوقعات الأزمة ولم تلجأ الصين إلى حد تخفيض عملتها (اليوان)، كما فعلت اليابان التى لجأت إلى تخفيض سعر الين اليابانى وخفضت كافة دول الأزمة عملتها فى الوقت الذى شهدت بورصة هونج كونج هبوط قدره ٦ ٪ فى يوم واحد مما أدى إلى هروب المستثمرين وذهول الخبراء[٢].

وتراجعت معدلات النمو فى آسيا فيما بين ٦ ٪ إلى ٨ ٪ وتضررت كافة البورصات الآسيوية إلا أن معدل النمو الاقتصادى الصينى لم يهبط فى السنة الأولى غير ١ ٠/٠ وتدفق المضاربين من الغرب على دول الأزمة لقطف الغنائم التى تمخضت عنها وانخفضت الأسهم بدول النمور والآسيان.

(١) كتاب الصين، دار النجم الجديد، مرجع سابق، ص ٢٧٥.
(٢) د. عمرو محي الدين: أزمة النمور الآسيوية (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٠)، ص ٥٨.

وذهب شورونجى رئيس الوزراء الصينى إلى اتخاذ قرارات اقتصادية عام ١٩٩٩ لانعاش السياسات المالية من خلال اتباع نظرية جون كينز Keynes لتحريك الاستثمارات الضخمة التى توافدت على الصين بصورة غير مسبوقة، وتم توجيه الاستثمارات نحو البنية التحتية وتنمية المقاطعات الوسطى والغربية فى الصين[1]، وتقلصت الشركات المملوكة للدولة من ١٢٨ ألف شركة عام ١٩٩٧ إلى ٩٣ ألف شركة عام ١٩٩٩، واستطاع النمو الاقتصادى الصمود ليتراجع من ٧,٨ ٪ عام ١٩٩٨ إلى ٧,١ ٪ عام ١٩٩٩ وتجاوز الاقتصاد الصينى تداعيات الأزمة ،وتزايد الاستثمار الأجنبى المباشر بزيادة قدرها ٥١ ٪ وحققت بورصة شنغهاى وشين جين نتائج طيبة عام ٢٠٠٠.

واتبعت الصين سياسات مالية فاعلة فى ظل ادارة شنج هو أرين دفة الاقتصاد الصينى وحققت الشركات التابعة للدولة الأرباح على خلفية تحويل القروض المصرفية إلى أسهم ورؤوس الأموال بما يوازى ١٤ مليار$ عام ٢٠٠٠، وبلغ إجمال القروض المصرفية من الخارج ١٥٤ مليار$ بصافى قدره ٧٤ مليار$ عام ٢٠٠٠ فى ظل توافر احتياطى نقدى من ضمنه الذهب قدر بـ ١٦٢ مليار$ بما جعل الصين من الدول الآمنة، وانخفضت نسبة التضخم إلى ٣ ٪ فى ظل اتباع سياسة نقدية ومالية مشددة من أجل تحسين أوضاع الميزانية واصلاح النظام المصرفى عن طريق الشفافية فى الأداء وتقليل حجم الاقتراض العام فى ظل اتخاذ المزيد من السياسات المالية التى كانت تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد واتباع سياسة الحيطة والحذر لتقليل درجة المخاطرة.

ولجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الطلب من الصين عدم تخفيض عملتها من خلال زيارة وزير الخزانة الأمريكى جون سنو للصين لكى لا يتم الاضرار بالدولار الأمريكى الذى تداعى أمام اليورو والين وارتفع الين، أمام الدولار بصورة مضاعفة على اثر تطور صناعة السيارات اليابانية التى انتقلت

(١) كرنراد زايتس: الصين عودة قوة عالمية، مرجع سابق، ص ص ٤٧٥ – ٤٧٧.

إلى البر الصينى كما فعلت شركة هوندى وتويوتا ،ولقد عبر رئيس الوزراء الصينى أن الصين ترفض أن تخفض وترفع أسعار عملتها بناءً على تعليمات من هذا أو ذاك لأن هذا يعد تدخلا فى النظام الاقتصادى الصينى الذى تطور وأصبح ينمو.

ويود الباحث التأكيد على أن الصين لم تتضرر من الأزمة الآسيوية وتداعياتها بصورة كبيرة، لا سيما أن العملة الصينية فى إبان الأزمة وخلال تداعياتها لم تكن قابلة للتحويل بحرية أو بيسر ولم يكن فى استطاعة الاجانب أو المضاربين التلاعب بالعملة(اليوان) فى الوقت الذى لا يملك أحد اجبار الصين على تعويم اليوان.

وتم تحديث الجهاز المصرفى الصينى فى مطلع القرن الحادى والعشرين من خلال اتباع الآتى:

١- اتجاه الصين نحو خلق أوعية ادخارية جديدة باعتبار الادخار المصدر والأساس لتمويل وتفعيل الاستثمار.

٢- تنويع الائتمان على الأنشطة الاقتصادية بما يتفق وأولويات التنمية الاقتصادية.

٣- اتباع نظام سعر الفائدة التمييزى لمشروعات استراتيجية واقتصادية بعينها.

٤- تقديم خدمات تمويلية للمنشآت الصغيرة بشروط ميسرة.

ولقد ذهبت السياسة المالية إلى زيادة الاستثمارات المحلية فى ظل زيادة المخصصات المالية لتعويض الخسائر الناجمة عن انخفاض قيم التصدير فى ظل اتباع سياسة مالية ونقدية متشددة لتحسين أوضاع الميزانية، فى الوقت الذى شاع فى الغرب بأن أسهم الشركات الصينية هى الأكثر ضمانا للأرباح، وبالإضافة إلى أن البنك المركزى الصينى قد اتخذ مجموعة من السياسات المالية للرقابة على الجهاز المصرفى والقروض الممنوحة للشركات.

وفى نهاية ديسمبر ٢٠٠٣، زاد انفتاح الصين على السوق فى ظل السماح للتعامل بالعملة الصينية (اليوان)، فى حين شهدت بورصة شنغهاى للأوراق المالية تطوراً سريعاً حيث بلغ عدد المستثمرين الصينين فى سوق الأوراق المالية الصينية ٤٠ مليون مستثمر فى ظل تزايد عدد الشركات المسجلة فى البورصة وتأثر سعر الدولار الأمريكى بتطور النمو الاقتصادى فى الصين، فى حين قدرت أسعار الأوراق المالية الأمريكية أعلى من قيمتها الحقيقية بـ ٤٠ ٠/٠، وعلى أثر هذا انخفض مؤشر ناسداك التكنولوجى ٥٠ ٠/٠، ومؤشر داو جونز ٣٠ ٠/٠، وانكمش الاستثمار فى الولايات المتحدة واتجه أغلبه إلى الصين، وبناء على ذلك لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تخفيض سعر الفائدة ١٣ مرة متتالية، حيث بلغ سعر الفائدة الأمريكية ١,٢٥ ٠/٠.

ومن الأهمية بمكان فقد عمدت الصين على تحرير القطاع المالى تدريجيا منذ عام ١٩٩٣ فى ظل فرض قيود على تحركات رؤوس الأموال وتحفيز دخول تدفقات

الاستثمارات الأجنبية المباشرة والسماح بتملك الأراضى للشركات الأجنبية المتعدية وتبسيط العمل فى ظل تطوير سوق الأوراق المالية والسماح للأجانب بشراء الأسهم الصينية.

أما من حيث السياسة الخاصة بالمالية العامة للايرادات والمصروفات فإن هذه السياسة كانت تهدف إلى:

١- التأثير على توزيع الموارد بما يؤثر فى مرونة انتقال عناصر الانتاج بالإضافة إلى الثورة التكنولوجية.

٢- التأثير على توزيع الدخل بما يؤدى إلى شمول الفئات ذات الدخول الدنيا.

٣- الحد من التضخم من خلال تدفقات الاستثمارات والتمويل بالعجز المادى من خلال الضرائب.

وتجدر الإشارة إلى أن السياسة المالية غالباً ما تلعب دوراً استراتيجيا فى الاسراع بمقومات التنمية من خلال التأثير على نظام الإيرادات والمصروفات والتحسين فى نظام الضرائب والقدرة على جبايتها ، فالسياسة الضريبية التى فرضتها الصين كانت تهدف إلى زيادة الإيرادات لمواجهة أعباء الانفاق العام، غير أن زيادة الضرائب المباشرة أو غير المباشرة دائماً ما تعمل على الانكماش فى الانتاج فى حالة إذا ما فرضت الدولة ضريبة تصاعدية على المدى الطويل لأنها حتماً ستؤدى إلى خروج العديد من المشروعات من النشاط الانتاجى.

ومنذ عام ١٩٨٤ قطعت الصين خطوات عظيمة فى اصلاح النظام الضريبى، ولعبت السياسة الضريبية دوراً هاماً فى عملية التعديل المالى، وفى عام ١٩٩٤ عمقت الصين اصلاح النظام الضريبى القائم على قدر كبير من اقتصاد السوق فى الوقت الذى تم فرض قانون ضرائب جديد للمقاطعات يقضى بزيادة حصة الحكومة من العوائد ،وأجرت الحكومة المركزية ثلاثة اصلاحات ضريبية عام ١٩٩٦ تهدف إلى تخفيض الرسوم الضريبية والجمركية والرسوم الخاصة بالصادرات فى ظل الرقابة على الواردات[١]، فى حين بلغ إجمالى الضرائب عن الفترة من ١٩٧٩ فى عام ١٩٩٨ (٦٤٠،٤١ مليار يوان) واحتل هذا المبلغ ٩١ ٪ من إجمالى الايرادات، ولجأت الدولة إلى توسيع مصادر الدخل غير السيادى عن طريق زيادة مبيعات السلاح إلى باكستان على الرغم من أن هذا الاتجاه كان مصدر توتر العلاقات الصينية الأمريكية[٢].

ولجأت السلطة الاقتصادية المركزية إلى إلغاء التمييز ضد المشروعات المملوكة بالكامل للأجانب، وتوحيد معدلات الربط الضريبى للشركات لتصبح ٣٣ ٪ فى الوقت الذى كانت الضريبة ٢٤ ٪ فى المدن الاقتصادية الساحلية وكانت ١٥ ٪ فى مناطق التنمية الاقتصادية الخاصة بالتكنولوجيا

(١) كتاب الصين، دار النشر الجديد، مرجع سابق، ص ١٣٧.
(٢) د. زلمى خليل زاد: التقييم الاستراتيجى (أبو ظبى: مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٧).ص٣٦٤.

والتقانة فى ظل فترة سماح ٣ سنوات عن دفع الضريبة، وتنخفض إلى ١٠ ٪ شرط تصدير ٧٠ ٪ من منتجاتها للخارج، وسمحت الصين للشركات بأن تبدأ فترة استئجار المبانى والأراضى التابعة للدولة حيث تراوحت فترات السماح بالاستئجار ما بين ٢٠ عاما إلى ٧٠ عام، غير أن الدولة اتجهت إلى اعطاء فترة السماح بالاستئجار إلى مدى الحياة بالاضافة إلى السماح بالاعفاء من الضرائب لمدة ٥ سنوات الأولى ثم ٥ سنوات أخرى تالية بضريبة ١٥ ٪ - ٥ ٪ اعتبار فى السنة الأولى لتحقيق الأرباح، أما الشركات المشتركة (صينية – أجنبية) فهى تتمتع باعفاء ٥ سنوات ثم ٣ سنوات تالية تخفض نسبة الضريبة ٥٠ ٠/٠.

وازدادت مدخرات الحكومة المركزية بفضل نجاح الاصلاح الضريبى بنسبة ٦ ٪ من الناتج القومى مع استمرار الدولة فى تقديم الائتمان والقروض للشركات التابعة للدولة التى لديها قدرة على السداد وكانت الضرائب على السيارات تتدرج بين ٣٠ ٪ – ٤٠ ٪ على سعر السيارة المنتجة فى الصين ونسبة ٦٠ ٪ على السيارات المستوردة، فى حين كانت الصين تفرض ضرائب على التقانة (التكنولوجيا) القادمة من الغرب والمستوردة ١٧ ٠/٠، وعلى التقنيات المنتجة محلياً والمصممة فى الخارج ١١ ٠/٠، وعلى الدوائر المصممة والمنتجة فى الصين ٥ ٠/٠، وهذا ما دعى أمريكا لتقديم شكاوى متعددة ضد الصين فى منظمة التجارة العالمية.

ولقد اتجهت الصين نحو وضع نظام ضريبى عام ٢٠٠٣ يقوم على مبدأ المشاركة فى تقسيم العائدات بين الحكومة المركزية (السلطة الاقتصادية المركزية) والحكومات المحلية لتلافى العجز فى الموازنة والعمل على بناء قطاع مالى ومصرفى وتجارى كفء على غرار النمط الغربى من اجل توسيع نطاق الطبقة الوسطى عن طريق الآتى:

- توظيف الضرائب من خلال تحصيلها من ذوى الدخول المرتفعة.
- تحسين بنود الميزانية.

- تحسين الوسائل المالية.
- تحقيق التوازن لتوزيع الدخل بين مختلف الفئات الاجتماعية.
- اقامة نظام شامل للتأمينات الاجتماعية للحفاظ على حقوق الفقراء.

السياسة النقدية Monetary Policy:

هى تلك السياسة التى ترمى إلى تنظيم كمية النقود المتوفرة بالمجتمع بهدف تحقيق الأهداف الكلية الاقتصادية الساعية إلى تحقيق التنمية والقضاء على البطالة وتحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات والحفاظ على الاستقرار العام للأسعار، وهى أداة من أهم الأدوات التى تعطى للسلطة الاقتصادية التدخل المباشر لما لها من أهمية بالنشاط الاقتصادى[1]، ويود الباحث الإشارة إلى أنه لا يوجد فاصل بين السياسة النقدية والمالية كونهما صنوين لا ينفصلان ولا ينفصمان لانهما وجهين لعملة واحدة.

وتعد النقود بمثابة الوسيط أو محور التبادل داخل الأسواق فى العصر الحديث والمعاصر، ولهذا يتطلب من واضعى السياسة النقدية تقدير الحجم الفعلى للتداول النقدى فى الاقتصاديات خلال كل فترة زمنية لكى لا يتم زيادة نسب التضخم بصورة يتمخض عنها حدوث زيادة سيولة نقدية أو نقصان التضخم بصورة تؤدى إلى تقليص حجم النقود، والسياسة النقدية ترتبط بعوامل ومؤشرات كثيرة، منها:

- تحديد الوحدة النقدية (العملة).
- حجم الاصدار النقدى (التغطية النقدية).
- تحديد تداول النقود مما يحقق الاستغلال والاستقرار الاقتصادى ويسهم فى دفع عجلة التنمية.

---

(١) د. ضياء مجيد: الاقتصاد النقدى - المؤسسات النقدية والبنوك التجارية والبنوك المركزية (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٨)،، ص ١٧٣.

وتساهم السياسة النقدية فى معالجة المشكلات الاقتصادية وتصحيح الاختلالات الهيكلية المتمخضة عن الأوضاع غير المتوازنة، ويختلف الدور الذى تلعبه السياسة النقدية باختلاف درجة النمو الاقتصادى والتقدم ،وتلعب السياسة النقدية دوراً جوهرياً بالاسراع بالتنمية لمحاربة التضخم والحفاظ على التوازن فى ميزان المدفوعات وتحسين النظام الائتمانى والنقدى وهذا ما يتطلب الآتى[1]:-

١- تنويع متطلبات الاحتياطى لدى البنوك التجارية.

٢- فرض قيود التسليف النوعية.

٣- تقديم القروض المفيدة للعمليات الإنتاجية.

٤- توزيع الموارد عن طريق توجيه المدخرات بعيدا عن سبل المضاربة بالعقارات والأراضى لكى يتم توجيهها إلى الأغراض الإنتاجية لتبلغ أقصى فوائدها.

وتتوقف فعالية السياسة النقدية على عنصرين هامين، هما:

١- درجة تأثير تغيرات عرض النقود فى سعر الفائدة، فكلما كان عرض النقود قوياً على سعر الفائدة أدى إلى تحديد شكل دالة الطلب على النقود

٢- درجة تأثير التغير فى سعر الفائدة على الانفاق الاستثمارى.

وتجدر الإشارة إلى أن الأهداف الأساسية للسياسة النقدية ترمى إلى السيطرة على الدخل القومى، والسيطرة على مستوى الأسعار ،وكذلك السيطرة على حجم البطالة ونسبتها فى ظل المحافظة على توازن ميزان المدفوعات.

---

(١) د. مدحت العقاد: التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ص١٥١ – ١٥٢.

في حين تهدف السياسة النقدية للعمل على علاج عدد من المشكلات الهيكلية التى تتعرض لها الاقتصاديات نتيجة حدوث بعض الاختلالات[1]، وقد تتخذ السياسات النقدية الداخلية اتجاها توسعياً أو انكماشياً لكى تصل إلى حد التوظيف الكامل للاقتصاد وزيادة الدخل الحقيقى، وأحكام الرقابة على التضخم النقدى، فى حين تهدف السياسة النقدية الخارجية إلى المحافظة على القيمة الخارجية للنقد عن طريق حماية الرصيد النقدى والأرصدة القابلة للتحويل[2].

ولقد بدأت الصين تجربتها فى ظل ظروف أوضاع اقتصادية كلية مناسبة نسبياً بالمقارنة بالدول الاشتراكية فى شرق أوروبا، ولا سيما أن الصين لم تكن تعانى أزمة عدم استقرار اقتصادى كلى أو دين خارجى حاد أو ندرة فى موارد التمويل المحلية غير التضخمية فى بداية الثمانينيات، لذلك لم تكن فى حاجة إلى برنامج التثبيت والتكيف الاقتصادى[3]، إلا أن السلطات النقدية اتبعت سياسة نقدية توسعية فى بداية التسعينيات للاحتفاظ بسعر فائدة منخفضة من أجل تشجيع الصناعة، وعلى أثر هذا اعطت الدولة الأولوية للمشروعات الكبرى فى أخذ القروض، مما أدى هذا إلى زيادة السيولة المحلية على أثر تدفقات رؤوس الأموال، وعلى اثر هذا زادت الضغوط التضخمية، ومن ثم لجأت الصين فى الفترة من ١٩٨٦ – ١٩٩١ إلى اتباع سياسة نقدية انكماشية للتحكم فى عرض النقود لخفض معدل التضخم إلى أقل نسبة لتحقيق الاستقرار التدريجى فى سعر الفائدة.

---

(١) جمعة محمد عامر: فعالية التخطيط فى علاج المشكلات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى ١٩٥٠ – ١٩٧٥، رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، ١٩٨١)،، ص ص ٢٣-٢٨.

(٢) د. فوزى العطوى: الاقتصاد السياسى – النقود والنظم النقدية، (بيروت: دار الفكر العربى، ١٩٨٩)،، ص ص ٢٨٧ –٢٨٩.

(٣) النشرة الاقتصادية لبنك مصر، مرجع سابق، ص ص ١٥٩-١٦٠.

وباتباع الحكومة المركزية سياسة التقشف عام ١٩٨٩، تم التشديد وبحزم على خطة الائتمان فى الوقت الذى لجأت السلطات المحلية إلى ممارسة ضغوط متزايدة على الدولة للحصول على تفويض بتخصيص الائتمان فى بداية ١٩٩٣، ومنذ التحاق الصين بصندوق النقد الدولى عام ١٩٨٠، صارت موارد الصندوق وخبراته متاحة أمام الصين لتبنى اقتصاديات السوق، ومن ثم حصلت الصين على ما يربو على ٢٦ مليار$ فى الفترة من ١٩٨١ حتى ١٩٩٧ ،بالإضافة إلى قروض قيمتها ١٦،٦ مليار$ من البنك الدولى للانشاء والتعمير خصصتها الصين لتمويل مشروعات تنموية صينية ساهمت فى ارتفاع معدل نمو مرتفعة أدت إلى تحقيق التنمية[1]، لا سيما أنها قد مولت ما يزيد على ١٧٣ مشروعا صينياً، فى الوقت الذى لجأت الصين لتخفيض عملتها لزيادة القدرات التصديرية التى تسببت بشكل رئيسى فى البطالة التى لحقت بالاقتصاد الأمريكى بالرغم من أن سياسة التعويم النقدى تخص كل دولة بما يحقق مصالحها فى المقام الأول وبغض النظر عن مصالح الدول الأخرى.

وتواجه السياسة النقدية فى الدول النامية صعوبات، من أهمها[2]:-

١- التبعية للخارج.

٢- العجز المزمن فى ميزان المدفوعات.

واتبعت الصين عدداً من السياسات النقدية فى الوقت الذى ذهبت إلى الاحتفاظ بسعر فائدة منخفضة من أجل تشجيع الصناعة، وتوجيه القروض منخفضة التكلفة للمشروعات الاستراتيجية وتحرير سعر الفائدة بالتدريج والتحكم فى عرض النقود وخفض معدل التضخم وتوحيد سعر الفائدة فى البنوك والمؤسسات التى تقدم رأس المال، ومن أهم هذه السياسات النقدية الآتى:

(١) د. سليم عبد الحى: المكانة المستقبلية للصين فى النظام الدولى. مرجع سابق ص ١٠٠

(٢) د. عبد المنعم السيد على: دور السياسة النقدية فى التنمية الاقتصادية (القاهرة: دار نافع للطباعة، ١٩٧٥)،، ص ١٠٤.

سياسة أو برنامج التقشف:

للحد من التضخم وتحقيق الاستقرار السعرى خلال الفترة من عام ٩٨٧ – ١٩٩٢، من خلال العمل على تخفيض الانفاق فى القطاع العام والمملوك للدولة، بعد أن واجهت الصين دورات عديدة من عدم الاستقرار للاقتصاد الكلى، حيث أخذت هذه الدورات فى الغالب شكل تقلبات واسعة فى معدلات التضخم وعدم التوازن فى ميزان المدفوعات[١].

وبتخفيض الانفاق العام فى الصين بلغ الاحتياطى النقدى عام ١٩٩٩ (١٣٩) مليار $، وفى عام ٢٠٠٠ بلغ (٦٠٠) مليار $، وارتفع الاحتياطى ليتجاوز عام ٢٠٠٧

(١,٤٠٠) تريليون$ والذى صار يمثل ربع الاحتياطى النقدى العالمى[٢].

ويعد التضخم Inflation هو الزيادة فى كمية النقود، والافراط فى عرض النقود، أو هو ارتفاع عام ومستمر يمثل كافة أسعار السلع والخدمات[٣]، أو هو الانخفاض المستمر فى القوة الشرائية للنقود، والنقود مثل أى سلعة تقل قيمتها بارتفاع عرضها، وبارتفاع أسعار السلع تنخفض القيمة الشرائية للنقود أو قيمتها المتبادلة، ومن ثم فإن التضخم يعد ظاهرة نقدية يستلزم علاجها باتباع سياسة نقدية متوازنة، لا سيما أن التضخم يرتبط بحجم المعروض النقدى، أو الارتفاع المفرط فى عرض النقود.

ولا يقتصر التضخم على صناعة أو سلعة دون أن يقاطعها اتجاها نزولى أو تخفيض على الاطلاق لفترة زمنية، ويظهر التضخم خلال ارتفاع الدخول، والتخضم يهدد رفاهية الاقتصاد المتقدم والمتخلف على السواء، غير أنه غالباً ما يكون أكثر حدة على الدول المتخلفة، حيث ارتفاع الأسعار بمعدلات تفوق

(١) النشرة الاقتصادية لبنك مصر، مرجع سابق، ص ص ١٢١ – ١٢٢.
(2) uinumnsania netwww.
(٣) د. نبيل الروبى: نظرية التضخم (الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، ١٩٨٤).، ص ٤٩.

معدلات نمو الدخل القومى بما يؤدى إلى ارتفاع نفقة المعيشة فى حين أن الارتفاع فى الأسعار يمتص الجهود الحقيقية للأفراد بما يقلل إقبالهم على الادخار[1]، والتضخم ناتج عن حالة عدم التوازن بين عرض النقود وطلبها، لذا يطلق عليه التضخم النقدى نتيجة لعدم التوازن بين العرض والطلب (النقدين)، وغالباً ما تكون السلطة النقدية (الحكومة) هى سبب حدوث التضخم لأنها تذهب لاحداث زيادة تضخمية غير مرغوب فيها بما يؤدى إلى حدوث نمو تضخمى على الطلب.

وتجدر الإشارة إلى أن متوسط معدل التضخم فى الصين فى الثمانينيات وصل إلى ١٨ ٠/٠، بينما بلغ متوسطه فى التسعينيات ٩٠ ٠/٠، وفى بداية سنوات الألفية الثالثة وصل ٣٠ ٪ وانخفض العجز فى متوسط الحساب الجارى من١٢ ٪ فى الثمانينيات إلى٢٠ ٪ فى التسعينيات، وبلغ ١,٢ ٪ فى مطلع سنوات الألفية الثالثة[٢].

سياسة الدخول:

يجسد الدخل خاصية من خصائص التنمية، وتجدر الإشارة إلى أن الدخل فى الصين ارتفع من ٤٠٠$ فى فترة الثمانينيات إلى ٨٠٠$ فى التسعينيات، وبدخول الألفية الثالثة وصل إلى ١٢٠٠$، ويود الباحث الإشارة إلى أن تنوع الدخل فى الصين خلال الفترة من ١٩٨١ – ١٩٩٥ مر بثلاثة مراحل هامة، هى[٣]:

المرحلة الأولى ١٩٨١ – ١٩٨٤: واتسمت بالنمو فى الدخل فى ظل قدراً من العدالة فى التوزيع.

(١) د. طلعت الدمرداش: مبادئ فى الاقتصاد. مرجع سابق، ص ص ٢٨٥ – ٢٩٨.
(١) كتاب الصين دار النجم الجديد. مرجع سابق ص ٢٨٠
(3) Welt bank China 2000 Sharing Rising incenes (1997)., p. 10.

المرحلة الثانية ١٩٨٥- ١٩٨٩ : واتسمت بعدم العدالة فى توزيع الدخل حيث كان الاغنياء يزدادون غنى والفقراء فقراً.

المرحلة الثالثة ١٩٩٠ –١٩٩٥ : واتسمت بزيادة النمو فى الدخل والعدالة فى التوزيع إلا أنه يوجد فجوة فى توزيع الدخل بين الحضر والريف ما بين ٣٠ ٠/٠- ٥٠ ٪ بالإضافة إلى التفاوت فى توزيع الدخل بين المقاطعات، والذى أصبح واسعاً.

سياسة الأجور:

دخلت لاصين مرحلة جديدة عندما اقترح مجلس الدولة الصينى سياسات جديدة لاصلاح الاجور[1] ، وإذا كان هيكل الأجور قد ارتفع فى الصين إلا أنه ظل ضعيفاً مقارنة بباقى دول العالم لأن الصين بها أكبر تجمع سكانى وبشرى عرفه العالم[2]، ولزيادة الأجور دوراً مهماً فى زيادة الاستهلاك، لا سيما أن الدخول الدنيا غالباً ما تذهب إلى الاستهلاك نتيجة لارتفاع الميل الاستهلاكى لدى هذه الفئة فى حين أن ٦٠ ٪ من إجمالى عدد السكان كان يوصف ضمن هذه الفئة ،وبزيادة الأجور بنسب معقولة حافظت الصين على استقرار الأسعار.

وفى ظل انتهاج الصين سياسة نقدية لارتفاع حجم الأجور وتحسين أوضاع السكان الغذائية والشرائية (حجم الاستهلاك) فى الوقت الذى بلغ متوسط دخل الفرد ما يزيد على ١٠٠٠$ عام ٢٠٠٠ ، وازدادت معدلات الأجور الصناعية فى الثمانينيات بمتوسط ٧,٥ ٪ بينما ارتفعت فى التسعينيات بنسبة ٨,١ ٪ وفى بداية سنوات الألفية الثالثة واصلت الارتفاع بنسبة ٨,٨ ٪ فى الوقت الذى كان نصيب الفرد من الأجر فى عام ١٩٧٠ ، ٢٠$[3]، وبالترحيب بالاستثمار الأجنبى المباشر ازداد متوسط نصيب الفرد من الدخل فى الصين فى المدن الاقتصادية إلى ٣٥٠٠ $.

---

(١) د. عبد العزيز حمدى عبد العزيز: التجربة الصينية، مرجع سابق، ص ٢٩٠.
(٢) تشونغ تشغ: كل شيء عن الصين ،مجلد ٣، دار النشر الجديده بكين، ١٩٨٩، ص ص ٤٢-٤٣.
(٣) محمد عبد المنعم سعودى: آسيا فى شخصية القارة وشخصية الأقليم (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٥).، ص ٩٨.

سياسة الأسعار:

كانت الأسعار تقرر فى الصين فى بداية الثمانينيات من قبل الدولة، إلا أنها مع مرور الوقت وفى مطلع التسعينيات تغيرت السياسة السعرية على مراحل متدرجة، وتحلت الصين عن أسلوب التسعير الجبرى على ثلاثة مراحل، هى[1]:-

١- السعر المحدد من قبل الدولة (الالزامى).

٢- السعر المحدد تحت ارشاد الدولة من خلال وجود جهاز استرشادى من قبل الخبراء.

٣- السعر المحدد بفعل قوى السوق وهذا الأسلوب تم الأخذ به فى الصين (الأسعار التجارية الحرة) منذ عام ١٩٩٣[2].

وتجدر الإشارة إلى أن الصين أخذت بالسعر القائم على آليات السوق بفعل توافر السلع والانتاج الوفير والتحكم فى نسب التضخم عند معدلات معقولة.

سياسة تخصيص الائتمان:

اعطت الصين القروض المنخفضة التكاليف إلى القطاعات ذات الأولوية الاستراتيجية وخاصة فى مجال الصناعة، فى الوقت الذى أعلنت الصين افلاس جميع الشركات التابعة للدولة الخاسرة، وتم تحويلها إلى شركات مساهمة وشركات مشتركة فى ظل قدوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن الصين عملت على تشديد خط الائتمان للحد من التضخم.

(١) النشرة الاقتصادية لبنك مصر، مرجع سابق، ص ١٦٠.
(٢) د. عبد العزيز حمدى عبد العزيز: التجربة الصينية، مرجع سابق، ص ٢٨٨.

سياسة سعر الصرف:

تعد سياسة سعر الصرف من أهم السياسات النقدية، وتدخل ضمن إطار السياسة النقدية لانها تتعلق بالجانب النقدى للاقتصاد، فغالباً ما تتدخل الدول للحفاظ على الاستقرار الاقتصادى، ولا يجب فصل سياسة سعر الصرف عن حكم رؤوس الأموال الأجنبية التى تقدمها الشركات عن المتغيرات الاقتصادية، وتعمل سياسة سعر الصرف على توسيع عمل الشركات والدخول والخروج من الأسواق وإعادة الاستثمار.

ويود الباحث الإشارة إلى أن سعر صرف (اليوان)[1]، قد صمد أمام الدولار، وتؤدى سياسة سعر الصرف المنخفضة إلى تفعيل الاستثمار الأجنبى المباشر، ويؤدى التقلب السريع فى سعر الصرف إلى عرقلة تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر طويل الأجل، لا سيما أن هناك علاقة سببية بين تغيرات سعر الصرف وقدوم الاستثمار فتغيره بنسبة ١ ٪ يؤدى إلى التغير فى تدفقات الاستثمار الأجنبى بمقدار ٠.٠٧/٠[2].

ويطلق سعر الصرف على النسبة التى تتم على أساسها مبادلة العملة الوطنية بالعملة الأجنبية، أو هو عدد الوحدات من النقد الأجنبى اللازمة لمبادلة وحدة واحدة من العملة الوطنية، أو عدد الوحدات من العملة الوطنية اللازمة لمبادلة وحدة من العملة الأجنبية، ويمكن تحديد سعر الصرف فى السوق الحرة من التقاء قوى العرض والطلب على النقد[3].

---

(١) (اليوان): عملة الصين المحلية وظلت ثابتة أمام الدولار الأمريكى عند ٨.٢٥ يوان للدولار الواحد فى الفترة من عام ١٩٨٤ حتى عام ١٩٩٠، غير أنه أصبح فى عام ١٩٩٧، ٧.٧٥ يوان للدولار الواحد، وانخفض الدولار الأمريكى أمام اليوان حيث وصل عام ٢٠٠٧ (٧.٥) يوانات، بفضل لجؤ الصين إلى الحفاظ على سياسة مرنة لسعر الصرف، راجع: كتاب الصين دار النشر الجديد مرجع سابق ص ١٥٠

(2) UNCTAD: Explaining and Forecasting Regional Flow of Foreign Direct Investement (New york: United Notions, September, 1993), p. 10.

(٣) د. طلعت الدمرداش: مبادئ فى الاقتصاد، مرجع سابق، ص ص ٤١٠ – ٤١١.

وسمحت الصين بوجود بُعد للتقلب والتذبذب من أجل تخفيض الضغط على سعر الصرف الناجم عن تدفقات رؤوس الأموال والحد من المضاربة على اليوان، فالأصل فى سعر الصرف هو خدمة الأهداف الاقتصادية للدولة لتحقيق معدل تبادل عادل، وتنمية الصادرات وتحقيق التوازن أو الفائض فى الميزان التجارى بما يؤدى إلى زيادة فرص تحقيق التنمية.

وفى ضوء ما سبق فإنه يوجد سعرين للصرف هما:

أ – نظام السعر الثابت:

فى الأجل القصير تحدد وفقاً لسياسة للبنك المركزى على خلاف ما حدث فى دولة جنوب شرق آسيا[1] لا سيما أن المستثمرين فى الصين لم يكن باستطاعتهم تحويل رؤوس الأموال إلى داخل الصين أو خارجها بحرية.

ب- نظام السعر المتغير:

يترك سعر الصرف لقوى السوق (آليات السوق)، إلا أن الصين استخدمت النظام الأول (سعر الصرف الثابت فى الثمانينيات)، فى الوقت الذى لجأت الحكومة إلى تخفيض سعر اليوان لزيادة القدرات التصديرية والتقليل من حجم الاستيراد الخارجى وعلاج كافة الاختلالات التى تحدث من آن لآخر فى بنيان التجارة عن طريق تدخلها فى سياسة سعر الصرف بما يساعد على تشجيع الصادرات وتحسين الميزان الجارى وضعف التكوين الرأسمالى من خلال تحكمها فى سعر الفائدة التى تعد بمثابة الحافز الأساسى للادخار والاستثمار.

وعمدت الصين نحو تخفيض عملتها الوطنية عام ١٩٩٤ بهدف خلق ميزة تنافسية لصادراتها مما أسهم فى استحواذ الصين على ٤٠ ٪ من حجم التبادل

(١) روبرت جران: ترويض النمور ونهاية المعجزة الآسيوية، ترجمة: سمير كريم (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٩)، ص ٢٣٤.

التجارى الآسيوى فى الوقت الذى أدى التخفيض إلى رخص أسعار المنتجات الصينية فى ظل فقدان الكثير من الأسواق الآسيوية الكثير من الأسواق الخارجية. وفى ظل انتهاج الصين سياسة نقدية لارتفاع حجم الأجور وتحسين أوضاع السكان الغذائية والشرائية (حجم الاستهلاك) فى الوقت الذى بلغ متوسط دخل الفرد ٧٣٠$ عام ٢٠٠٠، وازدادت معدلات الأجور الصناعية فى الثمانينيات بمتوسط ٧,٥ ٪ بينما ارتفعت فى التسعينيات بنسبة ٨,١ ٪ وفى بداية سنوات الألفية الثالثة واصلت الارتفاع بنسبة ٨,٨ ٠/٠، فى الوقت الذى كان نصيب الفرد من الأجر عام ١٩٧٠، ٢٠$، وبالترحيب بالاستثمار الأجنبى المباشر ازداد متوسط نصيب الفرد من الدخل فى الصين فى المدن الاقتصادية إلى ٣٥٠٠$.

وتؤثر الشركات متعدية الجنسية على سوق العملات وأسعار الصرف حيث أن الشركات تؤثر على تغيرات أسعار الصرف، وهذا من شأنه أن يؤثر على القيمة الفعلية لأصول الشركة الثابتة والسائلة، فإذا ما خفضت عملة الدولة المضيفة فإن ذلك يؤدى إلى زيادة أصولها الثابتة، ويحدث العكس فى حالة ارتفاع عملة الدولة المضيفة فإن قيمة الأصول الثابتة تنخفض وتزداد قيمة الاحتياطيات السائلة للعملة المحلية، ومن ثم تعمل الشركات على وقاية أصولها السائلة من العملات المحلية من التخفيض الذى ينتج عن تخفيض سعر العملة المحلية فى الدولة المضيفة، ولذا تلجأ الشركات إلى المضاربة لكى تستفاد من هذه التغيرات، ومن ثم فإن المسائل المتعلقة بأسعار الصرف تدخل ضمن أولويات قرارات الإدارة فى المراكز الرئيسية للشركة المتعدية كل يوم، وقد تذهب الشركات إلى وسائل لتجنب تخفيض قيم العملات التى تؤثر على الاحتياطيات السائلة من خلال التخلص من الأصول السائلة بشراء السلع والأصول الثابتة بالأسعار الحالية قبل تخفيض قيمة العملة.

ودائماً ما تلجأ الشركات الأم انتهاج أساليب مالية لتخفيض حجم السيولة النقدية لدى شركاتها التابعة وخاصة فى الدول التى يتوقع فيها

تخفيض العملة أو يمكن أن ترتفع بها معدلات التضخم عن طريق زيادة الاقتراض، ويمكن أن تلجأ الشركات الأم إلى تكتيك أو ممارسات تكتيكية من خلال تحريك قدر هائل من الأرصدة النقدية خارج البلاد التى يتهددها تخفيض للعملة مما يساهم بدرجة كبيرة فى التعجيل بوقوع أزمة مالية نتيجة عجز الحكومات عن السيطرة على هذه الممارسات، و هذه الممارسات دائماً ما يتمخض عنها آثار ومناخ يتسم بالذعر والاسراع بالتخلص من الحيازة الحالية من العملة، بالإضافة إلى سحب أرصدة مالية للعملة قد يشكل سندا ضرورياً لتجاوز الأزمة.

أثر السياسات المالية والنقدية على الشركات واستراتيجية الشركات تجاهها:

تؤكد الدراسات على أن السياسات المالية والنقدية لها دورٌ جوهريُ فى جذب الشركات وتدفقاتها الاستثمارية ومعارفها لتقنية والادارية شرط الوصول الفعلى إلى حد تحقيق التنمية التى دائما ما تكون فى مقدمة جل أهدافها. إلا أن الخبراء يذهبون إلى حد الاجماع على أن الشركات متعدية الجنسية دائماً ما تمتلك القدرة على تجنب الآثار المتمخضة عن تلك السياسات التى تلجأ إليها السلطات الاقتصادية فى الدول النامية وخاصة الصين عن طريق اللجوء إلى مصادرها المالية للسحب من أرباحها المحتجزة أو المتراكمة أو الاعتماد على موارد الشركة الام، أو من خلال التلاعب باسعار منتجاتها وأسعار السلع الوسيطة أو المواد الخام التى تستوردها من فروع الشركة الأم فى الدول الأخرى المضيفة.

أما من حيث أثر الشركات متعدية الجنسية على السياسات المالية والنقدية فى الصين فإن الشركات دائماً ما كانت تحتفظ باحتياطيات نقدية ضخمة وأصول سائلة تستخدمها حيث تتعرض إلى مثل هذه السياسات، على خلفية ان دور الشركات يندرج تحته أو ضمن أعماله المضاربة، والشركات

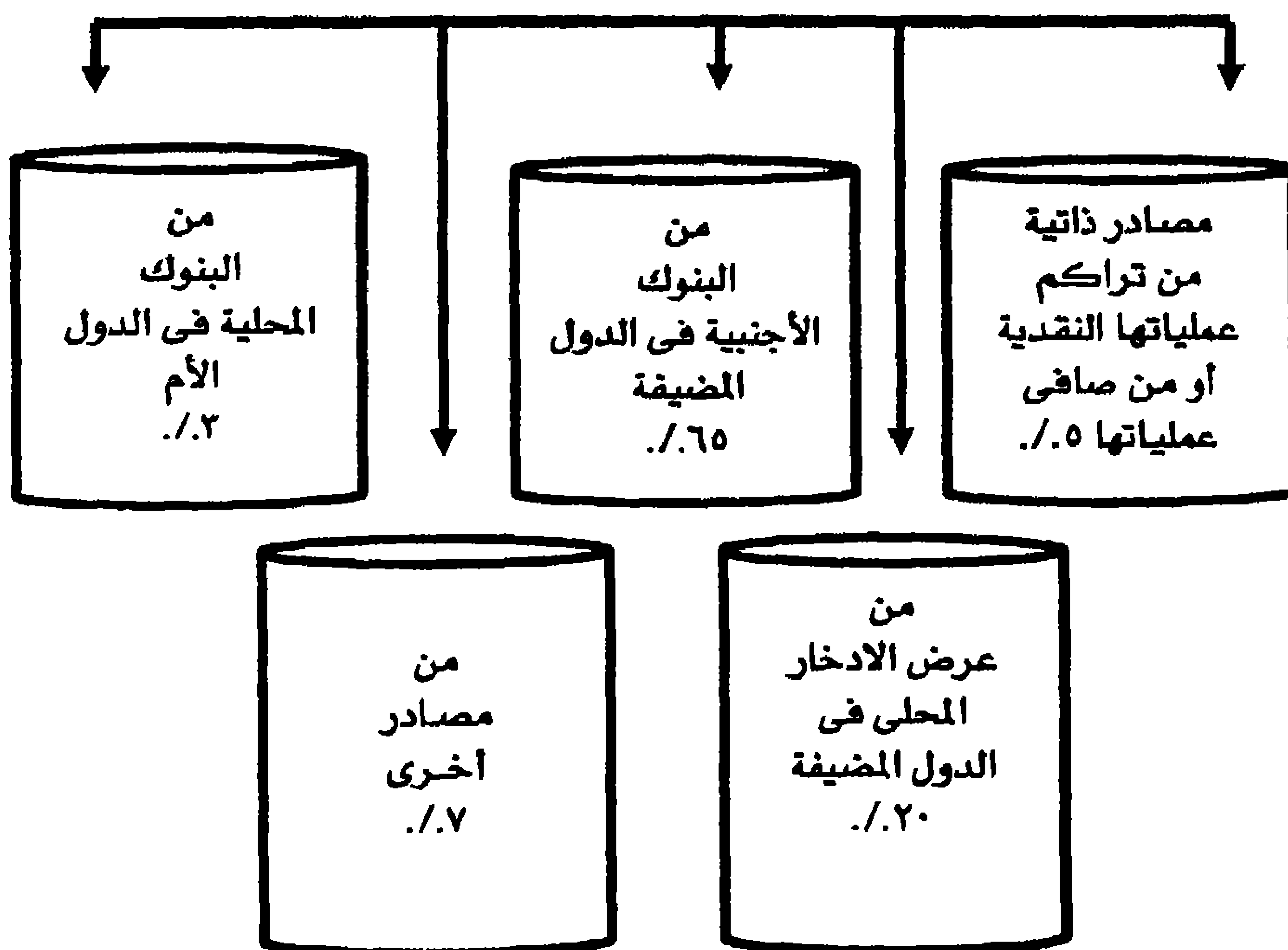
قادرة على اضعاف السياسات المالية والنقدية التى تفرضها الدول المضيفة من خلال تحريك أرصدتها المالية والنقدية التى تفرضها الدول المضيفة من خلال تحريك أرصدتها المالية والنقدية فى فروعها المنتسبة بما يمكن أن يؤدى إلى حدوث أزمة عملة لو أنها حاولت تحريك قيما ضئيلة من أصولها أو أحدى العملات الأخرى.

والشركات دائماً ما كانت تلجأ إلى تجنب مخاطر تقلبات أسعار الصرف بما يحقق مصالحها، ومن ثم انخفضت قيمة العملة مما يحدو بالشركات لنقل فروعها إلى بلد مضيف أخر حيث أن الشركات الأم دائماً ما تحرص على البحث عن مصادر لتمويل نشاط شركاتها الوليدة فى العالم، فالدول المضيفة غالباً ما لا يكون لديها القدرة على وضع الخطوط المتكاملة وتوجيه نشاط الشركات فى القطاعات التى ترغبها هى للحفاظ على المعدلات التنموية والخطط الموضوعية، وهذا يعود إلى ضعف قدرة مركز الدول المضيفة على التفاوض وممارسة سيادتها. غير أن الصين استطاعت أن تكون مفاوضاً بارعاً وفاعلاً مع الشركات بما يخدم أهدافها ويحقق التنمية الاقتصادية بصورة حقيقية، بالإضافة إلى أن السياسات المالية والنقدية تسعى دوماً إلى منح الشركات أعفاءات ضريبية، إلا أن الشركات تحتال على كل هذه الاعفاءات والمنح بهدف التهرب من دفع التزاماتها والتهرب من دفع الضرائب على الأرباح للدول المضيفة بالسياسات المالية والنقدية بالسلب.

ويود الباحث التأكيد على أنه من الأفضل على الدول المضيفة أن تعمل على استخدام ما لديها من موارد مالية لاستخدامها فى تشييد دعائم التنمية والنمو الاقتصادى بديلاً عن الاعتماد الكلى على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية التى لا تأخذ فى الاعتبار الخطط التنموية المحلية، فعمليات الشركات فى الدول النامية تؤثر على السياسات المالية والنقدية، وما تحصل عليه الدول النامية من استدعاء الاستثمار الأجنبى والشركات يعد فُتاتاً أوكوتاً قد لا يؤدى إلى تحقيق التنمية.

وتسعى الشركات إلى البحث عن تنويع مواردها وائتماناتها لتنفيذ وتوسيع عملياتها عبر الحدود ، فإذا ما تم التحويل من الائتمان المحلى فإن ذلك يعد استنزافا حقيقيا للموارد الطبيعية مما يؤدى إلى إرباك السياسات المالية والنقدية فى الدول المضيفة ويضطرها إلى الاعتماد على الديون الخارجية والدوران فى جاذبية التبعية وضياع الفرص المتاحة أمام الدول النامية المضيفة لاستخدام مواردها محلياً بصورة متميزة، فالشركات الأمريكية تلجأ إلى تمويل مشروعات فروعها فى الخارج وعملياتها بنسبة ٩٥ ٪ اعتماداً على مصادر من الدول المضيفة، ولا يسعها إلا أن تمول فروعها بنسبة ٥ ٪ من احتياجاتها الدولارية فقط.

شكل رقم (١ - ٢)
مصادر حصول الشركات متعدية الجنسية
على رأس المال لتنفيذ عملياتها ونسبتها فى الفروع



سياسات جذب الشركات متعدية الجنسية:

تسعى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء جذب أكبر قدر من الشركات متعدية الجنسية القادمة باستثماراتها، لتحقيق التنمية الاقتصادية فى الوقت الذى تسعى الشركات العملاقة إلى المناطق الأكثر تحقيقا للعائد الأكبر، فى الوقت الذى تقدم الحكومات امتيازات جاذبة واعفاءات جمركية وضريبية وحوافز على تصدير قدر كبير من المنتجات، بالإضافة إلى تخفيض الأراضى والعقارات للشركات بأثمان زهيدة.

ولا يمكن الوصول بالسياسات الجاذبة للاستثمارات الأجنبية والشركات إلا من خلال عدد من الآليات والسياسات، وهى:

١- التحسين الدائم لمناخ الاستثمار.

٢- الإصلاح الجمركى والضريبى ومنح الحوافز للمستثمرين.

٣- إنشاء المحاكم الاقتصادية التى تفصل فى القضاء والمنازعات لكى لا تستغرق وقتاً طويلاً (سرعة تسوية المنازعات الاقتصادية).

٤- إنشاء مناطق صناعية جديدة.

٥- تسهيل وتوفير الأراضى والمرافق للمستثمرين الصناعيين والسماح لهم بتملك المشروعات.

وتجدر الإشارة إلى أنه بانفتاح الصين على الغرب منذ بداية الثمانينيات فتحت أبوابها أمام قدوم الشركات الأجنبية باستثماراتها، إلا أن الأمر لم يكن سهلاً على دولة التزمت بالنهج الاشتراكى، واتجاه الصين نحو البراجماتية النفعية وادراج الصين داخل الأنماط الرأسمالية فى دولة اشتراكية ،وهذا ما جعل الصين موطنا للشركات متعدية الجنسية.

وترى الشركات متعدية الجنسية أن الصين تعد من أهم الأسواق النامية والمتقدمة أمام الشركات بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يرجع إلى ما

تتمتع به الصين من عوامل جاذبه ومقومات جاذبة للاستثمار الأجنبى، ويحلول عام ١٩٨٤ أعلنت السلطات الصينية بوضوح حزمة من الحوافز مثل توفير الأيدى العاملة والأراضى المتاحة بأسعار رخيصة وحوافز مالية ونقدية(١).

فالصين تدرك أهمية الشركات متعدية الجنسية ولهذا اقدمت على منح الشركات العديد من الامتيازات والسياسات الدافعة لها، لا سيما أنها تعد ضرورة اليوم فى الدول النامية وتتمثل هذه الضرورة فى الآتى:

١- أن الشركات هى المصدر الأساسى فى الوقت الراهن لتدفق رؤوس الأموال اللازمة للتنمية، بالإضافة إلى أنها هى المصدر الأساسى للتكنولوجيا الحديثة.

٢- فتح المجال لوظائف جديدة فى الصين لأن الصين بها وفر فى عنصر العمل.

٣- تعمل على تدريب القوى العاملة المحلية فى المشروعات ذات التقنية العالية ومشروعات الخدمات.

٤- تحسين ميزان المدفوعات عن طريق التحويلات الرأسمالية.

٥- احلال أنشطة التصدير محل سياسة احلال الورادات.

٦- تعد منهل أو رافد جديد يساعد على تسويق المنتجات فى السوق العالمى بما لها من خبرات.

ولقد منحت الصين الشركات كثيراً من الامتيازات والحوافز لقدومها شرط عدم الاساءة إلى سيادة الصين، فغالباً ما تتأثر الشركات بحجم الحوافز والاعفاءات، ولقد لجأت الصين لنشر قانون المؤسسات المشتركة بهدف جذب المزيد من الاستثمارات والشركات وادخال التكنولوجيا الحديثة، والذى ينص على حماية الاستثمارات المالية ومنح الشركات عدداً من

(1) Michael Oborne China Special Economic Zones Development (Paris: Melanges Goldman 1988)., pp2-5.

الامتيازات[1]، وتهيئة المناخ العام المناسب ووضع السياسات الاقتصادية الحكومية، فى ظل التقليل من التدخل الحكومى فى الأنشطة الاقتصادية ووضع إجراءات واسعة لتخفيف القوانين الحكومية.

ولقد زاد تدفق رأس المال الأجنبى للصين بشكل سريع نتيجة للسياسات التفضيلية المعروضة من جانب الحكومة المركزية الصينية، وعلى الأخص مستثمرى هونج كونج حيث قدر عام ١٩٩٢ عدد المشروعات الأجنبية والمشتركة بـ ٨٠٠٠٠ مشروع ثلثها فى قطاع السياحة والقطاعات الخدمية، والباقى تركز فى قطاعات استخراج البترول، والصناعات التحويلية[2]

ولقد اتبعت الصين سياسات حكومية فاعلة لجذب الشركات من خلال:

١- الاهتمام بقوة عمل ماهرة ومدربة.

٢- تدشين بنية أساسية فاعلة ومعلوماتية واتصالاتية متطورة.

٣- جذب القنيات الحديثة مع ضرورة الارتكاز على مواد طبيعية وفيرة.

٤- الحفاظ على سياسات اقتصادية مستقرة للتحكم فى عجز الموازنة.

٥- استقرار سعر صرف اليوان الصينى.

٦- الحفاظ على التضخم عند معدلات منخفضة أو معتدلة.

٧- تشجيع الصادرات.

٨- تحرير الاستثمارات الأجنبية وحمايتها فى ظل زيادة الحوافز الضريبية.

٩- تشجيع حوافز الملكية والاعفاءات مع ضرورة تبسيط الاجراءات..

١٠- توفير خدمة الخطوة الواحدة للمستثمر الأجنبى.

(١) تشى ون: الصين فى عهدها الجديد، مرجع سابق، ص ٣.
(٢) النشرة الاقتصادية لبنك مصر، مرجع سابق ص ١٥٩

١١- انشاء المزيد من المناطق الاقتصادية الخاصة التى تعد بمثابة البواكير الأولى لجذب الشركات.

١٢- انشاء لجنة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ومنحت الحكومة المركزية المشروعات الاستثمارية الأجنبية أفضليات وحوافز استثمارية إذا ما أقدمت الشركات على نقل التكنولوجيا العالية، فى ظل منح فترات سماح أطول واعفاءات متميزة للوصول السهل إلى السوق التى ترغب الوصول إليها، لذا باتت السوق الصينية سوقاً جاذبة، وركزت الحكومة على السياسات الحكومية الهادفة إلى التصنيع وزيادة الصادرات، ومن ثم أصبح السوق الصينى بمثابة الحلم الذى يداعب الشركات ورجال الأعمال فى الغرب والشرق.

ومن الحوافز الحكومية التى قدمتها الصين للشركات متعدية الجنسية وللاستثمار الأجنبى المباشر:

١- عدم وضع قيود على تلك المشروعات الاستثمارية سواء كانت تملكها كلياً أو جزئياً.

٢- السماح للمستثمرين الأجانب بتملك الأراضى والعقارات.

٣- إعفاء الواردات من الأصول الرأسمالية والمواد الخام ومستلزمات الإنتاج، وإعفاءها من الضرائب والرسوم الجمركية أو تسهيل الإجراءات الجمركية المرتبطة بها.

٤- إعفاء الشركات متعدية الجنسية من الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية لمدة تصل إلى ١٥ سنة بعد بدء مرحلة التشغيل.

٥- تخفيض الرسوم ومنحها المنافع الكاملة للاستفادة من المنافع العامة كالمياه والكهرباء وتخفيض قيمة الايجارات للعقارات والأراضى الخاصة بمشروعات الاستثمار.

٦- تسهيلات الحصول على القروض من البنوك الوطنية والمحلية فى ظل تخفيض معدل الفائدة.

٧- تقديم المساعدات المالية للشركات لاجراء البحوث والدراسات اللازمة لإقامة المشروع.

٨- اعفاء مشروعات الاستثمار الأجنبى من تطبيق قوانين العمل السائد والمعمول بها مع نظيرتها الوطنية.

إلا أن الصين حاولت أن تكون سياساتها الحكومية الجاذبة للشركات قائمة على التوثيق بين اعتبارين اساسيين، هما:

١- الرغبة فى اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية التى تحتاجها عملية التنمية الاقتصادية.

٢- الإبقاء على السيطرة الوطنية وضبط مقومات الاقتصاد.

ومن أهم السياسات الحكومية المؤثرة فى تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر هى(١):-

١- سياسات الملكية:

انتهجت الصين منذ منتصف الثمانينيات سياسات ملكية ناجزة من خلال زيادة الحد الأقصى للملكية الأجنبية بهدف جذب الاستثمار الأجنبى المباشر وخاصة للشركات ذات الأصول الأكثر من ١٠٠ مليون $، ووضع بعض السقوف على الملكية الأجنبية مع بداية دخول الاستثمار الأجنبى

(١) أياد محمد عطية: محددات الاستثمار الأجنبى المباشر وأساليب تشجيعه، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ٢٠٠١، ص ص ١٠٩- ١١٠ نقلاً عن د. إبراهيم شحاته: تشجيع الاستثمار العربى والأجنبى، ملاحظات عامة، ندوة أمانة استمرارية التنمية فى التسعينيات ودور برنامج الأمم المتحدة الانمائى فى العالم العربى، القاهرة، المكتب العربى لبرنامج الأمم الانمائى بالاشتراك مع منتدى الفكر العربى، الأردن، والصندوق العربى للاتحاد الأقتصادى والاجتماعى بالكويت، ١٩٩٠، ص٤

المباشر[1]، وسمحت الحكومة المركزية بالسماح بامداد فترة استئجار المبانى والعقارات المملوكة للدولة لفترة تتراوح بين ٢٠- ٥٠ عام، وفى حالة الشراء من الحكومة المركزية فإنه يتم تأخير السداد لمدة عام ودفع الاقساط على ٢٠ عام، واعطاء الحكومات المحلية بالمقاطعات تحديد أسلوب الدفع وتوقيته، بالإضافة إلى التخفيض أو الأعفاء من عمولة تحويل الأراضى الزراعية إلى مواقع صناعية وتوفير الأراضى بأسعار مشجعة لاقامة المشروعات الصناعية[2].

وخفضت الحكومات المحلية رسوم الايجار للمبانى والعقارات الخاصة بالحكومات المركزية بنسبة ١٠٠ ٪ للمنشآت المتوطنة فى المناطق الاستثمارية الخاصة فى الشرق والجنوب، ومنحت الدولة للشركات ذات التكنولوجيا العالية التى يزيد رأس مالها عن مليون$ أو بنسبة ٧٥ ٪ للشركات الصناعية المتوطنة فى المناطق الصناعية الخاصة والتى يزيد استثماراتها عن ١٠ مليون$ وتصل إلى ٥٠ ٪ بالنسبة للشركات المتوطنة فى المناطق الصناعية وذلك عام ٢٠٠٣، ووافقت الصين على منح الشركات متعدية الجنسية حق ملكية المشروعات بنسبة ١٠٠ ٠/٠.

٢- متطلبات الأداء والتنافسية:

أو الأوامر الحكومية التى تؤثر على محتوى وتكوين القيمة المضافة، فى الوقت الذى تشترط الدول المضيفة على عدداً من الشروط والتدابير الخاصة بالأداء والتنافسية، وهى[3]:-

(1) UNCTAD: Government Policies and Foreign Direct Investment Studies (New York/ Genf 1991)., United Nations Nevember 1991, P.P. 7-12.

(٢) أحمد جمال عبد العظيم: استراتيجية الصعود الصينى، تحرير د. هدى متكيس، خديجة عرفة محمد (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،٢٠٠٦).،ص ٨٤.

(٣) بنك مصر: قضايا الاستثمار الأجنبى المباشر فى البلدان النامية – نظرة تحليلية، المكاسب والمخاطر (القاهرة ١٩٩٥) ص ص ٤٣ – ٤٥.

- شروط وحدود التصدير، حيث اشترطت الصين أن تصدر الشركات المتعدية الجنسية نسبة ٧٥ ٪ من انتاجها للخارج.
- أن يستخدم المستثمر مواد خام وسلع وطنية وسيطة لا تقل عن ٢٥ ٪ من قيمة الإنتاج.
- أن لا تزيد حدود الاستيراد عن ما يمكن تصديره.
- أن يتم البيع فى السوق المحلى بسعر أقل مما يباع فى السوق العالمى.
- أن تكون التكنولوجيا المستخدمة حديثة حتى تزيد من طاقات التصنيع[١].

٣- الحوافز والقيود القطاعية:

وهى الحوافز الخاصة بتوجيه الاستثمارات إلى قطاعات معينة (توطين وتوطن) الاستثمار فى القطاعات المساهمة فى إحداث التنمية والنمو، فلقد منحت الصين الشركات حوافز فى منتصف التسعينيات لأجل الانتقال من المناطق الساحلية الشرقية والجنوبية إلى وسط وشمال غرب الصين (أو الداخل) لكى تكون هذه الاستثمارات قاطرة النمو فى الصين فى القرن الجديد[٢]، وفعلت الصين ما فعلته العديد من الدول فى جذب الاستثمار الأجنبى المباشر وتوطين الشركات فى ظل زيادة الحد الأقصى من الحوافز للصناعات التكنولوجية التى يتم تصميمها فى الداخل، بالإضافة إلى الاعفاءات الخاصة بالرسوم الجمركية على الواردات.

(١) د. محمد سعد أبو عامود: مقومات الصعود الصينى، تحرير د. هدى متكيس، خديجة عرفه محمد (القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦)،، ص١١٣.

(٢) هدى متكيس: انجازات الصعود الصينى (القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦)،، ص ١٤٨.

٤- قابلية تحويل الصرف الأجنبى وتحويل المكاسب:

سمحت الصين للشركات بإعادة استثمار أرباحها أو نسب منها بالإضافة إلى تحويل المكاسب إلى الشركة الأم فى الدولة الأم ونقل الأرباح شرط أن تحول هذه الأرباح للخارج عن طريق البنوك الوطنية الصينية كذلك رأس المال الخاص بشراء الأصول الثابتة حتى لا يمكن التأثير السلبى على ميزان المدفوعات نتيجة ارسال رؤوس الأموال وأرباحها للخارج[1].

فى الوقت الذى فرضت قيوداً على تدفقات العملة الأجنبية فى حين سمحت الصين للشركات بفترة سماح (اعفاء) لمدة خمس سنوات على الأرباح، واقترحت الدولة اضافة مجالات أخرى تتطلبها حاجة البلاد، ونصت المادة الأولى من قانون ضمانات حوافز الاستثمار أو اعادة استثمار فوائض الأرباح المحتجزة لديها بدلاً من تحويلها للخارج، ولقد لجأت الصين عام ١٩٩٩ تنشيط سوق المال والنقد وتحرير سعر الصرف، على أن يتضمن القانون بنوداً لإعطاء الضمانات فى حالة الخسارة للمشروع نتيجة المضاربة، فالصين تصدت لانخفاض سعر الصرف عن طريق رفع سعر الفائدة[2].

٥- ضوابط السعر:

وخاصة للأسعار الخاصة بالمنتجات النهائية ومدخلات الانتاج والسلع الوسيطة وأسعار المواد الخام التى تستخدمها الشركات فى ممارسة أعمالها فى مجال صناعة السلع والخدمات.

٦- الحوافز الضريبية والاعانات:

تعد الحوافز الضريبية الأكثر وضوحاً وأهمية للمستثمرين الأجانب، وتأخذ الحوافز الضريبية أشكال متعددة، منها: الاعفاء الضريبى أو

(١) كتاب الصين، دار النجم الجديد، مرجع سابق، ص ص ١٣٥ – ١٣٦.
(٢) أحمد جمال عبد العظيم: استراتيجية الصعود الصينى، مرجع سابق، ص ٩٥.

تخفيضات ضريبية مميزة، فالصين ذهبت فى ابريل عام ١٩٩١ إلى إلغاء التمييز ضد المشروعات الأجنبية بالكامل وتم توحيد معدلات الربط الضريبى للشركات لتصبح ٣٣ ٪ لكافة المشروعات العاملة فى الصين، أما المشروعات العاملة فى المناطق الساحلية فتصل ٢٤ ٠/٠ ، ومشروعات التقانة العالية ١٥ ٪ فى الوقت الذى تصل الضريبة على المشروعات المحلية ٥٥ ٠/٠ ، فى ظل فترة سماح عن دفع الضرائب لـ ٣ سنوات تنخفض الضريبة إلى ١٠ ٠/٠ ، أما المشروعات التى تقوم بالتصدير لـ ٧٠ ٪ من الانتاج، يتم ترحيل الخسائر لمدة ٥ سنوات، أما فى حالة البنوك فتمنح اعفاء ضريبى لمدة عامين تمتد إلى ٥ سنوات(١).

وتجدر الإشارة إلى أن الأنشطة التى تتمتع بالحوافز الضريبية هى الأنشطة ذات التكنولوجيا المتقدمة، فى الوقت الذى ذهبت الصين إلى حد إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة وأن كانت السلع التى تنتجها الشركات متعدية الجنسية فى الصين غالباً ما تكون مرتفعة للمستهلك المحلى.

وتتمتع الشركات بحوافز الاستثمار من خلال التمتع بالاعفاءات والتخفيضات الضريبية فى الأنشطة ذات التكنولوجيا العالية المتقدمة، وكذا تعفى السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة، وتعفى كذلك توزيعات أرباح الأسهم التى يمتلكها الأجانب من ضريبة الدخل للسنوات الخمس الأولى ثم تخفض الضريبة بنسبة٥٠ ٪ خلال السنوات الثلاث التالية ١٥ سنة حد أقصى.

---

(١) النشرة الاقتصادية لبنك مصر، مرجع سابق، ص ص ١٥٧ – ١٥٨.

وبدأت الصين فى عام ١٩٩٨ نحو تخفيض الضريبة على أرباح الشركات الصناعية وربط الاعفاء الضريبى بأهداف معينة، منها:-

- إعفاء الصناعات الحيوية التى لديها القدرة على التصدير بصورة جيدة.
- اعفاء المشروعات التى تستخدم عمالة صينية.
- اعفاء المشروعات المستثمرة فى المناطق الداخلية (الوسطى) والغربية والشمالية.
- الغاء ضريبة المبيعات على الآلات والتكنولوجيا الحديثة المستوردة.
- اعفاء المشروعات الجديدة من الضرائب من عامين إلى خمسة أعوام.
- احتساب الضريبة من العام الأول الذى يتم فيه تخفيض الأرباح وتوزيعها مع ضرورة احتجاز ٢٠ ٪ من الأرباح لتمويل البحوث والأحلال والتجديد واعفاء خامات الواردات.
- اعادة ٤٠ ٪ من الضرائب المحصلة من الشركات فى حالة إذا ما قررت الشركة أعادة استثمار الأرباح مرة أخرى داخل الصين، بالاضافة إلى اعفاء المشروعات الجديدة.
- علاج مشكلة التهرب الضريبى.
- ايجاد آلية فعالة لحسم الخلاف الذى ينشأ بين الادارة الضريبية والشركات، فى الوقت الذى قررت الحكومة المركزية إعفاء الضريبة المقررة على عدد من الشركات كضريبة الدخل والتى نسبتها فى الصين ١٥ ٪ من الأرباح وخاصة للشركات الموضحة بعد:
- الشركات الاستثمارية العاملة فى مجال الطاقة والكهرباء والمواصلات لمدة خمس سنوات من بدء العمل وفى الخمس سنوات التالية تخفض النسبة ٥٠ ٪ من قيمة الضريبة المقررة.

- الشركات المشتركة (صينية أجنبية) اعفاء كامل من الضريبة لمدة عامين ثم تحصل على تخفيض ٥٠ ٪ على مدار ٣ سنوات أخرى(١).
- البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية تتمتع بالاعفاء الكامل على ضريبة الدخل لمدة عام واحد وفى العامين التاليين تحصل تخفيض بنسبة ٥٠ ٪ وإذا كان حجم استثمارات البنك ١٠ ملايين$ ومدة العمل العقدى ١٠ سنوات تحتسب الضريبة من السنة الأولى لتحقيق الأرباح.
- الشركات التى تنتج للتصدير تتمتع بالاعفاء الكامل لمدة عامين فى ظل تخفيض ٥٠ ٪ فى الثلاث سنوات التالية وفى حالة استخدام تقنية عالية يستمر التخفيض ٥٠ ٪ لمدة ثلاث سنوات أخرى وتخفض لتصبح ١٠ ٪ بدلاً من١٥٪٠ شرط أن يتم تصدير ٧٠ ٪ من انتاجها للخارج.
- الشركات التى ليس لها مكاتب فى الصين ولكنها تستثمر فى مجال البناء العقارى واقامة المعارض داخل الصين تخفض الضريبة إلى ١٠ ٠/٠.
- إذا قامت الشركات المشتركة تحويل نصيبها فى الأرباح خارج الصين فإنها تدفع ضرائب، أما إذا ما أقدمت هذه الشركات على اعادة الاستثمار لجزء من أموالها فى نفس المشروع أو فى مشروع جديد يعمل لأكثر من ٥ سنوات تسترد ٤٠ ٪ من قيمة الضريبة على الدخل التى تم دفعها، وإذا ما أعادت الاستثمار فى مجال التصدير واستخدام تكنولوجيا عالية فإن الشركة تسترد كامل الضريبة التى دفعتها على الدخل.

ومن حوافز التملك، فقد سمحت الصين بامتداد فترة استئجار المبانى والعقارات المملوكة للحكومة من ٢٠ إلى ٥٠ سنة، بالإضافة إلى خفض رسوم إيجار المبانى والعقارات الحكومية المركزية إلى ١٠٠ ٪ للشركات المتوطنة فى المناطق الاستثمارية الأجنبية وشركات التكنولوجيا العالية، فى الوقت

(١) كتاب الصين، دار النجم الجديد، مرجع سابق ص ص ١٤٠-١٤٣

الذى سمحت الحكومة المركزية للحكومات المحلية بأن تلعب دوراً مهما فى عملية جذب الاستثمارات لتحقيق التنمية فى المقاطعات الداخلية والغربية[١].

وتجدر الإشارة إلى أن الشركات المتعدية دائما ما تنتهج وسائل غير مشروعة للتهرب من الضرائب والهروب بالأرباح أو عدم اخضاعها للضريبة وتصديرها إلى بلاد أخرى توجد بها إعفاءات ضريبية أو ضريبة منخفضة.

ومن الأهمية بمكان فإن الصين جعلت من الاعفاءات الضريبية أداة من أدوات جذب الاستثمار الأجنبى والشركات وتوجيه الانتاج الناتج عنها نحو التصدير والعمل على جذب التكنولوجيا الحديثة والعالية ،فى الوقت الذى قررت الاعفاءات على رسوم الاستيراد وضريبة المبيعات (ضريبة القيمة المضافة) بالاضافة إلى الاعفاء الكامل للمشروعات التى تستخدم التكنولوجيا الدقيقة والعالية من رسوم الاستيراد شرط أن تساعد فى الاسراع بالنمو[٢].

الرسوم الجمركية:

تؤدى الرسوم الجمركية المنخفضة إلى جذب الاستثمار والشركات متعدية الجنسية ، فهى تعد من أهم الأدوات الحكومية لتحسين مناخ الاستثمار وتوطينه، والصين وضعت فى بداية التسعينيات حزمة متكاملة من الآليات والسياسات الهامة والمؤدية إلى خلق المزيد من فرص العمل للمواطنين وتنويع مصادر الدخل، ولعل من أهم الركائز الأساسية التى لا بد من توافرها لجذب الاستثمارات الأجنبية وتوطينها هى تبسيط الإجراءات والرسوم الجمركية والاجراءات ذات الصلة[٣].

وبدأت الصين أعوام ١٩٩١ ، ١٩٩٢، ١٩٩٩ إحداث تخفيضات متتالية للتعريفات الجمركية على السلع الاستهلاكية المستوردة، وإن كانت

(١) النشرة الاقتصادية لبنك مصر، مرجع سابق، ص ص ١٥٩-١٦١

(٢) ريتشارد بيرنشتاين:الصراع القادم مع الصين، مرجع سابق ،ص ٣١٦.

(3) World Bank World Development Indicatars 2002, p.5.

الشركات متعدية الجنسية تتمتع باعفاءات لا تحصل عليها الشركات المحلية المماثلة فى ظل وضع شروط لنقل التكنولوجيا كشرط الموافقة على الاستثمار من أجل الحصول على الحوافز، وان كانت الصين لم تلتزم بالفقرة الخاصة التى تمنع كافة أشكال القيود عند التفاوض مع منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١ ، الأمر الذى يعتبر تنازلاً كبيراً من الجانب الأجنبى المتفاوض للدخول للصين، بالإضافة إلى اعطاء ميزة الاعفاء الجمركى على الآلات والمعدات ووسائل النقل واستخدام الموظفين والعاملين المحليين فى الوظائف الفنية شرط الحفاظ على البيئة وتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات.

وأعفت الصين كافة الواردات للمشروعات المتعدية الجنسية داخل المناطق الاقتصادية الخاصة والموجهة للتصدير من كافة الرسوم الخاصة بالاستيراد وتراخيص الاستيارد وحصص التصدير والضرائب غير المباشرة، وفى حالة بيع المشروعات المتعدى لسلعة داخل المدن الاقتصادية فإنها تخضع لرسوم جمركية بنسبة ٥٠ ٪ وضرائب غير مباشرة بنسبة ٥٠ ٪ [(١)].

التعريفات الجمركية:

وتعد التعريفات الجمركية من أهم الأدوات الفعالة لتقييد واطلاق التجارة فى العديد من الدول، وللتعريفات الجمركية أهداف وأغراض متعددة، هى:

- غرض مالى للحصول على موارد اضافية للخزينة العامة للدولة.
- غرض حمائى لحماية الانتاج القومى وخاصة الصناعات التى تتعرض للمنافسة من الصناعات الأجنبية وحتى يمكن تمتع الصناعة الوطنية بالقوة لمواجهة الصناعات الأجنبية.
- تقليل حجم الواردات وكذا مواجهة الأغراق التجارى.

(١) النشرة الاقتصادية لبنك مصر، مرجع سابق، ص ص ١٤٩ – ١٥٢.

- حماية المنتجات المحلية من سلع الدول الأجنبية التى تقوم بتخفيض عملتها لزيادة الصادرات، ومن ثم يمكن فرض رسوم تعويضية على انخفاض سعر الصرف بين العملتين لتحقيق الاستقرار وحماية الصناعة الوطنية.
- الابقاء على السيطرة المحلية والمعاملة بالمثل أو التميزية التى تمارسها الدول لوضع تعريفات جمركية مرتفعة على الواردات.

٧- الترويج الاستثمارى والحوافز الاستثمارية:

إن هدف الترويج الاستثماري يعد اقناع المستثمر الأجنبى والشركات على القدوم إلى الصين فى ظل الاعلان عن أوجه التحسين والفرص الاستثمارية فى حالة القدوم، حيث لجأت الصين عام ١٩٨٢ إلى الاعلان عن حزمة من الحوافز بهدف جذب الشركات والترويج الاستثمارى وذلك من خلال افتتاح المدن الاقتصادية الأربعة فى جنوب الصين بواسطة الإجراءات الآتية:

- تبسيط القيود الإدارية.
- الاستقلال النسبى للسلطات التخطيطية المحلية.
- الاتصال المباشر بالتخطيط محلياً ومركزياً.
- المرونة فى تشغيل وفصل العمال.
- السماح بعدم فرض جمارك على مستلزمات الانتاج.
- التفاوض حول مخصصات الاهلاك.

ومن حوافز الاستثمار المباشر المالية والتى تهدف إلى اعفاء المستثمر وتخفيض الاعباء عنه والتى منها.

١- حوافز قائمة على الأرباح وخفض معدل الضريبة على الدخل أو الضريبة الموحدة.

٢- حوافز مبنية على نصف اعادة الاستثمار للحوافز ورأس المال.

٣- حوافز مبنية على العمالة والخاصة بالضمان الاجتماعى وخفضها على المستثمرين.

٤- حوافز مبينة على المبيعات والاجمالى منها.

٥- حوافز مبنية على القيمة المضافة وخفض ضريبة الدخل على صافى القيمة المكتسبة، علماً بأن صافى القيمة المكتسبة = قيمة المبيعات - تكلفة المواد الخام والمكونات + اهلاك المعدات، مع الأخذ فى الاعتبار بأن القيمة المضافة = قيمة الانتاج– قيمة مستلزمات الانتاج.

٦- حوافز مبنية على الواردات (اعفاء رسوم الاسترداد على السلع والمعدات الحديثة.

٧- حوافز مبنية على الصادرات (الصادرات الصناعية التحويلية، الاعفاء من رسوم التصدير).

٨- حوفز أخرى على التسويق والاعلان والترويج.

ومن الأهمية بمكان فإن حجم الاعفاءات والحوافز المقدمة والمزايا الترويجية التى تلجأ إليها الدول المضيفة والنامية لم تعد تحدد عملية قدوم وجذب الشركات أو الاستثمارات، لا سيما أن هناك دولاً عديدة منحت الشركات عدداً هائلاً من الامتيازات غير أنها لم تجذب الاستثمارات ولم تحقق الفرص المرجوة من قدومه، فى الوقت الذى لم تمنح الدول أى امتيازات أو إعفاءات للمستثمرين إلا أنها من أفضل البلاد الجاذبة للاستثمارات والشركات.

فلقد عملت الصين على إلقاء الطعم الخاص بالأجور المنخفضة للعمالة وتوافر المواد الخام، وبفضل الترويج لذلك غدت الصين الموطن الأول فى العالم الثالث والثانى بعد أمريكا للاستثمارات الأجنبية المباشرة ،ومنذ انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية سعت الصين سعياً حثيثاً لتهيئة المناخ أمام الشركات والاستثمارات، وقامت ثلاثون جهة حكومية صينية بمراجعة واختصار ما يربو على ٢٣٠٠ قانون ولائحة لتحرير مناخ الاستثمار من البيروقراطية.

فالصين تؤمن بأن الشركات لا تملك تحقيق المعجزة لتحقيق النمو أو التنمية، إلا من خلال شروط الصين وليس بشروط الاجانب ،وهذا ما جعل الصين قادرة على وضع قيود على الصادرات الأمريكية فى مجالات معينة كالطاقة، والصناعات الخاصة بالدوائر المتكاملة وآلات الاتصالات عن بعد، فى الوقت الذى أقدمت ٤٠٠ شركة من أكبر الشركات الـ ٥٠٠ الكبرى من الشركات فى العالم بالتفكير فى الاستثمار فى الصين، فى الوقت الذى أقدمت الـ ١٠٠ شركة الباقية بفتح مقار اقلمية لها فى الصين عام ٢٠٠٥، حيث شهد عام ٢٠٠٥ ارتفاع فى قدوم وتوافد الاستثمار الأجنبى المباشر ٧٠ مليار$ صافى تدفق.

ويمكن الترويج من خلال الحملات الاعلانية المكثفة واقامة المعارض والمراكز التجارية ووكالات الاستثمار فى الخارج ومؤسسات الترويج الاعلامى فى الخارج لتحسين أوجه أنواع الجذب، والنشرات الاعلامية فى ظل الاعلان عن حوافز ومزايا تقدم للشركات والمستثمرين، بالإضافة إلى تهيئة الرأى العام الداخلى لقبول وتشجيع الاستثمار الأجنبى المباشر مدام يؤدى إلى تحقيق قيمة مضافة لها تأثير على الأداء الاقتصادى فى ظل توافر خريطة استثمارية للترويج داخليا وخارجياً.

٨- اجراءات الدخول:

وهى تعتمد على تبسيط الاجراءات وازالة العقبات وبراعة عملية التفاوض وقبول طلبات التقديم فى يوم واحد أمام هيئة واحدة فى الصين، فى ظل القضاء على التعقديات والبيروقراطية الادارية.

٩- الخصخصة:

وهى اعطاء القطاع الخاص حرية المنافسة والانتاج فى ظل التوجه نحو السوق فى الصين خلال حقبة التسعينيات، إذ ازداد تدفقها بشدة فى ظل ارتفاع

العائد على الاستثمار وتشجيع القطاع الخاص وتزايد عمليات الخصخصة[1]، فى ظل الحد من التدخل الحكومى السافر فى الاقتصاد لكى يكون السوق أكثر حرية وديناميكية.

١٠- التكامل الاقليمى:

خاصة أن الصين لم تدخل فى حروب أو صراعات مع دول الجوار الإقليمى حيث أنها دخلت فى تكتل (أبيك) منظمة شرق آسيا والمحيط الهادى، بالإضافة إلى أنها دخلت كمراقب للآسيان، وكذا الاتحاد الاقتصادى مع الهند وروسيا ودخول منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١ واتفاقيات التجارة التفاضلية ومنظمة التجارة الحرة[2].

١١- اتفاقيات الاستثمارات الثنائية:

وافقت الصين على إنشاء شركات مشتركة مثال شركة (شنغهاى ميتسوبيشى) برأس مال صينى يابانى، وشركة (لا نشيغ دايو) برأس مال صينى كورى علما بأن الشركة التى تصدر انتاجها للخارج لا تدفع أى رسوم جمركية، وإذا ما اتجهت بمنتجاتها للداخل تدفع الرسوم والضرائب بنسب محددة.

١٢- نظام التشغيل ونقل الملكية:

هو توفير كافة الخدمات والظروف للشركات للعمل فى ظروف ملائمة بالإضافة إلى نقل الملكية وحرية التنقل داخل السوق.

(١) أحمد جمال عبد العظيم: استراتيجية الصعود الصينى، مرجع سابق، ص ٨٩.
(٢) مدحت أيوب: الصين ومنظمة التجارة العالمية – الصعود الصينى، تحرير د. هدى ميتكيس، مرجع سابق، ص ص ٢١٥- ٢١٦.

١٣- الحوافز المتنوعة:

وتشتمل على الحوافز النقدية والمالية والتمويلية وحوافز أخرى وتشتمل هذه الحوافز على حق المشروع بالاحتفاظ بكافة متحصلاته النقدية الناتجة عن متحصلات صادرات وحرية التعامل، وحق المشروعات في المناطق الاقتصادية وشراء الحقوق الخاصة بالأراضي وذلك منذ عام ١٩٩٠، لا سيما أن الحوافز تختلف من منظمة لأخرى بالاضافة إلى الاعانات العامة والخاصة بالتدريب والاقراض لرأس المال وإمداد المشروعات بالأموال والتطوير الاستثماري وتعويض كافة الخسائر المتمخضة عن الخلل الحكومي، بالإضافة إلى جذب التراكمات النقدية الضخمة من كافة دول العالم للصين من أجل تعظيم الفرص الاستثمارية وسوق العمل، فالتاريخ الاقتصادي يستعد لدورة جديدة يستعيد فيها الشرق الأقصى دوره وحيويته.

ومن الحوافز النقدية:

١- الاعانات العامة لتدريب العمالة الصينية.

٢- الاقتراض بغرض تأجير وشراء الأراضي، ثم تأجيرها للشركات المتعدية.

٣- الامداد النقدي لتطوير مناطق الاستثمار الأجنبي وتخفيض ايجار وشراء العقارات.

٤- الامداد النقدي لتعويض الحكومة المحلية الخسارة الناتجة عن عملية جذب الاستثمار، بالإضافة إلى حوافز أخرى لخدمة الاستثمار وازالة المعوقات ومعاونة الاستثمار في كافة خطوات الاستثمار، وتحرير الاستثمار من كافة المعوقات والقيود إلا ما يتعلق بالصحة العامة والبيئة.

ويوجد عددٌ من التوصيات لجذب الشركات ودفع عملية التنمية الاقتصادية من خلال الآتي:

١- ضرورة تحديد الأنشطة والقطاعات الانتاجية التي تسمح بالاستثمار فيها.

٢- ينبغى الاتجاه بالشركات والاستثمارات إلى المشروعات الجديدة وليس إلى المشروعات القائمة.

٣- ينبغى أن ترتب نسبة الملكية بحجم المكونات المحلية من مستلزمات الانتاج.

٤- يفضل أن لا تمنح الدول النامية الشركات عند التعاقد أية امتيازات اضافية فيما يتعلق بمبدأ المعاملة الوطنية.

١٤- الاحلال بين الائتمان الخارجى والاستثمار الأجنبى المباشر:

ففى ظل رأس المال والنقد الأجنبى فى الدول المضيفة، غالباً ما تلجأ الدول إلى نوعين، هما:

- الاقتراض من العالم الخارجى مما يترتب عليها أعباء ومخاطر طويلة الأجل فى ظل اضافة شروط مجحفة.
- الاستثمار الأجنبى من الخارج والذى تتولى الدولة تنظيمه وجذبه وهو أفضل من الاقراض.

١٥- مقايضة ديون البنوك بالأسهم:

نظراً لندرة رأس المال تلجأ البنوك إلى بيع قروض القطاع العام وتقوم الشركات بشراء الدين فى ظل خصم وتحصيل المستثمر على أسهم الدولة.

وأخيراً قامت الصين بتنظيم العلاقة مع الشركات متعدية الجنسية من خلال العديد من السياسات والقوانين التى تحكم العلاقة بينهما، ولهذا قامت الصين بتوجيه الشركات متعدية الجنسية نحو أنشطة معينة وانتاج سلع معينة يمكن توجيهها نحو التصدير والاتجاه نحو مزيد من التنوع الجغرافى للاستثمارات والعمل على توجيه الشركات نحو انتاج سلع معينة لاشباع الحاجات الضرورية للسكان والسلع الانتاجية وانتاج منتجات لها قدرات تصديرية، ولا يمكن حدوث هذا التوجيه بلا حافز، فالتوجيه عن طريق منح

الحوافز للشركات كان من أجل تكامل العلاقات وانتاج السلع الضرورية اعتماداً على المستلزمات المحلية للتصدير وتقييم التكنولوجيا المنقولة وضمان صياغة الحوافز لضمان عملية النقل التقنى من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية[1].

الإطار التشريعى والرقابة والإشراف على الشركات متعدية الجنسية:

تقر القواعد العلمية بأن أهم إطار لنجاح نشاط الاستثمارات والشركات متعدية الجنسية فى الدول المضيفة يتوقف على وجود بيئة تشريعية وقانونية فاعلة، وكلما كان الاطار القانونى أو التشريعى سهلاً وبسيطاً أقبل المستثمرين على الاستثمار فى هذا البلد وأقبلت الشركات واطمأنت على فروعها، لا سيما أن كثرة التشريعات والقوانين وتشعبها وتداخلها يجعل من البيئة الاستثمارية صعبة، ومن ثم يبحث الاستثمار عن بيئة استثمارية تتمتع بإطار تشريعى فاعل.

ولقد تضمن الفصل الثانى من ميثاق الأمم المتحدة حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، فى الوقت الذى تضمن الميثاق ٢٨ مادة يعد من أبرزها[2]:-

١- حق كل دولة فى تنظيم الاستثمارات الأجنبية فى بلادها وهى تمارس ازدهار سلطاتها وفقاً لقوانينها وأولوياتها التى تحددها الأهداف الوطنية ويرتبط هذا بسلطاتها، مع أحقية كل دولة بمراقبة نشاط الشركات المتعدية حتى يكون نشاطها مطابقا لقوانين البلاد وسيادتها وسياساتها الاقتصادية والاجتماعية، وكذا تعاون الدول فى مواجهة الشركات.

(١) د. عبد السلام أبو قحف: اقتصاديات الاستثمار الدولى (الإسكندرية: المكتب العربى الحديث، ١٩٩٢)،، ص ص ١١٨- ١٢٠.

(٢) د. طلعت الدمرداش: مبادئ فى الاقتصاد، مرجع سابق، ص ص ٤١٨ – ٤١٩.

٢- حق كل دولة تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعي والحضارى، والحق فى اختيار أهداف التنمية.

٣- حق كل دولة الاسهام فى التجارة الخارجية وفقاً لما تراه ملائماً لعلاقاتها الدولية.

٤- حق كل دولة فى إجراء التغيرات والاستفادة من التقدم العلمى والتكنولوجى والحصول على التكنولوجيا الحديثة التى تعمل على تطوير تكنولوجياتها المحلية.

٥- تخصيص جزء من اعتمادات التسلح لتمويل التنمية.

٦- حق كل دولة فى تأميم الممتلكات الأجنبية أو مصادرتها مقابل تعويض مناسب وفقاً لقوانين الدولة التى أخذت الإجراء على أن تفصل فيه محاكمها.

٧- حق الدول النامية فى الحصول على معاملة جمركية تفضيلية فى أسواق الدول المتقدمة دون تمييز أو المعاملة بالمثل فى ظل التعاون التجارى بين الدول.

ويوجد عوامل بيئية محيطة بالسياسة التشريعية والقانونية، وهى:

١- مراعاة القوانين الخاصة بالشركات متعدية الجنسية.

٢- ظهور الحاجة إلى قوانين جديدة.

٣- الاهتمام بالبعدالدولى فى اختيار القيادات الإدارية.

٤- المساواة وعدم التمييز من حيث الجنسية والنوع.

٥- الالتزام بالمعايير الدولية الخاصة بالعمالة.

٦- إدارة علاقات العمل مع الجهات الخاصة فيما بين الحكومة والتنظيم النقابى.

٧- الالتزام بالقوانين واللوائح والتشريعات الخاصة بالأجور وساعات العمل وحقوق العمال والواجبات والجزاءات.

٨- الالتزام بحقوق الانسان وكرامته وحريته.

وتتعرض الشركات متعدية الجنسية إلى معاملة مغايرة عبر الدول حيث تواجه كم هائل من القوانين والتشريعات الوطنية التى تتباين فيما بينها تبعاً لاختلاف طبيعة النظام التشريعى القائم ونتيجة لعدم التجانس، لا سيما أن هناك عدم رضا من جانب الشركات بالأحكام التى تصدرها المحاكم فى الدول المضيفة على اعتبار تأثر الأحكام الصادرة بالتيارات الفكرية والسياسية والاجتماعية السائدة بالاضافة إلى التشكيك فى الحكم الصادر حيث أن مبررها كيف يكون القاضى الوطنى خصما وحكما فى نفس الوقت[1].

ويؤدى عمل الشركات متعدية الجنسية إلى نزاع قانونى بين الشركات (الفروع) والدول المضيفة من جهة وبين الشركات الأم والحكومات المضيفة لدعم شركاتها المنتسبة لتقديم الدعم اللوجستى، بالرغم من أن مشاكل التشريع القانونى شائعة فى العلاقات الاقتصادية الدولية، غير أن هذه الشركات كانت دائماً ما تضخم كثيراً من المشاكل التشريعية[2].

وإن كان النظام التشريعى يقر دوماً على توافر مقومات تشريعية تتضمن ما يلى:

١- دور الدولة يعد ضرورة حتمية.

٢- وضع القواعد القانونية المنظمة للنشاط الاقتصادى.

---

(١) د. عصام الدين مصطفى: النظام القانونى للاستثمارات الأجنبية الخاصة فى الدول الأخذة فى النمو (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٢).، ص ص ١٦٦-١٦٨.

(٢) د. محمد السيد سعيد: الشركات متعددة الجنسية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مرجع سابق، ص ٣٣٨.

٣- وجود نظام قضائى فعال لحماية الحقوق واحترام التعاقدات، لأنه يوجد حالات متعددة تم فيها التنازع القانونى بين الدول الأم والدول المضيفة، حيث أن الدول الأم غالباً ما تفرض تشريعاتها القومية على شركاتها التابعة فى الدول المضيفة، فدائما ما تكون هذه التشريعات الصادرة من الدول الام عقوبات اقتصادية.

والمتتبع للادبيات التاريخية لعمل الشركات متعدية الجنسية يرى ضرورة التواكب من الدول النامية المضيفة والاندماج مع ما استحدث من قوانين اقتصادية كى تعالج الخلل التشريعى والقانونى الذى يؤثر بالسلب على قدوم الشركات من خلال التعديل والتوسع فى الحوافز الجاذبة وليس زيادة القوانين المعوقة لعملها، فى ظل الالتزام بتعويض المستثمر الأجنبى، إذ ما أخلت الدول المضيفة اخلالاً جسيماً (بالثقة المشروعة) فإذا ما شعر الاستثمار الأجنبى المباشر بالثقة فى التشريع فإنه يأتى، بالرغم من أنه لا يوجد تنظيم تشريعى كامل ينظم العلاقة بين الدول المضيفة والشركات، فى الوقت الذى سعت الدول النامية إلى سن تشريعات من أجل تنظيم نشاط الشركات من أجل تحقيق غايات التنمية الاقتصادية.

ولقد ذهبت الدول النامية المضيفة إلى تعديل تشريعاتها لاجتذاب الاستثمار الأجنبى المباشر ففى الفترة من ١٩٩١ – ١٩٩٦، تم تعديل ٥٦٩ تشريع استثمارى من بين ٥٩٩[1]، وخاصة فى دول الانفتاح الاقتصادى أو الدول حديثة التصنيع فى جنوب شرق آسيا والصين، وبلغ عدد الدول التى عدلت وغيرت قوانينها وسياساتها فى مجال الاستثمار ٧١ دولة عام ٢٠٠١ بهدف تهيئة المناخ التشريعى والقانونى لكى يكون أكثر ملائمة ومواتا للاستثمار.

وتجدر الإشارة إلى أن الصين أصدرت عدداً من التشريعات التى تعمل على جذب الشركات والاستثمار، ومن ثم غدت بكين وشنغهاى وشين جين

(1) (UNCTAD), World Investment Report (2002) pp. 3-4.

مرسى وهدف المستثمرين، من خلال تبسيط الإجراءات القانونية والخاصة بضريبة الدخل والاعفاء منها ما لم يدخل المشروع مرحلة تحقيق الربح، ووقعت الصين اتفاقيات مع عشرات الدول لحماية الاستثمار الأجنبى فى الصين، وكذا تشريعات متعددة لتجنب التهرب الضريبى والازدواج الضريبى، فى حين ذهبت بعض المقاطعات والمناطق الاقتصادية كشين جين إلى اصدار مجموعة من الأحكام والقواعد الاقتصادية والقانونية يتجاوز عددها ٧٠٠ تشريع وقاعدة لتنظيم عمليات الشركات والتعاقد معها.

وراجعت الصين فى أبريل عام ١٩٨٨ الدستور من أجل السماح بحق تأخير الأراضى للمشروعات الأجنبية، ويعد القانون ٢٢ الذى يعد نقطة التحول فى سياسة الصين تجاه الاستثمار، ولقد ميز القانون بين الشركات التصديرية والشركات التقنية، وعلى أثر هذا القانون تم توحيد الربط الضريبى للشركات عند معدل ٣٣ ٪ لكافة المشروعات الممولة من المستثمرين الأجانب، غير أن معدل الضريبة فى المدن الاقتصادية ٢٤ ٠/٠، ولجأت الصين عام ١٩٩٠ نحو اصدار تشريع قانونى لتحرير القيود التى فرضت على استخدام الأراضى من الأجانب فى الوقت الذى تم الغاء القوانين الخاصة بالحظر على الأجانب والمستثمرين امتلاك الأراضى، إلا أن الصين قد مدت فترة الامتياز للمشروع المشترك ٧٠ سنة وفى بعض المشروعات دون تحديد فترة زمنية، وفى عام ١٩٩١ تم الغاء التمييز ضد الشركات متعدية الجنسية بالكامل فى ظل سن تشريع بين الصين والشركات والدول الأجنبية لتحسين البيئة الاستثمارية، وهذا ما جعل الصين مأوى آمن وبيئة جاذبة للاستثمار.

ومنذ يوليو ١٩٩٢ دخلت بكين فصلاً جديداً من التطور التشريعى فى ظل موافقة مؤتمر الشعب لمنح المناطق الاقتصادية سلطة تشريعية فى ظل اقتصاد بدأ يقوم على اقتصاد السوق الاشتراكى، لذا انشأت الصين فى كافة المناطق الاقتصادية أجهزة وهيئات قضائية للتحكيم والتوثيق التشريعى والقانونى وتقديم الاستشارات القانونية والتنسيق لضمان عدم تعرض

المشروعات عابرة القارات لأية تعديات أو تجاوزات، وإن حدث فلا بد أن يكون هناك التعويض الفورى.

ونص قانون الاستثمار على إنشاء لجان لفحص المنازعات الخاصة ببورصة الأوراق المالية وأسواق المال، كما ألزم قانون الاستثمار على الشركات المتعددة التعويض المناسب إذا ما اضرت بالبيئة الصينية فليس من المعقول تدمير البيئة فى ظل التطور الاقتصادى، لا سيما أن نصف شبكات الأنهار السبعة فى الصين اصابها التلوث وتدهورت نوعية المياه من جراء سرعة التطور الاقتصادى.

ونص قانون تشجيع الاستثمار الأجنبى فى الصين على:-

- تبسيط الاجراءات.
- زيادة الحوافز الضريبية.
- انشاء لجنة خاصة لتلقى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشر.
- تحرير الاستثمار الأجنبى وحمايته.
- تشجيع حوافز الملكية والاعانات.
- تركيز المعاملات الخاصة بالاستثمار فى مكان واحد، فى الوقت الذى نص قانون الاستثمار على الزام المؤسسات الأجنبية على انشاء مراكز أبحاث وتطوير لمراكزها فى الصين مثل شركة أوراكل، وسيمنز، ولوسنت ونوكيا ونورتيل، ولذا تقدمت الصين على أثر ذلك من المركزالثالث عشر عام ١٩٩٤ إلى المركز الحادى عشر عام ٢٠٠٠ [1].

وفى أبريل ١٩٩٨ حددت الدولة بعض المعايير والضوابط القانونية لانتقاء الاستثمار الأجنبى بمعيار النوعية وليس الحجم ،وحماية السوق الصينى من الشركات الأجنبية أو حماية سيطرة ملكية الدولة مقارنة بالملكيات الأخرى

(1) world Bank world development indicators , (2002) , pp. 5-11.

،وخفض نسبة المشاركة الأجنبية فى المشروعات المشتركة، ناهيك عن وضع القانون الصارم الخاص بمنع الأغراق المحلى، وقانون الاحتكار، بالإضافة إلى وضع اطار تشريعى وقانونى لنقل التكنولوجيا الحديثة ومنع دخول التكنولوجيا غير الملائمة حتى يمكن أن تساهم التكنولوجيا الحديثة فى تحقيق الآتى:

١- أقصى تشغيل ممكن.

٢- استيفاء الحاجات الضرورية.

٣- الانتشار الجغرافى.

٤- التعرف على الظواهر الجديدة للامداد بالمعرفة.

وتجدر الإشارة إلى أن الصين رأت بأن الاطار القانونى يمكن أن يكون عديما الجدوى ما لم يكن مرتكزاً على خمس نقاط هامة، هى:

١- أن يكون النظام القانونى مرتبط بثقافة الدولة، ولذا يجب على الجميع بما فيها الشركات متعدية الجنسية احترامه.

٢- أن يكون النظام القانونى والتشريعى محايد من حيث الفصل القضائى.

٣- تنفيذ القوانين والتشريعات لأن عدم تنفيذها يعطيها فقدان لاهميتها.

٤- سهولة الوصول إلى النظام القانونى.

٥- عدم تعطيل العدالة، لا سيما أن تأخيرها يعد جحوداً لأسس العدالة والحياد وأن كنا نذهب إلى أن الاطار القانونى والتشريعى فى الصين لا يزال به ثقوب، لأن الصين تبقى مثل غيرها من الدول النامية تفتقر إلى التشريع الجدى والمظلة القانونية، فالمعوقات والخروق تعد عديدة فى جدار المنظومة التشريعية والقانونية.

بالإضافة إلى تلك المعوقات القانونية الخاصة بإجراءات التقاضى وبطئها وعدم وضوح الاختصاص القضائى وضياع الوقت، وهذا ما يولد العداء بين

الشركة الأم والحكومة الأم من جهة والدولة المضيفة مما يؤثر على القاضى الداخلى، وهذا يعطى بعداً على عدم الحيادية مما يدفع بالشركات (الفروع) إلى الدول الأم للتضرر لديها قبل استنفاذ كافة الإجراءات القانونية فى ظل الرابطة التى تجمع بين الشركة الأم والفروع فى ظل رابطة الجنسية التى تعد رابطة سياسية وقانونية وبدونها لا تنتسب الشركة إلى احدى الدول وتظل مجهولة الجنسية، ولا يجوز اللجوء للقانون الدولى العام هيئة التحكيم الدولى والمحاكم الدولية.

ولقد نصت العديد من الاتفاقيات الدولية الموقعة على الاعتراف بالاتفاقيات وتنفيذ قرارات التحكيم الأجنبية، وتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول المتعاقدة ورعاية الدول الأخرى[1].

ولقد سنت الحكومة الصينية أكثر من ٤٠ ألف اتفاقية للاستثمار الأجنبى لجذب وتقديم التسهيلات للشركات المتعدية فى الفترة من١٩٨٢ – ١٩٩٢، بالإضافة إلى اللوائح المؤقتة التى تنص على أن الشركات الحاصلة على ترخيص بالاستثمار ضرورة تفويض بنكاً تجارياً صينيا لادارة ممتلكاتها داخل الصين، شرط حصول البنك على موافقة هيئة المراقبة للحصول على رخصة الوصاية للمستثمرين والشركات فى ظل مراقبة البنك التجارى الصينى لنشاط الشركات والبنوك الاجنبية لوقاية الصين من المخاطر.

فى الوقت الذى الزمت الدولة المستثمرين والشركات الأجنبية فى الصين العاملة بقطاع الأوراق المالية ضرورة توكيل شركة صينية للأوراق المالية للتعامل عنها فى بورصة الأوراق المالية، لا سيما أن القطاع المالى فى الصين مازال يتسم بالحذر الشديد، وهذا ما يتطلب وجود وسائل قانونية لضبط واسباغ الحماية الكاملة للاستثمار الأجنبى المباشر والشركات.

(١) عصام الدين مصطفى نسيم: النظام القانونى للاستثمارات الأجنبية الخاصة فى الدول الأخذة فى النمو، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٧٢، ص ص ١٧٩- ١٨٢.

ويمكن إجمال هذه الوسائل فى[1]:

- قيام الدول المضيفة بوضع واصدار تشريعات وقوانين داخلية لحماية الاستثمار الأجنبى من المخاطر التجارية.
- تبنى الدول المصدرة للاستثمارات برنامج لضمان استثمارات مواطنيها فى الخارج.
- دخول كافة الدول المصدرة أوالمستوردة للاستثمار فى اتفاقيات دولية لتنظيم المعاملة المثلى لتلك الشركات.
- الاشتراك فى المؤسسات والهيئات الدولية لضمان عدم المخاطرة وعدم التنازع فالدول الأم دائما ما تحث شركاتها وفروعها على الاستثمار فى الدول المضيفة التى توفر مناخ استثمارى جيد، ويتوقف هذا على القوانين والتشريعات التى تمنحها حرية واسعة فى العمل، فالمستثمر الأجنبى يسعى وراء تحقيق مصالحه الخاصة وغالباً ما يكون الربح أوالعائد الذى يعود عليه، وتوقعات الأرباح.

ولما كانت القوانين والتشريعات فى الدول المضيفة غامضة وغير مستقرة فإن قرار الشركات الاستثمارية قطعاً متشائماً، ومن ثم فإن التشريعات تعد من أهم المهام فى جذب الشركات والاستثمار الأجنبى المباشر شرط أن يتمتع القانون أو التشريع الوطنى حمايته وتأمينه من المخاطر المختلفة.

ولجأت الصين نحو اتخاذ إجراءات وتشريعات لتحسين بيئة ومناخ الاستثمار كالاصلاح الضريبى القائم على تخفيض معدل الضريبة على الأرباح الخاصة بالشركات، بالإضافة إلى ربط الاعفاءات الضريبية بأهداف منها الاعفاءات الصناعية، واستخدام حجم معين من العمالة واتجاه الاستثمارات إلى داخل الدولة (وسط الصين) والمناطق الصناعية الجديدة لايجاد بيئة مواتية

(١) د. إبراهيم شحاته: الضمان الدولى للاستثمار الأجنبى (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧١). ص١١.

لتنمية كافة مناطق الصين فى ظل حسم الخلافات التى تنشأ بين الإدارة الضريبية والشركات وإلغاء ضريبة المبيعات على الآلات المستوردة، شرط أن تصدر هذه الشركات ١٠٠ ٪ من إنتاجها للخارج فى ظل عدم منافسة الشركات المحلية فى الأسواق الخارجية، مع تمتع الشركات كثيفة التكنولوجيا التى تحظى منتجاتها بالجودة الكلية بالأولوية الكاملة، والمشروعات التى تساهم فى تنمية الاقتصاد الصينى وتطويره وترشيد هيكل الصناعة المحلية.

واتاح القانون الصينى العديد من المزايا للشركات، وهى:

- حرية تحويل رأس المال المستثمر وأرباحه للخارج.
- حق الملكية الخاصة للشركات للأراضى والمبانى.
- اعفاء المشروع من الضريبة شرط أن يساهم فى تحسين ميزان المدفوعات واستقدام التكنولوجيا الحديثة.
- الاعفاء من الرسوم الجمركية على الواردات، فى الوقت الذى أصدرت الصين قانون المؤسسات المشتركة بهدف توسيع آفاق التعاون الاقتصادى والتبادل التقنى على أساس المنفعة المتبادلة[١] شرط عدم الاساءة إلى السيادة الوطنية[٢].

وتكتسب الشركات متعدية الجنسية (الفروع المنتسبة) شخصيتها القانونية المنفصلة، لأن لها ذمة مالية خاصة بها، لا سيما أن الذمة المالية تعد من أهم مقومات الشخصية القانونية، لذا فإن الشركات (الفروع) تعد شخص قانونى والشخصية القانونية لها جنسية واحدة وهى جنسية الدولة الأم التى ترتبط بها، ولكن الشركة متعدية لها فروع متعددة فى العديد من البلاد،

(١) خيرى عزيز: الإنفتاح والتحديث فى الصين الجديدة، مجلة السياسة الدولية، عدد ٥٩ (يناير ١٩٨٦) ص ص ٧٥ – ٧٦.

(٢) د. عبد العزيز حمدى عبد العزيز: التجربة الصينية، مرجع سابق، ص ص ٣٠٦ – ٣٣١

وهى ليست شركة واحدة، وإنما شركات مستقلة قانونيا لأنها تعمل فى بلاد مختلفة[1]، ومن ثم فإن الشركة المتعدية (الفروع) تنتشر فى دول متعددة على مستوى العالم المتقدم والنامى، وإن كانت ترتبط بروابط قانونية واقتصادية بالشركة الأم.

فلقد كانت هذه الفروع من الشركات متعدية الجنسية قبل الحرب العالمية الثانية مملوكة بالكامل للشركة الإم، غير أنه بعد الحرب العالمية الثانية تغير هذا الشكل، وأصبحت هذه الشركات تقبل اقامة فروع مشتركة مع شركات وشركاء محليين، وان كانت بعض الشركات العالمية لا تزال تفضل الاستثمار الكامل أو شبه الكامل مثال جنرال موتورز وفورد، وهو ما يشكل ضغوط ومشاكل عندما يبدى حملة الأسهم المحليين آراء ومطالب تتعارض مع السياسة والاستراتيجية الخاصة بين الفرع والمصالح العالمية للشركة الأم.

ومن الأهمية بمكان فإنه يتطلب من دول الجنوب إعادة النظر فى سياستها الاستثمارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يتفق مع أجندتها الوطنية لتعكس من جديد التوظيف الأمثل لمواردها وتعظيم منافعها لكى تشكل كيانات متوحدة متجانسة فى ظل عدم التفريط فى حقوقها التى تقرها الاتفاقيات الدولية، وعدم الرضوخ لكافة الضغوط التى تلوح بها الشركات من قبل الشركات الأم أو دولها الأم.

وهذا ما يتطلب على الدول المضيفة أن تستشعر بمسئولياتها التاريخية تجاه مواطنيها بما يسمح بإعادة المدخرات المحلية والمستوردة الأجنبية لتوفير قدراً من الموارد لتمويل كافة المشروعات التنموية ووقف حالات الاقراض بالدين من الخارج بالشروط المجحفة، وما فعلته الصين لتوفير الدعم اللازم لصناعة الحديد والصلب وحمايتها من الصناعة الأوروبية لتحقيق قيمة مضافة لكى تنجح آطر التنمية ومتطلباتها الضررورية.

---

(١) د. حسام عيسى: الشركات متعددة القوميات – دراسة فى الأوجه القانونية والاقتصادية للمركز الرأسمالى المعاصر(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢).، ص ٧٣.

الرقابة والإشراف على الشركات متعدية الجنسية فى الصين:

تعد الرقابة آداة من أدوات الحكومة للاشراف ومراجعة عمل الشركات كى يتطابق مع توجهات التنمية، ومن ثم فإن الرقابة تقسم إلى نوعين، هما:

١- **الرقابة المباشرة:** وهى الأدوات والقواعد التى تضعها الدولة فى صورة كمية مثل تراخيص وحصص الاستيراد، وكذا الرقابة على الصرف الأجنبى والرسوم المفروضة من أجل حماية الانتاج الوطنى والمنافسة بصرف النظر عن متطلبات قوى السوق وتفاعلات جهاز الثمن.

٢- **الرقابة غير المباشرة:** وتتمثل فى الرسوم الجمركية واعانات التصدير وتغيير القيم الخارجية للعملة فى الوقت الذى تحتكر الحكومة المركزية عمليات التصدير والاستيراد بنسبة ٧٥ ٠/٠، وأن اللجوء إلى الرقابة لا يمثل من وجهة نظر الاقتصاديين إلا نوعا من التخلى عن سياسات التحرير طالما بقت الدولة معنية بالرقابة عندما تعجز الرقابة غير المباشرة عن استعادة التوازن فى ميزان المدفوعات.

ومن الأهمية بمكان فإن أسس الرقابة والاشراف فى الصين تتوقف على الآتى:

١- توفير المعلومات اللازمة للمشروعات الأجنبية.

٢- توافر الضمانات اللازمة للاستثمارات الأجنبية من خلال توفير معيار الأمان وعدم التأمين والمصادرة.

٣- دفع التعويض العادل والفورى فى حالة التأميم.

٤- الرقابة على الأرباح الذاهبة إلى البلد الأم.

٥- الفحص المسبق على دراسات الاستثمارات القادمة ونوع التكنولوجيا العاملة، فالقانون الدولى يعترف بحق كل دولة فى ممارسة دورها فى الرقابة والاشراف على المشروعات والتدخل عند اللزوم لمنع أى خلل أو

أضرار من شأنها التأثير السلبى على الاقتصاد، أو الاضرار بمصالح الدولة الاقتصادية، أو المساس بآمنها وسلامة أراضيها، وفقاً للنصوص القانونية المبرمة أو المنصوص عليها فى عقد التأسيس ومزاولة النشاط عند بداية الانشاء، أو تقدير طبيعة العقوبات المحددة إذا ما خالفت الشركات أو الاستثمارات النصوص القانونية والتشريعية المقررة..

والصين تؤكد على الرقابة والإشراف على كافة الشركات العابرة والعاملة فى البر الصينى، لا سيما أن الدولة فى الصين لا يزال لديها شك فى دور الشركات ومدى مساهمتها فى التنمية فى الدول النامية المضيفة، لأن هذه الشركات لا تزال تطبق سياسة التبعية التكنولوجية والتى من شأنها تحويل الدول المضيفة إلى تبعيات تدور فى فلك الدول المتقدمة.

ويود الباحث الإشارة إلى أن الدور التشريعى والرقابى والاشرافى على عمل الشركات والاستثمارات لا بد أن يكون فى يد الدولة القوية، فالسوق لا تنشأ أو تقوم إلا فى ظل الدولة القوية التى يجب على الجميع إحترامها، والسوق لا يعنى أن ينحصر دور الدولة فى الرقابة والإشراف دون التدخل السلبى، وإنما التداخل المتوان لتحقيق الثقة للجميع.

والصين قد فرضت الرقابة والاشراف على كافة الممارسات التى تقوم بها الشركات الدولية من خلال عقود التراخيص والعلامات التجارية وسياسات التسعير والرقابة على الصادرات والواردات والأرباح المحولة وعقود نقل التكنولوجيا، ولهذا يمكن القول بأن الصين قد حققت النجاحات فى ترويض الشركات من أجل السيطرة على عملياتها، لأن الصين ترى أنها ليست مرغمة على الركوع أمام سطوة الشركات، ولهذا كان تفاوض الصين مع الشركات متوازن لحد ما.

ولجأت الصين نحو فرض الرقابة على الشركات من خلال:

- حظر إقامة الشركات أو عملها فى مجال الصناعات الاستراتيجية أو العسكرية.
- وضع حدود قصوى للأرباح المحولة للدولة الأم.
- وضع القواعد الصارمة على المضاربة التى قد تقوم بها الشركات فى البورصة الصينية.
- استخدام نسب من مستلزمات الإنتاج المحلية فى عملية الإنتاج.
- وضع سقف معين إلى حجم الاقراض من السوق المحلى.
- وضع وتحديد نسب محدودة من رسوم الاتاوات إلى مجمل المبيعات..

وفى إطار تلك الرؤية الاستراتيجية، صدرت مجموعة التشريعات والقرارات التى بدأ تطبيقها منذ عام ١٩٩٧ وتجئ على رأس تلك القرارات، التفتيش السنوى على الشركات الأجنبية، وهو إجراء بدأت الحكومة الصينية تطبيقه منذ عام ١٩٩٧ ،وهو يعطى للحكومة الحق فى تقويم أنشطة الشركات وتحديد مدى دقة التزامها بإمساك الدفاتر، وفى أبريل ١٩٩٨ حددت الحكومة بعض المعايير والضوابط للموافقة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتى على آثرها يمكن انتقاء الاستثمارات الأجنبية بمعيار النوعية وليس بمعيار الحجم.

فى الوقت الذى نجد أن الرقابة الصينية ألزمت الشركات بأن يكون لها مراقب الحسابات فى هذه الشركات وفقاً للقانون الوطنى، ومراقبة حجم العمالة الذى التزمت به الشركات عند تعاقدها، فى ظل تشجيع إجراء البحوث وتدريب العمالة مع دخول وحصول اللجنة الاستثمارية على كافة المعلومات الخاصة بالمشروع للحد من الانحرافات وتفادى الأخطاء والسلبيات فى ظل التعرف الكامل على الأموال المستثمرة بالعملة المحلية والأجنبية ومقارنتها بما تم الاتفاق عليه واقراره عند التعاقد، والتعرف على قيمة الآلات والخامات المستوردة ،وكذا مصادر تمويل الواردات.

وتعد التغذية المرتدة على المعلومات الاستثمارية للشركات ذات درجة هامة وقصوى فى تصويب الأخطاء بالنسبة للشركات حتى يكون لديها القدرة على السيطرة والتحكم بها فى الدول المضيفة، وأن كافة الدول النامية المضيفة لا تلجأ إلى عناصر التغذية المرتدة فى ظل قوة الشركات متعدية الجنسية الاقتصادية، غير أن الصين أقامت مصافى رقابية على الاستثمارات المنفذة أو المتعاقد عليه وفقاً للمعايير المالية التى أقرتها الهيئة الموحدة للاستثمار التى أعطت ترخيص العمل.

وخلال العقدين الماضيين حاولت الصين التركيز على توطين الاستثمار الأجنبى إلى القطاعات الصناعية فى ظل حكومة قوية تتمتع بالفطنة والذكاء على توجيه مسار الاقتصاد وفقاً لاستراتيجيتها وليس وفقاً لما تريد الشركات حتى لا تقع الصين فى الفخ الذى أدى إلى انهيار الاتحاد السوفيتى، وهذا ما تخشاه الصين فى المستقبل من الشركات وتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر.

وفى الآونة الأخيرة عكفت وزارة التجارة الصينية على السماح للشركات متعدية الجنسية التى تعمل فى مجال التسويق بأن تقيم مراكز لها فى الصين لكى تمارس نشاط التسويق مع ضرورة أن لا يقل رأس مال الشركة المسجل ٣,٦ مليار$ فى ظل تمتع هذه الشركات باسترداد ضريبة التصدير.

وألزمت الحكومة الصينية الشركات بامساك دفاتر حتى يمكن مراقبة عمل الشركات، وحددت الحكومة المركزية تصنيفين، هما (A,B) كنتيجة للتفتيش السنوى، وعلى خلفية هذا التفتيش فإن الشركة التى تحصل على تقويم B تحرم من إمكانية زيادة رأسمالها، وفتح فروع جديدة لها فى الصين أو التمتع بالامتيازات بالإضافة إلى العقوبات الأخرى، وإن كانت الحكومة الصينية تتساهل حيال لجوء الشركات الصينية والمشتركة بتقليد المنتجات العالمية.

وتجدر الإشارة إلى التوصيات التشريعية لقانون الاستثمار فى الصين أوصى بالآتى:

١- أن يكون الاستثمار الأجنبى مكملاً للاستثمار الوطنى ولا يترتب عليه منافسة الصناعة المحلية.

٢- أن تلجأ الشركات إلى تمويل مصادرها المالية من التمويل الخارجى ولا يجوز الاقتراض من البنوك المحلية.

٣- تتحدد نسبة ممثلى رأس المال الأجنبى فى مجلس الإدارة بنفس نسبة المساهمة فى رأس مال المشروع.

٤- الالتزام من قبل الشركات والمستثمرين الأجانب باقامة مشروعاتهم فى المناطق ذات الأولوية فى خطة الدولة.

٥- عدم الافراط فى مد فترات الاعفاء الضريبى.

٦- ربط ميزة الاعفاء الجمركى على الآلات والمعدات اللازمة لإنشاء المشروع وربطه بأهداف التصدير.

٧- إلزام الشركات والمستثمرين الأجانب باستخدام عمالة وطنية بجانب الإدارة الأجنبية.

٨- وضع بعض القيود على إعادة تصدير رأس المال المستثمر وتحويل الأرباح للخارج.

٩- التزام الشركات بكافة الاحتياطات لمنع تلوث البيئة والحد منها.

١٠- أن تحول الأرباح الخاصة بالشركات أو الاستثمار إلى الخارج عن طريق البنوك الوطنية الصينية، كذلك رأس المال فى الأصول الثابتة.

١١- توقيع عقوبات على الشركات التى لا تلتزم بخطة الانتاج أو التصدير لأن هذا يعد اخلالا بالعقد.

١٢- أن يتضمن القانون بنودا لاعطاء الضمانات للجانب الوطنى فى حالة خسارة المشروع.

١٣- وضع تشريع خاص بنقل التكنولوجيا على أن تعمل على زيادة الابتكار والابتداع داخل الدولة.

العوامل والدوافع والمحددات المؤثرة على التدفق الاستثمارى:

هناك عوامل ودوافع متعددة أصبحت تؤثر على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية المضيفة فى العصر الحديث والمعاصر، وتعد العوامل الداخلية التى اتخذتها الدول النامية من أهم العوامل التى تؤثر على جذب وقدوم الاستثمارات والشركات، ولقد أمكن للخبراء تفسير انتقال الاستثمارات إلى الدول النامية فى الآونة الأخيرة إلى تمتع هذه الدول بعدد من العوامل، من أهمها:

١- الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادى فى الدول الحديثة التصنيع فى جنوب شرق آسيا والصين.

٢- اتباع سياسة الخصخصة فى ظل خلق سوقاً للأوراق المالية النشطة فى محفظة الأوراق المالية.

٣- استقرار أسعار الصرف فى ظل توافر مناخ استثمارى ملائم.

٤- الاستقرار السياسى والاقتصادى مع وضوح واستقرار قوانين الاستثمار وعدم جواز التأميم أو المصادرة.

٥- وجود بيئة ادارية ملائمة.

٦- حجم الحوافز التى تقدمها الدولة المضيفة.

٧- تيسير المرافق العمومية بشكل محكم.

٨- خلق اطار مؤسسى يجعل السوق أكثر نجاعة.

٩- ضمان الشفافية فى ظل الاجراءات الصارمة لمكافحة الرشوة والفساد.

١٠- وضع الرأى العام الداخلى من الشركات وآراء المثقفين والخبراء.

فى حين يوجد عوامل تؤثر فى الانفاق الاستثمارى والفوائد المستقبلية للشركات، وهى:

- الكفاية الحدية لرأس المال.
- الدخل القومى.
- التجديدات الفنية.
- نفقة الاستبدال.
- سعر الفائدة.
- مستوى الربح الحالى.
- طلب المستهلك (حجم السوق).
- النمو السكانى.
- هيكل الضرائب.

التطور التكنولوجى وتطور وسائل النقل والمواصلات، وأساليب الإدارة والتسويق والتى كان لها أثر بالغ فى وصول المشروعات الدولية عابرة القارات إلى أحجام عملاقة[1].

إلا أن معهد التكنولوجيا الحديثة فى هولندا قد أجرى دراسة لترتيب العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبى على النحو التالى، وذلك بالنسبة للدول التى ترغب فى جذب الاستثمار الأجنبى لديها، وهى:

١- حجم السوق المحلية.

٢- مستوى الدخل للفرد الذى يعكس بصورة مباشرة القوى الشرائية.

٣- معدل النمو.

٤- درجة ومستوى التصنيع فى الدول المضيفة.

٥- مستوى الخدمات الخاصة بالبيئة ومدى توفرها.

٦- القوى البشرية ومدى توافر العمالة الماهرة.

٧- مدى استقرار السياسات الحكومية (مستوى الضرائب).

٨- الحوافز التى تمنحها الدولة المضيفة.

٩- مدى ثبات الأسعار وسعر تحويل العملات الأجنبية.

(١) د. فاروق محمد حسين: التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٢٦.

ولعلنا ندرك كم هى حجم المنافسة الشرسة القائمة فى الوقت الراهن بين الدول النامية لجذب الشركات والاستثمار الأجنبى المباشر، فى الوقت الذى يوجد نوعان من العوامل، هما:

- عوامل جذب ترجع إلى الدول المضيفة.
- عوامل طرد تعود إلى الدول الأم.

ولقد تعرضنا إلى العوامل التى ترجع إلى الدول المضيفة فى حين أن من أهم عوامل الطرد التى تعود إلى الدول الأم، هى:

١- ضيق السوق المحلية الوطنية للشركات فى الدولة الأم.

٢- تباين واختلاف النظام الاقتصادى والسياسى المطبق.

٣- عدم استخدام المواد المحلية فى الدول الأم بكفاءة.

وفى ضوء ذلك نجحت الصين فى جذب الاستثمارات بفضل توافر مجموعة من العوامل التى من أهمها:

١- ان الاقتصاد الصينى أصبح فى طور الانطلاقة، وغدا ينمو بخطوات سريعة فى ظل زيادة المنتوج الوطنى.

٢- أن الاقتصاد الصينى أخذ فى الانتقال التدريجى من الاقتصاد التقليدى إلى الاقتصاد المتطور القائم على السوق بتدرج مرحلى.

٣- توافر مخزون هائل من المواد الخام الطبيعية.

٤- عدد السكان الضخم الذى صار يشكل أكبر سوق استهلاكية.

٥- توافر قدر كبير من العمالة الرخيصة التى أضحت تكتسب مزايا ابتكارية.

٦- الاستقرار السياسى وتداول السلطة بين قادة الصين دون صراعات.

٧- استقرار العملة المحلية (اليوان).

٨- تزايد الاحتياطى النقدى من العملات الأجنبية.

٩- ارتفاع معدل النمو الاقتصادى.

١٠- انخفاض تكاليف الانتاج بالاضافة إلى رخص الأجور.

١١- الحراك الاقتصادى المتميز فى ظل منح مزايا تفضيلية متميزة.

١٢- التوسع فى إنشاء المدن والمناطق الاقتصادية فى جنوب وشرق الصين..

وتتعدد العوامل الجاذبة للشركات إلى:

١- عوامل اقتصادية.

٢- عوامل اجتماعية وثقافية.

٣- عوامل بيئية محيطة بالسياسة القانونية.

٤- عوامل تكنولوجية ، وإن ظلت العوامل الاقتصادية فى مقدمة العوامل، لا سيما أنها تلعب الدور الجوهرى فى توجيه الشركات متعدية الجنسية ،وهذا العنصر يرتكز على قوة الاقتصاد ، والقدرة على المنافسة ، بالإضافة إلى مواجهة الظروف الخارجية.

وتلعب العوامل الاقتصادية دوراً أساسياً فى توجيه الشركات متعدية الجنسية ، ومن هذه العوامل:

١- درجة انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجى وقدرته على المنافسة فى الأسواق الدولية.

٢- مستوى النمو الاقتصادى.

٣- معدل تشغيل رأس المال.

٤- ارتفاع مستوى العائد على الاستثمار.

٥- الدخل القومى الإجمالى.

٦- حجم الاستثمار الأجنبى المباشر الوافد.

٧- توازن ميزان المدفوعات.

٨- موجات الاقتصاد من حيث النمو الكساد.

٩- تحرير التجارة الخارجية.

١٠- الحرية والمرونة فى انتقال رؤوس الأموال والعمالة الماهرة.

١١- سرعة الانتقال والاندماج والتحالفات والتكتلات فى الاقتصاد.

١٢- المنافسة فى مجال الانتاج والأعمال.

وتعد درجة النمو الاقتصادى عنصرا معززا لقدوم الاستثمار الأجنبى، كونه ضرورى لتوجيه الاستثمار، لأن الشركات ترغب دوما فى تحقيق أقصى الأرباح دون المساهمة فى زيادة القدرة على دفع الاقتصاد المضيف، لذا تعتبر درجة النمو الاقتصادى عنصرا هاما لجعل الاقتصاد المضيف منطقة جذب لاستمرار تدفق الاستثمار الأجنبى.

ويوجد عوامل تدعوا الشركات على الاستثمار فى الخارج، هى:

١- عوامل تتصل بالمزايا المكانية للدول المضيفة مثل اتساع حجم السوق واحتمال نموه وتوافر المواد الخام.

٢- عوامل تتعلق بالمزايا الاحتكارية التى تمتلكها الشركات متعدية الجنسية والتفوق التكنولوجى، وضخامة المبالغ المستثمرة على أبحاث التنمية، والتفوق التمويلى.

٣- عوامل تبرر الاستخدام الداخلى بالمزايا الاحتكارية للشركات مثل تحقيق أعلى الأرباح، وتخفيض التكلفة الخاصة بالمعاملات، وتحقيق أقصى استفادة من التراخيص وبراءات الاختراع، والحصول على أكبر قدر من زيادة الفرص التسويقية.

ولقد أوضح التقرير العالمى للاستثمار لعام ٢٠٠٢ والصادر عن الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والأونكتاد(UNCTD) أن نقاط القوة فى تنافسية الصين من حيث المناخ العام للاستثمار تتمثل فى الآتى[1]:

١- تسهيل تمويل وبدء المشروعات.

٢- الوقاية الأمنية للأفراد.

٣- جودة البنية الأساسية الكلية للاقتصاد.

٤- المزايا التنافسية للشركات العاملة فى الدولة من حيث العمليات الإنتاجية والعلاقات التجارية والتوجه الجيد نحو العملاء.

ووفقاً لتقرير الاستثمار العالمى لعام ٢٠٠٢، وضع تقرير الاستثمار الدولى أن هناك مجموعة من العناصر يمكن حساب المؤشر المحتمل لجاذبية أى دولة على الاستثمار الأجنبى المباشر، وهما:

- معدل زيادة الناتج المحلى.
- نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى.
- مساهمة الصادرات فى الدخل القومى.
- عدد خطوط التليفون بالنسبة لكل ألف نسمة.
- الاستخدام على البحوث التنموية (أبحاث التنمية كنسبة للدخل القومى).
- نسبة الطلبة الجامعيين بالنسبة لعدد السكان.
- مخاطر الاستثمار، غير أن التقرير أورد ثلاثة أسباب وراء تحسين وتراجع تدفق الاستثمار الأجنبى إلى أى بلد، وهى:
  - مدى الجاذبية من حيث مناخ الاستثمار وقوانين الدولة.
  - المهارات المناخية فى الدولة المضيفة ودرجة التعليم والتدريب.

(1) UNCTAD: Transnational Corporations and Export Competitve World Investment Report (New york/ Genf 2002)..

- الميزات النسبية التى لدى الدولة المضيفة وان كان الحافز (الربح)، هو المقوم الأول لقدوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة والشركات، بالإضافة إلى حجم السوق يأتى فى المقام الثانى ،والبحث عن الانتاج بتكلفة أقل وهذا ما جعل الصين مركز جاذب يتمتع بالعديد من المقومات التى تتمتع بها الصين.

فى حين يقسم الخبراء العوامل التى تؤثر على جذب الاستثمار الأجنبى والشركات، وهى:

١- المناخ الاستثمارى: مجموعة النظم الاستثمارية السائدة التى تؤثر فى قرار الاستثمار.

٢- المناخ الاجتماعى: وهو يتمثل فى مجموعة التغيرات السكانية والنقابات العمالية.

٣- المناخ السياسى: ويتمثل فى درجة استقرار الحكم والأحزاب السياسية والاستقرار السياسى.

٤- المناخ الاقتصادى: ويتمثل فى درجة تطور الاقتصاد ونظام البنوك والاستقرار العام فى أسعار الفائدة وأسعار الصرف، والتشريعات المنظمة للنشاط الاقتصادى وسهولة الاجراءات للحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل الجيد ودرجة استقرار القوانين المنظمة للاستثمار وتوافر الفرص الاستثمارية.

وهناك عوامل جاذبة خاصة بالشركات المتعدية، وهى:

١- استراتيجية الشركة الأم.

٢- استراتيجية البلد المضيف.

٣- الاستراتيجية التوفيقية.

ويرى الباحث بأن الاستراتيجية التوفيقية تعد أفضل استراتيجية يمكن اللجوء إليها من قبل الشركات عند اتخاذ قرارات الاستثمار الاجنبي في الخارج، لأن هذه النظرية تعد توليفة تجمع أفضل الاستراتيجيات والنظريات المتعددة من الايجابيات.

دوافع الشركات:

تتباين أسباب ودوافع انتقال رؤوس الأموال الدولية العابرة للقارات، فإذا كان الوفر في عنصر رأس المال يعد هو العامل الأساسي في حدوث عملية انتقال رأس المال (تدفقات رؤوس الأموال) فإن حجم الأرباح المحققة تبقى هي الدافع الأساسي من وراء الانتقال من دولة إلى دولة أخرى.

ويوجد عددٌ من الدوافع التي تدفع الدول الأم للشركات نحو الاستثمار في الدول النامية، وهي:[1]

١- الدوافع الأدبية: وهي دوافع يروجها المفكرون والكتاب في الغرب حيث يروجون بأنه على الدول الغنية مساعدة الدول النامية، إلا أن الدوافع الأخلاقية تعد غير موجودة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية، وإنما تذهب هذه الاستثمارات إلى الدول النامية وفقاً لدوافع مادية واقتصادية.

٢- الدوافع الاقتصادية: وهي تقوم على انعاش التجارة والصناعة وزيادة القدرات الانتاجية وسرعة دوران الآلات والتوسع في التصديرغير أنه بالمعادلة بين ما تمنحه الدول الأم للشركات من استثمار ومساعدات يبقى أقل من الأرباح المحققة لأن الهدف زيادة التراكم والتكوين الرأسمالي.

٣- الدوافع السياسية والاستعمارية: لأن الدول الأم للشركات متعدية الجنسية كانت هي المستعمر القديم للدول المضيفة قبل أفول الحقبات

(١) د. خليل محمد خليل عطيه: الاستثمارات الاجنبية المباشرة والتنمية. مجلة مصر المعاصرة عدد ٤٣٧ – ٤٣٨ (القاهرة: ١٩٩٤ ص ١٢٧ – ١٢٨

الاستعمارية من خلال ثورات التحرير الوطنى، وهذا ما يجعلنا نشك فى أهداف ودوافع الشركات الأم فى مساعدة الدول النامية المضيفة لتحقيق التنمية والاستقلال.

٤- الدوافع الداخلية: وهى التى تقوم على طبيعة النشاط الذى تمارسه الشركات والذى يدفعها للاستثمار عبر الحدود الوطنية ويتوقف هذا على نوع المنتج ومرونة الطلب، وكذا حجم السوق الداخلى الذى يتوقف على عنصرين، هما عدد السكان، وكمية الاستهلاك، وهذا ما يعنى عدم استيعاب السوق الداخلى للانتاج، غير أن السوق الصينى قوامه ١,٣٢٠ مليار نسمة، وحجم السوق يؤدى إلى حدوث انكماشه أو زيادة فى العملية الانتاجية، وما لم يتم الاتجاه إلى خلق منافذ استثمارية واستهلاكية فى الخارج تتوقف عجلة الإنتاج، ويوجد دافع لدى الشركات يعود إلى سوق العمل فى الداخل، لا سيما أن الدول المتقدمة تعانى من ندرة عنصر العمل بالإضافة إلى الرغبة فى النمو والمنافسة والرغبة فى البقاء والاستمرارية.

٥- الدوافع الخارجية: وهذه الدوافع غالباً ما تنبع من البيئة الخارجية التى تعمل فيها الشركات وذلك لامتلاك السوق العالمية والسيطرة على التجارة الدولية وممارسة السيطرة والاحتكار فى السوق الدولى والاضطلاع على التطورات التكنولوجية للشركات المنافسة فى مجال عمليات البحوث والتطوير.

ومن النظريات الخاصة بدوافع الاستثمار الأجنبى:-

١- نظرية التحركات الدولية لرأس المال، وتقوم هذه النظرية على اختلاف أسعار الفائدة، لأن أسعار الفائدة فى الدول النامية غالباً ما تذهب إلى الارتفاع بالمقارنة بالدول المتقدمة التى تنخفض بها أسعار الفائدة، إلا أن

هـذه النظـريـة لم تـدرك أن عامـل الربحيـة لـيس هـو العامـل الحاسـم فـى اتخاذ قرار الاستثمار فى الخارج[1].

٢- نظريـة المنشـأة الصـناعية: وهـذه النظـرية تقـوم علـى المزايـا الاحتكاريـة وشـبه الاحتكاريـة، والاسـتفادة مـن ظـروف السـوق الخـارجى وتطبيـق التمييز السعرى فى ظل اللجوء إلى التكامل الأفقى لتخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات، فى الوقت الذى تمتلك الـدول المتقدمـة الصـناعات التـى تتمتـع بنمـو سـريع تكنولوجيـاً فـى حـين هـرولـت الشـركات العالميـة إلى تصفية الكثير من أعمالها فى أوروبا والدول الأم المتقدمة.

وتتطـور دوافـع الشـركات متعديـة الجنسـية عنـد قيامهـا بالاسـتثمار فـى الدول النامية المضيفة إلى اشباع خمس حاجات أساسية، هى[٢]:-

١- الحاجة إلى الأسواق الأوسع.

٢- الحاجة إلى كفاءة انتاجية أكبر.

٣- الحاجة إلى المواد الخام.

٤- الحاجة إلى المعلومات التقنية.

٥- الحاجـة إلى تقليـل المخـاطر مـن خـلال تنويـع الانتـاج وتوزيعـه قطاعيـا وجغرافياً، ولذا غدت الشركات ترتبط بطريقة أو بأخرى ارتبـاط طويل الأمد بالاقتصاديات النامية.

(1) Hymer stephen: The International Operations of National Firms, Astudy of Direct Foreign Investment Second Printing of Technology, (New York: William Marrow and Company, 1977).. pp. 6-7.

(٢) د. مصطفى السعيد: الشركات متعددة الجنسية فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص ص ٣٢-٣٥.

ومن أهم الدوافع التى صارت تحرك الشركات نحو الاستثمار فى الدول النامية المضيفة[1]: -

- تخطى حواجز التعريفات الجمركية وقيود الاستيراد واللوائح المحلية التى تفرضها الدول النامية على التجارة الدولية.
- تخفيض تكاليف النقل العالية والاستفادة من نفقة الانتاج الأقل.
- الاستفادة من الحوافز التى تقدمها أو تعرضها الحكومات فى الدول المضيفة.
- تعزيز القوة الخاصة بالشركة فى الأسواق العالمية و اكتساب عملاء جدد.
- الاستفادة من المهارات الأجنبية الفنية والنخب والعقول التخطيطية.
- الاستفادة من مشروعات البنية الأساسية للدول الأجنبية المضيفة.
- الخوف من استحواذ الشركات المنافسة على الأسواق الجديدة فى الدول الأجنبية المضيفة.
- الرغبة فى تجنب القيود الداخلية للدول الأم.

ومن الأهمية بمكان فقد أصبحت السوق الصينية مركز الجاذبية للاستثمار الأجنبى فى آسيا بعد أن تخطى الاقتصاد الصينى الوضع التقليدى وانفتح على العالم فى ظل توافر مخزون هائل للمواد الخام، وعدد السكان الضخم، وتوافر قدر كبير من العمالة الرخيصة، فى ظل المحافظة على معدلات نمو مستقرة لا تقل عن ٨٪، فى ظل زيادة الصادرات الصينية بنسبة ٥,٦٪. سنوياً.

(١) هيل عجمى جميل: الاستثمار الأجنبى الخاص فى الدول النامية – الحجم والاتجاه والمستقبل (أبوظبى: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٩)،، ص ١٧.

ويوجد دوافع تحفز الاستثمار الأجنبى والشركات على القدوم للاستثمار فيما بين دولة وأخرى مرتبة حسب الأولويات:

- الاستقرار السياسى للبلد المضيف.
- الخوف من فقدان السوق الأجنبى.
- اظهار الحكومات المضيفة الاتجاهات الطيبة نحو المستثمرين والشركات المتعدية.
- توافر العمالة المدربة والرخصية.
- امكانية الحصول على رؤوس الاموال من مصادر التمويل المحلية.
- الاستفادة من فرص تحقيق الأرباح العالية.
- تحقيق أغراض سياسية غير معلنة..

المحددات المؤثرة على تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر فى الصين:

لا تزال الشركات متعدية الجنسية تلاقى صعوبات ومحددات لدى قدومها إلى الدول النامية عامة والصين بصورة خاصة، وتتعدد المعوقات والمحددات بما ترتب عليه تقيد حركة رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة عبر الدول المضيفة وتتمثل فى مخاطر غير تجارية يأتى على رأسها الاضطرابات والحروب العسكرية أو الحروب الأثنية والطائفية الداخلية للدول، ناهيك عن القيود التى تضعها الدول المضيفة على الصرف الأجنبى وتقييد حرية المستثمر فى تحويل أرباح استثمارية إلى الدول الأم، بالإضافة إلى لجوء بعض الدول المضيفة للاستيلاء على المشروع الاستثمارى عن طريق تأميمه أو حرمان المستثمر من حقوقه أو سلطاته على المشروع وعوائده، وهذا ما يمكن ادراكه ضمن بوتقة المخاطر السياسية للاستثمار[1].

(1) World Bank: Multinational Investment , (1962), pp. 7-9.

وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد اختلالات إدارية ومعوقات تنظيمية وغيبة للمناخ الملائم للاستثمار مما يؤدى إلى هروب رؤوس الأموال الوطنية بطرق مشروعة وغير مشروعة للاستثمار فى الخارج، لا سيما أن المناخ العام للاستثمار فى عدد من البلاد يتغير من دولة لأخرى وهذا يرجع إلى[1]:

١- غموض السياسة الاستثمارية والضريبية إزاء الاستثمار الأجنبى المباشر.

٢- البيروقراطية المتخندقة التى عملت على طرد الاستثمار.

وتتعدد المحددات المؤثرة على الاستثمار الأجنبى المبشر حيث يوجد أنواع مختلفة من المحددات، وهى:

١- المحددات السياسية والقانونية والتى تتمثل فى مدى الاستقرار السياسى وغيابه، ومرونة قواعد الدخول إلى الدول المضيفة ،وكذا الاستقرار التشريعى ومدى قدرة التشريعات والقوانين المنظمة، والاتجاهات المعارضة ومخاطر التعرض للتأميم والمصادرة[2].

٢- المحددات الاقتصادية والتى تشتمل على درجة الثقة فى الاقتصاد ودرجة المخاطرة فى رأس المال، ومدى القدرة التنافسية وقواعد المنافسة، ووجود الأسواق الملائمة بالإضافة إلى حوافز الاستثمار ومعدل النمو المرتفع، وتوافر عنصر العمل الجيد والرخيص، ومعدل الصرف الأجنبى، ومدى درجة انفتاح الاقتصاد، وطبيعة السياسات المصرفية والتمويلية، ومعدل التضخم، وأخيراً الوفر فى عناصر الإنتاج..

ومن المعوقات والمحددات التى تواجه الاستثمار الأجنبى المباشر فى الصين والتى توصل إليها الباحث، هى:

١- ضعف قوة العملة المحلية.

---

(١) د. سعيد النجار: تجديد النظام الاقتصادى والسياسى فى مصر، ط١(القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٧).، ص ص ١٧٠-١٧١.

(٢) دانييال بورشتاين: التنين الأكبر، مرجع سابق، ص ٧٥.

٢- فرض بعض القيود على حرية خروج رأس المال نتيجة عوائد الاستثمار.

٣- عدم سماح التشريعات القانونية المحلية بحرية تنفيذ عمليات الشركات فى العديد من المشروعات أو النشاطات بما يحقق أهداف الاستثمار والشركات.

٤- فرض رقابة على أسعار المنتجات التى تنتجها الشركات المتعدية، بالإضافة إلى وسائل الرقابة التى تمارسها الصين على الشركات لمنع انخفاض الاحتياطى النقدى من العملات الناتجة عن نشاط الشركات.

٥- تخفيض قيمة اليوان (٣)، بالرغم من أن تخفيض قيمة العملة يؤدى إلى زيادة الصادرات إلا أنه يؤدى إلى تحمل المستثمرين العديد من المخاطر التى لم تكن فى حساباتهم عند القدوم للاستثمار فى الصين، ومن هذه الآثار:

- ارتفاع أسعار الواردات نتيجة لارتفاع سعر الصرف، ومن ثم قلة العوائد والأرباح التى يحصل عليها المستثمر والشركات.

٦- عدم الاستقرار النقدى فى ظل عدم التقدير الحقيقى لأسعار الصرف بين العملات[1].

٧- تفشى العديد من حالات الرشوة والفساد التى أعلن عنها فى الدوائر المتعلقة بالاستثمار.

٨- عدم توافر المعلومات الكافية للمستثمر وقلة درجة الشفافية.

٩- طول إجراءات التقاضى وارتفاع تكاليفها.

١٠- استخدام حجماً من الموارد الانتاجية المحلية وتوظيف أعداد كبيرة من العمال المحليين.

١١- تحديد حجم الصادرات وكميات الاستيراد.

(1) Nichalas R. Lardy: Faring Trade and Economic Reform (New York: University Press, 1992). pp. 24-26.

١٢- غموض بعض أحكام التشريعات فى ظل وجود تعارض بينها أحيانا فى ظل بطء إجراءات التقاضى أو الفصل فى الدعاوى القضائية وصعوبة تنفيذ الأحكام القضائية.

١٣- انتشار حالات التقليد والاقتباس لانتاج الشركات متعدية الجنسية فى الصين مما يؤدى إلى تحمل الشركات العالمية خسائر فادحة.

١٤- عدم التقيد باحترام حقوق الملكية الفكرية والعلامات التجارية من قبل الشركات الصينية.

١٥- عدم مرونة سوق الأوراق المالية فى الصين نتيجة القيود التى تفرضها الصين على البورصات تخوفا من حدوث أزمة مالية.

١٦- ارتفاع تكلفة الائتمان من البنوك الصينية وعدم الحصول على قروض بشروط ميسرة.

١٧- عدم كفاية مصادر التمويل وخدمات التأمين وتقييد منح الائتمان.

١٨- عدم استقرار اسعار الفائدة.

١٩- انخفاض القوى الشرائية فى السوق الصينى نتيجة لارتفاع نسب الادخار المحلى فى الصين، لذا يرى الباحث أن التقاليد التاريخية والثقافة الكونفوشية التى تغذى عليها الشعب الصينى وعاش فى كنفها منذ القدم كانت ولا تزال تميل إلى حث الشعب الصينى على عدم الاسراف فى الاستهلاك والحث على الادخار.

٢٠- عدم دخول البنوك الأجنبية للعمل فى السوق الصينى بحرية إلابحلول عام ٢٠٠٦[1].

(١) أحمد جمال عبد العظيم: استراتيجية الصعود الصينى، مرجع سابق، ص ٩٤.

الفصل الثالث

تأثير الشركات متعدية الجنسية على المقومات الاقتصادية في الصين

١- الاستثمار الأجنبى المباشر ودور الشركات فى الصين.

٢- دور الشـركات متعديـة الجنسـية فـى تطـور المدن والمنـاطق الاقتصـادية الخاصة.

٣- دور الشركات متعدية الجنسية فى العمالة بالصين.

٤- أثر الشركات متعدية الجنسية على التجارة الخارجية فى الصين.

٥- دور الشركات متعدية الجنسية فى نقل التكنولوجيا للصين.

الفصل الثالث

تأثير الشركات متعدية الجنسية على المقومات الاقتصادية فى الصين

الاستثمار الأجنبى المباشر ودور الشركات:

الاستثمار: هو كفاءة استخدام المدخرات فى تكوين الاستثمارت التى يمكن من خلالها خلق طاقات انتاجية جديدة من سلع وخدمات بهدف زيادة القدرات الإنتاجية، والعمل على تجديدها وتطويرها، وهذه السلع لا تشبع الاستهلاك فحسب وإنما تسهم فى إنتاج سلع رأسمالية وسيطة لا غنى عنها فى أية عملية إنتاجية.

أو هو تلك المشروعات التى يمتلكها أو يقيمها أو يديرها المستثمرون الأجانب (أو الشركات متعدية الجنسية) عن طريق الملكية الخاصة والكاملة لمشروع ما أو فرع من الفروع أو الشركات المنتسبة أو من خلال الاستثمار المشترك مع رأس المال الوطنى المضيف، والذى من خلاله يعطى له حق الإدارة بالإضافة إلى إقامة مشروعات إنتاجية جديدة أو استثمارات إحلالية فى المشروعات القائمة.

ولا يعد الاستثمار الأجنبى المباشر مجرد عملات أجنبية تساهم فى سد الفجوة الادخارية أو فجوة الصرف الأجنبى كما هو الحال فى المنح والقروض الأجنبية، وإنما يكمن فى تقديم الآلات والمعدات بالإضافة إلى أرقى الأساليب الفنية والتقنيات والمعارف التكنولوجية، فى حين يعرف الخبراء بأنه الزيادة الصافية فى رأس المال الحقيقى ومن عناصره [الأرض، المعدات، المبانى، الآلات، السلع الرأسمالية والأصول الإنتاجية، بالإضافة إلى كافة السلع

والخدمات المنتجة أو الرأسمالية الجديدة، والنقد الأجنبى الحر أو الخاص القادم من الخارج. [1]

ويعرفه صندوق النقد الدولى بأنه عبارة عن حصول مشروع محلى مضيف فى اقتصاد ما على حصة ثابتة فى شركة أو مشروع موجود فى اقتصاد آخر، فى ظل علاقة طويلة الأجل على أن يتحكم المستثمر الأجنبى فى حق إدارة المشروع أو ضمان المشاركة فى الإدارة، وهذا النوع غالباً ما تسعى الدول النامية المضيفة لاجتذابه، وهذه الاستثمارات قد تكون مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبى سواء كان هذا المستثمر شخصاً طبيعياً أو كياناً معنوياً، فى بلد مضيف، ومن ثم فإن مفهوم الاستثمار يقصد به رؤوس الأموال الدولية وانتقال القوة الشرائية من بلد لآخر، لا سيما أنه يعد الجزء التكميلى فى الجانب المالى لأية دولة[2].

ويقصد بالاستثمار الأجنبى المباشر صافى تدفقات الاستثمارات الأجنبية والتى تعبر عن المعادلة الآتية:

صافى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة =

تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرةالداخل – تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارج

ويعد الاستثمار الأجنبى المباشر أهم مصادر التمويل الخارجى للتنمية الاقتصادية، ويتوقف سبل الرقابة على هذا الاستثمار حسب مصدر الملكية الأجنبية بدرجات متفاوتة أو درجة المشاركة، وأن كان الخبراء يرون أن الاستثمار الأجنبى وحده لا يحقق التنمية، إلا فى ظل ضرورة تدبير مصادر

(١) د.خليل محمد خليل عطيه (الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية) مرجع سابق. مجلة مصر المعاصرة العدد ٤٣٧ – ٤٣٨ القاهرة ١٩٩٤ ص ١٢٥ – ١٢٧

(٢) د. محمد ذكى الميسر: العلاقات الاقتصادية الدولية (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٠).، ص ص ٧٥-٧٦.

الاستثمار الوطنى بالقدر اللازم لتحقيق هذه التنمية ومتطلباتها فى ظل دراسة حجم الاستثمارات الأجنبية المطلوبة[1].

ويعتبر تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر سببا من أسباب بروز السيطرة الاحتكارية التى تعد من أهم الأدوات فى يد الدول الرأسمالية لسيطرتها على دول الجنوب المتخلفة اقتصاديا، على الرغم من أن هذا النوع من الاستثمارات يؤدى إلى تعدد المميزات والايجابيات على عكس رأس المال القادم فى صورة قروض كونه يظل محفوفا بالمخاطر، وتتوقف هذه الايجابيات رهن تعديل السياسات الاقتصادية من تشريعات وعماله وارتفاع مستوى الادارة والخبرة المحلية والأهم من كل ذلك ارتفاع القدرة التكنولوجية فى المقام الاول[2]، شرط وجود كم هائل من المبتكرين والمبدعين والأكفاء المدربين.

ويذهب عددٌ من الخبراء إلى أنه يقصد بالاستثمار من منظور التحليل الاقتصادى الكلى تحويل الأصول النقدية فى الاقتصاد القومى إلى أصول مادية تساهم فى زيادة الانتاج المحقق، فى ظل عدم وجود قواعد ثابتة تحكمه سواء كان مباشراً أو غير مباشر، أو كان يقوم به القطاع الخاص أو الحكومى أو جنسية وطنية أو أجنبية.

وادراكاً للأهمية الخاصة بتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بذلت الدول النامية المضيفة جهوداً غير عادية لاستقطابه من خلال تهيئة المناخ المناسب ومنحه الحوافز والاعفاءات، إلا أن هذا الدور يبقى دون جدوى من الدول المضيفة ما لم تعمل هذه الدول على توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية بما يمكن أن تساهم فى دفع عجلة التنمية وارتفاع معدل النمو، وإن كان الجانب الأكبر من هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى أرجاء العالم

---

(١) د. جمعه محمد عامر:التجارة الخارجية وتنظيم الاقتصاد الدولى، مرجع سابق، ص ص ٣٠٩-٣١١.

(٢) د.أسامة الباز وآخرون: مصر فى القرن الـ ٢١ (القاهرة: مركز الأهرام الاستراتيجي للترجمة والنشر، ١٩٩٩).، ص ٩٢.

تتم أغلبها عبر الشركات متعدية الجنسية، لا سيما أنه يرافق هذه التدفقات تقنيات وخبرات ومعارف تنظيمية وإدارية وهذا حتماً يتوقف على مدى مساهمة هذه المقومات فى دفع أطر التنمية الاقتصادية[1]، فى حين أن الدول النامية المضيفة لا تستطيع الاستثمار فى المعدات الرأسمالية الضخمة نظراً لصغر وقزمية حجم السوق[2] الداخلى بها.

وإذا كانت الدول المضيفة تهدف من وراء عنصر رأس المال الأجنبى سد الفجوة التمويلية بين الاستثمار المحلى والادخار المحلى، حيث يوجد اتساع فى الفجوة بين الاستثمارات المطلوبة للتنمية والمدخرات المحلية المتاحة نظراً لعدم كفاية التمويل المحلى، ويمثل الريح الحافز الجوهرى والمحرك الرئيسى للاستثمارات وتحقيق الاندماج الأفضل فى النظام الرأسمالى المتعولم، فى الوقت الذى لم تعد الدول النامية المضيفة تخشى سيطرته السياسية أو التخوف من التبعية الاقتصادية، كما كان يحدث فى السابق أبان الحقبات الاستعمارية.

ويحدث الاستثمار عندما يمتلك المستثمر الأجنبى ١٠ ٪ أو أكثر من حصة المشروع أو أسهمه العادية[3]، لذا فإن الاستثمار الأجنبى يعد بمثابة الاضافة الحقيقية للثروة المتراكمة كونه يؤدى إلى زيادة رأس المال فى صورة وحدات صناعية أو انتاجية[4]، ويعد الاستثمار من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية فهو يؤدى إلى زيادة الإنتاج والتصدير وزيادة فرص العمل ومصدر من مصادر توليد الدخل لأفراد المجتمع سواء عن طريق الأجور التى يحصل عليها العمال، أو الأرباح التى يحصل عليها المستثمرون، وهذه الاستثمارات لا تنشأ نتيجة التغير فى سلوك الانفاق للمستهلكين بقدر ما تنشأ نتيجة التغير فى السلوك الاستثمارى لرجال الأعمال والشركات متعدية الجنسية.

---

(١) د. طلعت الدمرداش: الموارد الاقتصادية (الزقازيق: مكتبة القدس، ٢٠٠٤).ص ص٣٦١-٣٦٢.

(٢) د. مدحت العقاد:التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ١٠٠.

(٣) خالد سعد زغلول حلمى:الاستثمارات الأجنبية فى ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٨٨.، ص ص ١١٢- ١١٥.

(4) Thomzes E: Copeland Financia Theory and Policy adison Wesley Publishing , (New York: Basic books, 1997)., p. 109.

وإذا كان الاستثمار الأجنبى المباشر هو كل ما ينفق من أجل تمويل أو إنشاء مشروع جديد أو التوسع فى مشروع قائم فعلاً وزيادة الطاقة الإنتاجية ولا يمكن اعتبار شراء أراضٍ أو منزل أو مصنع قائم وموجود صورة من صور الاستثمار من وجهة نظر الاقتصاديين كونها لا تخرج عن أنها سوى انتقال أصل من ذمة مالية إلى ذمة مالية أخرى، ومن ثم لا يترتب على ذلك زيادة فى مقدار الأصول التى تضاف إلى الاقتصاد القومى[1]، كما أن شراء القيم المنقولة للأسهم والسندات وإن ا عتبر القائم به مستثمر إلا أن بعض الخبراء لا يصنفه على أنه استثماراً حقيقياً إلا إذا استخدمت حصيلة تلك القيم المنقولة فى خلق رأس مال جديد ومنتج.

ويذهب الاقتصاديون إلى أن الاستثمار الأجنبى يعد من أهم أبواب تغطية العجز فى المدخرات المحلية وتفادى اللجوء إلى زيادة العجز فى الموازنة العامة[2]، ولقد ظل تقييم دوره فى الدول النامية المضيفة على أنه من أكثر الموضوعات المثيرة للجدل حيث يرى فريقٌ أنه من أكثر العوامل التى تؤدى إلى الاضرار بالاقتصاديات النامية فى حين يراه فريقٌ آخر بأنه من أهم السبل التى تؤدى إلى الاسراع بعملية التنمية الاقتصادية وارتفاع مستويات المعيشة للأفراد فى هذا الاقتصاد[3]، ويتألف الاستثمار الأجنبى المباشر من أربعة نشاطات، هى:

١- نقل رأس المال من دولة إلى أخرى.

٢- سيطرة مستثمر أجنبى أو شركة أجنبية على سياسات الانتاج والإدارة.

٣- حمل تكنولوجيا ومعارف تستثمر عبر عمليات خارجية.

(١) د. فرجاد محمد على الأهون: اقتصاديات الطاقة والبترول (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٠)،، ص ص٧٥- ٨٨.

(٢) د. مصطفى السعيد: الاقتصاد المصرى وتحديات الأوضاع الراهنة (القاهرة: مكتبة الأسرة، ٢٠٠٣)،، ص٢٤.

(٣) د. نبيل حشاد: الجات ومنظمة التجارة العالمية (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة،٢٠٠٠)،، ص ١٣٥.

٤- يشكل تدفقات مالية تدخل فى عمليات يشتمل عليها ميزان المدفوعات.

ويعد الادخار عنصراً مهم من عناصر التمويل الداخلى للتنمية، وهو القدر الذى لم يوجه الاستهلاك فى الدخل، وإذا كانت الزيادة فى المدخرات فى الدول الرأسمالية أدت إلى ارتفاع معدل التراكم الرأسمالى عن طريق الأرباح التى يتقاضاها أصحاب رؤوس الأموال مقابل استخدام أموالهم وتوظيفها فى النشاط الإنتاجى، وهذا ما أدى إلى زيادة رغبتهم فى الاستثمار، أما فى الدول الاشتراكية فإن معدل التراكم الرأسمالى يرجع فى الأساس إلى ارتفاع الأرباح فى المشروعات العامة واستخدام حصيلة الضرائب السيادية فى تمويل الخطط الاقتصادية، أما فى الدول النامية فإن نصيب الريع فى الدخل القومى غالباً ما يؤدى إلى ارتفاع دخول طبقة الملاك التى تتسم بالانفاق الكبير فى الاستهلاك وخاصة الترفى أو التفاخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبى المباشر لعب دوراً حاسماً فى تدعيم التحول من اقتصاديات التخطيط المركزى إلى اقتصاد السوق مما أدى إلى زيادة فرصة هذه الاقتصاديات فى التعاون والاندماج مع الاقتصاد الكونى، والاسهام فى دفع عجلة التنمية عن طريق نقل التكنولوجيا، وخلق عدداً من الوظائف للحد من مشكلة البطالة[1] بالإضافة إلى الاستعاضة عن كافة أوجه الاقتراض بالدين، وخاصة فى المراحل الاولى للتنيمة، نظراً لما تعانيه الدول النامية من عدم القدرة على التصدير فى ظل العلاقات الاقتصادية الدولية.

إلا أنه يجب على الدول النامية وضع ضمانات لامكانية جذب الكثير من الشركات والاستثمارات عن طريق الآتى[2]:-

(١) اياد محمد عطية: محددات الاستثمار الأجنبى المباشر وأساليب تشجيعه، مرجع سابق.ص ٥٠

(٢) جويل بيرغستان، زياو مانج شين: الاستثمار الاجنبى المباشر فى الدول النامية- الإنجازات والمشكلات، مجلة التمويل والتنمية مجلد ٣، عدد ٤ (ديسمبر ١٩٩) ص. ص ٧ – ٨.

١- إزالة العقبات التى تحد من دخول المستثمرين أو الاستثمار الأجنبى السوق النامى.

٢- تقديم كافة الضمانات والحماية القانونية.

٣- اتباع نظام الترويج الاستثمارى.

اتخاذ خطوات فعالة لتحرير نظام الصرف الأجنبى، فى حين يوجد أسباب تؤدى إلى تحول المستمثرين بأموالهم إلى أحد الأسواق[1].

ومن شروط قيام الاستثمار الأجنبى المباشر:

١- توافر مزايا احتكارية يمتلكها المستثمر أو الشركة.

٢- المزايا المكانية والامكانات الموجودة فى الدول المضيفة.

٣- إمكانية التعايش مع البيئة الأساسية.

٤- تطوير المنتجات الصناعية والقتنية ذات الربحية.

٥- اقامة مشروعات أجنبية مشتركة لتطوير صناعات التجميع، لأن الاستثمار الأجنبى يعد انتقائياً للغاية كونه يفضل الأسواق الواسعة وامكانات بشرية وطبيعية[2].

ومن مقومات الاستثمار الأجنبى فى الدول النامية:

١- معدل استغلال الطاقة الإنتاجية.

٢- معدل توافر عناصر الإنتاج من المواد الخام الطبيعية.

٣- مدى توافر الكفاءة الفنية والبشرية.

٤- نمط توزيع الاستثمارات فيما بين القطاعات.

(١) محمد عبد المطلب البدوى: محددات تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى أسواق رأس المال الناشئة وأثرها على المتغيرات الاقتصادية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٢.، ص ص ١٠٠- ١٠٥.

(٢) د. فؤاد مرسى: الرأسمالية تجدد نفسها، مرجع سابق، ص ١٣٢.

٥- استكمال البنية الأساسية لخلق بيئة مواتية.

ولقد مر الاستثمار الأجنبى المباشر بثلاثة مراحل هامة، هى:

١- المرحلة الأولى: الاتجاه نحو الحصول على المواد الخام والاستخراجات البترولية.

٢- المرحلة الثانية: فتح الأسواق فى الدول النامية أمام الشركات العالمية والاستثمارات الأجنبية.

٣- المرحلة الثالثة: انتاج سلع وخدمات لحساب الشركات الأم من خلال فروعها المنتشرة واعادة تصديرها إلى الدولة الأم من خلال الاستفادة من عناصر الإنتاج الوفيرة والعمالة المنخفضة الأجر، وذلك من أجل خفض أسعارها عند تصديرها للدولة الأم، وهذا يؤدى إلى جعل الاقتصاد النامى يدور فى خدمة الاقتصاد المتقدم، ولذا أضحت الدول النامية تساهم فى تطور الانتاج الخاص بالدول المتقدمة بصورة غير مباشرة.

وتوجد عدد من الحقائق عن الاستثمارات القادمة إلى الدول النامية عبر الشركات الأجنبية، وهى:

١- أن الاستثمارات الوافدة إلى الدول النامية لا تزيد عن ٢٥ ٪ من جملة الاستثمارات العالمية غير أنها ارتفعت فى بداية الألفية الثالثة إلى ٣٦ ٠/٠.

٢- أن ٨٥ ٪ من الاستثمارات الوافدة إلى الدول النامية تأتى من ٧ دول، أمريكا وباقى الدول الصناعية.

٣- تذهب الاستثمارات إلى القطاع التحويلى فى الدول حديثة التصنيع بينما تذهب إلى الاستخراجى فى دول الشرق الأوسط.

٤- الاتجاه السائد فى الدول النامية الذى يقدم الامتيازات والاعفاءات و المنح والمزيد من التنازلات والتى غالباً لا تخدم مصالح الدول النامية فى الأجل الطويل ويقوض عوائدها وأرباحها.

٥- اتجاه الاستثمارات إلى الدول النامية إلى قطاع الصناعات والخدمات وخاصة الصناعات الغذائية والوجبات السريعة أدت إلى زيادة الاستهلاك، ومحصلة ذلك زيادة الاختلال فى موازين المدفوعات.

٦- مثلت الاستثمارات المقدمة من الشركات بـ ٣٢ ٪ من الاستثمارات العالمية عام ١٩٧٢ وهى اليوم تتحكم فى أكثر من ٨٠ ٪ من الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر العالم، وتستحوذ الدول المتقدمة على الشركات وتحظى أمريكا بالنصيب الأكبر، وتساهم الدول المتقدمة بـ ٨٤ ٪ من الانتاج العالمى بينما تساهم الدول النامية بـ ١٦ ٪ من الانتاج العالمى..

ومن أسباب زيادة تدفق الاستثمار الأجنبى حديثا إلى الدول النامية يرجع إلى[1]:-

١- اتباع الدول المتقدمة سياسة مرنة تجاه الاستثمارات.

٢- اتجاه بعض الشركات إلى تدويل عملياتها الانتاجية بفعل زيادة القوة الشرائية والطلب على منتجاتها.

٣- بروز دور بعض المؤسسات المالية والنقدية الدولية كالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى وصناديق التمويل التابعة للمنظمة الدولية وبروز دور منظمة التجارة العالمية التى ولدت من رحم الجات، إلا أن مدى الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة فى الدول النامية لا بد أن يتحدد على ضوء حساب التكلفة العائد لتلك الاستثمارات وآثارها الايجابية على التنمية الاقتصادية، لذا مثلت مشكلة التمويل ولا تزال العقبة الأولى فى سبيل التنمية.

(١) تقرير التنمية فى العالم (١٩٩٤)، ص ٦٢.

ولا بد من أن تقوم الدول النامية المضيفة بدراسة عدة نقاط قبل أن تتخذ قرار السماح للاستثمار بالدخول، وهى:

١- التحليل القياسى للاستثمار الأجنبى فى الدول المضيفة.

٢- حجم المكاسب المتوقعة عن قدوم الاستثمار.

٣- تقرير الآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة إذا ما قررت الدولة المضيفة فرض ضرائب على الاستثمار لتقيده أو مساندته وتشجيعه.

نظريات الاستثمار الأجنبى المباشر:

تتعدد النظريات التى تحكم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن هذه النظريات: (١)

١- النظرية الكلاسيكية: والتى ترى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوى على الكثير من المنافع للدولة المستثمرة دون الدولة المضيفة وهذا يرجع إلى:

- عودة العوائد والأرباح المتولدة عن الاستثمار إلى الدولة الأم ولا يتم اعادة استثماراتها فى الدول المضيفة.
- أن الشركات، والاستثمارات لا تسعى لنقل التكنولوجيا الملاءمة لمتطلبات التنمية فى الدول المضيفة.
- ضعف حجم الاستثمارات الوافدة بدرجة لا تبرر حجم الاعفاءات المقدمة، ومن روادها ماركس – انجلز – ادم سميث – كنز – كارل ماتهايم.
- التأثير الضار على توزيع الدخول واتساع الفجوة الطبقية بالاضافة إلى خلق نوع من التبعية القائمة على بروز دور الطبقية الاقتصادية.

(١) د. سامى عفيفى حاتم: نظرية التجارة الخارجية (القاهرة، مكتبة عين شمس ١٩٨٤ ص ٢٦١

٢- النظرية الحديثة للاستثمار، وهى تقوم على افتراض أنه يجمع طرفى الاستثمار علاقات مصالح مشتركة لأن كليهما يعتمد على الآخر بما يحقق أهدافه، ويرى الخبراء أن الاستثمار يعد فرصة للدول المضيفة لتحقيق المزيد من الفوائد والعوائد، مثل:

- خلق علاقات اقتصادية بين القطاعات الانتاجية بما يحقق التكامل والاندماج الاقتصادى.
- نقل التقنيات الحديثة وزيادة الصادرات والحد من الواردات وتحسين ميزان المدفوعات.
- خلق أسواق جديدة للتصدير تقوم على تكافؤ الفرص، والمساهمة فى تدريب الكوادر البشرية.

٣- نظرية دورة حياة المنتج: حيث الميزة النسبية التى تستمد من الفروق أو الوضع شبه الاحتكارى للشركة الأجنبية متعدية الجنسية[1]، حيث أن الشركات الأجنبية قد تحول عملياتها وأنشطتها من دولة إلى دولة أخرى عندما تشتد المنافسة فى أحد الأسواق بما يقلل من حجم الارباح، أو أن الشركة تفضل الاستثمار فى الدولة الأم طالما تحقق الأرباح وإذا لم يتحقق ذهبت إلى أحد الأسواق النامية.

٤- نظرية الاستثمار العضوى، وهى تقوم على أن الشركة تستثمر فى الخارج لتعزيز موقعها الاقتصادى فى الأسواق المضيفة لتحقيق الاستمرارية والنمو العضوى.

٥- النظرية السلوكية للاستثمار: والتى تقر بأن الاتجاه بالاستثمار فى الخارج يتوقف على مدى حوافز الفرصة المتاحة أو حجم الحوافز والسياسات. التى تفرضها الدول المضيفة من سياسات مالية ونقدية للوصول إلى أقصى حد من الربحية.

---

(١) د. جوده عبد الخالق: الاقتصاد الدولى (القاهرة: دار النهضة العربية ١٩٧٨ صص ٣-٤

٦- نظرية منطقة العملة: وهى تقوم على مخاطر الصرف الأجنبى وتقسيم الدول حسب سوق العملة وانخفاض معدل سعر الصرف بما يعزز استراتيجية الشركة على الاستثمار.

٧- النظرية الماركسية، وهى تقوم على فكرة المركز والأطراف وأن الرأسمالية هى الامبريالية التى تسعى إلى السيطرة الاحتكارية وإلى الأسواق المضيفة من أجل تصريف منتجاتها وسلب ثرواتها.

٨- نظرية عدم كمال المنافسة، وهى تفترض غياب المنافسة الكاملة فى الدول المضيفة وعدم قدرة الشركات المحلية فى تلك الدول على المنافسة للشركات العابرة من حيث الفروق الاقتصادية والتكنولوجية.

٩- نظرية ملكية المزايا الاحتكارية، حيث أن الشركات دائماً ما ترتكز فى نشاطاتها على المزايا الاحتكارية[1]، التى تتمتع بها بما يحقق لها الأرباح العالية من خلال الاعتماد على تطور التجارة الدولية وسياسة التمييز السعرى لا سيما أن الأرباح فى الخارج تعد أفضل من الاستثمار فى الدول الأم نظراً لانتفاء التكاليف الإدارية والتدخلات الحكومية من قبل الدولة الأم.

١٠- نظرية تكوين الأسواق عبر الحدود الوطنية، وهى تهدف من الاستثمار التوسع الخارجى لتكوين الأسواق عبر الحدود، والعمل على دمج الأسواق المضيفة فى الاقتصاديات المتقدمة لخدمة مصالح الشركات الأم والدول الأم.

١١- النظرية التكنولوجية أو عناصر الانتاج الحديثة القائمة على المعارف التكنولوجية ونظم المعلومات وثورة الاتصالات.

١٢- نظرية التوطين الصناعى للمشروع والقائمة على هيكل الصناعة.

---

(١) خليل محمد خليل عطية: الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤٣٧ - ٣٤٨ (القاهرة ١٩٩٤) ص ص ١٣٢ - ١٣٥.

١٣- نظرية الموقع: وهى تقوم على العوامل الجغرافية والبيئية والمناخ المحيط بالبيئة المضيفة والعوامل المرتبطة بالمناخ الاستثمارى وحجم التكاليف وقدر التسهيلات وقيود الاستيراد والتصدير ومدى اعادة استثمار الأرباح ومدى تحويلها للخارج[1].

١٤- نظرية الحماية: وهى تعتمد على الممارسات الوقائية تجاه الاستثمارات والشركات لضمان عدم تسرب التكنولوجيا بما لا يتعدى عقود نقل التكنولوجيا الموقعة فى عقود التراخيص وخطوط الانتاج.

١٥- النظرية الانتقائية وهى ترتكز على ثلاثة شروط للاستثمار المباشر، وهى:

- امتلاك المزايا الاحتكارية.
- الدخول فى مشروعات مشتركة فى الدول المضيفة.
- توافر المزايا المكانية (حجم السوق، توافر الموارد البشرية المدربة ومصادر الطاقة النادرة).

١٦- نظرية التحركات الدولية لرأس المال القائمة على الفائدة المرتفعة فى ظل سوق المنافسة الكاملة وهذه النظرية تلاءم الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة (البورصات، والاستثمار فى محفظة الأوراق المالية كون الفائدة هى المحدد الأول لاتخاذ قرار الاستثمار، حيث أن الاستثمارات تترك الدول ذات العوائد المنخفضة إلى المرتفعة، إلا أن الاستثمارات لا تزال تصب فى الدول المتقدمة ذات الفائدة المنخفضة أكثر مما تذهب إلى الدول النامية حيث يوجد اعتبارات أخرى مثل (درجة النمو، وحجم السوق، والمناخ السياسى والاقتصادى).

(١) د. عبد السلام أبو قحف: مقدمة فى إدارة الأعمال الدولية (الإسكندرية: مطبعة الاشعاع، ١٩٩٨)،، ص ص ٤٨ ،٥٠.

ويود الباحث بعد استعراض العديد من النظريات الكلاسيكية والحديثة المفسرة لتدفقات الاستثمارات وانتقال الشركات متعدية الجنسية إلى الأسواق النامية المضيفة ودوافعها وأهدافها فى التوسع الاستثمارى المباشر عبر الحدود الوطنية، أن يبين أن لكل نظرية من النظريات السالفة مبرراتها فى تدفق الاستثمارات وقدوم الشركات، وإن كانت أغلب النظريات غالباً ما تخضع إلى تفسيرات جزئية وليست حصرية كلية شاملة ،وأنه لمن الصعب على الباحث فى ظل هذا الكم من النظريات الوصول إلى نظرية شاملة كاملة تفسر قدوم الاستثمارات واياب الشركات للدول المضيفة فكل نظرية لها مميزاتها وعيوبها وكل شركة تنظر أو ترتكز على أفضل البدائل المتاحة التى تحقق أهدافها، وإن كانت هناك تساؤلات تتمخض عن هذه النظريات، وهى:

- كيف تذهب الشركات والاستثمارات بنشاطها خارج حدودها الوطنية رغم حجم الصعوبات التى تواجهها.
- كيف تستطيع الشركات والاستثمارات مواجهة المنافسة فى الأسواق المضيفة؟.
- ولماذا تفضل الشركات متعدية الجنسية الاستثمار الفعلى عن سياسة بيع التراخيص؟.

تقسيمات واشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

يقسم الخبراء الاستثمار إلى عدة أنواع، وهى:

١- التقسيم من حيث القائم بالاستثمار:-

- استثمار عام وهو الذى تقوم به الحكومات بدوافع اجتماعية واقتصادية.
- استثمار خاص يقوم به الأفراد والمؤسسات من أجل الأرباح..

٢- التقسيم حسب الشكل:

- استثمار عينى من خلال استخدام السلع والخدمات لتكوين وتقوية المركز التنافسى للمشروع.
- استثمار نقدى وهو المقابل النقدى للاستثمار..

٣- التقسيم حسب جنسية المستثمر:

- استثمار محلى من خلال الاعتماد على مصادر داخلة.
- الاستثمار الأجنبى وهو يتم من خلال المصادر الخارجية..

٤- ويقسم الاستثمار الأجنبى إلى:

- استثمار أجنبى مباشر، ويقسم إلى:
- استثمار أجنبى مباشر خاص وهو مملوك بالكامل للمستثمرين الأجانب.
- الاستثمار الأجنبى المشترك (الثنائى) وهو خليط بين رأس المال المحلى + الأجنبى.
- الاستثمار الأجنبى المباشر العابر (أو متعدى الجنسية والذى تقوم به الشركات الأجنبية) وهذا هو النوع الذى نحن فى صدده والبحث عنه وهو يتميز بتنوع الانتاج وكبر حجم النشاط وزيادة أعداد الفروع والتطور فى مجال البحوث التكنولوجية وامتلاكها، وهذا النوع يعطى المستثمر الحق فى الإدارة.
- الاستثمار الأجنبى غير المباشر وهو يتم من خلال الاستثمار فى الأوراق المالية من خلال تداول الأسهم والسندات فى دولة أجنبية عن طريق المساهمة أو المضاربة فى بورصات الأوراق المالية أو محفظة الأوراق المالية، ولا يحق له المشاركة فى تنظيم وادارة

المشروع، وهذا النوع من الاستثمار غالباً ما يتسم بالتقلب والتطائر وسهولة تسيله وهو قصير الأجل.

تجدر الإشارة إلى أن الشركات متعدية الجنسية واستثماراتها قد حققت عدداً من الفوائد وأسهمت فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية فى الدول المضيفة من خلال الآتى[1]:-

١- سد الفجوة بين الادخار المحلى والاستثمار المحلى حيث أن هذه الاستثمارات الأجنبية تعد مصدراً هاماً من مصادر التمويل.

٢- تقلل من الاعتماد على القروض الأجنبية التى غالباً ما تحمل شروط قسرية مجحفة.

٣- زيادة حجم التدفق النقدى الذى يؤدى إلى تحسين ميزان المدفوعات.

٤- توفير العملات الأجنبية فى البلدان المضيفة بما يؤدى إلى تحسين الوضع الاستيرادى وزيادة الصادرات وتحسين الوضع فى الميزان التجارى ومن ثم ميزان المدفوعات.

٥- العمل على انتقال الدولة من استراتيجية إحلال الواردات إلى استراتيجية الانتاج من أجل التصدير.

٦- العمل على جذب التكنولوجيا الغربية الحديثة المساهمة فى زيادة الانتاج وتحسين الجودة.

٧- تحقيق الاندماج والتكامل بين الاقتصاد المضيف والاقتصاد العالمى من خلال تحسين الروابط الأمامية المتعلقة بين العملاء والمستهلكين والروابط الخلفية بين الشركات والموردين الأجانب فى البلد المضيف.

(١) د. جمال محمد عطيه عبيد: تأثير الاستثمار الأجنبى المباشر على النمو الاقتصادى، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة حلوان. ٢٠٠٢.، ص ص٣٠-٣٩.

٨- خلق مميزات نسبية معطاه بالاضافة إلى تحقيق مبدأ التخصص والتنافسية.

٩- تحقيق المرونة لعناصر الانتاج فى التحرك والانتقال داخل الاقتصاد المضيف واحداث تغيرات هيكلية فى التجارة الداخلية والخارجية.

١٠- العمل على إنتاج سلع محلية بتكاليف أقل نسبياً من السلع المستوردة.

١١- يحقق جملة ايرادات متعددة من وراء فرض الرسوم الجمركية والضرائب ونسب عوائد الأرباح.

١٢- العمل على خلق فرص عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة أمام الشباب القادر على العمل وتدريب العاملين.

١٣- تغيير بناء السوق المضيف من خلال تحقيق الدوران الكامل للأنشطة الاقتصادية(١)، وتنشيط المنافسة.

١٤- إمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية.

١٥- تحقيق الطاقة الاستعابية لرأس المال داخل هيكل النشاط الاقتصادى المضيف.

١٦- يساعد على توزيع الدخل فى القطر المضيف.

١٧- ينمى الوسائل التسويقية ويكسب المعارف الإدارية الحديثة.

١٨- يؤدى إلى تعديل الاطار التشريعى واصدار قوانين جديدة لخلق مناخ ملائم للمنافسة فى ظل تسهيل الاجراءات(٢).

١٩- المساهمة فى قيام المشروعات الجديدة وانشاء المرافق الأساسية للبيئة المحيطة.

---

(١) خالد سعد زغلول حلمى: الاستثمار الأجنبى المباشر فى ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر، مرجع سابق، ص ص ١٥٧- ١٥٨.

(٢) د. مصطفى السعيد: الاقتصاد المصرى وتحديات الأوضاع الراهنة، مرجع سابق، ص ٢٤.

٢٠- العمل على تخفيض تكلفة المنتجات وأسعارها[1].

وإذا كان الاستثمار الأجنبى يحقق المزايا الايجابية للدول المضيفة إلا أنه يمنح الشركات الأجنبية الوافدة إلى هذه البلدان الايجابيات المتعددة، ومنها[2]:-

١- يحقق النمو والاستمرارية ويزيد حجم الأرباح للمستثمرين.

٢- التغلب على القيود التجارية والجمركية التى تفرضها الدول المضيفة على الواردات.

٣- يمكن من خلاله تجاوز عقبات الثقافة واللغة والمعوقات البيروقراطية.

٤- يوفرللشركات العابرة التمويل اللازم والمواد الخام والعمالة الرخيصة وخلق أسواق جديدة للتسويق.

ومما لا شك فيه أن الاستثمار الأجنبى المباشر لا يخلو من عواقب وأزمات ومشكلات اقتصادية يجب على الدول المضيفة العمل على تلافيها وتجنبها أو الحد منها ومن هذه الآثار السلبية[3]:

١- سيطرة الشركات متعدية الجنسية على عملية التصنيع مما يجعل عوائد هذه الأنشطة تتجه للدول الأم بما يؤدى إلى انخفاض العوائد وانحسار التكوين والتراكم الرأسمالى اللازم لتمويل عملية التنمية بما يؤدى إلى العودة إلى الاقتراض من الخارج والتأثير السلبى على ميزان المدفوعات.

٢- زيادة الاستيراد من السلع والمدخلات الوسيطة الأجنبية إلى فروع الشركات بما يؤدى إلى إهدار العديد من النقد الأجنبى فى الدولة المضيفة.

---

(١) د. حبيب الله محمد رحيم التركستانى: التسويق الدولى، مرجع سابق، ص ١٦١.
(٢) د. عبد السلام أبو قحف: اقتصاديات الاستثمار الدولى، مرجع سابق، ص ٣٧٤.
(٣) د. عاطف حسين النقلى: أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تفاقم مديونية الدول النامية (الزقازيق: مكتبة النصر، ١٩٨٨). ١٩٨٨، ص ص ٥٦- ٥٨.

٣- استنزاف الموارد بما يجعل الدول المضيفة تدور فى فلك التبعية الاقتصادية للاقتصاد المتقدم الخاص بالدول الأم للشركات.

٤- إحياء الأنماط الطفيلية بما يؤدى إلى خلق اقتصاد لا ينتمى للاقتصاد المحلى.

٥- التأثير الضار على السلوكيات والثقافة المحلية السائدة.

٦- خطر الاحتكارات بما يؤدى إلى سهولة التعرض لدورات الأزمات الدورية.

٧- زيادة حدة البطالة لا سيما أن الشركات والاستثمارات تعتمد على كثافة رأس المال[١].

٨- التقسيم الطبقى المتصارع بين العمال والرأسماليين الجدد بما يؤدى إلى نسف مقومات التنمية.

٩- بروز التفاوض فى المصالح بين أهداف الشركات وأهداف الدول المضيفة.

١٠- تلوث البيئة وزيادة الملوثات البيئية حيث أن الكثير من هذه الاستثمارات قذرة.

١١- عدم متابعة الجهاز المصرفى بالاشراف والرقابة على عمل الشركات ومراقبة الاستثمارات والحد من التعرض إلى مخاطر العملة.

١٢- التأثير السياسى على الدول المضيفة، واستمالة الأصوات الخاصة بالساسة بعد ارتباط المال بالسياسة.

(١) د. عصام الدين جلال: دور الشركات فى التنمية، مجلة مصر المعاصرة، (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريعى، ١٩٨١) ص ص ١٢ – ١٣.

١٣- ان الاستثمار الأجنبى الخاص بالشركات لن يدوم طويلاً وان دام فقد تتحول الآثار الايجابية إلى آثار سلبية على المدى الطويل عندما تقترب الشركات من انهاء عملها حيث تقل التدفقات ومن ثم الدخل القومى(١).

وتبقى السلبيات التى تقع على كاهل الشركات نتيجة عملها فى الدول المضيفة وهى(٢):

١- اخطار التأميم أو المصادرة أو التصفية من الحكومات المضيفة.

٢- فرض قرارات من قبل الحكومات المضيفة بعدم تصدير العوائد والأرباح الناتجة عن النشاط.

٣- الهروب بالاستثمارات نتيجة عدم الاستقرار السياسى فى ظل نشوب الحروب والصراعات الأثنية أو الطائفية.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية:

تعد المشروعات المشتركة الثنائية، هى المشروعات الخاصة أو التابعة للشركات والتى تدخل فى شراكة مع الطرف المحلى (العام، والخاص)(٣)، فى ظل ادارة الشريك الأجنبى حسب نسبة السيطرة ٥١ ٪ من رأس المال المشترك أو نسبة أسهم المشروع المشترك(٤)، ويمكن أن تكون مساهمة الشريك الأجنبى حصة من رأس المال أو خبرة أو معدات تقنية وتعد الأخيرة من أكثر الأنواع قبولاً فى الدول المضيفة فغالباً ما تفضل هذا النوع من العمليات الخاصة بالانتاج ونقل التكنولوجيا والصيانة الفنية(٥).

(١) د. أحمد على دغيم: الطريق الرأسمالى – المعجزة الاقتصادية وتحول الدول النامية إلى دول متقدمة (القاهرة: الشركة العربية للنشر، ١٩٩٤)،، ص ص ٧٧-٧٨.

(٢) د. عبد السلام أبو قحف: اقتصاديات الاستثمار الدولى، مرجع سابق، ص ص ٣٦٩- ٣٧٤.

(3) I.M.F. Forewing Direct Investement in Emerging Market Report of The Working Group of The Eapital Markets (September, 2003).., pp.40-42.

(4) Phatak Arvind: Fvolution of World Enterprises, (New York: John Wiley and Sons, 1971).pp. 88-92.

(٥) د. على لطفى: كيف يبنى الاستثمار اقتصاداً حراً، مرجع سابق، ص ص ٢٥-٢٦.

وهذا النوع من الاستثمارات يقوم على مشاركة المخاطر وشكل من أشكال التعاون الاقتصادى الدولى، وتقليل الأعباء والمخاطر المالية عن كاهل الشريك الوطنى والشركات المحلية، إلا أنه يعد أحد الأبواب التى يمكن للشركات الأجنبية الحصول على المزايا الخاصة بالأراضى والامتيازات والحوافز والاعفاءات المالية والضريبية، إلا أنها تتطلب مستويات متعددة من الاستثمارات وأن كان هدف الدول المضيفة منها الحصول على المنافع التكنولوجية أو التجهيزات الفنية أو امتزاج الخبرات من خلال العمل على تدريب العمالة الوطنية واكسابها المزيد من المهارات والابتكارات.

ويود الباحث الاشارة إلى أن المشروعات المشتركة تعد الاكثر جاذبية فى الدول النامية لسببين، هما:

١- تخلى الشريك الأجنبى عن خبراته وزوايانه فى المشروع.

٢- اكساب الشريك المحلى والمضيف الخبرات والمهارات.

ومن أهم مزايا الشركات المشتركة على الدول المضيفة:

١- العائد الكبير نتيجة المشاركة بالنسبة للشريك المحلى.

٢- القدرة على اختراق الأسواق الخارجية.

٣- المساهمة فى رفع درجة الادارة وادخال الثورة التقنية.

٤- تقليل حجم المخاطر.

٥- القيام بالمشروعات العملاقة التى تتطلب رؤوس أموال كبيرة لا تقدر عليها إلا المشروعات المشتركة.

٦- سهولة الحصول على عقود التراخيص وجلب التكنولوجيا المتطورة.

٧- احداث التكامل الامامى والخلفى فى الصناعة، وتنمية قدرات المديرين الوطنيين.

٨- حماية مركز الشركة التنافسى داخلياً وخارجياً أمام الشركات المحلية والأجنبية.

ويوجد مزايا خاصة بالشركة الأجنبية أو الشريك الأجنبى نتيجة الدخول فى الشراكة، وهى:

١- الاستفادة القصوى من الاعفاءات الجمركية والضريبية.

٢- ضمان وجود مورد ثابت من المواد الخام الضرورية للمشروع.

٣- الحصول على الخدمات الأساسية اللازمة للتشغيل بيسر.

٤- الاستفادة من الشريك المحلى فى مجال امداد المشروع بالأيدى العاملة الرخيصة والمدربة.

٥- اختيار الشركاء المحليين من ذوى التأثير السياسى لتذليل العقبات والحفاظ على علاقات جيدة مع السلطة.

٦- تجنب القيود الخاصة بالتصدير والعوائد والأرباح للخارج.

٧- تجنب وجود معارضة من المثقفين أو الرأى العام وعدم اللجوء إلى حد المصادرة والتأميم.

٨- الاستفادة من الامتيازات الخاصة بالمستوردين المحليين.

ومن عيوب الاستثمارات المشتركة بالنسبة للدول النامية المضيفة:

١- تعارض المصالح بين أهداف الشركة الفرع والشريك المحلى فى حالة إذا ما كان الشريك المحلى هو القطاع العام أو الحكومة بما يمكن أن يؤدى إلى إقصاء الشريك الأجنبى قبل الفترة القانونية للمشروع وبما يمكن الأضرار بمقومات التنمية.

٢- تواضع جودة المنتجات فى المشروع المشترك.

٣- اصرار الشريك الأجنبى على الحصول على رسوم استعمال الاسم التجارى أو العلامة التجارية للشريك الأجنبى.

٤- شراء الشريك الأجنبى حق أو حصة الشريك المحلى وفق سياسة الضم والابتلاع.

٥- اصرار الشريك الأجنبى على بيع حصته لشريك أجنبى آخر، أو أحد الفروع التابعة فى دولة أخرى بأسعار مخفضة.

٦- اللجوء فى حالة التوسع فى العمليات إلى التمويل من البنوك المحلية.

٧- المغالاة فى رفع أسعار السلع الخاصة بالشركة خلافا لما يرغبه الشريك المحلى.

٨- لجوء الشريك الأجنبى على استخدام التكنولوجيا كثيفة رأس المال بما يتعارض مع سياسة الدولة المضيفة فى استخدام عنصر العمل لتقليل حجم البطالة.

وتجدر الإشارة إلى أن الشركات المشتركة اليوم تعد هى الاتجاه السائد والشكل الأكثر قبولاً فى الدول النامية حالياً حيث تزداد المميزات والايجابيات على السلبيات والعيوب، ووفقا لاحداث دراسات الجدوى الاقتصادية فإن الايجابيات عديدة إلا أنها تتوقف على شروط التفاوض الجيد والمفاضلة بين السلبيات والايجابيات بما يمكن تلافى أو تعديل بعض الشروط التى قد تتمخض عن السلبيات التى من شأنها الاضرار بالدول المضيفة.

ومن مميزات الاستثمار الأجنبى غير المباشر فى الدول المضيفة:

١- ارتفاع معدل نمو رأس المال السوقى، وكذا معدل نمو وقيمة التداول.

٢- ارتفاع عائد الاستثمار والأرباح بما يؤدى إلى التطور فى الأسواق المالية.

٣- المساهمة فى تمويل الشركات المحلية القائمة من خلال زيادة الطلب على أسهم المشروعات وزيادة درجة السيولة وارتفاع قيمة الأسهم.

٤- العوائد الأعلى مقابل تحمل جزء من المخاطر[1]، وهذا ما كشفت عنه أحداث الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧، والبورصات العربية فى الخليج مارس عام ٢٠٠٦.

ومن مخاطره:

١- مخاطر التعرض لهجمات المضاربين.

٢- الهروب بالأموال الوطنية.

٣- الدخول فى غسيل الأموال.

٤- اضعاف السيادة الوطنية فى مجال السياسة المالية والنقدية نظراً لحالة المخاطرة والتقلبات.

جدول رقم (١ – ٣) التنظير المقارن

بين الاستثمار الأجنبى المباشر والاستثمار الأجنبى المشترك

	الاستثمار الأجنبى المباشر الخاص	الاستثمار الأجنبى المشترك
الادارة	انفراد المستثمر أو الشركة الأجنبية بادارة المشروع وهذا يؤدى إلى سرعة اتخاذ القرار.	قد يشارك فى الادارة وهذا يخضع لحق السيطرة ونسبة المشاركة وهذا ما يؤدى إلى خلق تعارض فى اتخاذ القرار
اتخاذ القرار	تسهيل عملية اتخاذ القرار بصورة تحقق مصالح الشركة.	قد يمكن اتخاذ قرار يتعارض مع اهداف الشركة الام فى الخارج.
اسلوب العمل	يتم انجاز الأعمال بصورة لا تتعارض مع الاهداف الخاصة بالشركة الأم	يتم العمل فى ظل وجود عددٍ من المحددات التى تضعها الدول المضيفة عند المشاركة لحماية الصناعة والمشروعات المحلية.
نمط التقنية	تتحكم الشركة الأم أو الفروع التابعة فى التكنولوجيا والاسرار البحثية وذلك بصورة احتكارية فى التكنولوجيا المملوكة	عدم التحكم الكامل فى نمط التكنولوجيا لا سيما أن الشريك الأجنبى يزوده بما يمتلك من تكنولوجيا فى المشروع المشترك

(١) جارى بيرتاد وآخرون: جنون العولمة، ترجمة: كمال السيد، ط١(القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٩)،، ص ٤٥.

البحوث والتطوير	تقوم على قدم وساق بما يخدم مصالح الشركة الأم المستقبلية.	قد لا تهتم الشركة المشتركة ببحوث التطوير.
الجودة	هو معيار التقييم والابتكار للمنتج الخاص لتحقيق السمعة التجارية للشركة فى ظل المحافظة على العلاقات التجارية والاسم التجارى الذى يميزها عن باقى الاسماء وهو يهدف للتصدير.	لا يعد عنصر الجودة هو مقياس التقييم السائد فى المشروع فقد يكون الهدف هو احلال الواردات فى السوق المحلى وليس الانتاج من أجل التصدير
الاعفاءات والامتيازات	تحصل الشركة على الاعفاءات المحدودة فى حين تصر الشركة الام على عودة الارباح إلى الدولة الام وتكون الاعفاءات فى الأجل القصير.	تحصل على امتيازات واعتمادات متعددة بطول فترة المشروع المشترك.

جدول رقم (٢ – ٣) التنظير المقارن

بين الاستثمار الأجنبى المباشر والاستثمار الأجنبى غير المباشر

الاستثمار الأجنبى المباشر	الاستثمار الأجنبى غير المباشر
يمتلك المستثمر جزء من الاستثمارات وله حق الإدارة.	ليس للمستثمر الأجنبى غير المباشر حق المشاركة فى الإدارة.
يمكن أن يقدم المستثمر التكنولوجيا والخبرة الفنية والإدارية والموارد المالية فى الدول المضيفة.	يستثمر فى بورصة الأوراق المالية ولا يساهم فى نقل التكنولوجيا والخبرات الفنية.
استثمار طويل الأجل	استثمار قصير الأجل
يتسم بالثبات وصعب تفكيكه	يتسم بالتغير والتقلب والتطاير وسهولة تسييله.
محور اهتمام الباحثين والخبراء	لم يعد محور اهتمام الباحثين نظرا للمخاطر المتعددة.

تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر والشركات متعدية الجنسية فى الصين:

حظيت دراسة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المقدمة من الشركات متعدية الجنسية بزخم وقسط وافر كبير فى ظل العلاقات الاقتصادية الدولية على المستوى الواقع والفكر الاقتصادى، ومما لا شك فيه فإن التقارب الذى حدث بين الصين والغرب على خلفية وصول الاصلاحيون الجدد إلى سده الحكم، وإنشاء المدن الاقتصادية الخاصة فى مطلع الثمانينيات وافتتاحها عام ١٩٨٤ ، ومنذ ذلك التاريخ حظيت الصين بموارد صندوق النقد الدولى، وكذلك البنك الدولى الذى صارت خبراته متاحة أمام الصين لمعاونتها فى

مواجهة نقص موارد التمويل والعمل على انتقال الصين وتحولها نحو الأخذ بآليات السوق، ومن ثم حصلت الصين منذ بداية الثمانينيات وحتى عام ١٩٩٧ على ما قيمته ٢٦ مليار$ ساهم هذا المبلغ فى تمويل ١٧٣ مشروعا بالاضافة إلى حصولها على ١٦,٦مليار$ من بنك الانشاء والتعمير لتمويل ١٠٠ مشروع استثمارى.

وان كنا نرى أن دول جنوب شرق آسيا والصين قد تحولت نحو انتهاج مبدأ البراجماتية النفعية ذات الايديولوجيات الحرة بعيدا عن يوطوبيا الكونفوشية والاخلاق الشرقية، حيث سارت العلاقة تمر فى إطار محدد تحكمه المصالح كى تستفيد الصين من تدفقات الاستثمارات التى تقدمها الشركات، وكذا التكنولوجيا والمعارف الحديثة ورخص الانتاج، بعد أن سمحت الصين بنمو ثقافة رجال الأعمال فى ظل اتباع اقتصاد قائم على قاعدة ثنائية أولها ريفية زراعية واسعة وثانيها قطاع غير رسمى كبير.

وتجدر الإشارة إلى أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية قد تدفقت إلى الصين مع قدوم الشركات متعدية الجنسية مع بداية التحول إلى السوق ولكن تحت اسدال عباءة الاشتراكية فى ظل انتهاج طريق الوسط فى ظل بروز تحولات اقتصاديةومتغيرات هيكلية لجذب الشركات والاستثمارات، ولذا زاد التدفق الصافى القادم إلى السوق الصينى[1]، ويتضح ذلك من خلال الجدول رقم (١- ٨).

جدول رقم (٣-٣)

التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبى المباشر الفعلية فى الصين الفترة من ١٩٨٦- ١٩٩٦ بالمليار$

السنة	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
تدفقات الاستثمارت الأجنبية المباشرة للصين	٢.١	٢.٣	٣.٧	٥	٦.٧	٨.٢	١٠	٢٧.٨	٣٣.٩	٣٨	٤٢

Source: United Nation world investment report 1997. p 237

(1) World Bank: Glabal Development Finaince Country Tables Washington, (2003). p. 296.

وبتدفق حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الصين انعكس هذا على تطور المدن الاقتصادية وخرجت الصين رويداً رويداً من حيز الاقتصاد الشيوعى المركز والتحول نحو اللامركزية والتدرج المرحلى، ويتضح لنا من تحليل الجدول رقم (٣ – ٣) أن الاستثمارات المتدفقة خلال الفترة من عام ١٩٨٦ حتى عام ١٩٩١ كانت تدفقات عادية إلا أنها سرعان ما ازدادات عام ١٩٩٣ على خلفية ارتفاع معدل النمو الاقتصادى إلى ١٣,٤ ٠/٠.

ومن ثم فقد بلغت جملة الاستثمارات المتدفقة إلى السوق الصينى عن الفترة من عام ١٩٨٦ حتى عام ١٩٩٦ (١٧٠) مليار $، فى الوقت الذى حدثت نقلة نوعية حيث تم التركيز على الكفاءة النوعية للاستثمارات فى إطار استراتيجية التنمية والتحديث، ولقد حصلت المدن والمقاطعات الساحلية على نصيب الأسد من هذه الاستثمارات، حيث بلغت نسبة ٨٢ ٪ من الرصيد التراكمى للاستثمارات المتدفقة، فى الوقت الذى بلغت جملة الاستثمارات المتدفقة إلى الصين ٢٢٢ مليار $فى الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٩٣.

جدول رقم (٤ – ٣)

اكثر عشر دول نامية مستقبلة للاستثمار الأجنبى المباشر ١٩٨٩ – ١٩٩٢ (بالمليار $)

الدولة	الصين	سنغافورا	المكسيك	ماليزيا	الأرجنتين	تايلاند	هونج كونج	البرازيل	تايوان	اندونيسيا
قيمة الاستثمار	٢٥.٦	٢١.٧	١٨.٤	١٣.٢	١٠.٦	٩.٥	٧.٩	٧.٦	٦	٥.٦

جدول رقم (٥ - ٣)

الاتجاه القياسى للاستثمار الأجنبى المباشر المتدفق الى الصين فى الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٩٦ بالمليار $

العـــــــام	حجم الاستثمارات المتدفقة	الاتجاه القياسى
١٩٨٧	٢.٣	-
١٩٨٩	٥	٣.٢
١٩٩٢	١٠	٥
١٩٩٥	٣٨	٢٨
١٩٩٦(١)	٤٢	٤

ولعل أبرز ما ميز الاستثمارات فى حقبة التسعينيات عن الثمانينيات أنها طويلة الأجل بالإضافة إلى أنها ركزت على الاستثمار فى قطاع الصناعة التحويلية وصناعة التكنولوجيا العالية وصناعة البتروكيماويات.

جدول رقم (٦ - ٣)

معدل الادخار والاستثمار المحلى فى الصين فى الفترة من ١٩٨٠ - ٢٠٠٢ بالمليار$

المعدل/ السنة	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
معدل الادخال المحلى	٠/٠ ٣٥	٠/٠ ٣٨	٠/٠ ٤٢	٠/٠ ٤٠	٠/٠ ٤٠	٠/٠ ٤٠	٠/٠ ٤٣
معدل الاستثمار الحلى	٠/٠ ٣٥	٠/٠ ٣٥	٠/٠ ٤٠	٠/٠ ٣٧	٠/٠ ٣٧	٠/٠ ٣٨	٠/٠ ٤٠

World Bank world development indicators table 4-9 several Lassues

المصدر:

بيانات مأخوذة من البنك الدولى، تقرير التنمية عام ١٩٨٠، ١٩٩٣ جدول رقم (٩)، أعوام ١٩٩٧، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢.

وبتحليل الجدول رقم (٦ - ٣) يتضح لنا أن هذه المعدلات من الادخار والاستثمار فى الصين تعد الأعلى عالمياً مقارنة بدول العالم، لا سيما أن ارتفاع معدل الادخار تم الضخ لتمويل الاستثمار الذى ساهم فى ارتفاع معدل

(١) د. وليد سليم عبد الحى:المكانة المستقبلية فى النظام الدولى، مرجع سابق.

التشغيل، إلا أن توزيع الدخل ظل يتمتع بخلل ما ، ومن ثم لجأت الصين إلى رفع الحد الأدنى للأجور الخاصة بالمستويات الدنيا.

وبالتنظير المقارن بين معدلات الادخار والاستثمار المحلى الصينى ومعدلات الادخار والاستثمار فى الدول المتقدمة يؤكد أن تمويل مقومات التنمية فى الاقتصاد الصينى تتم من داخل الصين وليس من الأجانب على عكس الاقتصاديات الغربية حيث أن الاقتصاد الأمريكى غالباً ما يواجه فجوة بين الادخار المحلى (الأصغر) والاستثمار المحلى الكبير منذ بداية السبعينيات وحتى عام ٢٠٠٢ والذى يتم تمويله من الأجانب، وكذا فى بريطانيا منذ بداية التسعينيات وحتى عام ٢٠٠٢ ومصر منذ منتصف الستينيات وحتى عام ٢٠٠٧.

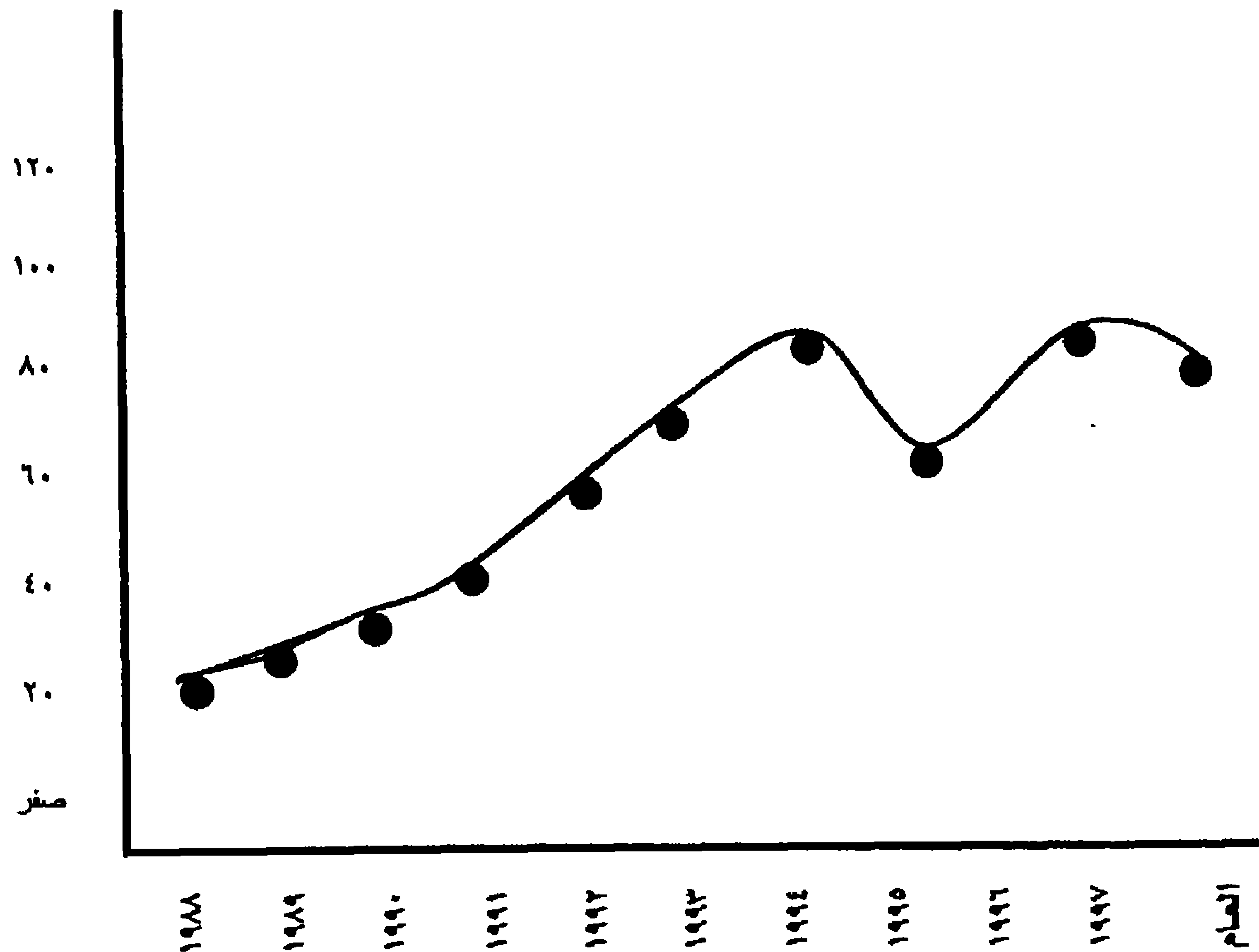
ويتلاحظ لنا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة للصين فى الفترة من ١٩٨٤ حتى ١٩٩٣ ، أنها كانت قادمة من صينيين عبر المهجر بنسبة ٨٦ ٪ ، فى الوقت الذى بلغ عدد المؤسسات التى استقبلت تدفقات الاستثمارات المباشرة ٢٤٣ ألف مؤسسة من مجموع ١٣ مليون مؤسسة تعمل داخل الصين[(١)] ، ولقد استمر تدفق الاستثمارات القادمة من صينيين المهجر أو (الدياسبور الصينية) الذين لا يزالون مرتبطين بالوطن الأم، والبالغ عددهم ٥٥ مليون عبر العالم ،ولقد ظل تدفق الاستثمارات من قبل ذات الأصول الصينية حتى عام ١٩٩٧.

ويصل عدد الصينيين فى المهجر (من الأصول الصينية) والذين يشكلون ٣٣ ٪ من عدد السكان فى ماليزيا ؛ إلا أنه يسيطرون على ٦٥ ٪ من الاقتصاد الماليزى، بينما يشكلون فى تايلاند ١٠ ٪ يملكون ٦٠ ٪ من الاقتصاد التايلاندى، ويبلغون فى اندونيسيا ٤ ٪ يسيطرون على ٧٣ ٪ من الاقتصاد

---

(١) د. إبراهيم عرفات: الصين وحواجز الصعود، تحرير د. هدى متكيس، خديجة عرفه محمد (القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦).. ص ١٩٥.

ويشـكلون الأكثريـة فـى سـنغافورة ٧٧ ٪ يتحكمـون فـى ٨١ ٪ مـن القـوة الاقتصادية ، وهم يسيطرون على الشـركات متعديـة الجنسية فى جنـوب شـرق آسـيا والمصـارف الكبرى والشـركات العاملـة فـى البورصـات الآسـيوية البـالغ عـددها ٣٠٠ شـركة مساهمة ، ومـن ثـم فهـم يسـاهمون بـ ثلثـى الاسـتثمارات القادمة إلى الصين.



شكل رقم (١ - ٣)

قيم الاستثمار الأجنبى والقروض الخارجية فى الصين من ١٩٨٨- ١٩٩٧

قيم الاستثمار الأجنبى ● ● ●　　　**قيم القروض الأجنبية** ▭

إعداد الباحث

وازدادت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المبشارة وقفزت بصـورة هـائلـة فـى منتصف التسـعينيات مما جعلها تظهر ضمن أكبر ٥ دول مستقبلة للاستثمارات

فى العالم، غير أنها أصبحت فى بداية الألفية الجديدة أكبر متسقبل حقيقى للاستثمارات فى الدول النامية ،فى الوقت الذى يرى الخبراء أن الاستثمارات التى ذهبت إلى أمريكا وأوروبا عن تلك الفترة لم تكن استثمارات فعلية بقدر ما كانت عمليات شراء لأصول قائمة فى ظل عمليات اندماج بين الشركات واستحواذ بعضها على البعض، وفقاً لأسلوب الضم الافتراسى على خلاف الاستثمارات الوافدة إلى الصين.

جدول رقم (٧ – ٣)

تراكمات الاستثمارات الأجنبية فى الصين الفترة من ١٩٨٠ – ٢٠٠٣ بالمليار$

السنة	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
تراكم الاستثمارات	٦.٣	١٠.٥	٢٤.٨	٢٣٧.٤	٣٤٨.٤	٣٩٥.٢	٤٤٨	٥٠١.٥

المصدر: United Nations conference on trade and development publication : new york and Geneve world investment report 2003, P. 267- 269 and 2004 , p. 376-372.

وبتحليل الجدول رقم (٧ – ٣) يتضح أن:

الاستثمارات المباشرة المتراكمة فى الصين بلغت ٦,٣ مليار$ عام ١٩٨٠، وارتفعت إلى ٢٤,٨$ عام ١٩٩٠ بنسبة زيادة ٢٩٣,٧ ٪ خلال عقد الثمانينيات وسرعان ما قفزت بصورة غير مسبوقة فى عقد التسعينيات وارتفعت عام ٢٠٠٠ إلى ٣٤٨,٤ مليار$ بزيادة نسبتها ١٣٠٤,٨ عما كانت عليه فى بداية التسعينيات.

وبالرغم من انتشار وباء الالتهاب الرؤى الحاد (سارس) عام ٢٠٠٣، واصلت التراكمات الاستثمارية تدفقها إلى أن بلغت ٥٠١,٥ مليار $، ومن ثم شهدت الاستثمارات الأجنبية زيادة إيجابية مع بداية سنوات الألفية الثالثة بنسبة ١٥ ٪ عام ٢٠٠١، ١٤,٤ ٪ عام ٢٠٠٢، ١٥ ٪ عام ٢٠٠٣، ومن ثم استطاع الاقتصاد الصينى الحفاظ على النمو السريع، وإن كانت الاحصائيات التى تصدرها الصين تعد أقل من قيمتها حتى لا تتحمل الصين أية التزامات مالية فى المنظمة الدولية تجاه العالم مثلما تتحمل كافة الدول الصناعية المتقدمة،

ويؤكد ما نرمى إليه أن الصين أصبحت دولة مصدرة للاستثمارات الأجنبية بلغت قيمتها عام ٢٠٠٣، ٣٧ مليار$ ،وهذا بفضل بروز الشركات الصينية العابرة للقومية فى أفريقيا وأمريكا الجنوبية واللعب فى الحديقة الخلفية للولايات المتحدة الأمريكية فى ظل الفائض التجارى الهائل والاحتياطى النقدى المتراكم والمتزايد.

جدول رقم (٨ – ٣)

صافى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الصين ونسبتها من التدفقات العالمية الفترة من ١٩٩٧ – ٢٠٠٣

السنة	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
صافى التدفق بالمليار $	٤٤.٢	٤٣.٨	٤٠.٣	٤٠.٨	٤٦.٩	٥٢.٧	٥٣.٥
نسبته إلى إجمالى الاستثمارات العالمية	٠/٠ ٩.٢	٠/٠ ٦.٣	٠/٠ ٣.٧	٠/٠ ٢.٩	٠/٠ ٥.٧	٠/٠ ٧.٨	٠/٠ ٩.٦

وتجدر الإشارة إلى أن الصين حققت تقدما كبيراً فى مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخل حيث دخل الصين عام٢٠٠٥ صافى تدفق قدره ٧٢,٤ مليار$ [١]، غير أن هذا التدفق الصافى كان على حساب انخفاض التدفقات الصافية فى كافة دول الجوار، ومن ثم أصبح الاقتصاد الصينى قائما على الاستثمار الأجنبى المباشر، وهذا أدى إلى تطور هيكل الأعمال التجارية[٢] المتمخضة على أثر زيادة الاستثمارات الأجنبية.

واستقطبت الصين استثمارات ضخمة من اليابان ودول المحيط الهادى(أبيك) ووصل إجمالى الاستثمارات الأمريكية القادمة إلى الصين منذ قدومها فى منتصف الثمانينيات حتى عام ١٩٩٢ (١٢٤,٨) مليار$ [٣]، وفى عام ١٩٩٦ بلغ مجموع الاستثمارات الأمريكية فى السوق الصينى والقادمة عبر الشركات ٢٤٨ مليار$ فى ظل صافى تدفق جديد بلغ ١٧,٨٦ مليار$ [٤]، فى

(1) (UNCITD) World Investment Report (2006) , pp. 299-301.

(٢) أندريه جوندر فرنك: الشرق يصعد ثانية – الاقتصاد الكونى فى العصر الآسيوى، ترجمة شوقى جلال (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة ، ٢٠٠٠)،، ص ٣١٩.

(3) Bank of China Report, 1993 , p. 40.

(4) Jonathan Tennendum: What You Should Know About Chinas Economies (New York: Public Library, 1999)., 30.

الوقت الذى بلغ مجموع ما حصلت عليه الصين من رأس مال أجنبى حتى عام ١٩٩٧ بلغ ٣٤٨ مليار$ منها ٢٢٠ مليار$ استثماراً أجنبياً مباشرا عبر الشركات، وجه منه ٩٠ ٪ إلى قطاع الصناعات المتقدمة القائمة على التكنولوجيا، إلا أن الاستثمارات الأجنبية عن الفترة من ١٩٨٩ حتى عام ٢٠٠٠ بلغ حوالى ٢٢٩,٥ مليار $، فى الوقت الذى بلغت الاستثمارات الصينية الخارجية إلى الأسواق العالمية خلال الفترة ١٥,٦ مليار$ (1).

وبدأت حمى تفشى الاستثمارات المتدفقة للصين والتى فاقت كل منطقة، لذا تم إيقاظ الحس التجارى لدى الصينين، كما أدى هذا إلى زيادة النهم الاستهلاكى، بالإضافة إلى حمائية أسواق المال وارتفاع سباق المضاربة فى البورصات الصينية، إلا أن الصين عملت على التحكم فى لابورصة الصينية من خلال إنشاء جهاز رقابى إشرافى عليها يؤدى إلى غربلة أو بالأحرى فلترة سرعة دوران الاقتصاد حتى لا يحدث الانفجار بفعل حمائية الاقتصاد الصينى وتصاعد معدلات النمو غير المسبوقة، والتى أضحت تتمتع بمقومات وقوى الدفع التى لا حدود لها.

وفى نهاية عام ١٩٩٧، وعلى خلفية الأزمة المالية الآسيوية انخفضت تدفقات الاستثمارات إلى دول جنوب شرق آسيا إلا أن الصين حافظت على تدفقاتها ومعدلات نموها الاقتصادى، ولقد تأثر النمو الاقتصادى فى جميع دول الأزمة بما يربوا على ٦ ٪ انخفاض إلا أن النمو الاقتصادى الصينى تأثر بالانخفاض بنسبة ٢,٣ ٪ ،وهذا يرجع إلى حصانة الاقتصاد الصينى من حمى عدوى الأزمة وفوقاعاتها التى انتشر غبارها فى كافة دول الأزمة وعدد كبير من دول العالم، إلا أن الصين حافظت على مناعتها من خلال عدم قابلية عملتها (اليوان) للمضاربة حتى لا تعصف الأزمة باقتصادها الواقف فى طريق الوسط، ورفضت الصين الانضمام إلى القطيع الأسيوى أو بالأحرى الركب،

(1) World Investment Report 2001, pp. 291 – 300.

فى لعبة خفض العملات، ورفضت تخفيض عملتها واتبعت سياسات مالية ونقدية متوازنة لتحسين أوضاع الميزانية واصلاح النظام المصرفى ،وتقليل نسب الاقتراض وتوعية الرأى العام ورجال الأعمال بحقيقة الأزمة.

وفى دراسة للبنك السويسرى Ubslimited شملت ١٠٠ شركة متعدية الجنسية فى آسيا وأوروبا وأمريكا وجد أن رغبة كافة الشركات المشار إليها سعيها للاستثمار فى السوق الصينى الناهض ذات قوة الدفع الكامنة والواعدة، وهذا يعد من أكثر التسويات اللبرالية [1]، فى حين فضلت الصين جذب الشركات والتفاوض معها بشروطها وليس بشروط الشركات الأجنبية، ولم تخدع الصين بالسراب الذى انخدع به الاتحاد السوفيتى حتى انهار عام ١٩٩١ ، كون أن هذا الفخ كان بمثابة قطعة الجبن التى جذبت الفأر إلى المصيدة، فالصين تؤمن بأن الأجانب وخاصة الغرب وأمريكا لا يملكون معجزة لتحقيق التنمية لبلد غريم وهذا ما جعل الصين قادرة على التفاوض الجيد مع الشركات وتوجيه الاستثمارات إلى داخل القطاعات كيفما تشاء، فى ظل التأثر بعاملين هامين، وهما[2]:

١- السياسات الاقتصادية الداخلية التى تهتم بتحسين الانتاجية وانخفاض عجز القطاع العام بعد التحول إلى الخصخصة.

٢- سياسات الائتمان المحلى وثبات أسعار الصرف نسبياً وارتفاع أسعار الفائدة.

وبفضل تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة حققت الصين معدلات نمو اقتصادى بلغ متوسط ١٠ ٪ فى الفترة من ١٩٨٥ –١٩٩٤ ،وانخفض هذا المعدل إلى ٨ ٪ فى الفترة من ١٩٩٥ حتى ٢٠٠٢ وارتفعت نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبى المباشر فى معدل الاستثمار المحلى من ١ ٪ عام ١٩٨٥ إلى ١٠,٩ ٪ عام ٢٠٠٣.

---

(١) كوانراد زايتسى (الصين عودة قوة عالمية)، مرجع سابق، ص ٣١٤.

(٢) سوزان سكادلر: الزيادة الكبيرة فى تدفقات رأس المال – أهى نعمة أم نقمة؟، مجلة التمويل والتنمية المجلد ٣١، العدد الأول (مارس ١٩٩١) ص ص ٢١ – ٢٢.

وبحلول عام ١٩٩٨ وفد إلى السوق الصينى رجال أعمال مستثمرين من ١٧٠ دولة بهدف الاستثمار ،وهذا ما أدى إلى قيام الصينيين بشراء ١١,٨ مليار$ من ديون الخزانة الأمريكية ،ومن ثم صارت الصين ثالث أكبر شريك للولايات المتحدة الأمريكية فى الفترة الذى صار الاقتصاد الصينى الداعم الأول للاقتصاد الأمريكى فى آسيا بعد تراجع الاقتصاد اليابانى على أثر تدعيات الأزمة المالية الآسيوية[1]، ولقد أكدت الدراسات على أن جملة الاستثمارات الكلية داخل الصين عام ٢٠٠٠ بلغت ٤٥١ مليار$ [2]، فى الوقت الذى زادت نسب الاستثمارات المباشرة فى أعوام ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١ على التوالى بنسب ٢١,٦ ٠/٠، ٢٣,٩ ٠/٠، ٢٥,٨ ٪ [3].

وإذا كان التدفق الصافى للصين بلغ عام ٢٠٠٢ (٥٠,٢) مليار$ فى الوقت الذى بلغ مجموع التدفق الصافى إلى دول الجوار الثمانى من الآسيان تحول من موجب بمقدرا ١٦ مليار$ عام ١٩٩٧ إلى سالب بمقدار ١٠ مليارات$ عام ٢٠٠٢ ، ومن ثم تحولت هونج كونج وتايوان وكوريا الجنوبية وأندونيسيا من دول مستقبلة للاستثمارات الأجنبية إلى طاردة له ،ولذا انتقلت قيم الاستثمارات الأجنبية من موجبة إلى سالبة.

وعلى خلفية دخول الصين إلى منظمة التجارة فى نهاية عام ٢٠٠١ ارتفع التدفق الصافى للاستثمار الأجنبى المباشر الوافد للصين من ٥٠,٢ مليار$ عام ٢٠٠٢ إلى٥٣,٣ مليار$ عام ٢٠٠٣ بنسبة ٥١,٢ ٪ من حجم التدفق الصافى الوافد للدول النامية

ويود الباحث تحليل أسباب هبوط الاستثمارات عام ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩ وهذا يرجع إلى الأزمة المالية الآسيوية، بالإضافة إلى الركود العالمى الذى ألم بالاقتصاد العالمى على أثر تداعى سعر الدولار فى الأسواق العالمية،

(١) د. سمير أمين وآخرون (الاشتراكية واقتصاد السوق)، مرجع سابق، ص ص ٥-١٠.
(2) World Investment Report 2001, New York Unctad, P. 291-312.
(3) World Bank Global Development Finance Country Tables washington 2003, p. 296.

واحتمال قيام حرب فى هذه الأونة بين الصين وتايوان فى بحر الصين الجنوبى من أجل ضم تايوان على أثر ضم هونج كونج بالسبل السلمية، إلا أن ضم تايوان قد أخذ بعداً ذو وسائل قسرية، أما فروض الصعود الاستثمارية فى أعوام ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤ فهذا فى الأساس يرجع إلى انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية.

جدول رقم (٩ – ٣)

تدفق الاستثمار الأجنبى للصين مقارنة بالتدفق الصافى للدول النامية الفترة من ١٩٩٠ – ٢٠٠٤

العام	التدفق الصافى للاستثمار الأجنبى للصين	التدفق الصافى للاستثمار الأجنبى للدول النامية	نسبة تدفق الاستثمار الاجنبى الصينى إلى الدول النامية
١٩٩٠	٣.٤٨	٢٤.١	٠/٠ ١١.٤
١٩٩٦	٤.١٨	١٢٧.٩	٠/٠ ٣١.٤
١٩٩٧	٤٤.٢٣	١٦٩.٣	٠/٠ ٢٦.١
١٩٩٨	٤٣.٧٥	١٧٤.٥	٠/٠ ٢٥.١
١٩٩٩	٣٨.٧٥	١٧٩.٣	٠/٠ ٢١.٦
٢٠٠٠	٣٨.٣٩	١٦٠.٦	٠/٠ ٢٣.٩
٢٠٠١	٤٤.٢٤	١٧١.٧	٠/٠ ٢٥.٨
٢٠٠٢ (١)	٥٠.٢٠	١٠٨.٤	٠/٠ ٤٦.٣
٢٠٠٣	٥٣.٣١	١٠٤.٠	٠/٠ ٥١.٢
٢٠٠٤	٥٨.٥٠	١٥٠.١	٠/٠ ٣٨.٩

ويتضح من الجدول (٩ - ٣) الخاص بتدفق الاستثمار الأجنبى الصافى للصين مقارنة بالتدفق الصافى للدول النامية فى الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٤.

زيادة الاستثمار الصينى فى عام ١٩٩٦ بنسبة ٣١,٤ ٪ كنسبة من التدفق الوافد إلى الدول النامية إلا أنه انخفض على أثر الأزمة المالية الأسيوية عام ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩ على التوالى بنسبة ٢٦,١ ٪ ٢٥,١ ٠/٠، ٢١,٦ ٠/٠، سرعان ما ارتفع فى عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ٢٣,٩ ٠/٠، ٢٥,٨ ٪ على خلفية

(١) المصدر الإحصائى ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، الأمانة العامة للأمم المتحدة، تقرير التنمية والاستثمار العالمى، ٢٠٠٥، ص٤.

(1) Source: World Bank Global Development Finance Country Tables Washington , 2003, p. 2 , p 296.

التقـارب الأمريكـى الصـينى وارتفـع إلى ٤٦٫٣ ٪ و ٥١٫٢ ٪ فـى عـامى ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣.

وتنامـت الاسـتثمارات وترتـب علـى ذلـك بلـوغ الاسـتثمارات الكليـة عـام ٢٠٠٣ مـا يزيـد علـى ٥٠٠ مليـار $ ، بالإضـافة إلى أن الصـين حصـلت علـى ٢٦ مليـار$ أربـاح مـن الشـركات المشـتركة ،وحصـلت علـى اسـتثمارات اضـافية قـدرت بـ ٥٣ مليـار $ ، فـى الوقـت الـذى حصـلت فيـه الولايـات المتحدة علـى ٤٠ مليار$ ، وهذا يرجع إلى نجاح الصين فى تشييد سياسة تنموية مسـتقلة ، ويرجـع ذلك إلى الآتى:

١- امتلاك الصين موارد شاسعة من الأراضى والثروات الطبيعية.

٢- الموارد البشرية المدربة والمبتكرة.

٣- الاعتماد على الانتاج الموجه للتصدير.

٤- جـذب لمزيـد مـن التكنولوجيـا الغربيـة فـى ظـل القـدرة علـى الاقتبـاس والتطويع والابتداع.

جدول رقم (١٠ - ٣)

إجمالى الاستثمار الأجنبى المباشر و استثمارات الشركات الاجنبية ونسبتها فى الصين

فى الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٥

السنة	الاستثمار الأجنبى المباشر بالمليار	استثمارات الشركات متعدية الجنسية	نسبة استثمارات الشركات إلى اجمالى الاستثار ٠/٠
١٩٩٠	٢٤.٨	١٢.٤	٠/٠ ٤٩.٩
١٩٩١	١٢٥.٨	٦٣.٠	٠/٠ ٥٠.٣
١٩٩٢	١٨٧.٤	٩٦.٨	٠/٠ ٥١.٨
١٩٩٣	٢١٩.٣	١١٧.٥	٠/٠ ٥٣.٦
١٩٩٤	٢٤٨.٠	١٣٧.١	٠/٠ ٥٥.٣
١٩٩٥	٢٣٧.٤	١٣٨.٦	٠/٠ ٥٨.٣
١٩٩٦	٢٤٦.٠	١٤٣.٩	٠/٠ ٥٨.٥
١٩٩٧	٢٦٠.٠	١٥٢.٦	٠/٠ ٥٨.٧
١٩٩٨	٢٧٥.٠	١٦٣.٤	٠/٠ ٥٩.٤

١٩٩٩	٢٨٥.٠	١٨١.٨	٠/٠ ٦٣.٨
٢٠٠٠	٣٤٨.٤	٢٢٣.٧	٠/٠ ٦٣.٢
٢٠٠١	٣٩٥.٢	١٥٩.٦	٠/٠ ٦٥.٧
٢٠٠٢	٤٤٨.٠	٣٢٤.٣	٠/٠ ٧٢.٤
٢٠٠٣	٥٠١.٥	٣٩٣.٧	٠/٠ ٧٨.٥
٢٠٠٤	٥٨٢.٠	٤٧٥.٥	٠/٠ ٨١.٧
٢٠٠٥	٦١٢.٠	٥١٣.٠	٨٣.٩

المصدر World bank world Development Report , 2005

- الإحصاء السنوى لعام ٢٠٠٧، شبكة الصين للمعلومات الاستثمارية.تقرير البنك الدولى للتنمية عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧

وبتحليل الجدول رقم (١٠ - ٣) الخاص بإجمالى الاستثمار الأجنبى المباشر فى الصين واستثمارات الشركات متعدية الجنسية فى الصين ونسبتها الى اجمالى الاستثمار الاجنبى المباشر:

١- بلغ الاستثمار الاجنبى المباشر عام ١٩٩٠، ٢٤,٨ مليار$، فى حين بلغت استثمارات الشركات متعدية الجنسية ١٢,٤مليار$ بنسبة ٤٩,٩ ٪ وارتفعت الاستثمارات عام ١٩٩١ الى ١٢٥,٨ مليار$ بزيادة ٤٠٧,٢ ٪ فى حين ارتفعت استثمارات الشركات متعدية الجنسية الى ٦٣ مليار$ بزيادة نسبتها ٤٠٨ ٪

٢- بلغ الاستثمار الاجنبى الوافد الى الصين عام ٢٠٠٥، ٦١٢ مليار$ فى حين بلغت الاستثمارات المقدمة من الشركات متعدية الجنسية ٥١٣ مليار$ بنسبة قدرها ٨٣,٩ ٪ وهذا يعد أعلى نسبة مساهمة من الشركات متعدية الجنسية فى دولة نامية.

ووفقا لتقرير التنمية والتجارة التابع للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٢، فإن الصين تصدرت قائمة الدول النامية من حيث جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمدة ٩ سنوات، ومن ثم أصبحت الصين واحدة من أهم المقاصد العالمية الاولى التى تدفق عليها المستثمرون والشركات على مستوى دول العالم الثالث

والثانى وعلى المستوى العالمى[1]، ولذا فإن الاستثمار غدا قوة منتظمة وإيجابية على التنمية الاقتصادية فى الصين.

وحتى عام ٢٠٠٤ تتم إنشاء ٥١٠ ألف مؤسسة استثمارية أجنبية استخدمت أكثر من ٥٧٠ مليار$من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التى أتت إلى الصين من كل فج وصوب،لذا ارتفعت الاحتياطيات الصينية من العملة الأجنبية إلى ٧٥٠ مليار$عام ٢٠٠٧

ولقد افتتحت الصين تدريجيا أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة قطاع الخدمات كالمصارف والاتصالات، ومن ثم نجحت الصين فى إمزاج ومزج الاشتراكية فى اندماج فاعل مع آليات السوق، ويرى الباحث أن هذا يعد انجح النماذج للتحول الرشيد المتدرج نحو الرأسمالية والمواءمة مع العولمة الكونية فى ظل عدم التعارض بين التنمية والسيادة الوطنية وفى ظل اشراف ورقابة الدولة.

ووفقا لآخر الاحصائيات المتوفرة لدينا عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى الصين فإن قيمة التراكم الاستثمارى الإجمالى لعام ٢٠٠٦ قد وصل إلى ٧٤٥ مليار $، ومن ثم فإن خيار الاستثمار الأجنبى الخاص بالشركات فى الصين أضحى مغريا وخاصة فى مجال الصناعات القائمة على اليد العاملة الرخيصة والمواد الخام الوفيرة مقارنة بالاستثمار فى أسواق أخرى اقرب إلى هذه الشركات أو الاستثمار فى السوق المكسيكى والبرازيلى وباقى دول أمريكا الجنوبية.

وتجدر الإشارة إلى أن الصين قد أعطت المشروعات المشتركة القائمة على مثلثات النمو والتى تتكون من أكثر من دولة فى المشروع أو الشركة المشتركة كونها تجمع العديد من المزايا والإيجابيات الموضوعية فى ظل انتفاء درجة المخاطرة، بالإضافة إلى أن الصين أعطت الأولوية لمثل هذه الشركات المشتركة المساهمة فى نقل التكنولوجيا، وهذا يعد طريقاً أمثل لتجاوز سبل

(1) World investment report 2002, Op. Cit., p. 25.

النقل الضيقة للمعرفة التقنية والتفافا على عقود نقل التكنولوجيا القائمة على الشروط المجحفة المقيدة والقسرية التى تفرضها الدول مالكة التكنولوجيا، وهذا ما لجأت إليه اليابان إبان الفترة من ١٩٦٢ - ١٩٧٤ فى كافة المشاريع الاستثمارية التى أصرت فيها على مشاركة الشريك المحلى[١].

فالصين أصرت منذ قدوم الشركات على وجود شريك محلى مع الشريك الأجنبى شرط أن يكون هذا الاستثمار تحت اشراف الدولة وليس من القطاع الخاص الصينى تخوفا من سياسة الاحتواء، والابتلاع للشريك الوطنى الصينى وإن كانت نسبة الضم والاحتواء لم تتجاوز نسبة ٥ ٪ من إجمالى الاستثمارات وفقاً لاحصائيات وزارة التجارة الخارجية للتعاون الاقتصادى الصينى.

ويمكن القول بأن الصين قد حافظت على الكثير من الأنشطة الاستراتيجية بعيداً عن صور المشاركة الأجنبية، والاستثمار الخاص بالمستثمرين الأجانب، والشركات متعدية الجنسية تحاشياً لامكانية السيطرة على الاقتصاد الوطنى وخاصة المشروعات السيادية كون هذه المشروعات تعد حجر الزاوية فى برنامج التنمية وأهم مقومات الاقتصاد الصينى مستقبلاً.

ويود الباحث الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبى القادم عبر الشركات فى بداية سنوات الألفية الجديدة مثل ٦٥ ٪ من إجمالى الاستثمارات الوافدة إلى الصين وارتفع إلى ٨٣.٩ ٪ عام ٢٠٠٥ فى حين كانت حصة الشريك الأجنبى فى الشركات المشتركة أكبر من حصة الشريك الصينى حيث مثلت ٥٩ ٠/٠، وتتخوف الصين مستقبلاً من تحويل الشركات المشتركة بصورة أو بأخرى فى بداية العقد الثانى من القرن الحادى والعشرين إلى مؤسسات أجنبية خاصة أو حادية أو وحيدة التمويل، وهذا من شأنه أن يمثل خطراً على الاقتصاد الصينى، لا سيما أن ذلك سوف يجعل الاقتصاد الصينى يدور فى فلك التبعية

(١) أوديد شنكار، العصر الصينى، مرجع سابق، ص ٥٥.

لليبرالية الرأسمالية المتعولمة، كما يمكن أن يحدث هزة اقتصادية للاقتصاد الصينى كما حدث لدول النمور الآسيوية فى نهاية عام ١٩٩٧.

وإذا كان هناك فارقاً بين ما كان إبان الأزمة الآسيوية وما ترمى إليه الصين مستقبلاً، لأن الأزمة الآسيوية ولدت من سياسات خاطئة ومضاربات غير سوية بالإضافة إلى أنها ولدت من رحم الاستثمار الأجنبى غير المباشر والمضاربة فى البورصات فى دول الأزمة، إلا أن الاستثمار الدائر اليوم على قدم وساق فى جوانب الصين يعد استثماراً مباشراً طويل الأجل لا يمكن تسييله بسهولة ولا يخضع لسياسة الكر والفر ولا يخضع للتطاير.

وأخيراً فإننا نرى أن الصين قد نجحت فى جذب الاستثمار الصينى المباشر بصورة غير مسبوقة وتعاملت معه بفاعلية عكس باقى دول الجنوب التى أضحت بلا استراتيجية حقيقية واضحة فى جذب الاستثمارات والشركات والتعامل الرشيد معها أو التفاوض معها باقتدار نظراً لأن دول الجنوب لا تزال تفتقد الموضوعية والقدرة على وجود المؤسساتية فى ظل عشوائية التعامل مع الاستثمار، إلا أن الصين وضعت أطر التنمية الاقتصادية أهم أهداف قدوم الاستثمارات الأجنبية عند التفاوض، بالإضافة إلى أن الاستثمار المحلى الصينى بات يمثل نسبة تقدر بـ ٣٠ ٪ - ٣٥ ٪ من جملة الاستثمارات المباشرة العاملة فى الصين.

دور الشركات متعدية الجنسية فى تطور المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة:

مما لا شك فيه أن النجاح الذى تحقق فى الاقتصاد الصينى فى نهاية القرن العشرين يمكن تفسيره بالعديد من العوامل، ولعل أبرزها التوسع فى إنشاء المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة، فلقد شهد عام ١٩٨٠ إنشاء المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة الأربعة فى شين جين وتشوهاى وشانتو وشيامين،

وتم افتتاحها نحو العالم الخارجى عام ١٩٨٤، بالإضافة إلى البدء فى إنشاء الأربعة عشرة مدينة ساحلية ومفتوحة كنوافذ على العالم الخارجى أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة منذ عام ١٩٨٥[١].

وتبقى هذه المدن والمناطق الاقتصادية بالصين بالنسبة للصين بمثابة مصفاة Filterبين النظامين الاشتراكى فى الصين والرأسمالى الليبرالى القائم فى دول العالم المتقدم، ومنذ إنشاء هذه المدن الاقتصادية سمحت الصين لآليات السوق أن تلعب دوراً بارزاً فى الاقتصاد الصينى القائم على التخطيط المركزى، والعمل على جذب الأنماط الإيجابية وطرد كافة الجوانب السلبية للرأسمالية الغربية.

فالصين وسعت نطاق سلسلة المدن الاقتصادية الساحلية والمفتوحة وعملت على تحويل شنغهاى إلى (رأس تنين) لهذه السلسلة من المدن، ولقد كان الهدف من افتتاح المدن الاقتصادية هو الاسراع بتصدير السلع المصنعة وتحقيق الاندماج بين العلم والصناعة والتجارة، والاستفادة من سياسات الأفضلية والنظم الإدارية وجذب التكنولوجيا الحديثة والابتكارات إلى باقى المقاطعات لازالة مواطن الفقر وتحسين الأحوال المعيشية والرخاء المشترك[٢].

وغالباً ما كانت تمنح المدن والمناطق الاقتصادية الامتيازات والاعفاءات الضريبية والحوافز التشجيعية للمستثمرين دون تدخل من الحكومة المركزية (جعلها ذات إدارة اقتصادية مستقلة) فى اتخاذ العديد من السياسات الاقتصادية بدءاً من الأجور المنخفضة والإعفاء من الضرائب أو تخفيضها لعدة سنوات حتى تبدأ هذه المؤسسات فى تحقيق الأرباح فى ظل الاعفاء المقرر على الصادرات، وكذا الاعفاء الجمركى على الواردات، ومنذ تأسيس المناطق

(١) رامى السيد إبراهيم أبو المجد: الاستثمار الأجنبى فى المناطق الحرة فى مصر – دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٥.، ص ٩٣.

(٢) دينج شياو بينج: مسائل أساسية فى الصين المعاصرة، مرجع سابق، ص ٩٩.

الاقتصادية، وحتى نهاية القرن العشرين حققت المدن والمناطق الاقتصادية نجاحات كبيرة ،وكذلك الازدهار الاقتصادى بصورة تدريجية.

وبلغ عدد المدن الاقتصادية الخاصة والمناطق الساحلية والمفتوحة فى الصين فى بداية التسعينيات من القرن العشرين ٢٣٢ مدينة ومنطقة فى الوقت الذى أصبح يقطن هذه المناطق والمدن٣٠,٦ مليون نسمة، أى ما يعادل ٢,٧ ٪ من سكان الصين والذى قدر عام ١٩٩١ بـ ١١٤٣,٣ مليار نسمة، وتعد هذه المناطق بمثابة اشعاع لنشر التنمية الاقتصادية وتعزيز الاقتصاد الموجه للتصدير وجذب الاستثمارات الأجنبية فى الوقت الذى ساهمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى ٦٢١١ مشروعا استثمارياً اجنبياً خاصاً.

ومن الأهمية بمكان فإن المناطق الاقتصادية فى الصين غدت أنشط الأماكن جذباً للاستثمار الأجنبى، فى حين بلغت نسبة الاستثمارات الأجنبية فى هذه المناطق ٨٢ ٪ من جملة الاستثمارات المتدفقة إلى الصين، فكان نصيب بودونج ٣٤ ٪ من هذه الاستثمارات، كون هذه المناطق تجمع بين الصناعة والتجارة وتطبيق سياسات جمركية خاصة فى الوقت الذى تم افتتاح عدد ١٣ منطقة للتجارة عام ١٩٩٤.

ويمكن القول بأن استراتيجية تطوير المدن الاقتصادية الساحلية والمفتوحة تعد شرطاً أساسياً لتحسين البيئة الاستثمارية، وإن كان هذا التطور حدث بصورة تدريجية، إلا أنه كان مطلباً ملحاً لتنشيط وجذب الاستثمار الأجنبى، وهذا ما يتواكب مع أطر التنمية الشاملة، لا سيما أن هذه المدن والمناطق تحتوى على الأيدى العاملة الرخيصة والمواد الخام والموارد المالية والكفاءات الفنية الماهرة فى مجال العلوم والتكنولوجيا وعلى خلفية ذلك أتت الاستثمارات من كل مكان نتيجة توافر عددٍ من العوامل، ومن أهمها:

١- السوق الصينى الواسع التى جذبت شركات متعدية مثل سلسلة مطاعم الوجبات السريعة مثل (كنتاكى) وكوكاكولا، ومنذ منتصف

الثمانينيات حتى منتصف التعسينيات تم انشاء ٩٠ ألف مشروع باستثمارات أجنبية بلغت ١٤٠ مليار$[1]..

٢- مناخ الاستثمار الجيد والتسهيلات الحكومية المؤثرة والاعفاءات الضريبية فى الأعوام الأولى.

٣- تدنى تكلفة الأجور على خلفية توافر العمالة الماهرة الرخصية وهذا ما حقق التمييز السعرى والوصول إلى حد التنافسية فى الأسواق العالمية.

٤- الاعفاءات على الواردات فى ظل استعادة ٤٠٪ من مدفوعات الضرائب إذا ما أعيد استثمار الأرباح مرة أخرى داخل الأراضى الصينية.

ويود الباحث الإشارة إلى أن أداء المناطق الاقتصادية الأربعة والمدن الساحلية المفتوحة الأربع عشرة أصبح ديناميكيا مما جعل من هذه المناطق والمدن قلاع أساسية للتنمية والنمو المحقق أكثر من كونها مجرد مناطق تصدير، فى حين يقسم العمل فى المدن الاقتصادية على أربعة أنشطة رئيسية، هى:

١- الصناعة، كونها صناعية فى المقام الأول.

٢- التخزين.

٣- الخدمات، لأن قدراً كبيراً من الاستثمارات التى ذهبت إلى الصين وجهت إلى أنشطة خدمية.

٤- التجارة والمال.

وتعد داليان من المناطق الاقتصادية التى أنشأت عام ١٩٨١ وعملت على جذب ٣٩ شركة متعدية الجنسية من ٣٨ دولة، ادرجت هذه الشركات أسمائها ضمن قائمة أكبر ٥٠ شركة فى العالم من ضمنها عملاق البتروكيماويات (شركة المحيط الهادى المحدودة).

---

(١) د. عبد العزيز حمدى: التجربة الصينية، مرجع سابق، ص ص ٣٢٣ – ٣٢٤.ج

وتعد المناطق الاقتصادية والمدن الساحلية فى الصي قاطرة التنمية نظراً لاعتمادها على تطوير الصناعة لتحقيق قوى الدفع المتبادل بين الصناعة والتجارة الخارجية، ومن ثم تطبيق سياسات التعريفة الخاصة، ولهذا قدمت الاستثمارات من الصينيين المقيمين فى جنوب شرق آسيا أمثال دانين شر أفانونت من تايلاند، وروبرت كووك من ماليزيا ووليم سيوه ليونج من أندونيسيا[1].

وتعد منطقة شين جين للتنمية الاقتصادية والتكنولوجيا نقطة ساخنة، حيث شيدت المنطقة ٢١٠٠ مشروع بالتمويل الأجنبى بلغت ١١ مليار$ فى المنطقة الشرقية والجنوبية للبلاد، فى حين جعل المنطقة الوسطى بمثابة مخزون للطاقة والمواد الأولية، غير أن الجزء الغربى للصين ارتكز فى الخطة الصينية على الزراعة والغابات والانتاج الحيوانى، وإن كانت الصين لجأت إلى تعميم تجربتها الخاصة بالمناطق الاقتصادية على كافة المقاطعات للاستعاضة عن استراتيجية احلال الواردات فى منتصف التسعينيات باستراتيجية الانتاج من أجل التصدير، وهى الاستراتيجية المطبقة إلى اليوم

(١) كونراد زايتس، الصين عودة قوة عالمية، مرجع سابق، ص ص ٣١٢ – ٣١٣.

جدول رقم (١١ – ٣)

مؤشرات اداء المناطق الاقتصادية الخاصة والمدن الساحلية المفتوحة فى عام١٩٩١

المناطـــــــــق / البـــــــــيان	المناطق الاقتصادية الخاصة(١)	المدن الساحلية المفتوحة	كل الصين
عدد السكان (بالمليون)	٢.٢	٢٨.٤	١١٤٢.٢
عدد السكان كنسبة من العدد الكلى للسكان	٠.٢	٢.٥	١٠٠
الناتج المحلى الاجمالى (بالمليون يوان)	٢١.٨	١٥٢.٣	١٧٦٨.٦
الناتج المحلى الاجمالى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى الكلى	١.٢	٨.٦	١٠٠
متوسط كل فرد (بالبليون)	٩٨١٠	٥٣٦٠	٧٥٤٠
الاستثمار فى الأصول الثابتة	٨.٢	٣٩.٥	٤٤٤.٩٣
الصادرات (بالبليون دولار أمريكى)	٨.٨	٣٢.٤	٦٢١٩
الصادرات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى(٠/٠)	١٩.٣	١٠١	١٧
الصادرات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى لكل الصين(٠/٠)	١٤.٢	٥٢.١	١٠٠
الاستثمار الأجنبى الفعلى (بالمليون دولار أمريكى)	٨٥٦.٥	١٩٧٢.٦	٥٤٩٨.٨
الاستثمار الأجنبى الفعلى كنسبة من اجمالى الاستثمار فى الصين	١٥.٦	٣٥.٩	١٠٠
الاستثمار الأجنبى الفعلى كنسبة من الاستثمار الثابت	٤٩	٢٤	١١

(١) لا تتضمن إقليم Hainan Source: China statistical yearboiik, 1991,

وبتحليل الجدول رقم (١١ – ٣) يتضح لنا الآتَى:

- المناطق الاقتصادية الأربعة ساهمت بـ ٢,٧ مليار$ من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى للصين والبالغ ٢٢١ مليار$ بنسبة مساهمة ١,٢ ٪ علما بأن سعر صرف الدولار أمام اليوان الصينى يساوى ٨ يوان، فى حين أن المدن الساحلية الأربعة عشر ساهمت بـ ١٩ مليار$ وهذا يمثل ٨,٦ من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى الصينى عام١٩٩١.
- بلغت قيمة الصادرات فى المناطق الاقتصادية الأربعة ٨,٨ مليار$ وهى تمثل ١٤ ٪ من الصادرات الصينية الكلية البالغة ٦٢,١٩ مليار$ فى حين بلغت قيمة الصادرات فى المدن الاقتصادية الأربعة عشر الساحلية ٣٢,٤ مليار$

وهى تمثل ٥١ ٪ من الصادرات الصينية الإجمالية لعام ١٩٩١ وهذا يعنى أن المدن والمناطق الاقتصادية ساهمت بـ ٦٥ ٪ من الصادرات الصينية الإجمالية.

- فى حين أن الصادرات كنسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى فى المناطق الاقتصادية الأربعة بـ ١٤,٢ ٪ أما المدن الاقتصادية الساحلية ساهمت بـ ٥٢,١ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى.
- الاستثمار الأجنبى الفعلى كنسبة إلى إجمالى الاستثمار فى الصين فى المناطق الاقتصادية بلغ ١٥,٦ ٠/٠، فى حين كان فى المدن الساحلية الـ ١٤ تمثل ٣٥,٩ ٪ أى أن المناطق والمدن الاقتصادية بلغت ٥١,٤ ٪ من إجمالى الاستثمار فى الصين.

جدول رقم (١٢ – ٣)
بعض المؤشرات الأخرى عن المناطق الاقتصادية الخاصة والأربعة عشر مدينة ساحلية ومفتوحة فى الصين

البيان / الأقاليم	متوسط معدل النمو الصناعى السنوى ٩١/٨٤	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلى الإجمالى	الاستثمار الأجنبى فى عام ١٩٩١ بالمليون دولار أمريكى	نسبة الاستثمار الأجنبى إلى الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩١
كل الصين	١٢.١	١٦.٧	١٠٢٩٠	٢.٨
Dalian	١٥.١	٢٣٧.٢	٤٤٣	١٥.٨
Qinhuangdao	١٥.٨	٢١٢.٤	٦	١.٠٠
Tianjin	٨.٥	٨٦.١	٤٨١	٨.٩
Qingdao	٩.٥	١٦١.٤	٦٢	٣.٠
Yantai	١٦.٢	٥٢.٥	٣٨	٥.١
Lianyungang	١٠.٤	١٠١.٣	١١	٢.٥٠
Nantong	١٠.٨	٤٦.٨	٣٤	٥.١
Shanghai	٦.٧	٨٩.١	٨٥٥	٧.٥٠

Ningpo	١٤.٢	٧١.٠٠	٣٦	٣.٠٠
Wenzho	١٤.٦	٢١.٥	٦	١.٤
Zyzho	١٥.١	٥٩.١	١٦٧	١٥.٢
Guangzhou	١٥.٧	١٦٥.٦	٢٦٧	٤.٥
Zhanjian	٢٨.٥	٨٥.٧	١٩	٢.٥٠
Beihai	٢١.١	٤٩.٩	٩	٥.٣٠
إجمالى المدن المفتوحة الأربعة عشر (السابقة)	٩.٩	١١٦.٨	٢٤٣٤	٧.٢٠
إجمالى المدن المفتوحة كنسبة إلى كل الصين	٨٢.٢	٧٠١.٣	٢٤	٢٦٢.١
Shenghen	٤١.٢	٣٨٢.٦	٤٧٧	١٨.٥
Zhuhai	٤٥.٤	١٨٦.٣	١٥٧	١٣.٦٠
Shantou	٢٧.٠٠	٢٥٢.٩	١٩٧	٢٧.٠٠
Xlanen	٢٤.٧	١١٨.٧	١٨٣	١٧.١٠
اجمالى المناطق الأربعة الخاصة	٣٤.٢	٢٧٣.٥	١٠١٣	١٨.٣
اجمالى المناطق الأربعة كنسبة من كل الصين	٢٨٢.٩	١٦٤١.٦	١٠	٦٦٣.٥٠

Source: China statistical yearboiik, 1992,

وبتحليل الجدول يتضح لنا الآتى:

١- متوسط معدل النمو الصناعى فى الفترة من ١٩٨٤ – ١٩٩١ فى المدن الساحلية المفتوحة الأربعة عشرة ٩,٩ ٪ فى حين بلغ متوسط معدل النمو الصناعى عن نفس الفترة فى المناطق الاقتصادية الأربعة ٣٤,٢ ٠/٠، بينما كانت النسبة فى ارجاء الصين١٢,١ ٠/٠.

٢- نسبة الاستثمار الأجنبى إلى الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٩١ فى المناطق الاقتصادية الأربعة ١٨,٣ ٠/٠وفى المدن الساحلية٧,٢ ٪ أى أنهما ساهما بنسبة ٢٥,٥ ٪ فى الناتج المحلى الإجمالى.

وبفضل هذه المناطق والمدن الاقتصادية تضاعفت الصادرات الصينية وبلغ معدل نمو الناتج الصناعى الاجمالى إلى ٣٤.٢ ٪ فى الفترة من ١٩٨٤ حتى عام ١٩٩١ ، بما يعادل ٨ مرات عن مستواها عام ١٩٨٧م..

ومن الأهمية بمكان فإن تدفقات الاستثمارات المباشرة توجهت إلى المناطق والمدن الاقتصادية وخاصة شين جين، وجواندونج، وجيانجو، وفوجان، وتؤكد الاحصائيات أن ٩ ٪ من التدفقات ذهبت إلى المدن والمناطق ومثلثا النمو الملاصقة جغرافيا لهونج كونج وتايوان وهذه المثلثات تطبق فكرة الميزة المقارنة فيما بينها لتنمية الصادرات، حيث تقوم الدولة الأكثر تقدما بتقديم رأس المال أو المهارات الفنية أو التكنولوجية، بينما تقدم الصين الأيدى العاملة الرخيصة والأراضى والموارد الطبيعية[1].

ولقد تمخض عن استراتيجية انشاء المدن والمناطق الاقتصادية فى الصين انشاء ١٢ ألف مشروع برأس مال مشترك فى الفترة من ١٩٩١ – ١٩٩٥ باستثمارات قدرها ٣٢ مليار$ مقابل ٧٠٠ مشروع رأس مال مشترك برأس مال ٢,٥ مليار$ فى الفترة من ١٩٧٩ - ١٩٨٩[2]، ومن ثم كان النشاط الدائر فى هذه المناطق مغايراً تماماً عما هو قائم فى باقى أنحاء الصين، لذا ظلمت المقاطعات فى الداخل فى انتظار نجاح التجربة لكى تكون مختبرا ليتم تعميمها فى كافة أرجاء الصين[3].

لقد كان هدف الصين من انشاء المناطق والمدن الاقتصادية هو:

١- جلب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

٢- جلب التكنولوجيا الحديثة.

٣- اقتباس الأنظمة الإدارية والعلوم الفنية.

---

(١) د. جمعه محمد عامر: قضايا اقتصادية معاصرة، مرجع سابق، ص ٩٩.
(٢) وى وى زانج: الاصلاحات الاقتصادية فى الصين ودلالاتها السياسية، مرجع سابق، ص١٧.
(٣) أحمد جمال عبد العظيم: استراتيجية الصعود الصينى، مرجع سابق، ص ٨٤.

لذلك استطاعت مناطق الانتاج التصديرى الريفى فى الشرق والجنوب أن تساهم بـ٤٧ ٪ من إجمالى الانتاج الصناعى وبنسبة ٤٥ ٪ من إجمالى الصادرات الصينية عام ١٩٩٣ ، مقابل ٤٫٣ ٪ عام ١٩٨٤ ، ٢٫١ ٪ عام ١٩٨٢ عام دخول الاستثمار الأجنبى الصين.

ووفقاً للاحصائيات الخاصة بالمناطق والمدن الاقتصادية الساحلية فى الصين فإن هذه المدن قامت بتصدير ما قيمته ٩٠ مليار$ عام ١٩٩٦ ، حيث اندمجت هذه المناطق مع عددا من الجزر المجاورة فى جنوب شرق آسيا فى ظل التكامل الاقتصادي، ويود الباحث أن يدلل على هذا بمنطقة بودونج التى جذبت وحدها استثمارات بقيمة ٢٧٫٥ مليار$ عام ١٩٩٨ بعد أن كانت عام ١٩٩١ ١٫٥ مليار$ بزيادة ١٨ مثل ما كانت عليه، وازدادت عدد المشروعات إلى ٥٤٧٢ بعد أن كانت ٦٥٧ بزيادة ٨ أمثال ما كانت عليه عام ١٩٩١.

ولقد أقامت شركة جنرال موتورز مصانع فى المناطق الاقتصادية، وكذلك فعلت شركة NEC اليابانية للالكترونيات، وأقامت شركة فيليبس فروعاً فى شرق بودونج(1) ، وفى عام ١٩٩٨ وقعت ٣٢ منطقة استثماراً اقتصادياً وتكنولوجيا قيمتها ٥٠٫٨١ مليار$ أى ٨٫٩ ٪ من إجمالى قيمة العقود الاستثمارية فى الصين واستثمرت ١١٣ شركة من أقوى ٥٠٠ شركة متعدية الجنسية فى العالم فى هذه المناطق، فى الوقت الذى أكد (وانع تشى شان) عمدة بكين على وضع تعديلات وتحسينات على لوائحها لتشجيع وجذب الشركات لكى يكون لها مقار إقليمية فى بكين بعد توفير البيئة الملائمة للشركات العملاقة ، لذا تم إنشاء ١٣٧ مقر للشركات العابرة للاستثمار فى بكين، بالرغم من أن بكين ليست مركز تصنيع.

وتأتى منطقة (سوتشو) الجديدة كوحدة من بين ٥٣ منطقة للاستثمار الجاذب للتكنولوجيا العالمية ، ولقد جاءت المنطقة فى الترتيب الثالث بعد

(١) د. عبد المنعم سعيد: صراع الحضارات والعولمة، مرجع سابق، ص ص ٨٢ – ٨٤.

بكين وشنغهاى حسب فحص المقاييس الشاملة لمناطق الاستثمار، وتعد من المجموعة الأولى من مناطق العلوم والتكنولوجيا بآسيا والمحيط الهادى (ابيك)، ولقد بلغت مستوى الجودة الكلية (الأيزو ١٤٠٠٠ – ISO) عام ١٩٩٩، واستقبلت هذه المنطقة استثمارات من ٣٦٠ شركة متعدية الجنسية فى ٣٠ دولة مثال شركة جنرال موتورز ودوبونت الأمريكية، وسيمنز الألمانية وفيليبس الهولندية، ويوجد بها ٥٠ شركة مدرجة ضمن قائمة أقوى ٥٠٠ شركة عالمية، وتنتج المنطقة ما نسبته ٦٥٪ من الانتاج العالمى من فأرة الكمبيوتر وبلغ إجمالى قيمة الصادرات ٢,٩ مليار $.

وبحلول عام ١٩٩٩ ساهم الاستثمار الأجنبى المباشر بنسبة ٤٥ ٪ من صادرات التقنيات العالمية وشكلت المنتجات التقنية فى شين جين ٣٣ ٪ من صادرات المدينة وارتفع دخل الفرد إلى ٤٠٠٠ $، ولهذا غدت المدينة أغنى المدن الصينية[1].

واستثمرت جزيرة هونج كونج فى منطقة بودرنج الجديدة استثمارات قيمتها ٩ مليارات$ فى حين استثمرت الولايات المتحدة ٤,٦ مليار $، ثم اليابان ٤.٥ مليار$، وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات التى قدمت إلى بودونج كانت وليد التسهيلات والمزايا التى منحتها الحكومة الصينية للمستثمرين الأجانب.

وفى عام ١٩٩٩ تم توقيع ٥٥٨١ مشروعاً مشتركا بين بودونج والشركات الأجنبية والمستثمرين الأجانب فى الوقت الذى بلغ إجمالى الاستثمارات ٢٧,٨٨٦ مليار$، وصارت مقاطعة جيانجسو من أفضل المقاطعات المتقدمة فى مجال التكنولوجيا، ومن ثم بلغت صادراتها عام ٢٠٠٠ ما يزيد على ٣٠ مليار$ وصار بها ٤٠٠٥٣ مشروعا باستثمارات أجنبية مشتركة، فى حين بلغت صادراتها عام ٢٠٠٥ ما يربو على ٤٠ مليار$، وصارت شنغهاى رمز المناطق الاقتصادية المتقدمة، وتعد الشركات الأمريكية هى المستثمر الأول فى شنغهاى تليها اليابان ثم تايوان ثم الاتحاد الأوروبى.

---

(١) كونراد زايتس: الصين عودة قوة عالمية ،مرجع سابق، ص ٥٢٥.

وقرر مجلس الدولة الصينى تقسيم المشروعات العاملة فى المدينة والمناطق الاقتصادية إلى أربع قطاعات، هى:

١- الفئة الأولى " أ "، وهى مشروعات التكنولوجيا المتقدمة وتطوير المنتجات وتحسين الجودة المخصصة للتصدير فى المنتجات.

٢- الفئة الثانية " ب " وهى المشروعات التى تستخدم تكنولوجيا تعمل على رفع القدرة التنافسية فى السوق.

٣- الفئة الثالثة " جـ " وهى المشروعات المحظورة والتى يتم رفضها كالمشروعات التى يمكن أن تهدد الأمن القومى أو البيئة أو التى ينتج عنها آثار سلبية على الإنسان الصينى.

٤- الفئة الرابعة " د " وهى المشروعات التى لا توصف ضمن الفئات الثلاثة السابقة.

وفى مطلع القرن الجديد صارت ثقافة المدن والمناطق الاقتصادية هى السائدة فى أنحاء الصين، وهذه المدن تعد درة الصين فى الألفية الجديدة، والصين تعلم جيداً أنه بدون التراكم الرأسمالى لن تقوم للتنمية قائمة، ومن ثم أصبحت الصين قاعدة للبحوث التكنولوجية حيث انكبت شركات مثل سوفت وير وموتورولا IBM للاستثمار فى بكين ومقاطعة جوانغ دونغ التى تقع قبالة هونج كونج حيث بلغت المؤشرات الاقتصادية فى المقاطعة الآتى:

١- بلوغ الناتج المحلى الإجمالى للمقاطعة ٣١ مليار$.

٢- معدل النمو الصناعى السنوى بلغ ٢٧,٢ ٠/٠.

ولذلك ارتفعت نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة عام ٢٠٠٣ بنسبة (٩,٤ ٠/٠) عن عام ٢٠٠٢ وزاد معدل النمو الاقتصادى بـ ١,٤ ٪ بعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، فى الوقت الذى نقلت ٣٠ شركة أجنبية متعدية اعمالها إلى الصين وكذلك فروعها المنتسبة وأقامت ٤٠٠ شركة ضمن ٥٠٠

شركة عالمية مشروعات لها فى الصين على أثر دخول الصين منظمة التجارة من البوابة الأمريكية[1].

وأصبح يقطن المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة فى الصين عام ٢٠٠٧ (٢٠٠) مليون نسمة، أى ما يعادل ١٥,٣ ٪ من عدد السكان فى الصين بفضل التطور الاقتصادى الذى حدث على خلفية قدوم الشركات متعدية الجنسية للاستثمار فى السوق الصينى.

ويمكن القول بأن الاستثمار الأجنبى فى المدن والمناطق الاقتصادية فى الصين دفع الاقتصاد الصينى بأن يعمل وفقاً لاعتبارات السوق العالمية، لذا صارت المدن الاقتصادية أشبه بالمحرك أو الدينامو المولد للحراك الاقتصادى والتطوير وجذب الايجابيات وطرد السلبيات، ومن ثم أصبح الاقتصاد الصينى مندمجا مع الاقتصاد الكوكبى المتعولم.

ومن مزايا المدن والمناطق الاقتصادية فى الصين:

١- تنمية الصادرات والاستثمارات.

٢- التعاون والاندماج مع الاقتصاد العالمى من خلال التعاون المتعدد واكتساب الخبرة:

- التعاون الرأسى الذى يساهم فى رفع المهارة النوعية والتخصص الدقيق.
- التعاون القطرى بين الشركات غير التنافسية.
- التعاون الأفقى بين منتجى السلعة الواحدة والتعاقد الدورى من الباطن.

ولقد كان من أهم عيوب المناطق والمدن الاقتصادية:

١- تسارع المنافسة الحمائية.

---

(١) مدحت أيوب: الصين ومنظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص ص ٢٠٢-٢٠٩.

٢- التفاوت بين المناطق الداخلية والساحلية.

٣- استنزاف الكثير من الأراضى الزراعية.

٤- ظهور الطبقية على أثر عدم التوزيع العادل للأجور.

دور الشركات متعدية الجنسية فى قوة العمل بالصين:

غالباً ما يرتبط الاستثمار الأجنبى المباشر بظروف العمل والفوارق فى تكلفة العمل واستغلال القوى العاملة بين الدول والمجتمعات، وتمثل تكلفة العمل المنخفضة أحد أهم المقومات لدى الشركات متعدية الجنسية فى الدول المضيفة.

وتؤدى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالإضافة إلى دفع عجلة التنمية كل من:

١- زيادة أعداد العمالة.

٢- رفع مستوى المهارات والتدريب وتأهيل العمال.

٣- تحفيز قيام أنشطة انتاجية مساعدة.

٤- زيادة وارتفاع الدخول ونسب الأجور.

وتلعب الموارد البشرية الدولية سواء على مستوى الشركات الأم أو الفروع المنتسبة دوراً هاماً وحيوياً فى نجاح الشركات وزيادة حجم مزاياها التنافسية الخاصة بها عن طريق الآتى:

١- اختيار العاملين بفروعها فى الدول المضيفة (مديرين، خبراء، عمال وفنيين).

٢- وضع الأجور والحوافز والمرتبات طبقاً لمستويات عالمية، إلا أن الصين يوجد بها خلل هيكلى بين العرض والطلب فى القوى العاملة، ولهذا ازدادت معدلات البطالة فى الصين نتيجة لزيادة المعروض من قوى العمل

وزيادة أعداد ومعدلات الهجرة من الريف الصينى إلى المدن والمناطق الاقتصادية..

وتجدر الإشارة إلى أن الشركات متعدية الجنسية العاملة فى الدول المضيفة غالباً لا تسهم فى خلق فرص عمل جديدة، لا سيما أن عملياتها الانتاجية ترتكز على الاستثمار كثيف رأس المال، وان كانت توفر ظروف عمل أفضل مما توفره الشركات المحلية، كونها لديها قدرة على دفع أجور عالية ومزايا تأمينية ورعاية متميزة للعاملين المحليين، بالإضافة إلى زيادة المهارات الناتجة عن برامج التدريب التى توفرها، ويفسر النمو السريع لقدوم الشركات والاستثمارات على السوق الصينى إلى انخفاض الأجور وتوافر أعداد كبيرة من العمالة المؤهلة مما دفع الشركات تتوافد على السوق الصينى للعمل فى الأنشطة التى تقوم على استخدام العمالة الكثيفة.

ولما كانت تركيبة الأيدى العاملة الصينية من الناحية التقنية لا تزال متواضعة، حيث أن المستوى التقنى فى الصين فى منتصف الثمانينيات يظل متخلفا عن المستوى التقنى فى الدول الصناعية عشر سنوات، حيث أن الأكاديمية الصينية قدرت إنتاجية العامل الصينى عام ١٩٩٦ بأنها تقدر بـ ١٣,١ ٪ قياساً بالعامل البريطانى ٣٦,١ ٪ قياسا بالعامل الأمريكى ٤٥,١ ٪ قياسا على العامل الألمانى.

جدول رقم (١٣ – ٣)

تركيب الأيدى العاملة الصينية عام ١٩٩٦

العدد الإجمالى للعاملين	قطاع عام	قطاع خاص	نسبة التعليم المتوسط	نسبة التعليم العالى	نسبة التعليم المهنى	نسبة التعليم أقل من المتوسط
٣٠٧ مليون عامل	٢٨٠ مليون عامل	٢٧ مليون عامل	٧٠ ٪	٦.٦ ٪	٤ ٪	١٩.٤ ٪

المصدر: Inside China mainland vol, 19 , No 8 , August 1997, p. 54

وحسب الإحصائيات فإن نسبة الذين يحملون مؤهلات علمية وتقنية لا يزيد على ٢,٦ ٪ وهذا رقم متدنى وفقاً للمقاييس العالمية، وهذا هو الفارق

الكبير بين مستوى انتاجية العامل الصينى ونظيره فى الدول الصناعية، ومن ثم لجأت الشركات المتقدمة إلى إقامة مراكز عالمية للبحوث فى الصين بهدف امتصاص وكسب الأكفاء من الصينيين وتوطينهم فى الشركات، وتؤكد الاحصائيات أن معظم العاملين فى شركات مثل موتورولا، وميكروسوفت، ونوكيا صينيون باستثناء قلة من المدراء من الإدارة العليا، ولقد ساهم هذا فى تخفيض نسب البطالة وأدى إلى دفع الصناعات الصينية إلى مستوى يقارب من المستوى فى الدول الصناعية المتقدمة[1].

ومنذ عام ١٩٨٠ حتى أواخر عام ١٩٩٧ بلغ عدد العاملين المسرحين فى القطاع العام ١٣ مليون عامل، غير أن القطاع الخاص ساهم فى إعادة تعيين ٥٠ ٪ من هؤلاء المسرحين[2]، وإن كان هناك علاقة بين استيراد التكنولوجيا كثيفة رأس المال وزيادة حجم البطالة.

جدول رقم (١٤ – ٣)

انتاجية العامل فى مجموعة من الدول المتقدمة والنامية فى عام ١٩٩٥م

م	الدولــة	أجر الساعة بالدولار	انتاجية العامل فى الساعة	الانتاجية الحقيقية
١	الصــين	٠.١١	٠.٥٦	٥.٠٩
٢	أندونيسيا	٠.٢٥	١.٠٨	٤.٣٢
٣	المكسيك	٢.٤٨	٨.٣٩	٣.٣٨
٤	ماليزيا	١.٥٥	٤.٠٦	٢.٣٦
٥	تايــوان	٤.٨٦	١٢.٦٣	٢.٦٠
٦	المانيا	٢٣.٥٣	٣٣.٣٩	١.٤٢
٧	اليابــان	١٩.٣٢	٢٧.٥٨	١.٩٥
٨	سويســرا	٢٣.٠٥	٤١.٤٦	١.٨٠
٩	أمريكــا	١٦.٨٢	٢٨.١٤	١.٦٧
١٠	كوريا الجنوبية	٥.٦٦	٨.٣١	١.٤٨
١١	جنوب أفريقيــا	٥.٧٧	٨.٢٩	١.٤٤

المصدر: Peter Morber From Third World to world class fersaus books reading massac huetts , 1998. p.99

(١) شبكة الصين:الشركات متعددة الجنسيات وتنمية الاقتصاد الصينى مارس ٢٠٠٤.

(٢) د. سمير أمين وآخرون: الاشتراكية واقتصاد السوق – تجارب الصين فيتنام وكوريا، مرجع سابق، ص ٧٢.

ويتضح من الجدول أن انخفاض الأجر فى الصين مما وضعها فى مصاف الدول ذات الإنتاجية الأعلى، وهذا ما دفع الشركات الأجنبية لتتوافد على السوق الصينى ويعطى فرصة أفضل فى الاستثمار داخل الصين عنه فى الدول المتقدمة ،وساهم هذا فى زيادة التدفق الاستثمارى بقيمة ٤٠ مليار عام ١٩٩٦، وهذه القيمة تعادل نصف الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة عبر العالم.

فإذا كان أجر العامل فى الساعة فى الولايات المتحدة ١٦$ للحياكة، وينتج ٨ وحدات، فى الوقت الذى نجد أن العامل فى الدول النامية يحصل على ٢$ فى الساعة ولا ينتج إلا وحدة واحدة، وعند التنظير فى حساب التكلفة الانتاجية نجدها متساوية بين أمريكا والدول النامية، إلا أن التكلفة فى الشركات العاملة داخل السوق الصينى قد طوعت سبل الانتاج لكى ينتج العامل ٣ وحدات ويحصل على ٤$ فى الساعة ،ولهذا صارت تكلفة الوحدة ١,٣$ بدلاً من ٢$ للوحدة فى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

ونتيجة إلى اتجاه الصين نحو اقتصاد السوق فى عام ١٩٩٢، اتجهت الشركات متعدية الجنسية العاملة فى الصين نحو توطين العمالة الصينية بعد أن اكتسبت الإدارة الصينية مقومات الإدارة الحديثة الوافدة من الغرب واليابان ودول النمور والآسيان، لذا أصبح الصينيون يتمتعون بالخبرة الواسعة، وبالتنظير المقارن بين المدير الصينى والمدير الأجنبى تفوق المدير الصينى بفضل وجود عدة عناصر أو العوائق والتى من أهمها:

١- عائق اللغة الصينية التى لا يكتسبها المدير الأجنبى بالسرعة المطلوبة.

٢- اختلاف العادات والخصوصيات.

٣- تباين الفروق فى الرواتب والأجوربين المدير الصينى والأجنبى الذى يزيد راتبه من ٥ – ١٠ أضعاف أجر المدير الصينى العامل فى الشركات الأجنبية، بالإضافة إلى صعوبة التواصل الفعال، لذا زادت الأخطاء فى

صنع القرار، ومن ثم حل الصينيون محل الأجانب فى المناصب العليا ومديرى الأقسام، وفى الشركات متعدية الجنسية.

ويتمحور راتب الإدارى الصينى فى المناصب العليا بين ١٠- ٢٠ ألف يوان فى الشهر، بينما يصل راتب الإدارى الاجنبى فى نفس المنصب بين ٢٠٠- ٣٠٠ ألف دولار سنوياً مع الأخذ فى الاعتبار أن الدولار الأمريكى يساوى ٨ يوان. بما يعنى أن هناك فرق واسع وبون شاسع فى الأجر بما يزيد ١٠ أضعاف لصالح المدير الأجنبى، ولذا حل المدير الصينى محل المدير الأجنبى فى الشركات الأجنبية.

جدول رقم (١٥ – ٣)

تطور عدد العمال فى الصين خلال الفترة من ١٩٩٦ – ٢٠٠٠

(بالملايين)

البيان / السنة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
العدد الإجمالى للعاملين	٦٨٩	٦٩٦	٧٠٠	٧٠٦	٧١٢
فى المدن	١٩٨	٢٠٢	٢٠٧	٢١٠	٢١٣
فـــى الأرياف	٤٩١	٤٩٤	٤٩٣	٤٩٦	٤٩٩

المصدر:.China Statical Year Book, 2001, p. 107

ولقد ساهمت الشركات متعدية الجنسية فى توفير ٦,٩ مليون فرصة عمل داخل الصين عام ١٩٩٠ بنسبة قدرها ١,٠ ٪ من حجم العمالة الفعلية والتى بلغت ٦٤٧,٩٤ مليون فرصة عمل، فى حين ساهمت بـ ١٢,٨ مليون فرصة عمل بنسبة قدرها ١,٠٩ من العمالة الفعلية التى بلغت ٦٨٠,٦٥ مليون فرصة عمل، وعملت على تقليل أعداد البطالة بالإضافة إلى حصول الصين على ٢٦ مليار$ ضرائب وأرباح لشركات مشتركة

والعمل على تطوير أعمال الشركات المشتركة والشركات التابعة للدولة من خلال تطوير انظمتها الإدارية وادخال الادارة المحترفة، وتؤكد الاحصائيات أن الوظائف الامريكية الأوروبية تأثرت بهجرة الشركات

الأجنبية إلى الصين بهبوط نسب العمالة إلى ٢٠ ٪ فى الوقت الذى بلغ اجمالى عدد العاملين فى المشروعات ذات الاستثمار المباشر فى الصين عام ٢٠٠٠ ما يزيد على ٢٠ مليون فرصة عمل بنسبة ٢,٧، وبلغ عدد المشروعات المولة من استثمارات أجنبية ٣٤٩٥٣ مشروع من ١٨٠ دولة.

وإذا كان قطاع الوظائف الصينية يعد الأكبر فى العالم حيث يحظى بقوام عماله يقدر ٧٥٠ مليون عامل وموظف تساهم فيه الشركات عام ٢٠٠٥ بـ ٣,٢ ٪ أى بـ ٢٤,١ مليون وظيفة، وبظهور العولمة الاقتصادية زادت نسب تسريح العمالة على خلفية احلال الشركات الأجنبية الاتوماتيكية محل العمالة الوطنية، ولذا أجمع الخبراء على أن ما تستخدمه الشركات متعدية الجنسية من عمالة فى الدول النامية يعد أقل من نصف العمالة المستخدمة فى الشركات الوطنية المحلية ،ومن ثم فإن الدول النامية لا تزال تعانى مشكلة بطالة مزمنة، لذا فهى تحتاج لاستراتيجية صناعية تعتمد على عمالة كثيفة شرط أن تكون التكنولوجيا المستخدمة تعمل فى نفس الاتجاه، وهذا ما لا يتماشى مع مصالح الشركات متعدية الجنسية العاملة فى الدول النامية المضيفة التى تهدف إلى تحقيق الأرباح فى ظل الاعتماد على التكنولوجيا عالية الأنتاجية بدلاً من الاعتماد على العمالة لكى تتجنب الكثير من مشاكلها.

وإذا كان الاستثمار الأجنبى يؤدى إلى رفع مستوى التوظيف، لا سيما أنه يفسر ٩٠ ٪ من التغيرات التى حدثت فى قوة العمل، فدائما ما تختار الشركات متعدية الجنسية الموارد البشرية (العمالة) فى الدول المضيفة عن طريق ثلاثة مراحل، هى:

١- الاستقطاب لشغل الوظيفة الشاغرة.

٢- الاختيار لانتقاء أفضل العناصر من بين المتقدمين.

٣- التعيين وهى اختيار الموظف المراد استخدامه، فالشركات الأجنبية غالباً ما تواجه جيش هائل من العمالة فى الدول النامية، لذا تلجأ إلى وضع

أسوء الشروط أمام العمال فى ظل تخفيض الأجور وزيادة ساعات العمل والاعتماد على شروط العمل الفردية، ولهذا رأت الشركات الأجنبية أن الأجور المرتفعة ليست من معوقات الانتاج، بل من أهم محفزاته ومؤشرات النجاح فى المؤسسات، ومعيار هام من معايير التغيرات الإيجابية الاقتصادية لأن قلة الأجر لا تسمح للعامل بإعادة انتاج قوة عمله بشكل طبيعى، ويؤثر سلبيا على الانتاجية والربحية والأداء الاقتصادى.

جدول رقم (١٦ - ٣)

مصادر اختيار العاملين فى الشركات متعددة الجنسية

من جنسية الشركة الأم	من جنسية البلد المضيف	حسب الأقاليم ومن جنسيات أخرى
المزايا	المزايا	المزايا
ادراك الادارة وطبيعة النقص	التغلب على عوائق اللغة فى الفروع	يتيح للادارة مجالا واسعا فى اختيار العاملين
سهولة التنسيق والرقابة على الفروع	قلة التكاليف فى اختيار العاملين وتدريبهم	توافر قدر من التفاعل والمرونة فى الاختيار
تحقيق الأهداف فى ظل الاندماج وتحقيق المعرفة بين الشركة الأم والفروع		الانتقال تدريجيا من نظام الادارة المسيطر إلى الادارة بالمشاركة المستقلة
العيوب	العيوب	العيوب
تحد من فرص الترقى أمام مواطنى البلد المضيف	صعوبة التنسيق بين الشركة الأم والفروع	
عدم الشعور بالعدالة بين العاملين	عدم توافر العقلية العالمية التى لديها الخبرة	
تفاوت الأجور		

وباتباع الصين فى نهاية سنوات العقد التاسع من القرن العشرين سياسة الخصخصة انخفضت نسبة استيعاب العمالة فى قطاع الدولة وزادت النسبة فى القطاع الخاص الذى بدأ يأخذ مساحة أكبر فى المساهمة بالعملية الإنتاجية، ومن ثم فقد ارتكزت بعض العوامل فى التحكم فى سوق العمل داخل الصين، ومنها:

١- قدرة التعليم على توفير متطلبات سوق العمل.

٢- التدريب ومهارة العاملين.

٣- مرونة الأجور.

٤- دور النقابات والاتحادات العمالية.

فى الوقت الذى يبلغ عدد الذين يدخلون سوق العمل سنوياً فى الصين ١٥ مليون عامل وعاملة، ويتراوح الاحتياطى من الأيدى العاملة فى الصين ما بين ١٥٠- ٢٠٠ مليون شخص، فى حين يوجد أكثر من ٢٥ مليون عامل يعيش على المعونات الاجتماعية البالغة ٣٥٠ يوان فى الشهر.

ان امكانات الشركات الأجنبية على تعيين ومكافأة العاملين طبقاً لقدراتهم وكفاءاتهم أكبر بكثير من قدرات غالبية الحكومات فى الدول النامية، وتعد الحوافز من أهم الاستراتيجيات المنشطة للعمل والتأثير فى السلوك الإنسانى لتنفيذ العمل المنوط بدقة وهذه الحوافز تدفع العامل للقيام بالعمل وبذل الجهود لتحقيق أهداف الشركة وأهدافه، حيث أن الحافز يعمل على تحقيق الآتى:

١- تحسين الأداء الخاص بالعاملين.

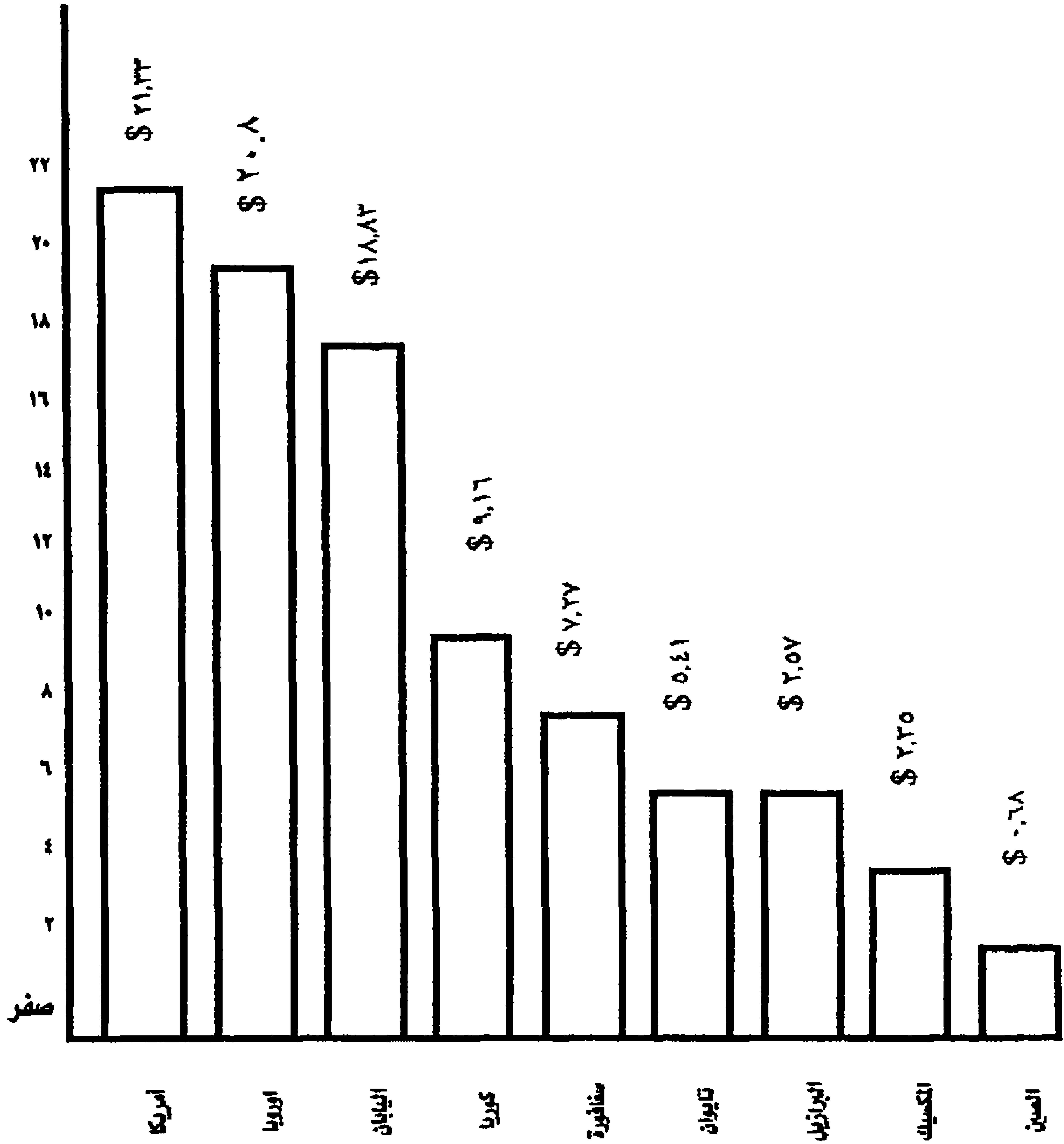
٢- زيادة الولاء والانتماء بين العامل والشركة.

٣- تحقيق النمو.

وتبلغ تكلفة العمل المباشر من ٣٠ ٪ إلى ٥٠ ٪ من تكلفة الإنتاج، كما أن تكلفة العمل فى الصين أقل من دولار أمريكى وهى التكلفة الأدنى للعمل فى الساعة ،ولهذا أقدمت الشركات على الاستثمار فى السوق الصينى.

إلا أنه بسبب تباين الأجور فيما بين الشركة متعدية الجنسية والشركات الوطنية فى الصين أدخلت الحكومة المركزية فى طور زيادة

الأجـور فـى الشـركـات التابعـة للدولـة ممـا أدى هـذا إلى ارتقـاع نسـبة الـدخول وزيادة نسب التضخم.



شكل رقم (٢ — ٣)

تكلفة أجر الساعة فى قطاع الانتاج الصناعى

فى عدد من الدول المتقدمة والنامية عام ٢٠٠٢

وبتحليل الشكل رقم (٢ – ٣) يتضح لنا الفارق الهائل بين تكلفة العمل فى الصين وباقى التكلفة فى كافة دول العالم وخاصة أمريكا التى تزيد ٣٠ ضعف عن الصين.

كما أن ادخال الشركات متعدية الجنسية فنون انتاجية كثيفة رأس المال يضر بالدول النامية من حيث زيادة أعداد البطالة والحد من خلق فرص عمل جديدة، غير أن الصين قامت بتطويع التكنولوجيا الغربية لكى تتناسب وحجم السكان فى الوقت الذى يوجد تفاوت واضح فى مستويات الأجور بين العمالة المنقولة مع الشركات والعمالة المحلية ،ومن ثم يمكن القول بأن هذه الشركات أثرت بالسلب على توزيع الدخل، فى ظل غياب منظمات المجتمع المدنى التى تنادى بالحفاظ على حقوق العمال، فالشركات تذهب بفروعها إلى الدول التى تتصف بتدنى الأجور وخلوها من مدفوعات الضمان الاجتماعى وتكاليف المحافظة على سلامة البيئة كون هذه الشركات تسيطر على ٧٥ ٪ من التجارة العالمية عبر فروعها المنتشرة عبر العالم.

ولذا غدت هذه الشركات هى محور القوة الاقتصادية فى ظل اقتصاديات العولمة، فالشركة Asea Brown Bever (ABB) تمتلك ١٠٠٠ شركة موزعة فى أكثر من ٤٠ دولة فى الوقت الذى تتمتع الصين وفيتنام بأدنى أجر، وهذا ما استدعى هذه الشركات إلى الاستثمار فى الصين، لا سيما أن هذه الشركات تنتج بضائعها فى مناطق اقتصادية تتصف بتدنى الأجور(١).

ولقد سعت الصين للتعاقد مع الشركات الأجنبية على تجاوز الكثير من السلبيات والتفاعل مع السياسات فى ظل الفصل بين الشركة الفرع وسياسة الشركة الأم الخاصة بالأجور، وعملت الصين على التفاوض مع الشركات لالغاء نظام العقود الفردية أو العقود من الباطن أو العمل المؤقت أو التعرض للطرد.

---

(١) هانس – بيترمارتين – هار الشومان (فخ العولمة)، مرجع سابق، ص ١٩٩.

وتؤثر الشركات الأجنبية على العمالة فى حالة المرور بالمتاعب الخاصة بالتصفية وتسريح العمالة، ويتلاحظ لنا سعى الشركات (محل الدراسة) سواء فى البلاد المتقدمة أو النامية إلى تخفيض الاعتماد على العمالة، فى الوقت الذى يوجد علاقة طردية بين الاستثمارات وتوظيف العمالة، فكلما زادت التدفقات الاستثمارية زاد مستوى التوظيف، ومن ثم قلت نسب البطالة والعكس صحيح وهذا يرجع فى الأساس إلى نجاح إدارة الموارد البشرية فى الشركات[1].

وتعانى الدول النامية من ارتفاع نسب البطالة المقنعة والسافرة، والتى تصل فى بعض الأحيان إلى ٣٠ ٪ من قوة العمل، وحتى يوليو عام ٢٠٠٣ بلغ عدد العاطلين المسجلين فى الصين ٧,٩٥ مليون عامل بمعدل بطالة ٤,٢ ٪ فى حين بلغ عدد الذين يتلقون تأمين بطالة فى الصين ٥,٥٤٨ مليون فرد من العاطلين لفترات محدودة، لذا استطاعت الصين تخفيض وخفض معدلات البطالة، وكذا التخضم وتحقيق معدلات نمو عالية.

وفى ضوء ما سبق يتبين لنا عدم قدرة الخطط التنموية على استيعاب الموجات المتتالية من قوة العمل التى تدخل فى حيز البطالة فى الدول النامية والتى تزايدت فى الآونة الأخيرة، غير أن تأثير الشركات متعدية الجنسية على العمالة فى الصين غالباً ما يكون إيجابياً فى مجمله، إلا أن هناك سلبيات قد تمخضت على مستوى هيكل الأجور على أثر ما تدفعه هذه الشركات للعمالة الصينية والذى يمثل أضعاف أضعاف ما تدفعه الشركات المحلية.

ومن أجل الوصول إلى أثر الاستثمارات التى تقدمها الشركات متعدية الجنسية فى الصين على العمالة فإن هناك عدداً من الاحصائيات لا بد أن نسوقها، وهى:

---

(١) هبة أحمد نصار: البطالة وسياسات الاستثمار، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (جامعة القاهرة، ١٩٨٩).

١- أن الاستثمار الأجنبى المباشر لم يساهم بنسبة كبيرة فى تشغيل العمالة فى الوقت الذى تبقى النسبة متواضعة فى كافة الدول النامية التى تعمل بها الشركات وهذا يرجع إلى قدرة التفاوض البارع من الصين مع الشركات، بالإضافة إلى أن الشركات تستخدم تكنولوجيا حديثة تقل معها الاعتماد على العنصر البشرى.

٢- أدت هذه المشروعات الأجنبية فى خلق بطالة هيكلية فى بعض الأنشطة وانخفاض فى الطلب على أنواع معينة من العمالة ذات الكفاءة الفنية والإدارية.

أما من حيث أثر الشركات متعدية الجنسية على العمالة فى الصين فإن كافة الخبراء يذهبن إلى أن هذه الشركات أثرت على تركيبة الطبقة العاملة ليس من خلال إطار اندماجيا بل على العكس تماما فى إطار تنافسى، بالإضافة إلى تزايد حركة الهجرة من جانب الشباب وباقى القوى القادرة على العمل نحو المدن والمناطق الاقتصادية مما أدى إلى زيادة التخلف فى المناطق الريفية المحيطة بهذه المدن.

وبعد أن سيطرت الشركات الدولية على أجزاء كاملة من اقتصاديات الجنوب، ومن ثم فهى تضغط على الحكومات فى الدول النامية من أجل أن تمارس ضغوط لمواصلة سيطرتها العالمية فى ضوء البيئة الدولية المضطربة والتى على خلفيتها استفحل دور الشركات، ومن ثم فإن هذه الشركات دائماً ما تعمل على إعاقة أى سياسات حكومية فى الدول المضيفة تحاول أن تقضى على البطالة المتفاقمة فى كافة دول العالم، ولكنها بالصورة الأكبر فى الدول النامية[1].

فالشركات الأجنبية عابرة القومية أثرت على تكافؤ الأجور فى الدول المضيفة، بالإضافة إلى تضاعف أجر العامل بالشركات عن الأجر لدى

(1) Lester, C: Throw The Economic Forces Shape Tomorrows World, (New York: William Morrow and Company 1991)., p. 139.

الشركات الحكومية أو القطاع الخاص المحلى فى الدول المضيفة، بالإضافة إلى أن هناك تفاوت بين أجر العامل فى الدولة الأجنبية(الشركة الأم عنه فى الفروع بنسبة (٢٠/١) وأجر العامل الأجنبى فى الفروع عن العامل الوطنى بنفس الفرع بنسبة (١٠/١)، بالإضافة إلى زيادة عدد ساعات العمل فيما بين الشركة الأم والفروع وزيادة فى متوسط الأجر بين العامل الصينى فى الفروع الأجنبية عنه فى الشركات المحلية بنسبة من ٢٠ ٪ - ٨٠٪، فى الوقت الذى استحوذت الشركات الأجنبية على العمالة الماهرة والفنية فى الشركات الوطنية ورجال الإدارة العليا وهذا يدخل تحت بند (استنزاف العقول واستقطابها) انتظاراً لتسويها فى مرحلة تالية للخارج.

وفى ظل إدارة الشركات متعدية الجنسية لأعمالها فى الدول النامية غالباً ما تتعدد جنسيات العاملين بها ،وتتعدد بالتالى اللغات والعرقيات والثقافة وهذا ما أدى إلى بروز إيجابيات متعددة، منها[1]:

١- تهيئة فرصة مفيدة وتنوع فى الخبرات وزيادة الابتكار.

٢- تطوير إحساس مشترك برؤية وكيان المنظمة.

٣- تجنب التمييز مع أو ضد فرد أو جنسية أو عرق.

٤- تكوين مزيج منسجم من العاملين يساهم فى تطوير الأداء.

ومن آثار الشركات متعدية الجنسية على العمالة فى الصين:

١- تدريب العاملين.

٢- انتقالهم للعمل فى مشروعات الافورات نتيجة الاحتكاك بالشركات العالمية.

٣- تحسين المستوى العام للتنظيم والإدارة.

(١) د. أحمد سيد مصطفى: المدير وتحديات العولمة – إدارة جديدة لعالم جديد (القاهرة: إيتراك للنشر، ٢٠٠١).

٤- خلق فرص العمل بصورة مباشرة وغير مباشرة وتتمثل الفرص المباشرة فى ما يتم تشغيلهم فى الشركات، أما المساهمة غير المباشرة فتتمثل فى ما تخلفه من أنشطة مكملة قدتستوعب عماله أكثر، فى الوقت الذى بلغت نسبةالعمالة الماهرة إلى العمالة غير الماهرة فى الشركات التابعة للشركات متعدية الجنسية العاملة فى الصين ما بين (٤,٥ : ١ – أو ١ :٥,٥).

٥- رفع كفاءة العاملين الصينيين من خلال رفع منحنى التعليم والتعلم والتدريب على استخدام الآلات بكفاءة عالية.

٦- ارسال أعداد كبيرة من العاملين إلى الخارج فى بعثات للتعرف على خطوط الانتاج الحديثة، ولهذا ا رتفعت انتاجية العمالة فى الشركات متعدية الجنسية عند مقارنتها بمتوسط انتاجية العمالة فى الشركات الوطنية.

وأخيراً ساهمت الشركات متعدية الجنسية فى الصين فى زيادة الأجور وتحسين الدخول، فإذا كان متوسط أجر العامل السنوى فى الشركات المحلية هو ٩٠٠٠ يوان فإن اجره فى الشركات الأجنبية العاملة فى الصين بـ ٢٥٠٠٠ يوان، بالإضافة إلى توفير شروط عمل أفضل عما تقدمه الشركات الوطنية وتوفير الرعاية الطبية والخدمة الاجتماعية، وهذا يرجع إلى:

١- امتلاك الشركات مزايا تنافسية بفعل تمايز انتاجها وتعدده.

٢- اللجوء إلى رفع الأجور إذا ما وجدت مقاومة أو عداء من جانب الرأى ا لعام المحلى، فى حين أن هذه الفروع الأجنبية غالباً ما تفتقر إلى المعرفة الحقيقية لأحوال السوق المضيف فى الدول التى تعمل بها.

٣- توفير خدمات النقل والمسكن ومكافآت العجز عن العمل والتعويض عن الوفاة.

ولقد أعلن وزير الدولة الصينية فى مارس ٢٠٠٨ على أن السوق الصينية تنتج ٢٠ مليون فرصة عمل سنوياً ولا يتم التشغيل والتعيين منها إلا ١٢ مليون فرصة فقط، وأكد وزير الدولة على أن العمالة الصينية لا تزال تفتقد إلى المهارة والابتكار.

والأرجح فى تقدير الباحث أن خيار الاستثمار الأجنبى أو عمل الشركات متعدية الجنسية فى الصين يعد مغرياً بالنسبة للشركات وخاصة فى مجال الصناعات المرتكزة على اليد العاملة الرخيصة والمواد الخام الوفيرة مقارنة بالأسواق الأخرى مثل السوق المكسيكى والبرازيلى ودول أمريكا الجنوبية ذات التكلفة الأعلى عند مقارنتها بالاستثمار فى السوق الصينى، حيث أن تكلفة جهاز التلفزيون فى العالم فيما عدا الصين تصل إلى ٤٦٩$ فى حين أنها تصل فى السوق الصينى إلى ٣٩٠$ حيث أن تكلفة الساعة فى السوق الصينى تقل عن الدولار بما يمكن أن تقل عن السوق الأمريكى ٣٠ ضعف حيث الساعة تصل إلى أكثر من ٢٠ دولار، ولذا فإن الشركات رأت فى السوق الصينى الملاذ الأفضل لها، ولهذا ساهمت هذه الشركات فى التأثير الايجابى على العمالة فى الصين حيث أن الجوانب الإيجابية أكثر من الآثار السلبية.

دور الشركات متعدية الجنسية فى تطور التجارة الخارجية فى الصين:

تأتى العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة المقدمة من الشركات متعدية الجنسية والتجارة الخارجية لتتجاوز عمليات البيع والشراء كما يتصور البعض، غير أن العلاقة تتمحور فى زيادة الانتاج، ومن ثم زيادة الصادرات وزيادة نصيب التجارة الخارجية فى السوق العالمى أو احلال الواردات لتقليل الاعتماد على العالم الخارجى وان كانت العلاقة تبقى طردية بينهما.

وتشارك التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبى فى أن كليهما يسعى إلى توفير الموارد من العملات الصعبة الأجنبية والذى يصب بدوره فى التأثير الإيجابى على ميزان المدفوعات بالإضافة إلى الميزات النسبية الأخرى، فالاستثمار الأجنبى يهدف إلى الزيادة المطردة فى الانتاج وبالتالى زيادة التجارة سواء كانت الزايدة فى صورة صادرات أم واردات، على الرغم من أنه فى الغالب ما تكون الواردات فى شكل مواد خام ومستلزمات انتاج وسلع وسيطة وان كان الهدف من الاستثمار البحث عن العائد السريع.

وتجدر الإشارة إلى أن زيادة الاستثمارات تؤدى إلى زيادة الصادرات، لأن هناك علاقة طردية بين زيادة التدفقات الاستثمارية وزيادة الصادرات، وإذا ما انخفضت الاستثمارات وزادت الصادرات فهذا يعنى عدم وجود علاقة بينهما (انتفاء العلاقة).

الصادرات

وتعد الصادرات من أهم الأشكال أو وسائل الدخول للأسواق الدولية كونها تتضمن أقل نسبة من المخاطر بالمقارنة مع باقى أشكال الدخول للأسواق العالمية ،وقد يكون التصدير سلبياً ، إذا ما أقدمت المؤسسات على +يمكن الوصول إلى حقيقة مفادها أن تأثير أو عدم تأثير الاستثمارات الأجنبية الخاصة بالشركات على كلا من الصادرات والواردات قد يتحقق سريعاً أو تظهر نتيجته بصورة مباشرة، وقد لا يتحقق إلا بعد فترة طويلة نسبياً إذا ما تم توظيف ذلك بصورة مثلى.

وتشكل القيود والسياسات الحكومية المباشرة وغير المباشرة التى تضعها الدول على الواردات والصادرات من أهم الأطر التى تؤدى إلى فقدان الكثير من الأسواق الدولية، وهذا ما يدفع الشركات الأجنبية إلى البحث عن أسواق أخرى للاستثمار بها فى ظل عالم اقتصادى باتت تسيطر فيه على النصيب الأكبر من التجارة الدولية.

ان فشل استراتيجية التجارة الخارجية فى الدول النامية يعود إلى:

١- طبيعة السلعة المنتجة ونمط انتاجها والتقنية المستخدمة فى الانتاج.

٢- نوع ودرجة المواد الأولية المستخدمة.

٣- الاعتماد الأكبر على تصدير المواد الأولية.

٤- تقسيم الاقتصاد المحلى النامى إلى قسمين لا يجتمعان:

- كفافى متخلف قائم على الزراعة بالرغم من كونه كبير الحجم.
- تصديرى متطور قائم على مقومات متعددة إلا أنه صغير الحجم.

٥- انحصار رأس المال فى قطاعات تحقق اعلى فائدة اقتصادية وأكبر ربحية.

٦- زيادة الواردات من السلع المصنعة الرأسمالية.

٧- حالة الانعزالية فى قطاع التصدير عن الاقتصاد القائم كونه تابع لخدمة الاقتصاديات المتقدمة.

والحقيقة لا يمكن أن ينتعش أية اقتصاد بمنعزل عن تطور التجارة الخارجية ، لا سيما أن السبب الرئيسى لقيام التجارة الخارجية يرجع إلى التباين فى مدى الندرة والوفر النسبى لعناصر الانتاج فيما بين الدول.

ومنذ منتصف الثمانينيات اتجهت الاستراتيجية التجارية الصينية من سياسة احلال الورادات إلى سياسة الانتاج من أجل التصدير فى أوائل التسعينيات على خلفية قدوم الشركات المتعدية للصين فى منتصف الثمانينيات بالاستثمارات ، ولهذا أصبحت التجارة الخارجية الصينية محوراً استراتيجيا للمؤسسات الصينية ، حيث زادت الصادرات الصينية بصورة واسعة وأصبحت الشركات الصينية الممولة من الاستثمار الأجنبى المباشر قوة دفع لتطوير التجارة الخارجية الصينية ، وبناء على ذلك زادت الصادرات الصينية فيما بين عامى ١٩٨٤ – ١٩٩٠ من ٠.١ ٪ إلى ١٢.٦ ٪ من إجمالى الانتاج

الصينى، ومن ثم عاودت الصين الانفتاح التجارى على العالم بصورة واسعة حتى غدت صادراتها تبحر فى كافة أبحر العالم. ولمعرفة درجة الانكشاف الاقتصادى لأى اقتصاد =

اجمالى الاستثمارات الأجنبية

______ × ١٠٠

الناتج القومى الإجمالى

أو =

(إجمالى التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات)

______ × ١٠٠

الناتج القومى الإجمالى

ويوجد ثلاثة منحنيات رئيسية تحدد طبيعة المرحلة التى يمر بها الاقتصاد الآخذ فى النمو، وهى:

١- منحنى الانتاج الذى يوضح مستوى التطور فى القوى الانتاجية وتركيبه المنتجات.

٢- منحنى الاستيراد حيث تحدد تركيبة الواردات نوع المرحلة التى يمر بها الاقتصاد.

٣- منحنى الصادرات والذى يوضح نوعية وديناميكية سلة الصادرات حسب نوع المنتجات التى يتم تصديرها للخارج وهل هى كثيفة العمالة أو رأس المال.

وباستعراض طرق دخول الشركات متعددة الجنسية فى التجارة الدولية الخاصة بالدول النامية المضيفة والمتمثلة فى:

١- الأجازة بحق التراخيص، لانتاج نفس المنتج بنفس العلامة التجارية نظير مبلغ مالى متفق عليه.

٢- التصدير من خلال انتاج سلعة فى الدولة الأم وتصديرها إلى الخارج.

٣- المعارض الدولية التى يمكن للدول تنظيمها لجذب أعداد كبيرة من المستوردين

٤- التعاون المشترك فى ظل الاندماج والتحالفات الاستراتيجية وامتزاج الخبرات بين الشركات مثل يونيتد موتورز وشركة تايوتا اليابانية وجنرال موتورز الأمريكية.

٥- الوصاية التجارية والتى تعد حركة وصل بين الباعين المشتركين.

٦- التجارة العكسية (المقايضة) شراء البترول مقابل منح الطائرات أو التجهيزات.

ويوجد عوامل خارجية محددة للصادرات، وهى:

١- التكتلات الإقليمية والممارسات الحمائية التى تفرضها بعض الدول.

٢- الدخل القومى فى أسواق الصادرات لدولة ما فى الدول المستوردة[1].

٣- الأسعار الخاصة بالسلع المحلية مقارنة بالسلع الأجنبية، حيث أن الصادرات تتوقف عكسيا على السعر النسبى للسلع المحلية، فكلما ارتفع السعر النسبى للسلع المحلية عن السلع الأجنبية انخفضت القدرة التنافسية للدول المحلية فى الأسواق العالمية.

---

(١) د. فتحى خليل الخضرى، د. محمد عبده عليوه: الاقتصاد الدولى (القاهرة: بدون ناشر، ١٩٩٧).ص ص ٢٩٦- ٢٩٨.

وتعد الصادرات أحد شقى التجارة الخارجية، كونها تساهم فى زيادة الناتج القومى الإجمالى فى ظل تزايد الاهتمام بقضايا التنمية فإن زيادة الصادرات تعد قضية مصيرية، وأنه فى ظل تجاهل دور الصادرات وعدم اعطاء القضية وزنها الحقيقى، فإن ذلك حتما سيؤدى إلى تفاقم العجز فى الميزان التجارى وتعثر جهود التنمية، وإذا كانت التنمية باطرها ومفرداتها تبدأ من القاع فصاعداً، ويعد جوهر التطوير فى التجارة الخارجية أحد الأسس التى يمكن من خلالها قيام التنمية، لا سيما أن التفاعل فى التجارة الدولية بإيجابية يؤدى حتماً إلى التعجيل بأطر ومقومات النمو.

وعلى خلفية تحصيل العملات الأجنبية الصعبة التى تحصل عليها الدولة، وإذا ما أجيز للدولة الاستيراد فإنها لا ينبغى عليها استيراد سلع استهلاكية وإنما يتحتم عليها استيراد السلع الرأسمالية (الإنتاجية أو الوسيطة) اللازمة للاستثمار فى المستقبل[1].

فالدول النامية تقوم بتصدير المواد الأولية كثيفة الأيدى العاملة، فى الوقت الذى تعتمد الاقتصاديات المتقدمة على السلع المصنعة القائمة على كثافة رأس المال، وإن كان التصدير القائم على الاستخدام الكثيف لليد العاملة يضمن أحداث تطور تنموى دون النمو

ومن أهم الإجراءات الفاعلة لزيادة التصدير وتشجيع المصدرين:

١- مساعدة المصدرين فى إنشاء المكاتب الخاصة بالمبيعات فى الخارج والمعارض الخارجية.

٢- تمويل الصادرات والعمل على تطوير ومراقبة اقسام الصادرات والبحث على الجودة.

٣- الحث على تطوير نظم الدخول فى التجارة الالكترونية.

---

(١) جاك لوب: العالم الثالث وتحديات البقاء، مرجع سابق، ص ص ٣٤٧ - ٣٥٥.

٤- الاعفاء الضريبى على السلع المراد تصديرها وتبسيط الاجراءات وإزالة المعوقات الإدارية.

ومن الأهمية بمكان فإن تنمية الصادرات بالنسبة للصين أصبحت قضية مصيرية، لأن اهمال هذه القضية يؤدى إلى استمرار تفاقم العجز فى الميزان التجارى، ومن ثم تعثر جهود التنمية، لذا جعلت الصين من التصدير محور استراتيجيتها التنموية فى نهاية القرن العشرين، حيث أن زيادة الصادرات يرتبط ارتباطاً قوياً بنمو الانتاجية، فى الوقت الذى اعتمدت الصين فى مجال الصادرات على زيادة القدرة التنافسية للسلع الصينية فى الأسواق العالمية بدلاً من اللجوء إلى تخفيض العملة.

فى حين عملت الصين على تحرير المبادلات التجارية للاندماج مع اقتصاد العولمة بخطى ثابتة من خلال تخفيض القيود على التجارة مع كافة دول العالم، وإيجاد علاقة إيجابية بين كافة القطاعات الاقتصادية، والاستفادة من كافة الاتفاقيات التجارية، وتعريف المصدرين بالسلع المراد تصديرها وكمياتها و أسعارها ونسب الجودة الكلية، وتحديد القطاعات الرائدة فى التصدير، وتوفير وسائل النقل بأنواعها فى ظل توافر سبل الدعاية والإعلان ومساعدة الشركات فى تسويق منتجاتها عبر العالم.

ولعبت الصادرات أهم الأدوار الرئيسية فى تقدم الصين بفضل اتباع سياسة التمييز السعرى، وبفضل التدفقات الاستثمارية الأجنبية خلال العقد الأخير من القرن العشرين، لذا توسعت الصادرات الصينية بصورة كبيرة وغير مسبوقة، وتشير الأرقام بأن الصادرات (بالأسعار الثابتة) قد نمت بمعدل سنوى بلغ ١٢ ٪ فى فترة الثمانينيات، وانتقلت الصين من المصدر رقم ٤٦ فى عام ١٩٨٠ إلى رقم ١٣ عام ١٩٩٠ بقيمة ٧١,٩ مليار$ بفائض فى الميزان التجارى قدره ٨,١ مليار $.

وتشير الأرقام بوضوح أن الصادرات الصناعية للصين قد زادت من ٥٠ ٪ من إجمالى الصادرات فى الثمانينيات إلى ٨٠ ٪ فى التسعينيات، ويرجع ذلك إلى[1]:

١- التوجه التصديرى لاقتصاديات المناطق الاقتصادية الخاصة.

٢- ظهور المشروعات المشتركة.

٣- الاستفادة من تدفقات الاستثمارات الأجنبية القائمة على ميزة رخص العمالة وتوافر الأرض.

وزادت التجارة السلعية للصين كنسبة من الناتج القومى الإجمالى من ١٢,٨ ٪ عام ١٩٨٠ إلى ٣٨ ٪ عام ١٩٩٠ ، وانتقلت نوعية الصادرات من تصدير المواد الخام خلال حقبة الثمانينيات إلى تصدير السلع الصناعية فى بداية التسعينيات والتى بلغت نسبتها ٧٤ ٠/٠ ، وهذا ما أدى إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادى السريع الذى تخطى١٣ ٪ عام ١٩٩٣[2]، ويرجع هذا النمو الهائل فى الصادرات إلى السياسات المتبعة والتى من أهمها:

١- الاندماج بين المؤسسات الصينية والشركات متعدية الجنسية.

٢- فعالية السياسات التفضيلية المقدمة من قبل الحكومة.

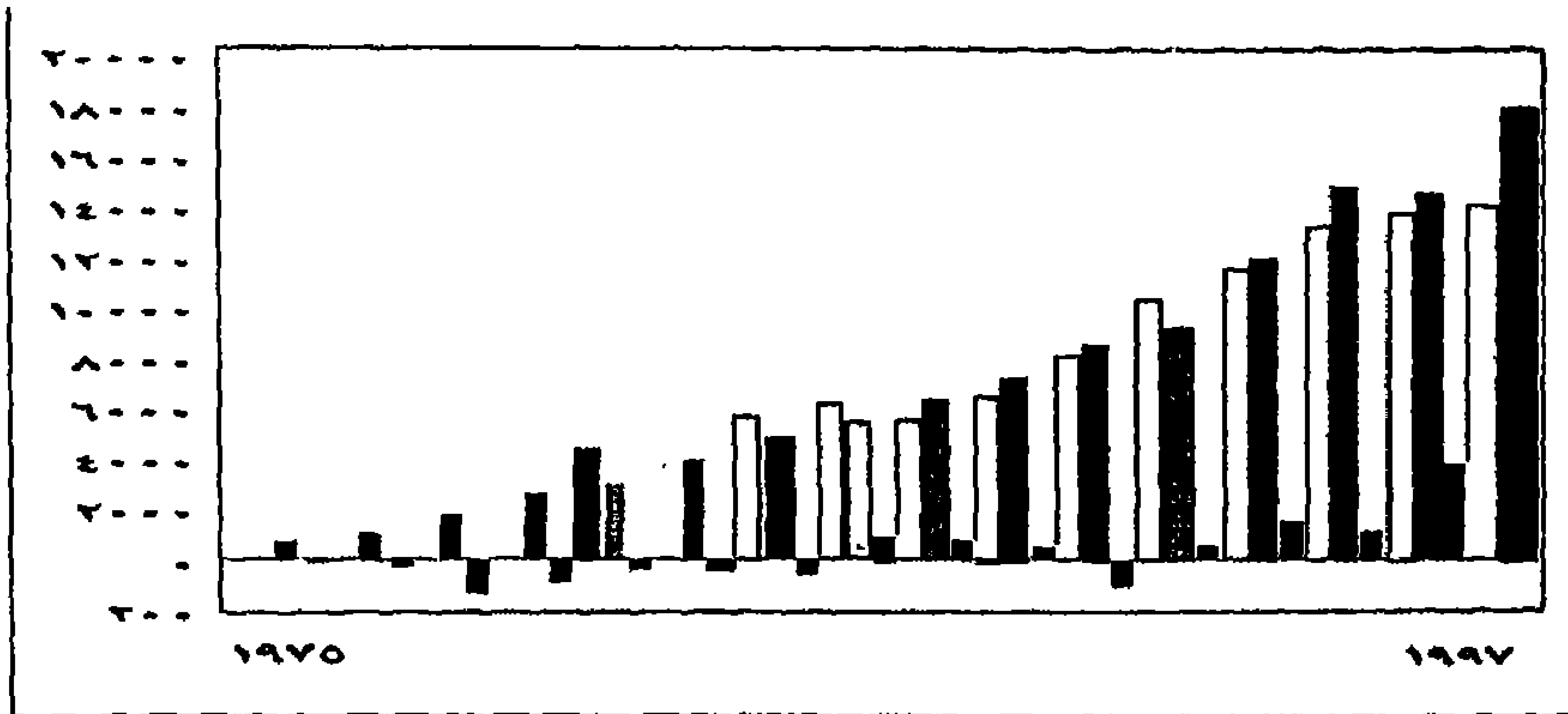
٣- نجاح السياسة النقدية والمالية.

٤- التوجه التصديرى لاقتصاديات المناطق الذى اخترق الأسواق العالمية.

---

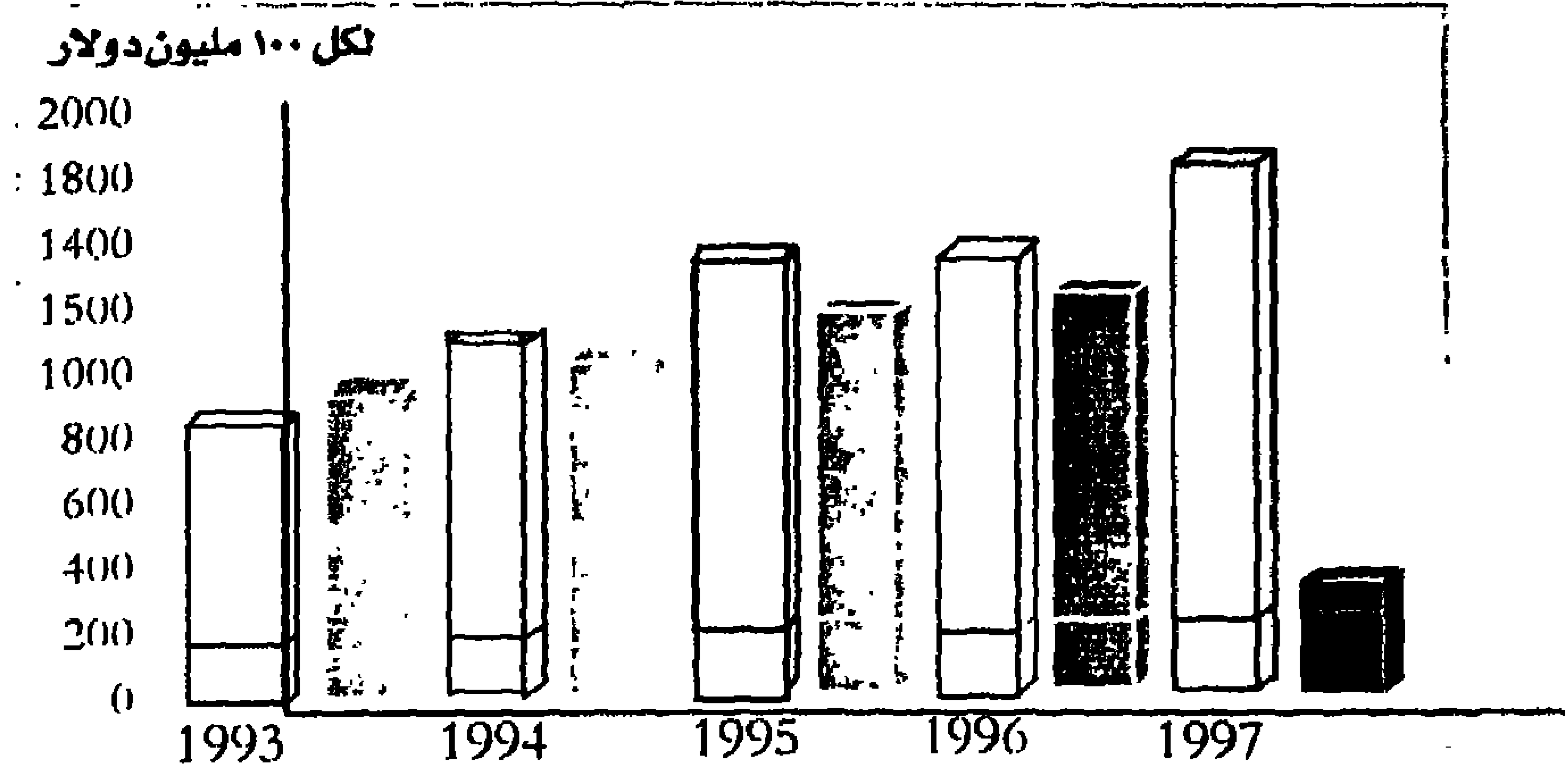
(١) النشرة الاقتصادية لبنك مصر، مرجع سابق، ص ١٥٧.

(٢) سوسن حسين: الصين – هل تصبح القوة العظمى الأولى فى القرن الحادى والعشرين، مرجع سابق، ص ص ٥٧٥- ٥٨٥.



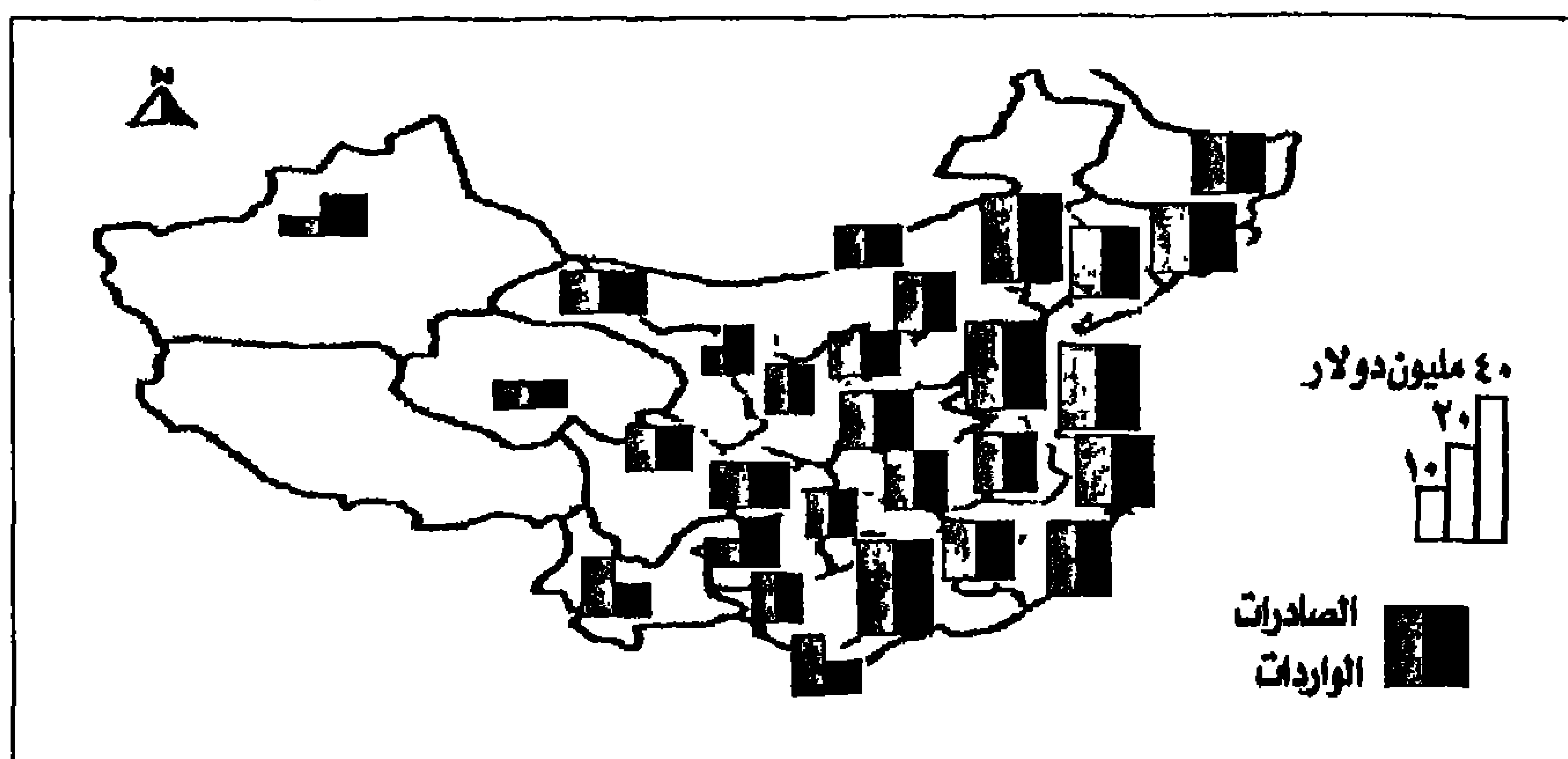
شكل رقم (٣ - ٣)

مقدار الصادرات والواردات فى الصين (بالمائة مليون دولار) ١٩٧٥- ١٩٩٧



شكل رقم (٤ - ٣)

صادرات وواردات السلع الأولية والمصنعة فى الصين (بالمائة مليون دولار) ١٩٩٣- ١٩٩٧



شكل رقم (٥ - ٣)

قيمة الصادرات والواردات لمؤسسات التمويل الأجنبى فى المقاطعات الصينية (بالمليون دولار) عام ١٩٩٩

ولقد بلغ معدل النمو فى الحجم الكلى للصادرات ٢٠,٦ ٪ عام ١٩٩٧، فى الوقت الذى لم يتجاوز معدل نمو الواردات ٢,٥ ٪ على خلفية ارتفاع القدرة التنافسية للصادرات الصينية مقابل انخفاض معدل الكثافة الاستيرادية.

جدول رقم (١٧ - ٣)

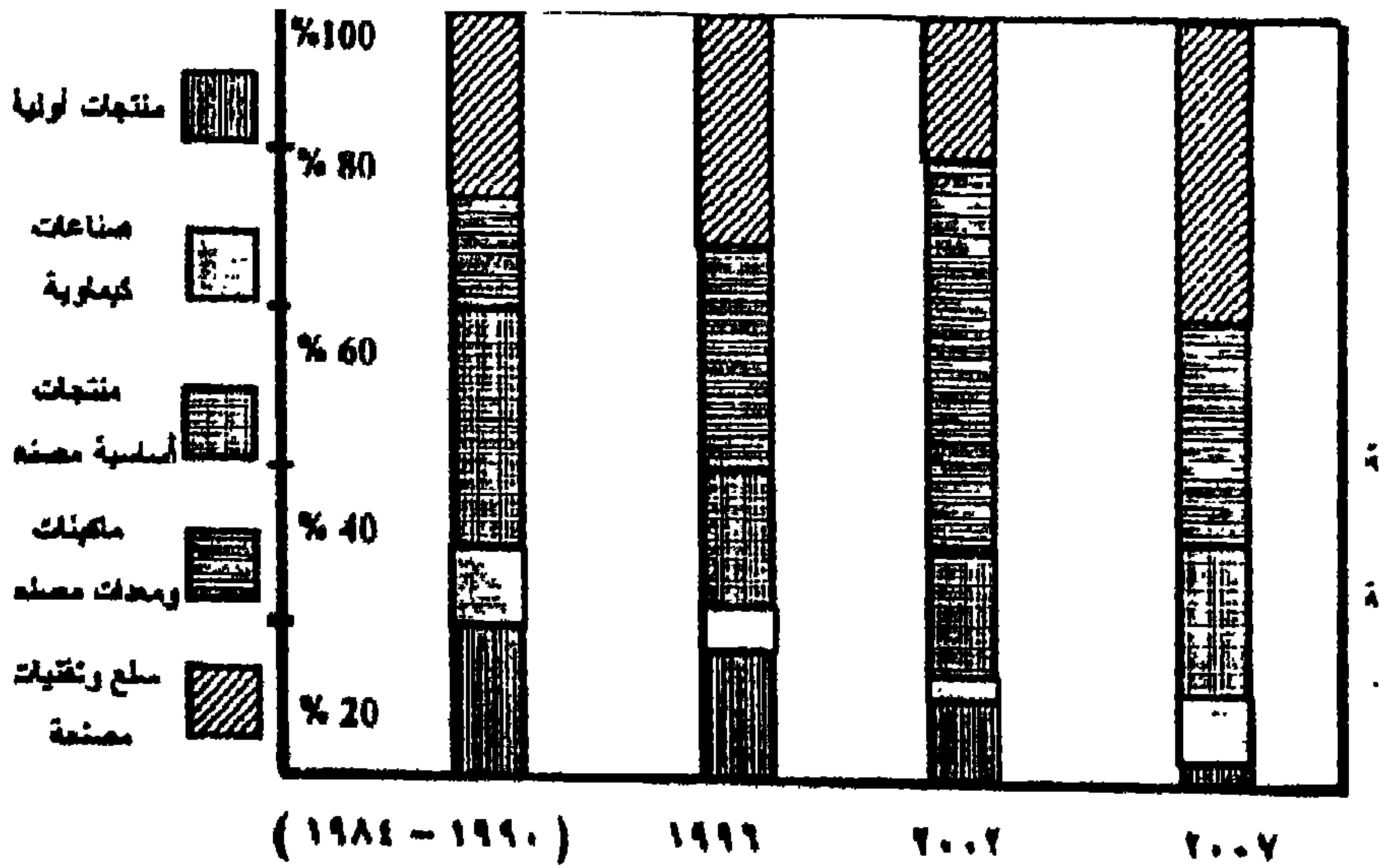
صادرات وواردات السلع الأولية والمصنعة فى الصين

الفترة من ١٩٩٣ – ١٩٩٧ (بالمليار $)

السنة	الصادرات		الواردات	
	سلع أولية	سلع مصنعة	سلع أولية	سلع مصنعة
١٩٩٣	١٦.٧٦	٧٥.٠٨	١٤.٢١	٨٩.٧
١٩٩٤	١٩.٧١	١٠١.٣	١٦.٤٥	٩٩.١
١٩٩٥	٢١.٨٢	١٢٧.٣	٢٤.٤١	١٠٧.٦
١٩٩٦	٢١.٩٩	١٢٩.١٢	٢٥.٤٤	١١٣.٣
١٩٩٧	٢٣.٩٠	١٥٨.٧	٢٨.٦١	١١٣.٧

المصدر: شبكة الانترنت الإحصاء السنوى للصين لعام ١٩٩٨

ومن خلال الجدول يتبين لنا أن الصين انتقلت من انتاج المواد الأولية وتصدرها إلى السلع المصنعة وتصديرها، والتى باتت تشكل أكثر من ٨٥ ٪ من الصادرات الصينية.



شكل رقم (٦ - ٣) تركيبة الصادرات الصينية ١٩٨٤ – ٢٠٠٧

ومن خلال شكل تركيبة الصادرات الصينية يتبين الآتى:

١- فى الفترة الأولى من ١٩٨٤ – ١٩٩٠ كانت المنتجات المصدرة من السلع والمنتجات الأولية تمثل ما يزيد على ٢٦ ٠/٠، بينما احتلت الصادرات الصناعية بأنواعها ما يربو على ٧٤ ٠/٠.

٢- فى الفترة الثانية ١٩٩٦ انخفضت نسبة المنتجات الأولية من الصادرات الصينية إلى ١٨,٢ ٠/٠، بينما ارتفعت الصادرات الصناعية بأنواعها إلى ما يزيد على ٨١,٨ ٠/٠.

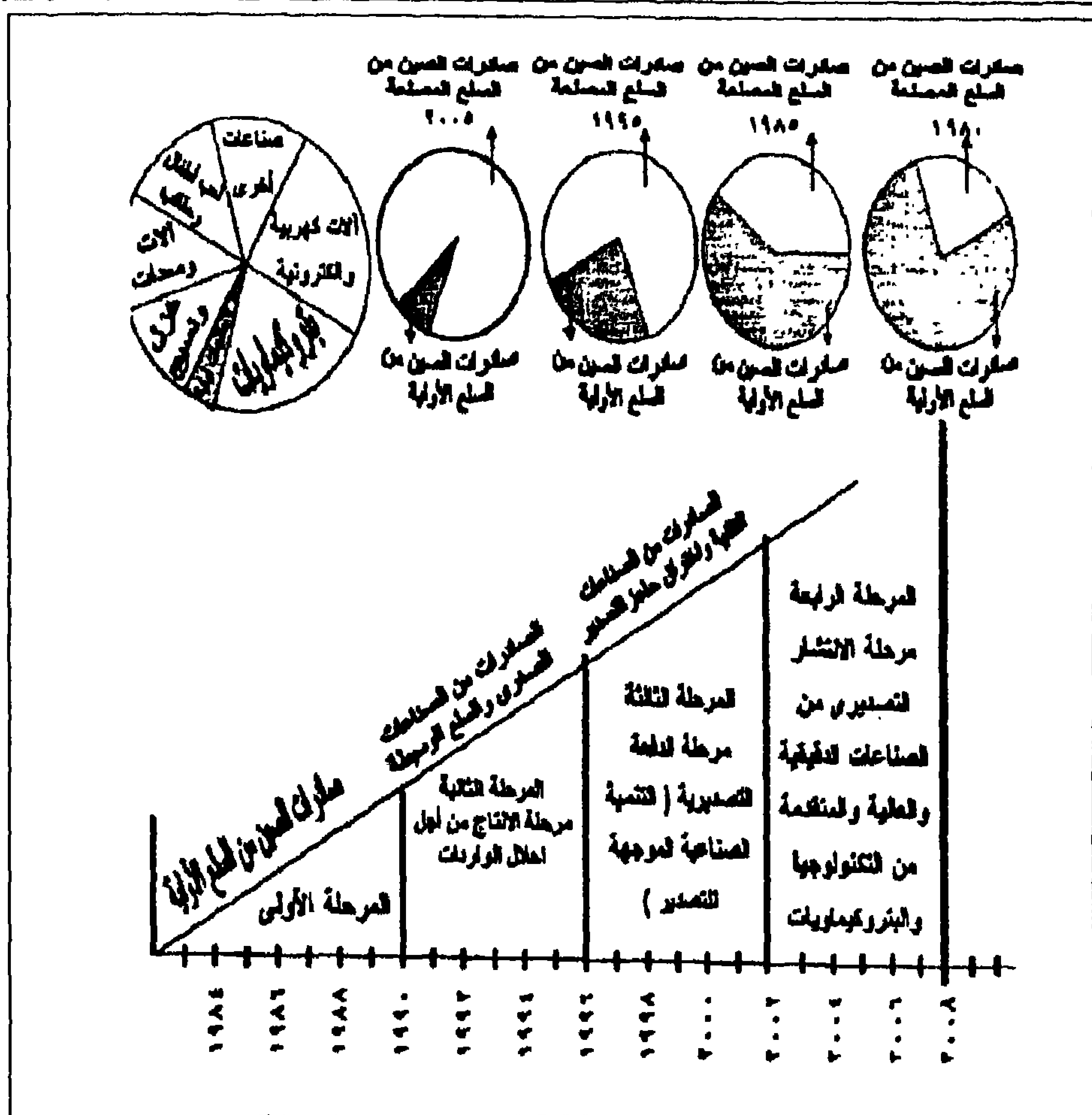
٣- فى الفترة الثالثة ٢٠٠٢ انخفضت نسبة المنتجات الأولية المصدرة إلى ٠/١١,٢٠، بينما ارتفعت نسبة الصادرات الصناعية بأنواعها إلى ٨٨,٨ ٠/٠ عام ١٩٩٨ ولكنها سرعان ما ارتفعت عام ٢٠٠١ إلى ٩٠ ٪ [1].

(1) World Bank World Develompment indicators ,2004, p.198- 200.

٤- فـى الفـترة الرابعـة ٢٠٠٧ انخفضـت نسـبة المنتجـات الأوليـة إلى ٥,٨ ٪ وارتفعت نسبة الصناعات المصدرة وكانت نسبتها ٩٤,٢ ٪ فى حين زادت الصناعات التقنية بنسبة ٣٤ ٪ من السلع المصدرة.

وبتحليـل تركيبـة الصـادرات الصـينية نجـد أن الصـادرات الصـينية قـد شـهدت تغيرات ملحوظـة، حيـث انخفضـت المنتجـات الأولية المصدرة (المنتجـات الزراعية) والمواد الخـام حيـث هبطـت نسبتها مـن ٥٣,٥ ٪ فـى بدايـة الثمانينيـات إلى ١١,٢ ٪ عام ١٩٩٨، بينما ارتفعت نسبة الصادرات الصينية المصنعة من ٤٦,٥ ٪ فـى بدايـة الثمانينيـات إلى ٨٨,٨ ٪ عـام ١٩٩٨[1]، ثـم ٩٤,٢ ٪ فـى عـام ٢٠٠٦، ولقد حظيت الصناعات الالكترونية وصناعات التقانـة العالية بنسـبة ٣٤ ٪ مـن الصادرات الصناعية

(١) كتاب الصين، مرجع سابق، ص ١٦٧.

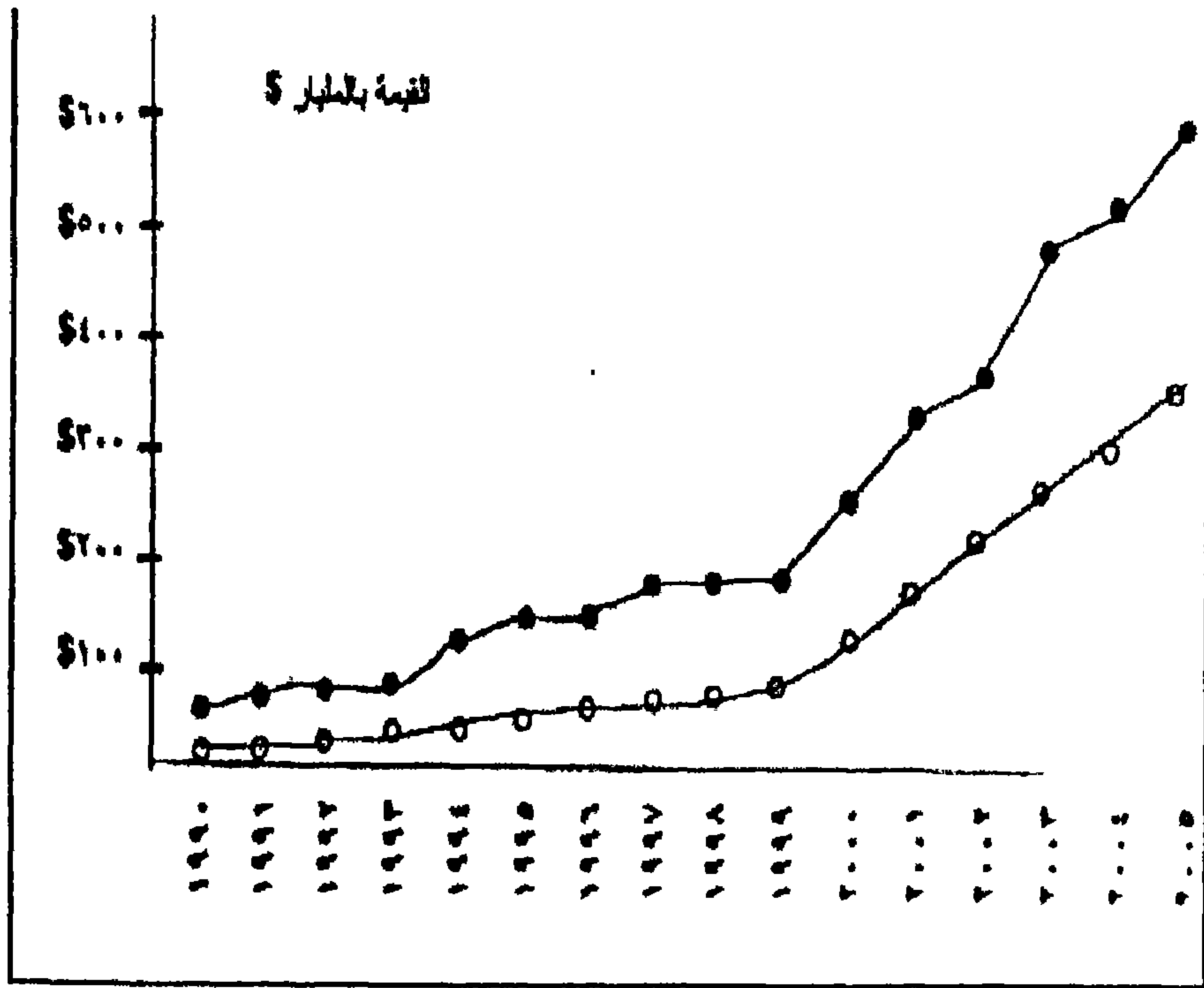


شكل رقم (٧ - ٣) الأداء التصديري في الصين الفترة من ١٩٨٤ — ٢٠٠٧

نموذج مقترح من الباحث

وتؤكد الدراسات على أن ٦٥ ٪ من النمو في الصادرات الصينية خلال الفترة من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٣ ترجع إلى المشروعات الاقتصادية المشتركة العاملة في الصين، في الوقت الذي بلغت قيمة الصادرات الصينية ٢٤٩ مليار$ عام

٢٠٠٠ مثلت ٤ ٪ من الصادرات العالمية، وإن كانت بعض الاحصائيات بالبنك الدولى وبعض الدراسات المحايدة تقدرها بـ ٦,١ ٠/٠[1].



شكل رقم (٨ - ٣)

تطور صادرات الشركات متعدية الجنسية العاملة فى الصين الفترة من ١٩٩٠- ٢٠٠٥.

(1) UNCTAD: Hand Book of Statistics China Statisties Year Book (New York: United Natians, May, 2001)., p.7.

جدول رقم (١٨ - ٣)

قيمة الصادرات الخاصة بالشركات متعدية الجنسية فى الصين ونسبتها إلى إجمالى الصادرات الصينية الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٥ (بالمليار $)

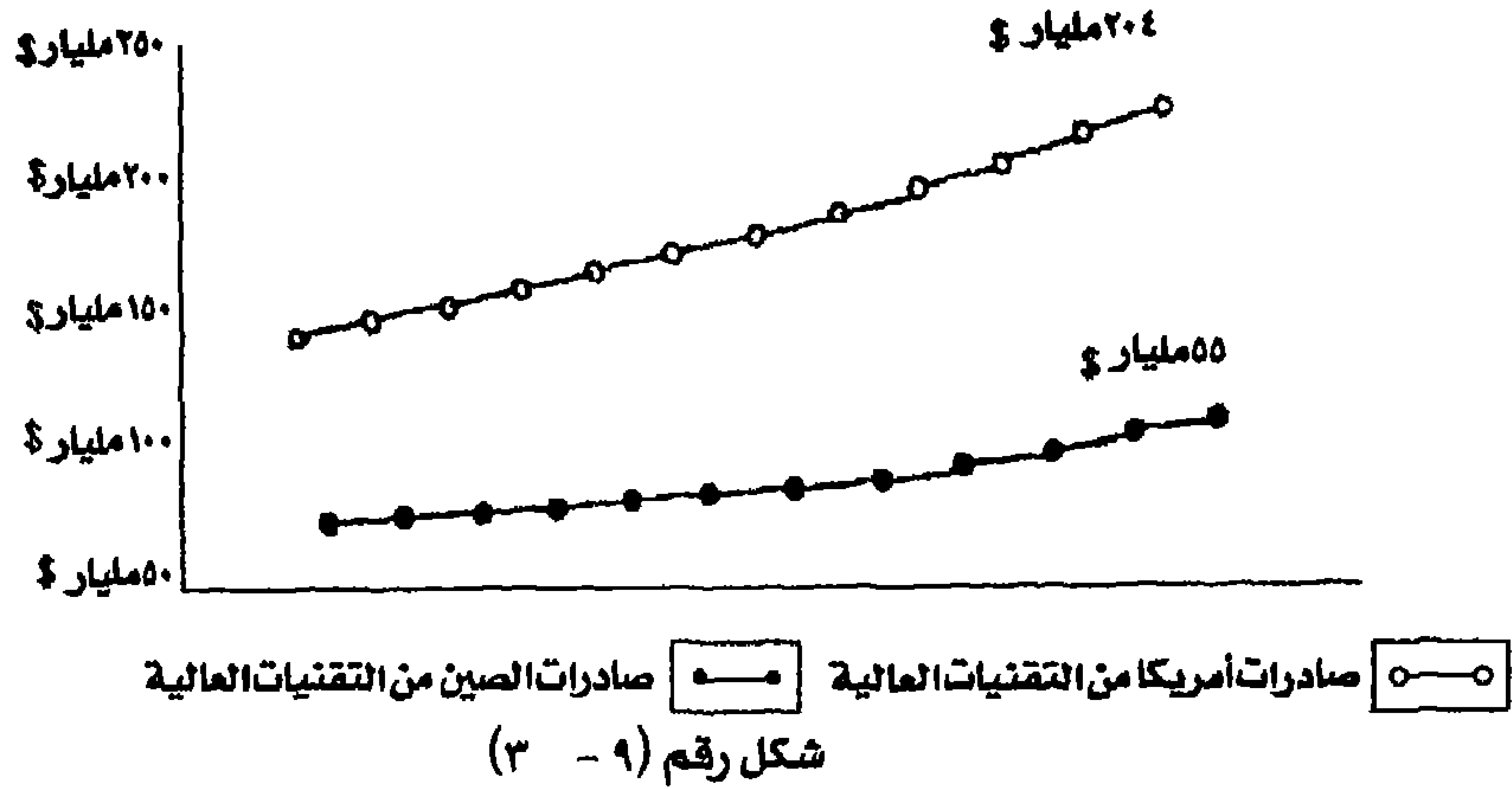
السنة	الصادرات الصينية	صادرات الشركات متعددة الجنسية	نسبة الشركات	السنة	الصادرات الصينية	صادرات الشركات متعددة الجنسية	نسبة الشركات
١٩٩٠	٦٢.١	٨.٩	١٤.٤ ٪	١٩٩٨	١٨٣.٨	٩١.٢	٤٩.٦ ٪
١٩٩١	٧١.٨	١٢.٦	١٧.٦ ٪	١٩٩٩	١٩٤.٩	٩٧.٥	٥٠.٠ ٪
١٩٩٢	٨٤.٩	١٧.٤	٢٠.٤ ٪	٢٠٠٠	٢٤٩.٢	١٣١.٨	٥٢.٩ ٪
١٩٩٣	٩١.٧	٢٥.٢	٢٧.٥ ٪	٢٠٠١	٣٣٦.٠	١٧٩.٠	٥٣.٣ ٪
١٩٩٤	١٢١.٠	٣٤.٧	٢٨.٧ ٪	٢٠٠٢	٣٧١.٠	٢٠٧.١	٥٥.٨ ٪
١٩٩٥	١٤٨.٨	٤٦.٤	٣١.٢ ٪	٢٠٠٣	٤٩٥.٠	٢٨٤.١	٥٦.٤ ٪
١٩٩٦	١٥١.١	٦١.٥	٤٠.٧ ٪	٢٠٠٤	٥١٥.١	٢٩٩.٣	٥٨.١ ٪
١٩٩٧	١٨٢.٨	٨٣.٠	٤٥.٤ ٪	٢٠٠٥	٥٩٤.٣	٣٥١.٦	٥٩.٢ ٪

المصدر: شبكة الانترنت الإحصاء السنوى للصين لعام ٢٠٠٦ IMF WORLD ECONOMIC OUTLOOK , 2004.

وبتحليل الجدول رقم (١٨- ٣) يتضح لنا أن الصادرات التى تصدرها الشركات متعددة الجنسية التى استقرت فى الصين قد بلغت نسبتها ٥٠ ٪ عام ١٩٩٩ وهى تمثل الشركات المتعدية الجنسية وحصة الشريك الأجنبى فى الشركات المشتركة فى الصين، لا سيما أن هذه الشركات غدت تمتلك المهارات الابتكارية ومستوى النوعية ومناهل التوزيع واختراق الأسواق الأجنبية، وبحكم جذور هذه الشركات الأمريكية فإنها دعمت الصادرات الصينية للدخول فى السوق الأمريكى وتساهم هذه الشركات المتعدية بنسبة

٧٥ ٪ من صادرات التكنولوجيا فى الصين، فى حين بلغت حصة الشركات متعدية الجنسية ٥٣.٣ ٪ من مجموع الصادرات الصينية بقيمة قدرها ١٧٩ مليار$ عام ٢٠٠١.

فالصين دخلت الأسواق العالمية بمنتجات متنوعة بين الغالية الثمن والرخيصة، ولكن بربح مقبول بالإضافة إلى انها قدمت لدول العالم المتقدم منتجات رخيصة ذات هامش ربح كبير، وفى بداية الألفية الثالثة ارتفعت نسبة الصادرات التقنية على خلفية انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية واستحوذت على ٤٤ ٪ من صناعة الملابس والمنسوجات.



شكل رقم (٩ - ٣)

صادرات التقنية العالية فى كل من الولايات المتحدة والصين عام ٢٠٠٥

يجب التذكير بأن الشركات متعدية الجنسية العاملة فى الصين قدمت للصين من أجل تأمين احتياجاتها، ومن ثم فقد بلغت نسبة الصادرات الصينية إلى الدول الغربية عام ١٩٩٥ بـ١٥ ٠/٠، لكن سرعان ما أصبحت ٣٢ ٪ عام ٢٠٠٥ فى الوقت الذى يعانى الاتحاد الأوروبى عجزاً تجارياً مع الصين بـ ٤٥ مليار$ عام ٢٠٠٢، وبالنظر لترتيب الصين عالمياً من حيث التجارة العالمية، فقد انتقلت التجارة الصينية من المركز رقم ٣٢ عام ١٩٨٠ إلى ١١ عام ١٩٩١ إلى

المركز الرابع عام ٢٠٠٣ حيث اعتمدت الصادرات الصينية على قسم كبير منها على التصنيع[1]، ولذا بلغت التجارة الصينية ٧ ٪ من التجارة العالمية.

وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبى المباشر الخاص بالشركات متعدية الجنسية عاد بالفائدة الكبيرة على زيادة الصادرات الصينية من خلال تحقيق الارتباط الخلفى والأمامى والقدرة على توزيع وتنويع المنتجات والخروج من حيز الصادرات التقليدية إلى الصادرات التقنية العالية، لا سيما أن الصادرات التقليدية غالباً ما تواجه صعوبات عالية غير مستقرة[2].

وعلى خلفية تطور الصادرات الصينية اتسعت تشكيلة الصادرات تدريجياً لتغطى فئات ومنتجات أوسع من خلال سياسة التنويع وتغطية كافة الأسواق العالمية على خلفية تقسيم السوق العالمى إلى شرائح وقطاعات، وتقبل الشركات الصينية والشركات متعدية الجنسية العاملة فى الصين بربح منخفض للغاية فى كافة الأسواق الدولية للتمكن من اكتساح منافسيهم، ولقد بلغت الصادرات الصينية عام ٢٠٠٣، ٦١١ مليار$ بما يمثل ٤٣,٢ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى الصينى ونحو ٧٣,٨ ٪ من الناتج الصينى من السلع (فى قطاعى الزراعى والصناعة).

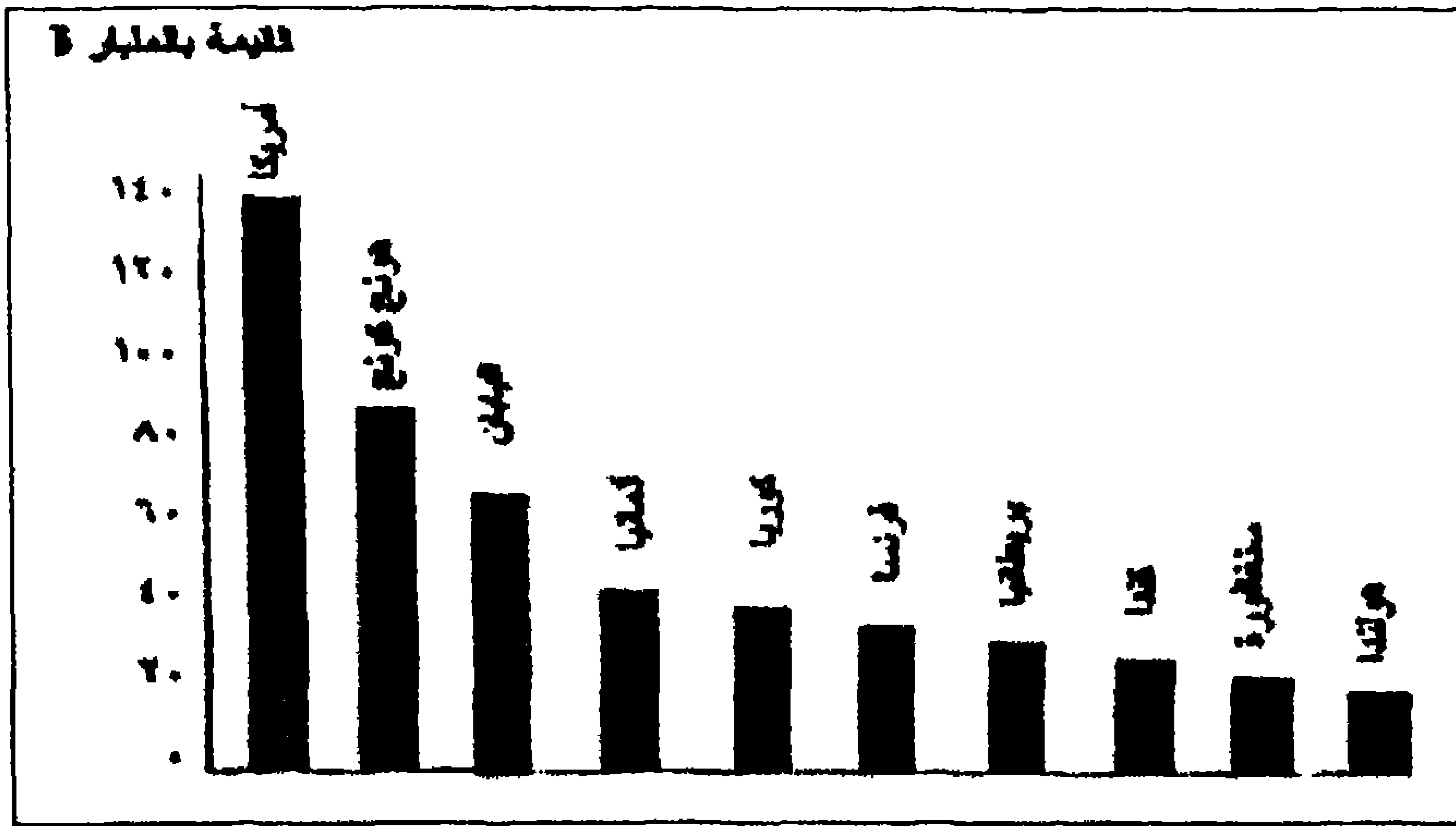
وبدخول الصين منظمة التجارة العالمية تمكنت من تأمين الدخول المستقر والمحمى بالقانون الدولى لصادراتها السلعية إلى الغالبية الساحقة من أسواق العالم ،وإذا كانت الإحصائيات تؤكد على أن إجمالى الصادرات العالمية لعام ٢٠٠٤ تقدر ١٠٨٠٦ مليار$ فإنه جملة الصادرات الصينية للصين الكبرى تقدر بـ ٦١٢,٤ مليار عام ٢٠٠٣ بما فى ذلك هونج كونج وماكاو بعد الانضمام.

(١) دانييال بورشتاين: التنين الأكبر، مرجع سابق، ص ١٢٢.
(٢) د. سامى عفيفى حاتم: قضايا معاصرة فى التجارة الدولية (القاهرة: النسر الذهبى للطباعة، ٢٠٠٤)،، ص ٣١٧.

وتعد الشركات متعدية الجنسية القائمة فى شراكة مع الشريك الصينى أحد أهم المحاور الأساسية التى أدت إلى تنمية الصادرات الصينية فى ظل منظومة التعاون والتكامل القائمة على المصلحة المشتركة وتوزيع منافعها بين الشركات وتحمل المخاطر والسلبيات على قدم المساواة، وإن كانت أرباح هذه الشركات تذهب إلى الدول الأم.

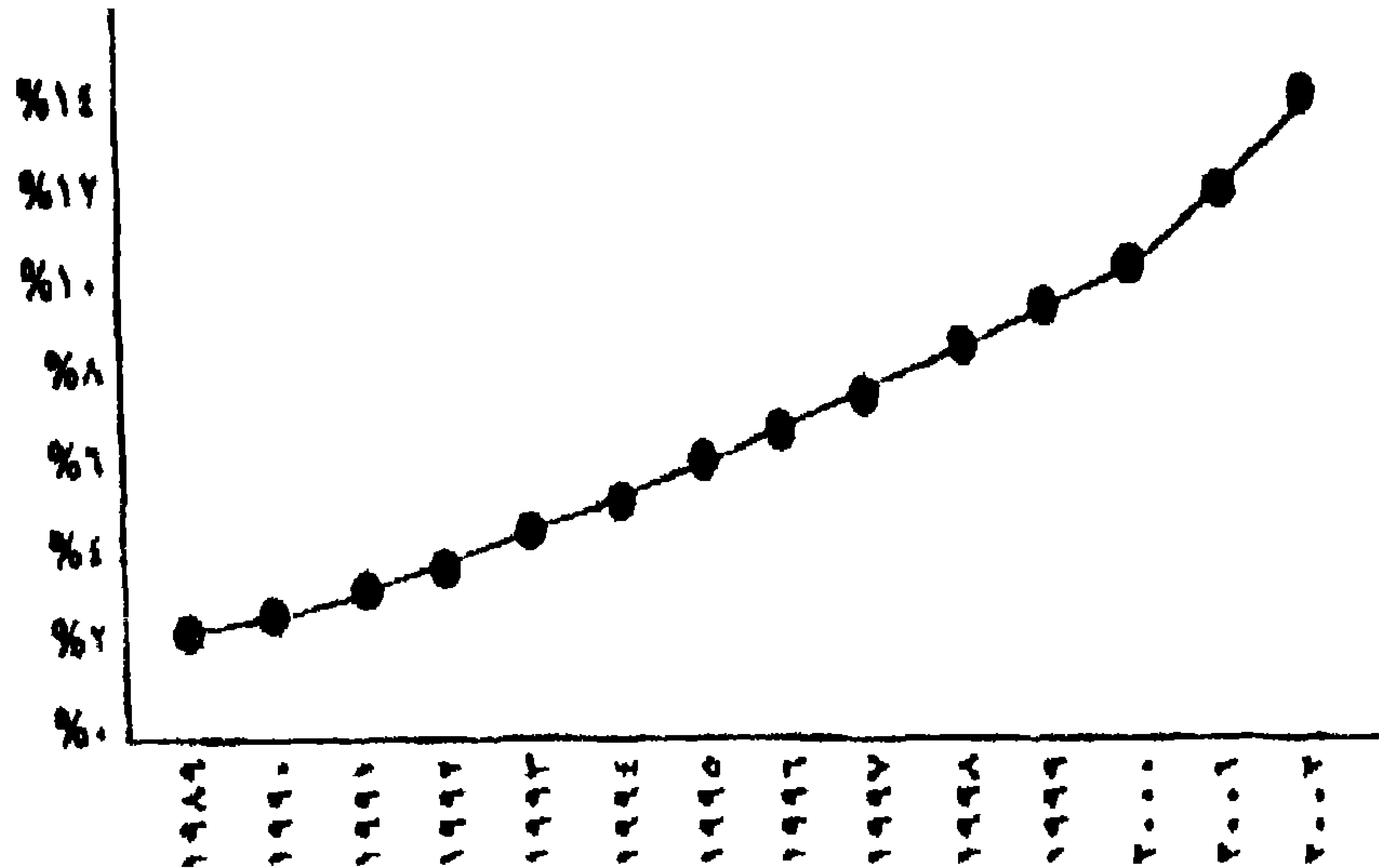
ولقد اتجهت شركة فولكس فاجن VW لانتاج السيارات إلى الاعتماد على السوق الصينى، وهكذا فعلت شركة هوندا التى بنت أول مخصص لانتاج منتجات مخصصة للتصدير، وهذا هو هدف الشركات الأجنبية، وتستحوذ شركة طومسون الفرنسية على صناعة الأجهزة الكهربائية والتلفزيونية فى العالم، فى الوقت الذى نجد أن شركة هاير تستحوذ على نسبة ٦ ٪ من سوق البرادات العالمية، وشركة ليونوفو المتخصصة فى مجال تصنيع الكمبيوتر والهواتف النقالة وهذه الشركات أصبحت بمثابة الاطلالات والنوافذ الخاصة للصادرات الصينية[1].

(١) أوديد شنكار: العصر الصينى، مرجع سابق، ص ص ٢٠٣ – ٢٠٥.



شكل رقم ١٠- ٣

صادرات الصين إلى بعض الدول والمناطق في العالم عام ٢٠٠٢



شكل رقم (١١ — ٣)

نسبة الواردات الأمريكية من الصين من أصل مجموع الواردات الأمريكية

وتمثل ٨٢ ٪ منها منتجات مصنعة فى الشركات متعدية الجنسية فى الصين

جدول رقم (١٩ – ٣)

تطور الصادرات والواردات السلعية والميزان التجارى للصين الفترة من ١٩٨٥- ٢٠٠٣(بالمليار$)

النوع	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
الصادرات الصينية	٢٧.٣	٦٢.١	١٤٨.٨	٣٩٧.٢	٤١٢.٥	٤٨٣	٦١١.٦
الواردات الصينية	٤٢.٥	٥٣.٣	١٢٩.١	٢١٠.٩	٢٢٢.٩	٢٧٢.١	٣٧٧.٢
الميزان التجارى الصينى	(-١٥.٢٠)	٨.٨	١٩.٧	١٨٦.٣	١٨٩.٦	٢١٠.٩	٢٣٤.٤

المصدر: IMF Direction of trade statistics yeur book several Issues international year book , p. 120-123.

وبتحليل الجدول رقم (١٩ – ٣) الخاص بتطور الصادرات والورادات السلعية والميزان التجارى الصينى نجد أن:

زادت الصادرات الصينية بصورة كبيرة خلال عقد الثمانينيات، وبلغت نسبة الزيادة نحو ٢٤٣,٥ ٠/٠، بينما زادت الصادرات الصينية خلال عقد التسعينيات بنسبة ٥٤١,١ ٪ لتصل حصتها فى التجارة العالمية عام ٢٠٠٣ بـ ٧,٩ ٪ من الصادرات السلعية العالمية، وزاد الفائض التجارى مع أمريكا بـ ٤٠ مليار$ عام ٢٠٠٠ وارتفع الاحتياطيات النقدية من ١٤٢ مليار$ عام ٢٠٠٠ إلى ٥١٤ مليار$ عام ٢٠٠٤.

جدول رقم (٢٠ – ٣)

هيكل الصادرات الصينية مقارنة بالاجمالى العالمى وباجمالى الدول النامية ودول مختارة

	الاغذية		المواد الخام الزراعية		الوقــود		المعادن والخامات المعدنية		السلع المصنعة	
	١٩٩٠	٢٠٠٢	١٩٩٠	٢٠٠٢	١٩٩٠	٢٠٠٢	١٩٩٠	٢٠٠٢	١٩٩٠	٢٠٠٢
الصين	٠/٠١٣	٠/٠٥	٠/٠٢	٠/٠١	٠/٠٨	٠/٠٢	٠/٠٢	٠/٠٢	٠/٠٧٤	٠/٠٩٠
الولايات المتحدة	٠/٠١١	٠/٠٨	٠/٠٤	٠/٠٢	٠/٠٢	٠/٠٢	٠/٠٣	٠/٠٢	٠/٠٧٤	٠/٠٨١
اليابان	٠/٠١	٠٠	٠/٠١	٠/٠١	٠٠	٠٠	٠/٠١	٠/٠١	٠/٠٩٦	٠/٠٩٣
المانيا	٠/٠٥	٠/٠٤	٠/٠١	٠/٠١	٠/٠١	٠/٠١	٠/٠٣	٠/٠٢	٠/٠٨٩	٠/٠٨٦
فرنسا	٠/٠١٦	٠/٠١١	٠/٠٢	٠/٠١	٠/٠٢	٠/٠٢	٠/٠٣	٠/٠٢	٠/٠٧٧	٠/٠٨١
بريطانيا	٠/٠٧	٠/٠٥	٠/٠١	صفر	٠/٠٨	٠/٠٨	٠/٠٣	٠/٠٢	٠/٠٧٩	٠/٠٧٩
الدول النامية	٠/٠١٧	٠/٠٩	٠/٠٥	٠/٠٢	٠/٠٢٢	٠/٠٢٢	٠/٠٦	٠/٠٤	٠/٠٤٨	٠/٠٦٠
مصر	٠/٠١٠	٠/٠٩	٠/٠١٠	صفر	٠/٠٢٩	٠/٠٣٤	٠/٠٩	٠/٠٥	٠/٠٤٢	٠/٠٣٥
العالم	٠/٠١٠	٠/٠٧	٠/٠٣	٠/٠٢	٠/٠٨	٠/٠٧	٠/٠٤	٠/٠٢	٠/٠٧٤	٠/٠٧٨

المصدر: World bank , world Development Indicators 2004 , p. 198- 200.

جدول رقم (٢١ – ٣)

أكبر الدول المصدرة فى العام عام ٢٠٠٠

المرتبة	الدولة	قيمة الصادرات (بمليارات الدولارات)	الحصة فى التجارة العالمية (بالمئة)
١	الولايات المتحدة الأمريكية	٧٨١	١٢.٦
٢	المانيا	٥٥٠	٨.٨
٣	اليابان	٤٧٩	٧.٧
٤	فرنسا	٢٩٨	٤.٨
٥	بريطانيا	٢٨٢	٤.٨
٦	كندا	٢٧٧	٤.٥
٧	الصين	٢٤٩	٤.٠
٨	ايطاليا	٢٣٨	٣.٨
٩	هولندا	٢١٠	٣.٤
١٠	هونج كونج	٢٠٢*	٣.٢

❖ تشمل اعادة التصدير

المصدر: IMF international finuncial statcitcs, May, 2001

جدول رقم (٢٢ – ٣)

التجارة الصينية الخارجية ١٩٥٢– ٢٠٠٠ (بمليارات الدولارات الأمريكية) بالمليار$

العام	الواردات/الصادرات	الصادرات	الواردات	الميزان التجارى
١٩٥٢	١.٩	٠.٨	١.١	-٠.٣
١٩٥٧	٣.١	١.٦	١.٥	٠.١
١٩٦٢	٢.٧	١.٥	١.٢	٠.٣
١٩٦٥	٤.٣	٢.٢	٢.٠	٠.٢
١٩٧٠	٤.٦	٢.٣	٢.٣	-٠.١
١٩٧٥	١٤.٨	٧.٣	٧.٥	-٠.٣
١٩٧٨	٢٠.٦	٩.٨	١٠.٩	-١.١
١٩٨٠	٣٨.١	١٨.١	٢٠.٠	-١.٩
١٩٨٥	٦٩.٦	٢٧.٤	٤٢.٣	-١٤.٩
١٩٨٦	٧٣.٩	٣٠.٩	٤٢.٩	-١٢.٠
١٩٨٧	٨٢.٣	٣٩.٤	٤٣.٢	-٣.٨
١٩٨٨	١٠٢.٨	٤٧.٥	٥٥.٣	-٧.٨
١٩٨٩	١١١.٧	٥٢.٥	٥٩.١	-٦.٦
١٩٩٠	١١٥.٥	٦٢.١	٥٣.٤	٨.٧
١٩٩١	١٣٥.٦	٧١.٨	٦٣.٨	٨.١
١٩٩٢	١٦٥.٥	٨٤.٩	٨٠.٦	٤.٤
١٩٩٣	١٩٥.٧	٩١.٧	١٠٤.٠	-١٢.٢
١٩٩٤	٢٣٦.٦	١٢١.٠	١١٥.٦	٥.٤
١٩٩٥	٢٨٠.٩	١٤٨.٨	١٣٢.١	١٦.٧
١٩٩٦	٢٨٩.٩	١٥١.١	١٣٨.٨	١٢.٢
١٩٩٧	٣٢٥.٢	١٨٢.٨	١٤٢.٤	٤٠.٤
١٩٩٨	٣٢٣.٩	١٨٣.٨	١٤٠.٢	٤٣.٦
١٩٩٩	٣٦١.٠	١٩٤.٩	١٦٥.٧	٢٩.٢
٢٠٠٠	٤٧٤.٣	٢٤٩.٢	٢٢٥.١	٢٤.١

❖تجارة السلع دون خدمات

المصدر: **China staticical Yer book, 2001, 586**

الـــواردات:

تعد الواردات أحد شقى التجارة الخارجية ، وتسهم الواردات فى إحداث التكوين الرأسمالى اللازم لعملية التنمية الاقتصادية والتى تصب بدورها فى الناتج القومى الإجمالى، ويمكن أن تكون الواردات ذات أثر سلبى على الناتج القومى إذا ما كانت هذه الواردات استهلاكية وغير رأسمالية أو سلع وسيطة تساهم فى زيادة الانتاج، إلا أن هيكل الانتاج فى الدول النامية لا يزال مشوها وغير مرن، ومن ثم لا تسهم عملية تخفيض قيمة العملة فى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات، لذا لا تستوعب انخفاض قيمة العملة الوطنية بصورة فاعلة[1].

ويوجد أثر سلبى على الورادات من جراء تخفيض سعر العملة ، حيث سيترتب على هذا التخفيض ارتفاع أسعار الواردات وزيادة قيمتها مما سترتفع أسعار أدوات ومدخلات الانتاج المستوردة، ومن ثم يجب على كل دولة اتباع سياسة حرة فى التجارة ولا تذهب إلى تقييد التجارة حيث أن التقييد يعنى الابتعاد عن الوضع الأمثل[2].

ويذهب العديد من الخبراء إلى أن التجارة الدولية تعد هى الوسيلة التى يمكن من خلالها كسر حلقات الفقر المفزعة والانتقال إلى مرحلة الانطلاق الاقتصادى حيث أن انخفاض قيمة التجارة الخارجية يؤدى حتما إلى انخفاض الناتج القومى الإجمالى، وغالباً ما يتم استيراد البضائع أو السلع وفقاً لقوانين واجراءات تحكم عملية التجارة الخارحية ، مثل:

١- نظام منح أذون تراخيص الاستيراد:

- سلع عليها قيود.
- سلع مسموح باستيرادها بأذن.

---

(١) د. فتحى أبو الفضل وآخرون: دور الدولة والمؤسسات فى ظل العولمة ،مرجع سابق ،ص٧٧.
(٢) د. جمعة محمد عامر:التحليل الاقتصادى الكلى، مرجع سابق، ص ص ٢٨٦- ٢٨٨.

٢- الرسوم المفروضة على السلع المستوردة.

ويوجد حقيقتان توضحان السبب والأهمية فى قيام التجارة الخارجية، وهما:

١- توافر الإمكانات التى تكفى لإنتاج السلع والخدمات.

٢- اختلاف تكاليف انتاج السلع والخدمات من دولة لأخرى، وأن كان اغلب الخبراء يذهبون إلى أن العامل الرئيسى فى قيام التبادل الدولى هو اختلاف الأسعار، لأن الأسعار تعكس الاختلافات العالمية فى التكاليف وخاصة الأجور المنخفضة التى تلعب دوراً حاسماً فى أن تتيح للمنتج البيع بثمن أقل[١].

وإذا كانت الشركات متعدية الجنسية تعتمد فى مدخلاتها الانتاجية على استيراد مكونات السلع من الدول الخارجية، وهذا من شأنه الاسهام فى زيادة المشكلات النقدية والتأثير السلبى على ميزان المدفوعات، إذا ما اقتصر دور المنتجات على سياسة احلال الواردات دون التوجه نحو التصدير، وإذا كان التوازن الداخلى يتحقق من خلال تعادل الادخار مع الاستثمار، فإن التوازن الخارجى يتحقق من خلال توازن وتعادل الصادرات مع الواردات، ومن ثم فإن الشرط الأساسى للتوازن العام للاقتصاد محلياً وخارجياً يتحقق بالمعادلة الآتية:

الاستثمار + الصادرات = الادخار + الواردات

وفى ظل اقتصاديات العولمة نمت التجارة الدولية بمعدلات تجاوز مرة ونصف إلى مرتين معدلات نمو الاقتصاديات المحلية وصاحب هذا ظهور الوحدات الانتاجية العملاقة (الشركات متعدية الجنسية) التى غدت تتحكم فى عمليات تجاوزت الحدود السياسية للدول المضيفة[٢].

---

(١) د. طلعت الدمرداش: مبادئ فى الاقتصاد، مرجع سابق، ص ٤٠١.

(٢) د. حازم البيلاوى: دور الدولة فى الاقتصاد (القاهرة: مكتبة الأسرة، ١٩٩٩).ص ص ٢١٠- ٢١١.

وبناءًا على ذلك فإن طاقة أية اقتصاد على الاستيراد هى المحدد لمعدل النمو واتجاهاته وتقاسيم التنمية، فقد يكون هناك ادخار محلى ويعجز هذا الادخار على التوسع فى الاستثمار بسبب العجز فى تمويل الواردات الانمائية أو عدم التوظيف الأمثل للاستثمارات بفعل فقد الثقة فى ادارة الاقتصاد، فى حين نجد أن الاستثمار الأجنبى فى الدول المضيفة تحول إلى القطاع الكفافى فى كبر الحجم من أجل التصدير، وليس من أجل تلبية حاجات السوق المحلية ،ومن ثم فإن الاستثمارات الأجنبية أدت إلى زيادة الواردات من السلع الرأسمالية المصنعة من الدول المتقدمة فى بداية انشائها للمشروعات التصديرية القائمة على تكنولوجيا حديثة.

ولقد مارست التجارة الخارجية فى الصين أساليب متعددة لتحسين الاقتصاد فى ظل تزايد دور الاستثمار الأجنبى فى الصناعة الموجهة للتصدير وتحقيق معدلات نمو عالية فى الصادرات، وتعد التعريفة الجمركية التى تفرضها الدول على الواردات هى ضريبة تفرضها الدولة على كل سلعة مستوردة غير أنها تعمل على تقليل الواردات

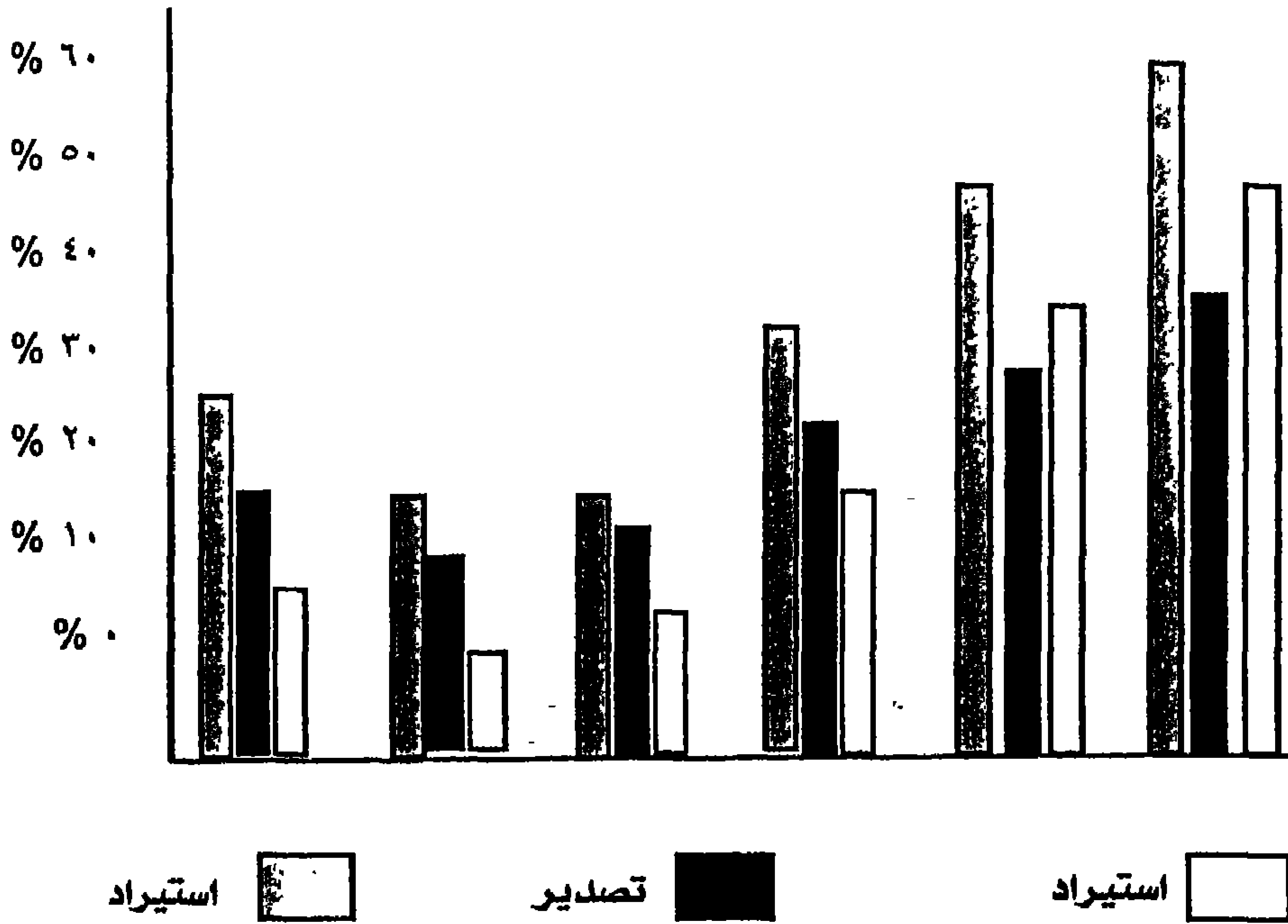
لتحقيق فائض فى الميزان التجارى كالذى تحقق فى الصين عام ١٩٩٠، وقدر حينذاك بـ ١٢,٦ مليار$ والحصول على ايرادات للدولة[1]، وبحلول عام ١٩٩٣ تحولت الصين إلى مستورد كبير للنفط على خلفية سرعة وتطور الاقتصاد الصينى وارتفاع درجة الحمائية الصينية.

---

(١) د. حميد الجميلى: دراسات فى التطورات الاقتصادية العالميةالإقليمية المعاصرة، مرجع ساق، ص٢٩١.

شكل رقم (١٢ – ٣)

نسب استيراد وتصدير الصين للنفط ومنتجاته ١٩٩٣- ١٩٩٨



المصدر China oil and Gos No.1 1999. p. 14

العرض والطلب للنفط الخام فى الصين الفترة من ١٩٨٤- ٢٠٠٢

Asian Development Bank Key indicator of Developing Asian , and pas ific pubisher China 2002, p. 92.

جدول رقم (٢٣ – ٣)

تطور واردات الشركات الأجنبية العاملة فى الصين الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٥ بالمليار $

السنة	الواردات الصينية	واردات الشركات متعددة الجنسية	نسبة واردات الشركات الى الواردات الصينية	السنة	الواردات الصينية	واردات الشركات متعددة الجنسية	نسبة واردات الشركات الى الواردات الصينية
١٩٩٠	٥٣.٤	١٠.٣	٠/٠ ١٩.٣	١٩٩٨	١٤٠.٢	٧٧.٨	٠/٠ ٥٥.٥
١٩٩١	٦٣.٨	١٦.٥	٠/٠ ٢٥.٨	١٩٩٩	١٦٥.٧	٩٢.٨	٠/٠ ٥٦
١٩٩٢	٨٠.٦	٢٦	٠/٠ ٣٢.٣	٢٠٠٠	٢٢٥.١	١٢٥.٤	٠/٠ ٥٥.٧
١٩٩٣	١٠٤	٤١.٩	٠/٠ ٤٠.٣	٢٠٠١	٢٢٣.٢	١٢٦.٣	٠/٠ ٥٦.٥
١٩٩٤	١١٥.٦	٥٢.٩	٠/٠ ٤٥.٨	٢٠٠٢	٢٨٩.٣	١٦٤.٦	٠/٠ ٥٦.٩
١٩٩٥	١٣٢.١	٦٢.٩	٠/٠ ٤٧.٧	٢٠٠٣	٣٥٥	٢٠٣	٠/٠ ٥٧.٢
١٩٩٦	١٣٨.٨	٧٥.٦	٠/٠ ٥٤.٥	٢٠٠٤	٤٦٦.٤	٢٥٧.١	٠/٠ ٥٥.١
١٩٩٧	١٤٢.٤	٧٧.٩	٠/٠ ٥٤.٧	٢٠٠٥	٤٧٠.٥	٢٧١.٤	٠/٠ ٥٧.٧

شبكة الانترنت الاحصاء السنوى للصين عام ٢٠٠٦، imf world ecomomic outlook , 2004

جدول رقم (٢٤ - ٣)

معدل التغير فى الاستثمار الأجنبى المباشر والتجارة الخارجية فى الصين

الفترة ١٩٩٢ – ١٩٩٧ بالمليار $

السنة	اجمالى الاستثمارات	معدل التغير فى الاستثمار	الصادرات	الواردات	الميزان التجارى
١٩٩٢	١٧٨.٤	–	٨٤.٩	٨٠.٦	٤.٣
١٩٩٣	٢١٩.٣	١٧.٠٢	٩١.٧	١٠٤.٠	(-١٢.٣)
١٩٩٤	٢٤٨.٠	١٣.٠٨	١٢١.٠	١١٥.٦	٥.٤
١٩٩٥	٢٣٧.٤	٤.٢٧	١٤٨.٨	١٣٢.١	١٦.٧
١٩٩٦	٢٤٦.٠	٣.٦٢	١٥١.١	١٣٨.٨	١٢.٣
١٩٩٧	٢٦٠.٠	٥.٦٩	١٨٢.٨	١٤٢.٤	٤٠.٤

ويتضح من الجدول الخاص بمعدل التغير فى الاستثمار الأجنبى المباشر والتجارة الخارجية فى الصين، أن الاتجاه العام للاستثمار المباشر فى الصين قد أخذ فى الارتفاع على أثر زيادة التدفقات الاستثمارية الأجنبية على خلفية المناخ الجيد والسياسات الحكومية المستقرة، إلا أن التجارة الخارجية الصينية ساهمت بحوالى ٤٠ ٪ من الناتج القومى الإجمالى، وبلغت جملة الاستثمارات عام ١٩٩٦، ٢٤٦ مليار$ فى ظل ناتج قومى إجمالى قدره ٨٦٨ مليار $، فى حين بلغت التجارة الخارجية عام ١٩٩٨، ٣٢٣,٩ مليار$ بما يمثل ٣٣ ٪ من إجمالى الناتج المحلى[1]، بينما بلغت قيمة الواردات والصادرات للمشروعات المتعدية الجنسية ١٧٤ مليار $، وبلغ عدد العاملين فيها عام ١٩٩٩، ٢٠ مليون عامل بنسبة ١٠ ٪ من عدد العاملين الصينيين فى المناطق والمدن الاقتصادية الخاصة.

وبلغت التجارة الخارجية الصينية ٥٥٩ مليار$ وذلك عام ٢٠٠١، وبلغ احتياطى النقد الأجنبى ٢٤٦,٥ مليار$ وهذا ما ساهم فى مساعدة الشركات الصينية والأجنبية فى التوجه بالإنتاج الصينى نحو الخارج وساهم هذا فى اندماج الاقتصاد الصينى مع اقتصاديات العالم.

وسعت الصين دوماً على تحقيق فائض فى الميزان التجارى، والإضافة إلى بلوغ الفائض التجارى بين الصين وأمريكا لصالح الصين بـ ٥ مليار$ عام ١٩٩٦، وسرعان ما ارتفع إلى ١٦٠ مليار$ عام ٢٠٠١.

وبتحليل العلاقة بين زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى الصين والتجارة الخارجية نجد أن الاستثمار الأجنبى المباشر أصبح يمثل حوالى ٩٠ ٪ من التغيرات التى حدثت فى الصادرات، حيث يوجد علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبى المباشر المقدم من الشركات الأحنبية والميزان التجارى، لا سيما أن هناك علاقة طردية بين معدل التغير فى الاستثمار ومعدل التغير فى

(١) شوقى جلال: الصين – التجربة والتحدى ،مرجع سابق، ص ٢٦.

الميـزان التجـارى، وربمـا أصـبحت العلاقـة عكسـية عنـدما يرتفـع الاسـتثمار ويصبح الميزان التجارى سالب، نتيجة تدخل عناصر أخرى، وهذا ما حدث بالفعل عام ١٩٩٣ حيث ارتفع معدل الاستثمار الأجنبى المباشر من ٥٨,١ مليار$ عام ١٩٩٢ إلى ١١١,٤ مليار$ عام ١٩٩٣ فى الوقت الذى حدث عجز غير مبرر بصورة غير مسبوقة قدر بـ ١٢,٢ مليار$.

ويرى الباحث أن هذا العجز حصيلة طبيعية نتيجة زيادة الواردات عن مستواها ونتيجة اتجاه المنتجين المحليين إلى الاتجاه ببضائعهم إلى السوق الداخلى، بعد أن أصبحت سوقاً رائجة بدلاً من تصدير منتجاتهم للخارج وكان معدل النمو الاقتصادى عند أعلى نسبة له ١٣,٤ ٠/٠، وإذا كان هناك علاقة طردية بين التجارة الخارجية ومجمل الناتج القومى الإجمالى وكذلك بين الصادرات ومجمل الناتج القومى الإجمالى بالإضافة إلى أنه يوجد علاقة طردية بين الواردات والناتج القومى الإجمالى، حيث أن زيادة الواردات يقابلها زيادة فى الناتج القومى، إلا أنه يمكن أن تنخفض الواردات ويزيد الناتج القومى الإجمالى، وهذا يعود إلى تأثير عوامل أخرى تؤثر فى أطر التنمية، فى الوقت الذى يوجد علاقة طردية بين الميزان التجارى والناتج القومى عند الزيادة، وعند الاهتزاز والتراجع فى الميزان التجارى بالسالب قد نجد الناتج القومى قد زاد وهذا ينتج عن وجود علاقة عكسية نتيجة تأثير عوامل وعناصر اقتصادية أخرى.

وإن كان هناك علاقة قوية بين عمل الشركات متعدية الجنسية وتدهور شروط التجارة، وهذا يندرج ضمن مظاهر أو نتائج التبعية الاقتصادية، حيث أن هذه الشركات تفرض أسعاراً للتحويل لا تتناسب مع أسعار السوق، وإن كانت تسعى فى الاطلاق إلى زيادة أسعار الصادرات وتخفيض أسعار الواردات للتخلص من قدر كبير من الضرائب على الإيرادات.

وإذا كان الميزان التجارى يعد حصيلة المبادلات التجارية لدولة ما مع العالم الخارجى وهو يتضمن جانبين، هما: الصادرات والورادات، وغالباً ما يترتب على انخفاض الصادرات من نتائج هى فى الغالب تؤدى إلى انخفاض الناتج القومى الإجمالى، وإذا ما كان الميزان التجارى سالب فإن ذلك يؤدى إلى التأثير على ميزان المدفوعات ويصبح سالباً وقد يواجه النمو الاقتصادى فى الدول النامية عقبات عن طريق التوسع غير الكافى للصادرات، بالإضافة إلى عزل قطاع التصدير على قطاعات الاقتصاد الأخرى[1].

ويشير ليندر إلى أن المحصلة الصافية لقيام التجارة السلبية والامتناع عنها قد يكون مضراً بالدول النامية، ففتح أبواب الدول المضيفة بصورة كبيرة فى ظل غياب السياسات الفاعلة والتنظيم الجيد للاقتصاد يؤدى إلى حدوث آثار سلبية، وتعد الصين الدولة الأولى من حيث الصادرات ذات التمييز السعرى فى العالم وأكبر متلقى للواردات، فالصين تصنع من بين كل ١٠ عشر دميات ٧ سبع فى العالم، فى الوقت الذى انتقلت الشركات متعدية الجنسية إلى مواقع التكلفة المنخفضة.

جدول رقم (٢٥ — ٣)

تصاعد الفائض التجارى الصينى مع الولايات المتحدة الفترة ١٩٩٢- ٢٠٠٢ (بالمليار $)

السنة	الفائض التجارى لصالح الصين	السنة	الفائض التجارى لصالح الصين
١٩٩٢	١٨.٠٠	١٩٩٨	٦٢.٠٠
١٩٩٣	٢٢.٧٧	١٩٩٩	٨١.٦٧
١٩٩٤	٢٩.٤٩	٢٠٠٠	٨٣.٨٣
١٩٩٥	٣٣.٨١	٢٠٠١	٨٣.٠٩
١٩٩٦	٣٩.٥٢	٢٠٠٢	١٠٣.١١
١٩٩٧	٥٨.٦٢		

المصدر: Chinas Own Numbers for merchandise Trade In 2002, p.5

(١) د. طلعت الدمرداش: مبادئ فى الاقتصـــاد، مرجع سابق، ص ٤١٠.

ومن الأهمية بمكان فقد زاد حجم التبادل التجارى الصينى مع كافة دول العالم وخاصة مع الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبى واليابان، ووصل حجم التبادل التجارى الصينى الأمريكى عام ١٩٨٩، ١٠ مليارات $[1]، وارتفع إلى ١٨ مليار$ عام ١٩٩٢، ثم سرعان ما ارتفع إلى ٢٢,٧٧ مليار$ عام ١٩٩٣، ولقد حذرت أمريكا الصين بأنها ما لم تفتح أسواقها أمام السلع الأجنبية فإنها سوف تواجه صعوبات وإجراءات عقابية مثال:

١- مقاطعة الصادرات الصينية فى الغرب.

٢- انهاء منح الصين الدولة الأولى بالرعاية.

٣- فرض حظر على دخول التكنولوجيا الغربية إلى الصين.

٤- دفع دول الجوار الصينى إلى إجراء إجراءات مماثلة مثلما لجأ الغرب وخاصة فى صناعة المنسوجات.

وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد منحت الصين حق الدولة الأولى بالرعاية لمدة خمس سنوات فى عام ١٩٩٦، وأصبحت الصين شريكاً تجارياً لأمريكا، وقدرت الصادرات الصينية إلى أمريكا بنسبة ١٧,٧ ٪ من حجم الصادرات الصينية[٢]، وأصبح الفائض التجارى الصينى مع أمريكا عام ١٩٩٧، ٤٠,٤ مليار$[٣] فى الوقت الذى قدرته احدى الدراسات بـ ٥٨,٦٢ مليار $، فى حين بلغ حجم التبادل التجارى مع أمريكا بـ ١١٦ مليار$ عام ٢٠٠٠[٤]، ووصل حجم التبادل التجارى بين الدولتين عام ٢٠٠٣، ١٩١,٦٧٤ مليار$، وبلغ الفائض التجارى لصالح الصين ١٣٤,٨٣٦ مليار$ وفائض تجارى مع الاتحاد الأوروبى قدر بـ ٥٠ مليار$ عام ٢٠٠٤.

---

(١) د. خضر عباس عطوان: مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية (أبو ظبى: مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٤)، ص ص ٨٧ – ٨٨.

(2) Zau xiaiohun: Chinas Export Trade Experience and Prospecls (New York: year book, 2000)., p. 9.

(3) China Statistial Year book 2001, p. 586.

(٣) د. خضر عباس عطوان: مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية، مرجع سابق، ص٨٨.

وتؤكد الإحصائيات على أن نسبة ٦٦,٥ ٪ من تبادلات الصين التجارية أصبحت محققة فى ظل سعيها لتحقيق حلم الصين الكبرى وإيجاد صيغة ملائمة لإعادة جمع وتكوين الصين الموحدة مرة أخرى[١].

ولقد ارتفع الميل المتوسط للتجارة الخارجية الصينية من ١٨ ٪ فى الثمانينيات إلى ٣٢,٥ ٪ فى التسعينيات مقارنة بـ١٥ ٪ للولايات المتحدة الأمريكية فى الوقت الذى ارتفع الميل المتوسط فى بداية سنوات الألفية الثالثة إلى ٥٩,٦ ٪ مقابل١٨,٣ ٪ لأمريكا، وهذا ما شجع على خلق خط موازى لتحرير الاقتصاد الصينى، وأتاح لرجال الأعمال فى الغرب وكذا الصينين فى المهجر العمل على إقامة علاقات فاعلة للتبادل التجارى مع الصين[٢].

وإذا كانت التجارة الخارجية الصينية قائمة على التمييز السعرى بنسبة ٩٠ ٪ كونها الأرخص فى العالم ،وعلى خلفية ذلك تسريت هذه الصادرات إلى كافة بلاد الدنيا وأصبحت دبلوماسية التجارة فى الصين هى السائدة فى تعاملاتها مع العالم الخارجى، ومن ثم أمست الصين الشريك التجارى الأول للولايات المتحدة الأمريكية فى الوقت الذى بلغ حجم التبادل التجارى بين الصين وأفريقيا ٥٥ مليار$ عام ٢٠٠٥ أصبحت أفريقيا تزود الصين بـ ٣٤ ٪ من النفط.

وتشكل السياسات التجارية التى تلجأ إليها الدول مجموعة من الوسائل والإجراءات التى تضعها الدول فى مجال التجارة الخارجية من أجل تحقيق أهداف رئيسية من أجل تنمية الاقتصاديات الوطنية إلى أقصى حد ممكن والوصول إلى درجة التشغيل الكامل والتوجه إما نحو إحلال الواردات أو التوجه للتصدير واحداث التوازن بين أوجه أو جانبى ميزان المدفوعات وحماية الصناعات الوطنية، وتذهب الدول إلى تخفيض قيمة العملة لزيادة الصادرات أو

(١) د. سعيد اللاوندى: أمريكا فى مواجهة العالم (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر،٢٠٠٣).، ص ١٢٨.

(٢) برتران بادى:انقلاب العالم، ترجمة سوزان خليل (القاهرة:مكتبة الأسرة، ٢٠٠٦).، ص١٧.

اعطاء اعانة تصدير، وهذا يعد مخالفاً لمبدأ حرية التجارة الخارجية الذى يدعو إلى حرية انتقال عوامل الانتاج بين الدول[1]، وتهدف الدول من وراء السياسات التجارية تبدال المنافع ورفع الانتاجية للسلع المحلية وتعد السياسة الجمركية امتداد للسياسة التجارية الخارجية[2].

ويوجد ثمة علاقة ارتباطية بين عمل الشركات متعدية الجنسية وهبوط شروط التجارة ضد مصالح الدول المختلفة، ويؤكد ذلك:

١- سيطرة الشركات الأجنبية على قطاع الاستخراج وسوق المواد الخام فى العالم.

٢- حجم التجارة الداخلية للشركات الأجنبية الأم وفروعها فى أنحاء العالم.

وتمثل الصين اليوم ٨ ٪ من حجم الصادرات التجارية بالعالم ،وهذا بفضل الاغراق التجارى الذى تحققه الصين القائم على التميز السعرى دون الارتكاز على معيار الجودة الكلية، لا سيما أن السعر أصبح يمثل نسبة تزيد عن ٨٥ ٪ من الطلب على السلع والخدمات، فى الوقت الذى نرى فيه الصين قد مارست طرق عديدة من الأغراق بهدف التخلص من الفائض السلعى وذلك قبل اللجوء إلى بحوث التسويق الدولى وتقسيم السوق العالمى إلى شرائح وقطاعات، ويعد الاغراق هو البيع بأقل من القيمة العادلة للسلعة[3].

وتتعدد دوافع الاغراق فيما بين اقتصادى كالكساد فى الأسواق، واستراتيجى لزيادة المبيعات فى الخارج، وفنى يهدف إلى تنمية القدرات، ولقد وضعت الصين كرائد أساسى للتسعير الرخيص، ولهذا أعطى القانون الخاص الحق للدول المستوردة فرض رسوم لمكافحة الأغراق[4].

---

(١) د. عبد الرحمن إبراهيم ذكى:اقتصاديات التجارة الخارجية (الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، ب.ت).ص ص ١١٧ – ١١٩.

(٢) د. مجيد مسعود: التخطيط للتقدم الاقتصادى والاجتماعى (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، عدد ٧٣، يناير، ١٩٨٤)،. ص ٧٥.

(٣) جارى بيرتلس وآخرون: جنون العولمة، مرجع سابق، ص١٣٢.

(٤) د. عادل عبد العزيز: سياسة التجارة الخارجية فى إطار منظمة التجارة العالمية (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٢)،. ص ص ١١٨ – ١١٩.

دور الشركات متعدية الجنسية فى نقل التكنولوجيا للصين:

شهد العالم تفاوتا كبيراً فى مستوى النمو الاقتصادى والتنمية على خلفية التباين الواسع والبون الشاسع فى مستوى الفن الإنتاجى المستخدم (التطور التكنولوجى)، وتؤكد تجارب التنمية فى العالم أن نجاحها مرتبط بدرجة كبيرة بالاستحواذ على التكنولوجيا الملائمة[1]، ولذا لجأت الدول النامية إلى استيراد التقنيات الحديثة للقضاء على التخلف وسد الفجوة التقنية، ومن ثم فإن مقومات التنمية الاقتصادية تركز على عدة محاور هامة، يعد أبرزها التقدم الفنى والتكنولوجى، ولذا سعت الدول النامية جاهدة إلى جلب التكنولوجيا الحديثة لاجل توطيد أسس الانتاج الصناعى، فى حين روج الخبراء بأن التقدم الاقتصادى مرهون بتحقيق العلاقة الطردية بين مستوى التفوق التكنولوجى ومستوى النمو وطبيعة التنمية، نظراً للارتباط الوثيق العرى بين التقدم الفنى والتقنى والتنمية.

وتؤكد العديد من الدراسات بأن الشركات متعدية الجنسية العاملة فى الدول المضيفة دائماً ما تستخدم فى عملياتها الانتاجية تقنيات حديثة وهذا ما يشكل صعوبة بالغة على الشركات المحلية، فى الوقت الذى تشكل الشركات متعدية الجنسية المصدر الرئيسى لنقل المعارف والتقنيات الحديثة ونقل القدرة على الانتاج والسيطرة على عملية الاقتباس والتطويع، ومن ثم فإن للتكنولوجيا دوراً جوهرياً لا يمكن التغاضى عنه واستبداله إذا ما أرادت الدول المضيفة التقدم أو تحقيق تنمية اقتصادية متصاعدة أو مستدامة[2].

وتتمتع الشركات متعدية الجنسية باحتكار القلة من خلال تحكمها فى أنشطة البحث والتطوير والابتكار التقنى كونها الأكثر قدرة على

(١) د. جمعه محمد عامر: قضايا اقتصادية معاصرة، مرجع سابق، ص ١٠٦.
(٢) د. السيد مصطفى أحمد أبو الخير: عقود نقل التكنولوجيا (القاهرة: إيتراك للنشر، ٢٠٠٧)،، ص٥.

التطوير على الاطلاق[1]، وتتصف بخصائص متعددة يعد أبرزها القدرة على نقل التكنولوجيا، فالتكنولوجيا ليست وليدة اليوم بل هى نتاج مراحل متعددة فى تاريخ الصناعة عبر مر الدهور وكر العصور، ومن ثم فلسوف تدور الدول النامية طويلاً فى فلك التبعية طالما ظلت دول الشمال تعيش رغد العيش والاتراف على حساب دول الجنوب التى لا تزال تعد مصدر المواد الخام المنهوبة تارة بالاستعمار والتى يعاد تصنيعها وشرائها باسعار عالية، ولذا

ليس من مصلحة المستغل العمل على تقدم عدوة وتنمية مركزة من أجل تحقيق تقدمه اقتصاديا وسياسيا[2].

ومن الأهمية بمكان فإنه يوجد ثمة علاقة قوية بين التطور التقنى وعملية التنمية الاقتصادية حيث يوجد علاقة (طردية) بين التقدم التكنولوجى والتنمية، وهذا يرتبط بصورة وثيقة بقدوم الشركات متعدية الجنسية، حيث أنها هى المصدر الأساسى للابتكار والتطوير والتجديد وإجراء البحوث والتى غالباً ما ترتكز فى الدول المتقدمة، بالإضافة إلى أن هذه الشركات دائماً ما تنتج منتجات وسلع غير نمطية، ومن ثم فإن الدول النامية تسعى إلى انابة خبراء لديهم الخبرة للتفاوض مع الشركات التى ستعى للحصول على أكبر قدر من الفوائد والتنازلات وتجنب أكبر قدر من الخسائر[3].

وتعرف التكنولوجيا بأنها هى الجهد المنظم الرامى لاستخدام نتائج البحث العلمى فى العمليات الإنتاجية أو هى بمثابة حلقة الوصل بين البحث

(١) د. حسام عيسى: الشركات متعددة القوميات – دراسة فى الأوجه القانونية والاقتصادية للمركز الرأسمالى المعاصر(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢).، ص ص ١٠٥–١٠٦.

(٢) د. السيد مصطفى أحمد أبو الخير: عقود نقل التكنولوجيا ،مرجع سابق، ص ص ٧–٨، بتصريف من د. نبيل صبحى الطويل: الحرمان والتخلف فى ديار المسلمين، كتاب الأمة، العدد ٧، قطر ١٩٨٤، ص ٥١.ج

(٣) د. أحمد سعيد الحلفاوى: استراتيجية وأساليب التفاوض مع الشركات الموردة للتكنولوجيا، مؤتمر نقل التكنولوجيا ١٩ – ٢٥ فبراير (القاهرة، ١٩٨٦).، ص ص ٨ – ١٥.

العلمـى والصـناعة[1] كونهـا هـى فـن معرفـة الوسـيلة، بينمـا العلـم يعـد معرفـة العلة، فى حين يعرفها البعض بأنها هى مجموعة الأسرار والمخترعات الصناعية المطبقة فى الانتاج، أو هى التطبيق العلمى للاكتشافات والاختراعات، ويقسم المعنـى اللغـوى للتكنولوجيـا لمقطعـين TecTion وتعنـى الصـنعة و Logy وتعنـى العلم، ومن ثم فإن المعنى الحصرى للكلمة يعنى العلم المتصل بالصناعة الذى يخفض الجهد والتكاليف ويؤدى إلى تحقيق الجودة الشاملة فى الأداء[2].

وإذا كان العلم هو المعرفة بالأشياء والتراكم، فإن التكنولوجيا تعد حزمة المعارف والخبرات المجردة، لذا يتوقف التطور التقنى بتفاعل ثلاث عناصر، هى:

١- العلماء والمبتكرون.

٢- الإدارة العليا فى الشركات الكبرى.

٣- الحكومات ومراكز الأبحاث فى الدول[3].

ومنذ عقد السبعينيات من القرن العشرين لجأت الدول النامية إلى الدول الصناعية لاستيراد التكنولوجيا أملاً منها لتحقيق التنمية وتعظيم القدرات الإنتاجية وزيادة قيم التصدير لأن التقدم لا يمكن أن يمر عبر وسائل انتاجية بدائية أو تقليدية، ومن ثم كان على الدول النامية سرعة سد الفجوة التقنية كى تلحق بركب التقدم، وإذا كانت التكنولوجيا اليوم متاحة للجميع، إلا أنه يوجد تقنيات ومعارف خاصة أو سرية تكمن فى براءات الاختراع والبحوث التقنية، فى الوقت الذى لا تزال الشركات متعدية الجنسية هى الرافد الأول

---

(١) د. عبد الحميد بهجت فايد: إدارة الإنتاج (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٩٧)،، ص ص ٨٠ – ٨٧.

(٢) د. حازم الببلاوى: المجتمع التكنولوجى الحديث (الإسكندرية: مكتبة الجامعة، ١٩٧٢)،، ص ص ١٥١-١٥٤.

(٣) د محمد السيد سعيد: التكنولوجيا (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠١)،، ص ص ٢٢-٢٣.

لتوريد التكنولوجيا بالإضافة إلى أنها من أهم عناصر توصيف وتقسيم النظام الاقتصادى الدولى، غير أن الحصول على التكنولوجيا وامتلاكها يكسب الدولة صاحبة الابتكار ميزات نسبية واحتكارية.

إن عملية نقل التكنولوجيا غدت سمة بارزة من سمات التجارة الدولية فى ظل العولمة، وفى ظل ما بات يعرف بالتجارة الالكترونية، التى أصبحت تتم عبر الشبكة العنكبوتية (الانترنت)، فى الوقت الذى يذهب الخبراء إلى أن التكنولوجيا غير موزعة بالتساوى بين الدول كونها خضعت فى توزيعها لاعتبارات التطور التاريخى كأحد الفروق الفاصلة بين ما تواجهه الدول النامية اليوم وما واجهته الدول المتقدمة فى بداية سنوات التصنيع، ومن ثم فإن التطور التكنولوجى ليس موزعاً على خريطة العالم عشوائياً[(1)].

ويوجد عددٌ من التساؤلات التى يجب أن تترجم لحقائق، وهى:

١- هل يمكن للدول المتقدمة مساعدة الدول النامية فى نقل التكنولوجيا، وهل للشركات العمل على ذلك؟.

٢- ما هى التكاليف التى تتحملها الدول النامية من أجل جلب التكنولوجيا والتدريب عليها فى ظل الموانع السياسية؟.

٣- ما هى التكلفة الرأسمالية لادخال التكنولوجيا؟ وما هى مصادر التمويل وتكاليف الصيانة والاقساط؟.

٤- ما أثر ادخال التكنولوجيا على معدلات الإنتاج؟ وما هى الزيادة المتوقعة فى الانتاج؟ وهل للسوق المحلى القدرة على استيعابها؟ أو ستوجه إلى التصدير؟ وما أثر ادخال التكنولوجيا على فرص التشغيل فى حالة الصين دولة البحث والدراسة؟ وما أثرها على تحسين الجودة ومراقبة

---

(١) د. فينان محمد طاهر: مشكلة نقل التكنولوجيا – دراسة لبعض الأبعاد السياسية والاجتماعية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦).، ص ٦٣.

الانتاج، وما أثرها على كثافة استخدام العمل وتخفيض الأجور فى ظل الورديات؟.

ووفقاً لمبادئ الأمم المتحدة والميثاق العالمى الذى حث على تسهيل وتنظيم عملية نقل التكنولوجيا دون أية تفرقة اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية (التمييز بين الأطراف) مراعاة للمصالح المتبادلة بين الأطراف الموردة والمتلقية للتكنولوجيا ،وفقاً لشروط عادلة فى ظل الاعتراف بحقوق الملكية الفكرية واحترام سيادة الدول المستوردة ومراعاة قوانينها وخططها التنموية وفقاً للأولويات الموضوعية ومسودة الميثاق التى تم اقرارها، وتقر الأعراف الدولية بحق كل دولة فى الاستفادة من مزايا ومنجزات التقانة والاستفادة من الابتكارات العلمية بهدف الاسراع بأطر التنمية فى الوقت الذى لا تزال الدول المتقدمة تعارض هذا الاتجاه داخل كافة المنظمات الاقليمية والدولية[1]، فى حين تضمنت مدونة الميثاق المقترح العديد من النقاط فى مجال نقل التكنولوجيا، وخاصة فيما يتعلق بالمسائل التالية:

١- الاعتراف بالدور الأساسى للعلم والتكنولوجيا.

٢- الاقرار بأن التكنولوجيا هى مفتاح التقدم.

٣- تيسير النقل الكافى للقدرات العلمية والتقنية فى ظل الشروط العادلة للدول النامية[٢] وفى ظل النظام الاقتصادى الدولى الجديد.

٤- النقل العادل فى ظل المساواة بصرف النظر عن طبيعة النظام الاقتصادى المطبق ومستوى تطوره.

٥- منح الدول النامية معاملة خاصة فى عملية النقل فى ظل التوسع فى المعلومات واتاحة كافة البدائل التقنية والوصول إلى مصادر المعلومات

(1) Robinson John: Multinational and Politica Control Publishing (New York: Company W. W. Norton, 1983).., p. 179..

(٢) د. إسماعيل صبرى عبد الله: نحو نظام اقتصادى عالمى جديد – دراسة فى قضايا التنمية والتحرير الاقتصادى والعلاقات الدولية (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٧).، ص ٧٥.

الخاصة بالبحث العلمى واتفاقيات نقل التكنولوجيا وانتقال العلامات والرسوم والملكية الفكرية والتصميمات من البلد الأم إلى البلاد الأخرى فى شكل تجارى.

ومن الصعوبة بمكان التفرقة بين نقل التكنولوجيا وخلقها وإن كان الابتكار التقنى مر بخمس مراحل هامة، هى[1].

١- إدراك وجود الابتكار.

٢- الاهتمام به.

٣- تقييمه.

٤- تجربته.

٥- تبنيه وإقراره.

وإن كانت الصين والاتحاد السوفيتى فى الماضى قد عزفا عن المشاركة فى سوق التكنولوجيا الدولية لأسباب ايديولوجية، غير أنهما دخلا هذا السوق بدرجات سريعة فى مطلع التسعينيات، فى الوقت الذى تقر كافة الدراسات بأن الدول النامية تظل الطرف الأضعف فى عملية نقل التكنولوجيا من قبل الدول المتقدمة أو الشركات متعدية الجنسية.

ويمكن القول بأن اليابان استطاعت بعد الحرب العالمية الثانية الانتقال من دولة محطمة إلى دولة رائدة فى المجال التكنولوجى حتى نهاية السبعينيات ولا ينازعنا أحد إذا ذهبنا إلى أن الاستثمار الأجنبى عبر الشركات الأجنبية قد أسهم فى وضع الصين فى نهاية القرن العشرين فى مصاف الدول المتقدمة.

(١) د. إبراهيم حلمى عبد الرحمن: قضايا التكنولوجيا المعاصرة فى مصر، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا بالقاهرة، ١٩٨٠، ص ٨٧.

وتتعدد أنواع التقدم الفنى والتكنولوجى إلى ثلاثة أنواع، هى:

١- تقدم فنى موفر للعمالة.

٢- تقدم فنى موفر لرأس المال.

٣- تقدم فنى محايد ومتوازن.

وتنقسم عملية نقل التكنولوجيا بين طرفين، هما:

١- المورد وهو الطرف المانح للتكنولوجيا.

٢- المستورد وهو الطرف الذى يحصل عليها.

وهذه العمليات تتم بين فروع الشركات متعدية الجنسية بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو بمعرفة شخص أجنبى، شرط تحديد كافة الشروط المقيدة التى ينبغى أن تحجم عنها الأطراف، وإن كان هناك خلط يحدث حول هل التكنولوجيا هى التى تحقق التنمية أم أن التنمية هى التى تصنع التكنولوجيا وتحقق مقومات التطور التقنى؟ إلا أن العلاقة بينهما تعد علاقة تبادلية، فبقدر مسايرة التطور التكنولوجى بقدر ارتفاع معدل النمو الاقتصادى، ولذلك لا يمكن الاستغناء عن التكنولوجيا فى عملية التنمية[١].

ويمكن للتكنولوجيا دفع عجلة التنمية من خلال زيادة الانتاج واكتشاف موارد مكتسبة والوصول إلى طرق وأساليب انتاجية جديدة[٢]، غير أن عملية نقل التكنولوجيا غالباً ما تكون محفوفة بالمخاطر، وبتحليل تجارب التصنيع الحديث والتنمية فى العالم وخاصة فى الدول حديثة التصنيع فى جنوب شرق آسيا نجد أن للتكنولوجيا خصائص، وهى[٣]:

---

(١) د. السيد مصطفى أحمد أبو الخير: عقود نقل التكنولوجيا، مرجع سابق ،ص ص ٤٥-٤٧.

(٢) عبد الهادى سويفى، عمر عبد الحى، صالح البيلى: الشركات دولية النشاط فى العلاقات الاقتصادية الدولية، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٣٨٢ (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع، ١٩٨٠) ،ص ص ٥ – ٩

(٣) د. عبد الحميد بهجت فايد: إدارة الانتاج، مرجع سابق، ص ٨٤.

- التى تحل كافة المشكلات التى تواجه المجتمع وتخدم الناتج القومى وتساهم فى توفير السلع الأساسية.
- الأقل تكلفة والأعلى من حيث العوائد الاقتصادية وإلا لأصبحت التنمية نوع من الوهم[1].
- التى تأخذ فى الاعتبار الندرة النسبية لعوامل الانتاج والموارد.
- التى لديها القدرة على استيعاب الكفاءات الفنية الملائمة[2].
- التى تعمل على اختصار مراحل الانتاج وتساهم فى تطوير التكنولوجيا[3].

ويود الباحث الإشارة إلى أن للتكنولوجيا طبيعة اقتحامية لها عناصر إيجابية ومظاهر سلبية، غير أنها مرغوبة من الجميع لما تقدمه من سلع جديدة، والقدرة المثلى فى الأداء والأقل استهلاكا بالإضافة إلى أن السرية تعد من أهم خصائصها وخاصة من حيث الأسرار والمعارف الصناعية[4] ويعد الابتكار سمة هامة من سماتها فى ظل الفجوة التكنولوجية السحيقة بين دول الشمال والجنوب.

إن هناك أكثر من تكنولوجيا وما تلائم لدولة ليس بالضرورة أن تلائم كافة البلاد الأخرى وما يتطلب لمرحلة قد لا يفيد فى مرحلة أخرى تالية ،وهذا ما يتطلب العمل على تطويع التكنولوجيا لكى تلائم الظروف المحلية السائدة فى ظل الارتفاع المستمر فى أسعارها، فى الوقت الذى تمثل اليوم الاداة الأولى للتبعية ،وهذا ما ينبغى على الدول النامية المضيفة السعى لادخال

(١) د. أسامة الباز: مصر فى القرن الـ٢١ – الآمال والتحديات، مرجع سابق، ص ٨٩.

(٢) محمد عبده سعيد اسماعيل: الشركات متعددة الجنسية ومستقبلها فى الدول النامية مع الإشارة إلى مصر، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٨٦.، ص ص ٢٩-٣٤.

(٣) د. إسماعيل صبرى عبد الله: استراتيجية التكنولوجيا ،مرجع سابق، ص ٣٥٤ وما بعدها.ج

(٤) د. محسن شفيق: المشروعات ذو القوميات المتعددة من الناحية القانونية(القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة للكتاب الجامعى، ١٩٧٨).، ص ٦٤.

التكنولوجيا فى إطار جهود منظمة بما يمكن أن يؤدى إلى خلق فرص عمل جديدة[1].

وإذا كان الهدف الأول للشركات لنقل التكنولوجيا غالباً ما يكون الربح وخدمة العملية الإنتاجية التى تقوم بها وليس للعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية فى الدول المضيفة. ولذلك فإن فعالية التكنولوجيا المنقولة يتوقف بدرجة كبيرة على الوسيلة التى اتبعت فى نقلها ودرجة الاستيعاب الخاصة بالمشروع المتلقى.

إن عملية نقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة لا يدخل إطلاقا ضمن أولويات الشركات متعدية الجنسية وأهدافها كونه يتم فى إطار تنفيذ استراتيجية محددة لا تهدف إلا لمضاعفة أرباحها وعوائدها على حساب الاقتصاديات النامية المضيفة، وإدماج العالم الثالث فى إطار التقسيم الدولى للعمل لصالح دول الشمال واحتواء العقول المتبكرة، وإن كانت الشركات غدت الناقل الوحيد والمنتج الأول للتكنولوجيا الحديثة فى العالم[2].

ويلعب الاستثمار الأجنبى بأنواعه دوراً بارزاً فى نقل التكنولوجيا، ولا يجحد منصف الدور الهام والرئيسى للاستثمار الأجنبى المباشر وغير المباشر فى عملية نقل التكنولوجيا، إلا أن تحقيق التنمية يبقى يتمحور داخل الدول النامية وليس مرهوناً باستيراد التكنولوجيا فى المقام الأول، فى حين أن التكنولوجيا الحديثة تقوم على خلفية الميزة النسبية التنافسية وليست

(١) د. إسماعيل صبرى عبد الله: استراتيجية التكنولوجيا ،مرجع سابق، ص ص ٣٦٨ - ٣٦٩.

(٢) د. محمود سمير الشرقاوى: المشروع متعدد القوميات والشركات القابضة كوسيلة لقيامه، مجلة مصر المعاصرة عدد ١٣٢ (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع، أكتوبر، ١٩٧٥) ص ص ١٢٥ - ١٢٨.

المكتسبة كونها قائمة على البحث والتطوير من قبل الشركات للسيطرة على سوق التكنولوجيا العالمية[1].

وتتعدد فوائد نقل التكنولوجيا فيما بين فوائد للعامل تكمن فى تخفيض عدد ساعات العمل، وبالنسبة لرب العمل فى زيادة الانتاج وقلة التكاليف وتطوير الجودة فى الوقت الذى يؤدى التقدم الفنى والتكنولوجى زيادة الطلب على العمالة الماهرة[2].إلا أن التكنولوجيا تساهم فى إحداث الآتى:

- تغيير الهيكل الصناعى.
- اكتشاف طرق انتاجية جديدة والتوسع فى الإنتاج.
- خفض التكلفة.
- تحقيق الكفاءة الاقتصادية.
- الزيادة فى تطبيق الانتاج الكبير.
- تطوير خطوط الانتاج، لا سيما أن الآلة التكنولوجية تعد عصب الاقتصاد اليوم وتوفير الجهد واحداث تحسينات عديدة وتقسيم العمل فى ظل التغير الحركى[3].

والجدير بالذكر فإنه عن طريق عقود نقل التكنولوجيا والتصنيع أمكن سد الفجوة التقنية فى الدول حديثة التصنيع فى جنوب شرق آسيا والصين فى منتصف الثمانينيات ومطلع التسعينيات كوسيلة لنقل التكنولوجيا ، ولهذا حدث تقدم ملموس فى كل من الصين وكوريا الجنوبية ، وإن كانت عقود التصنيع أصبحت وسيلة فاعلة فى مجال صناعة الدواء.

---

(١) لستر ثارو: الصراع على القمة – مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، عدد ٢٠٤ ديسمبر، ١٩٩٥).، ص ٤٥.

(٢) مارتن نيل بايلى، جارى بيرتلس، روبرت اليتان: النمو مع المساواة -هدف السياسة الاقتصادية للقرن القادم، ترجمة: محمد فتحى صقر (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٦).، ص ٦٨.

(٣) نورمان كلارك: الاقتصاد السياسى للعلم والتكنولوجيا (القاهرة: مكتبة الأسرة، ٢٠٠٥).، ص ص ٥٨، ٦٧، ٧٠.

ومما لا شك فيه فإن الواقع العلمى والعملى يقر بأن التطور التكنولوجى ليس كله إيجابياً فى كل الأحيان، كونه يولد أفكاراً ومخاطر وسلبيات عديدة، وخاصة أن الشركات متعدية الجنسية لم تساهم فى انشاء مراكز بحوث لتطوير البعد التكنولوجى فى البلدان المضيفة لخلق تكنولوجيا وطنية من أجل التخفيف من أعبائها وتبعيتها تكنولوجيا للدول المتقدمة صناعياً(١)، على خلفية أن التكنولوجيا تعد بمثابة تراثا إنسانياً يجب أن تستفيد منه كافة البلدان دون تفرقة أو مبالغة فى أسعارها، ونتيجة لبعض الشروط المجحفة غالباً ما تكون التكنولوجيا المنقولة مرتفعة الأسعار مما يحملها أعباء على ميزان المدفوعات.

ونظراً لانعدام المرونة فى سوق التكنولوجيا الدولية مما يجعلها غير عادلة وغير متوازنة وأكثر سلبية لانعدام التوازن بين طرفى العقد، وعدم توافق استراتيجية المصدرين للتكنولوجيا مع استراتيجية المستوردين والشروط المجحفة التى تفرضها الشركات الدولية بالإضافة إلى أن الدول المضيفة دائما ما تفتقد إلى المهارات الفنية القادرة على الاختيار الأنسب من التكنولوجيا المعروضة أو الملائمة لظروف الدول المضيفة فنياً واقتصاديا واجتماعياً، ولعلنا نرى كيف ازدحمت فيه الساحة بمخترعات ومنجزات لا صلة لنا بها إلا من خلال الاستهلاك النهم البعيد كل البعد عن الأسباب الحقيقية للتقدم.

وتجدر الإشارة إلى أن الشركات غالباً ما تقدم تكنولوجيا كثيفة رأس المال ،ولهذا ساءت أوضاع العمالة وزاد حجم البطالة عما كانت عليه قبل دخول الشركات فى الدول المضيفة، ومن أهم مشاكل نقل التكنولوجيا وسلبياتها[٢].

- عدم وجود سياسة واضحة للتكنولوجياً.

---

(١) عبد القادر محمد عبد القادر :مشاكل التقدم التكنولوجى فى البلاد النامية مع الاشارة لمصر، رسالة ماجستير – كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٠.، ص ص ٨٨-٩٥.

(٢) د. جمعه محمد عامر: قضايا اقتصادية معاصرة، مرجع سابق، ص ١٠٠

- عدم الربط بين التعليم والتطور الصناعى القائم على التكنولوجيا.
- هجرة الكفاءات التقنية والعلمية (العقول)[1].
- فرض مرتبات وأجور غير مبررة للخبراء والفنيين الأجانب المنتدبون للعمل.
- التبعية التكنولوجية وزيادة سبل الازعان[2].
- اشتمال العقود التكنولوجية على عددٍ من الشروط المجحفة أو القسرية مما يؤدى لانخفاض قدرة الدول النامية المضيفة على الاستفادة من التكنولوجيا[3].وعدم الاستيعاب الجيد لتطويعها ، بالإضافة إلى الاضرار بالبيئة فى ظل انتشار البطالة والقضاء على الصناعات اليدوية ، وزيادة تكاليف التشغيل.

وإذا كانت الشركات متعدية الجنسية غالباً ما تستمد قوتها من تنوع أنشطتها فى ظل الامتلاك والتحكم فى خطوط الانتاج القائم على التكنولوجيا ، وهذا ما يفسر العلاقة الطردية بين مستوى التكنولوجيا ومستوى النمو الاقتصادى، وفى سياق الاستراتيجية الكلية للنقل من قبل الشركات الأجنبية المتمثلة فى أطر النقل القائم على معيارين هما المعيار الانتاجى والتجارى والذين يهدفان إلى الربح والسيطرة على القاسم الأعظم من السوق العالمى(٤) ، فى ظل فرض الكثير من القيود التى تؤدى إلى تقليل

(١) أنطوان زحلان: مشكلة هجرة الكفاءات العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤).، ص ص ٢٩-٣٠.

(٢) د. فينان محمد طاهر: مشكلة نقل التكنولوجيا، دراسة لبعض الأبعاد السياسية والاجتماعية، مرجع سابق، ص ص ١٠٧ – ١١٢.

(٣) د.إبراهيم حلمى عبد الرحمن:قضايا التكنولوجيا المعاصرة فى مصر، مرجع سابق، ص ص٨١-

(٤) عقيلة عز الدين محمد طه: أثر الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا على التنمية الاقتصادية فى مصر، رسالة دكتوراه غير مشنورة (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠).، ص ص ٣٧٢- ٣٨٥.

الكثير من الفوائد على خلفية هذه القيود التى تثقل الدول المضيفة[1] والسيطرة شبه الكاملة على الأسواق الدولية تقنياً.

ويذهب الخبراء إلى أن عملية نقل التكنولوجيا تعد وسيلة من وسائل اختراق أسواق الدول النامية للسيطرة عليها وجعلها تدور فى جاذبية التبعية وترسيخ مبدأ الاحتكار على خلفية واقع التخلف المفروض على الدول النامية بدءاً من الحقبة الاستعمارية وانتهاء بزمن العولمة الذى أصبح الاستعمار القديم يتقمص ثوباً جديداً هو الاخطبوط التكنولوجى من أجل تحقيق الهيمنة ،ووفقاً لاحصائيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بلغت حصة الشركات متعدية الجنسية ٨٥ ٪ من إجمالى مدفوعات الدول النامية مقابل الحصول على التكنولوجيا[2].

وتتحقق عملية نقل التكنولوجيا بصورة حقيقية عندما يتمكن الطرف المتلقى إليها من تنفيذ التكنولوجيا المستوردة كمرحلة أولى ثم إعادة إنتاجها فى مرحلة تالية ثم التجديد التقنى والتطويع وهى مرحلة ضرورية وحتمية للمرور الذى لا مفر منه[3]، وإن كانت الشركات المتعدية غالباً ما تلجأ إلى الاعتماد على التكنولوجيا كثيفة رأس المال دون الارتكاز على التكنولوجيا كثيفة العمالة لأن الأولى لا تعمل على اقتناء الاسرار التقنية فى الوقت الذى يشهد فيه عزوف الفروع المنتسبة على اللجوء إلى التحديد التقنى بعيداً عن الشركات الأم حتى لا تزيد التكاليف وتقل الأرباح[4]، فى ظل افتقاد الدول المضيفة لوجود قاعدة تاريخية قائمة على التقنيات[5].

---

(١) إبراهيم قادم: الشروط المقيدة فى عقدود نقل التكنولوجيا ودورها فى تكريس التبعية التكنولوجية على المستوى الدولى، رسالة دكتوراه غير منشورة، (القاهرة، كلية الحقوق، جامعة عيش شمس، ٢٠٠٢).، ص ص ٩ -١٣.

(٢) د. محمد رشاد الحملاوى: السوق الرأسمالى للتكنولوجيا والدول النامية، المؤتمر السنوى الأول للاقتصاديين المصريين (القاهرة، مارس، ١٩٧٦).، ص ٣٤٥.

(٣) خير الله ويردى: دور التكنولوجيا السياسية فى تخلف الدول (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨).، ص ص ١٥-٢٢.

(٤) د. عصام الدين جلال: دور التكنولوجيا فى التنمية، مرجع سابق، ص ص ٢٣٨-٢٤٠.

(٥) د. نورمان كلارك: الاقتصاد السياسى للعلم والتكنولوجيا، مرجع سابق، ٢٧٩-٢٨٠.

ويتعين على الدول النامية أن تعى أن الدول المتقدمة لن تتطوع لنقل التكنولوجيا إليها دون دفع فاتورة باهظة لأنه ليس فى صالح الدول المتقدمة مساعدة غرائمهم فى تحقيق التنمية حتى لا تفقد الدول الصناعية مزاياها التى تتوفر من خلال حالة التخلف الاقتصادى الحالى الذى تقبع فيه الدول النامية(١).

وتؤكد الاحصائيات أن قدراً كبيراً من معدل النمو الاقتصادى على المدى الطويل يتراوح ما بين ٣٠ ٪ – ٥٠ ٪ يرجع فى الأساس إلى التطور التقنى، لا سيما أن التغيير التكنولوجى قد اتسم بالديناميكية(٢)، حيث إن التغير التقنى يعنى فى المقام الأول التحسين فى حالة المعرفة والتحول الانتقالى فى دالة الإنتاج من خلال عنصرين، هما:

١- مزيداً من الانتاج تم انتاجه بنفس المواد.

٢- نفس الانتاج بموارد أقل.

ولا يقاس التقدم الفنى والتكنولوجى بكميات السلع الاستهلاكية المنتجة ولا بعدد المصانع داخل الدول، وإنما يقاس بمقدار ما لدى الدولة من قدرات ذاتية وما يمكن استنباطه من أساليب وطرق تكنولوجية يمكن احداث نمو تراكمى على المدى الطويل(٣)، وتؤدى الابتكارات التكنولوجية لاكساب الدولة المتقدمة ميزات نسبية وخصائص احتكارية وأهمية بالغة فى تفسير تقدم الدول الصناعية ،وكذا الدول حديثة التصنيع خصوصاً الصين

(١) د. عبد الفتاح قنديل: نقل التكنولوجيا المتطورة فى الدول النامية فى تنمية العلاقات الاقتصادية الدولية، مجلة مصر المعاصرة (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع، مارس، ١٩٩٦) ص ص ٢٩٨ – ٣٠٧.

(٢) د. نورمان كلارك: الاقتصاد السياسى للعلم والتكنولوجيا، مرجع سابق، ص ٤٠.

(٣) د. على على حبيش: التفكير التكنولوجى والتنمية القومية (القاهرة: أكاديمية البحث العلمى، ١٩٨٦)،، ص ١٨٠.

زدول الآسيان التى وضعت ضمن التجارب الناجحة القائمة على انتاج السلع المصنعة كثيفة التكنولوجيا[1].

وإذا كان العالم اليوم يعيش الثورة الصناعية الثالثة، فى الوقت الذى نجد أن هناك تأثير للشركات الاجنبية على نقل التكنولوجيا والتى غالباً ما تتأثر بتوجيهات الاستثمار الأجنبى المباشر الذى تقدمه الشركات عبر العالم، ومن ثم فإن هيكل الاقتصاد العالمى الجديد فى ظل العولمة يتأثر بشكل واضح بهيكل الاستثمار الأجنبى المباشر الذى يوفر قدراً كبيراً من المزايا بالإضافة إلى وافورات الحجم والتخصص الانتاجى، فى الوقت الذى نجد أن خطة الدول النامية تعد ضمنية وليست معلنة فى ظل استمرار الفجوة التكنولوجية بين الدول النامية والمتقدمة نظراً لارتفاع عملية نقل التكنولوجيا[2]. بالإضافة إلى التبعية التكنولوجية كأحد أهم صور الاستغلال من قبل الدول المتقدمة إلى الدول المضيفة النامية[3]، كى تدور فى فلكها أو جعلها حقل للتجارب كمختبرات.

وتجدر الإشارة إلى أن الشركات الدولية جعلت من التكنولوجيا هى محور المنافسة الدولية فيما بينها[4]، وهذا ما رسخ لسياسة التبعية التكنولوجية لاستكمال الأشكال التقليدية للتبعية سياسياً وعسكرياً واقتصادياً[5]، وان كان الخبراء يرون أن عملية النقل للتكنولوجيا لا يعد نقلاً أصيلاً يؤدى إلى التنمية، بالإضافة إلى عدم وجود بنية تكنولوجية وطنية قادرة

(١) د. جمعه محمد عامر: التجارة الخارجية، وتنظيم الاقتصاد الدولى ،مرجع سابق. ص ص ٨٩-٩١.

(٢) د. فاطمه أحمد الشربينى وآخرون: اقتصاديات الميكنة (الزقازيق: المكتبة العلمية، ١٩٩٨)،، ص ١٦٠

(٣) د. إبراهيم سعد الدين عبد الله: النظام الدولى وآليات التبعية فى إطار الرأسمالية المتعددة الجنسيات (بيروت: دار المستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية ،١٩٨٦)،، ص ص ٩٢ - ٩٥.

(٤) د. فؤاد مرسى: الرأسمالية تجدد نفسها، مرجع سابق، ص ١٦٤.

(٥) نوردى سيمونيا:المعونة فى استراتيجية الاستعمار الجديد (موسكو: أكاديمية العلوم السوفيتية، ١٩٨٤)،، ص ٩٥.

علـى رفـع مسـتوى التـدريب والابتكـار[1]، وتحقيـق الاسـتيعاب التقنـى للتكنولوجيا المستوردة وتطويعها بما يلائم البيئة الانتاجية.

وكثيراً ما تلجأ الشركات متعدية الجنسية إلى اشتراط بعض القيود على استعمال التكنولوجيا التى توردها إلى الدول النامية، ومن هذه الشروط:

١- اشتراط موافقة مسبقة لمورد التكنولوجيا.

٢- التزام متلقى التكنولوجيا باستيراد كافة مستلزمات الانتاج من مورد التكنولوجيا.

٣- تحديد كميات الصادرات وعدم منافسة المورد أو التعامل مع المنافسين له.

٤- تقييد حرية الدخول فى اتفاقيات صناعية لها علاقة بالتكنولوجيا المماثلة.

٥- اختصاص المحاكم فى دولة المرخص بأية مشاكل قد تثور حول شروط العقد.

٦- حرمان المتلقى من اجراء بعض التحسينات أو التعديلات التطويرية..

٧- عدم إجراء التحسينات.

٨- إجبار المتلقى على استعمال علامات تجارية معينة.

٩- تقييد حجم الانتاج لامكانية التصدير.

١٠- الاشتراك من قبل المورد فى ادارة المشروع او اختيار العاملين الدائمين.

١١- اقصار بيع الانتاج إلى المورد.

(١) غفار كاظم: بعض مشكلات استخدام التكنولوجيا فى تنمية الاقتصاد العربى، رسالة دكتوراه غير منشورة (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨١)، ص ص ٩٨ - ١٠١.

ولقد أجرت بعض الدراسات عملية فحص لعدد ٢٧٦ عقداً من عقود توريد التكنولوجيا فى أربع دول أسفرت هذه الفحوصات عن احتواء ٢٤٧ عقداً على بعض الشروط التقييدية الخاصة بالصادرات فى المناطق التى يتحكم مورد ا لتكنولوجيا فيها ، وهذا ما يؤدى إلى تجزئة السوق العالمى واحتكار المورد للتكنولوجيا[1]. وخاصة أن الغرب يتعامل مع الدول النامية بطريقة تحقق التبعية والتخلف لدول الجنوب[2].

وفى ظل اتساع الفجوة التقنية يوما بعد يوم بين الدول المتقدمة والنامية نجد أن السوق التقنية تتصف بالاحتكارية التى تقوم بانفاق مبالغ ضخمة على البحوث فى الدول الصناعية فى كافة المجالات، لا سيما أن الدول الصناعية تساهم بـ ٩٨ ٪ من عدد البحوث العلمية فى الوقت الذى تساهم الدول النامية بـ ٢٪ وهذا يعنى أن الدول المتقدمة تنفق على البحوث بـ ٤٩ مرة عما تنفقه الدول النامية وإذا ما أخذنا عنصر عدد السكان فى الاعتبار نجد أن نسة الزيادة تربوا على ١٣٥ مرة[3].

ويرى الباحث أن الأرباح أو الفوائد أو العوائد التى تحصل عليها الدول المانحة للتقنيات أكبر من الخدمات التكنولوجية المقدمة إلى الدول النامية، وأن كان البعض منها يذهب إلى تدشين البنية الأساسية فى الدول المضيفة وخاصة التى تعمل فى خدمة الاستثمار الأجنبى.

ويذهب بعض الخبراء إلى حد ابطال كافة عقود نقل التكنولوجيا إذا ما تضمنت هذه العقود شروط تقييد حرية المستورد فى استخدامها أو تطويعها أو إذا ما جاء فى العقد عددٌ من الشروط المقيدة أو المجحفة أو القسرية أو متى خرج الاتفاق عن اعتبارات العدالة، لذا ينبغى ابطال الشروط أو فسخ العقد إذا

(1) Caisson Mark: Alternatives to The Multinational Enterprise (New York: The Dryden Press, 1988)., p. 20.

(٢) د. نورمان كلارك: الاقتصاد السياسى للعلم والتكنولوجيا، مرجع سابق، ص ص٢٤٢-٢٩١.

(٣) د. محمد رشاد الحملاوى: السوق الرأسمالى للتكنولوجيا والدول النامية، مرجع سابق، ص ص ٩٤-٩٧.

لم يستطيع تنفيذ العقد بدونها[1]، نظراً لتضمنه شروط مجحفة كالاتوات وعدم منافسة المرخص له للمرخص فى بلده أو التفتيش من المورد على المشروع[2] أو إجراء الدعاية والاعلان للمورد والذى يلعب دوراً هاماً فى دفع الاستهلاك وتطوير صناعة التصميم[3].

ويوجد مجموعة من الشروط والعوامل التى تحدد فى النهاية حدود اختيار التكنولوجيا المنقولة:

١- درجة النمو الاقتصادى الباعث على استخدام التكنولوجيا.

٢- أن يكون صانعوا القرار الاقتصادى والسياسى يرغبون فى استقدام التكنولوجيا

٣- أن يكون هذا النمط التقنى غير متوافر فى الدولة محلياً.

٤- إذا كان نقل التكنولوجيا أقل تكلفة من انتاجها محلياً.

ومن مقومات التكنولوجيا المستوردة وشروطها الملائمة:

١- الملائمة لظروف الدولة النامية من حيث عنصر العمل والسكان وتوافر الخبرات ومدى اتساع السوق.

٢- الحصول على أفضل الشروط المالية والاقتصادية.

٣- عدم الاضرار بالأنشطة الانتاجية القائمة.

٤- المساهمة فى انشاء مراكز البحوث والتطوير.

٥- اكتساب المعرفة التقنية.

---

(١) د. السيد مصطفى أحمد أبو الخير: عقود نقل التكنولوجيا، مرجع سابق، ص ص ٤٩٣ – ٤٩٤.

(٢) د. عبد الحميد بهجت فائد: إدارة الانتاج، مرجع سابق، ص ١٠٧، بتصرف من المستشار/ عبد العزيز إسماعيل: الشروط المجحفة فى اتفاقيات نقل التكنولوجيا، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، القاهرة، فبراير ١٩٨٦، ص ص ٩٣ – ٩٧.

(٣) يوجين فارجا: القضايا الاقتصادية والسياسية للراسمالية، ترجمة: أحمد فواد بلبع، بيروت، ١٩٧٥، ص ص ٢٤٩–٢٥٢.

٦- ايفاد الطلاب والمبعوثين للخارج.

٧- نشر المعرفة التكنولوجية.

٨- استقدام الخبراء للتدريب.

وتقر مدونة الميثاق العالمى بحق كل دولة فى وضع سياساتها وقوانينها ولوائحها المتعلقة بنقل التكنولوجيا بما يتلائم وقوانينها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية وبما يحقق الأهداف التنموية، وحظر كافة الشروط المقيدة والمحددة لكمية الانتاج أو تقييد حرية المستورد فى استعمال التكنولوجيا محل الاتفاق.

ويذهب العديد من الخبراء إلى أنه فى حالة ابرام عقود الاستثمار أو عقود نقل التكنولوجيا لتحقيق وظائف التنمية فلا بد من تطبيق قانون السيادة الوطنية، لأن التنمية باطرها المختلفة تعد من أهم وظائف الدولة ،وعندئذ لا تخضع القيود أو هيئات التحكيم إلى سلطة دولة أخرى ما لم يثبت ذلك صراحة فى العقود.

ووفقاً للمعايير الاقتصادية القائمة على التكلفة مقابل العائد، فليس من المنطق ادخال تكنولوجيا لن يأتى من ورائها عائد حتى ولو كانت التكنولوجيا سحراً، ولذا يمكن القول بأن التكنولوجيا التى تنتجها أو تجلبها الشركات الأجنبية إلى الدول النامية لم تعد تناسب واحتياجات الدول النامية المضيفة لخروجها من طوق التخلف والجهل، ومن ثم يجب اختيار التكنولوجيا الملائمة لامكاناتها وفقاً للآتى:

١- الانتقاء (الاختيار الأمثل).

٢- التطويع.

٣- التطوير.

٤- الابتداع.

ويود الباحث أن يشير إلى أن الشركات العملاقة الاجنبية تقوم ببيع التكنولوجيا سريعة الاندثار للدول النامية بأسعار احتكارية مرتفعة حتى يظل السوق العالمى يخضع إلى منتجات الدول الأم وفروعها المنتسبة التى غدت تسيطر على العالم من خلال شبكة عنكبوتية محكمة، ولقد حظيت الولايات المتحدة الأمريكية على أهم الابتكارات التكنولوجية فى نهاية القرن العشرين، ووفقاً لاحصائيات منظمة التعاون والتمية الاقتصادية فإن أمريكا حظيت على ٦٠ ٪ من الابتكارات التقنية فى العالم، بينما حظيت بريطانيا على ١٤ ٪ وألمانيا على ١١ ٪ والباقى موزع على كافة دول العالم[1].

وترجع عملية المغالاة فى تكاليف نقل التكنولوجيا إلى عوامل متعددة من، أهمها:

١- سيطرة الشركات متعدية الجنسية على سوق التكنولوجيا.

٢- ندرة المعروض من التكنولوجيا فى ظل احتكار القلة.

٣- عدم اعتماد الدول النامية على نفسها عن طريق تغيير استراتيجيتها والتكامل فيما بينها.

٤- امتلاك الشركات المتعدية مصدر التجديد التقنى بما تمتلك من قدرات مالية وقدرات اقتصادية لا تمتلكها الدول النامية..

وتتعدد طرق نقل التكنولوجيا حيث أن التكنولوجيا تنتقل من خلال الآتى:

١- النقل الداخلى (المحلى أو الوطنى) الذى يتم عبر البحوث العلمية فى الجامعات والمعاهد أو مراكز البحوث، ومن خلال الشركة الأم إلى فروعها المنتسبة فى العالم.

---

(١) د. عفار عباس: مشكلة نقل التكنولوجيا – دراسة لبعض الأبعاد السياسية والاجتماعية، مرجع سابق، ص ١٥٢ وما بعدها

٢- النقل الخارجى (الدولى) والذى يتم بين دولة متقدمة ودولة نامية أو شركة متعدية الجنسية ومشروع وطنى مستقل ينتمى لدولة أخرى.

٣- النقل الرأسى وهو يتم عبر تحويل خلاصات البحوث العلمية إلى واقع عملى أو إجراء تعديل عليها.

٤- النقل الأفقى وهو نقل التكنولوجيا دون إجراء أى تعديل عليها، ومن ثم فإن النقل الأفقى لا يؤدى إلى دفع عجلة التنمية بينما النقل الرأسى يبقى هو المؤدى إلى عملية نقل التكنولوجيا بصورة حقيقية ،ولهذا يجب على الدول النامية العمل على تحويل النقل الأفقى إلى رأسى حيث الارتباط " عضوياً بديناميكية المجتمع[1]".

٥- النقل الناعم للتكنولوجيا ،وهذا يعد أصعب أنواع النقل، لأن التكنولوجيا الناعمة غير متاحة وغير معروضة للبيع وإنما يمكن اكتسابها من التعلم والممارسة العملية أو من خلال حزم التكنولوجيا والتصميم والخبراء[2].

وتتعدد مصادر نقل التكنولوجيا الخارجية وان كاد أغلبها يتم عبر الشركات متعدية الجنسية إلا أن هناك مصادر أخرى، وهى:

١- الاشتراك فى المراكز العلمية الأجنبية الخاصة باعداد البحوث التقنية.

٢- ايفاد الخبراء للبعثات بالخارج.

٣- متابعة التقارير والنشرات العلمية الخارجية.

٤- شراء واستيراد المعدات.

٥- عقود تسليم مفتاح (أو المجمعات الصناعية).

---

(١) د. أسامة الخولى: نقل التكنولوجيا وتطويعها، دراسة نظرية(القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٧).ص ص ٢-٥.

(2) G. K. Helleiner: The Multinational of The Less Developed Countries World Development (New York: The Apex Press, 1975). , pp. 161- 169.

٦- التراخيص الصناعية.

٧- الاشتراك فى أحد المشاريع مع أحد الشركات المتخصصة فى مجال انتاج التكنولوجيا.

وبالتنظير المقارن بين المصادر الداخلية المحلية والمصادر الأجنبية فى نقل التكنولوجيا يتضح لنا أن مستوى التقدم العلمى للمصادر المحلية أقل من الأجنبى فى حين أن هذا الاتجاه يعتمد على الذات بالإضافة إلى خلق كوادر محلية، بينما الخارجية تؤدى إلى التبعية والاعتماد على الخارج، غير أن تكلفة التكنولوجيا المحلية أقل بكثير من مثيلتها الأجنبية لوحدة المنتج، وتنتج منتجات محدودة بحدود السوق المحلى ولا تحتاج إلى استثمارات كبيرة وتؤدى إلى التأثير الايجابى على ميزان المدفوعات وخلق تكنولوجيا ملائمة محلياً. إلا أن الأجنبية تحتاج إلى تكلفة أكبر للاستثمارات أكثر، وتعود بالإيجابية على ميزان المدفوعات لو أن الانتاج موجه للتصدير، ولا تستوعب عماله نظراً لعدم ملائمة الظروف للعمالة المحلية.

ومن أهم الشروط المثالية لنقل التكنولوجيا إلى الدول النامية[1].

١- حسن الاختيار للتكنولوجيا المطلوبة والملائمة.

٢- التفاوض الجيد مع الشركات الأجنبية فنياً ومالياً.

٣- توافر القدرة المحلية على التطويع.

٤- تفادى الأضرار وحسن التكلفة والنفقة.

وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد أكثر من طريقة لنقل التكنولوجيا، ومن هذه الوسائل:

١- الملكية الكاملة للمشروع متعدى الجنسية الذى يعمل على توطين بعض التقنيات فى الدول المضيفة.

(١) د. فينان محمد طاهر: مشكلة نقل التكنولوجيا، مرجع سابق، ص ٦٧.

٢- المشـروعات المشـتركة والتـى غالبـاً مـا تكـون حصـة الشـريك الأجنبـى توريد التقنيات الملائمة.

٣- اتفاقيـات الترخـيص واسـتعمال بـراءات الاخـتراع والعلامـات التجاريـة وحقوق الملكية الصناعية[1].

٤- مشـروعات التسـليم مفتـاح وان كـان الخـبراء لا يضـعونها ضـمن عمليـة النقل لانها لا تكسب المعرفة الفنية وطرق الاستخدام.

٥- المقاولة والتوريد والتـى عن طريقها يمكـن توريد المعدات الفنية لادماج الصناعة وتحقيق الروابط بين الاقتصاديات.

٦- استقطاب الخبراء الأجانب لتدريب العمالة الوطنية وإكساب المهارات التكنولوجية وتتعدد الدوافع التى من خلالها تلجأ الشـركات الأجنبية إلى منح التراخيص الصناعية فى:

- نقص الأصول المادية التى تتطلبها العمليات الاستثمارية.
- عدم كفاية الانتاج لتغطية السوق المحلى والدولى.
- ارتفاع عنصر المخاطرة.
- لا تتطلب وقت طويل مثل الاستثمار الأجنبى الذى قد يؤدى إلى تهديد مركز الشركة التنافسى فى السوق الصينى.
- يضمن لمانح التراخيص مورداً مالياً ثابتاً لفترة طويلة.

وانـه مـن خـلال التـنظير المقـارن بـين المعرفـة الفنيـة والتعـاون الصـناعى للشركات متعدي الجنسية يتبين لنا أن المعرفة الفنية تقوم بين طرفى العقد أحدهما يعلم وهى الشركات وطرف لا يعلم وهو الطرف المحلى فى الدول المضيفة ويكون التدريب نظير مكافأة وتكون أوجه المساعدة معدومة فى

(١) د. سميحة القليوبى: الملكية الصناعية (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٨).ص ص ٢٦٠-٢٦٢.

العقد بينما فى التعاون الصناعى فإنه يتم بين الشركات المشتركة يقدم كل طرف ما يجود به لتحقيق مصالح الشركة من أدارة وتدريب وتقنيات.

ومن المتطلبات التكنولوجية لإحداث التنمية فى الدول النامية:

١- أن تساهم فى توفير منتجات أساسية كحد أدنى من الاحتياجات الأساسية.

٢- توفير السلع الصناعية الخاصة بالتصدير.

٣- أن تشمل كافة أسس الصناعة الوطنية.

٤- ان تنشأ أساس تكنولوجى ذاتى متعدد الأغراض بما يؤدى إلى تطوير القطاع التقنى غير أن هناك متطلبات لنقل التكنولوجيا إلى الدول النامية وهى:

- توافر البنية التحتية والمناخ المؤسسى المتشعب والتمويل اللازم لتطوير المؤسسات.
- تحديد الأنشطة والقطاعات المطلوبة والمراد النقل التقنى إليها.
- تحديد الدور الوطنى فى عملية النقل وتشجيع الاستثمارات المشتركة.
- التعرف على الشروط السائدة فى حقوق الملكية الصناعية والفكرية بمنظمة التجارة العالمية.

ووفقا لواقع التعامل ومعطيات الظروف الموضوعية فإن عملية نقل التكنولوجيا دائماً ما تتحدد وفقاً لاحتياجات خطة التنمية الملائمة للواقع بغض النظر عن مستواها التقنى لتخفيف قدراً كبيراً من واقع التبعية الاقتصادية والوصول إلى الاستقرار الاقتصادى فى ظل الوصول الفاعل إلى التكنولوجيا العالية، وتجدر الإشارة إلى أن نجاح نقل التكنولوجيا من مصادرها إلى مراكز استهلاكها يتوقف على قدرة المجتمع المنقولة إليه ومدى استيعابها للانتقال من مرحلة الاستيراد إلى مرحلة التوليد المحلى.

ومن ثم فإن التكنولوجيا صارت اليوم أشبه بالإدارة السحرية التى توهم البعض فى الدول النامية بأنها تحقق المعجزات وهذا مكمن وسر وتخلف الدول النامية ،لا سيما أن الخبرات الأجنبية هى التى تتخذ القرارات المتعلقة بالخيارات التكنولوجية، لهذا فإن التكنولوجيا لن تحل مشكلة التخلف لأن القبول بهذا يعد قلباً للحقائق ومناهج المنطق العلمى وتجاهل للمسار التاريخى للتقدم القائم على التدرج المرحلى وروح التجريب، لذا يجب تطوير الأجهزة التخطيطية فى الدول النامية كونها لا تزال تفتقد إلى حرية اتخاذ القرار نظراً للافتقاد للقوى السياسية، وأن لكل مستثمر وشركة استراتيجيتها التكنولوجيا بما يؤدى إلى بروز معوقات وسلبيات تؤدى إلى تخلف خطط التنمية التقنية وتوجيهاتها العامة التى تصب فى نهاية الأمر فى تحقيق التنمية الشاملة شرط تحديد القوى الانتاجية، وزيادة الاستثمارات الانتاجية والعمل على إزالة أطر القاعدة الصناعية التقليدية مع ضرورة احداث تطورات وتغيرات هيكلية فى عمق الاقتصاد الوطنى وتغيير أنماط الملكية.

وأخيراً فإن الباحث يرى أن التفوق التقنى والتكنولوجى يؤدى حتماً إلى تحقيق التفوق الاقتصادى، وإن كان لا يضمن تحقيق النمو والتنمية إذا ما كان الاقتصاد يدار بطريقة عشوائية، فى الوقت الذى يوجد (علاقة طردية) بين التفوق التكنولوجى يؤدى إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادى وتحقيق التنمية.

التكنولوجيا الصينية:

قديما اخترعت الصين البوصلة والبارود والطباعة والورق وانتقلت هذه الاختراعات للغرب، ونتيجة لحالة الانغلاق على الذات التى عاشتها الصين منذ آلاف السنين وحالة الحرب بين فرقاء الحرب من الامراء والاباطرة، ونتيجة لحالة السلب فى ظل الماضى الاستعمارى منذ القرن السادس عشر الميلادى حتى سنوات الثورة الثقافية فى منتصف الستينيات من القرن العشرين، بعد أن

كانت لائحة الانجازات الصينية من أفضل التقنيات أثارة للاعجاب حيث استطاعت فى الأزمنة الماضية تغيير وجه العالم، وأفاضت على الدنيا المزيد من الانجازات، فى الوقت الذى خيم على النفسية الصينية الاحباط جراء المحاولات الفاشلة للابتكار على خلفية الهزائم العسكرية فى منتصف القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين من اليابان ،ولهذا أدركت الصين أن الثمن الذى يدفع للتخلف التقنى باهظاً ،لأنه من الصعوبة بمكان الاستيعاب الجيد للتقنيات الأجنبية وتزويبها فى بيئة مغايرة عما نشأت أو ولدت فيها.

وكان للتقارب الصينى السوفيتى فى منتصف القرن العشرين الفوز بنصيب الأسد من الصناعات الثقيلة، فى الوقت الذى حاولت الماركسية تقديم التجانس التكنولوجى دون جدوى، على خلفية أن الحضارة الصينية تعد من أرقى الحضارات التى عرفتها الانسانية بما أفاءت على الدنيا سيلاً متصلاً من الابتكارات المدهشة والتى احتفظت بوجودها الفعال(1).

فى الوقت الذى نادت الثورة الثقافية بتحطيم التكنولوجيا الغربية حيث جعلت من الاعتماد عليها خيانة عظمى، وعلى أثر هذا فشلت الصين فى احداث أى تقدم يذكر على المستوى التقنى بفعل سياسة الاكتفاء الذاتى الصارم والانغلاق على الغرب ،وبادراك الصين فى نهاية السبعينيات أنها قد تخلفت وغدت المسافة الفاصلة بينها وبين دول الآسيان واليابان قد اتسعت، لذا كان على الصين حسم الأمر وتضييق الفجوة التقنية ولا يمكن الوصول إلى هذا فى ظل المضى قدما فى اتباع سياسة الاكتفاء الذاتى والانغلاق(2).

ولقد ظل النظام الصينى المتعاقب معنى بالاستقرار أكثر من انشغاله بالابداع والتقدم التقنى وان كانت الصين تمتلك سجلاً يتميز بالابداع

(1) جوزيف نيدهام: موجز تاريخ العلم والحضارة فى الصين، ترجمة: محمد جوده (القاهرة: مكتب الشرق، ١٩٩٥).، ص٩.

(2) ووبن: الصينيون المعاصرون، ترجمة: د. عبد العزيز حمدى، ط١ (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، ١٩٩١).، ص ٢٩٨.

الفطرى، وبتأسيس المناطق الاقتصادية وافتتاحها على العالم الخارجى عام ١٩٨٤ منحت الصين الشركات متعدية الجنسية الامتيازات والحوافز والأفضليات من أجل القدوم بالاستثمارات والتقينات الحديثة والمساهمة فى نشر المعارف التقنية واستحضار أنماط ومقومات البحث العلمى والتقنى إلى بيئة الانتاج، وانتقلت الصين من حيز الاعتماد على القطاع الزراعى إلى القطاع الصناعى، ولهذا أصبح القطاع الصناعى فى الصين محور التطور وقاعدة الانطلاق نحو الاختراعات والاقتباسات بصورة غير مسبوقة.

وبانتشار العلوم والتكنولوجيا الحديثة فى الصين أصبحت التكنولوجيا جزءاً من مكونات التفكير القائم على الاقتباس والتطويع، حيث أن انتشار الاقتباس من شأنه التأثير الإيجابى على مفاهيم الثقافة وأسلوب التفكير لدى الشعب الصينى[1]، واستطاع الصينيون بصورة تدريجية تأسيس نظامهم الذاتى للعلوم والتقانة، وأفرز هذا بصورة جلية انجاب جيل من المثقفين المعنيين بالعلوم والتكنولوجيا، والذين أصبحوا بمنزلة أدوات التفكير الرئيسى للتأقلم مع العالم الخارجى تقنياً، وأضحت التكنولوجيا فى مطلع القرن الحادى والعشرين مقياس قيمهم، وتمخض عن ذلك تدفق ثورة تقنية ومعرفية بالعالم لإدراكه والعمل على اللحاق به والتمكن منه.

وظهر على خلفية هذا تأسس مجموعة من العلوم التكنولوجية الحديثة مثل عالم الالكترونيات الكمية والبيولوجيا الجزئية والنوويات وعلوم الفضاء الذى أدى إلى صعود الصين إلى الفضاء ،وظهرت مجموعة من الصناعات التقنية الناشئة كالكمبيوتر والبتروكماويات والاتصالات المتقدمة.

وبالتنظير المقارن والقياس بين الأمس واليوم فى الصين من حيث التطور التقنى نجد أن اتجاه أسلوب التفكير لدى الصينين اتجه نحو الآتى:

---

(١) ووين: الصينيون المعاصرون: التقدم نحو المستقبل انطلاقا من الماضى ترجمة: د. عبد العزيز حمدى، ط٢ (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، ١٩٩٦)،، ص٢٨٠.

١- ظهور أسلوب التفكير المرتب ترتيبا منهجيا من التحليل الجزئى إلى الدمج الشامل

٢- الدمج المتبادل بين التحليل النوعى والتحليل الكمى جعل التفكير الصينى يتسم بالدقة والانضباط.

٣- أن الدمج بين الأدوات النظرية ووسائل التكنولوجيا والذكاء الصناعى[١].

أن الجمع بين القدرة البشرية والتقنية جعلت الشعب الصينى أكثر تأثرا بالقدرات الابداعية فى ظل حدوث تغييرات هيكلية عبر طريق شاق لأن حركة التطور التقنى لم يتمخض عنها نتائج فائقة، ولهذا ظهرت ملامح التركيب الثنائى والانتقال من حيز التفكير التقليدى الصناعى القائم على التقليد إلى انتهاج المعارف الحديثة تقنياً.

وتجدر الإشارة إلى أن الصين لم تتحرر من قيود الانغلاق والتخلف إلا على خلفية الاستثمار الأجنبى المباشر والتكنولوجيا القادمة بها الشركات الأجنبية بعد أن عزفت الصين عن المشاركة فى سوق التكنولوجيا الدولية لأسباب أيديولوجية غير أنها غدت من استراتيجيتها التقنية والدخول فى سوق التكنولوجيا بدرجات تفيد التنمية واطرها المختلفة[٢].

ومن أجل تعميم الوعى التكنولوجى فى الصين انتشرت التقنيات على نطاق واسع وسمحت الدولة بارسال الطلاب والباحثين للخارج للعمل على تأسيس جيلاً من الذين يستخدمون المعارف التقنية، لذا أصبحت التكنولوجيا فى بداية التسعينيات فى الصين مقياس ومعيار التقييم الذى بدا يحظى بالقبول العام، وشرعت الحكومة فى إقامة برنامج (سبارك) مارس ١٩٨٦ (٨٦٣) من

(١) لى هو فو، يوان ليانغ: دراسة تأثيرات ثورة العلوم والتكنولوجيا فى العصر الحاضر فى أسلوب التفكير (بكين: أكاديمية العلوم الاجتماعية الصينية، ١٩٩٣)،، ص ص ٣٥-٤٥.

(٢) د. إبراهيم حلمى عبد الرحمن: التكنولوجيا المعاصرة فى مصر، مرجع سابق، ص ٨٧.

أجل اقتحام تخوم التطورات التقنية ومساعدة الشركات والمؤسسات الصينية على رفع قدراتها التنافسية فى الأسواق الدولية، وتحسين المشروعات المشتركة وتحسين القدرة التقنية داخل المؤسسات الريفية والمناطق الاقتصادية الخاصة[1].

ومنذ عام ١٩٨٧ تم مطالبة الشركات متعدية الجنسية بتوجيه جزء من انفاقها على البحث العلمى وتطوير التقنيات، والتطوير فى مجال الجهود البحثية، وهذا ما دفع الشركات الأجنبية للمشاركة فى إقامة مراكز الأبحاث لخدمة عملياتها، وعلى أثر هذا التحول صارت للتقنيات الصينية مكانة بارزة فى الشرق الأقصى وجنوب شرق آسيا على خلفية القدرة البارزة على الاقتباس والتقليد والابتداع.

ومن ثم صارت قضية اقتباس التكنولوجيا أو القرصنة الصينية تقلق الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التى هددت الصين بالعقوبات من أجل ما أسمته بالقرصنة والسرقة والسطو على برمجياتها، فى الوقت الذى سجلت الولايات المتحدة ٦٠ حالة اغراق تجارى تقنى ضد الصين فيما بين عامى ١٩٩٠- ١٩٩٦[2]، ونظراً لاحتكار الشركات الدولية العاملة فى الصين مصادر التجديد التقنى فضلت الصين أن تشارك الشركات الدولية، ثم التعلم منها، ثم منافستها فى الأسواق المحلية والاقليمية والدولية.

واتجهت الصين إلى وضع خطة طموحة خمس عشرية ١٩٨٦ – ٢٠٠٠ من أجل تطوير مجال البحوث والتكنولوجيا، واتجهت إلى جلب التقنيات ذات الطابع الانتاجى فى الوقت الذى هرولت الدول النامية إلى جلب منجزات التقانة ذات الطابع الاستهلاكى حيث الخلط الواضح بين التكنولوجيا ومنجزاتها، ورأت الصين أن الواقع يفرض عليها باستيراد التقنيات البسيطة والفعالة فى

---

(١) د. حميد الجميلى: دراسات فى التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة، مرجع سابق، ص٢٨٣.

(٢) دانييال بورشتاين:التنين الأكبر، مرجع سابق، ص ١٢٦.

مجالات متعددة، وشرعت الصين فى انتاج الجيل الخامس من الحاسبات وصناعة الالكترونيات، وركزت الصين على الاصلاح التقنى فى ٤٠٠ ألف مؤسسة بالتعاون مع الدول المتقدمة بهدف رفع الخلفية التقنية داخل المؤسسات الصينية من خلال التركيز على عدة برامج، هى:

١- سبارك مارس ١٩٨٦، والذى يهدف إلى تحقيق المساعدة التقنية للمؤسسات الجامعية والريفية لزيادة قدراتها على التنافس فى الأسواق العالمية[1].

٢- خطة الشرارة من أجل تقييم نتائج التكنولوجيا المتقدمة والمناسبة للظروف الصينية الخاصة.

٣- خطة المشعل التى تهدف إلى تعميم التقدم التكنولوجى فى كافة أنحاء البلاد.

٤- خطة التسلق ١٩٩٢ التى تساعد فى إعداد الأبحاث العلمية وتطوير مناطق الاستثمار الخاص بالصناعات عالية التكنولوجيا والتى تشمل ١٣,٦٨١ مؤسسة.

٥- استراتيجية النهوض التكنولوجى ١٩٩٥ والتى تهدف إلى تعميم الابداع التقنى فى المدن الاقتصادية الخاصة والمناطق الساحلية ومناطق الانتاج الريفى ومثلثات ومربعات النمو.

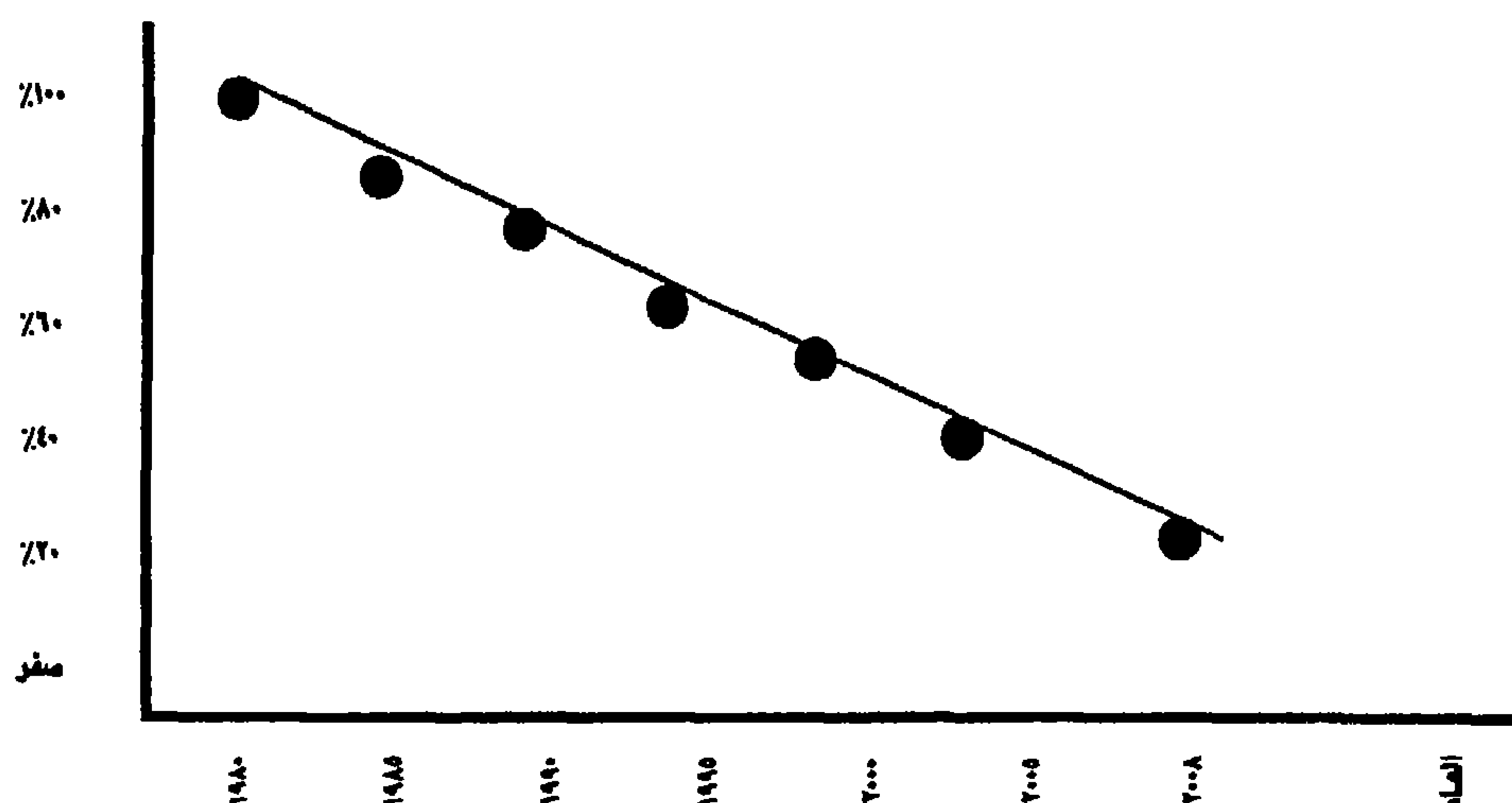
٦- استراتيجية تكنولوجيا المعلومات يناير ١٩٩٩ والتى تهدف إلى ربط الابداع التقنى والمعلوماتى القائم على الانترنت فى كافة المؤسسات.

٧- صندوق الابداع التكنولوجى يوليو ١٩٩٩ والذى يرمى إلى تطوير كافة المشروعات الصغيرة والمتوسطة التى تشمل ٧٠ ألف مشروع والذى يعمل خلاله ٣٢ مليون عامل[2].

(١) د. عبد العزيز حمدى:التجربة الصينية، مرجع سابق، ص ص ٣٥٠ – ٣٥٤.
(٢) شوقى جلال: الصين التجربة والتحدى، مرجع سابق، ص ٥٩

٨- استراتيجية العلوم التكنولوجيا لعام ٢٠١٠ والتى تهدف إلى تحقيق الاندماج والتكامل العضوى بين العلماء الصينيين والتقنيين فى العالم لرفع المستوى التكنولوجي لكافة أفراد الأمة والمؤسسات.

ولقد كانت الصين تهدف من وراء جذبها للشركات الأجنبية العملاقة الاستفادة القصوى من التكنولوجيا المتقدمة للشركات، وتنمية القوى البشرية فى مجال العلوم والتقانة، والاستثمار فى مجال البحوث التقنية، ودعم وتوسيع القاعدة الوطنية للبحث العلمى والتطوير التقنى بهدف تقليل وتقليص الفاقد والتالف والمعيب والمهدر وغير المستغل من عناصر الانتاج والوقت والجهد.



شكل رقم (١٤ - ٣)

انخفاض استيراد خطوط الانتاج الكاملة من الخارج إلى الصين

ويوضح الشكل رقم (١٤ – ٣) انخفاض استيراد خطوط الانتاج الكاملة من الخارج، حيث تم استيعاضتها بالتقنية عن طريق عقود الانتاج وبراءات الاختراع والقدرة على الاقتباس والتقليد، حيث أن الصينيين بارعون فى التقليد غير المخل، وهذا ما حقق للصين تدشين ترسانة قوية من العلوم عن طريق التطويع والابتداع والشراء لبراءات الاختراع.

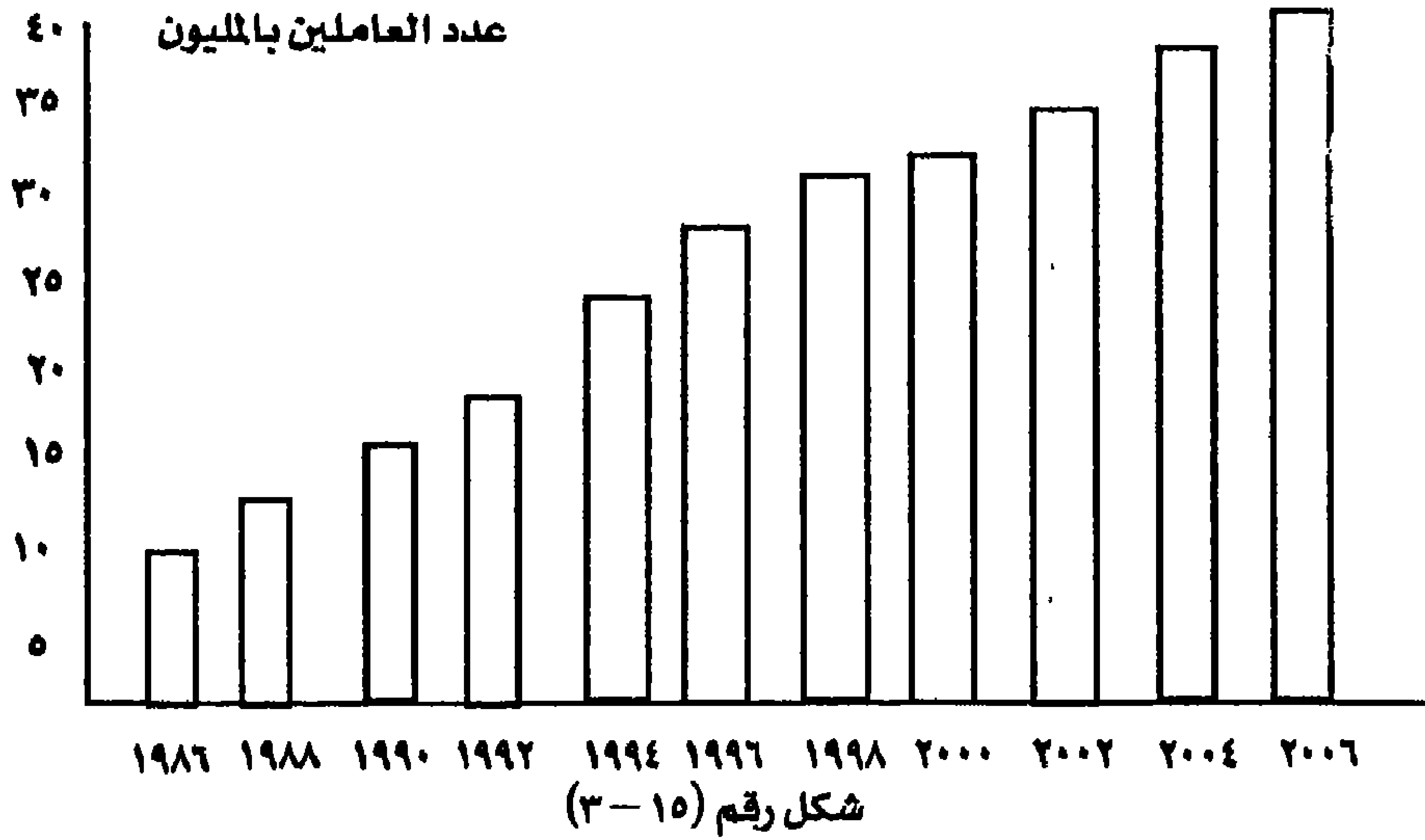
وفى إطار تنظيم العلاقات بين الدول النامية الماضية نحو التحديث، والدول الباحثة عن التنمية والشركات متعدية الجنسية تم طمس معالم التقسيم الأساسى للعالم بين نظامين زال أحدهما وظن الآخر بأنه الحتمية النهائية للتاريخ ونهايته، وهذا وهم لأن الرأسمالية الاحتكارية سوف تواجه نفس المصير عندما فقدت أحد أهم دعائم الاقتصاد ألا وهو مبدأ القيم والاخلاق.

وأقامت شركة موتورولا وفيليبس أكثر من ٦٥ مركزا للبحوث الصناعية والتنمية التكنولوجية، وأقامت الشركات اليابانية عشر هيئات بحثية وتنموية، وأقامت شركة اريكسون وسيمنز الألمانية مجموعة أبحاث فى منطقة سوتشو ولهذا دخلت الصين عالم الصناعات القائمة على التكنولوجيا عالية التطور.

وأصرت الصين على أن يكون نقل التكنولوجيا شرط أساسى لدخول الاستثمار الأجنبى القادم مع الشركات الدولية، منتزعة بذلك تنازلات غير مسبوقة، ولم يكن هذا متوقع من دولة مثل الصين انتقلت إلى تعميم التكنولوجيا بصورة شاملة فى ظل دولة يقارب عدد سكانها على المليار نسمة فى مطلع التسعينيات من القرن العشرين، ولذا انفقت الصين على البحوث والتطوير نسبة ١,٠٩ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى الصينى خلال الفترة من ١٩٩٦- ١٩٩٩ مقارنة بـ ٢,٨ ٪ لأمريكا و ٣,١ ٪ لليابان، و ٢,٥ ٪ لألمانيا، ٢,٢ ٪ لفرنسا، ١,٩ ٪ لبريطانيا خلال نفس الفترة.

ومن الأهمية بمكان فإن الاستثمار فى العلوم والتكنولوجيا والتعليم يعد بمثابة أعظم سبل الاستثمارات على الاطلاق كونه يتجه نحو بناء عناصر المستقبل، وعلى أثر طرح الصين استراتيجية الدولة التقنية فى بداية مخاض الألفية الثالثة ارتفعت ميزانية البحث العلمى والتكنولوجى إلى ٤٠ مليار$ عام ٢٠٠٦ أى ما يربوا على نسة ١,٤ ٪ من إجمالى الناتج المحلى،

فالصين الدولة الأولى من حيث عدد العاملين فى قطاع العلوم والتكنولوجيا حيث وصل عدد العاملين فى هذا القطاع ٣٥ مليون منهم ١.٠٣٦ مليون يعملون فى بحوث تطوير العلوم والتقانة ، فى الوقت الذى تحتل المركز الثانى فى مجال تطوير العلوم التكنولوجية ، ويبلغ عدد الطلاب فى الجامعات ٢٥ مليون طالب يتخرج منهم كل عام ٥ ملايين طالب.



شكل رقم (١٥ — ٣)

عدد العاملين العلميين والتقنيين فى المشاريع والمؤسسات الصينية
خلال الفترة من ١٩٨٦ - ٢٠٠٦

ولجأت الصين إلى إغراء طلابها وباحثيها المتواجدين بالخارج من أجل العودة إلى الوطن الأم للاستفادة منهم فى مجال التكنولوجيا والعمل على إدخال توليفات تقنية على تقنيات الجيل الثانى بهدف تجاوز الدول الصناعية والتفاعل مع التكنولوجيا الواعدة والتكنولوجيا الحيوية وتقنيات النانو.

ومن أجل تعميم الوعى التكنولوجى نشرت احدى الدراسات فى بكين عام٢٠٠٠ عن حجم القدرة التنافسية للصين فى مجال التقنية وجاء فيهما :

١- هبوط قدرة الصين التنافسية فى مجال التقانة إلى مرتبة ٣١ عالميا ولهذا عنيت الصين بمراجعة نظامها التعليمى والتقنى.

٢- انخفاض مستوى التعاون التقنى بين الجامعات ولهذا أنشأت ٣٣٤٦ مشروعاً قائماً على التقنية الذكية.

٣- اجبار الجامعات ومعاهد البحوث على اصلاح أنشطتها التكنولوجية حيث أن المؤسسات فى الصين لا تزال تحمل فى جوانبها سمات ادارية بيروقراطية.

واستفادة الصين وشركاتها الوطنية من المعارف التقنية للشركات الأجنبية ونجحت الصين فى استنساخ نجاحات شركات السيارات العالمية مثل تويوتا وفى قطاع الالكترونيات مثل سونى وسامسونج خلال فترة زمنية وجيزة، فى الوقت الذى حققت الصين أكبر عملية سطو للملكية الفكرية فى العالم، ولهذا ثارت أمريكا ضد الشركات الصينية التى هددت مركز الشركات الأمريكية متعدية الجنسية وعملت على تلاشى القدرة الاحتكارية للشركات الأجنبية، ولذا اعتادت الشركات متعدية الجنسية فى الصين كل يوم على أن تجد منتجاتها مقلدة داخل السوق الصينى والسوق الدولى من قبل شركات صينية ولعل أكبر الخاسرين شركة هوندا اليابانية وياماها، فى الوقت الذى أجمع أغلب الخبراء، والباحثين على أن نصف الأدوية المباعة فى السوق الصينى مقلدة لأدوية خاصة بشركات عالمية(١).

وترى الشركات متعدية الجنسية أنها أكبر الخاسرين فى الصين على خلفية اقتباس وتقليد منتجاتها ،وهذا ما يحقق الضرر البالغ بماركاتها العالمية المميزة وعندئذ يبدأ الزبائن والمستهلكين فى العالم الصد عن شراء الماركات العالمية تخوفا على خلفية أنها مقلدة، فى الوقت الذى تسعى الصين اليوم لتوفير أفضل سبل وأفضليات الاستثمار الأجنبى المباشر المتعلق بنقل التكنولوجيا فى

(١) أوديد شنكار:العصر الصينى، مرجع سابق، ص ص ١٥٢- ١٥٣.

ظل مدفوعات تكنولوجية متدنية ، وإن كانت الصين وجدت فى الاستثمارات الأجنبية ضرورة حتمية فى الوقت الراهن لاستدعائها ، بالإضافة إلى أن الصين رأت أن الأولوية يجب أن تبقى تدفقات الشركات الأجنبية القائمة على نقل التكنولوجية إلى الصين.

ومنذ عام ٢٠٠٠ اعتمدت الصين استراتيجية العلوم والتكنولوجيا من أجل التطوير السريع لمجموعة الصناعات ذات التكنولوجيا العالية، لذا ارتفعت المشاريع المرتكزة على التكنولوجيا إلى ٣٣ ٠/٠ ، فى الوقت الذى ساهمت المشروعات متعدية الجنسية بنسبة تجاوزت ٧٠ ٪ من مبيعات الصين التقنية ، ومن ثم أصبحت الصين لاعباً جديداً فى مجال الصادرات القائمة على التقنية العالية ، فى الوقت الذى ازدادات نسبة الصادرات الصينية من منتجات التقانة العالية بنسبة ٦٨ ٠/٠ ، ويتوقع الخبراء فى الغرب أن الصين سوف تتجاوز الغرب تقنيا قبل نهاية الربع الأول من الألفية الثالثة ، كما تفوقت أمريكا على بريطانيا فى بداية سنوات القرن العشرين.

وتفضل الصين المشروعات الاستثمارية القائمة على الاستثمار المشترك حيث أنها تؤكد على أن تكون حصة الشريك الأجنبى عينية أو معدات تقنية أو براءات اختراع أو علامات تجارية وصناعية أو الاستثمار المرتكز على نقل التكنولوجيا[1] ، وساهمت المشاريع الأجنبية المرتكزة على الاستثمار الأجنبى المباشر بنسبة ٢٢,٧ ٪ عام ١٩٩٥ وارتفعت إلى ٢٥,٣ ٪ عام ١٩٩٩ وارتفعت مساهمة المشاريع القائمة على نقل التكنولوجيا من ٢٦,٨ ٪ عام ١٩٩٥ إلى ٣٢,٤ ٪ عام ١٩٩٩ وزادت قيمة الصادرات الصينية القائمة على التكنولوجيا من ٥ مليارات$ عام ١٩٩٠ إلى ٣٠ مليار$ ١٩٩٨ ، بينما ارتفعت الصادرات الأمريكية التقنية عام ١٩٩٨ إلى ١٩٠ مليار$ وبلغت الصادرات التقنية اليابانية

(1) Loll P. Straiten: Foreign Investment Transnational and Development Countries. (London: Rwin Fourth Edition, 1977)., pp. 220-245.

٦٠ مليار$ فى حين بلغ عدد الشركات المرتكزة على التقنية فى الصين عام ١٩٩٩ ٧٠ ألف مؤسسة[١].

ووافقت شركة جنرال موتورز على شروط الصين لتوطين التكنولوجيا حيث مولت ٥ مشروعات مشتركة داخل الصين، وكذا فعلت شركة نوكيا، وبلغت قيمة المبيعات فى سوق البرمجيات الصينية ٨,٦ مليار$ عام ٢٠٠٦، واتجهت شركة مايكروسوفت إلى السوق الصينى فى ظل انكماش السوق الأمريكى أمام الشركة واستطاعت الشركات متعدية الجنسية تأسيس ٢٠ مركزاً بحثياً فى بكين بالإضافة إلى تأسيس ١١٤ شركة استثمارية ترتكز أنشطتها فى مجال البحث والتطوير والتكنولوجيا العالية، وهذا يعد انعكاسا جيداً لمتطلبات المرحلة الراهنة سعياً لجذب المزيد من الاستثمارات والمستثمرين والشركات الكبرى متعدية الجنسية[٢]، وأقامت أكثر من ٤٠٠ شركة من بين أكبر ٥٠٠ شركة متعدية الجنسية فى العالم فروعاً لها فى الصين، وفى عام ٢٠٠٣ وافقت الصين على اقامة ٤٤٦٤٤١ مؤسسة ممولة تمويلاً أجنبيا بقيمة تعاقدية ٨٨٧ مليار$ وقيمة فعلية ٤٨١ مليار$.

وبلغت الصادرات الصينية عالية التقانة نحو ٦٨,٣ مليار$ عام ٢٠٠٢ بما يشكل ٣٣ ٪ من إجمالى الصادرات الصناعية التحويلية الصينية، وشكلت هذه الصادرات نحو ٥,٩ ٠/٠من إجمالى الصادرات العالمية فى هذا المجال الذى بلغ ١,١٤٩ تريليون عام ٢٠٠٤ وفقاً لاحصائيات البنك الدولى.

واستفادت الجامعات الصينية ومؤسسات الأبحاث التقنية من الشركات متعدية الجنسية التى أظهرت حسن النوايا من خلال تدريب كوادر المتخريجين المهرة، حيث أن الصين ترسل إلى الغرب ٦٥ ألف طالب بالإضافة إلى ارسال ٣٥

(1) China in the World Economy ,(2002) , p. 266.

(٢) مكتب التمثيل التجارى فى شنغهاى ديسمبر ٢٠٠٣، ص٩.

ألف طالب إلى جنوب شرق آسيا، وحسب إحصاء الباحث السانغفورى كونج كاو الباحث فى الاقتصاد الصينى لعام ٢٠٠٢ تم ارسال ١٦٠ ألف طالب صينى يتلقون تعليمهم التقنى فى الخارج كونهم متخصصين فى مجال التقانة[١]، وهذا ما ضمن للصين احتلال المركز السابع عالمياً فى مجال التقانة لعام ٢٠٠٢[٢]، ولهذا خرجت الصين تغرد خارج السرب الجنوبى.

وتجدر الإشارة إلى أن التقدم الفنى والتكنولوجى يظل قائماً على التراكم الرأسمالى، فالتطورات التقنية السريعة إنما هى تعد وليدة الاستثمار الأجنبى شرط توافر القوى العاملة المدربة والمبتكرة لتطويع هذه التكنولوجيا، لا سيما أن أفضل صور الاستثمار الأجنبى المباشر يعد هو الاستثمار الناقل للتقنيات، لذا أصبحت الصين كسوق واعد، وكمنصة تصديرية ساهمت فيها الشركات متعدية بـ ٥٠ ٪ من الصادرات الصينية الخارجية، فى حين تدهور تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر نحو البلدان النامية باستثناء بلد أو اثنين مثل الصين[٣].

وتقيم بكين اليوم أسرع وأكبر عملية نقل للتكنولوجيا غير مسبوقة فى أى دولة من الدول بالرغم من أنها ذات طبيعة جيو سياسية وأيديولوجية مغايرة عن الآخرين كونها لا تعد حليفا مقربا من البلاد التى تقدم لها الاستثمارات، وهذه نقطة البحث الجوهرية، وإن كنا نرى أن عملية نقل التكنولوجيا لا تتوقف على الشراء بقدر ما تتوقف على رصد كافة التحركات التقنية لدى الغير والقدرة على اكتساب الخبرات والمعارف، وإذا ما نظرنا إلى الانجازات التكنولوجية للصين عند بداية الألفية الثالثة نجدها رائعة حقا من حيث البراعة فى الاقتباس والتقليد[٤].

(١) أوديد شينكار: العصر الصينى، مرجع سابق، ص ص ١٤٢- ١٤٣.
(٢) نفس المرجع، ص ١٤٣.
(٣) د. فؤاد مرسى: الرأسمالية تجدد نفسها، مرجع سابق، ص ٦٩.
(٤) توم ستويز: ما بعد المعلومات، ترجمة: مصطفى إبراهيم (القاهرة: مكتبة الأسرة، ٢٠٠٥)،، ص ١٠٣.

وأسرعت الصين بخطوات سريعة غير متسرعة نحو تعزيز الابداع التقنى، وهذا ما عزز الإدراك الصينى والكشف عن كافة المساحات المظلة داخل ذاكرتهم وبما يتلائم ويتواكب وروح العصر، ومن أجل التغلب على مشكلات نقل التكنولوجيا، ولهذا اتخذت الشركات الصينية اتجاهاً ومعياراً مزدوجاً قائماً على الآتى:

١- المعيار الأول: معيار الجودة النوعية.

٢- المعيار الثانى: معيار التكلفة المناسبة، واتخذت الشركات الصينية المعيار الثانى سبيلاً لها للاستفادة القصوى من التقنيات، وإن كنا نرى أن الشركات الصينية وجدت نفسها مجبرة على تطوير قدراتها التقنية.

والواقع أن زيمين أظهر ادراكا واضحا عام ١٩٩٤ أمام منظمة التعاون الاقتصادى لأسيا المحيط الهادى (ابيك) حيث قال: إن التكنولوجيا الحديثة قد قربت المسافات بين الأمم وكذلك فى مجال التبادل التجارى والتطور العلمى والتكنولوجى(١).

وتشير بيانات البنك الدولى إلى أن من بين كل مليون نسمة من سكان الصين يوجد ٥٨٤ عالماً و ٢٠٢ فنى يعملون فى مجال البحوث والتطوير التقنى خلال الفترة من ١٩٩٠ – ٢٠٠١ أى أن هناك٧٧٤,٥ ألف عالماً و ٢٥٨,٦ ألف فنى مقارنة بـ ١,٢ مليون عالم فى أمريكا و ٦٧٥,٨ ألف عالم و ٨٤٧,٥ ألف فنى فى اليابان، وهذا يؤكد على أن الصين سوف تتحول مع تراكم الخبرات لتحقيق الاختراقات والتطورات العلمية فى المجال التقنى عالمياً(٢).

وإن كانت الصين وشركاتها لا تزال تواجه صعوبات فى مجال نقل التكنولوجيا مثل: (تحديات التسويق الدولى – تحديات الخبرات الأجنبيةالموجودة داخل الصين – الحاجة إلى تطوير قدرتها البحثية كى

(1) Young Deng: The Chains Concept of National Interests in Internation al Relation (China: Quarterly 1998)., p. 317.
(2) World Development indicators , 2004 , p. 294.

تكسب منتجاتها الجودة، بالإضافة إلى التخوف من ثورة الاتصالات والمعلومات التى قد تؤثر على النظام السياسى وتفتح فى عباءته الكثير من الخروقات) وإن كانت الصين تتبع منهج العقلانية تجاه الاتمته، وهذا ما فرض على الصين تبنى منهج الانتاج الاوتوماتيكى.

وإذا كان الخبراء يؤكدون على أن للتكنولوجيا ونقلها لها جوانب سياسية واقتصادية، ومن ثم فإن عملية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية لا يعد من قبيل النقل الحقيقى، ولكنه نقلاً قائماً على السراب كونه يتم بين تابع ومتبوع فى ظل علاقات اقتصادية غير متكافئة، بالإضافة إلى وجود مسافة فاصلة قد تصل إلى خمسة عقود.

وتخشى الولايات المتحدة وشركاتها الأم وفروعها العاملة فى الصين من سطو المؤسسات الصينية من خلال الحصول على التكنولوجيا المزدوجة الاستعمال التى يمكن استخدامها تجارياً وعسكريا فى المستقبل فى مجال صناعة الطائرات والأقمار الصناعية، وإن كان العالم يرى أن الصين لا تزال تخفى الكثير من الأسرار التقنية جمعتها من هنا وهناك.

فالصين انتقلت من حيز الاعتماد على الفكر الكونفوشيوسى إلى الفكر القائم على التكنولوجيا، ويجمع العديد من الخبراء على أن القرن الحادى والعشرين سوف يتمخض عنه عملاقا قادم من الشرق يغرد خارج السرب النامى أو القطيع الجنوبى، وان كانت الدول النامية من وجهة نظرنا قد تضررت كثيراً من الصعود الصينى، حيث تقلصت فرص الصادرات فى الدول النامية على خلفية الاغراق الصينى القائم على التمييز السعرى بفضل ما أحدثته الصين من توليفات تقنية أسهمت فى زيادة الصادرات، وهذا ما أثر بالإيجاب على ميزان المدفوعات.

الفصل الرابع

العولمة ودور الشركات متعدية الجنسية

فى الصين

١- العولمة ودور الشركات فى الصين.

٢- اثر انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية فى الاقتصاد الصينى.

٣- دور الشركات متعدية الجنسية فى التحولات الاقتصادية والتغيرات الهيكلية فى الصين.

٤- تأثير الشركات متعدية الجنسية على القطاعات الاقتصادية فى الصين.

٥- التأثير السياسى للشركات متعدية الجنسية على التنمية فى الصين.

٦- دور الشركات فى الاقتصاد الصينى ايجابيات وسلبيات.

الفصل الرابع
العولمة ودور الشركات متعدية الجنسية فى الصين

تمهيد:

تعد العولمة Globalization أحد المصطلحات متعددة الأبعاد والجوانب، فهى تعد مزيجا متباينا من العلاقات والروابط التى أصبحت تتجاوز الحدود بصورة أضحت تؤثرفى الأحداث والقرارات والنتائج والأفراد والجماعات فى كافة أنحاء العالم، فالعولمة تعد بمثابة ظاهرة مركبة، وإذا كنا هنا نتناول العولمة فإننا نتناولها من منظور تدفق رؤوس الأموال والتكنولوجيا الحديثة وحركة القوى البشرية بين الدول والمجتمعات بهدف احداث المزيد من التكامل والاندماج الاقتصادى بين الصين ودول العالم.

ويؤكد توماس فريدمان بأن العولمة تتمثل فى زيادة العلاقات المتبادلة بين الدول أو التبادل الدولى كى يصبح العالم مكان واحد، وإن كان مفهوم العولمة يعد أحدث المفردات التى شاع استخدامها فى الأونة الأخيرة المنصرمة، ولقد ارتبطت هذه الظاهرة ارتباطاً وثيقا بالمتغيرات العميقة التى اجتازت العالم فى السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة والاتصالات والمعلومات، ولهذا فهى تعد مرحلة متقدمة من مراحل تطور الرأسمالية التى تتسم بعجز الحكومات القومية على مواجهة التوجهات الاقتصادية الكونية.

وعلى الرغم من الغموض الذى ارتبط بمفهوم العولمة فإن العولمة قد بزغت نتيجة تضافر حركات ثلاثة، هى:

١- حركة عملية وتكنولوجية مثلتها القفزات المتسارعة فى ميدان الاتصالات والمعلومات والتى على أثرها صار العالم بمثابة قرية صغيرة و احدة مما قضى تماما على عبقرية جغرافيا المكان.

٢- حركة سياسية وأيديولوجية تمثلت فى انهيار الحواجز السياسية وتوارى البعد الأيديولوجى فى ظل علو مستوى الوسائط التكنولوجية وزوال الحركات المعارضة للرأسمالية بعد حالة الظهور والانكماش أمام الأخر فى ظل حالة الانكماش.

٣- حركة اقتصادية ومالية تمثلت فى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر الحدود وانتقال السلع والخدمات وحركة الانتاج فى ظل تلاشى مفهوم السيادة للدولة القومية فى ظل سيادة دور الشركات متعدية الجنسية.

فى حين يذهب بعض الخبراء إلى أن مصطلح العولمة يعد تعميق لمبدأ الاعتماد المتبادل بين الفاعلين فى الاقتصاد العالمى وتحرير التجارة الدولية وجعل العالم كسوق واحدة تشتد فيها المنافسة بحيث تمتد من سوق الانتاج للسلع إلى سوق العمل ورأس المال وسوق الخدمات(١).

وفى ظل اقتصاديات العولمة أصبح العالم سوقا واحدة توسعت فيها دائرة ومجال المنافسة بين المتعاملين فى السوق الكونى لاقتناص الفرص وتحرير المعاملات فى ظل سيادة نمط آليات السوق، وتعميق مبدأ الاعتماد المتبادل بين الفاعلين والمتعاملين فى السوق الكونى بحيث تزداد نسبة المشاركة فى التبادل الدولى والعلاقات الاقتصادية الدولية التى تسيطر عليها الشركات متعدية الجنسية حيث أن نسبة ٤٠٪ من التجارة الدولية تتم عبر تلك الكيانات العملاقة عابرة القارات، وهذه الشركات تعد بمثابة أهم أذرع العولمة الطويلة فى ظل التكتلات الدولية التى تمثل أداة الاحتواء التى ستدخل الدول النامية طوعا أو كرها من خلال الضغوط المجردة(٢).

---

(١) هانس بيتر مارتين، هارلد شومان: فخ العولمة: الإعتداء على الديموقراطية والرفاهية، مرجع سابق، ص١٩، ص ٢٩.

(٢) د. عبد المنعم السيد على: العولمة من منظور اقتصادى وفرضية الاحتواء (أبو ظبى: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٣)،، ص ٨.

وإذا كان بعض الخبراء يعتبرها كنبت خبيث نكر أو قول منمق يتشدق به البعض لتغليب المصالح المستوردة ،وإن كنا نراها بمثابة السيل العرم الذى سوف يدفع الدول النامية دفعاً كالحصى الصغيرة أمام السيل العرم، فى حين يراها البعض أنها تعنى انكماش العالم ودمج سكانه فى مجتمع واحد، أو هى نمط اقتصادى أو سياسى أو ثقافى لنموذج غربى متطور خرج بتجربته عن حدود الاقليمية إلى الأخر لكى يضعه فى قوالب وأنساقاً مجمدة جاهزة كى تعيش الحياة المادية وتسيطر عليها المصالح النفعية.

فى حين يراها البعض بأنها تعنى سلطة التحكم فى الموارد والأسواق ونقلها من حيز سلطة الحكومات والدولة القومية إلى حيز الأسواق والشركات العملاقة كى تتحرر من كافة القواعد والضوابط والقيود لترسيخ مفهوم الهيمنة والاحتكار، ولهذا فإن العولمة تعنى أنها ضربٌ من ضروب الوهم أو نادٍ من أندية القمار، لأن العولمة تعد بمثابة تفكيك للحواجز التجارية والاقتصادية بين الدول، وهى تعنى ظهور أسواق مالية جديدة وتهديد للثقافة الذاتية والهوية القومية المحلية حتى يصبح العالم سوق استهلاكية عالمية موحدة.

ومن الخصائص الإقتصادية للعولمة:

١- بروز دور المؤسسات الدولية المالية والنقدية.

٢- انهيار الاشتراكية بدولها الامبراطورية.

٣- ظهور الشركات متعدية الجنسية التى تنظر للعالم كوحدة واحدة لاقتناص الفرص.

٤- الثورة التكنولوجية والمعلوماتية.

٥- بروز دور منظمة التجارة العالمية.

٦- زيادة أواصل القوى الاقتصادية بين الدول المتقدمة فى ظل قيام التكتلات الاقتصادية العملاقة.

٧- سيادة آليات السوق وتقسيم العمل الدولى وزيادة دور اقتصاديات المعرفة.

٨- تعظيم دور الشركات عالمية النشاط.

وتعد الشركات متعدية الجنسية هى المستفيد الأول من النظام الاقتصادى القائم على العولمة، فى الوقت الذى أثبتت الدراسات أن الشركات الدولية ظاهرة حتمية لا مفر منها بعد أن أصبح العالم بأسره مسرحاً فعلياً لعملياتها، ويوجد ثمة سببية بين كل من العولمة بجوانبها والشركات العملاقة فكلا منهما يؤثر فى الآخر حيث ساهمت العولمة فى زيادة حجم الشركات الدولية وتوسيع عملياتها الخاصة من خلال سبل الدمج والتعاون بين فروعها حيث بلغ حجم الدمج بـ ٢٤٧,٦ مليار$ عام ١٩٩٦ فى الوقت الذى وصل عام ١٩٩٨، ٥٨٦,٨ مليار $.

ولهذا يمكن القول بأن العولمة ساهمت بصورة كبيرة فى التحولات الاقتصادية على النطاق العالمى عن طريق خلق نوع من الاندماج والتكامل الذى ارتفعت وتيرته، ويرجع هذا إلى:

١- قدرة الشركات فى استخدام دولها الأم فى فرض شروطها المهيمنة على الدول المضيفة.

٢- احكام السيطرة على أسواق المال وتدفقات الاستثمارات لضمان تبعية دول الجنوب.

٣- قدرتها الفائقة على خلق أسواق جديدة لمنتجاتها فى ظل تحقيق التكامل الأفقى والرأسى فى أنشطتها.

٤- استغلال الفوراق والميزات النسبية الخاصة بها.

٥- امتلاكها لناصية التطور التكنولوجى والتجديد التقنى، وبالتالى أصبح ينظر لها باعتبارها مداً كاسحاً للحدود واستخدام التقنيات الحديثة وقوى السوق التى لا تقاوم مهما كانت موقعها.

إن أبرز مجالات العولمة الاقتصادية[١]:

١- انفتاح الأسواق.
٢- إلغاء كافة التشريعات الحمائية.
٣- تسهيل حركة الاستثمارات الأجنبية.
٤- إلغاء كافة القيود على حركة التجارة.
٥- تطوير التشريعات.

وتعد العولمة الاقتصادية هى السمة الأكثر وضوحا واكتمالاً على أرض الواقع، حيث تقارب النظم الاقتصادية العالمية، وتحكم الاقتصاد الرأسمالى الليبرالى والشركات العالمية فى جوانب الاقتصاد الكونى، بعد أن باتت هذه الشركات متحررة من سلطة الدولة كونها باتت بلا وطن بما أصبح لها من فروع منتسبة تتوزع عبر دول العالم.

ولا بد عند الحديث عن العولمة الاقتصادية الحديث عن التجارة الالكترونية التى يتم العمل من خلالها عبر شبكة الانترنت، ولقد استخدمت الصين التجارة الالكترونية إبان انتشار (مرض السارس) عام ٢٠٠٢، ويذهب دعاة العولمة إلى أنها سوق تتيح فرصا وامكانات هائلة لملايين البشر فى شتى أنحاء العالم على أساس أنها تسمح بتزايد معدلات التجارة الخارجية، وتبادل ونقل التكنولوجيا، والمزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية، وتوثيق الروابط بين الشعوب، على اعتبار أن التكنولوجيا الحديثة القائمة على اقتصاديات العولمة سوف تدفع النمو إلى الارتفاع والتقدم البشرى إلى الأفضل مهما كانت سلبياتها التى لا تنكر.

---

(١) د. صلاح وهبه: قضايا اقتصادية معاصرة، ط١(دمشق: المكتبة العلمية، ٢٠٠١)، ص ٢٤٨.

وتعبر المعادلة التالية عن التفاعل بين قوى العولمة والاقتصاد الكونى:

قوى العولمة = قوى السوق + [قوى راس المال المتدفق + التكنولوجيا الحديثة]

ويعد العنصرين الآخرين هما أحد أهم أوجه القوى فى الشركات متعدية الجنسية لكى تحقق مصالحها الخاصة ومصالح دولها الام التى تسيطر على قوى الاقتصاد العالمى الذى أدى إلى انهيار البورصات الآسيوية إبان الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧ عبر المضاربة فى أسهم وسندات دول الأزمة عبر زحام القطيع الالكترونى للمستثمرين متعدى الجنسية ومجهولى الهوية بلا ضوابط أو قيود، وهذا ما حذر منه رئيس الوزراء الماليزى مهاتير محمد الذى نادى بوقف (الاستثمارات الساخنة).

وتعتبر الشركات الدولية من أهم مظاهر العولمة الاقتصادية والمحرك الأساسى كونها تبقى بمثابة التجسيد الحى لها، لأن اتجاهات العولمة مرتبطة بالشركات وتطوراتها، وبنمو أنشطتها الاقتصادية، ولهذا أصبح من الصعب التفريق بينهما كونهما وجهين لعملة واحدة، لأن هدفهما واحد وهو تحقيق مصالح الدول الرأسمالية المهيمنة على الاقتصاد العالمى، لا سيما أن الشركات تعد بمثابة الوجه الاقتصادى للدول الرأسمالية، كما أن الدول الرأسمالية هى الوجه السياسى للشركات عابرة القومية التى تهدف فى المقام الأول إلى الربح والنمو والاستمرارية.

ويذهب عددٌ من الخبراء إلى حد القول بأن سلطة العالم ستصبح فى يد أصحاب رؤوس الأموال والقوة الاقتصادية للشركات، فى الوقت الذى أصبحت المؤسسات المالية والنقدية الدولية بمثابة الشرطى لضبط وانصياع الدول لقواعد اللعبة، ومن ثم فإن الشركات سوف تحكم العالم فى زمن الفوضى المالية وتلاشى سلطة الدولة القومية.

لقد ارتبطت العولمة منذ بزوغها بتدويل النظام الاقتصادى الرأسمالى وتحكم الشركات فى الاقتصاد الكونى، لتصحبح سلطة الدولة تحت رحمة الرأسماليين والدول المتقدمة، وإذا كانت الدول المصدرة للمواد الخام تحصل على عائد فإن الدول المستوردة تحصل على ثلاثة أمثال العوائد التى تحصل عليها الدول المنتجة(١).

وتتجسد تفاعلات الصين مع العولمة فى الاستفادة منها لزيادة القدرات الإنتاجية، ومن ثم زيادة قيم التصدير، وتعتبر الصين من الدول التى اندمجت سريعاً مع العولمة للاستفادة منها للدخول منظمة التجارة العالمية وجذب المزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وإذا كانت الصين ذهبت أو تحولت نحو العولمة بصورة مرحلية متدرجة عكس ما فعله الاتحاد السوفيتى الذى اتخذ من الانتقال السريع وأسلوب الصدمات سبيلاً له للاصلاح، ولهذا كان الانهيار والزوال، غير أن الصين انطلقت نحو العولمة من خلال أسلوب التجريب والاختبار المتعدد على نطاق ضيق، وما تم نجاحه أمكن تعميمه على كل المناطق(٢).

الصين والعولمة:

تهدف الصين من وراء العولمة:

١- الاندماج مع الاقتصاد العالمى بمقوماته ومؤسساته.

٢- زيادة عناصر القوة الاقتصادية، ولهذا حرصت الصين منذ بداية القرن الجديد بأن تكون جزء من عملية العولمة والتطوير التقنى المعاصر حيث أن الصين أرادت تحقيق مصالحها ولن ترضى الصين بأن تعود مرة أخرى للعب على أوتار الحرب الباردة.

(١) محمد الأطرش: العرب والعولمة (بيروت: مركز الوحدة العربية، ١٩٩٨).، ص١٢٥.
(٢) د. محمود عبد الفضيل: العرب والتجربة الآسيوية، الدروس المستفادة، مرجع سابق،ص١١.

ومن أجل النهوض واللحاق بمنجزات العصر سلكت الصين مسارين متكاملين لتحقيق التشابك على الصعيد الكونى، وهما[1]:

١- اصلاح المؤسسات القائمة وتطوير نظم الإدارة العصرية بها.

٢- المشاركة والشراكة مع الشركات الأجنبية أو رأس المال الأجنبى فى ظل توطين الخبرات الفنية والتقنية بها ، بالإضافة إلى الإنضمام للمؤسسات الاقتصادية الإقليمية والعالمية وخاصة منظمة التجارة العالمية ، والوصول إلى الاصلاحات الاقتصادية الداخلية والاستجابة لمقتضيات الاندماج مع العالم من أجل انعاش الاقتصاد الصينى.

وبذلت الصين الكثير والكثير من الجهود لتطوير شبكة المعلومات الدولية Internet وادخلتها فى شركاتها ومؤسساتها ذات الصلة بالاقتصاد الكونى المتعولم ، فى محاولة منها لتحسين أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة بحيث يواكب أحدث وأشمل التطورات العالمية(٢) ، فى حين وجهت الدولة استثمارات هائلة لتطوير البنية التحتية فى مجال الاتصالات العالمية فى ظل ربط ٨٠٪ من المقاطعات والشركات الصينية (باقتصاد المعرفة) للتفاعل بشكل بناء مع المعطيات الايجابية للعولمة.

فالعولمة تمثل للصين أسواقاً أوسع لتحقيق القدرات التصديرية وجذب المزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونقل التكنولوجيا الحديثة إلى الصين والاستفادة منها والقدرة على تطويعها ، والعمل على تقوية كافة الروابط التجارية وتعزيز التكامل الاقليمى والدولى.

---

(١) محمد السيد سليم: آسيا والعولمة: تحرير: د. نجوى سمك، السيد صدقى عابدين(القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣)،، ص ص٢٥٧-٢٥٩

(٢) نفس المرجع، ص ص ٢٥٨ - ٢٦٢.

وتتعدد مزايا العولمة بالنسبة للصين فى:

١- سرعة النفاذ إلى الأسواق العالمية، الأمر الذى من شأنه تعزيز أسس ومقومات التنمية الاقتصادية.

٢- زيادة التكامل والتعاون والاندماج مع الاقتصاد العالمى.

٣- القدرة على جذب التقنيات الحديثة التى تعمل على زيادة الانتاج وقلة التكاليف.

٤- توثيق الروابط بين الاقتصاد الصينى واقتصاديات الدول المتقدمة والدخول إلى منظمة التجارة العالمية.

٥- الاستفادة من النظم الإدارية الحديثة وأساليب الإدارة المحترفة.

٦- جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

٧- التخفيف من حدة البيروقراطية الإدارية.

٨- التعايش الخلاق مع الأخر من منظور متكافئ وليس من منظور استعلائى.

٩- تطوير القدرات الانتاجية وزيادة الطاقة الاستيعابية.

واستطاعت الصين التفاعل مع العولمة بذكاء فائق الحدود لجذب المزيد من الشركات والاستفادة من ايجابياتها وكبح جماح سلبياتها بعد أن تصرفت بنوع من النفعية البراجماتية بتوازن وفقاً لمصالح نفعية لضمان مكانة مستحقة فى منتدى الدول المتقدمة، فى الوقت الذى استطاعت الصين الحفاظ على خصوصياتها وهويتها وتراثها الحضارى من أن يلاقحها تيار الثقافة الغربية أو العمل على فض بكارة الخصوصية الصينية.

ويبدو أن الصين اليوم أشد اهتماماً بالفرص الاقتصادية التى اتاحتها ظاهرة العولمة فى الوقت الذى تبدى فيه امتعاضا ورفضاً للتفاعلات السياسية والأمنية للعولمة، فى حين أن الصين قد ركزت تعاملاتها مع دول العالم المتقدم

ودول الجوار بصورة كبيرة، أما دول العالم النامى فتكاد تكون بمثابة سقط متاع بالنسبة للصين باعتبارها مستوردة للسلع الصينية على المدى المنظور، وهذا لا يدخل فى اهتمامات الصين لعدد من السنوات المقبلة، فالصين تسعى إلى الانخراط مع العولمة بشكل إيجابى لتثبيت اقدامها كطرف عالمى مؤثر قادم من أقصى الشرق يريد أن يحظى بمكانة مرموقة فى عالم الدول المتقدمة.

أثر انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية على الاقتصاد الصينى:

سعت الصين منذ عقود عديدة وسنوات مديدة لدخول منظمة التجارة العالمية (WTO) لإمتلاك المزيد من الفرص الجديدة والاندماج مع اقتصاد السوق وفتح مناهل جديدة أمام الصادرات الصينية المصنعة، ولقد تمتعت الصين منذ عام ١٩٨٥ بمركز مراقب فى اتفاقية الجات أو الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة التى تحولت إلى منظمة التجارة العالمية أو التى ولدت من رحم الجات.

ومن مبادئ منظمة التجارة العالمية:

١- عدم التمييز (المعاملة المتساوية) بين الدول الأعضاء فى ظل قيام تجارة حرة دولية.

٢- الالتزام بين الدول الأعضاء بتخفيض التعريفة الجمركية وتحقيق الشفافية.

٣- الاندماج مع اقتصاديات العولمة، لا سيما أن ٨٠٪ من الدول الأعضاء فى المنظمة قد انتهجوا اليات السوق الليبرالى.

٤- تشجيع الاستثمارات وتنظيم الخدمات الانمائية.

٥- مواجهة الاغراق التجارى.

٦- إلغاء حصص الاستيراد والعوائق التجارية والاعانات والحد من المعاملات التفضيلية فى التجارة.

٧- تمكين الدول النامية من الحصول على التكنولوجيا.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك أسباب رئيسية وقفت حائل دون دخول الصين منظمة التجارة العالمية أو الجات من قبل، وهى:

١- أن القواعد التى تعمل بها المنظمة ترتكز على اقتصاد السوق، فى حين أن الصين تعمل وفقاً للاقتصاد المركز القائم على الاشتراكية.

٢- اتهام الصين بعدم مراعاة حقوق الملكية الفكرية فى ظل عدم وجود قوانين تجارية.

٣- وجود عوائق مصرفية فى التعامل بالعملة المحلية الصينية (اليوان).

وأعلنت الحكومة الصينية وجود ثلاثة مبادئ لانضمامها للمنظمة، وهى:

١- أن الصين بحاجة إلى منظمة التجارة العالمية، وكذا المنظمة بحاجة للصين

٢- ضرورة أنضمام الصين للمنظمة بشروط الدول النامية.

٣- أن تكون هناك عدالة ومساواة فى الحقوق والالتزامات مع انتهاج الصين استراتيجية فتح قطاع المال الصينى على الخارج باستثناء سوق الأوراق المالية (البورصة الصينية).

وتتجلى عبقرية اللحظة الراهنة للتطور الاقتصادى الصينى فى انتقال الصينين للتفاعل مع العولمة ومنظمة التجارة العالمية للاستفادة من إيجابياتها ودرء سلبياتها، فى الوقت الذى يذهب الخبراء إلى أن الصين تفاعلت مع المنظمة تفاعلاً واعياً من خلال الآتى:

١- القضاء على أسلوب البيروقراطية المطبق فى المؤسسات الصينية وتحسين الكفاءة الإدارية.

٢- القدرة على تصريف المنتجات والحصول على العملات الصعبة الأجنبية.

٣- الحصول على مزايا أفضل.

٤- تحقيق اقتصاديات الحجم الكبير، على خلفية اتجاه الصين نحو الاصلاح والتحديث الذى دارت سرعة وتيرته فى الصين، وكذا الاندماج المتنامى فى الاقتصاد والتجارة الدولية.

وفى هذا السياق فإن الصين بذلت جهود كبيرة من أجل الانضمام للمنظمة، فى حين كان الواقع يؤكد على أن جل اهتمام الصين للانضمام لم يكن يقتصر على ما كان منها عالمياً، بل امتد أيضاً ليشمل المنظمات الاقتصادية الإقليمية، ومن أهمها منظمة التعاون الاقتصادى فى آسيا والمحيط الهادى(أبيك) وبنك التنمية الآسيوى، فالصين كانت تدرك أن انضمامها سوف يدعم مركزها التجارى ويجعل منها طرفاً فاعلاً على كافة المستويات الإقليمية و العالمية مما يساعد هذا على المساهمة فى وضع قواعد جديدة للتجارة العالمية بدلاً من انفراد أمريكا بالمنظمة وهذا ما سوف يؤدى إلى خلق توازن فى العلاقات الدولية الاقتصادية بين كافة الأطراف.

لا سيما أن فتح الأسواق الصينية أمام المنتجات الدولية عالية الجودة سوف يحمل المؤسسات الصينية طاقة أكثر مما تطيق باعتبار أن المنتجات الصينية على مستوى متواضع من الجودة، ومن ثم قررت الصين التأقلم مع الشركات متعدية الجنسية حتى يمكن التقليل من حجم التحديات التى يمكن أن تواجه شركاتها حيث أن الاندماجات والتحالفات الاستراتيجية سوف تسهم فى تحقيق اقتصاديات الحجم الكبير، وتقليل درجة المخاطرة عن طريق تنويع الأوعية الاستثمارية بالإضافة إلى تحسين الكفاءة الإدارية للشركات المشتركة عن طريق تغيير ادارتها.

ويمكن القول بأن انضمام الصين للمنظمة سيجعلها تقدم تنازلات لا قبل لها بها، لأن صناعاتها وليدة وزراعتها تقليدية كثيفة العمالة وتحتاج إلى حماية، ويؤكد ذلك ما لجأت الصين إليه عام ٢٠٠٢، حيث لجأت إلى

تخفيض تعريفتها الجمركية من ١٥,٣ عام ٢٠٠١ إلى ٧٪. على المنتجات ذات الأولوية، وصفر على منتجات تكنولوجيا المعلومات.

والجدير بالذكر فإن الصين واجهت صعوبات بالغة أهمها تقديم تنازلات يصعب على الصين الموافقة عليها دون تعرض أمنها الاقتصادى للخطر، ومن أجل الدخول للمنظمة كان على الصين تنفيذ الشروط الآتية[1]:

١- ازالة كافة العقبات الجمركية أمام المشروعات الأجنبية الراغبة فى الاستثمار فى الصين فى ظل توفير تعاملات موحدة مع المشروعات الأجنبية فى الصين.

٢- إلغاء العديد من الشركات التابعة للدولة التى تضع شروطا تحكمية ضد السلع والاستثمارات الأجنبية.

٣- تعديل السياسات الصناعية فى ظل عدم حماية الصناعات الخاسرة.

٤- تعديل العملة الصينية اليوان، واخضاعها للتغيرات الحرة فى حركة السوق العالمية.

٥- حماية الشفافية فى صنع القرارات الخاصة بالاقتصاد والتجارة، فى حين استطاعت الصين إبان المفاوضات التى جرت لانضمامها أن تتجنب الالتزامات الخاصة بالفصل فيما بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونقل التكنولوجيا.

ولم تحظى الصين بتلبية رغبة الانضمام الفعلى للمنظمة إلا أواخر عام ٢٠٠١ فى مؤتمر الدوحة، وهذا يعنى قبولها بآليات السوق الحر، وبالتالى دخول هذا العملاق ساحة الصراع والمنافسة الاقتصادية الدولية، وهذا يمثل ثقلاً اقتصادياً واستهلاكيا وسكانيا واستراتيجيا لا يستهان به، بالإضافة إلى خلق ليبرالية تنطلق من واقع جيوبولوتيكيا الخصوصية الصينية دون التورط

(1) Moryoret M. Pearson: The Major Multinational Economic Imitation Engage in China (Beijing: China 2001)., p. 219.

فى حروب وصراعات إقليمية أو اثنية، ولذا يذهب علماء المستقبليات إلى حد القول بأن الصين سوف تكون من أكثر الدول سكانا وأكبر الاقتصاديات قوة وقطبا له دورة فى رسم تاريخ البشرية فى الألفية الثالثة بحلول عام ٢٠٣٠.

وتضع أمريكا والغرب الصعوبات والمعوقات أمام التجارة الصينية حيث أن ٦٠٪ من الصادرات الصينية تواجه عوائق من قبل أمريكا، فى حين تحظى ٤٥٪ من الصادرات الصينية بصعوبات من قبل أوروبا وخاصة فى صناعة المنسوجات، وبدخول الصين المنظمة سوف تتبدد هذه الصعوبات وسوف تفتح الدول الأعضاء فى المنظمة أسواقها أمام السلع الصينية وزيادة التدفقات الاستثمارية ونقل التكنولوجيا المتطورة والخبرات الادارية الحديثة إلى السوق الصينى، وتجدر الإشارة إلى أن حصة الصين فى التجارة الخارجية قبل الانضمام فى منتصف الثمانينيات بلغت ٢,٥٪، إلا أنها بلغت٩٪ عام ٢٠٠٥، وهذا ما أعطى للشركات الصينية ميزة تفاوضية وسبيلاً لإيجاد نوعا من التطوير بديلاً عن سبل الحماية.

وعلى خلفية الانضمام لمنظمة التجارة العالمية سارعت الشركات متعدية الجنسية إلى الاستثمار فى السوق الصينى، وخاصة الاستثمار طويل الأجل، غير أن دول جنوب شرق آسيا تعرضت للمخاطر نظراً لتهاوى الصعوبات المفروضة على حصص الصادرات الصينية وتلاشيها، وخاصة الملابس والمنسوجات، لأن زيادة الصادرات الصينية حتما سيكون على حساب صادرات دول النمور والآسيان، فى الوقت الذى هددت صناعة الصين الالكترونية مركز الصناعة الكورية وتايوان، وأوضح رئيس وزراء سنغافورة (جو شنوك تونج) أن أكبر التحديات أمام دول الآسيان يعد هو غزو الصين للأسواق العالمية بمنتجات رخيصة ذات النوعية عالية الجودة والتى تنتجها الشركات العالمية والتى باتت تساهم بـ ثلاثة أرباع مبيعات المنتجات الصينية عالية التقانة إلى الخارج.

إن انضمام الصين لمنظمة التجارة العالية وفر للصين مكاسب اقتصادية ومعنوية أسهما في منح الحياة في الاقتصاد الصيني وضمان تفاعله مع الاقتصاد العالمي المتعولم[1]، والعمل على تطوير الانتاج الصناعي، وعلى أثر هذا تحولت الصين تدريجياً لتصبح مصنع العالم[2].

وبالرغم من تأثير مرض الالتهاب الوبائي الرئوي الحاد (سارس) قد خرب الصين ودول المنطقة إلا أن الشركات لم تتوقف على ضخ استثماراتها، غير أن هذا المرض أدى إلى تفعيل التجارة الالكترونية داخل الصين مع العالم الخارجي في الوقت الذي أعطت الدولة للمستثمرين الأجانب والشركات امتيازات كثيرة، وشجعت على الاستثمار في قطاع الزراعة وكذا صناعة التكنولوجيا الفائقة[3].

إن دخول الصين لمنظمة التجارة العالمية كان من أهم أهدافها العامة، غير أن هذا الانضمام لم يتم وفقاً لمعايير اقتصادية، وإنما وفقاً لركائز سياسية، بعد الغزل الأمريكي الصيني السياسي وشرب نخب الانضمام على رفات التحضير لضرب أفغانستان وغزو العراق حتى لا تتخذ الصين الفيتو في مجلس الأمن الدولي، وهذا ما دفع الصين للدخول للمنظمة بشروطها وإبقاء السيطرة والحماية على قطاع الزراعة (الحبوب) والمعادن والطاقة والسيارات إلى عام ٢٠٠٧ مما أتاح للصين تحقيق فرص سهلة وميسرة وسريعة للحصول على الامتيازات وتصدير السلع إلى كافة أنحاء العالم.

وإذا كانت أهداف التجارة الالكترونية تتلخص في عدد من البنود في ظل منظمة التجارة العالمية هي:

١- تحسين الكفاءة التشغيلية والعلاقات بين العملاء.

---

(١) د. محمد السيد سليم، السيد صدقي عابدين: آسيا والعولمة، مرجع سابق، ص ٢٦٠.

(٢) كونراد زايتس: الصين عودة قوة عالمية سرجع سابق، ص ٥٤٦.

(٣) شبكة المعلومات الصينية، بكين ٢٠٠٤/٩/١٥.

٢- اقتناص الفرص التسويقية الجيدة.

٣- توسيع نطاق الأسواق والتغلب على كافة الضغوط التنافسية لها، غير أن هناك مزايا للتجارة الالكترونية فى ظل منظمة التجارة العالمية وهى[١]:

- توسيع الأسواق العالمية والتغلغل إلى داخل الأسواق الدولية والوصول للعملاء.
- الوصول إلى قدر كبير من الموردين والحصول على أفضل تكلفة مخفضة.
- خلق أسواق ذات كفاءة فى مجال الصناعة والمزايا التبادلية الفاعلة.
- تخفيض التكاليف الخاصة بالمخزون ومساعدة المنظمات الصغيرة على المنافسة.

وعلى أثر الانضمام لعضوية منظمة التجارة شرعت الصين وأخذت على عاتقها العمل على تحرير التجارة والاستثمار الأجنبى وفتح آفاق الاقتصاد أمام دخول الشركات متعدية الجنسية وخاصة فى قطاع الطاقة والمنتجات البترولية وزيادة الكفاءة الإنتاجية المنخفضة للصناعات النفطية داخل الصين وإعادة هيكلة قطاع النفط لتحقيق أعلى درجة من الانتاجية للحقول الحالية، بالإضافة إلى تعزيز عمليات الاستكشاف مما سيدفع الصين لجذب المزيد من الاستثمارات، وتحرير أسعار الوقود لتتماشى مع الأسعار العالمية ولتخطو الصين خطوتها الكبرى تجاه الاندماج كليا مع منظومة الاقتصاد الرأسمالى العالمى[٢].

وعلى خلفية ذلك فتحت الصين أجواء كبيرة فى قطاع النفط أمام الشركات الدولية، وسمحت بعد انضمامها للشركات العاملة بالصين ببيع

(١) د. عائشه مصطفى المنياوى: الاتجاهات الحديثة للتسويق الالكترونى، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، العدد الرابع أكتوبر، ٢٠٠٢، ص ص ٨-٣٥.

(٢) د. جعفر كرار أحمد: صناعة النفط والبتروكيماويات فى الصين وانعكاساتها على العلاقات العربية الصينية، مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد ٥٤، فبراير ٢٠٠٤، ص ١٢.

حصتها من النفط المكرر بعد ثلاث سنوات عام ٢٠٠٤، فى ظل خفض الرسوم الجمركية على الواردات من النفط المكرر إلى ٦,٥٪، ويبدو أن دخول الصين للمنظمة أشعل المنافسة داخل الصين بين الشركات المحلية والأجنبية وجلب استثمارات جديدة إلى قطاع الطاقة عن طريق تدفق الاستثمارات الأجنبية الهادفة للمشاركة.

وتتجلى انعكاسات انضمام الصين للمنظمة فى زيادة الاستثمارات الوافدة للصين فى ظل ركود الاستثمارات الوافدة للدول المتقدمة، ومن ثم اجازت الصين انشاء ١٨,٥٢٦ مؤسسة أجنبية بزيادة ٣١,٨٪ بقيمة استثمارية تعاقدية ٥٤,٣٥ مليار$ منها ٢٩,٥٤ مليار$ استثمارات فعلية فى الفترة من يناير ٢٠٠٢ حتى يوليو ٢٠٠٢ بزيادة ٢٢,٣٪، فى الوقت الذى أكد الخبراء على أن قيمة الاستثمارات التى تم استخدامها فعلياً فى الصين لعام ٢٠٠٢ تجاوزت ٥٠ مليار$ حسب تقديرات برنامج الأمم المتحدة للتنمية والتجارة، ومن ثم تصدرت الصين لمدة ٩ سنوات أكبر دولة جاذبة للاستثمار فى العالم.

وفضلاً عن ذلك تعهدت الصين بالوفاء بكافة التزاماتها وتعديل السياسات القانونية لتوفير سياسات أكثر شفافية لرجال الأعمال والمستثمرين الأجانب، وبناءً على هذا أصبح قطاع الخدمات فى الصين نقطة ساخنة لجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى سن مجموعة من القوانين واللوائح بشأن الانفتاح على العالم الخارجى وفتح آفاق جديدة فى قطاعات متعددة كالتأمين والصحة والخدمات القانونية، وخفض الرسوم على الواردات إلى ٥٪، وهذا ما أسهم فى دخول أكثر من ٥٠٠ شركة عالمية متعدية الجنسية إلى الصين للاستثمار، وتؤكد مجلة فورتشين فى دراسة أجرتها أن أكثر من ٩٢٪ من الشركات الأجنبية تفكر فى فتح مقاراً لها فى الصين.

وفتحت سائر الدول فى المنظمة أسواقها أمام المنتجات الصينية وقدمت تسهيلات تجارية واستثمارية للصين وخاصة فى أفريقيا ودول آسيا الغربية

وأرسلت الصين شركاتها النفطية للاستثمار فى قطاع الطاقة فى السودان ودول أمريكا الجنوبية للحفاظ على درجة التسخين السريع للاقتصاد الصينى واتجهت الشركات الصينية للاستثمار فى قطاع البتروكيماويات[1].

وأتاح الانضمام لمنظمة التجارة العالمية توافد الشركات عابرة القومية العاملة فى مجال شبكات الكمبيوتر مثل شركة ميكروسوفت العاملة فى قطاع البرمجيات والتقانة بعد تنشيط صناعة الأقراص المدمجة وانتاج الموس، وأقدمت شركة China Com على طرح أسهمها فى سوق الأوراق المالية الأمريكية وقدوم شركة ناسداك عملاق الأسهم التقنية الأمريكية للاستثمار فى السوق الصينى بفضل تحسين الظروف الاستثمارية جملة وتفصيلاً، وهذا ما جعل الصين تتحول تدريجيا لتصبح مصنع العالم.

وعطفاً على طلب الانضمام للمنظمة المكمل للنجاح زادت الاستثمارات الأجنبية وأخذت الاستثمارات فى التشكيل حيث عجت بكين والمدن الصينية بالشركات متعدية الجنسية غير أن الصين تتخوف من شطط المضاربات وعواقبها الوخيمة.

ومن إيجابيات دخول منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد الصينى والتنمية:

١- اعطاء فرصة أوسع لمنتجاتها للنفاذ إلى الأسواق العالمية.

٢- زيادة الصادرات الصينية القائمة على التمييز السعرى.

٣- المساهمة بدور فاعل فى صياغة قوانين منظمة التجارية العالمية.

٤- تجنب الصين الانعزال عن مسيرة الاقتصاد العالمى والاندماج مع الاقتصاد المتعولم.

---

(١) د. جعفر كرار أحمد: صناعة النفط والبتروكيماويات فى الصين وانعكاساتها على العلاقات العربية الصينية، مرجع سابق، ص ص ٤٠-٤١.

٥- الحصول على الاستثمارات الأجنبية المباشرة التى تخدم التنمية.

٦- القدرة على نقل التكنولوجيا الحديثة أو عالية التقنية غير المتوفرة داخل الصين.

٧- زيادة التواصل الاقتصادى والسياسى مع الدول الأعضاء وخاصة دول أوروبا وأمريكا من أجل احتواء وتجنب الانتقادات فى مجال حقوق الإنسان.

٨- سرعة ادخال التعديلات الإدارية والتحولات الاقتصادية والتغيرات الهيكلية بالإضافة إلى الأطر التشريعية فى الشركات المحلية الصينية التابعة للدولة.

٩- تجنب عمليات التسريح الجماعى للعاملين بالشركات وهو أكبر تحدى يواجه الصين فى القرن الحادى والعشرين.

١٠- تحسين قدرة الاقتصاد الصينى مما يعزز قدرة اقتصاد السوق الاشتراكى.

١١- سرعة حل المنازعات التجارية بين الصين والدول الأعضاء عن طريق هيئات التحكيم الدولية.

١٢- زيادة الاستفادة من الفرص التى سيتيحها المستثمرين الأجانب والمساهمة فى القدرة على الابتكار والتحليل وتطوير قطاع الخدمات المصرفية.

١٣- زيادة سبل التعاون والاندماج وليس إثارة المشكلات عن طريق إنشاء تحالفات استراتيجية مع الشركات والبنوك الأجنبية لتعظيم قدرة الاقتصاد الصينى.

١٤- تهيئة المناخ الاستثمارى والسياسى للاقتصاد الضرورى لتحقيق متطلبات الصين فى ظل العولمة.

١٥- زيادة الوعى المعلوماتى وتعظيم الاستفادة من الاقتصاديات الرأسمالية.

١٦- الاسراع بالعملية التنموية وزيادة قدرة المنتجات الصينية على الجودة الشاملة الكلية مما يساهم فى تحقيق الأنبعاث لحركة اقتصادية نشطة فى جنوب شرق آسيا والاقتصاد العالمى[1].

ومن سلبيات انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية:

١- مواجهة الضغوط والمزاحمة الشديدة والمنافسة من الشركات الأجنبية، غير أن الصين يمكن تجاوز ذلك من خلال تحقيق الشراكة مع المشروعات الأجنبية ويكون فيها الشريك الأجنبى حق الادارة أو حسب حصص السيطرة أو وفقاً لطبيعة العقد.

٢- دخول البنوك الأجنبية إلى السوق الصينى وهذا ما سوف يؤدى إلى حدوث أزمات مالية من خلال التلاعب والاضرار بالقطاع المالى فى الصين، لا سيما أن قطاع الخدمات المصرفية الأجنبية كان مقصور فى الماضى على القروض بالعملات الأجنبية، وسوف تفتح المصارف الأجنبية مصارف لها فى الصين

٣- دخول الشركات العاملة فى صناعة السيارات عام ٢٠٠٧ من اليابان والمانيا وفرنسا والبرازيل ،ومن ثم سوف يتضرر منتجى السيارات فى الصين فى ظل سوق المنافسة الكاملة، وهذا ما يتطلب سرعة الدخول فى شراكة مع الشركات العالمية.

ويود الباحث التأكيد على أن أكثر الفروع تأثراً فى الصين سوف تكون صناعة السيارات بعد تراجع الرسوم الجمركية عام ٢٠٠٧ إلى ٢٥٪. وبعد أن كانت تتراوح قبل عام ٢٠٠٠ بين ٨٠٪ - ١٠٠٪، ومن ثم سوف يتضرر قطاع منتجى السيارات البالغ عددهم ١٢٠ الذين يتزاحمون فى السوق فى ظل المنافسة مع الشركات العالمية فى صناعة السيارات.

(١) شوقى جلال: الصين التجربة والتحدى، مرجع سابق، ص ١١٩.

١- ستواجه الزراعة الصينية الخاصة بإنتاج الحبوب مشاكل متعددة فى حالة إذا ما تخلت الدولة فى الصين عن سياسة الدعم لهذا القطاع الهام مما سيتوجه الفلاحين نحو زراعة المحاصيل الاقتصادية التى تدر دخلاً كبيراً عليهم، غير أن الدولة سوف تواجه نقص فى إنتاج الحبوب مما سيؤدى الأمر إلى استيراد الحبوب وهذا ما يؤدى إلى تلاشى مفهوم الاكتفاء الذاتى، وهذا ما حدث بالفعل فى بداية ٢٠٠٣، ولجوء الصين إلى الاستيراد على خلفية زيادة حجم الاستهلاك على أثر ارتفاع الدخول للطبقات الوسطى.

٢- وستواجه شركات الاتصالات الصينية وضع تنافسى جديد حيث أن وزارة الصناعة الصينية متكفلة بحماية الخدمات الاتصالية الخاصة بالأسرة ضد الشركات الأجنبية فى هذا المجال.

٣- تحمل الشركات الصينية التابعة للدولة الخسائر نتيجة لافتقار والافتقاد إلى معايير الجودة الشاملة الكلية والأيزو ISO.

وتبقى هناك أخطار فى خضم الانضمام للمنظمة، وهى:

١- تفجر النزاعات التجارية بين الصين وعددٍ من الأقطار التى ستحاول فرض القيود على منتجاتها بحجة مكافحة الاغراق.

٢- زيادة حالات الاحتواء والضغوط على قضايا الاغراق التجارية ضد الصين من قبل الغرب.

٣- وقوع الفروع والقطاعات الصينية الصناعية والخدمية تحت ضغوط الهيمنة الخاصة بالشركات عابرة القويمة.

٤- الضغوط على الصين لتعديل السياسات القانونية والتشريعية لاتباع سياسات أكثر شفافية ،ولهذا راجعت الصين منذ عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٧، ٢٠٠٣ قانون ولائحة لتحرير مناخ الاستثمار والحد من البيروقراطية، لا سيما أن عنصر الوقت غدا يمثل للمستثمرين أهم فوائد

الاستثمار، فى الوقت الذى ألغت الصين أكثر من ١٢٧٠ لائحة وقرار عام ٢٠٠٢ وأدرجت الاصلاحات القانونية على شبكة الانترنت، واتجهت الصين نحو تقليل النفقات الادارية والاعباء الخاصة بالشركات من ٣٣٠ مادة إلى ١٩٢ مادة.

غير أننا نذهب إلى أن قطاع الطاقة فى الصين سوف يواجه صعوبات نتيجة الضغوط الأجنبية واحتواء الشركات الأمريكية للشركات الصينية فى السودان وأمريكا الجنوبية والدول الإسلامية المستقلة عن الاتحاد السوفيتى السابق، فى الوقت الذى عبر ستفان روج خبير شئون الصين فى أكبر مصرف استثمارى فى العالم وهو مورجينى ستانلى وين ويتر، بأنه لم يكن أكثر تفاؤلا بمستقبل أفاق الصين الاقتصادى كونها تقود أكبر أمم الأرض فى تعداد السكان والقدرة على التحول غير العادى لاكتساب الشعب المهارات والابتكارات، وهذا يعد نقطة انعطاف فاعل على طريقة التنمية الاقتصادية.

إلا أننا نذهب إلى أن مخاطر شطط المضاربات وعواقبها الوخيمة على الاقتصاد الصينى سوف تنموا حسب درجة الارتباط بين الاقتصاد الصينى والاقتصاد العالمى المتعولم، فى الوقت الذى يمكن أن نقول ولا ينازعنا أحد فى ذلك إلى أن الصين لديها القدرة على الصمود إلى آخر نفس على خلفية تمتعها بهامش تفاوض واسع داخل المنظمة وخارجها كونها دخلت المنظمة باعتبارها دولة نامية، فى الوقت الذى قد تخلت عن الايديولوجيا الاشتراكية أو بقايا نظام شيوعى متهالك، فى حين أن الاندراج فى العولمة المالية على اثر الانضمام لمنظمة التجارة العالمية من شأنه اشعال السجال الدائر فى ظل ثغرات جوهرية وثقوب فى الرداء البالى للاشتراكية، على اثر الفروق الجيواستراتيجية بين اشتراكية ملحدة ورأسمالية ليبرالية فاسدة أو بالأحرى قائمة على الانانية والاحتكار.

ويود الباحث الإشارة إلى أن دخول الصين منظمة التجارة العالمية له إيجابيات عديدة لا سيما أن الصين دخلت المنظمة بشروطها، إلا أن هناك مخاطر قد تتكشف أمام النظام السياسى، إلا أن الصين قد قطعت شوطا فاعلاً فى تداول السلطة بين أجيال القادة فى الصين، غير أن النيوليرالين والطفيليين من الجيل السادس الذين ولدو فى ظل سنوات الاصلاح أصبحوا لا يعرفون عن الحزب الشيوعى إلا اسمه ولم يعد يعبئون بالاشتراكية ولا الشيوعية وغدو مبهورين بالنموذج الغربى فى التحديث كونهم ولدو بعد أفول وانهيار الشيوعية وزوال بريق الاشتراكية ودخول الرأسمالية المتعولمة بكامل قوتها لدخر كل ما هو اشتراكى أو أخلاقى.

دور الشركات متعدية الجنسية فى التحولات الاقتصادية والتغيرات الهيكلية فى الصين:

مرت الصين فى العقدين الآخريين بالعديد من التحولات الاقتصادية والتغيرات الهيكلية، إلا أن الصين اتخذت طريقا حذراً من أجل التحول المنضبط أو المتدرج نحو التفاعل مع الشركات متعدية الجنسية أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال أسلوب متدرج بعيدا عن أسلوب العلاج بالصدمات أو أسلوب حرق المراحل واحداث الصدمات الكهربائية، فأرادت الصين الوصول إلى شاطئ السوق أو الرأسمالية من أجل جنى المزايا والفرص الاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى أن السياسة الانفتاحية التى اتبعتها الصين قد اتسمت بالديناميكية فى ظل تنقية الأفكار الخاطئة التى وقفت حجر عثرة فى سبيل الاصلاح والانفتاح، فى ظل فلترة القوانين واللوائح من خلال انتهاج أسلوب التجريب الاستراتيجي، حيث أن سياسة الانغلاق والتقوقع والانكفاء القطرى التى لا طائل منها سوى مزيدٍ من التدهور وضعف البنى الاقتصادية حيث أن التنمية المجزئة يجب أن تتم فى سياق أطر جماعية شرط توافر الإرادة الحرة

ورأس المال والأراضى والأيدى العاملة الرخيصة من أجل تحقيق مقومات التنمية والنمو.

التحولات الاقتصادية فى الصين:

ومن أهم التحولات الاقتصادية فى الصين:

١- إنشاء المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة كخطوة غير مسبوقة ونقطة جوهرية لفتح آفاق نحو جذب استثمارات جديدة وتقنيات حديثة ،ولذا افتتح فى الصين أكثر من ٣٠٠ منطقة اقتصادية ومدن ساحلية خاصة فى أرجاء الصين لتبلغ مساحة المناطق الاقتصادية الخاصة والمفتوحة ٥٠٠ كم٢ يقطنها ٤٠٠ مليون نسمة، ومن ثم عزز هذا التحول النجاح فى عدد من القطاعات الاقتصادية فى الصين مثل:

- إعادة هيكلة الجهاز المصرفى وتحويل البنوك الصينية إلى بنوك متخصصة بما يتلائم واطر اقتصاديات السوق فى ظل رقابة الدوله القوية.
- تحويل المشروعات المملوكة للدولة إلى مشروعات ذات مسئولية محدودة.
- إحداث تحول جديد فى النظام الضريبى واقتسام العوائد.
- توحيد سعر الصرف (اليوان) فى أوائل التسعينيات تحت اشراف الدولة.
- استقبال الصين تدفقات استثمارية كبيرة وقدوم ٦٠ شركة عابرة القومية للسوق الصينى للعمل من خلاله على خلفية انخفاض أسعار الأراضى ورخص العمالة وتوافر المواد الخام بالإضافة إلى حجم المزايا والاعفاءات المقدمة من الحكومات المحلية فى المقاطعات.

٢- التحول من الزراعة إلى الصناعة بعد الحملة الشعواء والنقد اللاذع والسخرية من نظام الكيميونات (أو مزارع الشعب) التى أنشأت فى

نهاية الخمسينيات من القرن العشرين، ولقد أصبح يطلقنها فى بداية الثمانينيات ٩٠٪. من الشعب الصينى، إلا أن الصين لجأت إلى إلغاء الكيومونات عام ١٩٨٣ من أجل التوسع فى نطاق السوق أو الميكرواقتصادى، مما أسهم هذا فى زيادة التخصص فى الانتاج الزراعى واللجوء إلى خصخصة الأراضى الزراعية وتمليكها للفلاحين، بالإضافة إلى ظهور نظام المسئولية التعاقدية وعقود الإدارة، وهذا ما أدى إلى التحول من الاعتماد على الزراعة إلى الصناعة بعد التحول إلى زراعة المحاصيل الاقتصادية القائمة على التصنيع، مما أدى إلى وجود طلبا إضافياً على العمالة الماهرة والمدربة.

ومن الأهمية بمكان فإن هذا التحول أدى إلى التحول فى المشروعات الصناعية من خلال:

- تشجيع التطور الصناعى فى المناطق الوسطى والمدن الغربية.
- اقامة نظام تشريعى على خلفية قدوم الشركات الأجنبية.
- اللجوء إلى المشروعات المشتركة لا سيما أن الشركات لا تفضل الاستثمار فى القطاع الزراعى نظراً للنمطية والتقليدية وندرة الأرباح.

٣- الانتقال من المركزية إلى اللامركزية: عن طريق توزيع كافة وحدات الدولة على الأقاليم والمقاطعات دون جعلها فى العاصمة واتخاذ القرارات الاقتصادية حتى يمكن جعل القرار الاقتصادى أكثر فعالية، ومنذ التسعينيات تم افساح المجال أمام المشروعات المشتركة القائمة بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية فى ظل درجة من الاستقلالية(1)، ومن ثم صارت الشركات المشتركة تحظى بالحرية وأكثر ليبرالية لأنه من غير الممكن ان تتقدم الصين فى ظل الدوران فى فلك المركزية.

(1) Laurence J. Bahn: China Asian The New Uuper Power Takes Stage Wrath Heinemann Asia Singopore, (New York: Harper Business, 1996)., p. 96.

٤- التحول من القطاع العام إلى الخاص (التخصصية): حددت الحكومة المركزية حدود الانتاج الخاص، فى منتصف الثمانينيات، واعتمدت المركز القانونى للمؤسسات الخاصة فى ظل الترحيب بقدوم الشركات متعدية الجنسية، ولقد دفعت الديون المثقلة بها الشركات التابعة للدولة الحكومة نحو التحول إلى القطاع الخاص على أمل التخفيف من الأعباء التى على كاهل الدولة والحد من الخسائر وحالات الافلاس التى انتشرت بين هذه الشركات.

وتجدر الإشارة إلى أن نصيب القطاع الخاص فى منتصف الثمانينيات كان لا وجود له فى الناتج القومى إلا أنه وصل ٣٣٪ فى المساهمة فى الناتج القومى الإجمالى للصين عام ١٩٩٨[1]، فى حين وصل إجمالى مساهمة القطاع فى الناتج الإجمالى للصين عام ٢٠٠٥، ٤٤٪، وأصبح القطاع الخاص يمثل ٢٠٪ من الانتاج الصناعى وبذلك أسهم هذا القطاع فى ميلاد فئة جديدة من منظمى المشروعات الخاصة، وتهدف الصين من وراء الخصخصة للشركات التابعة للدولة تحقيق بعض الفوائد المختلفة، وهى:

- الحصول على السيولة اللازمة فى صورة عملات أجنبية حرة هى فى أشد الحاجة لها.
- تخفيض النفقات الحكومية باعطاء القطاع الخاص مساحة كى يصبح قاطرة التنمية.
- تحسين العمل فى هذه الشركات وزيادة درجة التنافسية.
- تخفيض درجة البيروقراطية وزيادة كفاءة الوحدات الإنتاجية..

وهناك أسباب استدعت الصين نحو تشجيع القيام بالخصخصة للشركات العامة المملوكة للدولة، وهى:

(١) د. سمير أمين وآخرون: الاشتراكية واقتصاد السوق، مرجع سابق، ص ٢٣.

١- تزايد مديونية الشركات واشهار الكثير من هذه الشركات افلاسها.

٢- وجود أعداد هائلة من العمالة كبطالة مقنعة وسافرة.

٣- الرغبة فى افساح المجال للقطاع الخاص كى يقود أطر التنمية والاستخدام الكفء للموارد.

٤- سقوط النماذج القائمة على التخطيط المركز كما حدث فى دول شرق ووسط أوروبا ، فى حين أخذت الصين ببرنامج التثبيت الهيكلى القائم على بيع الشركات الخاسرة كما فعلت المكسيك والبرازيل واندونيسيا.

ومع منتصف التسعينيات لعبت الاستثمارات الأجنبية المباشرة دوراً مهما فى دفع عمليات التنمية وتنوع أشكال الملكية ، وفى عام ١٩٩٩ تم بيع ٩٠٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة المعلن افلاسها ، ولم يبقى من هذه الشركات، إلا الشركات الاستراتيجية مثل محطات توليد الطاقة الكهربائية والصناعات العسكرية والصناعات الاستراتيجية.

وفى ظل بروز دور القطاع الخاص فى الصين فإن أشكال الملكية فى الصين قد تعددت إلى:

أ- الشركات المملوكة للدولة بالكامل وهى الشركات الاستراتيجية.

ب- الشركات المشتركة بين الاستثمار الأجنبى والمحلى.

ج- الشركات الخاصة الوطنية.

د- الشركات متعدية الجنسية (فروع الشركات الأجنبية فى الصين)، فإذا كانت الشركات التابعة للدولة قد ساهمت بنسبة ٧٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام١٩٨٢ لكنها انخفضت نسبة مساهمتها إلى ٢٨,٢٪ عام ١٩٩٨.

٥- التحول فى النظام السياسى: على خلفية المظاهرات التى حدثت فى ميدان السلام السماوى عام ١٩٨٩ ، فطنت الصين أن التحول فى النظام الاقتصادى يتطلب بالضرورة إلى احداث تحول فى النظام السياسى من أجل تحقيق الاستقرار، ولقد تحولت دفة القيادة فى الصين من دينج شيان بينج إلى زيمين ومنه إلى جينتاوهو فى أمن وسلام دون حروب أو صراعات، وعبر عن ذلك دينج شياو بينج فى منتصف التسعينيات بقوله (أبحثوا عن الحقيقة فى الواقع لا فى سجلات وكتب (ماركس وليتين) فالتطبيق العملى هو المعيار الأوحد للحقيقة، فالدليل على صحة وخطأ أية سياسة لا يمكن أن تكون عبر الكلمات الرنانة أو الأفكار البراقة والخطب الحماسية والكلمات العنترية المفبركة.

وفى ظل العلاقة الطردية بين النظام السياسى والاقتصادى حيث أن كليهما يؤثر فى الآخر ويتأثر به فالاتجاهات السياسية لا يمكن تحديدها أو تحييدها دون الأخذ فى الاعتبار العواقب الاقتصادية المترتبة عليها، ويبدو أن الصين وضعت النظام السياسى فى مرحلة تالية إلى حين تقوية النظام الاقتصادى، فالشعوب لا تأكل ديمقراطية، ورأت الصين إجراء اصلاحات سياسية لازالة كافة العقبات التى من شأنها عرقلة مسيرة الاصلاح الاقتصادى شرط أن تكون الاصلاحات السياسية محدودة أو متدرجة.

وبقياس درجة التغيير والتسارع فى البنية الصينية ومقوماتها تبين أن أدنى درجة تسارع كانت فى النظام السياسى ويرجع ذلك إلى أن الصفوة الحاكمة تدير السياسة من خلال توجهات اقتصادية نابعة من الحفاظ على النظام السياسى الصينى من الانفتاح على الديمقراطية الغربية بالشكل المباشر.

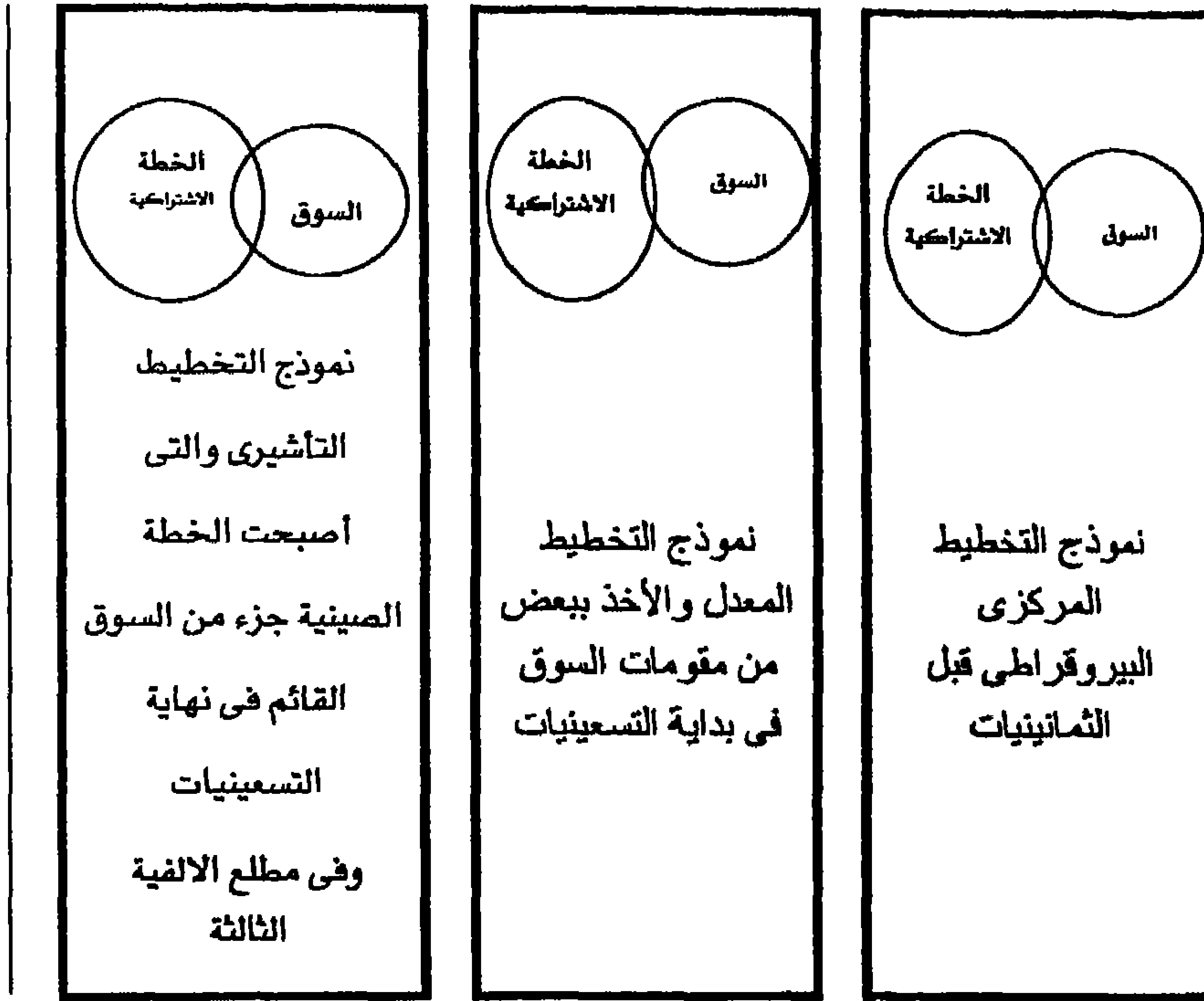
ومع سرعة وتيرة الاصلاح الاقتصادى وفى غياب التحول المنهجى أجرى الاصلاحيون عدداً من الاصحلات السياسية بهدف تيسير وتسيير

الاصلاح الاقتصادى، فالنظام الاقتصادى فى آية دولة لا يعمل بصورة منفصلة عن النظام السياسى القائم، والشروط اللازمة للتنمية الاقتصادية هى نفسها الشروط اللازمة للتقدم السياسى ولا يمكن نجاح النظام السياسى إلا فى ظل دولة قوية اقتصادية.

فى حين يوجد سؤال سياسى هام، وهو:

كيف يتم السماح بالممارسات الرأسمالية للاستثمارات الأجنبية المباشرة فى ظل نظام سياسى شيوعى؟.

٦- التحول نحو اقتصاديات السوق فى ظل الاشتراكية: اتجهت الصين نحو السوق من خلال استراتيجية يغلب عليها الموائمة والتوافق بين الاشتراكية وآليات السوق للوصول إلى أفضل توازنية رشيدة كى يحاكى النظام الاشتراكى القائم مقومات التخطيط التأشيرى القائم فى بلدان الغرب الرأسمالى، غير أن الصين كانت قبل الانفتاح ودخول الشركات متعدية الجنسية فى بداية الثمانينيات اعتمدت نموذج التخطيط البيروقراطى المركزى، وفى بداية التسعينيات اتخذت الصين نموذج التخطيط المركزى المعتدل، وفى نهاية التسعينيات اعتمدت الخطة الصينية على نمط التخطيط التأشيرى، فى الوقت الذى اتخذت الصين فى مطلع الألفية الثالثة نموذج اشتراكية السوق والذى يقوم على تداخل كبير بين رقعة السوق والخطة، انظر إلى الشكل رقم (٢٠).



شكل رقم (١ - ٤)

انماط العلاقة بين الخطة والسوق فى ظل اشتراكية السوق فى الصين

- اعداد الباحث

ولعلنا نجد أن الصين قد انتهجت آليات السوق فى المناطق الاقتصادية فى ظل الابقاء على سلطة الدولة والانفتاح على الغرب وفقاً لضوابط متدرجة وليس استجابة لنزوة الخطة، وكان من الأفضل على الصين العمل على تطعيم الاقتصاد المخطط بعناصر السوق من أجل رفع وتسريع نمو الاقتصاد من خلال الأخذ بأفضل ما فى الرأسمالية من إيجابيات ،ويذهب الخبراء إلى أن الصين أعطت ظهرها للاشتراكية حيث أن الاقتصاد الصينى القائم فى الداخل لم يعد يتصل بشىء من مقومات الشيوعية، فالاقتصاد الصينى يعمل الآن وفقاً لاقتصاديات السوق وقواعده.

ومـن الأهميـة بمكـان فـإن نشـأة الرأسماليـة فـى الصـين فـى منتصـف الثمانينيـات كانـت ضـعيفة، إلا أنهـا ارتبطـت بالشـركات متعديـة الجنسـية، وهـذه الشـركات ظلت تسـعى للـربح فـى المقـام الأول إلا أنهـا ساهمت فى تحرير السياسة الاقتصادية الصينية.

وتجـدر الإشـارة إلى أن سياسـة التحريـر الاقتصـادى التـى اتبعتهـا الصـين تهدف إلى تقليل التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى فى ظل تفعيل دورهـا فـى مجـال الرقابـة والاشـراف وتخصـيص المـوارد ووضـع الاطـار القانونى المنظم للسوق بهدف تحقيق معدلات نمو مرتفعة بواسطة اتباع الآتى:

- افساح المجال أمام قوى السوق كى تمارس تأثيرها فى اصلاح الاختلالات السعرية فى مجال السلع والخدمات.
- تقليل التدخل فى دور الدولة مع الابقاء على دورها فى تخصيص الموارد المتاحة للقطاعات المختلفة.
- افساح المجال للقطاع الخاص كى يمارس نشاطه الاقتصادى والاستثمارى دون اتجاهات احتكارية.
- تحرير القطاع الخارجى باعتباره أحد أهم مكونات النشاط الاقتصادى.

٧- دور الدولة الاقتصادى فى الصين: يعد دور الدولة أصيلاً فى كافة النظم الاقتصادية، وإن كان تدخلها يتوقف على نـوع الاقتصـاد المتبـع، فالدولـة فـى الصين اتجهت إلى السـوق بتدرج مرحلى غير أنهـا أبقـت علـى بعـض المشـروعات الاسـتراتيجية الخاصـة بالقطـاع الصـناعى فـى المؤسسـة العسـكرية (التصـنيع العسـكرى) والمشروعات المتعلقـة بـالأمن القـومى والبنية الأساسية بالإضافة إلى الأنشطة السيادية.

ويبقى دور الدولة يعمل فى سياق الآتى:

١- الاشراف والرقابة على السوق والشركات متعدية الجنسية.

٢- تشييد البنية الأساسية والمرافق العامة.

٣- الحفاظ على الاستقرار للاقتصاد الكلى.

٤- توفير قدر كبير من السلع الأساسية إلى من هم يعيشون تحت مستوى حد الكفاف.

٥- اصلاح التشوهات السعرية وضبط الأسواق.

٦- اعادة توزيع الدخل لصالح الفئات محدودة الدخل.

٧- حماية الصناعات الناشئة على أن يكون التدخل محكوما بقواعد مؤسسية.

ومن ثم فإن دور الدولة لا يتحدد نتيجة فكر أيديولوجى متعصب حتى لا تتعثر مقومات التنمية.

التغييرات الهيكلية فى الصين:

ان أفضل أنواع التغييرات الاقتصادية هى التى تتم فى البيئة اللينة الخاصة باحداث التغيير فى قواعد السلوك والتشريعات إلى صارت بمثابة حجر عثرة فى طريق الاصلاح الاقتصادى وتحقيق التنمية ولا يعد التغيير مناقضا للاستقرار، لا سيما أن التغيير يعد من أهم مقومات الاستقرار، حيث أن الاستقرار لا يعنى الجمود.

والتغيير عملية تطورية وليس عملية ثورية، فالتغيير الثورى لم يؤدى إلى نجاح الصين إبان الثورة الثقافية، غير أن الصين سعت إلى ايقاظ الحس التجارى وفتح بورصة الأوراق المالية الصينية والمضاربة فى سوق الأسهم

والسندات[1]، ولقد وفدت على بورصتى شنغهاى وشين جين عام ٢٠٠٠، ١٨ مليار $.

وعلى غرار تدفقات الاستثمارات والشركات المتعدية الجنسية إلى الصين نشطت البورصة (سوق الأوراق المالية) وأصدرت هيئة سوق المال الصينية لائحة مؤقتة لادارة الاستثمارات الخاصة بالشركات والمستثمرين الأجانب، ولقد اتبعت الصين سياسات اقتصادية منذ منتصف الثمانينيات مثل:

١- سياسة التثبيت الاقتصادى المتمثلة فى الاصلاح المالى الساعى إلى خفض العجز فى الموازنة العامة وترشيد الانفاق العام والغاء بنود الدعم أو البعض منه والذى كان على أثره إلغاء البطاقات التموينية عام ١٩٨٣، بالإضافة إلى الاصلاح النقدى بواسطة تحرير سعر الفائدة أو سعر صرف اليوان الصينى.

٢- سياسة التكيف الهيكلى ويقسم إلى:

- إصلاح القطاع العام والتوجه نحو القطاع الخاص ليقود التنمية.
- تحرير كافة أسعار السلع الغذائية وتفعيل آليات وقوى السوق لتحديد الأسعار فى ظل وضع سقف عالى للاسعار.
- تحرير التجارة والغاء كافة الضرائب والرسوم على الصادرات والورادات والغاء حصص التصدير
- اصلاح السياسات الاقتصادية الكلية.

(١) د. حميد الجميلى: دراسات فى التطورات الاقتصادية الإقليمية العالمية، مرجع سابق، ص ٢٩٦-٢٩٧.

تأثير الشركات متعدية الجنسية على القطاعات الاقتصادية:

قطاع الزراعـة:

تعد الزراعة هى المصدر الأول للحياة الاقتصادية فى الصين، وبدخول الشركات متعدية الجنسية شهدت الزراعة الصينية تطورا ملموساً من حيث الجودة وحجم الانتاج، على خلفية دخول الأساليب والأنماط التكنولوجية الحديثة فى الزراعة، وهذا ما اسهم فى زيادة انتاج الحبوب وحل مشكلة الغذاء لـ ٢٢٪ من سكان العالم على أرض زراعية تتجاوز ٨٪ من مجموع الأراضى الصالحة للزراعة فى العالم.

فلقد ظل الاقتصاد الصينى يعمل مئات السنين قائما على الزراعة التقليدية، وإذا كانت الأرض الصالحة للزراعة فى الصين تعادل ٨٪ من الأرض الصالحة للزراعة عالمياً إلا أنها تحتوى على ثلث فلاحى العالم، لأن الزراعة ظلت قائمة على الأساليب التقليدية فى الانتاج، كونها تعتمد على كثافة العنصر البشرى.

ووفقاً لهيكل توزيع الاستثمارات الخارجية المباشرة قطاعيا عام ١٩٩٢، فإن قطاع الزراعة قد حظى ١.٢٪ من الاستثمارات الأجنبية المباشرة(1).

جدول رقم (١- ٤)

التغير فى قطاع الزراعة منذ عام ١٩٦٥ إلى ٢٠٠٢

السنة	١٩٦٥	١٩٩٠	٢٠٠٢
قطاع الزراعة	٤٤٪	٢٧٪	١٥٪

وفى ظل هجرة الفلاحين إلى المناطق الاقتصادية والمدن الساحلية تم ادخال الآلية فى القطاع الزراعى، ووفقاً لبيانات منظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاو) عام ٢٠٠٢، فإن الرقم القياسى للانتاج الزراعى الصينى وصل

(1) Znang Xiaoji: Foreign Direct ,Investment China Economic Development The New Wave of Foreign Direct Inrestment in China (New York: W. H. Freeman, 1996)., p. 229.

١٨٤ فى الوقت الذى بلغ الرقم القياسى للانتاج الزراعى العالمى ١٢٧ فى حين بلغ الرقم الأوروبى ٨٧,٥ ووصل الرقم القياسى للانتاج الزراعى الأمريكى ١٢٠,٩.

وانخفضت القوى العاملة فى القطاع الزراعى فى الصين من ٨٠٪ عام ١٩٧١ إلى ٦٦٪ عام ٢٠٠٠، وبالرغم من تراجع قطاع الزراعة من مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالى من ٤٤٪ عام ١٩٦٥ إلى ١٥٪ عام ٢٠٠٢ أى ثلث ما كانت عليه الزراعة، وارتفعت قيمة القطاع الزراعى من ٢٩ مليار$ عام ١٩٦٥ إلى ١٩٠ مليار عام ٢٠٠٢(١)، وتجدر الإشارة إلى أن حصة الزراعة الصينية تراجعت لصالح قطاع الصناعة والخدمات فى الناتج المحلى الإجمالى، وهذا ما أدى إلى ارتفاع مستوى دخول الأفراد فى الصين، واتجهت حصة الزراعة المفقودة لصالح قطاع الخدمات والصناعة.

إن مستوى الانتاجية الزراعية يعد ضرورة كى يتقدم الانتاج الصناعى لأنه لا بد من مصاحبة التقدم الزراعى احتياجات التصنيع الذى يعد المصدر الرئيسى لحصيلة الصادرات التى تعمل على زيادة حصة النقد الأجنبى.

وبقدوم الشركات الأجنبية بدء التوجه نحو الاقتصاد الزراعى الخاص، فى الوقت الذى تزايدت النسبة المؤية للعائلات المشتركة فى مسئولية الانتاج الزراعى عام١٩٨٤، وسرعان ما أدى التخصص فى القطاع الزراعى إلى زيادة الانتاج، وحققت الزراعة الفلاحية فى الصين نتائج مبهرة وعلى أثر هذا انتشرت الزراعة الخاصة.

ووفقاً للتغيرات التى حدثت فى الصين حسب قطاعات التوظف فى الفترة من ١٩٨٠ – ٢٠٠٨ نجد أن الزراعة فى الصين انخفضت قدرتها على التوظيف من ٨٨٪ عام ١٩٨٠ إلى ١٢٪ عام ٢٠٠٨، فى حين تضاءلت حصة الزراعة من ٢٨ عام ١٩٧٨ إلى ٢١٪ عام ١٩٩٥ إلى ١٥٪ عام ٢٠٠٥ ولقد ذهبت حصة

(1) World Bank , world development indicators ,(2004), p. 186.

الزراعة إلى قطاع الخدمات والصناعة حيث ارتفعت حصة قطاع الخدمات من ٢٤٪ عام ١٩٩٥ إلى ٤٠٪ عام ٢٠٠٥، وزادت حصة الصناعة فيما بين ٤٨٪ إلى ٥٠٪ فى الوقت الذى انخفضت حصة الصناعة الثقيلة من ٧٥٪ عام ١٩٧٨ إلى ٤٥٪ عام ٢٠٠٥ داخل الكتلة الصناعية.

قطاع الصناعة:

تعد الصناعة هى جوهر عملية التنمية، والتصنيع يمثل ديناميكية ذاتية قادرة على دفع عجلات النمو إلى الأمام، ومن خلاله يمكن تغيير هيكل الاقتصاد وزيادة الدخل القومى، واحداث الطاقة الاستيعابية وزيادة التصدير، وزيادة حصيلة العملات الأجنبية، وهذا من شأنه تخفيف العبء على ميزان المدفوعات الذى لا يزال يعانى العجز فى العديد من الدول النامية.

وإذا كان الشرق قد صعد ثانية فى نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادى والعشرين فإنه كان منذ ألفى عام هو المجتمع الأكثر تقدما حيث تم صناعة كل من الحديد والصلب قبل الميلاد بـ ٢٠٠ عام والساعة المائية والحرير والمنسوجات والغزل والبوصلة والبارود والابر الصينية للعلاج والطباعة والورق.

ويعد التطوير الصناعى الوسيلة الأولى لتحطيم الركود التقليدى فى المجال الزراعى، فالصناعة هى مصدر التطوير والابتكار ورفع معدل التراكم الرأسمالى، وإذا كانت الصين قد دشنت فى فترة الخمسينيات والسيتنيات فى عهد (ماو) صناعة ثقيلة قائمة على المشروعات التابعة للدولة غير أن هذه الصناعة تراجعت لصالح الصناعات الصغيرة وصناعة التكنولوجيا العالية، لا سيما أن هذه الصناعة أضحت تحقق الميزة النسبية بواسطة انتاجها عبر الشركات الأجنبية والعمل على تصديرها عبر هذه الشركات.

ولا تعنى التنمية الصناعية أن تقوم الدولة بانتاج كل السلع من الأبرة إلى الصاروخ، لأن انتاج كافة السلع محليا قد يكون مكلفا وغير مجدى اقتصاديا، وعندئذ تكون تكلفة استيراده من الخارج أفضل من تصنيعه.

واتجهت الصين نحو المشروعات الصناعية الصغيرة لأنها لديها الكفاءة فى التواكب مع متطلبات المستهلك وخلق فرص عمل جديدة حيث أن الشركات متعدية الجنسية العملاقة تخلت عن ٣,٢ مليون وظيفة فى العالم فى الفترة من ١٩٨٠ – ١٩٩٢ فى حين ساهمت المشروعات الصغيرة بـ ٥٠٨ مليون وظيفة عن نفس الفترة ،ولهذا سعت الشركات العملاقة إلى ضم المشروعات الصغيرة للعمل فى فلكها، لأن هذه المشروعات قريبة من المستهلك كونها على دراية أكبر بمتطلبات السوق فى ظل مساحة الابداع والمرونة والابتكار والحصول على النتائج بصورة أسرع وأكبر.

ولقد تبلورت الخطة الصينية السابقة (١٩٨٦ – ١٩٩٠) فى التركيز على تحديث الصناعة التقليدية والعمل على تطوير التكنولوجيا المتقدمة وتحسين نوعية السلع فى ظل التطوير فى قطاع الصناعات الاستهلاكية، وبدخول الشركات متعدية الجنسية فى منتصف الثمانينيات تم تركيزها على انتاج المياه الغازية الكوكاكولا والمأكولات ،واتجهت الشركات الأجنبية إلى الصناعات التى تحل محل الواردات التى تشبع حاجات جديدة لدى المستهلك، إلا أنها اتجهت عام ١٩٩١ إلى الاستثمار فى قطاع الصناعات التحويلية مثل صناعة الغزل والنسيج والالكترونيات وصناعة الآلات والصناعات الكيماوية وصناعة السيارات والسلع الكمالية والكهربائية.

وبالنظر إلى هيكل توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة قطاعياً عام ١٩٩٢، تبين أن قطاع الصناعة قد حظى بـ ٥٦,٢٪[1]، فى حين انخفضت صادرات الصناعات الأولية من ٥٠٪ عام١٩٨٠ إلى ٢٠٪ عام ١٩٩٢ فى الوقت

(1) Zhang Xiaoji, Foreing Direct Investment in China Economic development , Op. Cit., p.229.

الذى ارتفعت الصادرات الصناعية من ٥٠٪ عام ١٩٨٠ إلى ٧٩،٩٪ عام ١٩٩٢، ولذا استحوذت الصين على المركز الأول عالمياً فى صناعة الأحذية والحقائب والشنط الجلدية، وهذه الصناعة قائمة على عمالة غير ماهرة وكثيفة، وهذه السلع بدأت تشق طريقها بسرعة بجانب صناعة الآلات الكهربائية ومنتجات التكنولوجيا العالية القائمة على رأس المال التى احتلت موقع الصدارة والقلب فى صادرات الصين.

وفى عام ١٩٩٤ ركزت الصين على عددٍ من الصناعات والتى تم اختيارها وفقاً للمعايير الآتية:

١- مدى تمتع الصناعات بمرونة داخلية عالية الطلب فى المستقبل.

٢- مدى تمتع هذه الصناعات بتوليد علاقات قوية لتحقيق الترابط الامامى والخلفى بين فروع الانتاج أو التصنيع المختلفة.

وعلى خلفية قدوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومدى تأثيرها على القطاعات الرئيسية فى الاقتصاد الصينى ،ومن ثم تغير هيكل الصناعات التحويلية الخفيفة والتركيز على الصناعات التحويلية الثقيلة من الآلات والمعدات والخدمات على حساب قطاع الزراعة، وفى ظل نمو القطاع الصناعى زادت القيمة المضافة فى الصناعة التحويلية وارتفعت قيمة الانتاج الصناعى الصينى من ١١٦،٦ مليار$ عام ١٩٩٠ لتمثل ٢،٦٪ من الانتاج العالمى إلى ٣٣٣،٤ مليار$ عام ١٩٩٩ بنسبة عالمية ٦،٢٪،، ثم سرعان ما ارتفعت إلى إلى ٣٧٥،٥ مليار$ عام ٢٠٠٠ بحصة نسبتها ٦،٥٪ عالمياً ليتساوى فى الانتاج الصناعى الصينى مع الانتاج الصناعى الألمانى ولا يتقدم عليهما سوى الانتاج الصناعى الأمريكى واليابانى(١).

ومن أجل اللحاق بالدول المتقدمة تحولت الاستراتيجية الصينية تحولاً ملموساً نحو تبنى استراتيجية تنموية قائمة على التصنيع، لذا ارتفعت نسبة

(1) World Bank, World Development indicators , 2003 , 2004 ,k Table, 4.

الصناعة إلى نحو ٥١٪. إلى مجمل الناتج المحلى الإجمالى الصينى عام ٢٠٠٠ فى ظل صناعة تحويلية قدرت بـ ٣٥٪.، ومن ثم أصبحت الصين الأول عالمياً من حيث الصناعة التحويلية(١).

ولقد شهدت الصناعة تغييرات عديدة حيث ارتكزت فى نهاية سنوات الألفية الثانية على صناعة آلات ومعدات النقل واجزاء الكمبيوتر بديلاً عن صناعة الأغذية والمنسوجات التى حققت الصين فيها الاكتفاء الذاتى.

وحققت صناعة الأغذية القائمة على الاستثمارات الأجنبية نسبة ١٤٪. من القيمة المضافة فى الصناعة التحويلية، وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات الأجنبية كانت تعتمد فى غالبيتها على أحدث التقنيات الحديثة، وهذا ما دفع الصناعة الصينية تدريجيا بمعدلات سريعة نحو الوصول إلى مستوى الصناعات فى الدول المتقدمة.

وتطورت الصناعة الصينية تطوراً سريعاً من زاويتى الحجم والمستوى التقنى، ولهذا تقدم ترتيب الصين فى مؤشر القدرة التنافسية الصناعية من المرتبة ٦١ عام ١٩٨٥ إلى المرتبة ٣٧ عام ١٩٩٨، ولهذا أضحت الصين تمثل أكبر دولة مصدرة للسلع الصناعية فى الدول النامية تمثل ١٦٪. من إجمالى صادرات السلع الصناعية للدول النامية تليها كوريا١٢٪. والمكسيك١١٪..

فالصين لم تظهر ضمن الدول الـ٢٥ الأولى فى تصدير المنتجات عالية التقنية عام ١٩٨٥، إلا أنها تقدمت إلى المرتبة (١١ فى تصدير هذه المنتجات عام ١٩٩٨ بقيمة بلغت نحو ٣٠,٥ مليار $، وصعدت إلى المرتبة الـ ٥ عالمياً عام ٢٠٠٢ بصادرات قيمتها ٦٨,٢ مليار$ وضعتها خلف أمريكا واليابان وألمانيا وبريطانيا، ولهذا شكلت نحو ٥,٩٪. من إجمالى الصادرات العالمية فى الصادرات العالية التقنية.

(1) Ibid , Pp. 186- 188.

فالتصنيع القائم الآن فى الصين أصبح قائماً على العمالة الأكثر مهارة فى ظل التنويع الذى أحدث الحراك الصناعى فى مكونات سلة الصادرات، وإن كانت الصناعات الخفيفة عام ١٩٩٨ بلغت نحو ٨٩٨,٤ مليار يوان من القيمة المضافة بزيادة ٩,١٪. عن العام السابق، فى الوقت الذى حققت الصناعة الثقيلة قيمة مضافة قدرها ١١٠٦,٢ مليار يوان بزيادة ٥,٨٪. عن عام ١٩٩٧[1].

جدول رقم (٢ - ٤)

التجارة الخارجية للصين حسب المجموعات السلعية خلال الفترة ١٩٨٠- ١٩٩٢

السنوات / البيان	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
الصادرات	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
منتجات أولية	٥٠.٣	٥٠.٥	٣٦.٤	٣٣.٥	٣٠.٣	٢٨.٧	٢٥.٦	٢٢.٥	٢٠.١
منتجات صناعية	٤٩.٧	٤٩.٥	٦٣.٦	٦٦.٥	٦٩.٧	٧٦.٣	٧٤.٤	٧٧.٥	٧٩.٩
الواردات	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
منتجات أولية	٣٤.٨	١٢.٥	١٣.١	١٦.٠	١٨.٢	١٩.٩	١٨.٥	١٧.٠	٠٠
منتجات صناعية	٦٥.٢	٨٧.٥	٨٦.٩	٨٤.٠	٨٢.٨	٨٠.١	٨١.٥	٨٣.٠	٠٠

Saurce: Bell Michael W. and others, China at the thershoid of a Market Economy ,Op. Cit.,

جدول رقم (٣ – ٤)

التنظير المقارن بين هيكل توزيع الاستثمار الخارجى المباشر قطاعيا عام ١٩٩٢، وعام ٢٠٠٥

القطـــاع	١٩٩٢ ٪	٢٠٠٥ ٪
الزراعة – الغابات والصيد	١.٢	١.١
الصناعة	٥٦.٢	٦٢.٧
البنـــاء	٣.٢	٣.٠
النقل	٢.٦	٢.٢
التجارة – الخدمات	٢.٥	٤.٦

(١) د. أنور عبد الملك: نهضة الصين – الصعود السلمى فى عالم متعدد الأطراف، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦١ يوليو ٢٠٠٥، ص ١٠٠.

العقـارات	٣١.١	١٩.٨
الصحة – الرياضة	٠.٧	١.١
التعليم – الفنون	٠.٢	٠.٣
البحوث العلمية – الخدمات الفنية	٠.١	٠.٢
المال والبنوك	٠	١.٧
أخــرى	٢.٢	١.٥
الجملــــــة	١٠٠	١٠٠

المصدر: Zhang Xcaoji, Foreign Direct investment in China: s Economic ' Development the new wave of fureign direct investment in Asia (NormuraReserch iin asi Studeis, 1996, p. 229.

World Bank China Investment 2006

وبانضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية بدأت الشركات الأجنبية العاملة فى الصين السيطرة على الصناعات القائدة فى السوق الصينى، وهذا جعل الاقتصاد الصينى يتعرض إلى مخاطر التبعية الاقتصادية، على الرغم من أن الاقتصاد الصينى صار نشيطاً فى ظل الاقتصاد المختلط القائم على المشاركة مع الشركات الأجنبية عابرة القومية[1].

إلا أن الشركات الدولية تهافتت على السوق الصينى الذى صار يشكل فى نظر الشركات كعكة كبيرة بات يسيل لها لعاب الجميع للحصول على حصة منه، ولذا فرضت الصين شروطها على الشركات العاملة فى السوق الصينى الكبير، واستطاعت الصناعة الصينية فى مجال الأقمشة والمنسوجات التحكم فى السوق العالمى من حيث انخفاض الأسعار وارتفعت نسبة السيطرة فى السوق العالمى من ٩٪ عام ١٩٩٥ إلى ٧٢٪ عام ٢٠٠٦ فى ظل ضغوط غربية وأمريكية على الصناعة الصينية فى هذا المجال.

أما فى قطاع الصناعة الاستخراجية فإن هذه الصناعة تتطلب كثافة رأسمالية عالية، وإن تكلفة استخراجها كبيرة ومعامل رأس المال إلى معامل العمل دائماً ما يكون مرتفع، وهذا ما أدى إلى انخفاض حجم العمالة المستمر

(١) د. سمير أمين وآخرون: الاشتراكية واقتصاد السوق، مرجع سابق، ص ١٢٤.

فى عدد العمال حيث أنها لا تستخدم أكثر من ٢./. عمالة من حجم السكان فى سن العمل.

وتمثل صادرات الصين من الصناعات الخفيفة ٥٠./. من إجمالى الصادرات عام ٢٠٠٠ تليها صناعات التكنولوجيا العالية ثم الصناعات الثقيلة ثم المنتجات الأولية، ولهذا تطور معدل نمو الناتج الصناعى فى الصين وبلغ متوسطه فى الفترة من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٣، ١٣,٨./.، انظر الجدول رقم (١- ٣٣).

جدول رقم (٤ – ٤)

تطور معدل نمو الناتج الصناعى الصينى فى الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٣

السنة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
النسبة المئوية	١٢.١	١٤.٥	٢٠.٨	٢١.١	١٩.١	١٣.٣	١٢.٠	١٢.٥	١٣.٣	٩.٣	١٠.٠	١١.٠٠	١١.٥	١٢.٠٠

المصدر: World Bank China Development , 2004

ويمكن القول بأن الأهمية النسبية لقطاع الصناعة قد ازدادت خاصة الصناعات التكنولوجية على حساب الصناعات التحويلية والاستخراجية بعد زيادة التدفقات الاستثمارية نحو الصناعات كثيفة التقانة، وأقدمت أكثر من ٥٠٠ شركة عابرة القومية بالعالم للاستثمار فى الصين، ويذهب شيه كانغ مدير مكتب بحوث الشركات متعدية الجنسية التابع لمعهد بحوث الاقتصاد بأكاديمية شنغهاى للعلوم الاجتماعية بعد تحليل ترتيب أقوى ٥٠٠ شركة بالعالم دولية النشاط، وجد أن شركات صناعة السياسات وتكرير النفط والاتصالات هى الأولى من حيث الترتيب العالمى من حيث المبيعات والأرباح، ويأتى بعد ذلك شركات صناعة المعلومات وقطع الكمبيوتر (الهارد وير) وبرامجه(السوفت وير) وشركات التأمين والأدوية.

ويؤكد توماس بوم مستشار السفارة الأمريكية فى الصين أن الشركات الصينية تعد الأولى فى العالم فى الاقتباس الصناعى وتصدير المنتجات المزورة، وأن نسبة ٢٥٪ إلى ٣٠٪ من الناتج القومى الإجمالى الصينى تأتى من القرصنة والتزييف ،وتقدر بـ ٢٠٪ من أرباح مبيعات التجزئة وقد تصل ٩٠٪ فى مجال المنتجات الرقمية و ٩٧٪ لألعاب الفيديو و ١٠٠٪ للأشرطة المسموعة.

ويأتى قطاع التصنيع الدوائى فى الصين من القطاعات البارزة حيث أقدمت الشركات الأجنبية بالاستثمار فى هذا المجال داخل الصين وأسهمت فى تطوير ١٥٠ نوعا من الأدوية الحيوية والغذاء المعدل وراثياً لتصل قيمتها إلى ١٨٠,٧ مليار $، وهذا الرقم يساوى ١٥٪ من الناتج القومى الإجمالى الصينى(١).

وساهم قطاع الصناعة بما فيها الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى الإجمالى من ٣٩٪ عام ١٩٦٥ وارتفعت المساهمة إلى ٤٥٪ عام ١٩٩٠ ووصلت إلى ٥١٪ عام ٢٠٠٢ ، فى الوقت الذى بلغت حصة ستة صناعات رئيسية فى الصين هى السيارات والاتصالات والمعدات والكيماويات البترولية والاليكترونيات والحديد والصلب بـ ٥٠,٧٪ من إجمالى الناتج الصناعى الصينى فى حين ساهمت الشركات ذات رؤوس الأموال الأجنبية بـ٤٠٪ من الحصة.

فالصين غدت دولة رائدة فى مجالات كثيرة مثل صناعة الصلب وصناعة الألمنيوم والسلكون وتصنيع التليفون المحمول والسيارات، فى الوقت الذى جذبت الصين ما يقرب من ٥٠ مليار$ عام ٢٠٠٥، وبلغ إجمالى الصناعة التكنولوجية فى الصين عام ٢٠٠٠ حوالى ١٢٠ مليار$ وارتفع عام ٢٠٠٥ إلى ١٥٠ مليار$.

---

(١) شبكة الصين: دور الشركات متعددة الجنسيات فى الصين فى تطوير الاقتصاد الاحيائى، ٢٠٠٤/٧/١٥

وارتفع الناتج الصناعى الصينى عام ٢٠٠٤ إلى ١٦٪. فى الوقت الذى جذب قطاع الصناعة الصينية حوالى ٧٥٪. من إجمالى الاستثمارات ارتكزت أغلبها فى الصناعات الموجهة للتصدير وخاصة الصناعات الالكترونية ولعب الأطفال والآلات الكهربائية والخدمات الصناعية ،وتسيطر الصين على صناعة الدمى فى العالم حيث تصنع الصين سبع دمى من أصل عشر تباع فى العالم، وهذا يعود إلى الكلفة المنخفضة.

وتعد الصين من أبرز اللاعبين الدوليين فى عددا من الصناعات التى ارتكزت على القوى العاملة، وهذا أدى إلى انتاج ٧٠٪. من الألعاب فى العالم،و ٣٠٪. من التليفزيونات الملونة، و ٦٠٪. من الدراجات الهوائية و٥٠٪. من انتاج الأحذية، و ٣٠٪. من مكيفات الهواء، و ٢٥٪. من انتاج المبردات، والسيطرة على أسواق الملبوسات والأقمشة والنسيج، لا سيما أن الصين جعلت من كلفة اليد العاملة العامل الرئيسى والجوهرى فى تخفيض كلفة الانتاج الصناعى فى الوقت الذى حظيت المدن الاقتصادية الخاصة بـ ٩٠٪. من الاستثمارات الأجنبية.

وبإنتاج الشركات الصينية سلع مقلدة بالإضافة إلى رخص المواد الخام واليد العاملة الرخيصة المتوفرة بأعداد كبيرة والمدرية جعل الصين تتسلق سلم التكنولوجيا دون التضحية بميزة التكلفة المنخفضة للانتاج التى تتمتع بها الصين، ومن ثم سوف تستفاد الصين من تفوقها فى مجال الصناعات المرتكزة على اليد العاملة.

ويعمل فى الشركات متعدية الجنسية العاملة فى الصين عمالة صينية باستثناء قلة من المدراء من الدرجة العالية ،وهذه تعد فرصة نادرة لتحقيق التنمية، واستفادت الصين من الشركات متعدية الجنسية مثل هوندا وتويوتا وجوانج زاو للسيارات وموتورولا وميكروسوفت ونوكيا وغيرها من الشركات وهذا ما أسهم فى تقدم الصناعة الصينية..

قطاع الخدمات

ساهمت الشركات متعدية الجنسية العاملة فى السوق الصينى فى التأثر الإيجابى على قطاع الخدمات بصورة كبيرة، ويتعدد قطاع الخدمات بفروعه التجارية والتسويقية والخدمات المالية والتنظيم المصرفى والسياحة والخدمات التأمينية والصحية والتعليمية وخدمات النقل والمطاعم والفنادق وغيرها من الخدمات كالاتصالات والبريدوالبورصة والمحاسبة والإدارة العامة.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك ارتباط كبير بين مستوى الخدمات المتوفرة فى آية اقتصاد ومستوى دخل الفرد فيه، وتقر السياسات الاقتصادية والاجتماعية للنظام الاقتصادى المطبق فى الصين القائم على الاشتراكية، أن الدولة كانت تقدم الخدمات المتعددة بأسعار تقل عن تكلفتها الحقيقية، لا سيما أن الحكومة المركزية ترى أن دورها جوهرى بصفتها الدولة الكاملة، وفى ظل التوسع السريع فى قطاع الخدمات ووفقاً لبيانات البنك الدولى لعام ٢٠٠٤ فإن معدل التعليم والمعرفة للقراءة والكتابة بين من يزيد على ١٥ سنة بلغ عام ٢٠٠٢، ٩٦٪ فى الصين مقارنة بـ ٧٦،٥٪ فى البلدان النامية الاخرى، وارتفع متوسط العمر فى الصين إلى ٧١ مقارنة بـ ٦٥ عام فى البلدان النامية، فى حين ارتكز على ٧٨ فى الدول الغنية[1].

ونتيجة لتسارع مستوى الاقتصاد الصينى فى ظل الانفتاح على العالم الخارجى ساهم هذا فى تطور قطاع الخدمات فى مجال السياحة وارتفعت ايرادات السياحة إلى ٢٠ مليار$ عام ٢٠٠٢ حيث زار الصين عام ٢٠٠٢ ٣٦،٨ مليون سائح، وتشير بيانات البنك الدولى عام ٢٠٠٤ أن قطاع الخدمات ساهم بـ ٣١٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٩٠ وارتفع إلى ٣٤٪ عام ٢٠٠٢ [2]، وارتفعت صادرات قطاع الخدمات الصينية من ٥،٨ مليار$ عام ١٩٩٠ إلى ٣٩،٤ مليار عام ٢٠٠٢.

---

(١) التقرير الاقتصادى العربى الموحد – الأمانة العامة لجامعة الدول العربية سبتمبر ٢٠٠٣، ص ٢٥١

(2) World bank development indicatars, 2004, p. 188.

وظفرت الصين بسوق واسع من مطاعم الوجبات السريعة الخاصة بالشركات الأجنبية مثل كنتاكى وغيرها من الشركات الغربية التى تقدم الوجبات (التيك أوى) وارتكز الاستثمار الأجنبى فى قطاع الخدمات الصينية فى القطاعات التى تعتمد على اليد العاملة ، وأصرت الصين على إلزام المستثمرين الأجانب على أن يكون لهم شريكا صينيا فى مجال الخدمات السياحية ،وسرعان ما تم السماح بإنشاء فروع مملوكة بالكامل للأجانب[1].

ولعل الترحيب بالاستثمارات الأجنبية ذات الطابع المالى أو الخدمى يتطلب دوما وجود ضوابط ملائمة للاستفادة منها فى ظل الكم الهائل من الامتيازات التى منحت إلى هذه الشركات والاستثمارات، ولقد بلغ تدفق الاستثمار الأجنبى فى الصين خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٣ مبلغ قدره ٣٣,٣٥ مليار$ ،وهذا من شأنه العمل على دعم الاقتصاد الصينى تدريجيا فى قطاع الخدمات واسهم هذا فى توفير العديد من الوظائف للتخفيف من أزمة البطالة.

ومن الأهمية بمكان فإن قطاع الخدمات فى الصين صار بفضل دخول الشركات بتدفقاتها الاستثمارية الأجنبية نقطة ساخنة وأصبح قطاع البنوك والخدمات المالية من أبرز القطاعات، وبات يوجد فى الصين ١٨٤ بنك استثمارى تمثل الفروع الأجنبية فيه ١٥١ فرعٍ أكثرها يرتكز فى المدن الاقتصادية الخاصة، ولذا أصبح قطاع الخدمات يستحوذ على شطر هائل يقترب من نصف إجمالى قوة العمل المشتغلة عام ٢٠٠٧.

وأخيراً فإن تجربة الصين مع الراسمالية أو اقتصاد السوق تعد بمثابة غرس الرأسمالية فى بنية اشتراكية سقيت بماء الاستثمارات لتحقيق اشتراكية السوق التنافسية فى بلد صار براجماتى التوجه اشتراكى الهوى والهوية.

(١) أوديد شنكار: العصر الصينى، مرجع سابق، ص ٧٦.

جدول رقم (٥ — ٤)

متوسط المعدلات السنوية للنمو القطاعى فى الصين الفترة ١٩٨٥- ٢٠٠٥

البيـــــــان	النسبة
الناتج المحلى الإجمالى	٩.٨./.
القيمة المضافة فى قطاع الزراعة	٤.٢./.
القيمة المضافة فى قطاع الصناعة	١٣.١./.
القيمة المضافة فى قطاع الخدمات	٩.٨./.

World Bank Staff Estimates China statistical year book, 2006.

أثر الشركات متعدية الجنسية على الطاقة الاستيعابية فى الصين

يعرف الخبراء الطاقة الاستيعابية بأنها كمية رأس المال، أو المعونة التى يمكن أن تستخدمها أو تستغلها الدولة فى التنمية، أو هى مقدار الفرص الاستثمارية الموجودة فى الاقتصاد، والتى يمكن من خلالها احداث نمو مرتفع يبرر القيام بهذه الاستثمارات، فى حين يعرفها بعض العلماء بأنها إمكانية استخدام رأس المال أو استغلاله فى التنمية، أو هى مقدار الفرص الاستثمارية الموجودة فى الاقتصاد التى تبرر استدعاء وجذب الاستثمارات واستخدامها فى أساليب الانتاج كثيف رأس المال.

ويود الباحث تعريفها من خلال أنها مقدار الفرص الاستثمارية الموجودة فى الاقتصاد، والتى تعطى عائدا مرتفعاً يبرر قدوم الاستثمارات، أو هى المقدار الكلى من المساعدات الفنية والراسمالية التى يمكن للبلد استخدامها، ولا تتوقف المقدرة الاستعابية للاقتصاد على نوع العائد المطلوب ،وإنما تتوقف أيضاً على حجم العائد المطلوب (أى الحد الأدنى المطلوب كعائد على رأس المال والذى لا يقل عن ٢٠./. - ٢٥./...

ومن الصعوبة بمكان تحديد مفهوم الطاقة الاستيعابية كمفهوم نظراً لوجود صعوبة فى تحديد هذا المفهوم وعناصره ومحدداته وقياسه، وان كانت الطاقة الاستعابية لرأس المال الأجنبى تهدف إلى مقدرة أية اقتصاد قومى على التشغيل الكفء لرؤوس الأموال بما يضمن تحقيق عائد مجزى لهذه الاستثمارات.

وإذا كانت الشركات متعدية الجنسية غالباً ما تقوم بتقويم استثماراتها فى الدول النامية المضيفة وفقاً لمعيار الربحية لانها تذهب إلى الدول المضيفة بغية تحقيق الربحية الأعلى كونه يظل الهدف الرئيسى للاستثمار، ومن ثم فقد أدت تدفقات الاستثمارات الوافدة للصين من الخارج إلى تطور الطاقة الاستعابية للاقتصاد الصينى والتأثير على عناصر المواد ومعدلات القدرة التنافسية للصناعة المحلية ومعدلات الانتاجية الكلية فى ظل وجود اشراف ورقابة فاعلة على عقود الاستثمارات الأجنبية حتى لا تؤدى هذه الاستثمارات إلى تعرض الاقتصاد الصينى إلى هزة اقتصادية كالتى حدثت إبان الأزمة الآسيوية بالإضافة إلى فرص رقابة على سياسات التسعير على الصادرات والورادات ونسب الأرباح التى تذهب إلى الدولة الأم.

والحقيقة تقر بأن الشركات الأجنبية العاملة فى الصين قد آثرت على الطاقة الاستعابية من خلال التأثير على قاعدة الموارد والأداء الوظيفى والانتاجية الكلية وانتشار الأساليب التقنية وشيوع فرص التسويق الجيد القائم على تقسيم السوق العالمى إلى شرائح وقطاعات وتحسين استغلال الموارد واعادة توطين العمليات الصناعية كثيفة العمل والاستفادة من فرص التسويق على خلفية أن كل شركة أجنبية غالباً ما تسعى إلى تصريف منتجـ ـها فى دولتها الأم أو فى أسواق فروعها المنتشرة فى أنحاء العالم.

وتجدر الإشارة إلى أن حجم السوق لا يقاس بعدد السكان وإنما يقاس بالقوة الشرائية ،ولقد ارتفعت القوة الشرائية للشعب الصينى إلى ٧٩./.، لا سيما أن الشعب الصينى أصبح يتمتع بدخل مرتفع، ومن ثم ارتفع الانفاق الاستهلاكى وارتفع كذلك مجمل الناتج القومى.

وعلى أثر فاعلية الطاقة الاستعابية للاقتصاد الصينى حدثت تحولات اقتصادية وتغيرات هيكلية وازدادت درجة التعليم والتعلم والتدريب والابتكار فى الأيدى العاملة فى الصين، وكذا المهارات الفنية المنظمة للمشروعات،

فالطاقة الاستعابية غالباً ما تتسم بالتغيرات أو الحراك الاقتصادى لانها غير راكدة أو ساكنة، لا سيما أنها تعد مقياس حقيقى لمقدرة الاقتصاديات المضيفة على الاستخدام الكفء لكل من رأس المال المحلى والأجنبى ويحقق للمستثمرين والشركات الدولية عائداً مجزياً لاستثماراتهم.

ويتوقف الأمر فى قبول رأس المال الأجنبى المباشر على حساب التكلفة والعائد، إلا أن الطاقة الاستعابية تتوقف على ثلاث محددات، هى:

١- عدم توافر الأيدى العاملة الكافية وعدم وجود طرق مواصلات بصورة كافية.

٢- عدم توافر عناصر الانتاج الأخرى دون رأس المال.

٣- عدم توافر قدر كاف من المهارات الفنية والادارية والتنظيمية اللازمة ناهيك عن الضغوط التضخمية المرتفعة.

ويمكن استخدام مؤشر الناتج المحلى الإجمالى للفرد للتعبير عن درجة التنافسية، بيد أن هذا المؤشر يؤخذ عليه، فى حين يذهب بعض الخبراء إلى أن أفضل المؤشرات لقياس درجة التنافسية هو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى معادلاً بما يكافئ (القوة الشرائية) إلا أن هذا المؤشر لا يميز بين الدخول المترتبة على استنزاف الموارد غير المتجددة ولا الدخول المترتبة على استغلال الأصول المتراكمة عبر الزمن ولا الدخول الناتجة عن القيمة المضافة الاقتصادية.

إلا أن هناك عدة مقاييس لقياس درجة التنافسية.

١- المرونة فى قدرة المؤسسات على الاستجابة لمؤشرات السوق.

٢- الاعتمادية على قدرة المؤسسات على الوفاء بتعهداتها تجاه الآخرين (المستثمرين).

٣- القدرة على التعليم والتعلم والتدريب واستيعاب التكنولوجيا.

٤- توافر شبكة معلومات لامكانية الارتباط بالأسواق الخارجية عن بعد.

٥- مؤشرات الاقتصاد الكلى.

٦- مؤشرات عمل القطاعات الاقتصادية.

وبقدوم الشركات الأجنبية إلى الصين زادت الطاقة الإنتاجية ويؤكد هذا سرعة دوران عجلة الانتاج التى تصل إلى درجة التشغيل الكامل فى كافة القطاعات، إلا أن حالة الطلب الكامل لا يمكن للصين التحكم فيها، وهذا من شأنه العودة بالاقتصاد الصينى إلى الحالة العادية أو السائدة، بفعل قصور الطلب العالمى الفاعل بصورة مستمرة نظراً لافتقاد المنتج الصينى الكثير من مقومات الجودة، إلا أن الصين سعت إلى تقوية قدرتها الانتاجية والتنافسية من خلال توسيع أسواق التصدير وتطوير القطاعات عن طريق الشركات الأجنبية التى ساهمت فى زيادة قدرة المبيعات الصينية التقنية فى الخارج بنسبة ٧٥٪..

ويمكن القول بأن الشركات متعدية الجنسية ركزت استثماراتها فى بداية سنوات الألفية الثالثة على التركيز فى قطاع الصناعات التكنولوجية ذات التقنية العالية التى ارتكزت فى المناطق الاقتصادية، بالإضافة إلى قطاع الخدمات ثم قطاع الزراعة الذى لم يحظى بقدر واف من تدفقات الاستثمارات الأجنبية.

التأثير السياسى للشركات متعدية الجنسية على التنمية الاقتصادية فى الصين

لا شك أن الإطار السياسى لا يقل أهمية عن الإطار الاقتصادى فى تحقيق التنمية، ولذا تلجأ الدول الأم للشركات الأجنبية إلى ممارسةالضغوط المختلفة كى تقدم الدول المضيفة على تقديم التنازلات والاعفاءات، فى حين لا تعبأ أو تبالى بالخطط التنموية للدول النامية المضيفة ولا تعبأ بالسيادة الوطنية

من أجل تحقيق أهدافها الاستراتيجية التى لا تخرج عن أطماع احتكارية والوصول إلى أكبر قدر من الأرباح.

وبعد أن غد التوسع العاصف للشركات الأجنبية خاصية من خصائص الغزو الاستعمارى للنظام الاقتصادى الحديث (المتعولم) بعد أن سيطرت الشركات الدولية على أطر النظام الاقتصادى العالمى ،ومن ثم غدت التجارة الدولية تتم بين فروعها ، ولهذا جعلها تتحكم فى سياسة السعر الاحتكارى الذى مكنها من تحقيق فائض غير محدد من الافورات (اقتصاديات الحجم الكبير).

ومن الأهمية بمكان فإن المشروع المتعدى دائما ما يرتبط بفكرة الاستعمار على خلفية وجود التعارض بين الأهداف القومية للدول المضيفة والأهداف الاقتصادية للدول الأم للشركات، وعلى أثر ذلك تفقد الدول المضيفة القدرة والسيطرة على أهم مظاهر السيادة نتيجة الضغوط التى تفرضها الدول الأم وزيادة أطر التخلف الاقتصادى والتبعية.

إن رغبة الدول المتقدمة فى الماضى من وراء الاستعمار فى القرن السادس عشر الميلادى هو الرغبة فى الحصول على المواد الخام وفتح أسواق جديدة أمام المنتجات الصناعية والسيطرة على الأسواق الجديدة، وإذا كانت الشيوعية مارست التأثير السياسى لعقود ،وكذا مارست الرأسمالية الامبريالية هذا الدور، والآن تمارس الشركات متعدية الجنسية هذا الدور[1] من أجل تلك الأهداف.

ووفقاً لمبدأ الحيادية الموضوعية وبقدر الارتكاز على الدلائل والقرائن القائمة على الشرعية البحثيةوالمنهجية العلمية الأكاديمية فإن الشركات

(١) د. حازم البيلاوى: التغيير من أجل الاستقرار، مرجع سابق، ص ٥٩.

متعدية الجنسية قد قامت على خلفية من الأرث الاستعماري وهى اليوم تعد بمثابة الاستعمار الجديد.

وإذا كان الماركسيون يرون فى الاستثمار الأجنبى المباشر وسيلة استعمارية جديدة لمواصلة استنزاف ثروات الدول النامية، لأن أرباح الشركات الأجنبية ومكاسبها تعنى الخسارة الحتمية للدول المضيفة، فالشركات الأجنبية من وجهة نظر الاشتراكية تقوم بالدور الذى كانت تقوم به المستعمرات فى القرون الماضية إبان وجود شركة الهند الشرقية البريطانية British East India ودورها فى اخضاع شعوب القارة الهندية، فلقد تأسست شركة الهند عام ١٥٩٩ وتعد من طلائع الشركات الاستعمارية حيث بدأت أعمالها بالتجارة والبيع وانتقلت إلى إدارة الحياة الاقتصادية وسرعان ما تحولت عام ١٨٤٠ إلى سلطة استعمارية سياسية إبان حرب الأفيون على الصين من أجل تحقيق سيادة بريطانيا على الهند وتوسيع السيطرة الامبراطورية لبريطانيا التى ترفع شعار ترفعه اليوم الرأسمالية المتعولمة وهو: " عش ودع غيرك يموت ".

ويوجد مدفوعات مشبوهة ذات طابع سياسى فى عمل الشركات، فالرشوة تعد من أهم الأساليب السائدة بين الشركات والصفوات للحصول على أعلى الامتيازات والأرباح واستمرار أعمالها فى الدول المضيفة، فالمدفوعات التى تدفعها الشركات الدولية للأفراد والهيئات تعد معترف بها وثابتة، ويؤكد هذا لجوء الشركات إلى القيام بالدعاية الخاصة بكبار المسئولين والحكام واختيار كبار الوزراء وتوطيد علاقاتها بمنظمات المجتمع المدنى التى صارت بمثابة شاهد زور على جدارة هذه الشركات، والجدير بالذكر فإن الشركات متعدية الجنسية لا تزال تلعب دوراً أساسياً فى تكريس التبعية والتخلف فى الدول النامية [1].

(١) د. محمد السيد سعيد: الشركات متعدية الجنسية – الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مرجع سابق، ص ص ٢٧٢ –٢٧٣.

وتحت مسمى مدفوعات سياسية (نثريات) صارت الرشوة أسلوباً عرفياً متعارفاً عليه فى دوائر تلك الشركات فى الدول المضيفة ،ولقد بلغت مدفوعات الشركات الأجنبية الأمريكية متعدية الجنسية أرصدة الرشوة فى الفترة من ١٩٦٠ – ١٩٧٣ ما يساوى ١٠ ملايين$.

ومن أجل تحقيق الامتيازات للشركات متعدية الجنسية تلجأ الدول الأم إلى الضغوط على الدول المضيفة ، فى الوقت الذى وقعت الشركات الغربية العابرة للقوميات شعار سياسة (شركاء من أجل التنمية) والتى شكلت جوهر السياسة الأمريكية إبان الحرب الباردة ، فلقد فعلت الشركات الدولية مع اليابان وسرعان ما رضخت اليابان للضغوط الأمريكية بعد أن استخدمت البنك الدولى وصندوق النقد الدولى كأداة ضغط على الدول المضيفة حفاظا على امتيازاتها وأرباحها.

وتعد المعونة الأمريكية ركناً ثابتا فى الاستراتيجية الأمريكية المعاصرة لتحقيق المطامع ، ولذا يعتبرها الخبراء شكلاً من أشكال الاستغلال والاستعمار الاقتصادى ، لا سيما أن هدف الاستراتيجية الأمريكية متعدية الجنسية ، هى:

١- خلق وتكريس نظام اقتصادى وسياسى ليبرالى عالمى يكون سببا فى انصياع العالم لها.

٢- تنمية الشركات البترولية العالمية لوجودها المكثف فى الدول البترولية فى الشرق.

٣- دعم ميزان المدفوعات بالإضافة إلى التأثير على الرأى العام من خلال التلاعب فى المعلومات وصياغة السياسة الخارجية ، وتوجيه السلوك المعادى والتدخل فى اختيار رؤساء الحكومات.

وفى ظل تحول الصين نحو السماح للشركات الدولية بممارسة النشاط على أراضيها بعد أن أصبحت هذه الشركات ظاهرة رئيسية فى ميدان العلاقات الاقتصادية ، رفعت الدول الأم للشركات شعار أو زريعة الديمقراطية

والحرية والحفاظ على حقوق الانسان حتى يتسنى لها التدخل السافر فى الشئون الداخلية للدول دون إبداء القدرة على الاعتراض، وان كان هناك اتجاها جماهيريا معادياً نحوها على خلفية اتجاهها إلى الاستغلال الاقتصادى، لأنها لا تزال تعكس الروابط الاستعمارية وشبه الاستعمارية القديمة.

فالسياسة الخارجية الغربية والأمريكية على الخصوص ترى أن الشركات متعدية الجنسية أداة لتدعيم المركز الأمريكى فى الأسواق الدولية، ونشر نموذج الأمركة وربط الشركات الأمريكية عابرة القومية بالاستراتيجية الأمريكية وربط مصالح الطبقات الرأسمالية فى العالم بأسره بالاقتصاد الأمريكى من أجل خلق حالة من التبعية الاقتصادية والسياسة للسيطرة على منابع المواد الخام وخاصة (الاستخراجى منه) فى الدول المنتجة والدول التى تتحكم فى تسويقه.

فالشركات المتعدية تعتمد على النفوذ السياسى والعسكرى لحكومة البلد الأم من أجل دعم أوجه انشطتها المختلفة، ومن ثم فإن الاستراتيجية الدولية للشركات دائماً ما تتعارض مع المصالح القومية لهذه الحكومات بكل ما يعنيه ذلك من تحدى للإدارة السياسية التى تظهرها تلك الحكومات، فالشركات العابرة للقوميات تمثل كل ذلك الثقل الكبير اقتصادياً وسياسياً، ولذا فهى تسعى إلى تأكيد هذا الثقل اقتصادياً وسياسياً، لا سيما أن القرار الاقتصادى دائما ما يخرج من هيئة سياسية.

أن الضغوط التى تمثلها الشركات الدولية دائما ما تكون مدفوعة بمطالبة ذات طابع سياسى من خلال اتباع أسلوب المفاوضات والضغط أو الوصول إلى خلق فوضى والوصول إلى الاحتلال عن طريق تسخير الآله العسكرية لخدمة الشركات الدولية، ولقد ربط الخبراء بين ممارسات الفساد مع السياسيين وكبار المسئولين فى الدول المضيفة، ولهذا يرى الفريق المعارض لنشاط الشركات فى الدول المضيفة أن نشاطها فى غير صالح هذه الدول، لأن الشركات تعمل وفقاً لاستراتيجية عالمية هدفها دعم النظام

الرأسمالى، وهذه الشركات ما هى إلا وسيلة لا ستغلال موارد الدول النامية المضيفة عن طريق ربط هذه الدول بعلاقات قوية مع الدول المتقدمة من خلال الاستعمار الهيكلى فى ظل علاقة يصعب الفكاك منها.

وإذا كان العالم النامى يمر اليوم بمرحلةالحساب العسيرمن العالم المتقدم (الرأسمالى) وهذا هو ثمن التفوق الغربى والشعور بالانتصار فى ظل حالة الضعف والانهزامية من الداخل للعالم النامى، إلا أن الصين رأت فى التفاوض الجيد مع الشركات فرصة عظيمة لمراجعة حساباتها على أمل أن تكتسب ثقة لم يكن هناك أى مبرر لفقدها.

لقد استطاعت الرأسمالية من خلال بعدها السياسى أن تدخل آلاف الملايين من البشر فى نطاق جاذبيتها عبر الزحف المتنامى عبر الأقطار المختلفة من أجل توسيع نطاق نشاطها، ولقد بلغ هذا الزحف الرأسمالى ذروته بالتوغل الرأسمالى الغازى لهذه الدول عبر طرق ملتوية بالغش والخداع والضغوط السياسية أو الاحتلال العسكرى إذا ما تتطلب الأمر ذلك وانظر إلى ما فعل فى العراق عام ٢٠٠٣.

لقد حققت الشركات أرباحاً خيالية، فلم يقنع الغرب الرأسمالى الغازى بأن يغتصب الجزية من المستعمرات، بعد ما غدا الغرب الرأسمالى أن يمتطى الشركات متعدية الجنسية أو هى تمتطيه إن صح التعبير، لأن هدف الشركات والدول الأم من الدول المضيفة هو تحويلها إلى أسواق ومصادر لتوريد المواد الخام وتصديرها بثمن بخس.

وتجدر الإشارة أن الدول الأم للشركات قد استخدمت القوة العسكرية تحت مبررات حماية شركاتها واستثماراتها وأدلل على هذا فى مجالات كثيرة تم التدخل العسكرى، مثال:

١- التدخل العسكرى فى الحرب بين الكورتيين عام ١٩٥١- ١٩٥٣.

٢- التورط الأمريكى فى مستنقع فيتنام ١٩٧٠ - ١٩٧٣.

٣- تحريك الانقلاب العسكرى فى جواتيمالا ١٩٥٤.

٤- تحريك القوة العسكرية لغزو العراق عام ٢٠٠٣ دون غطاء دولى ويراها الخبراء أنها حرب بالوكالة عن الشركات ومصالحها للتحكم فى المخزون الاستراتيجى للنفط العربى حيث أن اليمين الحاكم فى الولايات المتحدة الأمريكية هم من أهم الأعضاء فى مجالس الإدارة الخاص بالشركات متعدية الجنسية.

٥- التآمر على فينزويلا بعد ربط أسعار البترول باليورو بديلاً عن الدولار، ولذا مثل اللوبى البترولى أحد الممولين الأساسيين فى حملة الرئيس الأمريكى جورج بوش الابن[1].

وغالباً ما تلجأ الشركات الدولية إلى تسهيل أعمالها من خلال الرشاوى والعمولات والفساد السياسى وشراء الزمم الخاصة بالصفوات عن طريق:

١- اللجوء إلى الأساليب غير الشريفة والانفاق بصورة سخيه على رجال السياسة.

٢- محاربة الاتجاهات الوطنية تحت شعار الدفاع عن حقوق الانسان ومحاربة الارهاب، ولهذا صارت الانقلابات ضد من يقف فى وجه الشركات ومصالحها.

٣- فرض السيطرة والتحكم على الثروات الاستخراجية للدول النامية حتى لا تلجأ النظم الحاكمة أو المناهضين لها إلى اتخاذ إجراءات التأميم.

ويتوجس القرار الاستراتيجى الأمريكى من قوة الصين المتنامية وكبر حجمها، ولهذا أصرت أمريكا على تخفيض الصين عملتها لتقليل العجز فى الميزان التجارى الذى بلغ ٢٠٢ مليار$ عام ٢٠٠٥، فضلاً عن قضية الطاقة،

(١) د. سعيد اللاوندى: أمريكا فى مواجهة العالم، مرجع سابق، ص ص ١٠-١٢.

وسرعة دوران الاقتصاد الصينى المتسارع، ولهذا أصبحت الصين بمثابة الخيار الكابوس لأمريكا ، وهذا ما أضفى على المشكلة الاقتصادية بين أمريكا والصين بعداً سياسياً.

ويخشى الغرب من أن يكون دخول الصين منظمة التجارة العالمية بمثابة عنصر ضغط شديد على الغرب، إذا ما لعبت الصين مع الغرب باسلوب مغاير تماما عن الخط المرسوم، لأن الصين تختلف فى اعتمادها التجارى حيث الارتكاز على الصناعات كثيفة العمالة وخاصة فى مجال لعب الأطفال وصناعة المنسوجات والصناعات الالكترونية، وان كانت أمريكا تعمل من خلال سياسة مفادها عدم تمكين الصين بصورة جادة من جنبى ثمار الاستثمارات الأجنبية الداخلة والاستثمارات الصينية الخارجة الموجهة إلى قطاع الاستثمار النفطى فى السودان حتى تظل الصين تدور فى فلك التبعية الأمريكية.

وفى ظل اتساع دائرة النفوذ الأمريكى بعد أن وضعت الحرب الباردة أوزارها اتفقت الصين وروسيا عام ١٩٩٦ على الحد من المد الغربى فى القارة الآسيوية والحد من التحالف الأمريكى اليابانى، ولهذا أيدت كلاً من الصين وروسيا نظام عالمى جديد متعدد الأقطاب، ومن ثم وقع الدب الروسى فى احضان التنين الصينى للحد من النفوذ الأمريكى فى ظل نظام عالمى جديد لا يزال تحت طور الانشاء على الرغم من توجس روسيا من تمحور القوة فى جنوب شرق آسيا لصالح الاقتصاد الصينى.

والجدير بالذكر بأن الأصوات لا تزال تعلو داخل الكونجرس من أجل الضغط على الحكومة الأمريكية لعدم منح الصين الدولة الأولى بالرعاية ليس عقابا على انتهاك حقوق الانسان، وإنما لان الاقتصاد الصينى غدا قوياً وأمسى يهدد الاقتصاد الأمريكى، ولقد أصرت أدارة كلنتون على تجديد منح

الصين الحق فى الدولة الاولى بالرعاية، ومع هذا لم تقدم الصين أية تنازلات، ولذا أدركت أمريكا أنه ليس بالامكان ارهاب الصين بعد اليوم(١).

ويقول المفكر الأمريكى ناعوم تشومسكى أن أمريكا ممثلة فى شركاتها متعدية الجنسية باتت تسيطر على العالم وتسيره كيفما تشاء وتخطط لمستقبله وفقاً لأهوائها دون اعتراض يذكر(٢).لا سيما أنها تكون قريبة من مراكز القوة السياسية فى بلادها كقوة ضاغطة بصورة مباشرة وغير مباشرة على اتخاذ القرارات السياسية.

والحقيقة تقر بأنه يوجد تحول فى الاستراتيجية الأمريكية بعد انهيار وزوال الاتحاد السوفيتى نحو الصين، فلقد تحولت من المواجهة إلى التعاون والمصالح والاحتواء فى ظل عدم التوسع الصينى اقتصاديا، وإذا كان بعض الخبراء يلحظ صراعا خفيا تدور رحاه بين أمريكا والغرب من جانب والصين من جانب آخر، وهذه الحرب لا تقوم على خلفية حضارية أو عقائدية بل يمكن اعتبارها صراع المصالح، وهذا هو جوهر العلاقات الخارجية فى ظل انحدار مستوى الطموح الأوروبى فى آسيا على نقيض ما لها فى إبان الحقبات الاستعمارية.

إذن يوجد ملفات لا تزال مفتوحة بين أمريكا والصين لم تغلق بعد مثل انضمام تايوان، ويوجد شكوك ومخاوف لدى الصينين حيث أن الصعود الصينى أضحى يشكل ورقة ضغط على العرب وان كانت الصين تعلن مرارا وتكررار بأن قوتها لن تكون ضد الشركات الغربية أو الاقتصاد الغربى، بالإضافة إلى طمأنة أمريكا ودول الجوار بأن قوة الصين لن تكون على حساب الأخرين بل ستكون نتاج انتاج صناعى قائم فى الوقت الذى يوجد ملفات صينية لا يمكن حلها إلا من خلال قرار أمريكى.

(١) دانييال بورشتاين:التنين الأكبر، مرجع سابق، ص ٨٣.

(٢) د. عبد الوهاب زيتون: الغزو الثقافى وأشكاله (بيروت: دار المنار، ١٩٩٥)،، ص ص ٣١-٣٢.

وتهتم الشركات متعدية الجنسية بالسوق الصينى واحداث التنمية فيه ليس من أجل عيون الاقتصاد الصينى، وانما من اجل خدمة مصالح الشركات الأجنبية وتوفير أسواق أكثر قدرة على استيعاب منتجاتها، فالسوق الصينى يعد حلما للشركات الدولية، وإذا ما وقفت الحكومة الأمريكية ضد الصين اقتصادياً أو سياسيا فإن هذا من شأنه تحديد المنافع الخاصة بالشركات الأجنبية العاملة فى الصين والتى قوامها ما يربو على ٥٠٠ مليار$، ومن ثم اتخاذ الصين وسائل اقتصادية قسرية وعقوبات مالية ليست فى صالح الأهداف المرجوة للشركات متعدية الجنسية.

ومع بداية اتجاه الصين إلى نظام جيوسياسى جديد قائم على المصالح النفعية والابتعاد عن كافة المشاهد التصادمية الخاصة بالعقوبات ضد الصادرات الصينية لعرقلة المسار الاقتصادى الصينى، وإذا كانت الشركات التى تعمل فى الصين لها فوائد ومصاعب وتبقى حقيقة الفوائد والمصاعب متوقفة على طبيعة وصيغة الاتفاق، ولا يغيب عن الصين أن هذه الشركات لم تأتى للصين من أجل عيونها، لا سيما أن هذه الشركات دائما ما تدين بالولاء والانتماء لدولها الام، لأن هذه المشروعات لا تزال مرتبطة بفكرة الاستعمار، حيث أنها تجعل قواعدها الجوهرية ومركز قرارتها السياسية بجانب مراكز السلطة فى الدول المضيفة للحفاظ على مصالحها.

وإذا كانت الخصخصة قد دارت عجلاتها بصورة سريعة متسرعة فى العديد من الدول النامية وخاصة فى المشروعات السيادية، وفى نهاية الأمر آلت هذه المشروعات لصالح الاحتكار الاستثمارى، ومن ثم انهارات معالم التنمية فى الدول المضيفة، وعمت الفوضى وعدم الأمان ،وهذا ما حقق الضرر بالحكومات المضيفة وبالاستثمارات الأجنبية والشركات عابرة القومية.

ولعلنا نجد أن الصين كيف حددت مع الشركات الدولية المجالات الاقتصادية المتاحة، والتى يجب على الشركات العمل فيها، كما حددت نسبة مساهمة رأس المال والأجنبى فى المشروعات الاقتصادية الوطنية بما لا يؤدى إلى

سيطرة تلك الشركات عليها، كما أصرت إلى عدم تدخل الشركات ودولها الأم فى الشئون السياسية، وهذا ما قلل من النظرة العدائية تجاه الشركات داخل الصين.

إن استراتيجية الشركات متعدية الجنسية تعد هى نفسها استراتيجية الدول الأم والتى تهدف إلى سياسة توسعية، والتى تخطط دوما لتحويل العالم إلى منطقة أمنه ليس من أجل احلال الديمقراطية أو الشورى وارساء مبدأ حقوق الإنسان، ولكن من أجل ترسيخ دعائم الرأسمالية فى الوقت الذى استفادت الصين من التحول فى الأجندة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتى.

ويذهب بعض الخبراء إلى أن ما تقدمه الشركات متعدية الجنسية من معلومات وتقارير للحكومات الأم، ويسهل القيام بالضغوط وتدبير الانقلابات واحداث فوضى، بعد أن صارت لهذه الشركات الكلمة العليا من خلال سيطرتها على ٨٠٪ من الاقتصاد العالمى، وهذا ما جعل علماء المستقبليات يذهبون إلى حد التكهن بأنها سوف تحكم العالم فى الغد، فاستراتيجية الشركات ودولها الأم مفعمه بالغطرسة والقوة الغاشمة للهيمنة على العالم بصورة تخلو من الحكمة والعدل، وهذا ما ولد آخيراً فى دول العالم المضيفة حالة من الكراهية لسلوك هذه الشركات التى لا تبحث إلا عن المواد الخام والثروات ولو على رفات الفقراء.

وإذا كان الشرق قد تراجع أمام الغرب الأمريكى المتغطرس، إلا أن الصين عرفت كيف تروض الغرب وتستفاد من الاستثمارات والشركات، وإذا كانت الشركات عرفت كيف تستنزف طاقات الشرق الانتاجية والاقتصادية حيث الفوائض المالية والطاقات الانتاجية، فإنها استفادت من الشركات والتكنولوجيا الحديثة الغربية، فالشركات من وجهة نظر العديد من الخبراء باتت تعد بمثابة طلائع الاحتلال، ولهذا لجأت الإدارة الأمريكية إلى اتخاذ

مواقف عدائية ضد الدول والحكومات التى تمارس ضغوطاً على شركاتها فى الدول المضيفة.

ومن أهم نقاط وأبعاد التأثير السياسى للشركات عبر التاريخ:

١- إسقاط حكومة إيران عام ١٩٥٣ من أجل السيطرة على البترول الإيرانى.

٢- الضغوط على الحكومات المنتجة للبترول وخاصة فينزويلا لاسقاطها.

٣- التدخل فى اسقاط كثير من الحكومات والرؤساء فى أمريكا الجنوبية.

٤- تدبير الانقلابات والاطاحة بالرئيس الارجنتينى بيرون عام ١٩٦٣ على خلفية التأميم والمصادرة للشركات الأمريكية المحتكرة.

٥- تدبير الانقلاب والاضطرابات فى المكسيك أعوام ١٩٦٠، ١٩٦٥، ١٩٦٧.

٦- تدبير الانقلاب ضد شيلى ١٩٦٩ وهايتى عام ١٩٦٤، ١٩٦٩، ١٩٧١.

٧- تدبير الانقلابات فى بوليفيا عام ١٩٦٦، ١٩٧١ على خلفية ضبط حالات فساد لثلاث شركات أمريكية.

وإذا تم حصر حالات ونسب المصادرة والتأميم ضد الشركات الأمريكية نجد أنها ٥٣٪ فى أمريكا اللاتينية، ٣٥٪ فى افريقيا، ١٠٪ فى آسيا، ٢٪ فى الشرق الأقصى، وبالنسبة للصناعات فإن ٧٤٪ تعمل فى الصناعات الاستخراجية والمواد الخام، و ١٢٪ فى البنوك والخدمات.

ومن سلوكيات الشركات وأثرها السياسى على الدول المضيفة:

١- تقليص سيادة الدولة المضيفة وإضعافها فى القيام بالدور التنموى.

٢- إجبار هذه الدول على سن تشريعات لا تخدم الشعوب بل تخدم الاستثمار والشركات والطفيلية الجديدة فى الدول النامية.

٣- افساد المجتمع المضيف من خلال الغش والفساد والرشوة.

٤- خلق شريحة طفيلية لا تخدم المجتمع بل تخدم الاحتكار ولو على رفات الشعوب.

٥- العداء الظاهر للعمل النقابى ومنظمات المجتمع المدنى.

٦- اللجوء إلى تعويم أسعار الصرف واغراق الأسواق بالسلع الاستهلاكية.

٧- السعى لإزالة القيود والضغوط المعروفة على القطاع المعرفى.

٨- تقليص دور الدولة وانهاء جميع التدخلات الحكومية العامة والاعتماد على الخصخصة.

٩- اللجوء إلى التجارة المحرمة وغسيل الأموال.

١٠- التخريب والاطاحة بنظم الحكم الوطنية واحداث الفوضى بصورة تفتقد فيه الحكومات القائمة السيطرة على مجريات الأمور.

١١- التحالف الضمنى مع الطبقات الرأسمالية (الطفيلية والنخب السياسية).

١٢- الحيلولة دون قيام تجارة خارجية فى الدول المضيفة بصورة حقيقية.

١٣- التفرقة بين ابناء الوطن المضيف من خلال سياسة (فرق تسد).

١٤- نشر نماذج الاستهلاك الترفى بين أبناء الوطن المضيف.

١٥- الضغوط على الدول المضيفة لربط اقتصادياتها وعملاتها بالدولار.

الأبعاد السياسية والاقتصادية للشركات:

ان قوة الشركات متعدية الجنسية قد امتد نفوذها إلى الحد الذى يسمح لها بالتغلغل فى اقتصاديات الدولة المضيفة وهذا ما يشكل ضغطا عليها وزيادة التفاوت بين الطبقات فى الدخول والتبعية للاقتصاد الحر والتوسع فى القطاع

الخاص الذى لا يخدم إلا أهداف الطفيلية، بالإضافة على العمل على فساد الإدارة[1].

ومن تأثير الشركات على الاقتصاديات المضيفة سياسيا واقتصادياً:

١- زيادة حالات الاحتكار.

٢- حرمان الدول المضيفة من كوادرها الماهرة.

٣- استخدام القوة العسكرية من أجل حماية مصالح الشركات فى الدول المضيفة أو دول العالم الثالث[2].

٤- إقامة الاحلاف العسكرية لتنفيذ اجندتها.

٥- تأميم الأموال الخاصة بالدول النامية المضيفة تحت دعوة تدعيم الاعمال الخيرية ومساندة الارهاب.

٦- افتعال الأزمات المالية للسيطرة على الاقتصاديات حديثة التصنيع للسيطرة على كافة الممتلكات والبورصات بأبخس الأثمان، كما تم إبان الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧، ١٩٩٨.

وفى نافلة القول فإن تتبع كافة التجارب النامية التى رصدت فى الدول المضيفة، والتى ذهبت إليها الشركات متعدية الجنسية تبين بأنه لا يوجد نموذج واحد نجح فى تجنب هذه الضغوط السياسية بالرغم من أنها مارست فعلاً إلا الصين التى تعاملت مع الشركات من منظور مكافئ أو متكافئ، لا سيما أن الشركات فى احتياج للسوق الصينى أكثر من احتياج الصين للشركات بعد النجاحات المحققة.

(١) د. محمد السيد سعيد: الشركات متعدية الجنسية – الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مرجع سابق، ص ص ٢٧٢ – ٢٧٣.

(٢) مايكل ثانزو وآخرون: من الاقتصاد القومى إلى الاقتصاد الكونى: دور الشركات المتعددة الجنسيات (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨١). ص ٧٨ – ٨٣.

دور الشركات متعدية الجنسية فى الاقتصاد الصينى (إيجابيات – سلبيات):

لا يجحد منصف أن للشركات متعدية الجنسية آثاراً إيجابية على التنمية فى الصين على وجه الخصوص والدول المضيفة على وجه العموم، حيث أن هذه الشركات باتت تستحوذ على أكثر من ٨٠٪ من التقنية الحديثة فى العالم، بالإضافة إلى أنها تعمل على الاستفادة من الموارد البشرية، ناهيك عن نقل المهارات الإدارية والفنية وتدريب العنصر البشرى وزيادة المهارات فى الكوادر الوطنية.

ولعلنا نجد أن الصين قد استفادت من هذه الشركات عن طريق الدخول فى شراكة مع فروعها باعتبار أن هذا النوع يعد من أفضل صيغ الاستثمار والتى يمكن من خلالها تحقيق النفع الاقتصادى، والاستفادة من مزايا الحجم الكبير، والمساهمة فى مجالات التصدير، ونقل التكنولوجيا.

الأثار الإيجابية للشركات على التنمية فى الصين:

تتمثل الآثار الإيجابية للشركات فى:

١- العمل على تدبير الجزء التكميلى فى الميزانية الصينية الناتج عن عجز الموارد المالية.

٢- تساعد على زيادة مستوى الاستثمار مما يزيد الدخل والاستخدام فى الدول المضيفة كونها تعد وسيلة لنقل التكنولوجيا.[1]

٣- إحداث ثورة إدارية وفقا لأسلوب الإدارة المحترفة ذات الدربة العالمية بما تستخدمه من أساليب إدارية على قدر كبير من التطور

٤- تعمل على زيادة الصادرات وتقليل حجم الواردات.

(١) د. طلعت الدمرداش: الاقتصاد الدولى. مرجع سابق ص ص ٢٤٨ – ٢٤٩

٥- تقليل العجز فى ميزان المدفوعات والحد من الديون الخارجية واحداث التوازن فى ميزان المدفوعات.

٦- الوفاء باحتياجات التنمية واحداث حراك اقتصادى وجعل تكاليف عناصر الإنتاج متساوية فى العالم.

٧- المساعدة فى توفير اعداد كبيرة من المنظمين للمشروعات الصينية.

٨- زيادة حصيلة الصين من العملات الأجنبية التى وصلت إلى حوالى ٧٥٠ مليار$ عام ٢٠٠٧.

٩- الاسهام فى تطوير مجال البحوث وتطوير أدائها مما تعمل على إضافة قيمة للاختراعات والابتكارات.

١٠- رفع منحنى التعليم والتعلم للعقول والكفاءات الصينة حيث أنها تسعى للبحث عن خير العقول وأحسن الخبرات ومساعدة المجهزين الوطنيين.

١١- زيادة فرص العمالة الوطنية ودفع أجور مرتفعة عن معدل الشركات الوطنية.

١٢- تغيير نظام السوق مما يساهم فى تنشيط المنافسة وتشجيع المشروعات المحلية.

١٣- تحسين ظروف العمال وزيادة انتاجهم وتحسين أجورهم.

١٤- دفع المنتجات الصينية إلى تبنى مفهوم الجودة الشاملة سبيلاً لها كبديل عن انتهاج أسلوب التمييز السعرى.

١٥- المساهمة فى خلق فرص عمل جديدة أمام الكوادر المحلية.

١٦- خلق علاقات اقتصادية تكاملية أمامية وخلفية للأنشطة الاقتصادية والخدمية المختلفة وتوفير الوسائل الفعالة للتعاون والتكامل بين الاقتصاديات الوطنية.

١٧- تعد رافد هام من روافد التسويق الدولى فى ظل تمييزها بأفضل سبل النقل والتهيئة والتخزين بما يؤدى إلى تحسين نوعية المنتج المراد تصديره.
١٨- زيادة الانتاج الصناعى وبالتالى تقليل معدل التضخم.
١٩- العمل على زيادة القيمة المضافة ورفع مستوى التشغيل فى الأنشطة الاقتصادية والإسراع بخطى التنمية.
٢٠- زيادة القدرات التنافسية وتفعيل الطاقة الاستيعابية لرأس المال فى القطاعات الاقتصادية والحد من الاحتكارات الداخلية.
٢١- تعد محركاً أساسياً للتنمية عن طريق تحقيق مبدأ تقسيم العمل، والعمل على التوزيع الأمثل للموارد وتوجيه الاستثمارات إلى القطاعات الرائدة ولديها القدرة على تحديد الكميات المنتجة والأسواق التى يمكن تصريف المنتجات بها.

وتجدر الإشارة إلى زيادة أهمية الآثار الإيجابية للشركات على الاقتصاد الصينى والتنمية الاقتصادية، وهذا ما انعكس بالإيجاب على مقومات التنمية وارتفاع التجارة الخارجية الصينية وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية والمساهمة فى تدشين البنية الأساسية (التحتية) ورفع مستوى الابتكار، وخفض حجم الديون كونها المصدر الرئيسى لتمويل[1]، وتعزيز ارتباط الاقتصاد الصينى بظاهرة العولمة الاقتصادية.

ويذهب بوشان Pwshan.. عميد مدرسة الدراسات العليا بأكاديمية الصين للعلوم الاجتماعية أن نصيب الشركات متعدية الجنسية فى الصين من الأرباح الحقيقية أو الدفترية غالباً ما كان لصالح لشركات وليس لصالح الصين. ولكن المكسب الحقيقى للصين ظل هو الاستفادة من أساليب الانتاج الحديثة وحزم الإدارة المحترفة ذات الآثر الانتشارى والتطويرى التى امتدت إلى باقى القطاعات وأجزاء الاقتصاد الصينى.

(١) د. رضا عبد السلام: محددات الاستثمار الأجنبى المباشر فى عصر العولمة (القاهرة: دار السلام للنشر، ٢٠٠٢)،، ٢٠٠٢، ص ٣٤.

الآثار السلبية للشركات على التنمية فى الصين:

لا شك فى أنه يوجد سلبيات ومخاطر جمه للشركات متعدية الجنسية، وأول هذه السلبيات قدرتها على التفاوض مع الدولة المضيفة وفقاً لامكانياتها وخبراتها وقوتها التفاوضية، ناهيك عن النفوذ السياسى الذى تشكله الدولة الأم وقدرتها فى إملاء شروطها على البلد المضيف ،والعمل على ابتلاع الشركات الصينية من خلال انتهاج سياسة الضم، إلا أن الصين حددت نسبة الشركات الأجنبية فى الشركات المشتركة بأن لا تزيد عن ٤٩٪. حتى لا يتم السيطرة على الشركات الوطنية والشركات المشتركة، ووفقاً لاحصاء عام ٢٠٠٣ فإن نسبة الضم لا تزيد عن ٥٪. فى القطاع المشترك الذى نسبته ٣٠٪. من حجم الاستثمار الأجنبى.

ومن أهم الآثار السلبية للشركات متعدية الجنسية أنها عملت على زيادة التفاوت فى الدخول مقابل ما تنفقه الشركات المحلية بالإضافة إلى الاعتماد على عنصر رأس المال والاستغناء عن العمالة ،ومن ثم ازدياد أعداد البطالة على أثر تطبيق سياسة الخصخصة التى اتبعتها الصين عام ١٩٩٩، وهذا ما ألقى بتمخضات سلبية على السلام الاجتماعى، وازدياد التفاوت بين المقاطعات فى الشرق والجنوب عنه فى الشمال والغرب على خلفية اتساع التفاوت فى الدخول المتولدة.

جدول رقم (٦ – ٤)

نسب التفاوت فى الدخل بين المدن والريف بالصين[1].

السنة	مدن	ريف
١٩٨٧	١٦٪.	٢١٪.
١٩٩٥	٢٨٪.	٣٤٪.

(١) د. سمير أمين وآخرون: الاشتراكية واقتصاد السوق، مرجع سابق، ص ٧١.

وتتعدد مخاطر الشركات الأجنبية فى الصين فى الآتى:

١- التمييز فى تشغيل الأجانب دون أبناء الوطن من الصينيين فى مجال الإدارة العليا.

٢- عدم الافصاح عن الأسرار البحثية والمعلومات الخاصة بالأرباح.

٣- حجب الأسرار التكنولوجية الحديثة عن الشركات الوطنية الصينية، لاسيما أن التكنولوجيا التى توفرها تعد مصممة على أساس تعظيم الربح وليست من أجل الحاجات الانمائية التى تفتقر لها الدول النامية[1] .

٤- الاهتمام بالصفوات والأغنياء [النيورأسماليون) الجدد (الطفيليون) وزيادة فرص الأرباح والتأثير السلبى على الطبقات الفقيرة والطبقات الوسطى، وهذا من شأنه الاضرار بخطط الدولة وسياساتها التنموية وعلى أثر هذا تم انتشار الفساد.

٥- مزاحمة الشركات الأجنبية الشركات المحلية فى الحصول على التمويل المحلى من الجهاز المصرفى.

٦- سيطرة الشركات الأجنبية على الاقتصاد الصينى وجعله يدور فى فلك التبعية الاقتصادية مما يجعل مركز الحكومة الصينية ضعيف فى التفاوض أمام الشركات بعد تغلغلها فى الاقتصاد الصينى كالسرطان.

٧- تهديد القطاع العام والحكومى على أثر مساندتها للقطاع الخاص.

٨- خلق حالة من القلق وعدم الاستقرار فى السوق الصينى تخوفاً من الإضرار بالبيئة واستغلال الموارد بصورة سلبية واشاعة الفوضى وتدهور شروط التجارة الحرة القائمة على المنافسة لأن دولها تسيطر على منظمة التجارة العالمية.

(١) د. طلعت الدمرداش: الاقتصاد الدولى، مرجع سابق. ص ص ٢٥٠ – ٢٥١

٩- إلحاق الضرر بالتخطيط الوطنى والسيادة وعدم الاستقرار السياسى، لا سيما أن هذه الشركات دائما ما تدور فى فلك الرأسمالية العالمية المسيطرة، ولهذا غدت الأسواق المضيفة مجالاً واسعا للتوسع اللامحدود للشركات وعملياتها الاحتكارية فى ظل الرأسمالية المتوحشة.

١٠- إصرارها على وضع قواعد قانونية جديدة تحكمها فى ظل التمسك بتحديد الجهة القضائية المختصة بالفصل فى القضايا والنزاع الناشئ.

١١- يذهب العديد من الخبراء إلى أن عمل الشركات فى الصين والدول النامية يعد صورة من صور الاستعمار الجديد الذى تفرضه التبعية الاقتصادية التى التحقت بالتبعية السياسية والدوران فى فلك الدول المتقدمة.

١٢- زيادة أعداد البطالة نظراً لأن الشركات تستخدم تكنولوجيا لا تتلاءم والظروف السائدة من حيث العمالة والمهارات لأن الصين دولة ذات عدد سكان كبير، وادخال تكنولوجيا كثيفة رأس المال من شأنها زيادة أعداد البطالة وخاصة أن الصين بها فائض عمالة.

١٣- بروز أثار سلبية على أثر اختلاف درجة تصنيع السلع موضع التبادل لأن الدول المتقدمة مالكة الشركات تقوم بتصدير السلع المصنعة فى حين تقوم الدول النامية بتصدير المواد الخام الأولية.

١٤- ترسيخ مفهوم التبعية بين دول المراكز ودول الهامش أو الجنوب لأن هذه الشركات تعد أحد أهم أشكال وأدوات الاستغلال التى يمارسها النظام الرأسمالى المتعولم.

١٥- استخدام تكنولوجيا كثيفة رأس المال مما يؤدى إلى نقص التوظيف أمام الغالبية من العمال وزيادة أعداد البطالة.

١٦- تشويه أنماط الانتاج، وخلق حاجات جديدة وتطلعات فى ظل التحريض على الاستهلاك النهم، وهذا ما يعمل على تناقص القدرة على الادخار

على خلفية زيادة الانفاق الاستهلاكى الذى جاء على خلفية زيادة مساحة الدعاية والاعلان فى الفضائيات ليل نهار فى ظل تقييم الرجل العصرى بحجم الاستهلاك.

١٧- احداث مزيدا من التشوهات الهيكلية فى البنى الاقتصادية المتمثلة فى ظاهرة الازدواجية ونموذج تنمية التخلف، بالإضافة إلى التأثير على ميزان المدفوعات فى الدول المضيفة نظراً لزيادة الواردات، إلا أن الصين تفادت هذا العنصر لأن أغلب نسب الواردات كانت من السلع الانتاجية والرأسمالية الوسيطة.

١٨- التهرب من الضرائب وتصدير أرباحها إلى الدولة الأم عن طريق تقدير صادراتها بأقل من قيمتها الحقيقيةوالمبالغة فى رفع أشعار المواد الخام الأولية والوسيطة التى تستوردها من الشركة الأم.

١٩- التأثير على سوق الصرف الأجنبى من خلال المضارية على العملات المحلية والمضاربة فى البورصات المضيفة.

٢٠- المغالاة فى مدفوعات خدمة نقل التكنولوجيا المتمثلة فى:

- رسوم براءات الاختراع.
- رسوم العلامات التجارية.
- رسوم التراخيص.
- تكاليف الإدارة والخبرات الفنية.

٢١- استنزاف موارد الدول المضيفة وخروج الشركات الوطنية من المنافسة عن طريق جعل الدول المضيفة كتابع زراعى ومزود للدول الصناعية بالمواد الخام.

٢٢- الترسيخ لثقافة الاستهلاك السريع (التيك أوى) والاستهلاك السلبى مثل شركات المياه المعدنية والمياه الغازية وشركات الدخان، ولهذا لم تضيف للاقتصاد المضيف إلا زيادة الميل الحدى للاستهلاك.

٢٣- تؤدى هذه الشركات إلى تدهور البيئة وتلوثها حيث استضافت الصين العديد من المشروعات الملوثة للبيئة وخاصة الشركات العاملة فى الصناعات التحويلية البتركيماوية والأسمدة والأسمنت بديلاً عن توطنيها فى الدول الأم، لأن هذه الصناعات تخضع فى الدول المتقدمة لمعايير البيئة المشددة نظراً للاهتمام الحكومى الرسمى الشعبى بالبيئة فى الغرب، ويوجد بالصين اليوم ٧ مدن هى الأكثر تلوثاً، ضمن العشر مدن الأكثر تلوثا فى العالم، والدليل على ذلك هو (بروز مرض السارس) الذى ضرب الصين ودول جنوب شرق آسيا فى عامى ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، نتيجة لزيادة ثانى أكسيد الكربون والأمطار الحمضية وتدمير الغطاء الخضرى للأرض، حيث أن هذه الشركات كان لها أثراً سلبياً على البيئة فى الصين نتيجة للانبعاثات الملوثة، ويؤكد الباحث على أنه فى سياق دوران عجلة التنمية فى الصين اتسمت سياسة حماية البيئة فى الصين بالفشل الذريع، وإن كانت الصين قد انفقت ١٦ مليار$ فى الفترة من عام ١٩٩٨ – ٢٠٠٧ لتحسين البيئة، ومعالجة التلوث.
ولقد ألزمت الصين الشركات متعدية الجنسية بابتكار صناعات جديدة لمعالجة النفايات الصناعية ولحماية البيئة والعمل على إيجاد تكنولوجيا يمكن من خلالها استخدام المواد دون الإضرار بالبيئة، فى الوقت الذى استفادت الشركات من المزاياالتى منحتها الصين لها، لذا ألزمت الصين الشركات عدم تخريب البيئة ومحالة الهروب دون أى التزامات قانونية أمام البيئة الصينية التى خربتها، وألزمت الحكومة الصينية الشركات الدولية بحماية البيئة

٢٤- تضعف الاستقلال الاقتصادى للدول المضيفة والافلات من الرقابة فى ظل نشاط غير ودى تجاه المصالح الوطنية

٢٥- تعمل على نفاذ بعض الموارد الطبيعية غير القابلة للتجديد

٢٦- تتجه إلى القطاعات الأعلى ربحية دون القطاعات ذات الأولوية فى خطة الدولة التنموية للبلد المضيف

الفصل الخامس

تحليل أثر الشركات متعدية الجنسية على المتغيرات الاقتصادية الكلية فى الصين

١- تحليل اثر الشركات متعدية الجنسية على المتغيرات الاقتصادية الكلية فى الصين.

٢- توصيف وتقدير وتقييم النموذج المستخدم.

٣- مستقبل التنمية فى الصين فى ظل دور الشركات متعدية الجنسية.

الفصل الخامس

تحليل أثر الشركات متعدية الجنسية على المتغيرات الاقتصادية الكلية فى الصين

تمهيد:

تحليل اثر استثمارات الشركات متعدية الجنسية على المتغيرات الاقتصادية الكلية فى الصين

استناداً إلى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن تحليل أثر الشركات متعدية الجنسية على التنمية من خلال استقراء العلاقة بين الاستثمار الأجنبى المباشر وأهم المتغيرات الاقتصادية عبر تتبع أثر الاستثمار الأجنبى على الناتج القومى الإجمالى والصادرات والواردات وهيكل قوة العمل (مستوى التوظيف) والبطالة والدخول والأجور والاستهلاك وميزان المدفوعات واستعراض أهم التغيرات الهيكلية فى الاقتصاد الصينى.

وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الصينى شهد تدفقاً كبيراً من الاستثمار الأجنبى المباشر فى العقدين الآخرين، ويرجع ذلك إلى التوسع فى التسهيلات والإعفاءات والحوافز التى منحتها الصين لكل من الشركات والاستثمارات، لذا يمكن القول بأن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد اكتسبت أهميتها على خلفية التغيرات التى حدثت فى النظام الدولى.

وتشكل مؤشرات الأداء الاقتصادى أحد أهم الأدوات للتعبير عن مدى كفاءة الاقتصاد وتوظيف عناصر الانتاج من أجل زيادة الناتج القومى الإجمالى، واستيعاب قوة العمل، بالإضافة إلى الحفاظ على الاستقرار فى الأسعار وتحسين انتاجية العمل وتفعيل رأس المال كى يمكن الاستفادة

القصوى من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أجل تحسين قدرة تنافسية الاقتصاد.

ومن أهم المؤشرات الكلية:

معدل النمو الاقتصادى وهو الزيادة فى اجمالى الناتج القومى الحقيقى، فى حين أن الانتاج الحقيقى المطرد للزيادة يعنى أن الاقتصاد ينمو ويحقق لأفراده الاشباع والرفاهية من خلال انتاج المزيد من السلع والخدمات، ولقد وصل معدل النمو الاقتصادى فى الصين عام ١٩٨٤ عام افتتاح المدن والمناطق الاقتصادية على العالم الخارجى وجذب الشركات والاستثمارات إلى ٩,٩٪، لكنه انخفض عام١٩٩٠ إلى أدنى درجة له ٣,٩٪ بفعل ارتفاع معدل التضخم الذى بلغ ١٨,٧٪، غير أن معدل النمو الصينى قد ارتفع إلى ١٣,٤٪ عام ١٩٩٣، وبلغ متوسط معدل النمو فى الفترة من عام ١٩٨٨ إلى عام ١٩٩٧، ١٠٪، إلا أن معدل النمو انخفض عام ١٩٩٨ نتيجة للأزمة المالية الآسيوية..

ولقد ذهبت كافة الاحصائيات إلى أن متوسط معدل النمو الاقتصادى فى الصين بلغ فى فترة التسعينيات ١٠,٨٪، إلا أنه انخفض فى بداية سنوات الألفية الثالثة إلى ٨٪ بينما كان متوسطه عن نفس الفترة فى جنوب شرق آسيا ٦٪، وعلى المستوى العالمى بلغ ٢,٦٪، ومن ثم انتقلت الصين من الفقر إلى الاشباع والوفر بعد عقدين، وبذلك بلغ متوسط معدل النمو فى الفترة من ١٩٨٢ – ٢٠٠٣، ٩,٤٪ ،وأصبح الناتج القومى عام ٢٠٠٣، ١٤١٧ مليار$ وبلغ حجم التجارة الخارجية ٨٥٠ مليار$ فى ظل احتياطى نقدى من العملات الأجنبية، بلغ ٤٠٣ مليار $.

ومع بداية سنوات الألفية الثالثة عام ٢٠٠١ اخترقت الصين كأول دولة نامية حاجز التريليون دولار أمريكى واقترب نصيب الفرد من الناتج المحلى من ٩٠٠$ ليصل معدل النمو الاقتصادى عام ٢٠٠٣ إلى ٩٪، ومن المتوقع أن يصل

إجمالى الناتج القومى الإجمالى فى الصين عام ٢٠١٠ إلى ٢.٣ تريليون$ تقريباً ليصل بذلك نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى ١٧٠٠ $.

وإذا كان عدد سكان الصين عام ٢٠٠٧ بلغ ١.٣٢٠ مليار نسمة أى ما يقرب من ٢٢./. من إجمالى سكان العالم فى ظل نسبة سكانية بين الحضر والريف ٣:٧ فإن معدل النمو الاقتصادى بلغ فى الفترة من ١٩٨٧ – ١٩٩٧ ما يقرب من ١٠./. وأصبح النمو الاقتصاد الصينى الأعلى عالمياً.

جدول رقم (١- ٥)

تطور معدل النمو للناتج المحلى فى الصين فى الفترة من ١٩٨٢ – ٢٠٠٥

السنة	١٩٨٩-٨٢	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
معدل النمو./.	٩.٩	٣.٩	٨	١١.٢	١٣.٤	١٠	١١	١٠	٩	٨.١	٩.٧	٨	٧.٥	٨.٣	٩.١	٨.٧	٧.٥

World Bank Development Indicators 2005 , p. 184-186

تقرير التنمية فى العالم عام٢٠٠٦ (الانصاف والتنمية) البنك الدولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١، القاهرة ٢٠٠٦.

وبالنظر للناتج المحلى الإجمالى فى الصين فإنه يعكس حجم قوة الانتاج الصينى ودرجة تنوعه فضلاً عن التنوع غير المسبوق فى قطاع الصناعة، ويتضح من جدول معدل النمو للناتج المحلى فى الصين خلال التسعينيات إلى الارتفاع البارز نظراً لنمو القطاعات الأساسية وليس القطاعات الهامشية أو الخدمية، وهذا يعنى كفاءة الإدارة الاقتصادية فى ظل ارتفاع معدل الانتاجية إلى ٢٢./.، وهذا الارتفاع تجاوز النسبة فى كوريا الجنوبية بـ ١.٥./.، واليابان بـ ٠.٦٦./. وأمريكا ٠.٣٨./.، وهذا يعود إلى مدى الكفاءة غير العادية التى يتميز بها الاقتصاد الصينى الذى تحرر من مرحلة التخطيط المركز تدريجياً، والذى على خلفيته تفجرت الطاقات الكامنة فى صفوف الشعب الصينى فى ظل إعطاء الفلاحين دوافع جديدة، باتت تحفزهم على الانتاج والعمل بكد وجد.

جدول رقم (٢ – ٥)

معدلات النمو للناتج المحلى الإجمالى الفترة من ٢٠٠٢ – ٢٠٠٥ بين أمريكا و الصين

السنة		٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
البلد أو الدولة	الصين	٪٨.٣	٪٩.١	٪٨.٧	٪٧.٥
	أمريكا	٪١.٩	٪٣	٪٤.٣	٪٣.٥

المصدر: التقرير الاقتصادى العربى الموحد سبتمبر ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦.

وبالنظر فى الجدول رقم (٢ – ٥) يتبين أن هناك انخفاض فى الاقتصاد الأمريكى وارتفاع فى الاقتصاد الصينى فى ظل التراجع فى الاقتصاد الأمريكى على أثر أحداث الحادى عشر من سبتمبر وارتفاع أسعار النفط والدخول فى حرب الارهاب، ويؤكد الخبراء على أن الصعود الصينى سوف يخدم ويؤثر بصورة إيجابية على الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، كونه سيمد الاقتصاديات المتقدمة بواردات منخفضة السعر وتكنولوجيا كثيفة العمالة، كما أنه سيفتح أمام الدول النامية فرص لتصدير السلع والمواد الأولية والمصنعة فيما عدا تلك السلع المتشابهة مع الصين والتى قد تسبب خسارة اقتصادية محققة لتلك الدول التى تنتج نفس السلع والخدمات.

جدول رقم (٣ – ٥)

تطور الناتج القومى الصينى وحصته العالمية

البيان	الناتج القومى عام ١٩٨٠ طبقا لسعر الصرف السائد	الناتج القومى عام ١٩٩٠ طبقا لسعر الصرف السائد	الناتج القومى عام ١٩٩٥ طبقا لسعر الصرف السائد	الناتج القومى عام ٢٠٠٢ طبقا لسعر الصرف السائد	الناتج القومى عام ٢٠٠٢ طبقا لتعادل القوى الشرائية مع الدولار	الناتج القومى عام ٢٠٠٣ طبقا لسعر الصرف السائد	الناتج القومى عام ٢٠٠٣ طبقا لتعادل القوى الشرائية مع الدولار
القيمة بالمليار دولار	٢٠١.٧	٤١٩.٦	٧٤٤	١٢٠٩.٥	٥٧٩٢	١٤١٧	٦٤٣٥
حصة الصين من الناتج العالمى	٪١.٩	٪١.٦	٪٢.٥	٪٣.٩	٪١٢	٪٤.١	٪١٢.٥

المصدر: World Bank World Development Report , 2005

ووفقاً للجدول رقم (٣ – ٥) الخاص بتقديرات البنك الدولى والذى يؤكد على أن الاقتصاد الصينى أصبح فى المرتبة الحادية عشر عام ١٩٨٠ بعد الدول الصناعية السبع وكندا والبرازيل وأسبانيا، أما فى عام ١٩٩٥ انخفضت نسبة الناتج القومى إلى ١,٦./.، نتيجة لزيادة حجم التضخم، غير أنه ارتفع عام ١٩٩٥ لتصل نسبته ٢,٥./. من الناتج العالمى، وارتفع إلى ٣,٩./. عام ٢٠٠٢، وواصل الارتفاع عام ٢٠٠٣ ليصل إلى ٤,١./.، وهذا ما جعل الاقتصاد الصينى يصبح فى المرتبة السادسة عالمياً قبل إيطاليا إذا ما حسب بسعر الصرف السائد علماً بأن سعر الصرف مقابل الدولار عام ١٩٨٠ بلغ ١٥٣ يوان مقابل كل دولار وعام ١٩٩٠ أصبح ٨,٣٥ يوان لكل دولار، وعام ٢٠٠٢ بلغ ٧,٧٥ يوان لكل دولار مع العلم بأن ما يشتريه الفرد من سلع بعدد اليوانات فى الصين يعد أكبر مما يشتريه الفرد فى أمريكا بالدولار الواحد المقابل لليوانات الصينية.

أما إذا ما حسب بتعادل القوة الشرائية عام ٢٠٠٢ فتصبح نسبته ١٢./.، و ١٢,٥./. عام ٢٠٠٣ ليصبح الاقتصاد الصينى الثانى عالمياً إذا ما تم الحساب وفقاً لتعادل القوة الشرائية مع الدولار، لذا فإن الصين تحتل المركز السادس عالمياً من حيث الناتج القومى وفقاً لأسعار الصرف السائد حيث أن الناتج الصينى يبدو أقل من قيمته نظراً لانخفاض قيمة السلع والخدمات وانخفاض الأجور وعدم احتساب الاقتصاد المنزلى والانتاج الرخيص منخفض الجودة، فى الوقت الذى تجاوز الناتج القومى الصينى الـ ١٠٠٠ مليار$ عام ٢٠٠٠ فى حين ساهم قطاع الزراعة بـ ١٧,٧./. من هذا الناتج، وساهم قطاع الصناعة بـ ٤٩,٣./. وساهم قطاع الخدمات بـ ٣٣./.، وتجاوز الفائض التجارى الصينى عام ٢٠٠٢ ١١٢,٨ مليار$ وبلغ الاحتياطى النقدى من العملات ٢٤٩ مليار $.

تطور الناتج القومى فى الصين:

إذا كان الناتج القومى يعكس حجم وقوة الانتاج ودرجة تنوعه فى القطاعات الاقتصادية الاساسية للدولة، فإن هناك علاقة طردية بين حجم

التدفق الاستثمارى والناتج القومى لتوفير التمويل اللازم لبناء المشروعات التنموية ورفع الطاقة الانتاجية، ومن ثم وجود دور إيجابى على الناتج القومى ويوضح ذلك الجدول رقم (٤ – ٥) والجدول رقم (٥ – ٥) الخاص بعلاقة الناتج القومى الصينى بالاستثمار الأجنبى المباشر واستثمارات الشركات.

جدول رقم (٤ - ٥)

علاقة الناتج القومى الصينى بالاستثمار الأجنبى المباشر واستثمارات الشركات

خلال الفترة من ١٩٩٠- ١٩٩٧ (بالمليار دولار) ونسبته إلى الناتج القومى

السنة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	المتوسط
الناتج القومى	٤١٩.٦	٤٣٩.٩	٤٤١.٦	٥٧٧.٢	٦٣١.٢	٧٤٤	٨٦٩.٨	٩٣٢.٥	٦٣١.٩
الاستثمار الأجنبى	٢٤.٨	١٢٥.٨	١٨٧.٤	٢١٩.٣	٢٤٨	٢٣٧.٤	٢٤٦	٢٦٠	١٩٣.٥
نسبة الاستثمار للناتج القومى	./.٥.٧	./.٢٨.٦	./.٤٢.٤	./.٣٧.٩	./.٣٩.٢	./.٣١.٩	./.٢٨.٢	./.٢٧.٨	./.٣٠.٢
استثمارات الشركات	١٢.٤	٦٣.٠	٩٦.٨	١١٧.٥	١٣٧.١	١٣٨.٦	١٤٣.٩	١٥٢.٦	١٠٧.٧
نسبة استثمار الشركات للناتج	٢.٩ ٠/٠	١٤.٣ ٠/٠	٢١.٩ ٠/٠	٢٠.٣ ٠/٠	٢١.٧ ٠/٠	١٨.٦ ٠/٠	٠/٠ ١٦.٥	١٦.٤ ٠/٠	٠/٠ ١٧

❖ تم إعداد الجدول من خلال ما اتيح من بيانات من تقارير التنمية واحصائيات البنك الدولى للتنمية لأعوام مختلفة حتى عام ٢٠٠٦.

المصدر: World Bank World Development Report , 2005.

www.Unctad. org

ويشير الجدول رقم (٤ – ٥) والخاص بالفترة من ١٩٩٠ – ١٩٩٧ تزايد الناتج القومى الصينى عام ١٩٩١ عنه فى عام ١٩٩٠ حيث بلغ ٣٣٩,٣ مليار$ بفارق ٢٠,٣ مليار$ فى حين بلغ الاستثمار الأجنبى عام ١٩٩٠ ، ٢٤,٨ مليار$ بنسبة ٥,٧./. من الناتج القومى ثم سرعان ما ارتفع عام ١٩٩١ إلى ١٢٥,٨ مليار$ بنسبة ٢٨,٦./. ثم استمر الناتج القومى فى الارتفاع والزيادة فى عام ١٩٩٢ حيث بلغ ٤٤١,٦ مليار$ فى حين زاد الاستثمار الأجنبى بقيمة ١٨٧,٤ مليار$ بنسبة ٤٢,٤./.، وارتفع الناتج القومى عام ١٩٩٣ إلى ٥٧٧ مليار $، فى حين بلغت نسبة التغير فى الاستثمار الأجنبى عام ١٩٩١، ٤٠٧,٢٥./. وبلغت نسبة التغيير عام ١٩٩٢نسبة ٤٨,٩٦./. ولهذا ارتفع معدل النمو إلى ١٣,٤./. عام ١٩٩٣ على خلفية قدوم الاستثمارات بقيم كبيرة فى ظل زيادة الاستثمار حيث بلغ ٢١٩,٣ بنسبة ٣٧,٩./. فلقد ازدات نسبة استثمارات الشركات متعدية الجنسية إلى الناتج القومى من ٢,٩ ٪ عام ١٩٩٠ إلى ٢١,٩ ٪ عام ١٩٩٢ وهى الأعلى فى فترة التسعينيات مما أدى إلى زيادة معدل النمو عام ١٩٩٣ إلى ١٣,٤ ٠/٠.

وظل الناتج فى الارتفاع وكذا الاستثمار الأجنبى إلا أن نسبة الاستثمار الأجنبى إلى الناتج القومى انخفضت عام ١٩٩٥ لتصل إلى ٣١,٩./. فى الناتج، وفى عام ١٩٩٦ بلغت نسبة الاستثمار ٢٨,٢./. وانخفضت نسبة الاستثمار إلى الناتج القومى لتسجل أدنى معدل لها، وهذا الانخفاض يرجع إلى الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧ على اثر الهبوط الاقتصادى الذى حدث فى دول جنوب شرق والصين وهروب الاستثمارات بفعل انتشار عدوى الأزمة لتصل إلى ٢٧,٨./. على الرغم من زيادة الاستثمار، وبلغ المتوسط للناتج القومى ٦٣١,٩ مليار$ وبلغ متوسط الاستثمار ١٩٣,٥مليار$ وبلغت نسبة متوسط الاستثمار إلى الناتج القومى ٣٠,٢./..

جدول رقم (٥ – ٥)

علاقة الناتج القومى الصينى بالاستثمار الأجنبى المباشر واستثمارات الشركات خلال الفترة من ١٩٩٨ – ٢٠٠٥ بالمليار $

السنة	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	المتوسط
الناتج القومى	٩٢٨.٩	٩٨٠.٢	١٠٦٤.٥	١١٣١	١٢٠٩.٥	١٤١٧	١٤٥٤.٩	١٥٤٢.٨	١٢١٦.١
الاستثمار الأجنبى	٢٧٥	٢٨٥	٣٤٨.٤	٣٩٥.٢	٤٤٨	٥٠١.٥	٥٨٢	٦١٢	٤٣٠.٨
نسبة الاستثمار للناتج القومى	./.٢٩.٦	./.٢٩	./.٣٢.٧	./.٣٤.٩	./.٣٧	./.٣٥.٣	./.٤٠	./.٣٩.٦	./.٣٤.٧
استثمارات الشركات	١٦٣.٤	١٨١.٨	٢٢٣.٧	٢٥٩.٦	٣٢٤.٣	٣٩٣.٧	٤٧٥.٥	٥١٣	٣١٦.٩
نسبة استثمارات الشركات إلى الناتج القومى	٠/٠ ١٧.٦	٠/٠ ١٨.٥	٠/٠ ٢١	٠/٠ ٢٢.٩	٠/٠ ٢٦.٨	٠/٠ ٢٧.٨	٠/٠ ٣٢.٧	٠/٠ ٣٣.٢	٢٦.١

المصدر: بيانات الجدول الخاصة بالجدول رقم (٤ – ٥).

ويتضح من الجدول رقم (٥- ٥) أن هذه الفترة اختلفت اختلافاً ملحوظاً حيث أخذ الناتج القومى فى الارتفاع بلغت قيمتة عام ١٩٩٨، نحو ٩٢٨,٩ مليار$ فى الوقت الذى أخذ الاستثمار الأجنبى فى الارتفاع بصورة أكبر من الفترة السابقة حيث بلغت قيمته ٢٧٥ مليار$ بنسبة زيادة ٢٩,٦٪. من الناتج القومى، وفى عام ١٩٩٩ ارتفع الناتج إلى ٩٨٠,٢ فى الوقت الذى ارتفع الاستثمار الأجنبى إلى ٢٨٥ مليار $، وفى عام ٢٠٠٠ ارتفع الناتج القومى على التريليون$ فى الوقت الذى ارتفع الاستثمار إلى ٣٤٨,٤ مليار$ لتصل النسبة إلى الناتج القومى إلى ٣٢,٧٪. وظل الناتج القومى فى الارتفاع بنسب كبيرة، وكذا الاستثمار الأجنبى حيث سجل الاستثمار أعلى نسبة له ٤٠٪. عام ٢٠٠٤.

ويظل الناتج القومى يرتفع بقيم كبيرة حيث ارتفع إلى ١٥٤٢,٨ مليار$ عام ٢٠٠٥ فى ظل ارتفاع الاستثمار إلى ٦١٢ مليار بنسبة ٣٩,٦٪. إلى الناتج القومى كما هو موضح فى الجدول، ويبلغ متوسط الناتج القومى عن الفترة الثانية ١٢١٦,١ مليار$ فى حين كان متوسط الاستثمار عن الفترة ٤٣٠,٨ مليار$ فى حين كان متوسط نسبة الاستثمار إلى الناتج القومى ٣٤,٧٪. فى حين وصلت نسبة مساهمة الشركات فى الاستثمار الأجنبى عام ٢٠٠٥، ٣٣,٢ ٪ إلى الناتج القومى.

وبالمقارنة بين الفترة الأولى والثانية نجد أن متوسط قيم الناتج القومى كانت عالية فى الفترة الثانية حيث بلغ المتوسط ١٢١٦,١ فى حين أن المتوسط فى الفترة الأولى ٦٣١,٩ مليار، وهذا يعد الضعف فى حين أن متوسط الاستثمار فى الفترة الأولى كان ١٩٣,٥ مليار$ فى الوقت الذى أصبح فى الفترة الثانية ٤٣٠,٨ مليار$ وبلغت نسبة الاستثمار فى الفترة الأولى إلى الناتج القومى ٣٠,٢٪. جفى حين بلغت فى الفترة الثانية ٣٤,٧٪. وهذا يؤكد أن للاستثمار أثر بالغ فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى الصين.

وبالنظر فى التراكم الخاص بالاستثمار الأجنبى المباشر فقد بلغ عام ١٩٨٠ ما قدره ٦,٣ مليار$ وارتفع عام ١٩٩٠ إلى ٢٤,٨ مليار$ بزيادة قدرها ٢٩٣,٧./. خلال عقد الثمانينيات، فى حين بلغ الاستثمار الأجنبى عام ٢٠٠٠، مبلغ قدره ٣٤٨,٣ مليار$ بزيادة نسبتها ١٠٣٤,٨./. عن قيمتها عام ١٩٩٠، ووصلت تدفقات الاستثمارات الأجنبية ارتفاعها، إلا أنها تأثرت خلال عام ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ بالانخفاض نتيجة لاحداث الحادى عشر من سبتمبر وانتشار (مرض السارس).

ولقد بلغت الأموال التى جمعتها الصين من البورصات العالمية عام ٢٠٠٠ ما يربوا على ٢١ مليار $، فى حين بلغت القيمة السوقية للبورصة الصينية ٦٠٠ مليار$ فى ظل عدد شركات مساهمة مشاركة فى البورصة الصينية عام ٢٠٠١ وصل ١٢٠٠ شركة وفرع متعدى الجنسية ومحلى.

واصبحت الاستثمارات الصينية الخارجية المتراكمة عبر العالم عام ٢٠٠٣ تزيد على ٣٧ مليار$ بعد أن كانت لا تتجاوز ٢ مليار$ عام ١٩٩٠، وتوظف هذه الاستثمارات للعمل فى قطاع الاستخراجيات النفطية عبر العالم، نظراً لاحتياج الصين إلى الطاقة والنفط.

وبمراجعة العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية والناتج القومى نجد أن هناك علاقة (طردية) غير أن الاستثمار المتدفق إلى الصين أيقظ الحس التجارى لدى الصينيين، كما أنه أحدث حراكاً اقتصادياً غير مسبوق للاقتصاد الصينى وعمل على خلق سباقا محموما نحو المضاربة فى بورصة الأوراق المالية، وهذا ما أسهم فى توفير التمويل اللازم لبناء المشروعات التنموية ورفع الطاقة الانتاجية، وكذا معدلات النمو الاقتصادى وزيادة الطاقة الاستيعابية والقدرة التنافسية للتنافس مع الاقتصاديات المتقدمة، وتحول الاقتصاد الصينى إلى قوة تصديرية كبيرة فى ظل عمالة جيدة رخيصة الأجر، ومن ثم أصبح الاستثمار الأجنبى المباشر محرك هام استراتيجى للنمو الاقتصادى الصينى المتواصل والمتصاعد بعد أن ساهمت الشركات بنسبة ٨٣,٨ ٪ من إجمالى الاستثمار الأجنبى الوافد للصين عام ٢٠٠٥.

وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبى كان إيجابياً على كل من الناتج القومى، وكذا الصادرات ورصيد ميزان المدفوعات ومستوى التوظيف، إلا أن أثره على الواردات يظل متوقفا دوما على كون هذه الواردات سلعا استهلاكية أم راسمالية وسيطة أو استثمارية، فى حين أن زيادة الاستثمار دائماً ما تؤدى إلى تفعيل الطاقات الإنتاجية القائمة، ومن ثم يؤدى إلى انخفاض الواردات من السلع الأجنبية، فى حين يوجد علاقة طردية بين الاستثمار والواردات شرط أن تكون هذه الواردات سلعاً رأسمالية وسيطة، أما إذا كانت سلع استهلاكية فإن أثر الاستثمار على الواردات يكون سلبياً.

تطور الصادرات الصينية وصادرات الشركات:

غالبا ما تعكس قيم الصادرات مدى ما وصلت إليه الدولة من تقدم وخاصة إذا ما كانت هذه الصادرات فى الأساس سلع وخدمات مصنعة أو سلع رأسمالية وسيطة ويعكس الجدول رقم (٥ – ٦) والجدول رقم (٥ – ٧) مدى تطور الصادرات الصينية وصادرات الشركات.

جدول رقم (٦ – ٥)

تطور الصادرات الصينية وصادرات الشركات فى الفترة من ١٩٩٠- ١٩٩٧ ونسبتها إلى الناتج القومى بالمليار$

السنة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	المتوسط
الناتج القومى	٤١٩.٦	٤٣٩.٣	٢٤١.٦	٥٧٧.٢	٦٣١.٢	٧٤٤	٨٦٩.٨	٩٣٢.٥	٦٣١.٩
الصادرات	٦٢.١	٧١.٨	٨٤.٩	٩١.٧	١٢١	١٤٨.٨	١٥١.١	١٨٢.٨	١١٤.٢
نسبة الصادرات إلى الناتج القومى	./.١٤.٧	./.١٦.٣	./.١٩.٢	./.١٥.٨	./.١٩.١	./.٢٠	./.١٧.٣	./.١٩.٦	./.١٧.٧
صادرات الشركات	٨.٩	١٢.٦	١٧.٤	٢٥.٢	٣٤.٧	٤٦.٤	٦١.٥	٨٣	٣٦.٢
نسبة صادرات الشركات إلى الناتج	٠/٠ ٢.١	٠/٠ ٢.٩	٠/٠ ٣.٩	٠/٠ ٤.٤	٠/٠ ٥.٥	٠/٠ ٦.٤	٠/٠ ٧.١	٠/٠ ٨.٩	٠/٠ ٥.٧

ويتضح من الجدول رقم (٦ – ٥) أن قيمة الصادرات عام ١٩٩٠ بلغت ٦٢,١ مليار$ فى حين كانت الواردات أقل حيث بلغت ٥٣,٤ مليار$ فى ظل فائض الميزان التجارى بلغ ٨,٧ مليار$ فى الوقت الذى بلغت الصادرات نسبة ١٤,٧٪. من الناتج القومى.

وفى عام ١٩٩١ ارتفعت قيمة الصادرات إلى ٧١,٨ مليار$ بنسبة قدرها ١٦,٣٪. من الناتج القومى ونسبة تغير بلغت ١٥,٦١٪..

ولقد ارتفعت قيم الصادرات عام ١٩٩٢ إلى ٨٤,٩ مليار$ وبلغت نسبة تغير الصادرات ١٨,٢٢ ، وبلغت قيمة الصادرات عام ١٩٩٣ ٩١,٧ مليار$ فى ظل انخفاض نسبة التغير فى الصادرات إلى ٨٪.، فى الوقت الذى ارتفعت الواردات عن الصادرات حيث بلغت الورادات ١٠٤ مليار$ فى ظل عجز فى الميزان التجارى بلغ ١٢,٣ مليار $.

وفى عام ١٩٩٤ بلغت الصادرات ١٢١ مليار$ فى ظل ارتفاع نسبة التغير فى الصادرات إلى ٣١,٩٥٪. وهو الأعلى على الاطلاق خلال الفترة. وفى عام ١٩٩٥ بلغت قيم الصادرات ١٤٨,٨ مليار $، إلا أن الفائض التجارى أصبح موجب فى ظل فائض قدره ١٦,٧٥ مليار$ فى الميزان التجارى الصينى، واستمرت الزيادة فى الصادرات عام ١٩٩٦ بقيمة قدرها ١٥١,١ مليار$ وهى زيادة طفيفة وبلغت نسبة التغير فى الصادرات ١,٥٢٪. وهى أقل نسبة فى التغير فى الصادرات خلال الفترة، فى الوقت الذى ارتفعت قيمة الصادرات عام ١٩٩٧ إلى ١٨٢,٨ مليار$ فى ظل ارتفاع نسبة التغير فى الصادرات إلى ٢٠,٩٧٪. وبلغ متوسط الصادرات خلال الفترة ١١٤,٢٥ مليار$ فى ظل متوسط قدره ١٧,٧٪. خلال الفترة كنسبة للصادرات إلى الناتج القومى.

جدول رقم (٧ – ٥)

تطور الصادرات الصينية وصادرات الشركات خلال الفترة من ١٩٩٨ – ٢٠٠٥ ونسبتها إلى الناتج القومى بالمليار$

السنة	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	المتوسط
الناتج القومى	٩٢٨.٩	٩٨٠.٢	١٠٦٤.٥	١١٣١	١٢٠٩.٥	١٤١٧	١٤٥٤٩	١٥٤٢.٨	١٢١٦.١
الصادرات	١٨٣.٨	١٩٤.٩	٢٤٩.٢	٣٣٦	٣٧١.٥	٤٩٥	٥١٥.١	٥٩٤.٣	٣٦٧.٤
نسبة الصادرات إلى الناتج القومى	./.١٩.٧	./.١٩.٨	./.٢٣.٤	./.٢٩.٧	./.٣٠.٧	./.٣٤.٩	./.٣٥.٤	./.٣٨.٥	./.٢٩
صادرات الشركات	٩١.٢	٩٧.٥	١٣١.٨	١٧٩	٢٠٧.١	٢٨٤.١	٢٩٩.٣	٣٥١.٦	٢٠٥.٢
نسبة صادرات الشركات للناتج	٠/٠ ٩.٨	٠/٠ ٩.٩	٠/٠ ١٢.٤	٠/٠ ١٥.٨	٠/٠ ١٧.١	٠/٠ ٢٠	٠/٠ ٢٠.٦	٠/٠ ٢٢.٨	٠/٠ ١٦.٩

ويشير الجدول رقم (٧ – ٥) إلى أن قيمة الصادرات قد ارتفعت عام ١٩٩٨ إلى ١٨٣,٥ مليار$ بنسبة ١٩,٧./. إلى الناتج القومى، فى ظل نسبة تغير فى الصادرات طفيف لا يتجاوز ١./. أى ٠,٥٤./. وهى أقل نسبة تغير فى الصادرات فى تلك الفترة على الاطلاق وهذا يرجع إلى الأزمة الاقتصادية الآسيوية التى امتدت آثارها إلى عام ١٩٩٨.

ولقد واصلت الصادرات فى ارتفاعها الطفيف حيث بلغت عام ١٩٩٩، ١٩٤,٩ مليار$ فى ظل تغير نسبته ٦,٠٣./. فى الصادرات، وفى عام ٢٠٠٠ بلغت الصادرات قيمة كبيرة قدرها ٢٤٩,٢ مليار$ بنسبة تغير فى الصادرات وصلت إلى ٢٧,٨٦ ونسبة ٢٣,٤ للصادرات إلى الناتج القومى.

وفى عام ٢٠٠١ بلغت الصادرات ٣٣٦ بنسبة تغير فى الصادرات وصلت إلى ٣٤,٨٣./. ووصل الفائض فى الميزان التجارى بلغ ١١٢,٨ مليار$ ،وفى عام ٢٠٠٢ زادت الصادرات الصينية، إلا أن نسبة التغير سرعان ما أنخفضت إلى ١٠,٤١./. وهذا يرجع إلى احداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ والذى على خلفيتها تأثرت الصادرات الصينية بالسلب نظراً لحالة عدم الثقة فى الاقتصاد العالمى، وفى عام ٢٠٠٣ زادت الصادرات الصينية بنسبة كبيرة بلغت ٤٩٥ مليار$ بنسبة تغير ٣٣,٢٨./.، وفى عام ٢٠٠٤ ارتفعت الصادرات وبلغت ٥١٥,١ مليار$ بنسبة تغير طفيف بلغت ٤,٠٦./.، وفى عام ٢٠٠٥ بلغت الصادرات ٥٩٤,٣ بنسبة تغير فى الصادرات بلغ ١٥,٣٧./. وبلغت الصادرات نسبة ٣٨,٥ إلى الناتج القومى الصينى وهى النسبة الأعلى خلال الفترتين فى حين ارتفعت صادرات الشركات إلى الناتج القومى عام ٢٠٠٥ إلى ٢٢,٨ ٠/٠

وبالتنظير المقارن بين الفترة الأولى والثانية نجد أن متوسط الصادرات بلغ ١١٤,٢ مليار$ فى الفترة الأولى، إلا أنه بلغ وارتفع فى الفترة الثانية إلى ٣٦٧,٤./. فى حين بلغ متوسط الصادرات إلى الناتج القومى فى الفترة الأولى ١٧,٧./. فى حين بلغ متوسط الصادرات إلى الناتج القومى فى الفترة الثانية

٢٩٫٠٪، وتأثرت الصادرات الصينية عام ١٩٩٨ بالأزمة المالية الآسيوية، وكذا تأثرت عام ٢٠٠٢ بمرض السارس، إلا أن الصادرات عاودت الزيادة مرة ثانية عام ٢٠٠٣ ، فى ظل تحقيق أعلى فائض فى الميزان التجارى بلغ ١٢٣٫٨ مليار$ عام ٢٠٠٥ وهو الأعلى على الإطلاق خلال الفترتين.ومن ثم ارتفعت الصادرات الخاصة بالشركات إلى إجمالى الصادرات الصينية إلى ٥٩٫٢ عام ٢٠٠٥.

وهذا يعكس حجم الصادرات المتصاعد ودرجة الانتشار والتنوع فى الصادرات الصينية وقدرتها على اختراق الأسواق الدولية فى ظل وجود فائض فى الميزان التجارى بدأ من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٧ فيما عدا عام ١٩٩٣، حيث ارتفعت الواردات عن الصادرات وبلغ العجز ١٢٫٣٪. بالرغم من ارتفاع معدل النمو الاقتصادى الذى وصل إلى ١٣٫٤٪. حيث كانت الواردات أغلبها سلع وسيطة ورأسمالية وليست سلع استهلاكية.

ويود الباحث الإشارة إلى أن الصين حققت الاغراق التجارى على معظم أسواق العالم وساهم فى زيادة الصادرات الصينية المواد الخام المتوفرة والأسعار الرخيصة فى ظل التمييز السعرى المرتكز على رخص الأيدى العاملة، ومن ثم غزت الصادرات الصينية العالم وأبحرت فى كافة أبحره وتوغلت فى كافة الأسواق وساهم فى زيادة الصادرات دخول الصين منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١ وارتكاز الصادرات على كثافة الأيدى العاملة.

تطور الواردات الصينية وواردات الشركات:

تشكل الواردات عنصرا هاما من عناصر التجارة الخارجية وغالبا ما تكون الواردات عنصرا جوهريا عندما تكون سلع وسيطة مما تعد ذو أثر إيجابى على نجاح التنمية الاقتصادية، أما إذا كانت الواردات سلع استهلاكية فإنها حتما ستكون ذو أثر سلبى على التنمية ويوضح الجدول (٥ – ٨)، (٥ – ٩) تطور الواردات الصينية وواردات الشركات فى الصين.

جدول رقم (٨ — ٥)

تطور الواردات الصينية وواردات الشركات خلال الفترة من١٩٩٠- ١٩٩٧ ونسبتها إلى الناتج القومى بالمليار$

السنة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	المتوسط
الناتج القومى	٤١٩.٦	٤٣٩.٩	٤٤١.٦	٥٧٧.٢	٦٣١.٢	٧٤٤	٨٦٩.٨	٩٣٢.٥	٦٣١.٩
الواردات	٥٣.٤	٦٣.٨	٨٠.٦	١٠٤	١١٥.٦	١٣٢.١	١٣٨.٨	١٤٢.٤	١٠٣.٨
نسبة الواردات إلى الناتج القومى	٪١٢.٧	٪١٤.٥	٪١٨.٢	٪١٨.٠	٪١٨.٣	٪١٧.٧	٪١٥.٩	٪١٥.٢	٪١٦.٣
واردات الشركات	١٠.٣	١٦.٥	٢٦	٤١.٩	٥٢.٩	٦٢.٩	٧٥.٦	٧٧.٩	٤٥.٥
نسبة واردات الشركات إلى الناتج	٪ ٢.٥	٪ ٣.٨	٪ ٥.٩	٪ ٧.٣	٪ ٨.٤	٪ ٨.٥	٪ ٧.٨	٪ ٨.٤	٪ ٧.٢

وبتحليل الجدول رقم (٨ – ٥) نجد أن الواردات عام ١٩٩٠ بلغت ٥٣,٤ مليار وكانت أقل من الصادرات عن نفس العام وواصلت الواردات فى الارتفاع حيث بلغت عام ١٩٩١ قيمة ٦٣,٨ مليار$ بنسبة ١٤,٥٪. إلى الناتج القومى وبنسبة تغير ١٩,٤٧٪.، وواصلت الواردات فى الارتفاع الملحوظ حيث بلغت عام ١٩٩٣ ١٠٤ مليار$ بنسبة تغير ٢٩,٣٪. عن العام الماضى، إلا أن الواردات ازدادت على الصادرات، حيث كان العجز فى الميزان التجارى الصينى هذا العام ١٢,٣٠ ولم يحقق الميزان التجارى أية عجز خلال الفترة الأولى وحتى عام ٢٠٠٥.

وارتفعت نسبة الورادات عام ١٩٩٤ إلى ١١٥,٦ مليار$ بنسبة تغير ١١,١٥٪. ونسبة ١٨,٣٪. إلى الناتج القومى وارتفعت قيمة الواردات عام ١٩٩٥ إلى ١٣٢,١ مليار بنسبة تغير ١٤,٧٥٪. وواصلت الواردات فى الارتفاع عام ١٩٩٦ حيث بلغت ١٣٨,٨ مليار بنسبة تغير منخفضة بلغت ٥,٠٧٪. وواصلت الواردات فى الزيادة إلا أنها بلغت عام ١٩٩٧ إلى ١٤٢,٤ مليار$ باقل نسبة تغير نسبتها ٢,٥٩٪. وبالرغم من ذلك لم يكن هناك عجز فى ميزان المدفوعات الصينى ولقد بلغ متوسط الواردات عن الفترة ١٠٣,٨ مليار$ فى حين بلغ متوسط الصادرات عن نفس الفترة ١١٤,٢ مليار فى الوقت الذى كان متوسط الواردات إلى الناتج القومى فى الفترة ١٦,٣٪.، بينما كان متوسط الصادرات إلى الناتج خلال الفترة المماثلة ١٧,٧٪.، ولقد كانت نسبة واردات الشركات إلى إجمالى الواردات الصينية عام ١٩٩٧ ٥٤,٥ فى حين كانت نسبة واردات الشركات إلى الناتج القومى ٨,٤ ٪٠.

جدول رقم (٩ – ٥)

تطور الواردات الصينية وواردات الشركات خلال الفترة من ١٩٩٨ – ٢٠٠٥ بالمليار $

السنة	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	المتوسط
الناتج القومى	٩٢٨.٩	٩٨٠.٢	١٠٦٤.٥	١١٣١	١٢٠٩.٥	١٤١٧	١٤٥٤٩	١٥٤٢.٨	١٢١٦.١
الواردات	١٤٠.٢	١٦٥.٧	٢٢٥.١	٢٢٣.٢	٢٨٩.٣	٣٥٥	٤٤١.٤	٤٧٠.٥	٢٨٩.٤
نسبة الواردات إلى الناتج القومى	./.١٥	./.١٦.٩	./.٢١.١	./.١٩.٧	./.٢٣.٩	./.٢٥	./.٣٠.٦	./.٣٠.٤	./.٢٢.٨
واردات الشركات	٧٧.٨	٩٢.٨	١٢٥.٤	١٢٦.٣	١٦٤.٦	٢٠٣	٢٥٧.١	٢٧١.٤	١٦٤.٨
نسبة واردات الشركات للناتج القومى	٠/٠ ٨.٤	٠/٠ ٩.٥	٠/٠ ١١.٨	٠/٠ ١١.٢	٠/٠ ١٣.٦	٠/٠ ١٤.٣	٠/٠ ١٦.٧	٠/٠ ١٧.٦	٠/٠ ١٣.٣

وبالنظر إلى الجدول رقم (٩ — ٥) يتلاحظ أن قيمة الواردات عام ١٩٩٨ قد انخفضت عن العام السابق وبلغت ١٤٠,٢ مليار$ بنسبة تغير ١,٥٤./. وهى السنة الأولى التى انخفضت فيها الواردات عن العام السابق ،وواصلت الواردات فى الارتفاع عام ١٩٩٩ لتبلغ ١٦٥,٧ مليار$ بنسبة تغير ١٨,١٨./. وظلت الواردات فى الارتفاع عام ٢٠٠٠ لتبلغ ٢٢٥,١ مليار$ فى ظل وجود فائض فى الميزان التجارى الصينى وصل ٢٤,١ مليار$ بنسبة تغير فى الواردات ٣٥,٨٤./. وانخفضت الواردات حيث بلغت عام ٢٠٠١ ٢٢٣,٢ مليار$ بنسبة تغير ٠,٨٣./.، إلا أن الواردات ارتفعت عام ٢٠٠٢ وبلغت ٢٨٩,٣ بنسة تغير ٢٩,١٤./..

وفى عام ٢٠٠٣ واصلت الواردات فى الارتفاع إلى ٣٥٥ مليار$ وظلت فى الارتفاع عام ٢٠٠٤ حيث بلغت الواردات ٤٤٦,٤ فى ظل نسبة تغير ٢٥,٧٤./. ونسبة الواردات إلى الناتج القومى وصلت إلى٣٠,٦./. وهى النسبة الأعلى خلال الفترتين وواصلت الواردات فى الارتفاع عام ٢٠٠٥ حيث بلغت ٤٧٠,٥ مليار$ بنسبة ٣٠,٤./. إلى الناتج القومى. فى حين بلغت واردات الشركات إلى الواردات الصينية عام ٢٠٠٥ ٥٧,٧ ٪ وكانت نسبة واردات الشركات إلى الناتج القومى ١٧,٦ ٠/٠

وتجدر الإشارة إلى أن متوسط الفترة الثانية من الواردات قد بلغ ٢٨٩,٤ مليار $، بينما كان فى الفترة الأولى ١٠٣,٨ مليار $، فى حين بلغ متوسط الواردات إلى الناتج القومى فى الفترة الثانية ٢٢,٨./.، حيث كان المتوسط فى الفترة الأولى ١٦,٣./. وهذا ما يؤكد أن الواردات قد كانت مرتفعة فى الفترة الثانية عن الأولى إلا أنها كانت واردات وسيطة أو رأسمالية أو استثمارية تدخل فى الانتاج من أجل التصدير.

وتؤكد الاحصائيات المتوفرة أن الواردات خلال الفترة الأولى والثانية كانت معظمها واردات وسيطة استثمارية، ولهذا كان للواردات أثر إيجابى حيث ابتعدت الواردات عن استيراد سلع وخدمات استهلاكية فى ظل الرقابة

الصينية، وهذا ما أدى إلى نجاح عملية التنمية وتطور الاقتصاد الصينى ومرونة درجة الحرية الاقتصادية وكفاءة الطاقة الاستيعابية ،والتى تعنى استخدام الاستثمارات الأجنبية أو رؤوس الأموال فى كافة أوجه التنمية، وأسهم هذا فى خلق صناعات بديلة وانتاج سلع ضرورية، فالواردات الصينية قامت على مقومات أنشطة تجميعية لمكونات سلع مستوردة من الخارج ،وهذا ما برر استيرادها واستخدامها فى مراحل الانتاج المختلفة وخاصة الانتاج كثيف العمالة، فى الوقت الذى وجد فائض فى ميزان المدفوعات والميزان التجارى الصينى.

تطور قوة العمل فى الصين:

تعكس التطورات التى حدثت فى قوة العمل والعمالة الفعلية فى الصين مدى النجاح الذى تحقق فى أطر التنمية الاقتصادية، ويؤكد ذلك قوة العمل الفعلية إلى إجمالى قوة العمل التى بلغت نسبتها ٩٨٪ تقريبا، فى حين ساهمت الشركات بتشغيل أكبر قدر من العمالة مما أدى إلى انخفاض نسب البطالة فى الصين ويؤكد ذلك الجدول (١٠ — ٥) و (١١ — ٥).

جدول رقم (١٠ – ٥)

تطور قوة العمل وقوة العمل الفعلية ونسبتها فى الصين

خلال الفترة من ١٩٩٠- ١٩٩٧ (بالمليون عامل)

المصدر: تقرير التمنية البشرية فى العالم (الانصاف والتنمية) مركز الأهرام للنشر لعام ٢٠٠٦

السنة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	المتوسط
قوة العمل	٦٥٣,٢٣	٦٦٠,٩١	٦٦٧,٨٢	٦٧٤,٦٨	٦٨١,٣٥	٦٨٨,٥٥	٦٩٧,٦٥	٧٠٨,٠	٦٧٩,٠٢
قوة العمل الفعلية	٦٤٧,٤٩	٦٥٤,٩١	٦٦١,٥٢	٦٦٨,٠٨	٦٧٤,٥٥	٦٨٠,٦٥	٦٨٩,٥٠	٦٩٨,٢٠	٦٧١,٨٦
نسبة قوة العمل الفعلية إلى قوة العمل	٠/٠٩٩,١	٠/٠٩٩	٠/٠٩٩	٠/٠٩٩	٠/٠٩٩	٠/٠٩٨,٨	٠/٠٩٨,٨	٠/٠٩٨,٦	٠/٠٩٩

ومن أجل تحليل العلاقة الخاصة بين تطور قوى العمل والعمالة الفعلية فإنه يتضح من الجدول رقم (١٠- ٥) أن قوة العمل عام ١٩٩٠ بلغت ٦٥٣,٢٣ مليون عامل فى ظل قوة عمل فعلية بلغت ٦٤٧,٤٩ مليون عامل بنسبة ٩٩,١٪. وأن أعداد البطالة قد بلغت ٥,٧٤ مليون عامل، ولقد عملت الحكومة الصينية على توسيع فرص العمل من خلال تطوير الاقتصاد باعتبار هذه المهمة مهمة استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بهدف تحقيق الأهداف الرئيسية فى ظل السيطرة على الاقتصاد الكلى وتحسين منظومة الضمان الاجتماعى وزيادة فرص العمل والابقاء على معدل البطالة فى حدود مقبولة اجتماعياً.

وفى عام ١٩٩١ ارتفعت قوى العمل وبلغت ٦٦٠,٩١ مليون عامل وهى أعلى من العام السابق بـ ٧,٦٨ مليون عامل فى الوقت الذى بلغت قوة العمل الفعلية فى نفس العام ٦٥٤,٩١ مليون عامل تقريباً بنسبة عمالة فعلية ٩٩٪. فى ظل بطالة قدرها ٦ مليون عامل. وتلاحظ أنه فى عام ١٩٩٢ أن قوة العمل قد ارتفعت عن العام السابق وبلغت ٦٦٧,٨٢ مليون عامل فى حين ارتفعت قوة العمل الفعلية إلى ٦٦١,٥٢ مليون عامل بنسبة عمالة فعلية إلى قوة العمل بلغت نسبتها ٩٩٪. فى ظل بطالة قدرها ٦,٣٠ مليون عامل.

وظلت قوة العمل فى الارتفاع فى الأعوام ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦ بقيم متزايدة فى الوقت الذى ارتفعت قوى العمل الفعلية فى نفس الأعوام حيث بلغت نسبة العمل الفعلية إلى قوة العمل فى هذه الأعوام ٩٩٪، ٩٩٪، ٩٨,٨٪، ٩٨,٨٪..

وفى عام ١٩٩٧ ازدادت قيم قوة العمل فى الصين وقدرت بـ ٧٠٨ مليون عامل فى مقابل قوة عمل فعلية بلغت ٦٩٨,٢٠٪. إلا أن متوسط نسبة قوة العمل الفعلية إلى قوة العمل قد ارتكز واستقر عند ٩٩٪. خلال الفترة وهذا يرجع إلى اتجاه الصين نحو تحويل الشركات التابعة للدولة إلى شركات خاصة أو مشتركة مما أدى إلى الاستغناء عن عمالة، إلا أن نسبة البطالة ظل مسيطر

عليها عند نسبة أقل من ٤٪. وهذا يعد نجاحا محققا بصورة غير مسبوقة فى بلد تجاوز المليار نسمة ونيف، وإن كانت أعداد البطالة عن عام ١٩٩٧ قد ارتفعت وبلغت ٩,٨٠ مليون عامل بالإضافة إلى وجود ٤ مليون عامل مسرح هذا العام فى الوقت الذى توفر الصين سنويا ٨ مليون فرصة عمل فى ظل دخول ٢٠ مليون عامل سنوياً إلى قوة العمل..

جدول رقم (١١ – ٥)

تطور قوة العمل وقوة العمل الفعلية فى الصين ونسبتها

خلال الفترة من ١٩٩٨ – ٢٠٠٥ (بالمليون عامل)

السنة	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	المتوسط
قوة العمل	٧٢٠.٨٧	٧٢٧.٩١	٧٣٩.٩٢	٧٤٤.٢٣	٧٥٣.٦٠	٧٦٠.٧٥	٧٦٨.٢٣	٧٧٥.٤٨	٧٤٨.٨٧
قوة العمل الفعلية	٧٠٦.٣٧	٧١٣.٩٤	٧٢٠.٨٥	٧٣٠.٢٥	٧٣٧.٤٠	٧٤٤.٣٢	٧٥٢	٧٥٩.٣٠	٧٣٣.٥
نسبة قوة العمل الفعلية إلى قوة العمل	٪٩٧.٧	٪٩٨	٪٩٧.٤	٪٩٨.١	٪٩٧.٨	٪٩٧.٨	٪٩٧.٨	٪٩٧.٩	٪٩٧.٨

المصدر: نفس المصدر فى الجدول السابق

وبتحليل الجدول رقم (١١ - ٥) يتضح لنا أن قوة العمل عام ١٩٩٨ بلغت ٧٢٠,٨٧ مليون عامل فى ظل قوة عمل فعلية قدرها ٧٠٦,٣٧ مليون عامل فى ظل نسبة قدرها ٩٧,٧٪. لقوة العمل الفعلية إلى قوة العمل فى ظل بطالة بلغت ١٤,٥٠ مليون عامل، بالإضافة إلى دخول ٨,٧٧ مليون عامل مسرح من الوظائف التى كانت تعمل فى المؤسسات المملوكة للدولة لكنهم يعملون على ضمان إعادة توظيف العمال المسرحين لمدة أقصاها ٣ سنوات.

وارتفعت قوة العمل عام ١٩٩٩ إلى ٧٢٧,٩١ مليون عامل فى ظل عمالة فعلية بلغت ٧١٣,٩٤ مليون عامل فى ظل نسبة عمل فعلية إلى قوة العمل بلغت نسبتها ٩٨٪..

واستمرت الزيادة فى الارتفاع فى العمل حيث بلغت عام ٢٠٠٠ وبلغت ٧٣٩,٩٢ مليون عامل فى الوقت الذى زادت قوة العمل الفعلية بنسبة قدرها ٩٧,٤٪.، وفى عام ٢٠٠١ ارتفعت العمالة الفعلية إلى قوة العمل حيث بلغت ٧٣٠,٢٥ مليون عامل بنسبة ٩٨,١٪. إلى قوة العمل بارتفاع عن العام السابق بنسبة ٠,٠٧ ، فى ظل بطالة بلغت ١٣,٩٨ مليون عامل انخفضت عن العام السابق بـ ٥,٧٢ مليون وظيفة.

وفى عام ٢٠٠٢ أخذت العمالة الفعلية فى التزايد حيث بغلت ٧٣٧,٤٠ مليون عامل فى الوقت الذى بلغت أعداد البطالة ١٦,٢٠ مليون عامل وكانت النسبة بين قوة العمل والعمالة الفعلية عن هذا العام قدرها ٩٧,٨٪. ،وظلت نسبة العمالة الفعلية إلى قوة العمل فى عام ٢٠٠٣، ٢٠٠٤ هى نفس النسبة ٩٧,٨٪..

أما عام ٢٠٠٥ فقد بلغت قوة العمل ٧٧٥,٤٨ مليون عامل فى ظل عمالة فعلية قدرها ٧٥٩,٣٠ مليون عامل بنسبة قدرها ٩٧,٩٪. إلى قوة العمل الفعلية فى حين بلغت أعداد البطالة ١٦,١٨ مليون ألف عامل بفارق طفيف فى الانخفاض فى أعداد البطالة عن العام السابق ٥٠ ألف فرصة عمل.

وتجدر الإشارة إلى أعداد المسرحين قد بلغ فى الفترة من عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٣ ما يقرب من ٥٠,٦٣ مليون عامل مسرح نتيجة التحول نحو التخصصية والتوجه إلى آليات السوق والسماح للشركات التابعة للدولة باعلان افلاسها وتسريح العمالة بعد التحول إلى القطاع الخاص أو الدخول فى شراكة مع فروع الشركات الأجنبية المتواجدة فى الصين ولقد كانت أعداد البطالة المسرحة كالآتى:

جدول رقم (١٢ – ٥)

الأعداد الناتجة عن تسريح العمالة فى الشركات المملوكة للدولة (بالمليار دولار)

١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
٨.٧٧	٩.٣٧	٩.١١	٧.٤٢	٧.٧٠	٨.٢٦

المصدر: Source: IMF internaional Financial statsistical yearbook , 2004.

ولقد لجأت الحكومة الصينية إلى توسيع قدرة العمالة الصينية من خلال تطوير صناعة الخدمات بوصفها واحدة من أكبر سبل التوجه نحو توسيع فرص العمل وخلقها وتشجيع قطاع الخدمات التجميعية وخاصة فى مجالات التسويق والتداول التجارى والسياحة والخدمات المصرفية والمالية ، وإن كان يوجد ضغوط على العمالة فى الصين وخاصة فى المدن والمناطق الحضرية فى ظل تحول فائض العمالة من الريف إلى المدن، ويتمثل التداخل فى العمالة لمشكلة الوافدين الجدد من أجل إعادة توظيف العمال المسرحين الذين بلغو عام ٢٠٠٥ ما يقرب من ٩ مليون مسرح فى ظل وضع الحكومة المركزية مجموعة من السياسات لتشجيع واعادة التوظيف وخلق فرص عمل جديدة وتحسين خدمات إعادة التوظيف وتعزيز التدريب للعمال المسرحين.

ولقد لجأت الشركات متعدية الجنسية إلى تسريح أعداد من العمالة الموجودة فى الشركات المشتركة عندما تتعارض مصالح الشركة مع كم العمالة الهائل، وقد تزيد الشركات المتعدية الجنسية من فرص العمل بصفة عامة فى الوقت الذى تشكل مشكلة البطالة مشكلة بالغة السؤ عند

استخدام تكنولوجية كثيفة رأس المال فى دولة بها كم هائل من السكان كالصين، ولهذا فقد مثلت الشركات متعدية الجنسية قوة إيجابية على العمالة فى الصين كان من خلالها دفع خطى التقدم والتنمية، لا سيما أن الشركات تعد محرك أساسى للتنمية.

جدول رقم (١٣ — ٥)

معدلات البطالة عن الفترة من ١٩٩٠ — ٢٠٠٥ فى الصين

السنة	المعدل
١٩٩٠	٢.٦
١٩٩١	٢.٣
١٩٩٢	٢.٤
١٩٩٣	٢.٦
١٩٩٤	٢.٨
١٩٩٥	٢.٩
١٩٩٦	٣
١٩٩٧	٤
١٩٩٨	٣.٩
١٩٩٩	٣.٨
٢٠٠٠	٣.٧
٢٠٠١	٣.٦
٢٠٠٢	٤
٢٠٠٣	٤.٢
٢٠٠٤	٤.٧
٢٠٠٥	٤.٥

المصدر: TMF wordl Economic Out look september , 2004, p.6. - World bank world development Report , 2005.

تقريـر التنميـة فـى العـالم (الأنصـاف والتنميـة) البنـك الـدولى، مركـز الأهرام للترجمة والنشر لعام ٢٠٠٦.

ويود الباحـث الإشـارة إلى أن معدل البطالة كـان متوسـطه ٣,٤٪. خـلال الفترة من عـام ١٩٩٠ – ٢٠٠٥ وهـذا يؤكـد التشغيل شبه الكامل فـى الصـين وهـذا يعكـس عـدم وجـود ظـاهرة بطالـة كونهـا تـدور حـول مسـتوى يمكـن اعتباره بطالة احتكاكية أى تلك البطالة المترتبة على التعطل العادى فـى فترة الانتقال من عمل إلى عمل آخر أو التعطـل القصير لأجل البحـث عـن عمل آخـر فى ظل عشق المواطن الصينى للعمل.

ومن الأهمية بمكان فقد ساهمت الشركات متعدية الجنسية فـى خلق فـرص عمـل جديـدة داخـل الصـين قـد تتجـاوز نسـبتها ٢,٥٪. مـن حجـم العمالـة الفعلية فى الصين فى الوقت الـذى اعتمـدت هـذه الشـركات فـى غالبيتهـا علـى العمالـة المـاهرة، وإذا كـانـت الشـركـات قـد سـاهـمت فـى تشـغيل ٣,٢٪. عـام ٢٠٠٥ من حجم العمالة الفعلية فى الصين فإن هذه النسبة لا تمثل أهمية تذكـر إلا بقـدر ضـئيل مقابـل مـا يمثلـه هـذا الكـم مـن السـكان مـن قدرتـه علـى استهلاك منتجات هذه الشركات، وبقدر ما تشكله هـذه الشـركات مـن أثـر سلبى بالغ الخطـورة فـى المستقبل علـى البيئة الصـينية، وإن كـانت ايجابياتهـا فى الصين تعد فـى الوقت الـراهن هـى الأعلى غير أنهـا قد تكون سلبياتها أكبـر فى المستقبل.

ومن الأهمية بمكان فقد حافظت الصين منذ عـام ١٩٨٤ حتـى الآن علـى تحقيـق معـدلات بطالـة منخفضـة فـى ظـل دور الدولـة الفاعلـة كونـه الضـامن الرئيسى لتحقيق ما يقرب من التشغيل الكامل حيث أن متوسط معدل البطالـة لم يتجاوز ٤٪. من قوة العمل الصينية، ومـن المؤكـد أن دعـائم التنميـة المحققـة قـد تمخضـت عـن هـذا النجـاح، ولهـذا فطنـت الصـين إلى عـدم حشـو الأجهـزة

الحكومية بالبطالة المقنعة كما هو الحال فى باقى الدول النامية، فى الوقت الذى استوعب نسب البطالة فى دول اليورو عند معدل ٨,٤٪.[1]

ويمكن القول بأن الصين استوعبت الداخلين الجدد الذين يقدروا بـ ٢٠ مليون عامل كل عام والداخلين إلى سوق العمل بدون حاجة الدولة إلى الالتزام التقليدى بتعيين الخريجيين، وإن كانت المؤسسات التابعة للدولة قد استوعبت جانب كبير من قوة العمل الصينية، وفى ظل استمرار زخم النمو الاقتصادى السريع المرهون بحالة التشغيل الكامل وتقليص عدد العاطلين ومعدل البطالة، إلا أن معدلات النمو ستظل مرهونة بتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة قيم الصادرات ورفع مستوى التسويق الخارجى الذى من شأنه استيعاب الجانب الأكبر من الانتاج السلعى الصناعى، وكذا مرهون بتوسع السوق الداخلى (الاستهلاك المحلى) من خلال معالجة الاختلال الكبير فى توزيع الدخل بصورة يمكن أن تؤدى إلى زيادة الطلب المحلى وتعظيم الحوافز الداخلية للاستثمار المحلى.

وقد يفسر الاستثمار الأجنبى إلى حد كبير التغيرات التى حدثت فى مستوى العمالة وقد تدخل عناصر أخرى فى حدوث التغيرات فى هذا العنصر، ولهذا يود الباحث التأكيد على أنه يوجد أثر هام للشركات متعدية الجنسية على التنمية فى الصين دولة البحث والدراسة، وذلك فى ظل وجود علاقة (طردية) بين الاستثمار الأجنبى وارتفاع مستوى العمالة، وسوف يرتفع حجم العمالة وقد ينخفض مع زيادة الاستثمار عندما يعتمد هذا الاستثمار على احلال الآلات الحديثة والتكنولوجيا الحديثة محل العمال وقد ينخفض حجم ومستوى العمالة نتيجة هبوط منحنى التعليم والتعلم والتدريب، ولهذا فإنه يجب على الدولة فى الصين تطويع التقنيات الحديثة التى تدخلها الشركات الأجنبية

(1) IMF: World Economic Out Look Interim Assessment,(2004), p. 6.

وفقا لمقتضيات السوق الداخلى وليس الهرولة نحو منجزات التكنولوجيا ذات الطابع الاستهلاكى.

توزيع الدخل وحوافز النمو فى الاقتصاد الصينى:

أما من حيث توزيع الدخل وحوافز النمو فى الاقتصاد الصينى فإنه يوجد اختلال فى توزيع الدخل، لا سيما أن الصين تدخل ضمن الدول الاسوء من حيث توزيع الدخل بما يجعل الدول الرأسمالية الصناعة أكثر عدلاً من الصين فيما يتعلق بتوزيع الدخل، وتشير بيانات البنك الدولى إلى أن أفقر ١٠٪ من السكان فى الصين يحصلوا على ١,٨٪ من الدخل فى حين يحصل أغنى ١٠٪ من السكان على ٣٣,١٪ من الدخل، فى الوقت الذى يحصل أفقر ٢٠٪ على ٤,٧٪ من الدخل، ويحصل الخمس الثانى على ٩٪ من الدخل، ويحصل الخمس الثالث على ١٤,٢٪ ،والخمس الرابع على ٢٢,١٪ من الدخل بينما يحصل الخمس الخامس على أكثر من ٥٠٪ من الدخل فى حين ارتفع متوسط الدخل من ٧,٢٪ فى الفترة من ١٩٧٠ – ١٩٨٠ إلى ٩,٣٪ عن الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٩٤.

وعلى الرغم من الخلل الشديد فى الصين فى توزيع الدخل مثلها مثل العديد من الدول النامية التى حلقت الصين خارج أجوائها ، إلا أن نسب السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر قد انخفضت حيث وصلت إلى ٧,٩٪ بين سكان الريف عام ١٩٩٦ ، و ٤,٦٪ عام ١٩٩٨ بينما وصلت فى المدن والمناطق الحضرية إلى ٢٪ فى عامين ١٩٩٦ ، ١٩٩٨.

أما من حيث توزيع الدخل بين سكان المدن الصينية عام ١٩٩٧ فإن الفئة المنوالية الأكثر والتى تبلغ ٦٨٪ من عدد سكان الصين فى المدن أصبحت تحصل على ٣٥٠٠$ فى العام أى من ١٠٠٠٠ يوان إلى ٣٠٠٠٠ يوان بمتوسط ٣٥٠٠$ فى الوقت الذى وصل متوسط دخل الفرد فى المدن الاقتصادية عام ٢٠٠٠ بـ ٤٠٠٠ $، وتؤكد احصائيات البنك الدولى لعام ٢٠٠٥ ، أن الدخل فى

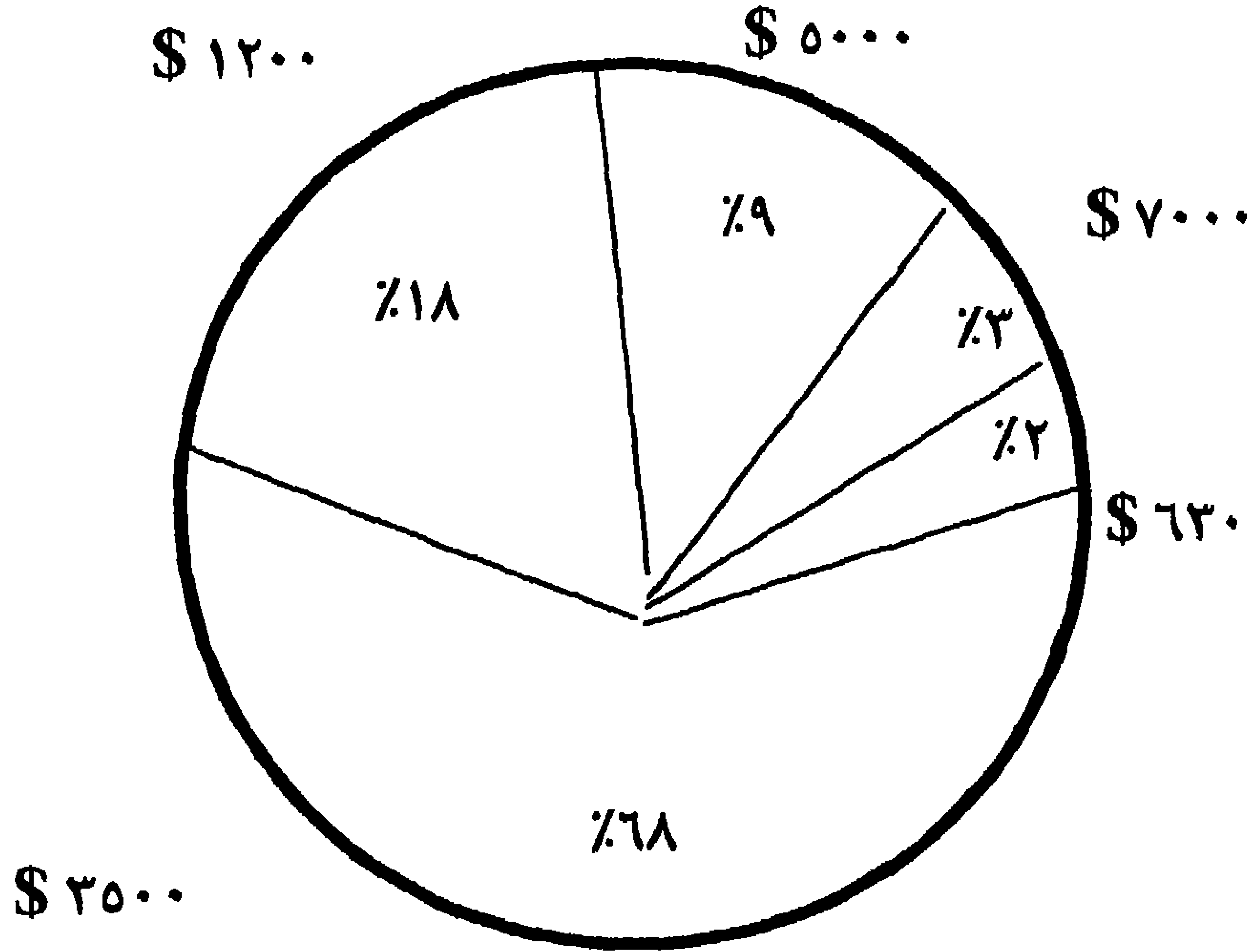
الصين ارتفع فى الريف والحضر من عام ١٩٩٠ – ٢٠٠٣، حيث أصبح نصيب الفرد من الدخل فى الحضر من ١٥١٠ يوان سنوياً إلى ٨٤٧٢ يوان عام ٢٠٠٣ بزيادة قدرها ٤٦٠./.، أما فى المناطق الريفية فزاد الدخل من ٦٨٦ يوان عام ١٩٩٠ إلى ٢٦٢٢ يوان عام ٢٠٠٣ بزيادة ٢٨٠./.

جدول رقم (١٤ – ٥)

توزيع الدخل بين سكان المدن فى الصين عام ٢٠٠٥

مستوى الدخل بالألف يوان	بالدولار	نسبة الاسر إلى الناتج القومى./.
أقل من ٥ آلاف يـــوان	٦٣٠ $	./.٢
من ٥ – ١٠ آلاف يـوان	١٢٠٠ $	./.١٨
من ١٠ – ٣٠ آلاف يـوان	٣٥٠٠ $	./.٦٨
من ٣٠ – ٥٠ آلاف يـوان	٥٠٠٠ $	./.٩
أكثر من ٥٠ ألف يـوان	٧٠٠٠ $	./.٣

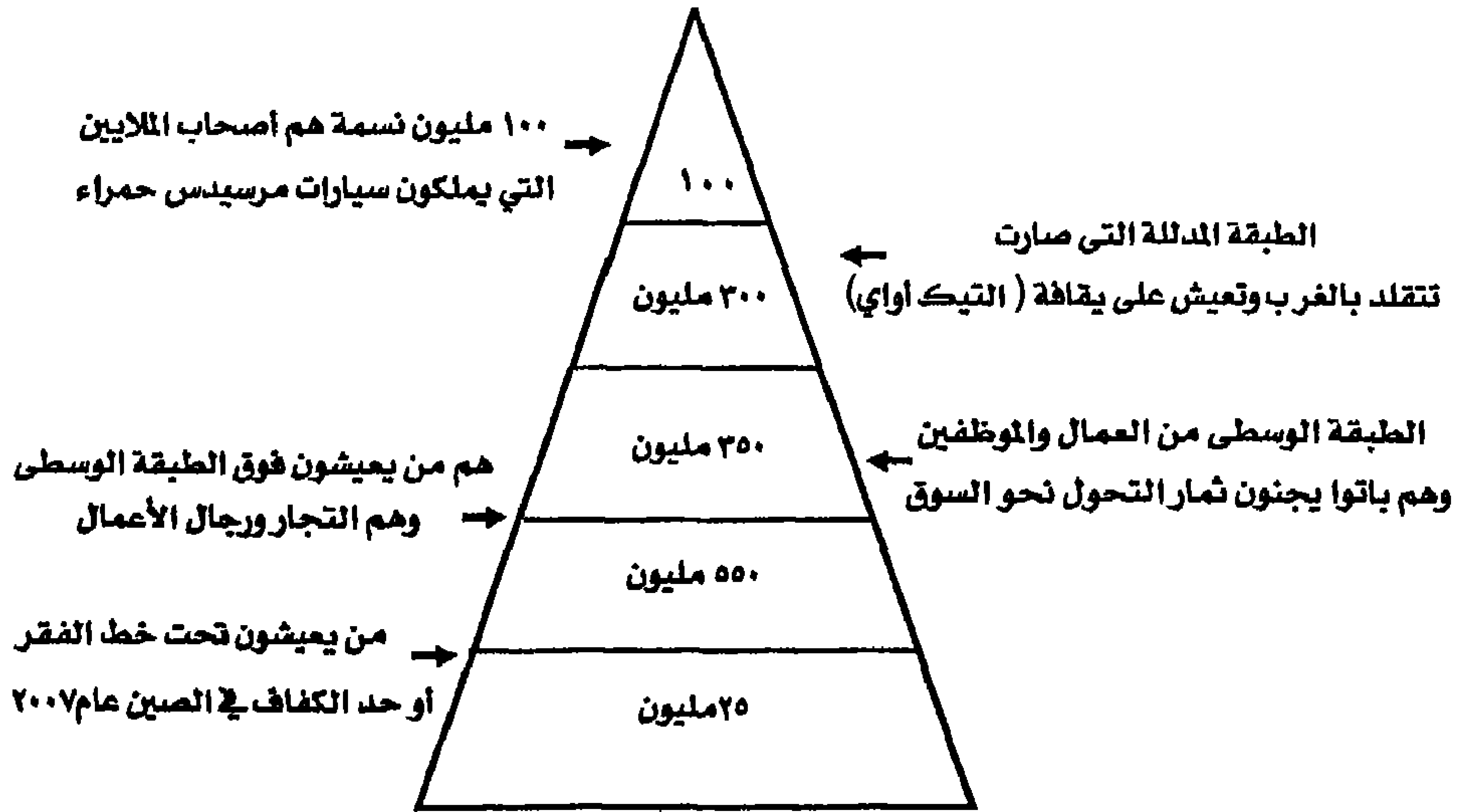
شكل رقم (١- ٥) توزيع الدخل بين سكان المدن فى الصين عام ٢٠٠٥



ولقد عاشت الصين فى الماضى فى ظل المجتمع الزراعى منذ آلاف السنين والذى قام على المساواة، إلا أن الصين فى عصر الانفتاح على العالم الخارجى والتوجه نحو السوق وانتهاج البراجماتية النفعية سبيلاً لها وصل التفاوت فى الدخول إلى قمته.

شكل رقم (٢ - ٥)

هرم توزيع الطبقات داخل الصين فى ظل تفاوت الدخول عام ٢٠٠٧



يبلغ عدد سكان الصين عام ٢٠٠٥ نحو ١,٣٠٠ مليار نسمة وهذا يمثل ٢١٪ من عدد سكان العالم، إلا أن السوق لا يقاس بعدد السكان أو باتساع الإقليم الجغرافى الذى يبلغ فى الصين ٩,٦ مليون كم٢ وإنما يقاس بالقوة الشرائية فى الدولة التى تصل نسبتها ٢٥٪ من حجم الطلب العالمى.

ولقد ارتفع مستوى الاستهلاك فى الصين من ٢٣٦ يوان عام ١٩٨٠ إلى ٤٠٥٨ يوان عام ٢٠٠٣ بزيادة نسبتها ١٦١٩٪ ،والتنمية فى الصين لن تتطور ما لم يتم توسيع حجم الطلب الداخلى، ولن يحدث ذلك إلا من خلال كبح جماح الادخار المحلى الذى ترجع جذور التحريض عليه إلى تقاليد تاريخية كونفوشيوسية كانت تحث الشعب على عدم الاسراف أو زيادة الاستهلاك والتبذير، فى حين يدخر الصينيون ٤٠٪ من دخولهم وهذا يعد ضعف ما يدخره اليابانيون.

ولقد لجأت الدولة إلى تخفيض نسبة الفائدة على الادخار من ٧٪ إلى ٢٪ عام ٢٠٠٠ مع فرض ضرائب على أرباح الادخار والمدخرات، والصين تدرك

أن النمو الاقتصادى والتنمية لن تدوم إلا من خلال العودة إلى الاعتماد على السوق الداخلى (الاستهلاك المحلى) وحماية النفس بالنفس، إذا ما ارادت دفع مقومات التنمية إلى الأمام، أما إذا حاولت دفع النمو عبر زيادة الصادرات فإنها حتما سوف تسقط فى الفخ الذى وقعت به اليابان.

ولقد انتعش الاستهلاك داخل الصين على أثر تشغيل الشركات متعدية الجنسية عمالة تقدر عام ٢٠٠٠ بـ ٢٠ مليون عامل فى ظل انسيابية سوق البضائع وصرف العملة من الصين وإليها، هذا ولقد ارتفع معدل الاستهلاك عام ٢٠٠١ إلى ١٠،١٪ بعد أن كان ٧٪ خلال فترة الثمانينيات، فى ظل ارتفاع متوسط الدخل إلى ما يقرب من ١٠٠٠$ وهذا ما يصنف الصين من حيث الدخل أو متوسطه ضمن الدول أو البلدان النامية.

وعند حساب الناتج القومى الصينى بالدولار أو حساب قوة اليوان الشرائية بالنسبة للدولار، يقل الأداء أو الناتج القوى الصينى كثيراً، حيث أن الفرد داخل الصين يستطيع شراء سلع وخدمات بـ ٨،٢٩ يوان سعر الصرف لليوان أمام الدولار، فإنه يستطيع الحصول على كم أكثر بكثير مما يستطيع أن يحصل عليه فى الولايات المتحدة الأمريكية بدولار واحد، فى حين أن عدد السكان فى الصين فى مقتبل العمر مما يؤدى إلى زيادة الاستهلاك والانفاق وهذا هو هدف الشركات الأجنبية من الاستثمار فى السوق الصينى، ومن ثم فإن الاقتصاد الصينى يعد ثانى أكبر الاقتصاديات العالمية من حيث القوة الشرائية.

معدلات التضخم فى الصين:

حافظت الصين على معدلات تضم منخفضة فى منتصف الثمانينيات من القرن العشرين فى ظل التزام الدولة بتحديد وضبط الأسعار من خلال سياسة الاسعار الالزامية، ولقد بلغ معدل التضخم عام ١٩٧٩، ٢٪، ولكن مع افتتاح المدن الاقتصادية الخاصة عام ١٩٨٤ و ١٩٨٥ وصل معدل النمو إلى ١١،٩٪.

ونخطى عام ١٩٨٨ معدل ٢٠٫٧٪. مما أثر سلبيا على إعادة توزيع الدخل فى الصين لصالح الفئات العليا على حساب أصحاب الدخول الدنيا والثابتة وشبه الثابتة من العمال والموظفين الذين يشكلون فى تلك الفترة النسبة الأكبر فى الصين، وتزامن هذا مع التوترات السياسية التى بلغت ذروتها بأحداث ميدان السلام السماوى عام ١٩٨٩، كون هذه الأحداث كان من ضمن خلفيتها تزايد سوء الاختلال السريع فى توزيع الدخل.

ولقد تراجع معدل التضخم عام ١٩٩٣ إلى ١١٫٥٪. ثم سرعان ما انخفض إلى ٢٫٨٪. عام ١٩٩٧، ١٫٢٪. عام ٢٠٠٢ ووصوله عام ٢٠٠٤ إلى ٤٪.، وعام ٢٠٠٥ بلغ ٢٫٨٪.، ويود الباحث التأكيد على أن التضخم فى الصين لم يكن بفعل نقص السلع أو المواد الأساسية وإنما يرجع فى المقام الأول إلى الاصلاحات الاقتصادية والتغيرات الهيكلية، وكذا سياسة تحرير أسعار السلع بعد الغاء البطاقة التموينية عام ١٩٨٤ والاسترشاد بأسعار السوق فى بداية التسعينيات.

جدول رقم (١٥ – ٥)

تطور معدل التضخم فى الصين فى الفترة من ١٩٨٤ - ١٩٩٣

السنة	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	المتوسط
معدل التضخم	١٠٫٨٪	١١٫٩٪	٧٪	٨٫٨٪	٢٠٫٨٪	١٦٫٣٪	١٨٫٨٪	٢٠٫٧٪	١٦٫٣٪	١١٫٥٪	١٤٫٣٪

جدول رقم (١٦ – ٥)

تطور معدل التضخم فى الصين فى الفترة من ١٩٩٤ – ٢٠٠٥

السنة	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	المتوسط
معدل التضخم	١١٫٥٪	١٠٫٤٪	٨٫٣٪	٢٫٨٪	١٫٤٪	١٫٣٪	١٫٤٪	١٫٣٪	١٫٢٪	٣٪	٤٪	٢٫٨٪	٤٪

ويود الباحث التأكيد على أن معدل التضخم قد انخفضت ولقد تمحورت معدلات التضخم فى الثمانينيات فى الصين عند ١٥,٧ ٪. لكنها انخفضت فى التسعينيات إلى ٨,٦ ٪. وشهدت معدلات التضخم الانخفاض فى سنوات الألفية الثالثة حيث تمحورت عند متوسط ٢,٥ ٪. وهذا يعد انجاز تنموى غير مسبوق ولهذا حقق ميزان المدفوعات قيم موجبة فى ظل وجود فائض مما أدى إلى إحداث حراك اقتصادى فاعل فى الصين.

الحساب الجارى فى الصين:

أما من حيث الحساب الجارى فى الصين فإننا نجد أن الصين قد انتقلت من مرحلة العجز فى الحساب الجارى منذ بداية الثمانينيات إلى الفائض فى منتصف التسعينيات، ولقد بلغ متوسط نسبة العجز فى الحساب الجارى فى الثمانينيات إلى ٣ ٪، فى حين انخفض العجز فى التسعينيات إلى ٢ ٪، وفى بداية السنوات الأولى من الألفية انخفض إلى ١,٢ ٪..

الانفاق على التعليم والبحث العلمى:

أمّا من حيث الانفاق على التعليم كعنصر هام من أهم عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الصين فإنه كان على النحو التالى:

جدول رقم (١٧ – ٥)

تطور الانفاق على التعليم ونسبته إلى الناتج القومى الفترة من ١٩٩٥– ٢٠٠٥

السنة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الناتج القومى	٧٤٤	٨٦٩.٧	٩٣٢.٥	٩٢٨.٩	٩٨٠.٢	١٠٦٤.٥	١١٣١	١٢٠٩.٥	١٤١٧	١٤٥٤.٩	١٥٤٢٨
قيمة الإنفاق على التعلم مليار $	١٧.١	٢٠	٢١.٤	٢٦	٢٣.٥	٢٦.٥	٢٦	٢٧.٨	٣٤	٣٦.٤	٤٣.٢
نسبة الانفاق على التعليم الى الناتج القومى ٪	٢.٣	٢.٣	٢.٣	٢.٨	٢.٤	٢.٥	٢.٣	٢.٣	٢.٤	٢.٥	٢.٨

المصدر: - تقرير البنك الدولى عام ٢٠٠٦، ٢٠٠٧.

- تقرير التنمية فى العالم لسنوات مختلفة.

ويؤكد الجدول الخاص بالإنفاق على التعليم والبحث العلمى فى الصين بأنه بلغ متوسطه ٢,٤٪. من الناتج القومى، ومن الأهمية بمكان فإن أية تنمية اقتصادية واجتماعية فى آية دولة تتطلب انفاق كبير على البحث العلمى والتعليم لما له فضل لا ينكر وإيجابيات لا تجحد ولقد ساهمت الشركات الأجنبية فى بناء مراكز بحوث فى الصين ساهمت فى تطور الصناعة.

ميزان المدفوعات فى الصين:

أما من حيث ميزان المدفوعات فى الصين فإن الشركات متعدية الجنسية قد أثرت فى ميزان المدفوعات من خلال السعر التحويلى الذى يختلف عن السعر السائد فى السوق العالمى لتعظيم أرباحها الكلية وغالباً ما تلجأ الشركات إلى تسعير صادراتها إلى الدول المضيفة بسعر أقل من السعر المألوف إذا كانت أسعار الضرائب على الأرباح فى الدولة الأم عالية، وبعد ذلك يتم ارجاعها إلى الشركة الأم فى صورة عوائد وتصدر الفروع إلى الدولة الأم منتجاتها بأسعار عالية إذا كانت الضرائب مرتفعة فى الدولة المضيفة وحتى تتفادى الضريبة فى الدولة الأم.

وإذا أرادت الشركة تحويل أرباحها من الدولة المضيفة من الفروع إلى الدولة الأم فى ظل قيود الدولة المضيفة على إعادة الأرباح فى ظل فرض الضرائب عليها فإن الشركة الأم تقوم بتسعير صادرات شركاتها التابعة إلى الدولة الأم بأسعار أدنى من حقيقتها أو تسعير الشركة الأم إلى التابعة بسعر أعلى من المألوف حتى تتجاوز قيود الاشراف والرقابة.

وباستعراض مؤشرات التنمية فى الاقتصاد الصينى تم استنتاج المؤشرات الآتية:-

١- بتحليل مؤشرات التغير والتسارع فى الاقتصاد الصينى وجد أن الصادرات مثلت أعلى نسبة تسارع فى التغير بالبنية الاقتصادية تليها الواردات ثم الاستثمار الأجنبى المباشر.

٢- ارتفاع معدل النمو الاقتصادى الصينى إلى أعلى معدل نمو فى العالم عام ١٩٩٣ بنسبة ١٣,٤٪. فى حين بلغ معدل النمو فى العقدين الآخرين إلى ٩,٥٪. وهذا يعد الأعلى عالمياً فى دولة لا تزال تدّعى بأنها دولة من دول العالم الثالث على الرغم من امتلاك مقومات القوى.

٣- تخطى الناتج القومى الصينى حاجز التريليون$ عام ٢٠٠٠ وهذا يضع الصين فى الترتيب السادس عالمياً.

٤- ارتفاع دخل المواطن الصينى إلى ١٢٠٠$ سنوياً.

وبقياس درجة تنافسية الاقتصاد الصينى وفقاً لكافة تقارير الاستثمار الدولى الصادر من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD لأعوام ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥ فإن الصين تتبؤ المركز الرابع عالمياً إذا ما تم استبعاد الدخل الفردى، وتأتى فى المرتبة السادسة قبل ايطاليا من حيث التطور الاقتصادى، فى حين تأتى فى المرتبة السابعة وفقاً لدرجة التغير الاجتماعى حيث أن الصين قللت معدل البطالة إلى أقل من ٥./. وخفض معدل التضخم إلى أقل من ٤./.، فى ظل زيادة الأهمية النسبية للصادرات الصينية من السلع المصنعة إلى نسبة ٧٩./.، وارتفاع معدل النمو الاقتصادى إلى متوسط ٩,٥./. فى الفترة من ١٩٩٠ – ٢٠٠٥، وهذا يؤكد على أن للاستثمار الأجنبى المقدم من الشركات متعدية الجنسية وفر للصين مقومات وإيجابيات أسهمت بصورة حقيقية فى تحقيق التنمية.

جدول رقم (١٨ – ٥)
المكانة العالمية للصين طبقاً للمتغير الاقتصادى(١).

عدد السكان	المساحة	الناتج القومى	معدل الدخل الفردى	حجم الاقتصادى القوة الشرائية	معدل النمو الاقتصادى	حجم الاستثمارات العالمية	نصيب التجارة إلى الناتج القومى	نصيبها فى التجارة العالمية
١	٢	٨	١٩	٣	١	٢	١	١١

(١) د. وليد سليم عبد الحى: المكانة المستقبلية للصين فى النظام الدولى ١٩٧٨–٢٠١٠، مرجع سابق ص ٢٢٠

بعد إدخال البيانات والاحصائيات الخاصة بمساهمة الشركات متعدية الجنسية العاملة فى الصين كانت هناك تحليلات متمخضة عن هذه المساهمة وهى:

١- زادت نسبة مساهمة استثمارات الشركات فى الناتج القومى الصينى من ٢,٩ ٪ عام ١٩٩٠ إلى ٢١,٩ ٪ عام ١٩٩٢ وهذا يعد الاعلى من حيث المساهمة فى فترة التسعينات وعلى خلفية ذلك ارتفع معدل النمو الاقتصادى إلى ١٣,٤ عام ١٩٩٣ وهذا يعد المعدل الاعلى فى كافة الدول المتقدمة والنامية فى دولة لا تزال تنتسب إلى الدول النامية.

٢- انخفاض نسبة مساهمة الاستثمار الاجنبى المقدم من الشركات إلى ١٦٪ عام ١٩٩٧ على اثر الازمة المالية الاسيوية التى عصفت باقتصاديات دول الازمة [الاسيان والنمور الآسيوية] لا سيما أن هذه الدول هى التى ساهمت بالنصيب الاكبر من الاستثمار القادم فى أوائل الثمانينيات وخاصة من الشركات الخاصة بصينيين المهجر فى هونج كونج وتايوان وسنغافورة وماليزيا واندونيسيا وكوريا الجنوبية

٣- زادت الاستثمارات الخاصة بالشركات لتمثل ٢١ ٪ عام ٢٠٠٠ على اثر هروب الاستثمارات من دول الازمة تخوفا من عدوى الازمة، فى حين لم تتأثر استثمارات الشركات بأحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ فى الوقت الذى زادت قيمة التجارة الالكترونية على حساب التجارة التقليدية بعد انتشار مرض السارس الذى ضرب دول جنوب شرق اسيا عام ٢٠٠٢.

٤- بلغت نسبة مساهمة الشركات فى الاستثمار الى الناتج القومى الصينى عام ٢٠٠٥، ٣٣,٢ لتمثل بذلك ٨٣,٩ ٪ من جملة الاستثمارات المباشرة داخل الصين فى حين تمحور معدل النمو الاقتصادى عند نسبة متوسط

٩٪ خلال عقدين وهذا المعدل يعد الاعلى اذا ما تم تنظيره بمعدلات النمو فى الدول المتقدمة.

٥- زادت الاستثمارات الخاصة بالشركات متعدية الجنسية عام ١٩٩٠ من ١٢,٤ مليار$ غير أنها ارتفعت عام ٢٠٠٥ إلى ٥١٣ مليار$ بنسبة تغير ٤٠٣٧ ٪ وبزيادة قدرها ٤١,٣ مرة عما كان فى عام ١٩٩٠ وهذا ما جعل الاقتصاد الصينى يحلق فى سماء العالمية الاقتصادية.

٦- مثلت الصادرات الخاصة بالشركات عام ١٩٩٠ نسبة ٧٢ ٪ من قيمة الاستثمارات المقدمة من الشركات غير أن هذه النسبة انخفضت عام ٢٠٠٥ إلى ٦٨ ٪ وهذا يؤكد أن الشركات اصبحت معنية بنسبة من منتجاتها إلى السوق المحلى على خلفية اضطلاع المستهلك الصينى بالتقليد والتأثر بنمط الاستهلاك فى الدول الغربية وبروز دور الطفيلية ودخول البراجماتية التى ترعرعت فى احضان دخول الرأسمالية لدحر كل ما هو اشتراكى او اخلاقى.

٧- ارتفعت نسبة مساهمة الشركات فى الصادرات إلى الناتج القومى من ٢,١ ٪ عام ١٩٩٠ إلى ٨,٩ ٪ عام ١٩٩٧ الى ٢٢,٨ ٪ عام ٢٠٠٥، فى الوقت الذى بلغت نسبة مساهمة الشركات فى الصادرات الصينية من ١٤,٤ ٪ عام ١٩٩٠ الى ٥٩,٢ ٪ عام ٢٠٠٥

٨- بتحليل مدى مساهمة الشركات فى الواردات نجد ان الشركات ساهمت بـ ٢,٥ ٪ إلى الناتج القومى عام ١٩٩٠ وارتفعت نسبة الواردات الخاصة بالشركات إلى ٨,٤ ٠/٠الى الناتج القومى عام ١٩٩٧ بينما كانت نسبة مساهمة الشركات إلى الناتج القومى عام ٢٠٠٥، ١٧,٦ ٪ بنسبة مساهمة فى اجمالى الواردات بلغت ٥٧,٧ ٪ مع العلم بأن اغلب الواردات كانت سلع رأسمالية وسيطة من أجل الانتاج وليس الاستهلاك.

٩- كانت أعلى نسبة تسارع فى الاجماليات للاستثمار والصادرات والواردات الصينية هو اجمالى الصادرات ثم اجمالى الاستثمار ثم اجمالى الواردات فى حين كانت اعلى نسبة تسارع فى مساهمة الشركات فى نسبة الاستثمار إلى الناتج القومى ٣٣,٢ ٪ عام ٢٠٠٥ ثم الصادرات التى مثلت ٢٢,٨ ٪ ثم الواردات ١٧,٦ ٪ فى الوقت الذى بلغت نسبة استثمارات الشركات إلى اجمالى الاستثمار الاجنبى المباشر فى الصين ٨٣,٩ ٠/٠.

١٠- ساهمت الشركات متعدية الجنسية فى حجم العمالة بنسبة ١ ٪ عام ١٩٩٠ اى ساهمت بـ ٦,٩ مليون وظيفة فعلية من اجمالى العمالة الفعلية التى بلغت ٦٤٧,٥ مليون وظيفة فى الوقت الذى ارتفعت نسبة المساهمة إلى ١٢,٨ مليون وظيفة عام ١٩٩٥ بنسبة مساهمة فعلية بلغت ١,٩ ٪ وارتفعت نسبة المساهمة الى ٢,٧ ٪ عام ٢٠٠٠ بما يقدر بـ ٢٠ مليون وظيفة من العمالة الفعلية المقدرة بـ ٧٢٠,٩ مليون وظيفة، الا انها ارتفعت الى ٢٤,١ ملون عام ٢٠٠٥ مثلت ٣,٢ ٪ من اجمالى العمالة الفعلية فى الصين وان كانت هذه النسبة لا تذكر إلا انها تعد الافضل عالميا لا سيما ان الصين استحوذت على ٣٩ ٪ من حجم العمالة المساهمة بها الشركات عالميا عام ٢٠٠٥ والتى قدرت ٦٢,٠٩ مليون وظيفة على مستوى العالم وهذا امر ايجابيا على التنمية الاقتصادية فى الصين من حيث النظرية الاقتصادية.

توصيف وتقدير وتقييم النموذج المستخدم

تعد هذه الخطوة من اهم خطوات الاقتصاد القياسى والتطبيقى ومن ثم يجب على الباحث اختيار افضل وانسب الاشكال الرياضية تعبيرا عن النموذج من خلال الاعتماد على ما يتوفر من معلومات فى اطار النظرية الاقتصادية، ومن الاهمية بمكان يجب اختبار افضل الصيغ للتعبير عن هذه الظاهرة محل

الدراســة، ولهـذا يتطلـب مـن الباحـث اولا تحديـد المتغيرات المسـتقلة المفسـرة والمتغير التابع فى كل نموذج.

وفى حالتنا فإنه تم التعبير عن المتغيرات المستقلة بالرموز الآتية:

١- اجمالى الاستثمار الاجنبى المباشر (ginv)

٢- استثمار الشركات متعدية الجنسية (p-inv)

٣- اجمالى الصادرات الصينية (EXP)

٤- صادرات الشركات متعدية الجنسية (P-exp)

٥- اجمالى الواردات الصينية (imp)

٦- واردات الشركات متعدية الجنسية (p-imp)

ثم المتغير التابع وهو الناتج المحلى الاجمالى (gnp)

وتعد عملية وتقدير وتقييم النموذج المستخدم لتحليل العلاقة بين كل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من خلال ما يتوفر من معلومات من اهم الادوات للوقـوف علـى الظـاهـرة محـل الدراسـة والوصـول الى تحديـد العلاقـة وتفسـيرهـا بواسطة البيانات المستخدمة فى الدراسة والخاصة بالجدول رقم ١ ، ٢ بالملاحق.

وفـى ضـوء البيانـات المتـوفرة أمكـن تحليـل العلاقـة بـين مـا تقدمـه الشـركـات مـن اسـتثمارات وصـادرات ومـا قـد تجلبـه مـن واردات علـى النـاتج القـومـى، لاسـيما ان القيـاس التطبيقـى يعـد مـن أهـم خطـوات تقـدير النمـوذج والذى قد يعطى نتائج غير مضللة، ذلك من خلال الوقوف علـى صيغة تعبر عـن الظـاهـرة محـل الدراسـة والتوفيق فـى إختبـار النسـب والنتـائج مـن خـلال اختبـار انسب الاشكال الرياضية التى تعبر عن النموذج.

ويمكن تقييم النموذج من خلال ثلاثة معايير رئيسية هى:

١- المعايير الاقتصادية: والتى تتوقف على النظرية الاقتصادية والتى يمكن من خلالها توضيح الهدف ومدى اتفاق النتائج فى هذه النظرية، بالاضافة على ان هذا المعيار غالبا ما يتعلق بإشارة معاملات الانحدار وقيم المعاملات واتجاه العلاقة وما تقرره النظرية الاقتصادية، لا سيما ان زيادة الاستثمار الأجنبى المباشر واستثمار الشركات من شأنهما زيادة الناتج القومى وتفصيل الطاقات الانتاجية القائمة وعندما تكون الاشارة موجبة فإن النموذج يجتاز الاخطاء الخاصة بالتقدير.

٢- المعايير الإحصائية: والتى تهدف إلى تحديد مدى امكانية الاعتماد على بعض المعايير الإحصائية الهامة الخاصة باختبارات المعنوية لكل معامل تم تقديره على حده، بالإضافة إلى اختبار معنوية العلاقة ككل من خلال قيمة التباين (F) بالإضافة إلى قوة تفسير العلاقة من خلال قيمة معامل التحديد (R2) ومعامل التحديد المعدل (R-2) وثوابت المعادلة عند مستوى معنوية ٥ ٠/٠ ، والعمل على تفسير المتغيرات التى حدثت فى المتغير التابع فى صورة مقبولة، وهذا يعد دليل على قرينة مدى أهمية هذا المتغير وخاصة فى ظل علاقة معنوية تؤكد عليها إرتفاع قيمة (F) المحسوبة وثوابت المعادلة عند مستوى معنوية ٥ ٠/٠.

٣- المعايير الخاصة بالاقتصاد القياسى: والتى يمكن من خلالها التأكيد والتأكد من تحقيق كافة الفروض للطرق المستخدمة فى التقدير، ومن ثم فإن اختبار (D. W)، والذى يمكن من خلاله كشف اهم المشكلات التى تحدث اثناء عملية التقدير من خلال وجود ارتباط ذاتى أو تسلسلى للأخطاء بنسبة تقع بين الحدين الادنى والاعلى للقيمة الجدولية لاحصائية (D. W) عند مستوى ١ ٠/٠، وإذا ما وجد مشكلة فإنه يمكن إعادة التقدير من خلال استخدام طريقتى ككرون اركت او بريزونستون شرط ان تكون حالة تقدير أو اختبار النموذج الافضل

والتدقيق فى اختبار انسبها وفقا لما يتوفر من معلومات فى إطار النظرية الاقتصادية

تقدير النموذج المستخدم وفقا لمعادلة الانحدار البسيط

جدول رقم (١٩ - ٥) الانحدار البسيط للتقدير الأولى وإعادة التقدير المجمع

model	a	B	T	F	R^2	$\bar{R}^2$	D.W
gnv=a+Bx1	240.6 436.9	2.18 1.61	12.36 5.06	152.9 25.7	.957 .664	.916 .612	.762 1.51
P-Inv=a+bx1	413.4 497.4	2.40 1.93	11.33 5.70	128.5 32.85	.950 .714	.902 .670	.428 1.59
EXP=a+Bx1	428.6 916.3	2.05 1.20	12.42 4.34	154.42 18.85	.985 .611	.917 .546	.329 1.02
P-Exp=a+Bx1	542.4 535.3	3.16 2.80	12.78 7.37	163.51 59.85	.960 .821	.921 .794	.262 1.24
IMP=a+Bx1	400.0 474.4	2.65 2.13	10.88 5.62	118.53 31.62	.946 .708	.894 .663	.461 2.06
p-Imp=a+Bx1	466.1 507.7	4.35 3.72	13.45 6.97	181.03 48.6	.963 .789	.928 .756	.519 2.14

المصدر: نتائج تشغيل الحاسب الآلى برنامج (spss) الأولى وإعادة التقدير

وفى ضوء البيانات المتوفرة عن اجمالى الاستثمار الاجنبى المباشر وكذا استثمار الشركات متعدية الجنسية واجمالى الصادرات وصادرات الشركات واجمالى الوارادات واردات الشركات كمتغيرات مستقلة مفسرة واجمالى الناتج القومى الصينى كمتغير تابع خلال الفترة من ١٩٩٠ – ٢٠٠٥ وكما يتضح من الجدول رقم ١ ، ٢ بالملاحق وفيما يلى تقييم نتائج التقدير استنباطا إلى برنامج الحاسب الآلى (١)

ووفقا لكل من المعايير الاقتصادية والاحصائية والقياسية وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية LOS وفى ضوء البيانات المتوفرة من معلومات فإنه يمكن توصيف وتقدير وتقييم النموذج بالنسبة للعلاقة بين اجمالى

الاستثمار الاجنبى واجمالى الناتج القومى الصينى خلال الفترة استنادا الى برنامج الحاسب الالى ومن ثم يتضح الآتى:-

١- تقدير العلاقة بين اجمالى الاستثمار و اجمالى الناتج القومى الصينى:

أ- توصيف وتقدير النموذج وتقييم النتائج وفقا للمعايير الاقتصادية:

من المعروف ان المعايير الاقتصادية تتعلق باشارة معاملات الانحدار وقيم هذه المعاملات وفى حالتنا هذه لم تقرر النظرية الاقتصادية قيمة معينة لمعامل الانحدار، الا انه بالنسبة لإتجاه العلاقة فتقر النظرية الاقتصادية ان العلاقة بين اجمالى الاستثمار الاجنبى واجمالى الناتج القومى الصينى تعد علاقة (طردية) او ايجابية، ويتضح هذا من النتائج التى تؤكد توافق النتيجة مع ما تقرره النظرية ولما كانت العلاقة موجبة فإن النتائج تشير إلى ان التغير فى الاستثمار بمقدار وحدة واحدة يؤدى إلى الزيادة فى اجمالى الناتج القومى بـ ٢,١٩ وحدة، ومن ثم فإن زيادة الاستثمار الاجنبى من شأنه زيادة الناتج القومى والعكس صحيح، لاسيما أن دخول الاستثمار من شأنه تفعيل الطاقات الانتاجية.

ب- توصيف وتقدير وتقييم النموذج الخاص بأثر الاستثمار الاجنبى على اجمالى الناتج القومى الصينى وفقا للمعايير الاحصائية:

فى ضوء ما تم التوصل اليه من نتائج تتعلق بالعلاقة بين اجمالى الاستثمار الاجنبى المباشر واجمالى الناتج القومى يتضح الاتى:

- ثبتت معنوية كل من ثابت المعادلة ومعامل الانحدار عند مستوى معنوية ٥ ٪ حيث اشارت النتائج إلى وجود معنوية كبيرة لمعامل الانحدار مما يشير إلى معنوية العلاقة مع ملاحظة أن معامل التحديد (R2) ٠,٩٥٧ ومعامل التحديد لمعدل (R-2) ٠,٩١٦ وهذا يشير إلى انه تم تفسير الظاهرة بنسبة كبيرة وفشل فى تفسيرها بنسبة ٠,٠٨٤ نتيجة عوامل أخرى غير محسوب (عشوائية) وهذا يعنى أن المتغير المستقل يفسر العلاقة بنسبة

٠,٩٢ تقريبا من التغيرات التى حدثت فى المتغير التابع وهذا يؤكد وجود علاقة (طردية) أو ايجابية بين اجمالى الاستثمار الاجنبى المباشر واجمالى الناتج القومى، ومن ثم نجح المتغير المستقل فى تفسير الظاهرة بنسبة كبيرة وهذا ما يتوافق ونتائج تقدير النموذج مع ما تقضى به النظرية الاقتصادية فى الوقت الذى تشير نتائج تحليل التباين إلى معنوية العلاقة ككل حيث بلغت قيمة (F) ١٥٣ وهى معنوية جدا مع ملاحظة معنوية علاقة الانحدار.

جـ- تقدير تقييم النموذج وفقا للمعايير القياسية والتى تتعلق بالشروط الواجب توافرها فى طريقة التقدير المستخدمة فى القياس ولعلنا نجد مشكلة ارتباط ذاتى او تسلسلى بين الاخطاء وفقا لاختبار (D. W) دربن واطسون اذ تشير قيمة الاختبار ٠,٧٦ إلى وجود مشكلة اتباط ذاتى بين الاخطاء، ولذا قام الباحث باعادة التقدير للمعادلة لعلاج هذه المشكلة باستخدام طريقة ككرون اركت. الا ان معامل التحديد قد انخفض، ولهذا لجأ الباحث إلى اعادة التقدير باستخدام طريقة بريزونستون التى أشارت الى معنوية كل من ثوابت المعادلة حيث بلغت قيم (T) المحسوبة لثابت المعادلة ٣,٢٤ (معنوى) كما أن قيمة (T) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغت ٥,١ (معنوى جدا) كما ان قيمة (F) المحسوبة ٢٥,٧ (معنوى جدا) فى حين نجد ان قيمة معامل التحديد (R-2) ٠,٦٦٤ وقيمة معامل التحديد المعدل (R-2) ٠,٦١٢ وقيمة معامل (D.W) ١,٥٢، ومن ثم اتضحت معنوية النموذج مع إعادة التقدير.

٢- تقدير العلاقة بين استثمار الشركات و اجمالى الناتج القومى الصينى

أ- تقييم النموذج وفقا للمعايير الاقتصادية

من المعروف ان المعايير الاقتصادية تعلق بإشارة معاملات الانحدار وقيم هذه المعاملات وفى حالتنا لم تقرر النظرية الاقتصادية قيمة معينة لمعامل

الانحدار، الا ان اتجاه العلاقة بين استثمارات الشركات واجمالى الناتج القومى الصينى تعد (طردية) او ايجابية، لاسيما ان دخول الشركات باستثماراتها من شأنه ان يؤدى إلى تفعيل الطاقات الانتاجية القائمة والعكس صحيح.

ب- المعايير الاحصائية فى تقييم النموذج الخاص باستثمارات الشركات مع اجمالى الناتج القومى وفى ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج تتعلق بالعلاقة يتضح الآتى:

- ثبتت معنوية كلا من ثابت المعادلة ومعامل الانحدار حيث اشارت النتائج إلى وجود معنوية تقل عن ٥ ٪ مما تشير إلى معنوية العلاقة مع ملاحظة ان معامل التحديد (R2) ٠,٩٥ ومعامل التحديد المعدل (R-2) ٠,٩٠ ، وهذا يشير الى انه تم تفسير الظاهرة بنسبة كبيرة وفشل بنسبة ٠,١٠ فى تفسيرها نتيجة عوامل اخرى غير محسوبة (عشوائية) وهذا يؤكد على أن المتغير المستقل فسر ٠,٩٠ ومن التغيرات التى حدثت فى المتغير التابع، وهذا يؤكد على وجود علاقة (طردية) أو إيجابية، وهذا ما يتوافق ونتائج تقدير النموذج مع ما تقضى به النظرية الاقتصادية فى الوقت الذى تشير نتائج تحليل التباين إلى معنوية العلاقة ككل حيث بلغت قيمة (F) ١٢٨ وهى معنوية جدا مع معنوية علاقة الانحدار.

جـ- المعايير القياسية والتى تتعلق بالشروط الواجب توافرها فى طريقة التقدير المستخدمة فى القياس، ولعلنا نجد مشكلة ارتباط ذاتى أو تسلسلى بين الاخطاء وفقا لاختبار درين واطسون اذ تشير قيمة اختبار (D.W) ٠,٤٢ إلى وجود مشكلة ارتباط ذاتى ولذلك قام الباحث بإعادة التقدير للمعادلة لعلاج هذه المشكلة باستخدام طريقة ككرون اركت الا ان معامل التحديد قد انخفض وهذا ما تتطلب إعادة التقدير باستخدام طريقة بريزونستون التى اشارت إلى معنوية كل ثوابت المعادلة حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة لثابت المعادلة ٤,١٤ (معنوى) كما ان قيمة

(T) المحسوبة لعامل الانحدار بلغت ٥,٧٠ معنوى جدا ، كما أن قيمة (F) المحسوبة ٣٢,٥٨ (معنوى جدا) فى حين نجد ان قيمة معامل التحديد (R2) ٠,٧١ وقيمة معامل التحديد المعدل (R-2) ٠,٦٧ وقيمة معامل (D.W) ١,٦ ، ومن ثم اتضحت معنوية النموذج مع إعادة التقدير.

٣- تقدير العلاقة بين اجمالى الصادرات و اجمالى الناتج القومى:

أ- تقييم النموذج وفقا للمعايير الاقتصادية:

مما لا شك فيه ان المعايير الاقتصادية تتعلق بإشارة معاملات الانحدار وقيم هذه المعاملات وفى حالتنا هذه لم تقرر النظرية الاقتصادية قيمة معينة لمعامل الانحدار، الا ان العلاقة واتجاهها بين اجمالى الصادرات والناتج القومى تعد (طردية) او ايجابية لان الصادرات الاجمالية الصينية قد تغير هيكلها من تصدير الصادرات الخاصة بالسلع الاولية إلى الصادرات المصنعة وهذا ما أدى الى تراكم عملات اجنبية لدى الصين.

ب- المعايير الاحصائية فى تقييم النموذج اثبتت الآتى:

- ثبتت معنوية كل من ثابت المعادلة ومعامل الانحدار حيث اشارت النتائج إلى معنوية العلاقة فى حين أن معامل التحديد (R2) بلغ ٠,٩٦ ومعامل التحديد لمعدل (R-2) بلغ ٠,٩٢ تقريبا وهذا يشير إلى ان المتغير المستقل فيسر الظاهرة بنسبة كبيرة وفشل بنسبة ٠,٠٨ فى تفسيرها وذلك نتيجة لعوامل اخرى غير محسوبة (عشوائية) وهذا يؤكد على وجود علاقة (طردية) أو إيجابية، وهذا ما يتوافق ونتائج تقدير النموذج مع ما تقتضى به النظرية الاقتصادية فى الوقت الذى تشير نتائج تحليل التباين إلى معنوية العلاقة ككل حيث بلغت قيمة (F) ١٥٤ وهى معنوية جدا مع معنوية علاقة الانحدار.

جـ- المعايير القياسية والتى تتعلق بالشروط الواجب توافرها فى التقدير المستخدم فى القياس ولعلنا قد وجدنا مشكلة ارتباط ذاتى بين الاخطاء

وفقا لاختبار (D.W) اذ تشير قيمة الاختبار ٠,٣٣ تقريبا، وهذا ما يؤكد على وجود مشكلة مما يستدعى إعادة التقدير بطريقة ككرون اركت التى اتت بنتائج ايجابية لا سيما ان معامل التحديد قد ارتفع واشارت النتائج إلى معنوية العلاقة ومعنوية ثوابت المعادلة حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة لثابت المعادلة ٤,٨٥ (معنوى) وقيمة (T) المحسوبة لمعامل الانحدار قدرت بـ ٤,٣٤ (معنوى جدا) فى حين اصبحت (F) المحسوبة ١٨,٨٥ (معنوى جدا) ولعلنا نجد ان قيمة معامل التحديد (R2) بلغ ٠,٦١ ومعامل التحديد المعدل (R-2) ٠,٥٥ تقريبا وقيمة معامل (D.W) ١,٠٢ ومن ثم تتضح معنوية النموذج مع إعادة التقدير.

٤- تقدير العلاقة بين صادرات الشركات متعدية الجنسية و اجمالى الناتج القومى:

أ- تقدير وتقييم النموذج وفقا للمعايير الاقتصادية

اذا كانت المعايير الاقتصادية تتعلق بإشارة معاملات الانحدار وقيم هذه المعاملات وفى حالتنا فان النظرية الاقتصادية لم تقر بقيمة معينة لمعامل الانحدار، إلا ان اتجاه العلاقة تعد (طردية) أو ايجابية.

ب - المعايير الاحصائية فى تقييم النموذج اثبت الآتى:

- ثبتت معنوية العلاقة لكل من ثابت المعادلة ومعامل الانحدار حيث أشارت النتائج إلى أن قيمة معامل التحديد (R2) قد بلغ ٠,٩٦ ومعامل التحديد المعدل (R-2) ٠,٩٢ وتشير نتائج اختبار تحليل التباين إلى معنوية العلاقة ككل وهذا يشير إلى ان المتغير المستقل قد فسر الظاهرة بنسبة كبيرة وفشل بنسبة ٠,٠٨ نتيجة عوامل اخرى غير محسوبة (عشوائية) وهذا يؤكد وجود علاقة (طردية) ايجابية وهذا ما يتوافق ونتائج تقدير النموذج مع ما تقتضى به النظرية الاقتصادية حيث بلغت قيمة (F) ١٦٣ وهى معنوية جدا بالاضافة إلى معنوية علاقة الإنحدار

جـ- المعـايير القياسـيـة : التـى تتعلـق بالشـروط الواجـب توافرهـا فـى التقـديـر النموذج المستخدم فى القياس ولقد تبين للباحث وجود مشكلة ارتباط ذاتى بين الاخطاء وفقا لاختبار (D.W) اذا تشير قيمة الاختبار ٠,٢٦ وهـذا يؤكد وجود مشكلة ارتباط ذاتى او تسلسلى بين الاخطاء العشوائية، ولهذا استدعى الباحث إلى إعادة التقدير وفقا لاختبار ككرون اركت إلا أن معامل التحديد قد انخفض مما يتطلب اعادة التقدير وفقا لاختبار بريزونستون الذى أشار إلى معنوية كل ثوابت المعادلة حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة لثابت المعادلة ٥,٦٦ معنوى وقيمة (T) المحسوبة لمعامل الانحدار ٧,٧٣ (معنوى جدا) فى حين بلغت قيمة F المحسوبة ٥٩,٨٥ (معنوى جدا) بالاضافة إلى ان قيمة معامل التحديد (R2) قد أصبح ٠,٨٢ ومعامل التحديد المعدل (R-2) ٠,٧٩ وقيمة معامل (D.W) ١,٢٥ تقريبا. ومن ثم اتضحت معنوية النموذج عند إعادة التقدير.

٥- تقدير العلاقة بين اجمالى الواردات و اجمالى الناتج القومى:

أ- تقدير وتقييم النموذج وفقا للمعايير الاقتصادية:

اذا كان معروفا بأن المعايير الاقتصادية تتعلق باشارة معاملات الانحدار وقيم هذه المعاملات وفى حالتنا لم تقرر النظرية الاقتصادية قيمة معينة لمعامل الانحدار، الا ان اتجاه العلاقة بين اجمالى الواردات واجمالى الناتج القومى طردية وهذا لا يمكن قبوله إلا فى حالة كون هذه الواردات سلعا وسيطة أو استثمارية.

ب- المعايير الاحصائية: فى تقدير وتقييم النموذج وفى ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج تتعلق بالعلاقة يتضح الآتى:

- ثبتت معنوية العلاقة ثابت المعادلية ومعامل الانحدار حيث اشارت النتائج إلى معنوية العلاقة، لاسيما ان معامل التحديد (R2) ٠,٩٥ تقريبا ومعامل التحديد المعدل (R-2) ٠,٨٩ وتشير نتائج اختبار تحلل التباين إلى

معنوية العلاقة فى ظل تفسير المتغير المستقل للظاهرة بنسبة كبيرة فى حين نجده فشل بنسبة ٠,١١ نتيجة عوامل اخرى غير محسوبة (عشوائية) وهذا يؤكد وجود علاقة (طردية) أو إيجابية وهذا يتوافق ونتائج تقدير النموذج مع ما تقتضى او تقضى به النظرية الاقتصادية فى الوقت الذى تشير نتائج تحليل التباين إلى معنوية العلاقة ككل حيث بلغت قيمة (F) ١١٨ وهى معنوية جدا بالاضافة إلى معنوية علاقة الانحدار.

جـ- المعايير القياسية: والتى تتعلق بالشروط الواجب توافرها فى التقدير المستخدم فى القياس، ولعلنا نجد مشكلة ارتباط ذاتى او تسلسلى بين الاخطاء وفقا لاختبار (D.W) اذ تشير قيمة الاختبار ٠,٤٦ وهذا يؤكد وجود مشكلة من شأنها جعل النموذج يعانى مشكلة ارتباط ذاتى بين الاخطاء ومن ثم لجأ الباحث إلى اعادة التقدير بطريقة ككرون اركت الا ان معامل التحديد قد هبط، وهذا ما يتطلب من الباحث إعادة التقدير باستخدام طريقة بريزونستون الذى اشار إلى معنوية العلاقة ومعنوية كافة ثوابت المعادلة حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة لثابت المعادلة ٤,٠٠ معنوى وقيمة (T) المحسوبة لمعامل الانحدار ٥,٦ معنوى جدا فى حين أصبحت قيمة (F) المحسوبة ٣٢ تقريبا فى الوقت الذى بلغت قيمة معامل التحديد (R2) ٠,٧١ تقريبا ومعامل التحديد المعدل (R-2) ٠,٦٦ وقيمة معامل (D.W) ٢,٠٦ ومن ثم اتضحت معنوية النموذج عند اعادة التقدير.

٦- تقدير العلاقة بين واردات الشركات و اجمالى الناتج القومى:

أ- تقييم النموذج وفقا للمعايير الاقتصادية

من الاهمية بمكان فإن المعايير الاقتصادية تتعلق باشارة معامل الانحدار وقيم هذه المعاملات وفى حالتنا لم تقرر النظرية الاقتصادية قيمة معينة لمعامل الانحدار، الا أن اتجاه العلاقة بين واردات الشركات واجمالى

الناتج القومى تعد (طردية) وهذا لا يمكن قبوله الا اذا كانت هذه الواردات سلع وسيطة استثمارية من شأنها زيادة الانتاج.

ب- المعايير الاحصائية: فى تقييم النموذج وفى ضوء ما تم التوصل اليه من نتائج تعلق بالعلاقة يتضح الآتى:

- ثبتت معنوية كل من ثابت المعادلة ومعامل الانحدار حيث اشارت النتائج الى معنوية العلاقة فى حين كان معامل التحديد (R2) قد بلغ ٠,٩٦ ، ومعامل التحديد المعدل (R-2) ٠,٩٣ تقريبا وهذا يؤكد على ان المتغير المستقل قد فسر الظاهرة بنسبة كبيرة فى حين فشل فى تفسيرها بنسبة ٠,٠٧ ونتيجة عوامل اخرى غير محسوبة (عشوائية) وهذا يؤكد وجود علاقة (طردية) أو إيجابية وهذا ما يتوافق ونتائج تقدير النموذج مع ما تقضى به النظرية الاقتصادية فى الوقت الذى تشير نتائج تحليل التباين إلى معنوية العلاقة ككل حيث بلغت قيمة (F) ١٨١ وهى معنوية جدا ، بالإضافة إلى معنوية علاقة الانحدار.

جـ- المعايير القياسية:

اثبتت طرق التقدير المستخدم فى القياس ان هناك مشكلة ارتباط ذاتى او تسلسلى بين الاخطاء وفقا لاختبار (D.W) اذ تشير قيمة الاختبار ٠,٥٢ تقريبا ، وهذا يؤكد على ان هناك مشكلة ارتباط، ومن ثم يتطلب من الباحث إعادة التقدير بواسطة ككرون اركت، إلا ان معامل التحديد قد انخفض وهذا يتطلب اعادة التقدير وفقا لطريقة بريزونستون التى اشارت إلى معنوية كافة ثوابت المعادلة حيث أن قيمة (T) المحسوبة لثابت المعادلة ٥,٥ تقريبا ، وقيمة (T) المحسوبة لمعامل الانحدار ٦,٩٧ (معنوى جدا) وقيمة (F) المحسوبة ٤٨,٦ (معنوى جدا) وتقدر قيمة معامل التحديد (R2) ٠,٧٩ تقريبا ومعامل التحديد المعدل (R-2) ٠,٧٦ وقيمة (D.W) ٢,١٤ ومن ثم فقد اتضحت معنوية النموذج عند اعادة التقدير.

تقدير النموذج وفقا لمعادلة الانحدار المتعدد للاجماليات

من المعروف ان المعايير الاقتصادية تتعلق باشارة معاملات الانحدار وقيم هذه المعاملات وفى حالتنا تتفق النتائج مع ما تقرره النظرية الاقتصادية وفى ضوء ما تم التوصل اليه من نتائج تتعلق بالعلاقة بين اجماليات المتغيرات المستقلة وايهما اكثر تأثير على الناتج القومى ولعلنا نجد ان النموذج ككل معنوى ولكن لابد من اختبار معنوية كل معامل على حده فى حين لم تثبت معنوية ايا من المتغيرات وهذا يدل على وجود مشكلة الازدواج الخطى ولهذا لجأ الباحث إلى استخدام الانحدار التدريجى لتحديد اهم المتغيرات المؤثرة على الناتج القومى وفيما يلى نتائج تقدير الانحدار التدريجى

أ- ثبت ان اجمالى الصادرات اهم العوامل المؤثرة على اجمالى الناتج القومى وهذا يتفق مع التحليل الذى توصل اليه الباحث من قبل.

ب- تقييم النموذج وفقا للمعايير الاحصائية

- النموذج معنوى جدا طبقا للاختبار (T)، و F حيث أن قيمة (T) ١٢,٤٢ وقيمة (F) ١٥٤,٤٢ فضلا عن أن قيمة معامل التحديد (R2) ٠,٩٥٨ وقيمة معامل التحديد المعدل (R-2) ٠,٩١٧ وهذا يؤكد على وجود علاقة طردية أو ايجابية مما يؤكد على ان النموذج يتوافق مع ما تقضى به النظرية الاقتصادية فى الوقت الذى تشير نتائج تحليل التباين الى معنوية العلاقة ككل.

جـ- المعايير القياسية: والتى تتعلق بالشروط الواجب توافرها فى طريقة التقدير المستخدمة فى القياس ولعلنا نجد مشكلة الارتباط الذاتى بين الاخطاء وذلك وفقا لطريقة (D.W) ولهذا لجأ الباحث الى اعادة التقدير باستخدام طريقة ككرون اركت وكانت النتائج الافضل طبقا لما تم التوصل اليه فى نموذج الانحدار البسيط الخاص بالعلاقة بين اجمالى الصادرات واجمالى الناتج القومى الصينى.

جدول رقم (٢٠ - ٥)

الانحدار المتعدد للاجماليات

model	CONSTANT	EXP	INV	IMP	F	R2	R-2	D.W
Gnp	320.34 ((4.146	1.65 (1.64)	1.335 (1.83)	10.07 (0.748)	57.57	0.967	0.935	0.648

المصدر: برنامج تشغيل الحاسب الآلى (spss)

الارقام التى بين الاقواس تعد قيمة T المحسوبة

المعادلة الخاصة بالاجماليات طبقا للانحدار المتعدد والتدريجى

اجمالى الواردات + اجمالى الاستثمار + اجمالى الصادرات الثابت

GNP = CONSTANT + EXP + INV + IMP

٣٢٠,٣٤ + ١,٦٥ + ١,٣٣٥ + ١,٠٧

(٤,١٤٦) (١,٦٤) (١,٨٣) (٠,٧٤٨)

R2 = ٠,٩٦٧ R -2 = ٠,٩٣٥

F =٥٧,٥٧ (D.W) = ٠,٦٤٨

تقدير وتقييم نموذج الانحدار المتعدد الخاص بالشركات

من المعروف ان المعايير الاقتصادية تتعلق باشارة معاملات الانحدار وقيم هذه المعاملات وفى ضوء ما تم التوصل اليه من نتائج تتعلق بالعلاقة بين ما تقدمه الشركات من استثمارات وصادرات وما تجلبه من واردات كمتغيرات مستقلة مفسرة كونها اكثر تأثيرا على الناتج القومى ولعلنا نجد ان النموذج يعد غير معنوى لاسيما ان قيمة T سالبة الا ان قيمة F معنوية وقيمة R-2 تعد مرتفعة وهذا دلالة على وجود مشكلة الازدواج الخطى عن طريق mulbi collenjarity لتحديد اهم المتغيرات المؤثرة على نمو الناتج القومى وفيما يلى نتائج تقدير الانحدار التدريجى.

ثبت ان استثمارات الشركات اهم العوامل المؤثرة على اجمالى الناتج القومى من حيث تقديم الشركات وهذا ما يتفق مع التحليل الذى توصل اليه الباحث من قبل فى حين ان قيمة معامل التحديد R2 = ٠,٩٦٩ ومعامل التحديد المعدل R-2 = ٠,٩٣٩ وهذا يؤكد على وجود علاقة طردية أو ايجابية مما يؤكد على ان النموذج يتوافق مع ما تقضى به النظرية الاقتصادية.

المعايير القياسية: والتى تتعلق بالمعايير والشروط الواجب توافرها فى طريقة التقدير المستخدمة فى القياس ولعلنا نجد مشكلة الارتباط الذاتى بين الاخطاء ومن ثم تم اعادة التقدير وفقا لطريقة D.W الا ان معاملها قدره ٠,٤١٤ مما استدعى الباحث الى اعادة التقدير وفقا لطريقة ككرون اركت وبيريزونستون وكان الناتج افضل طبقا لما تم التوصل اليه من نموذج الانحدار البسيط الخاص بالعلاقة بين استثمار الشركات والناتج القومى.

المعادلة الخاصة بمساهمة الشركات طبقا للانحدار المتعدد التدريجى

GNP = CONSTANT + P-INV + P-EXP + PIMP

٥٥٢,٠٨٨ + -٢,١٠٩ ١,٤٤٤ ٦,١٣٩

(٧,٤٥٧) (-١,٢٢٧) (٠,٩٢٨) (١,٨١٥)

R2 = ٠,٩٦٩ R-2 = ٠,٩٣٩

F = ٦١,٠٦٨ D.W = ٠,٤١٤

جدول رقم (٢١ - ٥)

الانحدار المتعدد لمساهمة الشركات متعدية الجنسية

model	CONSTANT	P-INV	P-EXP	PIMP	F	R2	R-2	D.W
gnp	552.088 (7.457)	-2.109 (-1.227)	1.444 (0.928)	6.139 (1.815)	61.068	.969	.939	.414

المصدر: برنامج تشغيل الحاسب الآلى (spss)

الارقام التى بين الاقواس تعد قيمة T المحسوبة

ولتتبع الاثار الكمية الخاصة بما تقدمه الشركات من استثمار اجنبى وكذا صادرات وواردات استثمارية وسيطة على الناتج القومى الصينى بناء على النموذج القياسى وقد جاءت النتائج على النحو التالى:

تم تقدير النموذج الخاص باثر اجمالى الاستثمار واستثمار الشركات واجمالى الصادرات وصادرات الشركات واجمالى الواردات وواردات الشركات كل على حده كمتغيرات مستقلة مفسرة للناتج القومى كمتغير تابع وقد جاءت النتائج على النحو التالى:

- باستخدام المعايير الاقتصادية والاحصائية ومعايير الاقتصاد القياسى تبين ان المتغيرات المستقلة قد فسرت بنسبة كبيرة تجاوزت ٩٠ ٪ التغيرات التى حدثت فى الناتج القومى خلال الفترة الاختيارية.
- ووفقا لنتائج النموذج فإن هناك علاقة طردية بين كافة المتغيرات المستقلة والناتج القومى كمتغير تابع وهذا يعنى ان اى زيادة فيما تقدمه الشركات ينعكس بالايجاب على الناتج القومى وهذا ينطبق ويتوافق مع المنطق الاقتصادى.
- تم تقدير النموذج باستخدام طريقة الانحدار المتدرج فتبين انه فى حالة الاجماليات الخاصة بالاستثمار والصادرات والواردات تبين ان اعلى عنصر مؤثر كان فى اجمالى الصادرات على الناتج القومى

ولقد تم تقدير النموذج باستخدام طريقة الانحدار المتدرج لما تقدمه الشركات فتبين ان اهم العناصر فى ما تقدمه الشركات على الناتج القومى ارتكز على استثمار الشركات حيث كانت اشارة معامل الانحدار موجبة واكدت الاختبارات معنوية معامل الانحدار وثابت المعادلة وفى ضوء ما سبق يمكن القول بان الشركات متعدية الجنسية قد كان لها اثار ايجابية على الناتج القومى والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى الصين كونها

اسهمت فى دفع عجلة التنمية فى الصين فى نهاية القرن العشرين ومطلع الالفية الثالثة ان صح التعبير.

ومن الاهمية بمكان فإن العلاقة بين كل من الاستثمار الاجنبى ومستوى التوظيف وكذا اجمالى الناتج القومى علاقة طردية لانه كلما ارتفع مستوى الاستثمار المقدم من الشركات ارتفع مستوى التوظيف والعكس صحيح، ويعد هذا امر مقبولا من الناحية الاقتصادية.

فلقد لعبت الشركات متعدية الجنسية دورا هاما فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية فى الدول النامية بصفة عامة والصين بصفة خاصة فى ظل نقص روؤس الاموال حيث ساهمت هذه الشركات بفضل استثماراتها وصادراتها وجلب الواردات الاستثمارية الوسيطة فى زيادة اجمالى الناتج القومى وزيادة فرص العمالة وما يتبع ذلك من الاثار الايجابية الاجتماعية والاقتصادية ومن ثم السياسية ورفع مستوى المهارات من خلال برامج التدريب واعادة التأهيل فضلا عن نقل التكنولوجيا المتطورة وكذا الادارة الحديثة المحترفة الامر الذى ادى الى تحقيق التنمية الاقتصادية على خلفية زيادة الانتاجية وتحفيز الانتاج وقيام الانشطة الانتاجية المساعدة وما يصاحبه ذلك من زيادة الدخول فى المجتمع الصينى ومن ثم زيادة المدخرات التى تؤدى او تصب فى زيادة التراكم الرأسمالى فى المجتمع.

ويود الباحث الاشارة الى وجود اثر ايجابى للاستثمار الخاص بالشركات متعدية الجنسية على كل من اجمالى الصادرات الصينية والواردات الصينية اذا ما كانت سلع وسيطة استثمارية لو اخذنا فى الاعتبار ان الاستثمار المقدم من الشركات يعد متغير مستقل مفسر واجمالى الصادرات والواردات الصينية متغيرين تابعين.

مستقبل التنمية فى الصين فى ظل دور الشركات متعدية الجنسية:

أن النهج الصحيح للتنبؤ بمستقبل التنمية الاقتصادية فى الصين فى ظل دور الشركات متعدية الجنسية سيظل مرتكزاً على مدى التغيير الجارى فى التحولات الاقتصادية والتغيرات الهيكلية ودرجة انفتاح الصين على آليات السوق، بعد أن أزاح الانفتاح الذى حدث فى الصين فى نهاية القرن العشرين كافة ردوم الترسبات والجمود الفكرى فى ظل التخلى عن سياسة الانكفاء والانغلاق على الذات.

وإذا كنا نستشرف آفاق المستقبل الصينى اقتصاديا واجتماعيا فى ظل دور الشركات فإنه لمن الصعب على الباحث أن يتنبأ بعدد كبير من السنوات أو العقود، كون أن ايقاع الزمن الذى نعيش فيه الآن يتغير بوتائر متسارعة، فى حين أن السباق المعلوماتى والتقنى وخاصة فى العلوم الاجتماعية وتطبيقها، وكذا الأفكار وانتشارها متسارع، لذا فإن استشرافنا لأكثر من ذلك من شأنه أن يدفعنا حتما للوقوع فى دائرة الجدل أو داخل نوع من أنواع الوهم الذى يعفى العقل من مسئوليته حيث نسلبه مفاتيح الممكن ونلهيه بمغاليق المستحيل.

ولقد روج العديد من الخبراء بأن الصين سوف تشكل تحدياً اقتصادياً فى منتصف القرن الحادى والعشرين، ومن ثم بدا السوق الصينى سوق متنامية، وإذا أرادت أية شركة عالمية أن تصبح متنامية فخير لها أن تعمل فى هذا السوق الواسع، وهذا ما جعل الشركات الغربية واليابانية يرون أن الاستثمار بالسوق الصينى يعنى النمو واقتحام أطر المستقبل، فى وقت يتوقع الاقتصاديون بأن الشركات الدولية سوف تحتل مكان الصدارة والقلب فى الاقتصاد العالمى بما تمتلك من معارف إدارية وأسس تنظيمية بالإضافة إلى القدرات التسويقية ولهذا أجمع الخبراء بأن هذه الشركات سوف تحكم العالم اقتصادياً.

ومن الأهمية بمكان فإن الدول المتقدمة أدركت أن التحديث فى الصين سوف يحظى بدفعه قوية من قبيل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولهذا ذهب العديد من الاقتصاديين إلى أن السوق الصينى سيكون حلبة الصراع والتنافس فى القرن الحادى والعشرين بين الشركات الدولية، ويؤكد هذا أن ثلاثة شركات أمريكية فى صناعة السيارات الدولية لها مشروعات اليوم فى الصين، بالإضافة إلى أن شركة بوينج أولى الشركات فى مجال صناعة الطيران فى العالم أعلنت عن نقل مهام عملها إلى السوق الصينى، فى الوقت الذى تفرض الصين شروطها وفقاً لاستراتيجيتها التنموية وليس وفقاً لشروط الشركات.

وإذا كانت الشركات الأجنبية ترى أن السوق الصينى يعد بمثابة الكعكة بعد أن انكبت عليها الاستثمارات، إلا أن هذا التوجه من شأنه أن يكون مصدر خطر مستقبلى قد يكون له انعكاساته مستقبلاً على الصين، حيث أن خلفية الاستثمارات يحكمها النظرة الرأسمالية التى يحكمها الربح، إلا أن الصين عملت على تصيين الماركسية فى الماضى وهى اليوم قد رست على شاطئ الرأسمالية أو السوق بذكاء فائق الحدود، فالصين عندما ذهبت إلى السوق وآلياته لم تكن تهدف من وراء السوق التحرر غير المنضبط أو الفوضى وانما كانت تعنى من وراء السوق تحرير قوى الانتاج فى إطار السوق.

فضلاً عن ذلك فإن الصين انطلقت وخرجت من طوق ايديولوجيتها الشيوعية من أجل التشرنق فى ثوب جديد واضفاء عبارة الاشتراكية فوق قوى الانتاج التى تعمل فى الداخل بأسس رأسمالية من أجل تنقية الاشتراكية الصينية من الشوائب العالقة لأجل الانعتاق من الانغلاق والتعايش مع الأخر أو السوق وآلياته فى ظل موائمة بين الأصالة والمعاصرة لتحقيق الرفاهية للأنسان، ولهذا عرفت معنى التقدم، ومن ثم نرى الصين وهى تحلق خارج إطار دول الجنوب، والعالم الثالث.

ويرى الباحث أن سياسة التحول المتسارع نحو السوق من شأنه العمل على تهميش دور الدولة الاقتصادى وزيادة حجم المتناقضات التى ظهرت فى جدار الدول النامية فى الشرق التى انكبت على السوق كباً بلا وعى أو تدرج مرحلى، وهذا ما أبرز الاختلالات وتحريك التشاحن بين الطبقات أو الأغنياء والفقراء، ولهذا فإن الجيواستراتيجية التى تعيش فيها الصين اليوم تجعلها مؤهلة لأن تمتلك النفوذ والقوة فى الاقليم الأسيوى على أقل تقدير، وان كانت الصين لا تزال تتخفى فى ثياب الضعف فى ظل امتلاك القوة من أجل تغيير الأوضاع الجيوسياسية القائمة والتى تتحكم فيها القوى الغربية الكبرى والتى نتوقع أن تنهار على خلفية المضاربة فى السوق العقارى بلا وعى.

ويتضح لدينا أنه على الصعيد الجيواستراتيجى تبقى الصين قوة لكن مشكوك فى أن تصبح قوة عالمية مناظرة لأمريكا والغرب وان كان التعويل على قوة الصين العسكرية فى المستقبل سيظل محل شك فى ظل قوة عسكرية ضخمة لكنها تقليدية كونها لن تختبر إلى اليوم قوتها العسكرية اقليميا أو دولياً منذ نصف قرن، فى حين أن الدخول فى حرب يتطلب موارد اقتصادية من شأنها تداعى مقومات التنمية.

وستبقى قضية انضمام تايوان وعدم اعتذار اليابان عما اقترفته فى بداية القرن العشرين ضد الصين يجعل من المنطقة الآسيوية فى جنوب شرق آسيا تخوم مليئة بالألغام متوعة بالوساوس والشكوك فى ظل عدم حسم قضية امتلاك العديد من الجذر فى الجنوب وبحر الصين بين كل من الصين واليابان وماليزيا واندونيسيا.

ويذهب الخبراء إلى أن الصين سوف تسير خلال العقد الأول من القرن الحادى والعشرين على نهج اقتصادى ايجابى وفقاً لاصلاح متدرج، ولسوف تحافظ الصين خلال العقد الثانى حتى عام ٢٠٢٠ على مكانة مستحقة إذا لم تقع فى فخ تايوان، وهذا يشبه إلى حد كبير الفخ الذى تم اصطياد الرئيس

العراقى صدام حسين به، وعندئذ سوف تمضى الولايات المتحدة والغرب نحو تقليم آظافر وأنياب هذا التنين، وفتح العديد من الملفات المغلقة مثل حقوق الانسان والديمقراطية.

أن أهم مقومات صعود الصين فى المستقبل سترتكز على منهلين، هما:

١- تفعيل الفكر الاخلاقى والشرقى القائم على إبراز دور الشخص الشريف.

٢- طبيعة المذهب الأسيوي فى التفكير والقائم على الحث على العمل، وبعيدا عن الصياغات الايديولوجية المسبقة فإن الصين سوف تحافظ على معدلات النمو الاقتصادى لا تقل عن ٧٪ فى العقدين الأول والثانى من القرن الجديد فى ظل زيادة الصادرات وجذب المزيد من الاستثمارات، لأن الحداثة التى انطلقت منها الصين تمثل ورقة رابحة بالنسبة لمستقبلها.

إلا أن الاقتصاديين يرون أن كم الاستثمارات المتدفقة قد تصبح بمثابة السم فى العسل واغراق الصين فى مستنقع رأسمالية التخوم التى لا مستقل لها فى ظل ارتفاع درجة الفساد والانانية وترسيخ ديمومة التبعية التى من شأنها جعل الصين أقرب إلى الوباء والانهيار لأن السوق فى الصين من شأنه القضاء على البقية الباقية من التضامن الاجتماعى بفعل ضغوط صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والشروط المجحفة لمنظمة التجارة العالمية ضد الصادرات الصينية، ناهيك عن حالة المضارية من قبل الاستثمار الأجنبى غير المباشر الذى تقوده الشركات متعدية الجنسية فى الصين والذى يشكل أحد أهم الأشكال الرئيسية فى روابط التبعية للاقتصاد الرأسمالى.

ومن ثم فإن الخيار الليبرالى القائم على السوق فى الصين من شأنه أن يحدث حالة من الهشاشة (اقتصادياً واجتماعياً) مما يضعف قوى الدولة على مواجهة التحدى الحقيقى مستقبلاً عندما تبرز أمريكا والغرب العداوة العلنية،

وعندما تقترب الصين من القوة أو تصبح منافسا حقيقيا ونداً للغرب الذى اتخذ من حروب الارهاب سبيلاً للغطرسة وممارسة القوة الغاشمة.

وستظل أزمة الأجيال فى الصين بابا من أبواب الشر على الصين وخاصة عندما يصل الجيل الخامس إلى سدة الحكم وهؤلاء الشباب الذين ولدوا فى ظل الانفتاح ،وهذا الجيل لا يحمل أى ذكريات عن الصين التى ذاقت الظلم ابان الحقبات الاستعمارية، لا سيما أن هؤلاء الشباب عاشوا فى الغرب وتأثر بنمط الحياة الغربية وتأثروا بثقافة (التيك اوى) أو الهيبز ولهذا يطلق عليهم (أطفال الجيوب الست).

ويذهب علماء المستقبليات إلى أن الصين سوف تنهار كما انهار الاتحاد السوفيتى كونها كيان أكبر من اللازم ولن تستطيع الحكومة المركزية السيطرة على دولة كبيرة بهذا الحجم، إلا أننا نرى أن الصينيين بات لديهم وعى قوى بالمكانة التى حازتها امتهم فى نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الجديد ، ولن يقبل الصينيون أو يتحملون تدهور امتهم، ولهذا شيد الصينيون نموذجا تنمويا خاصا بهم لأنهم ينظرون إلى الحداثة بمنظار خاص بهم وليس كما يرغب النيوليبراليون والطفيليون، وأن كان الخيار الأسوء والسيناريو الأصعب على الصينيين هو خيار انفجار امتهم.

أن الصين ارتكزت منذ مطلع القرن الجديد على براجماتية عملية قائمة على المصالح النفعية، وهذه النظرة قد تشكل عنصر قوة فى الأجل القريب إلا أنها قد تفتح ثقوبا كبيرة فى الجدار الصينى المليئ بالخروق، ولذا يبقى المستقبل الصينى يتكتنفه العديد من الصعوبات وهذا ما يؤخر صعودها وانفرادها بالعالم وان كانت مسألة مزاحمتها للاقتصاد الأمريكى مؤكدة، إلا أن الاستثمارات الأمريكية التى تمثل ٦٥٪ من الاستثمارات الأجنبية فى الصين ،سوف تكون عنصراً هاماً وفاعلاً من شأنه لعب دور بارز فى مستقبل الصين، فى الوقت الذى يستفيد الغرب من انفتاح الصين على السوق لتحقيق

حالة التبعية، ولهذا تمارس أمريكا والغرب ضغوطا على الصين وصادراتها التى جعلت الاقتصاد الأمريكى يخسر أكثر من ٥٠ ألف فرصة عمل، ولهذا تعمل أمريكا على احداث حالة من الفوضى فى الاقتصاد الصينى والدول النامية البازغة.

ويتوقع الخبراء أن ينخفض معدل النمو فى الصين فى الفترة من ٢٠١٠ – ٢٠٢٥ إلى أن يتمحور فيما بين ٦٫٤٪ - ٥٫٨٪ فى حين يتوقع الخبراء أن الصين سوف تحافظ على معدل نمو لا يقل عن ٨٪ حتى عام ٢٠١٧.

لذا سوف تعتمد الصين على مبدأ الحيطة والحذر من تدفقات الاستثمارات وقدوم الشركات الدولية باعتبارها سلاح ذو حدين، ولهذا لجأت الصين إلى توفير معدلات رأس مال تصل إلى ٤٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى لتمويل الاستثمار دون الحاجة إلى الاستثمارات الأجنبية لما لها من سلبيات، ولجأت الصين إلى الرقابة على البورصة الصينية لاستقراء الظروف المستقبلية بالنسبة لاستراتيجية التنمية البديلة من خلال اتباع نموذجين، هما:

١- نموذج الاعجاز التصديرى.

٢- النموذج القائم على الاستغلال الذاتى للتنمية.

ومع سرعة وتيرة التنمية الاقتصادية المتصاعدة لجأت الصين لاستيراد النفط، وتحت الحاجة الداخلية للنفط تحولت الصين فى منتصف التسعينيات من بلد يحقق الاكتفاء الذاتى من النفط إلى مستورد له، ولهذا لجأت الصين إلى الاستثمار فى القطاع النفطى فى السودان، وأعلنت شركة أرامكو السعودية المساهمة فى اكتشاف النفط فى مقاطعة فوجيان للبتروكيماويات وستصبح الصين عام ٢٠١٥ أكبر مستهلك للطاقة ،ومن المتوقع أن تصل كمية الاستهلاك المحلى عام ٢٠١٥ إلى ٤٠٠ مليون طن، ويصل حجم الاستيراد ما بين

٢٠٠ — ٣٠٠ مليونطن سنويا ، وستواجه الشركات الصينية منافسة شديدة من قبل الشركات العالمية العاملة فى قطاع النفط(١).

وتتبلور الخطة المستقبلية الصينية منذ عام ٢٠٠٠ على توجيه الاستثمار الأجنبى إلى الاقاليم الوسطى (الداخلية، والمنطقة الغربية) على أن يتم التركيز على الصناعات التقنية المتطورة على خلفية تنامى انشاء المدن الاقتصادية التى ازدادت عن الفين مدينة ومنطقة عام ٢٠٠٧ ، والاندماج والتعاون فى شراكة مع شركات دولية ، ودخول منظمة التجارة العالمية ، وارتفاع معدل الاستهلاك على أثر ارتفاع الدخول وتطوير القطاع العام التابع للدولة وعدم اضرار الشركات الأجنبية لمبدأ السيادة وعدم الاضرار بخطط الدولة التنموية وكل هذه العوامل من شأنها دفع الاقتصاد الصينى مستقبلياً.

ومن الأهمية بمكان فإن الخبراء يتوقعون أن تصل حصة الاقتصاد الصينى فى الاقتصاد العالمى عام ٢٠٢٥ إلى ١٨٪ ،وهذا يعادل الوزن النسبى الذى احتلته أمريكا فى الاقتصاد العالمى فى تسعينيات القرن العشرين، وهذا يتوقف على حفاظ الصين على قوى الدفع الذاتية والحفاظ على الخصوصية الشرقية.. فهل ستحافظ الصين على هذا؟ أم ستتورط فى استخدام القوة ضد تايوان عندما تصل قوتها إلى الحد الذى يجعلها تصل إلى هذا عندما تصبح مثل باقى الامبراطوريات التى انهارت وأفلت على خلفية استخدام القوة الغاشمة.

ولا يمكن وصول الصين إلى نهاية سلم التقانة إلا بعد المرور بالفترة الأولية حتى ولو كانت الصين تمتلك درجة كبيرة من الاقتباس والتقليد ، لأن الشركات الصينية لم تصل بعد إلى درجة الاسم المشهور أو العلامة التجارية البارزة وان كانت عبارة صنع فى الصين Made in China توحى انتشارية المنتجات الصينية وتحقيق الاغراق، إلا ان الشركات الصينية لا تزال فى موقع

(١) زهانج سانج: تصورات عن توسيع التعاون الاقتصادى والتجارى الصينى العربى فى القرن الجديد (عمان: دار الفكر العربى، ٢٠٠٣)،، ص ٢٠٥.

التابع للشركات الأجنبية متعدية الجنسية، بالإضافة إلى تحكم الولايات المتحدة الأمريكية إلى وقت طويل فى الشبكة العنكبوتية الخاصة بالانترنت وصناعة شبكات الكمبيوتر.

وإذا كان العالم يمر اليوم بمرحلة عدم اليقين على خلفية تسويغ الرأسمالية لمفهوم (عش ودع غيرك يموت) وعلى اثر هذا سوف تعيش الانسانية فى ظل رأسمالية العولمة التى تقودها الشركات على هضبة بركانية التكوين، إلا أننا نلحظ الصين وهى تبذل قصار جهودها للحفاظ على الأرقام التنموية المحققة فى اطار سلمى، ولهذا انتقلت فى نهاية القرن العشرين من الفقر إلى الوفر فى ظل اتساع فضاء الاقليم وكبر عدد السكان.

ولسوف تحاول كل من أمريكا والغرب أن تعيق وصول الصين إلى الريادة أو حدوث أى تقارب من شأنه أن يقوى مركز الصين مستقبلياً وخاصة بعد التقارب الهندى الصينى وكذا التقارب الروسى الصينى، لا سيما أن الغرب يمتلك من الأوراق المخبوءة التى يمكن من خلالها تأليب وشحن اشكاليات الماضى الاستعمارى كى تحدث الفوضى التى يزاحم فيها الجميع الجميع.

ويرى الباحث أنه إذا ما حافظت الصين على الانجازات المحققة، وإذا لم تتورط فى نزاع مع دول الجوار فلسوف تتقدم وتكسر حالة الانفراد الذى تمثله الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، لأن الصين أصبح بها لاعبين جيواستراتيجيين وجيوسياسيين ومنظموا مشروعات، وإن كان الخيار الاشتراكى سيظل القائد فى الصين ولن تنهار الصين كما انهار الاتحاد السوفيتى لأن التنمية فى الصين قامت على خلفية متدرجة مرحلية شرط العبور إلى بر الرأسمالية بوعى وانضباط وإلا سوف يلحق بها الانهيار والزوال عندما تغوص فى أقاصى أعماق المادية المتوحشة وتتخلى على الاخلاق الشرقية.

وإذا كنا نجد دول العالم الثالث وقد هرولت نحو اتخاذ النموذج الغربى الأمريكى مصدر الالهام والخيال انطلاقا للوصول للتنمية والتحديث فى ظل ضغوط اقتصادية وحروب عسكرية لترسيخ التبعية.

وبالنسبة لمستقبل التنمية الاقتصادية فى الصين فإنها سوف تحافظ على معدلاتها شرط الأخذ فى الحسبان دروس الماضى ومتطلبات الحاضر ورؤى المستقبل فى ظل توفير بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية مستقرة ومعالجة المشكلات بصورة صحيحة والإعلان عن الارقام التنموية الحقيقية.

نتائج وتوصيات الدراسة

١- الخلاصة ونتائج الدراسة

٢- التوصيات.

١- الخلاصة ونتائج الدراسة:

على مدار تتبع فصول الدراسة، وعبر استعراض دور الشركات متعدية الجنسية فى التنمية الاقتصادية فى الصين استخلص الباحث الآتى:

- كان نصيب الدول المخططة مركزيا وخاصة الصين من الاستثمار الأجنبى المباشر لا وجود له حيث تتعارض الملكية الفردية مع طبيعة النظام المطبق، الا ان الصين سمحت للشركات الاجنبية بالقدوم للسوق الصينى والسماح بتملك هذه الشركات للاصول الثابتة بها.
- بالنسبة لمشكلة التمويل اتضح ان هذه الشركات تعتمد فى تنفيذ نشاطها فى الفروع الخاصة بالدول المضيفة فى المقام الأول على الموارد المالية المحلية للدول المضيفة وذلك لتمويل العديد من عملياتها.
- اما بالنسبة لمشكلة التخلف التكنولوجى فى الدول النامية تبين ان هذه الشركات لا تساهم بقدر كبير فى رفع المستوى الفنى والتكنولوجى او نشر المعرفة التقنية بتلك الدول، وذلك لانها تمارس نشاطها الاساسى من خلال الفروع الاجنبية المملوكة بالكامل للاجانب دون الفروع المشتركة، وهذا لا يتيح فرصة نشر المعرفة التقنية.
- ان الارباح التى تحققها الفروع الاجنبية تحول أغلبها للخارج بما لا يؤدى إلى رفع مستوى التراكم الرأسمالى فى البلد المضيف وهذا ما يؤدى إلى عدم فاعلية انشطة البحث والتطوير، لاسيما ان هذه الشركات تستخدم فنونا انتاجية غير ملائمة للظروف الخاصة بالدول المضيفة.
- وفيما يتعلق بمشكلة البطالة فإن هذه الشركات ليس لها تأثير كبير على خلق فرص عمل جديدة أمام العمالة المحلية نظرا لأنها دائما ما تستخدم فنونا انتاجية كثيفة رأس المال.

- اما بالنسبة للتأثير غير المباشر للشركات فإنه يعد ضعيف نظرا لضعف علاقات التشابك بين الشركات بفروعها والانشطة الانتاجية والقطاعات الرئيسية فى الدول المضيفة
- اما بالنسبة لتأثير الشركات على موازين المدفوعات:
- فإن الشركات غالبا ما تكون مسئولة عن زيادة الواردات السلعية بالاضافة الى زيادة التحويلات الرأسمالية للخارج بمعدلات تفوق التحويلات الرأسمالية للدول المضيفة، ولهذا فإن الحصيلة النهائية لنشاط الشركات الاجنبية يؤدى الى زيادة الاختلالات فى ميزان المدفوعات فى تلك الدول، وهذا ما يؤكد على ان الشركات لا تعالج المشاكل الرئيسية للتخلف، وإنما تؤدى إلى تأكيد قوة النظام الرأسمالى، كونها وسيلة او اداه من ادواته و احد اهم العوامل الاساسية المحددة لمسار التنمية فى العديد من الدول.
- واستنادا الى الاطار التحليلى للدراسة يود الباحث الاشارة الى اهمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى دولة البحث حيث اتجهت الاستثمارات الى قطاع الصناعات كثيفة التكنولوجيا على حساب الصناعات التحويلية التقليدية او الاستخراجية، لاسيما ان ٧٥ ٪ من الاستثمارات الاجنبية داخل الصين فى مطلع القرن الحادى والعشرين قد اتجهت إلى قطاع الصناعات كثيفة التكنولوجيا بعد ان كانت تمثل ١٥ ٪ فى اوائل التسعينات، وهذا يفسر تغير التوزيع القطاعى للاستثمارات الاجنبية المباشرة فى الصين.
- ازدياد الوزن النسبى للاستثمارات الاجنبية الوافدة للصين على حساب الدول النامية وهذا يفسر حصول الصين على المركز الاول فى مجال جذب الاستثمار الاجنبى فى الدول المضيفة النامية، والثانية بعد الولايات المتحدة الامريكية عالميا

- ولقد ساهمت الشركات فى احداث زيادة فى ثلاثة عناصر هامة فى الصين وهى:

أ- الزيادة فى مدخلات عنصر العمل

ب- الزيادة فى درجة الفن الانتاجى

ج- الزيادة فى الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج

أما من حيث الارباح العالية التى تحصل عليها الشركات فإنها الدافع الأول لنمو فاعليتها وتغلغلها فى الاقتصاديات النامية، فالشركات الاجنبية تحصل على أرباح رأسمالية عن كل ١٠٠$ مستثمر على ربح يقدر ما بين ٢٦ – ٣٢$ فى اسيا وافريقيا، وعلى ما بين ١٠ – ١٦$ فى امريكا اللاتينية، وهذا المعدل العالى للربح فى اسيا هو نتيجة الى:

١- الاجور المنخفضة

٢- تكاليف الانتاج الأقل

٣- قيمة البناء المنخفض

٤- الأرض الرخيصة

٥- المستوى المنخفض للمدفوعات لقاء الخدمات الاساسية

٦- الاحتياطيات الضخمة من الموارد الطبيعية وهذا ما يجعل السوق الصين فى الاختيار الاول للشركات.

ومن ثم لعبت الشركات متعدية الجنسية دوراً كبيراً فى دفع مقومات التنمية الاقتصادية فى الصين، وساهمت من خلال تدفقاتها الاستثمارية المباشرة فى تطور الناتج القومى الصينى وارتفاع معدل النمو الاقتصادى وزيادة قيم التصدير وجذب المزيد من التكنولوجيا الحديثة وزيادة أعداد العمالة الفعلية، بالإضافة إلى النتائج الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعمل على

رفع منحنى التعليم والتدريب والمهارات الإدارية الحديثة وزيادة مستوى الأجور والدخول واحداث التراكم الرأسمالى.

وفى ضوء ما سبق ووفقا للاحصائيات والأرقام والمؤشرات فإن للاستثمار الأجنبى المباشر الوافد عبر الشركات متعدية الجنسية آثار إيجابية على الناتج المحلى الصينى الذى تخطى حاجز التريليون دولار عام ٢٠٠٠، والذى بلغ ١٠٦٤ مليار$ فى ظل عدد سكان بلغ ١,٢٦١ مليار نسمة وفى ظل ارتفاع دخل الفرد من الناتج المحلى إلى ٨٤٠ $، وتضاعف الناتج القومى ٥٦ ضعف فى الفترة من ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٥ بنسبة ٢٣,١ ٠/٠، وبلغ متوسط النمو الاقتصادى ١٠ ٪ عن الفترة من ١٩٨٧ فى عام ١٩٩٧، وكان متوسط معدل النمو خلال عقدين فى الفترة من ١٩٨٥ حتى عام ٢٠٠٥ قد بلغ ٩,٥ ٠/٠.

- ولقد ساهم قطاع الصناعة بـ ٤٩,٣ ٪ من الناتج القومى فى حين ساهم قطاع الخدمات بـ ٣٣ ٪ وحظى القطاع الزراعى بـ ١٧,٧ ٪ بالإضافة إلى التغيرات التى حدثت فى المتغير التابع (الناتج المحلى الإجمالى الصينى) والتى تعود إلى زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة حجم الصادرات التقنية على أثر تطور درجة الاقتباس والتقليد الذى تم على خلفية افتتاح المدن الاقتصادية الخاصة فى جنوب وشرق الصين.
- تضاعف الاستثمار الأجنبى المباشر الوافد للصين بما يزيد على ٨ مرات فى الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٥، كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة من الصينيين فى المهجر هى المحفز الأول على النمو فى فترة الثمانينيات، غير أنها تراجعت فى منتصف التسعينيات لصالح الاستثمارات الغربية الوافدة من بريطانيا فى حين حلت الاستثمارات الأمريكية الأولى فى أواخر التسعينيات، وفى مطلع الألفية الجديدة كانت الاستثمارات الألمانية هى الأكبر حيث ارتكزت فى الصناعات التحويلية وخاصة صناعة السيارات والدخول فى شراكة مع الشركات الصينية كى تحظى

بالامتيازات والحوافز والاعفاءات وكافة سبل الدعم الحكومى من أجل تقليل درجة المخاطرة.

- كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل عام ١٩٩٠ حصة ضئيلة من الناتج القومى الإجمالى حيث بلغت ٥,٧ ٪ كنسبة من الناتج القومى، غير أنها أصبحت عام ٢٠٠٥ تمثل ٣٩,٦ ٪ وانخفضت نسبة الصادرات الغير مصنعة من المواد الخام الأولية من ٧٨ ٪ إلى ٢١ ٪ عام ٢٠٠٥، فى الوقت الذى ارتفعت الصادرات الصناعية من ٢١ ٪ إلى ٧٩ ٠/٠، ومن ثم أصبحت الصادرات الصناعية بمثابة القوة الدافعة وراء ارتفاع النمو الاقتصادى الصينى إلى تخطى نسبة ١٣ ٪ عام ١٩٩٣.
- بلغ متوسط نسبة الصادرات إلى الناتج القومى الصينى خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٥ إلى نسبة ٢٣,٢ فى حين بلغ معدل التغير فى الصادرات خلال الفترة إلى ٢٠,٩٧، فى الوقت الذى بلغت نسبة الواردات إلى الناتج القومى الصينى خلال الفترة ١٩,٥ فى ظل وجود فائض فى الميزان التجارى وتوازن ميزان المدفوعات، وبلغت نسبة التغير فى الواردات خلال الفترة ٢,٥٩ وهذا يرجع إلى ارتفاع القدرة التنافسية للصارات الصينية مقابل انخفاض معدل الكثافة الاستيرادية للواردات.
- تضاعف قيم مبيعات الفروع المنتسبة أو التابعة للشركات متعدية الجنسية فى الصين بما يزيد عن ٣ أضعاف خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٥. وبدخول الصين منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١ وجدت الصادرات الصينية منهلاً نحو كافة الأسواق الخارجية فى الوقت الذى مثلت الصادرات الصينية نسبة ٣٨,٥ ٪ من الناتج القومى الصينى عام ٢٠٠٥ بعد أن كانت لا تزيد عن ١٤ ٪ خلال فترة التسعينيات، و١٠ ٪ خلال فترة الثمانينيات.
- تم السماح للمقاطعات والمدن الاقتصادية الخاصة بالتفاوض حول نقل التكنولوجيا الأجنبية، غير أن الشركات متعدية الجنسية لم تبوح بأسرارها التقنية والبحثية إلى الشريك الصينى، كون أن الأسرار

التكنولوجية والبحثية دائماً ما كانت لخدمة الشركة الأم فى ظل فرض السرية على مصادر التجديد التقنى حتى لا يتم اقتباسها أو تقليدها من قبل الصينيين كونهم بارعون فى الاقتباس والتقليد.

- ارتفع عدد العاملين بالشركات الصناعية والخدمية من ٣٠ مليون فى بداية الثمانينيات إلى ١٩٦ مليون عامل فى عام ٢٠٠٠ بزيادة ٦ أضعاف ،وبلغت العمالة الفعلية إلى قوة العمل حد التشغيل الكامل حيث بلغت نسبة العمالة الفعلية إلى قوة العمل ٩٨ ٪ فى الفترة من ١٩٩٠ – ٢٠٠٥.
- سيظل الاقتصاد الصينى قائماً على الاشتراكية وهذا يرجع إلى:

أ- أن الملكية العامة الجماعية لوسائل الانتاج هى المسيطرة برغم أن القطاع الخاص حظى بـ ٣٤ ٠/٠.

ب- أن مبدأ توزيع الدخل سيظل مرتكز بشكل رئيسى على مبدأ العمل والجهد.

جـ - ستظل منظومة الحماية الاجتماعية فى ذمة الدولة.

ارتفاع متوسط الدخل فى المدن الاقتصادية من ٣٥٠٠$ إلى ٤٠٠٠$ سنوياً فى حين ظل الدخل فى مقاطعات الداخل والريف يتمحور عند ١٣٠٠$ إلى ١٨٠٠ $، وهذا يرجع إلى التفاوت فى الدخول نتيجة توجيه أطر الاستثمار الأجنبى إلى المدن الساحلية واغفاله من مقاطعات الداخل فى الوسط والغرب، فى الوقت الذى بلغت نسبة الادخار المحلى ٣٠ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

وبالتنظير المقارن والقياس بين نصيب الشركات متعدية الجنسية والصين (الدولة المضيفة) من حيث الأرباح الدفترية والحقيقية يتضح أن الأرباح تظل فى صالح الشركات متعدية الجنسية، إلا أن المكسب الحقيقى للصين موضوع البحث يتمثل فى الخارجيات الانمائية Development Externatites والتى تتمثل فى الآتى:

١- أساليب الانتاج الحديث القائمة على التكنولوجيا.

٢- حزم الإدارة الحديثة أو المحترفة القائمة على أساليب الإدارة العصرية المحترفة.

٣- تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة التى تحقق التراكم الرأسمالى كونها تعد أفضل من الديون الخارجية بمتمخضاتها السلبية.

٤- زيادة معدل الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج.

٥- ارتفاع الاحتياطى النقدى من العملات.

٦- تحقيق التوظيف الكامل للعمالة والحد من نسب البطالة.

٧- الحد من معدلات التضخم المرتفعة وكبح جماحها عند نسبة ٣,٧ ٪ فى الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٥.

ومن الأهمية بمكان فإن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة عبر الشركات متعدية الجنسية غدت تفسر التغيرات التى حدثت فى الصادرات والواردات وأدت إلى خلق علاقات اقتصادية بين القطاعات الانتاجية فى الصين، بالإضافة إلى خلق أسواق جديدة للصادرات والمساهمة فى تدريب الكوادر البشرية والاستفادة من عناصر الانتاج فى ظل العمالة منخفضة الأجر، ناهيك عن تفعيل الطاقات الانتاجية القائمة مما يؤكد وجود علاقة طردية بين كل من الاستثمار الأجنبى المباشر والناتج القومى والصادرات والواردات إذا كانت سلع رأسمالية وسيطة.

وتجدر الإشارة إلى انتقال الصين من استراتيجية الانتاج من أجل احلال الواردات خلال الثمانينيات إلى استراتيجية الانتاج والتمية الصناعية من أجل التصدير خلال عقد التسعينيات وتحسين الروابط الأمامية والخلفية وتحقيق مبدأ التخصص وحرية المنافسة وتطور الطاقة الاستيعابية لرأس المال داخل الهيكل الاقتصادى وتنمية الوسائل التسويقية وتعديل الاطار التشريعى واصدار القوانين الملائمة للمنافسة وخلق مناخ جيد فى ظل تسهيل الاجراءات، فى ظل

بلوغ الاحتياطى النقدى الصينى عام ٢٠٠٧ ما يزيد على ٧٥٠ مليار$ وبلوغ التجارة الخارجية الصينية نسبة ٩,٢ ٪ من التجارة العالمية وارتفاع دخل الفرد إلى ١٢٠٠$ وتفاعل الصين مع اقتصاديات العولمة فى ظل الرقابة الفاعلة وفعالية دور الدولة القوية.

يشكل الاستثمار الأجنبى المباشر آثاراً إيجابية على ميزان المدفوعات الصينى والوصول إلى درجة التشغيل الكامل للاقتصاد، وهذا ما أدى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية فى الصين فى الوقت الذى حظى القطاع التعليمى والبحث العلمى بـ٢,٤ ٪ من الناتج القومى الإجمالى بلغ ٤٣,٥ مليار$ عام ٢٠٠٥.

ويرى الباحث أن الاستثمار الأجنبى المباشر الوافد عبر الشركات سوف يظل بمثابة حلما يشغل الأذهان ويراود الأمال لأنه منهلا واسعا وفاتحاً للأسواق ومشيد للصناعات وجاذبا للخبرات كونه أصبح يؤلف صلب عماد الاقتصاد الكونى، إلا أن الشركات قد أدت إلى خلق قطاعين أحدهما متطور وهو خاضع للشركات متعددة الجنسية والأخر تقليدى محلى لم يندمج بصورة كاملة مع الاقتصاد العالمى المتقدم، لا سيما أن الشركات الصينية لم تحظى بعد بمكانة اقتصادية وشهرة عالمية وعلامات واسم تجارى بارز مثلها مثل الشركات العالمية كسونى وتويوتا وتوشيبا وموتورولا وجنرال موتورز.

وإذا كانت بريطانيا احتاجت ٥٨ عام للوصول إلى الامبراطورية فإن أمريكا احتاجات ٤٧ عام لتحقيق الريادة وقيادة النظام العالمى الجديد فى حين احتاجت اليابان إلى ٣٣ عام للوصول إلى العالمية، إلا أن الصين أنجزت نموذجها الذى وصل إلى حد الانجازات وربما المعجزات خلال ٢٠ عام. ويرى الباحث أن الصين أصبحت ليبرالية الهوى اشتراكية المذهب.

وفى مجال الشرعية البحثية كان على الباحث استخلاص نتيجة رئيسية مفادها أن الصين أصبحت تتظاهر بالضعف فى ظل امتلاك القوة ولعل هذا ما

أكدته الدورة الأولمبية عام ٢٠٠٨ حيث أن التطور فى هذا المجال يعنى التقدم فى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاخلاقية القائمة على الاعتبارات الايديولوجية، واكتمالا للجوانب التى تم سياقها فإنه لا يوجد لدى الصين صراع من نوع واحد لأنه لمن الصعوبة بمكان تجريد الشق الاقتصادى وفصله أو انفصامه عن باقى الجوانب الأخرى المؤثرة، بالإضافة إلى أنه لا يوجد تنمية قائمة على بعد واحد.

وأخيراً وبعد تتبع الباحث هذه الدراسة عبر فصولها تبين أن لقدوم الشركات متعدية الجنسية باستثماراتها المباشرة إلى السوق الصينى دوراً إيجابياً استفادت منه الصين مما أدى إلى دفع عجلة التنمية فى ظل التفاوض الجيد مع الشركات وفى ظل ما باتت الصين تمتلك من الفرادة والزخم بعد أن تفاوضت الصين مع هذه الشركات والاستثمارات وفقاً لأولوياتها وليس وفقاً لما ترغبه الشركات، ومن ثم نجح النموذج الصينى وتميز عن باقى النماذج التنموية فى الدول النامية، ولذا صارت الصين تحلق وحدها خارج القطيع النامى وسوف تتقدم عندما تفقد الرأسمالية بريقها على صخرة الأنانية والاحتكارية والمضاربات فى الأسواق العقارية التى تحدث من آن لآخر فى البورصات العالمية.

وتتخوف الصين فى المستقبل من تحويل الشركات المشتركة بصورة أو بأخرى إلى شركات أجنبية احادية التمويل فى بداية العقد الثانى من القرن الحادى والعشرين بما يؤدى إلى جعل الاقتصاد الصينى يدور فى فلك التبعية اللبرالية للرأسمالية المتعولمة، إلا أن الاستثمار الأجنبى المباشر الدائر اليوم فى الأراضى الصينية على قدم وساق يعد استثماراً طويل الأجل ليس من السهل بمكان تسيله بسهولة ولا يخضع لسياسة الكر والفر أو التطاير كما هو الحال فى الاستثمار الأجنبى غير المباشر.

ارتفعت نسبة مساهمة الشركات متعدية الجنسية فى الاستثمار الأجنبى المباشر القادم إلى الصين لتمثل عام ٢٠٠٥ نسبة ٨٣,٩ ٪ وهذا ما أدى إلى حدوث تأثير إيجابى للشركات متعدية الجنسية على التنمية فى الصين بالإضافة إلى استفادة الصين من التكنولوجيا المتطورة المصاحبة لهذه الشركات ويفسر هذا وجود أغلب الشركات العملاقة العابرة للقومية فى الصين، لذا تضع ٦١,٨ ٪ من الشركات الأجنبية الصين اول اختيار لها للإستثمار، واكثر المقاصد ومن ثم انجزت الشركات متعدية الجنسية دورا ايجابيا كونها ادخلت الصين الية المنافسة الدولية والعمل بالقواعد الحاكمة للسوق العالمية وهذا ما جعل تجربة الصين فى تعاملها مع الشركات معيار هام للتقييم ومعامل اختبار لمفاهيم ونظريات اقتصادية.

٢ - التوصيات:

فى ضوء النتائج السابقة للدراسة تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات، وهى:

١- من حيث شروط التفاوض مع الشركات متعدية الجنسية والاستثمارات الأجنبية.

- يتطلب وجود استراتيجية واضحة للتنمية لاختيار المشروعات التى تساهم فى عملية التنمية، مع الأخذ فى الاعتبار أن تتفق هذه المشروعات وأهداف الخطة المستقبلية للتنمية، فالأهداف التنموية تتغير بتغير مراحل التطور الاقتصادى، شرط توافر التحليل الجيد بين الايرادات والنفقات ،وكذا البدائل المتاحة. وكذا يوصى الباحث بـ:
- توافر الأفراد القادرين على التعامل والتفاوض مع الشركات متعدية الجنسية، وكذا المستثمرين الأجانب.

٢- اما من حيث توافر مناخ استثمارى جاذب للشركات والاستثمارات يوصى الباحث بـ:

- ضرورة تقديم العديد من الحوافز فى ظل سياسة مرنة ومحفزة للشركات مع امكانية ربط هذه الحوافز بمؤشرات يأتى فى مقدمتها:
  - الأداء التصديرى.
  - القدرة على تطوير المنتج.
  - القدرة على استخدام التكنولوجيا المتقدمة.
- توافر قوانين جديدة مكملة كضمانات للحوافز الاستثمارية من أجل تخفيض تكاليف الاستثمار.
- منح اعفاءات أكثر جاذبية للمستثمرين الذين يقومون بتنمية المناطق المتأخرة من حيث التنمية، وكذا التوسع فى منح الاعفاءات لفترات خماسية.
- تخفيض الجمارك على الخامات والسلع الوسيطة المستوردة بغرض التصنيع حتى لا تصبح السلع المنتجة فى الدول النامية أعلى من مثيلتها فى الخارج.
- تقليل العبء الضريبى والرسوم الجمركية ورسوم الافراج والتخليص الجمركى وكافة الاجراءات البيروقراطية التى تهز من ثقة المستثمر فى مناخ الاستثمار.
- تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الرأسمالية الوسيطة إلى أقل من ١٠٪..
- عدم جواز الجمع بين الاعفاءات الجمركية والاكتفاء بتطبيق مدة الاعفاء الأطول.
- عدم الجمع بين الاعفاءات العادية للمشروعات والاعفاءات الخاصة بالمدن الاقتصادية.
- توافر الضمانات للمستثمرين من حيث استقرار السياسات الحكومية.

- عدم المغالاة فى أسعار الأراضى ورسوم التسجيل والاشهار واسعار خدمات المرافق.
- استقرار السياسات الحكومية والتشريعات المالية والضريبية وقوانين حماية براءات الاختراع والتشريعات الائتمانية والاعفاءات المختلفة.
- التخطيط لجذب جزء من الاستثمارات المحلية بالخارج وخاصة الاستثمارات المصرية التى تتجاوز الـ ١٠٠ مليار$ والاستثمارات العربية التى تقدر بـ ١٢٠٠ مليار $.
- اعطاء الحق للشركات الأجنبية فى تملك الأراضى والعقارات كى تمارس نشاطها بلا ضغوط وخاصة للشركات المشتركة..

٣- اما من حيث الاطار الاستثمارى فإن الباحث يوصى بما يلى:

- تحديد مجالات الاستثمار الأجنبى المباشر تحديداً دقيقا وفقاً لدراسات الجدوى المسبقة.
- ضرورة التنسيق بين الهيئات والقطاعات الاقتصادية بالدول النامية مع التركيز على المشروعات التى تخدم خطة التنمية.
- توفير البيانات والمعلومات عن فرص الاستثمار الموجودة داخل الدولة ،وتقييم جدواها الاقتصادية فى ظل توافر قدر من الربحية المناسبة للمستثمرين عن السوق والاستهلاك وحجم الادخار وهيكل العمالة.
- مساعدة المستثمرين فى تقييم الجوانب الفنية والاقتصادية للمشروعات بما يشجع المستثمر الأجنبى على المساهمة بفاعلية.
- تهيئة الرأى العام الداخلى لقبول الاستثمار الأجنبى المباشر مادام يوفر قيمة مضاعفة لها تأثيرها على الأداء الاقتصادى.
- إجبار الشركات متعدية الجنسية والمستثمرين الأجانب على تدريب عدد معين من الكوادر المحلية حسب طبيعة المشروع.

- اختيار المشروعات التى تتميز بالمواءمة بين كثافة رأس المال وكثافة العمالة بما يحقق التشغيل الكامل أو أكبر قدر من الأيدى العاملة.
- تحقيق نوع من الاستقرار فى القوانين المنظمة للاستثمار الأجنبى.
- تركيز الاستثمارات الأجنبية فى القطاعات الإنتاجية وخاصة قطاع الصناعة والزراعة والبعد قدر الامكان عن المشروعات الاستهلاكية الخدمية.
- توجيه الاستثمارات إلى المشروعات الجديدة، وليس إلى مشروعات قائمة حتى ولو كان الهدف هو تطوير وتحديث الإنتاج فيها.
- إعداد خريطة استثمارية شاملة للتعرف على أفضل سبل وفرص الاستثمار فى الداخل والخارج.
- نشر وتفعيل دور مكاتب الاستثمار فى الأقاليم والمقاطعات والمحافظات الخدمية.
- تفعيل سبل نمو الادخار المحلى لتقليل الاعتماد على القروض الأجنبية والاستثمارات الأجنبية غير المباشرة لما لها من عواقب اقتصادية واجتماعية وسياسية وخيمة على الاقتصاديات النامية.
- إلغاء تكلفة الاستثمار وعدم تعدد الرسوم والدمغات.
- انتشار نوادى الاستثمار.

٤- أما من حيث الاتجاه للتصدير فإن الباحث يوصى بالآتى:

- الاتجاه بالمنتجات الصناعية نحو العالم الخارجى.
- تشجيع الصناعات الصغيرة حيث يزداد دورها فى تصدير السلع والخدمات كثيفة العمل والتى تتمتع فى العالم الثالث بميزة نسبية.
- تطوير نظم المعلومات أمام المصدرين عن جميع الأسواق المحلية والعالمية.
- إنشاء مجلس أعلى لتنمية الصادرات.

٥- أما من حيث تطوير سوق المال والقطاع المصرفى فإن الباحث يوصى بالآتى:

- تطوير سوق المال من خلال تشجيع إنشاء صناديق الاستثمار وشراء الأسهم والسندات من بورصة الأوراق المالية.
- خفض سعر الفائدة لتخفيض تكلفة التمويل.
- استقرار سعر الصرف الخاص بالعملات المحلية أمام العملات الأجنبية.
- تهيئة الظروف الملائمة من أجل تنشيط سوق المال والنقد.
- اصلاح القطاع المصرفى لتوفير فرص أكبر لتمويل القطاع المصرفى.
- ربط العملات المحلية فى الدول النامية بسلة عملات بدلا من التوقف على ربطها بالدولار الأمريكى.

٦- أما من حيث العمالة فإن الباحث يوصى بالآتى:

- تشجيع ودعم الصناعات الصغيرة عبر القروض الميسرة والقروض الحسنة لاستيعاب أكبر قدر من العمالة والحفاظ عليها لما لهذا من عائد اجتماعى واقتصادى كبير.
- عدم الاتجاه بالاستثمارات نحو الأنشطة الهامشية أو الطفيلية التى لا تخلق فرص عمل أمام العمالة الوطنية وتدريبها على أحدث التقنيات.
- الاهتمام الجيد بالمشروعات الخاصة بالصناديق الاجتماعية لما لها من فوائد على العمالة الوطنية.
- وضع معيار العمالة المطلوبة كأحد المتطلبات الأساسية لقبول الشركات الأجنبية للاستثمار فى الدول المضيفة مع ضرورة توظيف حجم معين من العمالة الوطنية بما يؤدى إلى احلال العمالة الوطنية تدريجيا محل العمالة الأجنبية طالما تمتعت العمالة الوطنية بالمهارة والكفاءة والقدرات التى تتمتع بها العمالة الوطنية.

- الزام والتزام الشركات بتشغيل أعداد العمالة التى التزمت بها عند التعاقد ،لا سيما أن هذا يعد ا هتماما بتنمية الموارد البشرية.
- ربط الانتاجية بالأجور فى ظل تقليل الفوراق بين أجر العامل الوطنى والأجنبى فى المشروعات الاستثمارية.
- اعادة توزيع الدخل من خلال وجود خريطة لمعرفة من يستحق ومن لا يستحق بعد تدهور أحوال الفقراء والطبقات الوسطى.

٧- اما بخصوص توفير قاعدة تكنولوجية وطنية فإن الباحث يوصى بالآتى:

- تحديد رصيد الدولة فى مختلف مستلزمات استخدام التكنولوجيا الحديثة بكفاءة.
- تحديد مدى قدرة الدولة على الاستفادة من نقل التكنولوجيا شرط تسخير التقدم العلمى والتكنولوجيا لأغراض التنمية.
- انتقاء الوسائل التكنولوجية الملائمة للقاعدة التقنية الوطنية تفادياً للوقوع فى شرك التبعية التكنولوجية حتى لا يختل الهيكل الإنتاجى، لا سيما أن استيراد التكنولوجيا المتطورة تؤدى إلى ازدواجية وسائل الإنتاج وخلق قطاعين أحدهما قائماً على الوسائل الحديثة ويدار من خلال الاستثمار الأجنبى والأخر قطاع تقليدى قائم على الشركات المحلية.
- زيادة ميزانية تطوير مراكز ومعاهد البحوث والتعليم والتدريب بما يتفق وسوق العمل والأنظمة العالمية.
- تطويع التقنيات الحديثة كى تتناسب مع خصائص الدولة فى ظل نقل الخبرات التقنية.
- تطوير التكنولوجيا المحلية ووضع الحوافز لتشجيع التطور التكنولوجى.
- فك الحزمة التكنولوجية.

- حصر وتقييم التكنولوجيا المحلية واتفاقيات التصنيع والتطوير ومدى تأثيرهما على كفاءة العاملين من أجل رفع مستوى التصنيع المحلى.
- الاهتمام بالعلماء والخبراء فى ظل زيادة الانفاق على البحوث.
- ربط الوحدات الاقتصادية والشركات الصناعية بمراكز البحث العلمى فى ظل مساهمة الشركات فى الانفاق على البحوث وتطبيقاتها بما يخدم أطر الصناعة والتنمية.
- ازالة الحواجز والمعوقات التى قد تتعرض لعملية نقل واستيراد التقنيات الحديثة يما يضمن تطويعها وملائمتها للاقتصاديات المحلية
- إنشاء مجلس قومى متخصص لتحديد الصناعة الوطنية حسب التخصصات.
- إلزام كل وزارة بإمداد مركز المعلومات التابع لرئاسة مجلس الوزراء بالبيانات والإحصائيات.
- توخى الحرص عند اختيار التكنولوجيا الأجنبية بحيث تكون ملائمة للظروف الاقتصادية المحلية.
- تشجيع استخدام رأس المال والتكنولوجيا الواردة من الدول الصناعية والآسيوية كونها منخفضة التكاليف مقارنة بعقود نقل التكنولوجيا الأوروبية والأمريكية.

٨- أما فيما يتعلق باختيار المشروعات يوصى الباحث بالآتى:

- أن يكون هناك بعد استراتيجى لاختيار المشروعات الواعدة من خلال فكر استراتيجى فى ظل القدرة على توزيع المخاطر.
- تحقيق التوازن بين المشروعات من حيث الخطة الاستثمارية.
- توجيه الاستثمارات إلى القطاع الصناعى لما له من أهمية فى إحداث التغيير الهيكلى للاقتصاد القومى كى يأخذ بعض سمات الاقتصاديات المتقدمة.

- أن لا يكون معيار تحقيق التنمية من خلال الارتكاز على الاشتراكية أو الرأسمالية وإنما على واقع القوى الإنتاجية السائدة.
- اعطاء الأهمية النسبية إلى القطاع الزراعى كونه القطاع الذى يمد القطاع الصناعى بالمواد الخام اللازم للعملية الإنتاجية ، وتدبير الغذاء الذى تزايدت قيم استيراده بمعدلات عالية.
- توزيع الاستثمارات بما يحقق التوازن القطاعى والجغرافى للتنمية.
- إنشاء العديد من المناطق الاقتصادية والمدن الساحلية لتحقيق أهداف التنمية والاندماج مع العالم الخارجى.
- سرعة تفعيل قانون المناطق والمدن الاقتصادية الخاصة.

٩- اما فيما يتعلق بالمشروعات الخاصة بالقروض فيوصى الباحث بالآتى:

- الإعداد الجيد للمشروعات التى تمول عن طريق القروض الأجنبية والالتزام بالبرنامج الزمنى لتنفيذها حتى لا يترتب عليها زيادة فى التكاليف الخاصة بالتنفيذ.
- إنشاء هيئة مركزية لمراقبة الديون على أن تتوافر فيها المعلومات المتعلقة بالديون مع ضرورة عدم التعاقد على ديون جديدة إلا بعد الرجوع إلى هذه الهيئة مع ضرورة رفع كفاءة استخدام القروض بأقل تكلفة ممكنة.
- عدم الاعتماد على المنح والمعونات كمصدر رئيسى ثابت لتمويل مشروعات التنمية عند وضع خطط التنمية ولا يتم وضعها فى الاعتبار إلا فى حالة الكوارث الطبيعية ، شرط عدم وجود شروط مجحفة فى هذه الاعانات أو المنح.
- التفاوض المستمر مع الدول الأجنبية حول الديون المتوسطة وقصيرة الأجل لتحويلها إلى استثمارات عن طريق استبدال هذه الديون بامتلاك أصول فى المشروعات القائمة أو الجديدة أو التى يتم خصخصتها.

١٠- أما فيما يتعلق بالإطار القانونى والتشريعى فإن الباحث يوصى بالآتى:

- إصدار قوانين جديدة مكملة لكافة القوانين والتشريعات التى عفا عليها الزمن.
- توفير الضمانات القانونية والتشريعية للشركات والاستثمارات فيما يتعلق بتنظيم عملية نقل الملكية والحفاظ على البيئة.
- تشكيل لجان وزارية كى تشارك فى فض المنازعات.
- حرية اختيار الشكل القانونى للشركات والاستثمارت.
- وضع عدد من النظم والقوانين الجيدة للاستثمار الأجنبى للتخفيف من آثاره السلبية.
- توحيد التعامل مع المستثمرين والشركات وجعلها فى جبهة واحدة.
- اجازة الحجز الإدارى على المشروعات الاستثمارية وأموالها فى حالة التهرب المتعمد من الضرائب دون اللجوء إلى التقاضى.
- اجازة رفع الدعوى [القانونية] ضد المشروعات والاستثمارات المخالفة.
- الزام المشروعات الأجنبية التى تريد تحويل أرباحها للخارج إلى ضرورة تحويلها عبر احدى البنوك المحلية (الوطنية).
- توافر أطر الإدارة العصرية المتخصصة لقيادة المشروعات مع ضرورة استنباط الأساليب الإدارية الحديثة، وتطوير نظم الإدارة المتأكلة.
- اصلاح الإنسان، لا سيما أن التنمية لا تتم إلا من خلال اصلاح الإنسان أولاً وليس من خلال تراكم رأس المال، حيث أنه فى ظل غياب اصلاح الإنسان فلا تنمية لأنه به وإليه.
- شحذ الهمم والطاقات لدى أفراد الشعب وتنمية روح الولاء والانتماء لا سيما أن القرن الجديد سيكون قرنا شديد الوطأة على الكسالى والعاجزين.

- التغلب على بطء إجراءات التقاضى وتقوية جهاز تنفيذ الأحكام خاصة بعد انشاء المحاكم الاقتصادية.
- ضرورة وجود اشراف رقابى فاعل.
- اللجوء إلى التأميم والمصادرة مع ضرورة التعويض من الدولة المضيفة فى الحالات الآتية:
  - التدخل فى شئون الدولة المضيفة الداخلية.
  - التورط فى تهريب الأرباح للخارج..
  - عدم الاحترام الكامل للثقافة الاجتماعية والخصوصية والحضارية والدينية.
  - فرض قيود على الدولة المضيفة للحصول على التكنولوجيا.
  - فرض أسعار مغالى فيها للتكنولوجيا المستوردة.
  - اعاقة جهود التنمية للدولة المضيفة.
  - اللجوء إلى الاستحواذ والابتلاع والضم غير الشريف للشركات الوطنية للسيطرة عليها.
  - الدخول والتورط فى غسيل الأموال والتجارة المحرمة.
  - المساهمة فى تعضيد الانظمة الاستعمارية والعنصرية.

١١- اما فيما يتعلق بالأثر السلبى على ميزان المدفوعات فى الدول المضيفة فإن الباحث يوصى بالآتى:

- تنويع مصادر الدخل وكذا الناتج القومى.
- تنمية الصادرات لتغطية العجز فى ميزان المدفوعات الذى غالباً ما يتضرر كثيراً بزيادة الواردات.
- تثبيت سعر الصرف للعملات المحلية أمام العملات الأجنبية.
- منع المضاربة على العملات فى السوق المحلى.

- خفض البنوك المركزية معدل أو سعر الفائدة على الودائع بالعملات الأجنبية.
- رفع سعر الفائدة على العملات المحلية بما يمكن أن يؤدى إلى تحويل الودائع على الدولار أو العملات الأجنبية إلى العملة المحلية، وهذا يضمن زيادة رصيد العملات الأجنبية يكفى احتياجات الواردات اللازمة لخطط التنمية.
- - عدم بيع سلع محلية بالدولار للأفراد الوطنيين.
- - توفير النقد الأجنبى اللازم لتحويل أرباح المستثمرين الأجانب للخارج دون ابطاء..

١٢- اما فيما يتعلق بالرقابة والاشراف على عمل الشركات فى الدول المضيفة، فإن الباحث يوصى بالآتى:

- إنشاء جهاز رقابى تابع للهيئات والوزرات الاستثمارية فى الدول النامية المضيفة وفقاً لمراحل ثلاثة، وهى:
  - المرحلة الأولى: ما قبل الإنشاء ويتوقف الدور الرقابى على فحص الطلبات الاستثمارية والتأكد من أن هذه المشروعات والاستثمارات تهدف إلى خدمة أهداف التنمية.
  - المرحلة الثانية: مرحلة تنفيذ المشروع ويكون دور الجهاز الرقابى الإشراف على استيراد الآلات والمعدات المتعاقد عليها واعفائها من الرسوم الجمركية.
  - المرحلة الثالثة: مرحلة مراقبة المشروع أثناء التشغيل من حيث نوع المنتج ومدى مطابقتها للمواصفات الخاصة بالجودة ومراقبة تحويل الأرباح بما يؤدى إلى ترسيخ ثقافة الالتزام بالعمل وحتى لا تتصرف هذه الشركات بحريتها المخلة على نحو قد يضر بمتطلبات الدولة المضيفة وخططها التنموية لضمان تقليل المخاطر..

١٣- ويوصى الباحث بتوصيات أخرى، وهى:

- تحسين مستوى المرافق والخدمات الأساسية المتكاملة وأهمها الارتقاء بمستوى خدمات البنية الأساسية.
- تبسيط الإجراءات الإدارية (تقليل درجة البيروقراطية).
- إنشاء جهاز تسويقى متكامل لتوسيع فرص التسويق وخلق أسواق جديدة شرط توافر عنصر الجودة والتغليف لمنافسة المنتجات الأجنبية داخلياً وخارجياً.
- الترويج الاقتصادى من خلال حملات التوعية الاعلانية المكثفة والمشاركة فى المعارض وإقامة المراكز التجارية ورفع درجة التمثيل التجارى.
- وضع خريطة استثمارية تروج داخلياً وخارجياً.
- انشاء مراكز معلوماتية حديثة فى ظل الافصاح عن البيانات والمعلومات المالية للشركات العاملة فى مجال سوق الأوراق المالية شرط تقليل مخاطر المضاربة فى بورصات الأوراق المالية.
- حماية حقوق المستثمرين وحملة الأسهم التى تتضمن حقوق التسجيل والتصويت والاشتراك فى الإدارة.
- عدم تنفيذ المشروعات إلا بعد دراسة الجدوى اللازمة ووفقاً لأولويات المرحلة.
- عدم الهرولة وراء المشروعات الخدمية والاستهلاك غير المبرر لثورة الاتصالات والمعلومات والتى اندفعت الدول النامية خلفها وخلف منجزاتها دون المشاركة الفاعلة فى انتاجها او تصميمها للتقليل من سلبياتها وكبح جماح مدياتها القسرية.

- التأكيد على حماية البيئة لأنه من غير المقبول اقتصاديا واجتماعيا تدهور البيئة من أجل احداث تقدم اقتصادى قد لا يفى مستقبلاً بسد هذه الأخطار أو تعويضها.
- تشجيع الاستثمار الأجنبى غير المباشر طويل الأجل والأنواع الأكثر استمرارية كونها تساهم فى إحداث النمو الاقتصادى شرط الحد من حالات المضاربة والتطاير.

قائمة المراجـــع

أولاً: المراجع العربية:

١- الكتب.

١- د/ إبراهيم سعد الدين عبد الله: النظام الدولى وآليات التبعية فى إطار الرأسمالية المتعددة الجنسيات (بيروت: دار المستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية ،١٩٨٦).

٢- د/ إبراهيم شحاتـه: الضـمان الـدولى للاستثمار الأجنبـى (القـاهرة: دار النهضـة العربية، ١٩٧١).

٣- د/ إبراهيم عرفات: الصين وحواجز الصعود، تحرير د. هدى متكيس، خديجة عرفه محمد(القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦).

٤- أحمد جمال عبد العظيم: استراتيجية الصعود الصينى، تحرير د. هدى متكيس، خديجة عرفة محمد (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦).

٥- د/ أحمد سيد مصطفى: المدير وتحديات العولمة: إدارة جديدة لعالم جديد (القاهرة: إيتراك للنشر، ٢٠٠١).

٦- د/ أحمد على دغيم:الطريق الرأسمالى: المعجزة الاقتصادية وتحول الدول النامية إلى دول متقدمة (القاهرة: الشركة العربية للنشر، ١٩٩٤).

٧- د/ أحمد مصطفى عفيفى: الاحتكار (القاهرة: مكتبة وهبة للنشر، ٢٠٠٣).

٨- د/.أسامة الباز وآخرون: مصر فى القرن الـ ٢١ (القاهرة: مركز الأهرام الاستراتيجي للترجمة والنشر، ١٩٩٩).

٩- د/ أسامة الخولى: نقل التكنولوجيا وتطويعها: دراسة نظرية(القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٧).

١٠- د/ إسماعيل صبرى عبد الله: نحو نظام اقتصادى عالمى جديد: دراسة فى قضايا التنمية والتحرير الاقتصادى والعلاقات الدولية (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٧).

١١- د/ السيد مصطفى أحمد أبو الخير: عقود نقل التكنولوجيا (القاهرة: إيتراك للنشر، ٢٠٠٧).

١٢- أندريه جوندر فرنك: الشرق يصعد ثانية: الاقتصاد الكونى فى العصر الآسيوى، ترجمة شوقى جلال (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة ، ٢٠٠٠).

١٣- أنطوان زحلان: مشكلة هجرة الكفاءات العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤).

١٤- أوديد شنكار: العصر الصينى: الاقتصاد الصينى الناهض وتأثيره على الاقتصاد العالمى (القاهرة: مكتبة مدبولى، ٢٠٠٥).

١٥- برتران بادى:انقلاب العالم، ترجمة سوزان خليل (القاهرة:مكتبة الأسرة، ٢٠٠٦).

١٦- د/ بسام الحجار:العلاقات الاقتصادية الدولية(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ٢٠٠٣).

١٧- بنجامين باربر: عالم ماك: ترجمة أحمد محمود (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٨).

١٨- بيلا بلسا: نظرية التكامل الاقتصادى، ترجمة: محمد عبد العزيز أحمد وآخرون(القاهرة: الدار القومية للطبعة، ١٩٦٤).

١٩- د/ تركى صقر: عملاق يستيقظ (دمشق: الشارى للطبع والنشر، ١٩٩٣).

٢٠- توم ستويز: ما بعد المعلومات، ترجمة: مصطفى إبراهيم (القاهرة: مكتبة الأسرة، ٢٠٠٥).

٢١- تشوينغ تشينغ: كل شىء عن الصين (بكين: دار النشر الجديد، ١٩٨٩).

٢٢- تشين شى: الصين (بكين: دار النجم للنشر باللغات الأجنبية، ١٩٩٥).

٢٣- تشى ون: الصين فى عهدها الجديد ،ترجمة: محمد أبو جراد (بكين: دار النشر الجديد، ١٩٨٦).

٢٤- د/ جاب الله عبد الفضيل بخيت: اقتصاديات التجارة الخارجية (القاهرة: الإسراء للطباعة والنشر، ٢٠٠٤).

٢٥- جارى بيرتاد وآخرون: جنون العولمة، ترجمة: كمال السيد، ط١(القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٩).

٢٦- جاك لوب: العالم الثالث وتحديات البقاء، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة عدد ١٠٤، أغسطس ١٩٨٦).

٢٧- د/ جمعه محمد عامر: قضايا اقتصادية معاصرة (القاهرة: ناس للطباعة والنشر، ٢٠٠١).

٢٨- التجارة الخارجية، وتنظيم الاقتصاد الدولى (القاهرة: ناس للطباعة النشر، ٢٠٠١).

٢٩- جوزيف نيدهام: موجز تاريخ العلم والحضارة فى الصين، ترجمة: محمد جوده (القاهرة: مكتب الشرق، ١٩٩٥).

٣٠- جون هدسون، مارك هرندر: العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة: د. طه عبد الله منصور، د. محمد عبد الصبور محمد على (الرياض: دار المريخ، ١٩٨٧).

٣١- د/ حازم الببلاوى: المجتمع التكنولوجى الحديث (الإسكندرية: مكتبة الجامعة، ١٩٧٢).

٣٢- التغيير من أجل الاستقرار (القاهرة: مكتبة الأسرة، ١٩٩٨).

٣٣- دور الدولة فى الاقتصاد (القاهرة: مكتبة الأسرة، ١٩٩٩).

٣٤- النظام الاقتصادى الدولى المعاصر (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، عدد ٢٥٧ مايو ٢٠٠٠).

٣٥- د/ حسام عيسى: الشركات متعددة القوميات: دراسة فى الأوجه القانونية والاقتصادية للمركز الرأسمالى المعاصر(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢).

٣٦- د/ حمدية زهران: التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادى (القاهرة: كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٨٩).

٣٧- حنان قنديل: آسيا والعولمة: الصين – تايوان، تحرير د. محمد السيد سليم، السيد صدقى عابدين (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣).

٣٨- د/ حميد الجميلى: دراسات فى التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة (طرابلس: الدار الجماهيرية، ١٩٩٨).

٣٩- د/ خضر عباس عطوان: مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية (أبو ظبى: مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٤).

٤٠- خير الله ويردى: دور التكنولوجيا السياسية فى تخلف الدول (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨).

٤١- دانييال بورشتاين، أرتينيه دى كيزا: التنين الأكبر، ترجمة: شوقى جلال (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، عدد ٢١٠، ٢٠٠١).

٤٢- دينج شياو بينج: مسائل أساسية فى الصين المعاصرة (القاهرة: دار النشر للغات الأجنبية، ١٩٨٨).

٤٣- د/ رأفت الشيخ، د. محمد عبد العزيز: تاريخ آسيا الحديث والمعاصر (القاهرة: عين للدراسات والبحوث، ١٩٩٧).

٤٤- رجب البنا: رحلة إلى الصين (القاهرة: دار المعارف، ٢٠٠٢).

٤٥- د/ رضا العدل وآخرون: التنمية الاقتصادية (القاهرة: كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٠).

٤٦- د/ رضا عبد السلام:محددات الاستثمار الأجنبى المباشر فى عصر العولمة (القاهرة: دار السلام للنشر، ٢٠٠٢).

٤٧- ريتشارد بيرنشتاين: الصراع القادم مع الصين، ترجمة منى فرغلى، انسجام فوده (القاهرة: وزارة الاعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٩٩).

٤٩- د/ زلمى خليل زاد: التقييم الاستراتيجى (أبو ظبى: مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٧).

٥٠- زهانج سانج: تصورات عن توسيع التعاون الاقتصادى والتجارى الصينى العربى فى القرن الجديد (عمان: دار الفكر العربى، ٢٠٠٣).

٥١- د/ زين الرفاعى طه:التخطيط الاقتصادى (دمشق: دار المعرفة، ١٩٩٥).

٥٢- د/ سامى عفيفى حاتم: التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٣).

٥٣- قضايا معاصرة فى التجارة الدولية (القاهرة: النسر الذهبى للطباعة، ٢٠٠٤).

٥٤- د/ سعيد اللاوندى: أمريكا فى مواجهة العالم (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٣).

٥٥- د/ سعيد النجار: تجديد النظام الاقتصادى والسياسى فى مصر، ط١(القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٧).

٥٦- د/ سميحة القليوبى: الملكية الصناعية (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٨).

٥٧- د/ سمير أمين وآخرون: الاشتراكية واقتصاد السوق – تجارب الصين- فيتنام – كوبا (القاهرة: مكتبة مدبولى، ٢٠٠٢).

٥٨- د/ سمير عبد الحميد رضوان: أسواق الأوراق المالية ودورها فى تمويل التنمية الاقتصادية (القاهرة: المعهد العالى للفكر الإسلامى، ١٩٩٦).

٥٩- د. سيار الجميل: العولمة والمستقبل (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠).

٦٠- د/ سيد عشماوى: الهند، الصين، اليابان (القاهرة: دار غريب للنشر، ١٩٩١).

٦١- د/ شوقى الجمل: تاريخ كشف افريقيا واستعمارها (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧١).

٦٢- شوقى جلال: الصين التجربة والتحدى (القاهرة: دار المعارف، ٢٠٠١).

٦٣- د/ صلاح وهبه: قضايا اقتصادية معاصرة، ط١(دمشق: المكتبة العلمية، ٢٠٠١)

٦٤- د/ صلاح الدين نامق:محددات التنمية الاقتصادية (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧١).

٦٥- د/ ضياء مجيد: الاقتصاد النقدى: المؤسسات النقدية والبنوك التجارية والبنوك المركزية (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٨).

٦٦- د/ طلعت الدمرداش: الموارد الاقتصادية (الزقازيق: مكتبة القدس، ٢٠٠٤).

٦٧- الإقتصاد الدولى (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٩).

٦٨- د/ عادل عبد العزيز: سياسة التجارة الخارجية فى إطار منظمة التجارة العالمية (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٢).

٦٩- د/ عاطف حسين النقلى: أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تفاقم مديونية الدول النامية (الزقازيق: مكتبة النصر، ١٩٨٨).

٧٠- د/ عبد الحميد بهجت فايد: إدارة الإنتاج (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٩٧).

٧١- د/ عبد الرحمن إبراهيم ذكى:اقتصاديات التجارة الخارجية (الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، ب.ت).

٧٢- د/ عبد الرحمن يسرى أحمد: التنمية الاقتصادية (الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، ب.ت).

٧٣- د/ عبد السلام أبو قحف: السياسة والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٩).

٧٤- اقتصاديات الاستثمار الدولى (الإسكندرية: المكتب العربى الحديث، ١٩٩٢).

٧٥- مقدمة فى إدارة الأعمال الدولية (الإسكندرية: مطبعة الاشعاع، ١٩٩٨).

٧٦- د/ عبد العزيز حمدى عبد العزيز: التجربة الصينية (القاهرة: أم القرى للطبع والنشر، ١٩٩٧).

٧٧- عبد القادر محمد عبد القادر عطية: اتجاهات حديثة فى التنمية (الإسكندرية: الدار الجامعية، ١٩٩٦).

٧٨- د/ عبد الله الصعيدى: بعض المشكلات المعاصرة فى التنمية الاقتصادية (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٢).

٧٩- د/ عبد المنعم السيد على: دور السياسة النقدية فى التنمية الاقتصادية (القاهرة: دار نافع للطباعة، ١٩٧٥).

٨٠- العولمة من منظور اقتصادى وفرضية الاحتواء(أبو ظبى: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٣).

٨١- د/ عبد المنعم سعيد: صراع الحضارات والعولمة (القاهرة: مكتبة الأسرة، ٢٠٠٢)

٨٢- د/ عبد الهادى الجوهرى وآخرون: التنمية الاقتصادية (أسيوط: دار الطليعة، ١٩٧٨).

٨٣- د/ عبد الوهاب زيتون: الغزو الثقافى وأشكاله (بيروت: دار المنار، ١٩٩٥).

٨٤- د/ عـزت السـيد أحمـد: النظـام الاقتصـادى العـالمى الجديـد مـن حـرب العصـابات إلى حرب الاقتصاد (دمشق: مكتبة الفتح، ١٩٩٣).

٨٥- د/ عصام الدين مصطفى: النظام القانونى للاستثمارات الأجنبية الخاصة فى الدول الأخذة فى النمو (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٢).

٨٦- د/ على على حبيش: التفكير التكنولوجى والتنمية القومية (القاهرة: أكاديمية البحث العلمى، ١٩٨٦).

٨٧- د/ على لطفى وآخرون: التحليل الاقتصادى الكلى (القاهرة: كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٢).

٨٨- د/ عمرو محي الدين: أزمة النمور الآسيوية (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٠)

٨٩- د/ فاروق محمد حسين: التنمية الاقتصادية (القاهرة: بدون ناشر، ١٩٨٦).

٩٠- د/ فاطمـه أحمـد الشـربينى وآخـرون: اقتصـاديات الميكنـة (الزقـازيق: المكتبـة العلمية، ١٩٩٨).

٩١- د/ فتحـى أبـو الفضـل وآخـرون: دور الدولـة والمؤسسـات فـى ظـل العولمـة (القـاهرة: مكتبة الأسرة، ٢٠٠٤).

٩٢- د/ فتحى خليـل الخضـرى، د. محمـد عبـده عليـوه: الاقتصـاد الـدولى (القـاهرة: بـدون ناشر، ١٩٩٧).

٩٣- د/ فرجاد محمد على الأهون: اقتصاديات الطاقة والبترول (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٠).

٩٤- د/ فريد النجار: التحالفات الاستراتيجية من المنافسة إلى التعاون خيار القرن الحادى والعشرين (القاهرة: إيتراك، ١٩٩٩).

٩٥- د/ فؤاد مرسى: محاولة لتحديد المفهوم المادى للتنمية الاقتصادية: التخلف والتنمية، دراسة فى التطور الاقتصادى (القاهرة: دار المستقبل العربى، ١٩٨٢).

٩٦- الراسمالية تجدد نفسها (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، عدد ١٤٧، مارس ، ١٩٩٠).

٩٧- د/ فوزى العطوى: الاقتصاد السياسى: النقود والنظم النقدية، (بيروت: دار الفكـر العربى، ١٩٨٩).

٩٨- د/ فينان محمد طاهر: مشكلة نقل التكنولوجيا: دراسة لبعض الأبعاد السياسية والاجتماعية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦).

٩٩- كريستوفر تندهات: هذه الشركات المتعددة الجنسيات التى تحكمنا، ترجمة:سهام الشريف (دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٨١).

١٠٠- كرنراد زايتس: الصين عودة قوة عالمية، ترجمة: سامى شمعون (أبو ظبى: مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٣).

١٠١- لستر ثارو: الصراع على القمة: مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، عدد ٢٠٤ ديسمبر، ١٩٩٥).

١٠٢- لى هو فو، يوان ليانغ: دراسة تأثيرات ثورة العلوم والتكنولوجيا فى العصر الحاضر فى أسلوب التفكير (بكين: أكاديمية العلوم الاجتماعية الصينية، ١٩٩٣).

١٠٣- مارتن نيل بايلى، جارى بيرتلس، روبرت اليتان: النمو مع المساواة:هدف السياسة الاقتصادية للقرن القادم، ترجمة: محمد فتحى صقر (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٦).

١٠٤- مالكولم جلبر وآخرون: اقتصاديات التنمية، تعريب، د. طه عبد الله منصور(الرياض: دار المريخ، ب. ت).

١٠٥- مايكل ثانزو وآخرون: من الاقتصاد القومى إلى الاقتصاد الكونى: دور الشركات المتعددة الجنسيات (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨١).

١٠٦- مايك فيذرستون: ثقافة العولمة، ترجمة عبد الوهاب علوب (القاهرة: مكتبة الأسرة، ٢٠٠٠).

١٠٧- د/ مجيد مسعود: التخطيط للتقدم الاقتصادى والاجتماعى (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، عدد ٧٣، يناير، ١٩٨٤).

١٠٨- د/ محسن شفيق: المشروعات ذو القوميات المتعددة من الناحية القانونية(القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة للكتاب الجامعى، ١٩٧٨).

١٠٩- محمد الأطرش: العرب والعولمة (بيروت: مركز الوحدة العربية، ١٩٩٨).

١١٠- د/ محمد السيد سعيد: الشركات متعددة الجنسية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨).

١١١- الشركات عابرة القومية (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، عدد ١٠٧، ١٩٨٦).

١١٢- التكنولوجيا (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠١).

١١٣- د/ محمد ذكى الميسر: العلاقات الاقتصادية الدولية (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٠).

١١٤- د/محمد السيد سليم: آسيا والعولمة: تحرير: د. نجوى سمك، السيد صدقى عابدين(القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣).

١١٥- د/ محمد سعد أبو عامود: مقومات الصعود الصينى، تحرير د. هدى متكيس، خديجة عرفه محمد (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦).

١١٦- د/ محمد سلطان أبو على: النقود والبنوك: المؤسسات المالية (الزقازيق: كلية التجارة، جامعة الزقازيق ،١٩٩٥).

١١٧- د/ محمد عبد العزيز عجميه، د. إيمان عطيه ناصف:التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية (الإسكندرية: كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٣).

١١٨- محمد عبد المنعم سعودى: آسيا فى شخصية القارة وشخصية الأقليم (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٥).

١١٩- د/ محمد منير مرسى: الاصلاح والتحديث التربوى فى العصر الحديث (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٦).

١٢٠- د/ محمد نظير بسيونى:الاستثمارات الأجنبية المباشرة (القاهرة: كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٩٥).

١٢١- محمود عبد الفضيل: العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة (بيروت: مركز الوحدة العربية، ٢٠٠٠).

١٢٢- د/ مدحت العقاد: التنمية الاقتصادية (الزقازيق: بدون ،٢٠٠٢).

١٢٣- مدحت أيوب: الصين ومنظمة التجارة العالمية، تحرير د. هدى متكيس، خديجة عرفه محمد (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦).

١٢٤- د/ مصطفى السعيد :الشركات متعددة الجنسية فى الوطن العربى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨).

١٢٥- الاقتصاد المصرى وتحديات الأوضاع الراهنة (القاهرة: مكتبة الأسرة، ٢٠٠٣).

١٢٦- ميشيل تشوسو دويسكى:عولمة الفقر، ترجمة: محمد سمير (القاهرة: اصدارات سطور، ٢٠٠٠).

١٢٧- د/ نبيل الروبى: نظرية التضخم (الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، ١٩٨٤).

١٢٨- د/ نبيل حشاد: الجات ومنظمة التجارة العالمية (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠).

١٢٩- د/ نفين شفيق عزوز، د. محمد السيد سليم: التحولات العالمية واتجاهات الاستثمار الأجنبى فى آسيا (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨).

١٣٠- نوردى سيمونيا :المعونة فى استراتيجية الاستعمار الجديد (موسكو: أكاديمية العلوم السوفيتية، ١٩٨٤).

١٣١- نورمان كلارك: الاقتصاد السياسى للعلم والتكنولوجيا (القاهرة: مكتبة الأسرة، ٢٠٠٥).

١٣٢- هانس بترمارتين: فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس (الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، عدد ٢٣٨ أكتوبر، ١٩٩٨).

١٣٣- هدى متكيس: انجازات الصعود الصينى (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦).

١٣٤- هيل عجمى جميل:الاستثمار الأجنبى الخاص فى الدول النامية: الحجم والاتجاه والمستقبل (أبو ظبى: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٩).

١٣٥- د/ وليد سليم عبد الحى: المكانة المستقبلية للصين فى النظام الدولى (أبو ظبى: مركز الامارات للبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٠).

١٣٦- ووبـن الصـينيون المعاصـرون، ترجمـة: د. عبـد العزيـز حمـدى، ط١ (الكويـت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، ١٩٩١).

١٣٧- الصينيون المعاصرون: التقدم نحو المستقبل انطلاقا من الماضى ترجمة: د. عبد العزيـز حمـدى، ط٢ (الكويـت: المجلـس الـوطنى للثقافـة والفنـون والآداب، عـالم المعرفة، ١٩٩٦).

١٣٨- وى وى زانـج: الاصـلاحات الاقتصـادية فـى الصـين ودلالاتهـا السياسـية (أبـو ظبـى: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٩).

الـدوريـــات:

١- الحبيب الجنحانى: ظاهرة العولمة، عالم الفكر، العدد ٢ (١٩٩٩).ص ص٣٢ – ٣٣.

٢- د/ أنور عبد الملك. نهضة الصين – الصعود السلمى فى عالم متعدد الأطراف، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٠ (يوليو ٢٠٠٦) ص ص ٤٤ – ٤٥.

٣- جعفر كرار أحمد: الصين بعد رحيل دينج شياو بنيج، السياسة الدولية، عدد ١٢٨ (ابريل ١٩٩٧) ص ص ١١٧.

٤- د/ جمـال مظلـوم: التعـاون الصـينى – الروسـى فـى إطـار منظمـة شـنغهاى، مجلـة السياسة الدولية عدد ١٦٤ (ابريل ٢٠٠٦)ص ص ٦٠ – ٦١.

٥- جويـل بيرغسـتان، زيـاو مـانج شـين:الاسـتثمار الاجنبـى المباشـر فـى الـدول الناميـة– الإنجازات والمشكلات، مجلة التمويل والتنمية، عدد ٤، مجلد ٣، (ديسمبر ١٩٩) ص. ص ٧ – ٨.

٦- خليـل محمـد خليـل عطيـة: الاسـتثمارات الأجنبيـة المباشـرة والتنميـة، مجلـة مصـر المعاصرة، العدد ٤٣٧ – ٣٤٨ (القاهرة ١٩٩٤) ص ص ١٣٢ – ١٣٥.

٧- خيرى عزيز: الإنفتاح والتحديث فى الصين الجديدة، مجلة السياسة الدولية، عدد ٥٩ (يناير ١٩٨٦) ص ص ٧٥ – ٧٦.

٨- د/ سميحة السيد فوزى: ظـاهرة الشـركات دولية النشـاط والـدول النامية، مجلـة مصر المعاصرة، العدد ٤١٥ – ٤١٦ (القـاهرة: الجمعية المصـرية للاقتصـاد السياسـى والتشريع ١٩٨٩) ص ص ١٨ – ٢٢.

٩- سوزان سكادلر: الزيادة الكبيرة فى تدفقات رأس المال – أهى نعمة أم نقمة؟، مجلة التمويل والتنمية، العدد الأول، المجلد ٣١، (مارس ١٩٩١) ص ص ٢١ – ٢٢.

١٠- سوسن حسن: الصين هل تصبح القوى الأولى فى القرن الحادى والعشرين، مجلة شئون سياسية، العدد ١٥٥ (دمشق، ١٩٩٤) ص.٩٩

١١- شبكة المعلومات الصينية: الشركات متعددة الجنسيات وتنمية الاقتصاد الصينى (مارس ٢٠٠٤) ص .٩٨

١٢- دور الشركات متعددة الجنسيات فى الصين فى تطوير الاقتصاد الاحيائى (يوليو، ٢٠٠٤) ص ص ١١٩ – ,١٢١

١٣- د/ عبد الفتاح قنديل: نقل التكنولوجيا المتطورة فى الدول النامية فى تنمية العلاقات الاقتصادية الدولية، مجلة مصر المعاصرة (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع، مارس، ١٩٩٦) ص ص ٢٩٨ – ,٣٠٧

١٤- عبد الهادى سويفى، عمر عبد الحى، صالح البيلى: الشركات دولية النشاط فى العلاقات الاقتصادية الدولية، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٣٨٢ (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع، ١٩٨٠)ص ص ٥ – ,٩

١٥- د/ عصام الدين جلال: دور الشركات فى التنمية، مجلة مصر المعاصرة، (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريعى، ١٩٨١) ص ص ١٢ – ,١٣

١٦- د/ على لطفى: كيف يبنى الاستثمار اقتصاداً حراً، مجلة الديمقراطية، السنة الثالثة، العدد ٢ (القاهرة، اكتوبر، ٢٠٠٢) ص ص ٩ – ,٢٦

١٧- محمد فايز فرحات: الاقتصاد الصينى – رؤية سياسية، مجلة السياسة الدولية، عدد ١١٦ (القاهرة، ١٩٩٤) ص .٩

١٨- د/ محمود سمير الشرقاوى: المشروع متعدد القوميات والشركات القابضة كوسيلة لقيامه، مجلة مصر المعاصرة عدد ١٢٢ (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع، أكتوبر، ١٩٧٥) ص ص ١٢٥ – ,١٢٨

١٩- د/ منى قاسم: الشركات متعددة الجنسيات وتضارب المصالح، مجلة البنوك، العدد الثامن (القاهرة مايو/ يوليو، ١٩٧٧) ص ص ٧٢ – ,٧٥

٢٠- الشركات متعددة الجنسيات وأهميتها فى الاقتصاد العالمى، النشرة الاقتصادية لبنك مصر السنة ٤١ (القاهرة، ١٩٩٨) ص ص ٤٤ – ٤٥.

أبحاث وأوراق عمل:

١- د/ إبراهيم حلمى عبد الرحمن: اقتصاديات التكنولوجيا المعاصرة فى مصر، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا (القاهرة، ١٩٨٠).

٢- د/ إبراهيم شحاتة: تشجيع الاستثمار العربى والأجنبى ودور برنامج الأمم المتحدة الانمائى فى العالم العربى، الأمانة العامة للاستثمار (الكويت، ١٩٩٠).

٣- د/ أحمد سعيد الحلفاوى: استراتيجية وأساليب التفاوض مع الشركات الموردة للتكنولوجيا، مؤتمر نقل التكنولوجيا ١٩ – ٢٥ فبراير (القاهرة، ١٩٨٦).

٤- د/ إسماعيل صبرى عبد الله: توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة، أوراق مصرية، العدد ٣ منتدى العالم الثالث (القاهرة، يناير، ١٩٩٩).

٥- إيهاب عز الدين نديم: الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية فى العالم، المجلة العلمية العدد الثانى، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٩٦).

٦- د/ سميحة السيد فوزى: (الاقتصاد المصرى والشركات متعددة الجنيسية فى ضوء المتغيرات المحلية والعالمية) مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية (جامعة القاهرة، مايو ١٩٩٢).

٧- د/ عبد السلام محمد السيد عوض: أثر الاستثمار الأجنبى المابشر على البطالة- يناير ١٩٧٤ – ١٩٩٢، معهد التخطيط القومى (القاهرة ديسمبر، ١٩٩٤).

٨- د/ عبد المطلب عبد الحميد عبد المطلب: الاستراتيجية التسويقية الفعالة فى ظل العولمة، أكاديمية السادات والعلوم الإدارية، السنة ٢٢ يناير، (القاهرة ٢٠٠٤).

٩- د/ محمد رشاد الحملاوى: السوق الرأسمالى للتكنولوجيا والدول النامية، المؤتمر السنوى الأول للاقتصاديين المصريين (القاهرة، مارس، ١٩٧٦).

١٠- د/ محمد فتحى صقر: الأنماط السلوكية للشركات عبارة القوميات وتأثيرها على مستيوات التشغيل فى الدول النامية- دراسة تحليلية، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة حلوان، ٢٠ –٢٣ فبراير، (القاهرة، ١٩٨٩).

١١- د/ مصطفى السعيد: الشركات متعددة الجنسية فى الوطن العربى، ندوة النظام الاقتصادى الدولى الجديد (الكويت ٢٧ – ٢٩ مارس ١٩٧٦).

١٢- هبة أحمد نصار: البطالة وسياسات الاستثمار، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (جامعة القاهرة، ١٩٨٩).

الرسائل العلمية:

١- إبراهيم قادم: الشروط المقيدة فى عقدود نقل التكنولوجيا ودورها فى تكريس التبعية التكنولوجية على المستوى الدولى، رسالة دكتوراه غير منشورة، (القاهرة، كلية الحقوق، جامعة عيش شمس، ٢٠٠٢).

٢- اياد محمد عطيه: محددات الاستثمار الأجنبى المباشر وأساليب تشجيعه، رسالة ماجستير غير منشورة (الزقازيق، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ٢٠٠١).

٣- جمال محمد عطيه عبيد: تأثير الاستثمار الأجنبى المباشر على النمو الاقتصادى- دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى، رسالة دكتوراه غير منشورة (القاهرة، كلية التجارة، جامعة حلوان. ٢٠٠٢).

٤- جمعة محمد عامر: فعالية التخطيط فى علاج المشكلات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى ١٩٥٠ – ١٩٧٥، رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، ١٩٨١).

٥- سياسة الاستثمارات الأجنبية وآثارها على مواجهة الاختلالات الهيكلية بالاقتصاد المصرى، رسالة دكتوراه غير منشورة (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٥).

٦- خالد سعد زغلول حلمى: الاستثمارات الأجنبية فى ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر، رسالة جكتوراه غير منشورة (القاهرة: كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٨٨).

٧- رامى السيد ابراهيم أبو المجد: الاستثمار الأجنبى فى المناطق الحرة فى مصر: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٥).

٨- عبد القادر محمد عبد القادر: مشاكل التقدم التكنولوجى فى البلاد النامية مع الإشارة لمصر، رسالة ماجستير غير منشورة (الإسكندرية: كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٠).

٩- عقيلة عز الدين محمد طه: أثر الاستثارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا على التنمية الاقتصادية فى مصر، رسالة دكتوراه غير مشنورة (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠).

١٠- غفار كاظم: بعض مشكلات استخدام التكنولوجيا فى تنمية الاقتصاد العربى، رسالة دكتوراه غير منشورة (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨١).

١١- محمد عبد المطلب البدوى: محددات تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى أسواق رأس المال الناشئة وأثرها على المتغيرات الاقتصادية، رسالة دكتوراه غير منشورة (القاهرة: كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٢).

١٢- محمد عبده سعيد اسماعيل: الشركات متعددة الجنسية ومستقبلها فى الدول النامية مع الإشارة إلى مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة (القاهرة: كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٨٦).

١٣- محمد فوزى متولى أبو السعود: تحليل دور الشركات متعددة الجنسيات فى تنمية الدول النامية، رسالة ماجستير غير منشورة (الإسكندرية: كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٢).

ثانياً: المراجع الأجنبيــة

1- Books:

1- Brooke M. and Remmers H.: *The Strategy of Multinational Enterprise* (London: Irwin, Fourd Edition, 1970).

2- Channan Derek, F.: *Multinational Strategic Planning* (London: The Macmillan Press LTD., Eighth Edition 1979).

3- Caisson Mark: *Alternatives to The Multinational Enterprise* (New York: the Dryden Press, 1988).

4- Coves R. E.: *Multinationals Fenterprise and Economic* (New York: Harvester Wheat Sheat, 1982).

5- Dunning J. H.: (Ed,): *The Multinational Enterprise* (London: Irwin Fourth Edition, 1971).

6- G. K. Helleiner: *The Multinational of The Less Developed Countries World Development* (New York: The Apex Press, 1975).

7- Hood Neil and Young Stephan: *The Economic of Multinational Enterprise,* (London: Grey Seal Books 1979).

8- Hymer Stephen: *The International Operations of National Firms, A Study of Direct Foreign Investment Second Printing of Technology,* (New York: William Marrow and Company, 1977).

9- Jams E. Shapiro (Etal): *Direct Investment and Joint Ventures in China,* (New York: Megraw – Hill, 1991).

10- J. E. Stig Litz: *Globalization and Its Discontent* (New York: University Press, 2002).

11- John. H. Dunning: *Explaining International Probation Lenders Unwind Hgman,* (London: Grey Seal Books, 1988).

12- John Madeley: *Big Business Poor Peoples The Motih T.Eon The World Poor,* (London Routl Edge Folmer (1999).

13- Jonathan Tennendum: *What You Should Know About Chinas Economies* (New York: Public Library, 1999).

14- J. R. Markesan: The Bound Dories of Multinational Enterprises and The Theory of International Trade Economic Spring (New York: Horper and Row, 1995).

15- Laurence J. Bahn: China Asian The New Uuper Power Takes Stage Wrath Heinemann Asia Singopore, (New York: Harper Business, 1996).

16- Lester, C: Throw The Economic Forces Shape Tomorrows World, (New York: William Morrow and Company 1991).

17- Loll P. Straiten: Foreign Investment Transnational and Development Countries. (London: Rwin Fourth Edition, 1977).

18- Lo. Wince C: Reardon Learning How to Open The Door as Assessment of China (Bei Jing: China, 1998).

19- Michael Obone: China Special Economic Zones: Development (Paris: Melanges Goldman 1988).

20- Monser W. P: The Financial Role of Multinational Enterprises International Ohamber of Commerce (Paris: melanges goldman, 1973).

21- Moryoret M. Pearson: The Major Multinational Economic Imitation Engage in China (Beijing: China 2001).

22- Mymza William: Multinational Business Strategy (New York: Public, L ibrary, 1972).

23- Nichalas R. Lardy: Faring Trade and Economic Reform (New York: University Press, 1992).

24- Phatak Arvind: Fvolution of World Enterprises, (New York: John Wiley and Sons, 1971).

25- Managing Multinational Corporations Pager Publishers (New York: Oxford Universsity Perss 1974).

26- R. Gilpin U. S: Power and The Multinational Corporations (New York: Sout – Westen College Pub, 1975).

27- Robinson John: Multinational and Politica Control Publishing (New York: Company W. W. Norton, 1983).

28- Thomzes E.: Copeland Financia Theory and Policy Adison Wesley Publishing , (New York: Basic Books, 1997).

29- Young Deng: The Chains Concept of National Interests in Internation al Relation (China: Quarterly 1998).

30- Y. L. Acosta: Geographer du Sous Development (Paris: Melanges Goldman).

31- Zauxiaiohun: Chinas Export Trade Experience and Prospecls (New York: year book, 2000).

32- Znang Xiaoji: Foreign Direct ,Investment China Economic Development The New Wave of Foreign Direct Inrestment in China (New York: W. H. Freeman, 1996).

2- Reports:

1- Consensus Forecasts: **World Economic Outlook Mi[ff,** (September , 2004),

2- Hpeter Cray: **The Acetic Paradigm The Next Generating T.C.Vol.5 No.2 August** (1996)

3- I.M.F: **Direction of Trade Statisties Year Book** (2004).

4- **Forewing Direct Investement in Emerging Market Report of The Working Group of The Eapital Markets** (september, 2003).

5- **International Financial Statistice** (May, 2001).

6- ***World Economic Out Look Interim Assessment*** (December, 1997).

7- Kahy Woife: **President Clinton Opens New Relationship With** (China: september, 9/1994).

8- The World Bank World Development Indicators (2003).

9- The World Bank World Development Indicators (1999).

10- UNCTAD: **Ecosoc The Impact of Multinational Corporation on Development And on International Relations** (New York: United Nations, November, 1994).

11- UNCTAD: **Explaining and Forecasting Regional Flow of Foreign Direct Investement** (New York: United Notions, September, 1993)

12- UNCTAD: **Hand Book of Statistics China Statisties Year Book** (New York: United Natians, (may, 2001).

13- UNCTAD: **Government Policies and Foreign Direct Investment Studies:** New York/ Genf (1991).

14- UNCTAD: **Incentives and Foreign Direign Investment** (New York: United Notions, (May 1996)

15- UNCTAD: **Transnational Corporations and Export World Investment** (New York/ Genf (1999).

16- UNCTAD: **Transnational Corporations and Export Competitve World Investment Report** (New york/ Genf (2002).

17- UNCTAD: **World Investment Report** (New york/ Genf 1995).

18- UNCTAD: **World Investment Report Foreign Direct Investement and The Challenges of Development** (New York/ Genf 1997)

19- Welt Bank China 2000 Sharing Rising Incenes (1997).

20- World Bank Global Development Finance Country Tables Washing Ton (2001 – 2002, 2003, and 2004).

21- WWW.uluninsa nia net

22- WWW. Icontuo Rg/Stu Stub. Sop Internet.

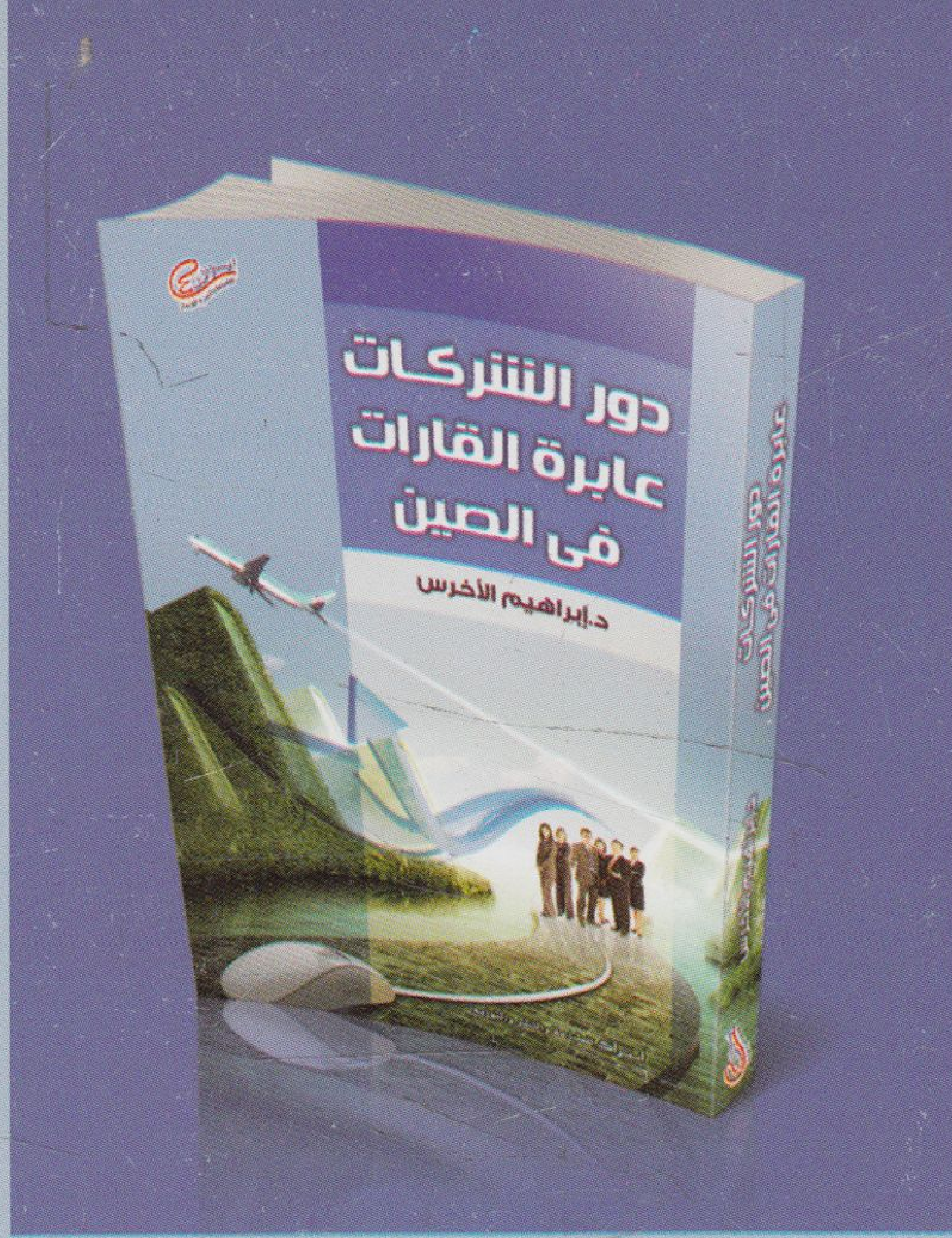
فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

Inv:90
Date:2/9/2012

مطابع الدار الهندسية
موبايل: ٠١٢٢٢٤٩٠١١ تليفاكس: ٢٩٧٠٣٧٦٦



صدر أيضاً للناشر

الدولة فى القانون الدولى العام	د.السيد أبو الخير
الإقتصاد الإبداعى	د.محسن الخضيرى
الإعصار التمويلى	د.محسن الخضيرى
خصخصة المصارف والبنوك	د.محسن الخضيرى
التجربة الصينية الحديثة فى النمو	أ.ابراهيم الاخرس
تطوير الإيرادات العامة للدولة	د.حياة بن إسماعين
أسرار تقدم الصين أسباب القوة وعوامل الصعود	أ.ابراهيم الاخرس
تمويل التنمية المحلية	د.السيد
الآثار الإقتصادية والإجتماعية	د.ابراهيم
أمن الإستثمار	د.محسن



إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع

١٢ شارع حسين كامل سليم - ألماظة - مصر الجديدة - القاهرة - ت : ٢٤١٧٢٧٤٩
فاكس ٢٤١٧٢٧٤٩ - ص.ب : ٥٦٦٢ هليوبوليس غرب - رمز بريدى : ١١٧٧١
Website : www.etracpublishing.com
E-mail : etraccom@gmail.com